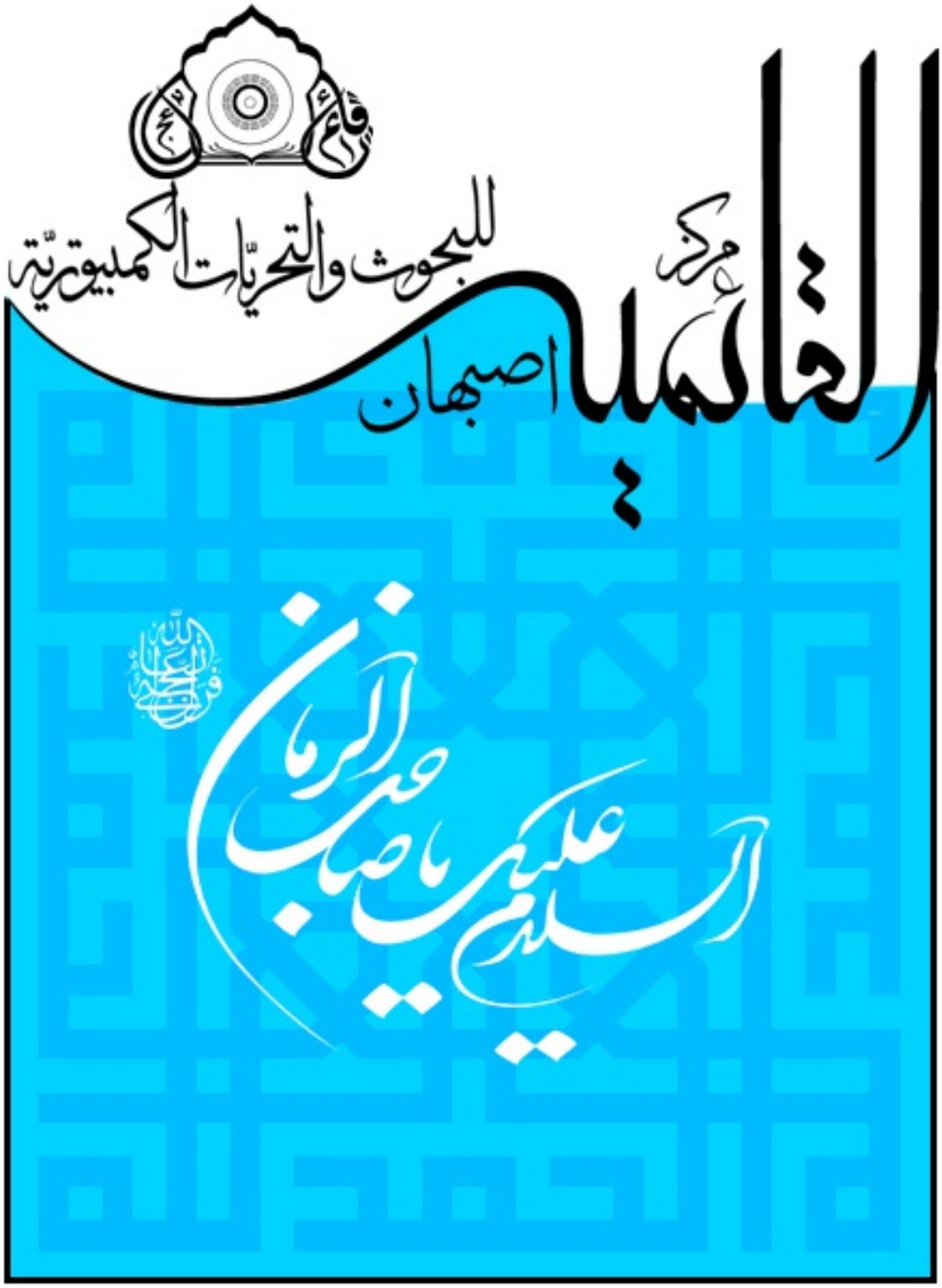

www.Ghaemiyeh.com
www.Ghaemiyeh.org
www.Ghaemiyeh.net
www.Ghaemiyeh.ir

٤٠

النفي والتغريب

بسم الله الرحمن الرحيم

النفی و التغریب فی مصادر التشریع الاسلامی

کاتب:

نجم الدین طبسی

نشرت فی الطباعة:

بوستان کتاب قم (انتشارات دفتر تبلیغات اسلامی حوزه علمیه قم)

رقمی الناشر:

مرکز القائمیة باصفهان للتحریات الکمبیوتریة

الفهرس

الفهرس ----- ۵
النفی و التغریب فی مصادر التشریع الاسلامی ----- ۲۷
اشارة ----- ۲۷
[مقدمات التحقیق] ----- ۲۷
[مقدمة الناشر] ----- ۲۷
[مقدمة المؤلف] ----- ۲۸
الإهداء ----- ۲۸
القسم الأوّل معنی النفی و التغریب، مشروعیته، انواعه، شمول التعزیر للتغریب ----- ۳۰
اشارة ----- ۳۰
الفصل الأول النفی و التغریب فی اللغة ----- ۳۰
الفصل الثانی مشروعیة النفی ----- ۳۱
الفصل الثالث شمول التعزیر للنفی ----- ۳۲
اشارة ----- ۳۲
أ- التعزیر فی اللغة: ----- ۳۳
ب- رأی الامامیة: ----- ۳۳
ج- القائلون بشمول التعزیر للحبس و النفی و :... ----- ۳۴
د- آراء المذاهب الاخری: ----- ۳۶
الفصل الرابع التعزیر المالی ----- ۳۷
الفصل الخامس النفی قبل الإسلام ----- ۳۸
الفصل السادس النفی غیر الشرعی ----- ۳۸
اشارة ----- ۳۸
نماذج من النفی غیر الشرعی ----- ۴۰
۱- نفی عثمان أبا ذر رحمه اللّه: ----- ۴۰

۲ و ۳- نفی عبادة و کعب: ۴۰
۴- نفی عثمان، للأشتر و جماعة من صلحاء الکوفة: ۴۰
۵- نفی عامر بن عبد قیس التمیمی: ۴۱
۶- نفی عبد الرحمن الجمحی: ۴۱
۷- نفی عمرو بن زرارة: ۴۱
۸- نفی عبد الرحمن: ۴۲
۹- نفی هشام جنیدا إلی السند: ۴۲
القسم الثانی فی موارد النفی و التغریب ۴۳
اشارة ۴۳
الباب الأوّل التغریب فی الدم ۴۳
اشارة ۴۳
الفصل الأول نفی قاتل الولد ۴۳
اشارة ۴۳
الروایات: ۴۳
المصرّحون بالتغریب من فقهائنا: ۴۴
المصرّحون بالتعزیر أو العقوبة: ۴۵
فروع و مسائل ۴۶
الأول: لو کان مسقط الرأس مجهولا، أو کان فی فلاة: ۴۶
الثانی: حکم اشتراک الأب فی القتل: ۴۶
اشارة ۴۶
آراء فقهائنا: ۴۶
الثالث: هل یشمل النفی الجدّ القاتل؟ ۴۷
اشارة ۴۷
آراء فقهائنا: ۴۷

آراء المذاهب الاخری: ---- ۴۸
الرابع: هل یشمل النفی الأمّ و الجد الامّی؟ ---- ۴۸
اشارة ---- ۴۸
آراء فقهائنا: ---- ۴۸
الخامس: لو قتل الوالد ولده فی الحرابة: ---- ۴۹
اشارة ---- ۴۹
آراء فقهائنا: ---- ۵۰
آراء المذاهب الأخری: ---- ۵۰
السادس: مدّة النفی: ---- ۵۰
السابع: مساواة الأب للابن: ---- ۵۱
اشارة ---- ۵۱
آراء فقهائنا: ---- ۵۱
الثامن: هل فرق بین النفس و الطرف؟ ---- ۵۲
الفصل الثانی نفی من قتل عبده ---- ۵۲
اشارة ---- ۵۲
الروایات: ---- ۵۲
الروایات من غیر طرقنا: ---- ۵۳
مناقشة فی الاسناد: ---- ۵۳
اشارة ---- ۵۳
ما قیل فی اسماعیل بن عیاش بن مسلم العنسی: ---- ۵۴
ما قیل فی: إسحاق بن عبد الله بن أبی فروة: ---- ۵۵
ما قیل فی: عمرو بن شعیب بن محمد بن عبد الله القرشی: ---- ۵۵
آراء فقهائنا، القائلین بالنفی: ---- ۵۶
القائلون بالتعزیر: ---- ۵۶

الفصل الثالث نفی قاتل العبد ----- ۵۷
اشارة ----- ۵۷
[روایة عبد الرزاق] ----- ۵۸
الفصل الرابع نفی قاتل الذّمی ----- ۵۸
اشارة ----- ۵۸
[روایة ابن جریج] ----- ۵۹
اشارة ----- ۵۹
من هو ابن جریج؟ ----- ۵۹
الفصل الخامس نفی الممثّل بالمیّت ----- ۶۰
[روایة المسعودی] ----- ۶۰
الباب الثانی التغریب فی الفحشاء ----- ۶۱
اشارة ----- ۶۱
الفصل الأول نفی واطئ البهیمة ----- ۶۱
اشارة ----- ۶۱
البهیمة فی اللغة: ----- ۶۲
الروایات: ----- ۶۲
آراء فقهائنا القائلین بالنفی: ----- ۶۳
آراء فقهائنا القائلین بالتعزیر أو الحد: ----- ۶۳
آراء المذاهب الأخری: ----- ۶۴
الفصل الثانی نفی القوّاد ----- ۶۵
اشارة ----- ۶۵
الروایات: ----- ۶۶
وجوه تضعیف الروایة و تقویتها: ----- ۶۷
آراء فقهائنا القائلین بالتغریب: ----- ۶۸

من افتی بالجلد: ۷۳
آراء المذاهب الأخری: ۷۴
فروع و مسائل ۷۶
الأول: هل تنفی المرأة القوّادة؟ ۷۶
اشارة ۷۶
آراء فقهائنا القائلین بعدم نفی المرأة: ۷۶
آراء فقهائنا القائلین بنفی المرأة: ۷۷
الثانی: مدة النفی ۷۸
اشارة ۷۸
آراء فقهائنا: ۷۹
التحدید بالتوبة: ۷۹
الثالث: الحلق و التشهیر ۷۹
اشارة ۸۰
القائلون بالحلق و التشهیر: ۸۱
آراء فقهائنا النافین للحلق و التشهیر: ۸۲
الرابع: هل یعدل عن النفی الی الحبس؟ ۸۲
الخامس: هل أنّ النفی فی المرة الاولی أم الثانیة؟ ۸۳
السادس: عقوبة القیادة علی فرض عدم الدلیل الخاص ۸۳
اشارة ۸۴
آراء فقهائنا فیمن فعل محرّما: ۸۴
السابع: حکم ما لو تکررت القیادة ثلاثا أو اربعا ۸۵
اشارة ۸۵
آراء فقهائنا: ۸۵
الثامن: ما هو معنی التشهیر؟ ۸۶

التشهیر فی اللغة: ۸۶
آراء فقهائنا: ۸۶
التاسع: هل تعتبر المسافة؟ ۸۷
اشارة ۸۷
الروایات: ۸۷
العاشر: مؤنة المغرّب و نفقة عیاله ۸۸
الحادی عشر: هل یقتصر علی مورد الروایة؟ ۸۸
الفصل الثالث هل ینفی اللائط؟ ۸۸
اشارة ۸۸
آراء المذاهب الأخری: ۸۹
الفصل الرابع نفی الزانی غیر المحصن ۹۰
اشارة ۹۰
الروایات من طرقنا: ۹۰
الروایات من غیر طرقنا: ۹۵
اشارة ۹۵
نقاش فی السند [الأخیر] ۹۷
بحث فی هشیم [فی السند الأخیر]: ۹۹
الآثار: ۱۰۰
آراء فقهائنا ۱۰۳
آراء المذاهب الاخری: ۱۰۸
فروع و مسائل ۱۱۲
اشارة ۱۱۲
الأول: التغریب واجب أم مستحب؟ ۱۱۳
الثانی: التغریب حد أم تعزیر؟ ۱۱۳

اشارة ----- ۱۱۳
آراء فقهائنا: ----- ۱۱۳
آراء المذاهب الاخری: ----- ۱۱۴
الثالث: مدة التغریب: ----- ۱۱۵
الرابع: هل المراد بالسنة الهلالیة أم الشمسیة؟ ----- ۱۱۶
اشارة ----- ۱۱۶
آراء فقهائنا: ----- ۱۱۶
آراء المذاهب الاخری: ----- ۱۱۷
الخامس: ابتداء العام، من اوّل السفر، أو من وصوله الی المنفی: ----- ۱۱۷
اشارة ----- ۱۱۷
آراء المذاهب الاخری: ----- ۱۱۸
السادس: هل یجوز الزیادة علی السنة؟ ----- ۱۱۸
اشارة ----- ۱۱۸
آراء المذاهب الاخری: ----- ۱۱۹
السابع: حکم العودة من المنفی: ----- ۱۱۹
اشارة ----- ۱۱۹
آراء فقهائنا: ----- ۱۱۹
آراء المذاهب الاخری: ----- ۱۲۰
الثامن: لو عاد المغرّب: هل یبنی علی ما مضی أو یستأنف؟ ----- ۱۲۰
اشارة ----- ۱۲۱
آراء القائلین بالاحتساب: ----- ۱۲۱
آراء المذاهب الاخری: ----- ۱۲۱
القائلون بالاستئناف: ----- ۱۲۱
آراء المذاهب الاخری: ----- ۱۲۲

التاسع: مراعاة الترتیب بین الجلد و النفی: ۱۲۲
اشارة ۱۲۲
الروایات: ۱۲۳
آراء فقهائنا: ۱۲۴
آراء المذاهب الاخری: ۱۲۴
العاشر: هل ینفی المریض؟ ۱۲۴
اشارة ۱۲۴
آراء فقهائنا: ۱۲۴
الحادی عشر: حکم التغریب اذا ترتبت علیه مفسدة: ۱۲۵
الثانی عشر: الزانی و الزانیة هل یغربان الی بلدة واحدة؟ ۱۲۵
اشارة ۱۲۶
الروایات: ۱۲۶
آراء المذاهب الاخری: ۱۲۶
الثالث عشر: حد التغریب: ۱۲۶
اشارة ۱۲۶
الآراء و أدلتهم: ۱۲۶
اشارة ۱۲۷
دلیل القول الأول: ۱۲۷
دلیل القول الثانی: ۱۲۷
الروایات من طرقنا: ۱۲۸
الروایات من غیر طرقنا: ۱۲۹
الآثار: ۱۲۹
آراء فقهائنا: ۱۳۰
آراء المذاهب الاخری: ۱۳۲

الرابع عشر: حکم التغریب الی بلاد الشرک: ۱۳۳
الخامس عشر: هل یحبس المغرّب فی المنفی؟ ۱۳۳
اشارة ۱۳۳
آراء فقهائنا: ۱۳۴
آراء المذاهب الاخری: ۱۳۴
السادس عشر: تعیین البلد، بید الحاکم أو المغرّب: ۱۳۵
اشارة ۱۳۵
الروایات: ۱۳۵
آراء فقهائنا: ۱۳۶
و أمّا القائلون بأنّه بید الحاکم: ۱۳۶
آراء المذاهب الاخری: ۱۳۷
السابع عشر: هل یجوز مخالفة ما عیّنه الحاکم؟ ۱۳۷
الثامن عشر: حکم التغریب فیما لو کان الطریق غیر آمن: ۱۳۷
اشارة ۱۳۷
آراء فقهائنا: ۱۳۸
آراء المذاهب الاخری: ۱۳۸
التاسع عشر: هل یکفی النفی من القریة الی مصرها؟ ۱۳۸
العشرون: الانتقال من بلد التغریب: ۱۳۹
اشارة ۱۳۹
آراء فقهائنا: ۱۳۹
آراء المذاهب الاخری: ۱۴۰
الحادی و العشرون: حکم من زنی فی فلاة، أو بادیة أو قریة: ۱۴۰
اشارة ۱۴۰
آراء فقهائنا: ۱۴۰

آراء المذاهب الاخری: ----- ۱۴۱
آراء القائلین بعدم التغریب: ----- ۱۴۱
الثانی و العشرون: هل النفی؛ من بلد الزنا، أو بلد الجلد، أو بلد الزانی؟ ----- ۱۴۱
اشارة ----- ۱۴۲
الروایات: ----- ۱۴۲
الروایات الدالة علی بلد الجلد: ----- ۱۴۲
الروایات الدالة علی بلد الزانی: ----- ۱۴۲
الروایات الدالة علی بلد الزنا: ----- ۱۴۳
[آراء فقهائنا] ----- ۱۴۳
القائلون بالنفی عن بلد الجلد: ----- ۱۴۳
القائلون ببلد الزنا: ----- ۱۴۳
آراء المذاهب الاخری: ----- ۱۴۴
اشارة ----- ۱۴۴
القائلون بالنفی عن وطنه: ----- ۱۴۴
آراء المذاهب الاخری: ----- ۱۴۵
الثالث و العشرون: هل یجزی الحبس، عن التغریب؟ ----- ۱۴۵
الرابع و العشرون: التغریب و اقامة الحد وظیفة الامام: ----- ۱۴۶
اشارة ----- ۱۴۷
الروایات: ----- ۱۴۷
آراء فقهائنا: ----- ۱۴۷
آراء المذاهب الاخری: ----- ۱۴۸
الخامس و العشرون: فی معنی البکر: ----- ۱۴۸
اشارة ----- ۱۴۸
ادلة التفسیر الاول: ----- ۱۴۹

ادلة التفسير الثانی: ----- ۱۴۹
القائلون بالمعنی الاول: ----- ۱۵۰
القائلون بالمعنی الثانی: ----- ۱۵۱
السادس و العشرون: هل يطلق المحصن علی من طلّق زوجته أو ماتت عنه؟ ----- ۱۵۱
السابع و العشرون: حكم تغريب المرأة: ----- ۱۵۲
اشارة ----- ۱۵۲
ادلة النافين: ----- ۱۵۳
أدلة المجوزين: ----- ۱۵۴
الروايات الروايات من طرقنا: ----- ۱۵۴
الروايات من غير طرقنا: ----- ۱۵۴
الآثار: ----- ۱۵۵
آراء القائلين بالتغريب: ----- ۱۵۵
القائلون بعدم التغريب: ----- ۱۵۶
آراء المذاهب الاخری: ----- ۱۶۰
الثامن و العشرون: حكم الزانی لو كان كافرا: ----- ۱۶۲
اشارة ----- ۱۶۲
آراء المذاهب الاخری: ----- ۱۶۲
التاسع و العشرون: هل ينفی غير المحصن لو زنی بالميتة؟ ----- ۱۶۳
اشارة ----- ۱۶۳
آراء فقهائنا: ----- ۱۶۳
الثلاثون: لو زنی و هو غير محصن ثم زنی و هو محصن: ----- ۱۶۳
اشارة ----- ۱۶۳
آراء فقهائنا: ----- ۱۶۴
آراء المذاهب الاخری: ----- ۱۶۴

الحادی و الثلاثون: هل ینفی من تزوّج بالخامسة؟ ---- ۱۶۴
اشارة ---- ۱۶۵
آراء فقهائنا: ---- ۱۶۵
آراء المذاهب الاخری: ---- ۱۶۵
الثانی و الثلاثون: هل یکفی التغرّب من دون حکم الحاکم به؟ ---- ۱۶۵
اشارة ---- ۱۶۵
آراء فقهائنا: ---- ۱۶۶
آراء المذاهب الاخری: ---- ۱۶۶
الثالث و الثلاثون: حکم السجین اذا زنی: ---- ۱۶۶
اشارة ---- ۱۶۶
الروایات: ---- ۱۶۷
الرابع و الثلاثون: لو زنی من لا وطن له: ---- ۱۶۷
اشارة ---- ۱۶۷
آراء المذاهب الاخری: ---- ۱۶۸
الخامس و الثلاثون: لو زنی الغریب، أو زنی المغرّب فی المنفی: ---- ۱۶۸
اشارة ---- ۱۶۸
آراء فقهائنا: ---- ۱۶۸
آراء المذاهب الاخری: ---- ۱۶۹
السادس و الثلاثون: نفقة المغرّب: ---- ۱۷۰
اشارة ---- ۱۷۰
آراء فقهائنا: ---- ۱۷۱
آراء المذاهب الاخری: ---- ۱۷۲
السابع و الثلاثون: هل یغرّب من کان عائلا بمن تجب نفقته؟ ---- ۱۷۲
اشارة ---- ۱۷۲

آراء فقهائنا: ----- ۱۷۳
آراء المذاهب الاخری: ----- ۱۷۳
الثامن و الثلاثون: مراعاة الأمور الترفیهیة، و سلامة المنفی: ----- ۱۷۳
اشارة ----- ۱۷۳
آراء فقهائنا: ----- ۱۷۳
آراء المذاهب الاخری: ----- ۱۷۴
التاسع و الثلاثون: هل یؤذن له بحمل مال للتجارة؟ ----- ۱۷۴
اشارة ----- ۱۷۴
آراء المذاهب الاخری: ----- ۱۷۴
الاربعون: هل الدین یمنع من التغریب؟ ----- ۱۷۴
الحادی و الاربعون: هل یغرّب لو کان اجیرا للغیر؟ ----- ۱۷۵
اشارة ----- ۱۷۵
آراء المذاهب الاخری: ----- ۱۷۵
الثانی و الاربعون: الرخصة و الاجازة للمغرّب: ----- ۱۷۵
اشارة ----- ۱۷۵
الروایات: ----- ۱۷۶
آراء فقهائنا: ----- ۱۷۶
الثالث و الاربعون: هل یسمح له باصطحاب زوجته الی المنفی؟ ----- ۱۷۶
اشارة ----- ۱۷۶
آراء فقهائنا: ----- ۱۷۷
آراء المذاهب الاخری: ----- ۱۷۷
الرابع و الاربعون: هل تنقطع العلقة بین المغرّب و زوجته؟ ----- ۱۷۸
اشارة ----- ۱۷۸
الروایات: ----- ۱۷۸

آراء فقهائنا: ----- ۱۷۹
الخامس و الاربعون: لو کان الامام فی سفر و معه جماعة فزنی احدهم: ----- ۱۸۰
اشارة ----- ۱۸۰
آراء فقهائنا: ----- ۱۸۰
آراء المذاهب الاخری: ----- ۱۸۰
السادس و الاربعون: لو جلد فی غیر بلده فهل یغرّب الی بلده؟ ----- ۱۸۰
اشارة ----- ۱۸۰
آراء فقهائنا: ----- ۱۸۰
السابع و الاربعون: لو ادّعی المغرّب انتهاء المدة؟ ----- ۱۸۱
اشارة ----- ۱۸۱
آراء المذاهب الاخری: ----- ۱۸۱
الثامن و الاربعون: هل یحق للمغرّب الرجوع بعد الانتهاء؟ ----- ۱۸۱
التاسع و الاربعون: هل یغرب لو کان أمرد؟ ----- ۱۸۲
اشارة ----- ۱۸۲
آراء المذاهب الاخری: ----- ۱۸۲
الخمسون: هل یحلق الرأس زیادة علی التغریب؟ ----- ۱۸۲
اشارة ----- ۱۸۲
الروایات: ----- ۱۸۳
القائلون بجزّ الناصیة: ----- ۱۸۳
القائلون بجز الرأس: ----- ۱۸۳
الحادی و الخمسون: هل فرق بین شعره المربی و غیره؟ ----- ۱۸۵
الثانی و الخمسون: اختصاص الحلق و الجز بالرجل: ----- ۱۸۵
اشارة ----- ۱۸۵
آراء فقهائنا: ----- ۱۸۵

الثالث و الخمسون: عدم کفایة حلق اللحیة عن الرأس: ۱۸۵
اشارة ۱۸۵
آراء فقهائنا: ۱۸۶
الرابع و الخمسون: هل یغرّب العبید و الاماء؟ ۱۸۷
اشارة ۱۸۷
ادلة القول بالتغریب: ۱۸۷
الروایات من طرقنا: ۱۸۷
الروایات من غیر طرقنا: ۱۸۸
آراء فقهائنا: ۱۸۹
آراء المذاهب الاخری: ۱۸۹
الخامس و الخمسون: مدة نفی العبید: ۱۹۰
اشارة ۱۹۰
آراء فقهائنا: ۱۹۰
آراء المذاهب الاخری: ۱۹۱
الفصل الخامس هل ینفی المخنث؟ ۱۹۱
اشارة ۱۹۱
المخنث فی اللغة و الاصطلاح: ۱۹۲
الروایات من طرقنا: ۱۹۳
فقه الحدیث: ۱۹۴
الروایات من غیر طرقنا: ۱۹۶
نقاش فی الاسناد: ۱۹۸
آراء فقهائنا: ۱۹۹
آراء المذاهب الاخری: ۲۰۰
الحاصل من البحث: ۲۰۱

الفصل السادس هل ینفی من وقع علیه التشبیب؟ ----- ۲۰۲
معنی التشبیب: ----- ۲۰۲
آراء المذاهب، و النصوص التأریخیة: ----- ۲۰۳
الفصل السابع هل یغرب شارب الخمر؟ ----- ۲۰۴
اشارة ----- ۲۰۴
الروایات: ----- ۲۰۴
آراء فقهائنا: ----- ۲۰۵
آراء المذاهب الاخری: ----- ۲۰۵
الآثار: ----- ۲۰۵
الفصل الثامن تغریب من یرتزق بضرب الدفوف و الغناء ----- ۲۰۶
اشارة ----- ۲۰۶
الروایات من غیر طرقنا: ----- ۲۰۷
بحث فی اسناد الحدیث: ----- ۲۰۷
۱- بشر بن نمیر: ----- ۲۰۷
۲- یحیی بن العلاء: ----- ۲۰۷
آراء المذاهب الاخری: ----- ۲۰۸
الباب الثالث التغریب فیما یرتبط بالدولة ----- ۲۰۸
اشارة ----- ۲۰۸
الفصل الأول نفی الجاسوس المسلم ----- ۲۰۸
اشارة ----- ۲۰۸
آراء فقهائنا: ----- ۲۰۹
آراء المذاهب الاخری: ----- ۲۰۹
اشارة ----- ۲۰۹
و فیما یلی بعض العبارات الدالة علی التغریب: ----- ۲۰۹

الفصل الثانی نفی من استهزأ بالنبی صلّی اللّه علیه و آله، و أذاع أسرار الدولة ----- ۲۱۰
اشارة ----- ۲۱۰
النصوص: ----- ۲۱۱
الفصل الثالث تغریب النواصب و الحاقدین علی الدولة الاسلامیة من العاصمة ----- ۲۱۲
اشارة ----- ۲۱۲
الروایات: ----- ۲۱۳
أ- النبی یخرج الیهود من المدینة: ----- ۲۱۳
ب- علی علیه السّلام یخرج (باهلة) من الکوفة: ----- ۲۱۴
ج- المهدی علیه السّلام یخرج النواصب من الکوفة: ----- ۲۱۵
الفصل الرابع نفی المحتال، و من یقوم بالتزویر فی مستندات الدولة و غیرها ----- ۲۱۶
اشارة ----- ۲۱۶
آراء فقهائنا: ----- ۲۱۶
آراء المذاهب الاخری: ----- ۲۱۷
الفصل الخامس نفی من یقدم امام باطل علی امام حق ----- ۲۱۷
الباب الرابع التغریب فیما یرتبط بأمن المجتمع و سلامته ----- ۲۱۸
اشارة ----- ۲۱۸
الفصل الأول نفی السارق ----- ۲۱۸
اشارة ----- ۲۱۸
الروایات: ----- ۲۱۹
آراء المذاهب الاخری: ----- ۲۲۰
الفصل الثانی هل ینفی المحتکر؟ ----- ۲۲۰
الفصل الثالث فی تغریب المحارب ----- ۲۲۱
معنی الحرابة: ----- ۲۲۱
تفسیر آیة الحرابة: ----- ۲۲۱

الروایات من طرقنا: ۲۲۲
الروایات من غیر طرقنا: ۲۲۶
الآثار: ۲۲۷
المحتملات فی قصة العرنیین: ۲۳۰
الروایات: ۲۳۲
آراء فقهائنا: ۲۳۳
آراء المذاهب الاخری: ۲۳۶
فروع و مسائل ۲۳۸
الأول: مدة النفی: ۲۳۸
اشارة ۲۳۸
الروایات: ۲۳۸
آراء فقهائنا: ۲۳۸
آراء المذاهب الاخری: ۲۴۰
الثانی: المراد من نفی المحارب: ۲۴۰
اشارة ۲۴۰
الروایات: ۲۴۱
آراء فقهائنا: ۲۴۱
آراء المذاهب الاخری: ۲۴۲
الثالث: هل تشترط المسافة فی صدق المحاربة؟ ۲۴۳
اشارة ۲۴۳
آراء فقهائنا: ۲۴۳
المذاهب الاخری: ۲۴۳
الرابع: هل یشمل النفی النساء المحاربات؟ ۲۴۳
اشارة ۲۴۳

آراء فقهائنا: ۲۴۴
آراء المذاهب الاخری: ۲۴۵
الخامس: هل یشترط فی المحارب البلوغ؟ ۲۴۶
اشارة ۲۴۶
آراء فقهائنا: ۲۴۶
آراء المذاهب الاخری: ۲۴۶
السادس: هل یحبس فی المنفی؟ ۲۴۶
اشارة ۲۴۶
آراء فقهائنا: ۲۴۷
آراء المذاهب الاخری: ۲۴۷
السابع: حکم المنفی المحارب اذا اراد اللجوء الی بلاد الشرک: ۲۴۷
اشارة ۲۴۷
الروایات: ۲۴۸
آراء فقهائنا: ۲۴۸
الثامن: ما هو البلد الذی ینفی منه؟ ۲۴۹
اشارة ۲۴۹
الروایات: ۲۴۹
آراء فقهائنا: ۲۴۹
التاسع: هل یعزر المحارب زیادة علی النفی؟ ۲۴۹
اشارة ۲۴۹
آراء المذاهب الاخری: ۲۵۰
العاشر: هل ینفی الجماعة المحاربون متفرقین؟ ۲۵۰
اشارة ۲۵۰
آراء المذاهب الاخری: ۲۵۰

الحادی عشر: هل یسقط النفی بالتوبة؟ ----- ۲۵۱
اشارة ----- ۲۵۱
آراء فقهائنا: ----- ۲۵۱
الثانی عشر: هل ینفی المحارب لو مرض؟ ----- ۲۵۱
الثالث عشر: المحاصرة الاقتصادیة و قطع العلاقات الاجتماعیة: ----- ۲۵۱
اشارة ----- ۲۵۲
الروایات: ----- ۲۵۲
آراء فقهائنا: ----- ۲۵۳
الرابع عشر: حکم مال المحارب: ----- ۲۵۴
الخامس عشر: هل یطارد من بلد الی بلد؟ ----- ۲۵۴
اشارة ----- ۲۵۴
آراء فقهائنا: ----- ۲۵۵
آراء المذاهب الاخری: ----- ۲۵۵
السادس عشر: هل یقتل المحارب؟ ----- ۲۵۶
اشارة ----- ۲۵۶
الروایات: ----- ۲۵۶
آراء فقهائنا: ----- ۲۵۶
السابع عشر: هل یفرّق بین ذی رأی و عدمه؟ ----- ۲۵۷
الثامن عشر: نفی المحارب هل هو مقتضی التخییر أو الترتیب؟ ----- ۲۵۸
اشارة ----- ۲۵۸
أدلة القول الاول: ----- ۲۵۸
أدلة القول الثانی: ----- ۲۵۸
آراء فقهائنا: ----- ۲۵۹
التحقیق فی المقام: ----- ۲۶۰

آراء المذاهب الاخری: ۲۶۰
التاسع عشر: هل یثبت النفی للطلیع و الردء؟ ۲۶۱
اشارة ۲۶۱
آراء فقهائنا: ۲۶۱
آراء المذاهب الاخری: ۲۶۲
العشرون: هل ینفی العبد المحارب؟ ۲۶۲
اشارة ۲۶۲
آراء المذاهب الاخری: ۲۶۲
الفصل الرابع هل ینفی من یعنت بالغوامض؟ ۲۶۳
اشارة ۲۶۳
النصوص التأریخیة: ۲۶۳
التحقیق فی المقام: ۲۶۴
الفهارس الفنّیّة ۲۶۶
اشارة ۲۶۷
دلیل الفهارس ۲۶۷
فهرس الآیات الکریمة ۲۶۷
البقرة (۲) ۲۶۷
آل عمران (۳) ۲۶۷
النساء (۴) ۲۶۷
المائدة (۵) ۲۶۸
الأنعام (۶) ۲۶۸
النحل (۱۶) ۲۶۸
الاسراء (۱۷) ۲۶۸
الأنبیاء (۲۱) ۲۶۸

المؤمنون (۲۳) ----- ۲۶۸
النور (۲۴) ----- ۲۶۹
فهرس الأحادیث الشریفة ----- ۲۶۹
فهرس أسماء المعصومین علیهم السّلام ----- ۲۷۶
فهرس الأعلام ----- ۲۷۷
فهرس الفرق و المذاهب ----- ۲۹۲
فهرس الجماعات و القبائل ----- ۲۹۳
فهرس البلدان و الأماکن ----- ۲۹۵
مصادر الکتاب ----- ۲۹۶
تعریف مرکز القائمیة باصفهان للتحریات الکمبیوتریة ----- ۳۰۸

النفی و التغریب فی مصادر التشریع الاسلامی

اشارة

نام کتاب: النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی

موضوع: فقه استدلالی

سرشناسه : طبسی، نجم‌الدین، ۱۳۳۴ -

عنوان قراردادی : النفی و التغریب فی مصادرالتشریع‌الاسلامی

عنوان و نام پدیدآور : تبعید و حقوق تبعیدی در اسلام/ نجم‌الدین طبسی.

مشخصات نشر : قم : بوستان کتاب قم، ۱۳۹۱.

مشخصات ظاهری : ۴۷۶ ص.

فروست : موسسه بوستان کتاب؛ ۲۰۸۹.فقه استدلالی؛ ۱۷۸.فقه و حقوق؛ ۳۴۷.

شابک : ۱۱۰۰۰۰ ریال: ۹۷۸-۹۶۴-۰۹۱۲۱۵۷

وضعیت فهرست نویسی : فاپا

یادداشت : کتابنامه به صورت زیرنویس.

یادداشت : نمایه.

موضوع : تبعید (فقه)

شناسه افزوده : حوزه علمیه قم. دفتر تبلیغات اسلامی. بوستان کتاب قم

رده بندی کنگره : BP۱۹۵/۶/ط۲ن۷۰۴۱ ۱۳۹۱

رده بندی دیویی : ۲۹۷/۳۷۵

شماره کتابشناسی ملی : ۲۷۸۶۷۳۵

زبان: عربی

قطع: وزیری

تعداد جلد: ۱

[مقدمات التحقیق]

[مقدمة الناشر]

بِسْمِ اللّهِ الرَّحْمنِ الرَّحِیمِ

الحمد لله رب العالمین و الصلاة و السلام علی خیر خلقه محمد و آله الطاهرین.

إنّ الشریعة الإسلامیة بصفتها خاتمة الشرائع السماویة قد استوعبت حیاة الانسان بمجالاتها کافة: اجتماعیة و سیاسیة و اقتصادیة و... فأنارت له سبل الهدایة التی تتناسب و طبیعة البشریة، مجیبة عمّا یعترضه من مشاکل و أزمات باسلوب علمی هادئ رصین یهتم بتکامله فی الحیاة و سیره الی الله تعالی.

و من هنا فقد انبری علماء الإسلام- و فی جمیع مقاطعه الزمنیة- لتألیف مصنفات فی مجالات شتی لیعرضوا للعالم حقیقة تلک

الشریعة المبارکة بوجهها الناصع المشرق، و لیثبتوا بأنّها الصوت الالهی السرمدی المنزّه الذی یخرج الانسان من الظلمات الی النور.

و من الموضوعات المهمة: (القضاء) و التشریع الجنائی، و هو العنوان المترامی الاطراف الذی ازدهر البحث فیه ابان عصر انتصار الثورة الاسلامیة المبارکة، و شدّة الحاجة الیه لإقامة حدود الله فی جمهوریة شیّدت دستورها علی شریعته المقدسة؛ فانبثقت جهود علمیة- و بتشجیع من قائد الثورة المبارکة الامام الخمینی قدّس سرّه- مکثّفة صبّت اهتمامها علی هذا الموضع الحیوی، و حققت انجازات ملفتة للنظر، منها:

تصدی الحوزات العلمیة لتدریسه، و تحقیق کتب السلف الصالح، و بحث ما لم یبحثوه فی موضوع القضاء- بسبب ما تعرّضوا له من ضغوط سیاسیة أبعدتهم عن

النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، ص: ۸

هذا المنصب و أقصتهم عن الابتلاء العملی به- و تبویبه حسب ما تقتضیه حاجات المجتمع الانسانی المعاصر.

و من الکتب المهمّة التی الّفت فی هذا المضمار قبل سنوات قلیلة کتاب «موارد السجن فی النصوص و الفتاوی» لسماحة حجة الإسلام و المسلمین الشیخ نجم الدین الطبسی حفظه الله و رعاه، استعرض فیه بحوثا فقهیة ترتبط بشؤون السجناء و تبیّن موارد السجن فی التشریع الاسلامی، و قد اتحفنا بکتاب آخر و فی نفس الموضوع یحمل عنوان «النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی» استعرض فیه موارد التغریب و مشروعیته، و بیان حقوق المغرّب، و امورا متنوعة اخری لها و شائج مختلفة مع الموضوع الرئیس، مستفیدا من المصادر الشیعیة و السنیة.

إنّ هذا الکتاب لیمثّل جانبا وضّاء آخر من جوانب الشریعة الإسلامیة، و هو قدم صدق علی طریق الحقیقة.

إنّ مجمع الفکر الاسلامی فی الوقت الذی یبارک للمؤلف جهوده العلمیة المثمرة یعرض بین یدیک- ایها القارئ الکریم- هذا النتاج الفکری الثمین بصفته تجسیدا عملیا لأهداف المجمع الکبیرة فی نشر المعارف الالهیة، و تبیین الشریعة المحمدیة باسلوب عصری رصین و...

و ختاما نسأل الله تبارک و تعالی أن یمنّ علی مؤلفنا العزیز بدوام السداد، و أن یتقبّل منّا هذا (السعی) قربة الیه، و یوفقنا لنیل رضاه و هو ولی التوفیق.

۱۵/ شعبان/ ۱۴۱۶ ه المصادف لذکری ولادة الامام المهدی عجّل اللّه تعالی فرجه.

مجمع الفکر الاسلامی

النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، ص: ۹

[مقدمة المؤلف]

الإهداء

الی صاحب الرایة و الشافع یوم القیامة، الی خاتم النبیین و حجة اللّه علی الأولین و الآخرین، الی خلفائه الراشدین (الائمة الاثنی عشر)، أوّلهم أمیر المؤمنین علی بن أبی طالب و آخرهم الإمام المنتظر علیهم سلام الله. اهدی الیهم جهدی المتواضع...

...فتفضلوا علیّ بالقبول.

المؤلف

النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، ص: ۱۱

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمنِ الرَّحِیمِ* بعد انتصار الثورة الاسلامیة فی ایران المظفرة و قیام الجمهوریة الاسلامیة فیها، نشأت فی المکتبة الاسلامیة

حاجة ملحة الى نوع من الابحاث المتخصصة ذات الثمرة العملية التطبيقية فى المجالات التشريعية و الاجتماعية و السياسية و الاقتصادية و العسكرية، و ذلك لتسهيل مهمة الحكومة الاسلامية فى اداء تكليفها فى هذه المجالات بما يخدم حركة الدولة الاسلامية نحو الافضل على كل الاصعدة.

و كنت استشعر هذه الحاجة بوضوح من موقعى كواحد من طلبة العلوم الدينية و أتأمل فى ما يمكننى ان اقدمه على صعيد هذه الحاجة، حتى وفقنى الله- تبارك و تعالى- الى البحث فى مجال احكام السجن، فى محاولة لتوسعة و سد نقائص الخطوة التى خطاها قبلى علماء افاضل فى هذا المجال الذى هو ثغرة من الثغرات التى لا بد من ردمها فى ضوء تلك الحاجة.

و بعد صدور كتابى (موارد السجن فى النصوص و الفتاوى) قوبل هذا الكتاب بترحيب كبير و حفاوة فائقة فى الاوساط العلمية و العامة لم اكن اتوقعها، و وردتنى رسائل كثيرة من داخل جمهورية ايران الاسلامية و خارجها تتضمن

النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، ص: ۱۲

فى ثناياها الكثير من الثناء و التقدير، و شوفهت أيضا بهذا الثناء و التقدير فى لقاءات و اجتماعات عامة، كما اثنى على الكتاب فى محافل كبيرة كصلاة الجمعة فى طهران.

الامر الذى شد عزمى على مواصلة بذل الجهد لإتمام الحلقة الثانية من هذا المشروع التى كنت قد وعدت القراء الكرام بإنجازها و هى (النفى و التغريب فى مصادر التشريع الاسلامى) الذى يتضمنها هذا الكتاب الذى بين يدى القارئ العزيز.

فالحمد لله منتهى رضاه على توفيقه إياى الى انجاز هذه المهمة بعد بذل الجهد قرابة سنوات اربع.

و تحسن الاشارة هنا الى ان الاسلوب الذى اتبعته فى هذا الكتاب (النفى و التغريب) هو نفس اسلوبى فى (موارد السجن) مع فارق هو: كثرة الفروع و المسائل فى كل فصل من هذا الكتاب، إضافة الى تعمق اكثر فى الجانب الاستدلالى.

و هذا الكتاب يحتوى على قسمين، القسم الاول: و فيه ستة فصول من ابحاث تمهيدية و القسم الثانى على اربعة ابواب:

۱- التغريب فى الدم: و فيه خمسة فصول.

۲- التغريب فى الفحشاء: و فيه ثمانية فصول.

۳- التغريب فيما يرتبط بالدولة الاسلامية: و فيه خمسة فصول.

۴- التغريب فيما يرتبط بأمن المجتمع الاسلامى و سلامته: و فيه اربعة فصول.

و قد اوردنا فى كل فصل- كما فى فصل (القيادة) مثلا- ما ورد من الروايات عن طريق أئمة اهل البيت عليهم السّلام، و بحثنا فى السند و الدلالة بقدر ما تفرضه الحاجة، ثم نقلنا ما ورد من طرق غيرهم مع البحث فى السند و الدلالة بقدر الحاجة أيضا.

النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، ص: ۱۳

ثم نقلنا فتاوى الفريقين، و اوردنا بعدها التفريعات و المسائل المتعلقة بالعنوان مع ادلتها التفصيلية، كمدة النفى، محل النفى، نفقة المنفى، رجوع المنفى، الرخصة و الاجازة.

و إنّ املى لكبير فى ان تكون هذه الخدمة المتواضعة نافعة بين يدى سادتى العلماء الذين وقعت عليهم مسئولية القضاء و فصل الخصومات و حل مشكلات الناس.

و ان يكون هذا الكتاب دعوة مفتوحة لكل المتعصبين من اهل المذاهب الاخرى الذين حرموا انفسهم من زلال معين فقه أئمة اهل البيت عليهم السّلام الذى لا ينضب، فما زالوا حيارى فى تيه جهل العصبية لا يشربون إلّا من غور أو من و حل ضحل ضئيل، ليدخلوا حرم فقه اهل بيت العصمة الطاهرة عليهم السّلام فيرتووا من كوثرهم، علّهم يسلكون ما سلك بعضهم من اصحاب الضمائر الحية ممن ترك طريقة اسلافه فى العناد و المكابرة، و اتبع طريقة شيخ الطائفة الحقة، الشيخ الطوسى قدّس سرّه فى الخلاف و المبسوط، و السيد المرتضى قدّس سرّه فى الانتصار، و المحقق الحلّى فى المعتبر، و العلّامة فى التذكرة من كتابه فى الفقه المقارن.

و اود ان اقول بین یدی القارئ الکریم: إنّ هذه الدراسة و إن اخذت منّی الکثیر من الوقت و استدعت المزید من التحقیق و التتبع، إلّا اننی لا ـ ادعی انها جاءت جامعة مانعة، بل هی خطوة اولی علی طریق لم تسلک من قبل، و املی ان یغفر لی العلماء و المحققون و المتتبعون ما یکتشفونه من عثراتی التی ارجو ان لا تکون کثیرة.

کما اود ان اذکر بأنّ هذا الکتاب لیس کتاب فتوی، فلا بد من الرجوع الی فقهائنا- اعزهم الله- فی کل مسألة و فرع.

و لقد ذکرت موارد غیر مفتی بها عندنا رغم ورود النصوص فیها، فضلا عن

النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، ص: ۱۴

موارد اختصت المذاهب الاخری فی الفتیا بها، مثل نفی المخنث و من وقع علیه التشبیب ... و فروع اخری لم یقل فیها احد منّا.

و لقد عرضت هذا الانجاز المتواضع علی بعض المحققین فی الحوزة العلمیة و ارباب الفکر و القلم، فأتحفونا بملاحظات قیّمة، و اری من اللازم ان اتقدم بالشکر و التقدیر لهم، کأصحاب السماحة حجج الإسلام و المسلمین: الشیخ کاردان، و الشیخ علی الکورانی، و الشیخ محمد هادی الیوسفی الغروی، و السید جعفر مرتضی العاملی، و الشیخ محمد علی الانصاری، و الشیخ محمد الخاقانی، و السید محمد جواد الجلالی، و شقیقیّ الشیخ محمد جواد و الشیخ محمد جعفر الطبسی، و صدیقنا العزیز الاستاذ حامد عبد الخالق. فلهم جزیل الشکر و الله من وراء القصد.

نجم الدین الطبسی قم المقدسة- ۸/ ع ۲/ ۱۴۱۵ ه ق

النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، ص: ۱۵

القسم الأوّل معنی النفی و التغریب، مشروعیته، انواعه، شمول التعزیر للتغریب

اشارة

النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، ص: ۱۷

الفصل الأول النفی و التغریب فی اللغة

۱- قال الطریحی: «النفی هو الطرد و الدفع؛ یقال: نفیت الحصی من وجه الارض، فانتفی؛ ثم قیل لکلّ کلام تدفعه و لا تثبته: نفیته؛ و منه: نفی إلی بلدة أخری، أی دفع الیها.» «۱».

و قال أیضا: «غرّب الشخص (بالضّم) غرابة: بعد عن وطنه، فهو غریب...

تغرّب و اغترب: أی: ذهب الی بلاد الغربة.» «۲».

۲- و عن ابن فارس: «نفی: النون و الفاء، و الحرف المعتل أصیل؛ یدلّ علی تعریة (تغربة) شیء من شیء و إبعاده منه » «... ۳».

۳- و عن ابن الأثیر: «النفی: الإبعاد عن البلد، یقال: نفیته، أنفیته نفیا، إذا

---

(۱) مجمع البحرین ۱: ۴۱۸ (مادة نفی)- انظر: صحاح اللغة ۶: ۲۵۱۳.

(۲) مجمع البحرین ۱: ۱۳۱ (مادّة غرب).

(۳) معجم مقاییس اللغة ۵: ۴۵۶.

النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، ص: ۱۸

أخرجته من البلد و طردته.» «۱».

و قال أیضا: «التغریب: النفی عن البلد الذی وقعت فیه الجنایة، یقال:

أغربته و غرّبته إذا نحّیته و ابعدته، و الغرب: البعد.» «۲».

۴- و عن ابن منظور: «الغرب: الـذّهاب و التّنحّی عن النـاس، و قـد غرب عنّـا یغرب غربا، و غرّب و اغرب و غرّبه، و أغربه: نحّاه، و فی الحدیث أمر صلّی اللّه علیه و آله بتغریب الزانی: و هو نفیه عن بلده.» «۳».

و قال أیضا: «نفی الشیء: تنحّی، نفی الرجل عن الأرض، و نفیته عنها:

طردته فانتفی ... و هو التغریب الذی جاء فی الحدیث، و نفی المخنّث: أن لا یقرّ فی مدن المسلمین.» «۴».

۵- و قال الطبرسی: «أصل النفی: الإهلاک بالاعدام، و منه النفایة لردیء المتاع، و منه النفی و هو ما تطایر من الماء عن الدلو. و النفی: الطرد، قال أوس بن حجر:

ینفون من طرق الکرام کما ینفی المطارق ما یلی القرد» «۵».

۶- و قال الفیض: «التغریب: الإرسال إلی الغربة » «... ۶».

---

(۱) النهایة ۵: ۱۰۱.

(۲) النهایة ۴: ۳۴۹.

(۳) لسان العرب ۱: ۶۳۸.

(۴) لسان العرب ۱۵: ۳۳۷- انظر القاموس المحیط ۴: ۳۹۹- لغت نامة دهخدا ۱۴: ۳۳۷.

(۵) مجمع البیان ۳: ۱۸۷.

(۶) الوافی ۲۲: ۸۲۸.

النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، ص: ۱۹

الفصل الثانی مشروعیة النفی

النفی مشروع بالأدلّة الأربعة:

أمّا الکتاب، فیدلّ علیه قوله تعالی ...: أَوْ یُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ «... ۱». و فسّر بالتغریب علی ما یأتی فی بحث المحارب إن شاء اللّه.

و أمّا السـنّة: فالروایات الواردة الدالّة علی مشروعیة النفی إجمالا مسـتفیضة، بل لعلّها متواترة إجمالا من طریق الفریقین و سیتّضح هذا من خلال مطالعة الکتاب.

و علی سبیل المثال لا الحصر؛ روی الفریقان: أنّ النبیّ صلّی اللّه علیه و آله غرّب، و علیّا علیه السّلام غرّب «۲»، و سائر الخلفاء غرّبوا.

و قد افرد فی بعض الجوامع الحدیثیة باب باسم النفی، کما فی الوسائل «۳»،

---

(۱) المائدة: ۳۳.

(۲) التهذیب ۱۰: ۳۶ ح ۱۲۷- و عنه الوسائل ۱۸: ۵۴۰ ب ۴ ح ۶.

(۳) الوسائل ۱۸: ۳۹۳ ب ۲۴.

النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، ص: ۲۰

و الترمـذی حیث قال: «باب ما جاء فی النفی: و قـد صحّ عن رسول اللّه صـلّی اللّه علیه و آله النفی، رواه أبو هریرة، و زید بن خالد، و عبادة بن الصامت، و غیرهم، عن النبی صـلّی اللّه علیه و آله، و العمل علی هذا عند أهل العلم من أصـحاب النبی صـلّی اللّه علیه و آله

منهم:

ابو بکر، و عمر، و علی علیه السّلام و أبیّ بن کعب، و عبد اللّه بن مسعود، و ابو ذر، و غیرهم. و کذلک روی عن غیر واحد من فقهاء التابعین، و هو قول سفیان الثوری و مالک بن أنس، و عبد اللّه بن المبارک، و الشافعی و أحمد، و إسحاق » «... ۱».

و أمّا الإجماع: فقد ادّعی- الإجماع- أو عدم الخلاف، أو: الاتفاق علی النفی- اجمالا، فی بعض الموارد- کنفی الزانی غیر المحصن، أو المحارب.

و یمکن أن یقال: لا حاجة إلی الإجماع لأنّ حجّیته إنما هو لکشفه عن رأی المعصوم؛ فإذا کان المنکشف عندنا قطعیا فلا حاجة الی الکاشف عنه.

و أمّا العقل: فهو یحکم بالحفاظ علی أمن البلاد و أهلها؛ و دفع شرّ الظالمین و المفسدین عنها بکلّ طریق ممکن.

و النفی، و إن کان منافیا لحرّیة بعض الناس و تسلّطهم علی انفسهم، غیر أنّ بقاء هذا البعض حرّا یوجب تهدید أمن المجتمع و سلامته و حریته، فتقدّم هنا المصلحة العامة علی مصلحة الفرد؛ أو أنّ العقل- علی الأقل- لا یمنع من تغریبه، و إن لم یحکم بتغریبه بالخصوص «۲».

---

(۱) الجامع الصحیح ۴: ۴۴ ب ۱۱ ح ۱۴۳۸- الحدود- السنن الکبری ۸: ۲۲۲- عمدة القارئ ۲۳: ۱۳- کنز العمال ۵: ۴۱۱- بلوغ المرام ۲: ۲۵۹.

(۲) هذا کلّه علی القول بحجّیة مدرکات العقل، أمّا علی قول بعض الأخباریین بعدم حجّیة العقل بقول مطلق، حتّی الفطری الخالی من شوائب الأوهام، فتکفینا الأدلة السابقة. انظر:

فرائد الاصول للشیخ الانصاری: ۱۰.

النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، ص: ۲۱

الفصل الثالث شمول التعزیر للنفی

اشارة

التعزیر فی اللغة: هو من الألفاظ ذات المعانی المتضادّة، فهو بمعنی التوقیر و التأدیب کما عن الجوهری، و ابن منظور، و ابن الأثیر، و الشیرازی فی معیار اللغة.

و أمّا فی اصطلاح الفقهاء، فالمشهور عندهم: أنّ التعزیر: هو العقوبة غیر المقدّرة، و التی یرجع تقدیرها إلی الحاکم الشرعی؛ و قیّدها بعضهم بقوله: «فی الغالب» لورود تعزیرات خاصة فی الشّرع، محدّدة، مقدّرة.

هذا و قد صرّح الفقهاء بشمول دائرته الحبس، کالشیخ الطوسی فی موردین من مبسوطه، و العلّامة الحلی فی موارد من التحریر، و فی القواعد و التذکرة، و المجلسی الأول فی الروضة، و الشیخ محمّد حسن النجفی فی موردین من موسوعته القیّمة- جواهر الکلام- و السید محمد جواد العاملی فی مفتاح الکرامة، و السید الگلپایگانی فی مجمع المسائل، و بعض المعاصرین من فقهاء الامامیة، و أکثر فقهاء المذاهب الاخری علی ذلک.

النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، ص: ۲۲

کما صرّح آخرون من فقهاء الامامیة، بشموله للنفی أیضا کما عن جواهر الکلام. و یبدو أنّ الإمام الخمینی رضوان الله علیه و بعض تلامذته یذهبان الی ذلک أیضا.

و قیل بشمول التعزیر، للتشهیر «۱» و الإطافة ۲ کما فی جواهر الکلام.

و احتمل بعضهم: شموله شمل العینین أیضا. نعم صرّح فقهاؤنا: بعدم شموله للجرح أو أخذ المال «۳» - علی خلاف رأی العامة- و إن قال بعضهم بجواز الجرح و القتل من باب إحدی مراتب النهی عن المنکر «۴».

و علیه فلو أنّ فقیها أضاف النفی و التغریب إلی سائر التعزیرات، لما کان متفرّدا فی هذا الحقل، و لا شاذّ القول، و لا بعیدا عن الإثبات و الاستدلال.

أضف إلی أنّ الأصل الأولی لتعیین مفاد الألفاظ و مفاهیمها هو العرف، الّا إذا کان عندنا نصّ معتبر من الشرع یعیّن معنی اللفظ. کما أنّ اعتبار قول اللغوی أیضا بهذا المعنی. و لم یکن معنی التعزیر عند العرف، هو خصوص الجلد، بل معناه: التعظیم، و النصر، و الإذلال.

نعم لو اختلف العرف أو اللغة فی سعة دائرته و شمولیته فترجع المسألة الی کونها من موارد الشبهة المفهومیة للتعزیر فیؤخذ بالقدر المتیقّن.

أ- التعزیر فی اللغة:

۱- عن الجوهری: «التعزیر: التعظیم، و التوقیر، و التعزیر أیضا: التأدیب.

---

(۱) (۱) و (۲) انظر معناهما فی فروع «النفی فی القیادة»: ۱۲۶.

(۳) و هو فی التعزیر المالی، و سیأتی البحث عنه فی هذا الفصل.

(۴) انظر: الارشاد للعلامة ۲: ۳۵۲- الروضة البهیة ۲: ۴۱۶- مسالک الافهام ۳: ۱۰۵ (الطبعة الحدیثة).

و منه سمّی الضرب دون الحدّ تعزیرا.» «۱».

۲- و عن ابن منظور: «أصل التعزیر: التأدیب و لهذا یسمّی الضرب دون الحدّ تعزیرا. إنّما هو أدب.» «۲».

۳- و عن ابن الأثیر: «أصل التعزیر: المنع و الردّ ... و لهذا قیل للتأدیب الّذی هو دون الحدّ: التعزیر » «... ۳».

۴- و عن الشیرازی: «التعزیر: التعظیم و التوقیر و التأدیب، و منه سمّی الضرب دون الحدّ تعزیرا.» «۴».

هذا ما ورد فی اللغة، و أمّا عند الفقهاء:

ب- رأی الامامیة:

۱- قال المحقق الحلی: «کلّ ماله عقوبة مقدّرة یسمّی حدّا؛ و ما لیس کذلک سمّی تعزیرا.» «۵».

۲- و قال الشهید الثانی: «التعزیر لغة التأدیب، و شرعا: عقوبة أو إهانة لا تقدیر لها بأصل الشرع غالبا.» «۶».

۳- و قال الطباطبائی: «و إذا لم تقدّر العقوبة سمّی تعزیرا، و هو لغة التأدیب» «۷».

---

(۱) صحاح اللغة ۲: ۷۴۴.

(۲) لسان العرب ۴: ۵۶۱.

(۳) النهایة ۳: ۲۲۸.

(۴) معیار اللغة ۱: ۴۶۳ انظر: مفردات الراغب: ۳۴۵.

(۵) شرائع الإسلام ۴: ۱۴۷.

(۶) مسالک الافهام ۲: ۴۲۳- انظر السرائر ۳: ۵۳۴ و المهذب البارع ۵: ۷۴.

(۷) ریاض المسائل ۲: ۴۵۹.

النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، ص: ۲۴

۴- و قال الشیخ محمد تقی الشیرازی: «التعزیر تأدیب تعبّدا للّه سبحانه به لردع المعزّر، و غیره من المکلّفین، و هو مستحق للإخلال بکلّ واجب و اتیان کلّ قبیح لم یرد الشرع بتوظیف الحدّ علیه.» «۱»

۵- و قال السبزواری: «المشهور بین الفقهاء: أنّ کلّما فیه عقوبة مقدّرة، تسمّی حدّا، و ما لیس کذلک یسمّی تعزیرا، و لا بدّ و أن یکون ذلک بحسب الغالب، و الّا فقد وردت فی الشرع تعزیرات خاصة، فی موارد مخصوصة محدودة بکمیات معینة.» «۲»

هذا و قد صرّح کثیر من فقهائنا بشمول دائرة التعزیر للحبس و النفی، و التشهیر، و الإطافة، و السمل، و حلق الرأس، و غیرها، و فیما یلی کلماتهم:

ج- القائلون بشمول التعزیر للحبس و النفی و :...

۱- قال الشیخ الطوسی: «إذا فعل إنسان ما یستحق به التعزیر؛ مثل: أن قبّل امرأة حراما أو أتاها فیما دون الفرج، أو أتی غلاما بین فخذیه- عندهم- لأنّ ذلک لواط. أو ضرب انسانا، أو شتمه بغیر حقّ، فللإمام تأدیبه، فإن رأی أن یوبّخه علی ذلک، و یبکّته، أو یحبسه، فعل » «... ۳».

۲- و قال أیضا: «و من وجب علیه دین حالّ، و عرف له مال یستره، و لم یکن له مال سواه، فإنّ السلطان یجبره علی قضاء الدین، فإن فعل و الّا حبسه تعزیرا.» «۴».

---

(۱) الحاشیة: ۱۲۴.

(۲) مهذّب الاحکام ۲۷: ۲۷۱.

(۳) المبسوط ۸: ۶۶- و مثله: الطرابلسی فی المهذب ۲: ۵۹۶.

(۴) المبسوط ۴: ۲۳۲.

النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، ص: ۲۵

۳- و قال العلامة الحلّی: «التعزیر یکون بالضرب أو الحبس أو التوبیخ أو بما یراه الإمام، و لیس فیه قطع شیء منه، و لا جرحه و لا أخذ ماله. و التعزیر فیما یسوغ فیه التعزیر واجب، و لا یجب ضمانه لو تلف بالتعزیر السائغ.» «۱»

۴- و قال أیضا: «التعزیر یجب فی کل جنایة. لا حدّ فیها ... و هو یکون:

بالضرب و الحبس و التوبیخ من غیر قطع و لا جرح و لا أخذ مال؛ و التعزیر واجب فیما یشرّع فیه التعزیر، و لا ضمان لمن مات به.» «۲».

۵- و قال فی القواعد: «ثم ینظر- أی القاضی- أوّل جلوسه فی المحبوسین، فیطلق کلّ من حبس بظلم أو تعزیر.» «۳».

۶- و قال فی التذکرة: «فیمن أسلم علی ثمان زوجات- فإن اختار أربعا، و الّا حبسه الحاکم تعزیرا علیه فی ترک الواجب.» «۴».

۷- و قال ابن فهد: «التعزیر موکول الی نظر الامام ... و هو یکون بالضرب و بالحبس و بالتوبیخ من غیر جرح و لا قطع و لا تخسیر.» «۵».

و قال أیضا: «و المعتمد اختصاص کل عقوبة بما عینت له شرعا و مع فقده یرجع إلی تأدیب الامام له بما یراه من تعزیر أو حبس أو

غیره» ۶.

۸- و قال المجلسی الأوّل: «و هذا- أی الحبس- أیضا احد أنواع التعزیر.» «۷».

۹- و قال الشیخ محمد حسن النجفی- فی مسألة من أزال شعر رأس المرأة-:

---

(۱) تحریر الاحکام ۲: ۲۲۷.

(۲) تحریر الاحکام ۲: ۲۳۹، انظر ۲: ۱۸۲.

(۳) قواعد الاحکام ۲: ۲۰۴.

(۴) تذکرة الفقهاء ۲: ۶۵۶- انظر القواعد و الفوائد للشهید الأول ۲: ۱۴۲- الرقم ۲۰۴.

(۵) (۵) و (۶) المهذب البارع ۵: ۷۳ و ۸۹ و ۹۰.

(۷) روضة المتقین ۹: ۱۶۳.

النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، ص: ۲۶

«و لعلّ ما فیه من الحبس و الضرب علی الوجه المزبور، محمول علی ضرب من التعزیر الّذی هو علی حسب ما یراه الحاکم.» «۱».

۱۰- و قال أیضا: «نعم قد تحصل مصلحة فی بعض المقامات تقتضی جواز حبس الحاکم.» «۲».

۱۱- و قال أیضا: «کما أنّ ما عن المقنعة، و النهایة، و السرائر، و الوسیلة، و التحریر، من شهر المحتال لیحذر منه الناس؛ محمول علی ما إذا رأی الحاکم ذلک، لمصلحة.» «۳».

۱۲- و قال أیضا فی نفی واطئ البهیمة: «و النفی المذکور فی موثق سماعة محمول علی ما إذا رآه الحاکم فی التعزیر.» «۴».

۱۳- و قال السید جواد العاملی فی عقوبة الواجد للدین: «و فی نقل آخر:

و حبسه بدل عقوبته، و لا تفاوت، اذ العقوبة بعض أنواعها الحبس.» «۵».

۱۴- و قال الفیض: «و التعزیر موکول الی رأی الإمام علیه السّلام یقیّمه فی کل موضع، بما یراه المصلحة فیه.» «۶».

۱۵- و قال أیضا فی نفی علی علیه السّلام رجلین من الکوفة: «لعلّ الغرض من النفی، الإذلال و الصغار.» «۷».

---

(۱) جواهر الکلام ۴۱: ۲۴۹ (الحدود).

(۲) جواهر الکلام ۴۲: ۲۴۹ «الحدود».

(۳) جواهر الکلام ۴۱: ۵۹۸.

(۴) جواهر الکلام ۴۱: ۶۳۹.

(۵) مفتاح الکرامة ۱۰: ۸۶.

(۶) الوافی ۱۵: ۳۰۷ و ۳۰۹.

(۷) الوافی ۱۵: ۲۸۸ ذیل ح ۱۵۰۷۴

النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، ص: ۲۷

۱۶- و قال السید الگلپایگانی: «یجوز التعزیر بالحبس فی بعض الموارد.» «۱».

۱۷- و یبدو من کلام الإمام الخمینی رحمه اللّه: «أنّ للحاکم الشرعی، أو نائبه عقوبة المتخلّف، بالحبس و التغریب عن بلده و تعطیل محل کسبه، و فصله عن عمله- فیما لو کان موظفا حکومیا- لکن هذا کلّه فی مثل الاحتکار و و ... مما فیه جانب اجتماعی.» «۲».

۱۸- قال الشیخ المنتظری بعد أن ذکر موارد التغریب و الحبس و حلق الرأس و الإطافة و التشهیر: «و لعلّ المتتبع یقف علی موارد

کثیرة من هذا القبیل، و هذه کلّها من باب التعزیر قطعا؛ اذ لا ثالث للحدّ و التعزیر فیکون مفهومه أعمّ من الضرب، و هو المطلوب، فتأمّل.» «۳».

«و یحتمل البعض منّا أن یکون سمل العینین، من باب أحد أفراد التعزیر، فلا یکون حدّا، فللحاکم أن یعزّر من لم یدافع عن المسلم المقتول، بما یراه صلاحا» «۴».

و الحاصل من مجموع هذه الفتاوی و الکلمات أنّ التعزیر لم ینحصر بالضرب، بل هو أعمّ منه، و الملاک هو الاذلال و التحقیر، و امّا نوعیة التعزیر فهی منوطة بما یراه الحاکم من المصلحة، و النفی من أظهر مصادیق التذلیل و التحقیر، فیعزّر به إن رآه الحاکم.

د- آراء المذاهب الاخری:

۱- قال الماوردی ...: « ثم هذه الغایة- أی التسعة و ثلاثین سوطا- لا یجب

---

(۱) مجمع المسائل ۳: ۲۱۳- المسألة: ۹۹.

(۲) انظر الموازین القضائیة عند الإمام الخمینی ۱: ۱۷۱.

(۳) ولایة الفقیه ۲: ۳۲۶.

(۴) انظر حدود الشریعة ۴: ۳۷۹- و ۳: ۴۸۴.

استعمالها فی کلّ معزّر، لأنّ التعزیر یختلف باختلاف حال المعزّر، و یکون موقوفا علی الاجتهاد فمن أدّی الاجتهاد الی تعزیره بالضرب اجتهد فی عدده ... و إن أدّی الاجتهاد الی تعزیره بالحبس، لم یعدل به إلی الضرب، و إن أدّی الاجتهاد الی تعزیره بالقول و الزجر لم یعدل به إلی ضرب و لا حبس » «... ۱».

۲- و قال فی الاحکام السلطانیة: «ثمّ یعدل بمن دون ذلک إلی النفی و الابعاد، إذا تعدّت ذنوبه إلی اجتلاب غیره إلیها، و استضراره بها، و عامة نفیه مقدّر بما دون الحول و لو بیوم، لئلا یصیر مساویا لتغریب الحول فی الزنا.

أقول: و ظاهر مذهب مالک: أنّه یجوز أن یزاد فیه علی الحول بما یری من أسباب الزجر.» «۲».

۳- و قال البهوتی: «و یکون التعزیر أیضا بالحبس و الصفع و التوبیخ و العزل عن الولایة و إقامته فی المجلس حسبما یراه الحاکم و یصلبه حیّا، و لا یمتنع من أکل و وضوء. و یصلّی بالایماء ... و فی «الفنون»: للسلطان سلوک السیاسة، و هو الحزم عندنا، و لا تقف السیاسة علی ما نطق به الشرع » «... ۳».

۴- و قال علی ناصف: «التعزیر بالضرب و الحبس و النفی» «۴».

۵- و قال الجزیری ...: « انّ التعزیر باب واسع یمکن للحاکم أن یقضی به علی کل الجرائم الّتی لم یضع الشارع لها حدّا أو کفّارة، علی أن یضع العقوبة المناسبة لکلّ بیئة، و لکلّ جریمة: من سجن أو ضرب، أو نفی، أو توبیخ، أو غیر

---

(۱) أدب القاضی ۲: ۳۶۴.

(۲) الاحکام السلطانیة: ۲۷۹- انظر: الاحکام السلطانیة للفراء: ۲۳۶- معالم القربة: ۱۹۱- الفروق ۴: ۱۷۷- حاشیة الشیخ سلیمان ۵: ۳۴۴- الجمل علی شرح المنهج ۵: ۱۶۲.

(۳) شرح منتهی الارادات ۳: ۳۶۱.

(۴) التاج ۳: ۳۲.

النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، ص: ۲۹

ذلک » «... ۱».

۶- و قال الزحیلی: «و التعزیر: یکون إمّا بالضرب، أو بالحبس، أو الجلد، أو النفی، أو التوبیخ، أو التغریم المالی، و نحو ذلک ممّا یراه الحاکم رادعا للشخص بحسب اختلاف حالات الناس، حتّی القتل سیاسة کما قرّر فقهاء الحنفیة و المالکیة.» «۲».

---

(۱) الفقه علی المذاهب الاربعة ۵: ۴۰۰.

(۲) الفقه الاسلامی و أدلته ۴: ۲۸۷- انظر: المغنی ۸: ۳۲۶- المبسوط للسرخسی ۹: ۳۸- بدائع الصنائع ۷: ۶۴- تحفة الفقهاء ۳: ۱۴۸- معالم القربة: ۲۸۵- عیون الازهار: ۴۸۵- المنهاج للنووی: ۵۳۲.

النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، ص: ۳۱

الفصل الرابع التعزیر المالی

أمّا التعزیر المالی، فقد أنکره العلّامة الحلّی فی التحریر «۱»، و السید الگلپایگانی فی المجمع «۲»، و من اهل السنة: ابن قدامة فی المغنی «۳»، و أجازه بعض المعاصرین «۴»، و بعض الحنفیة «۵»، علی أن یردّ له إذا تاب.

هذا و لم یرد دلیل علی الجواز، مع ما فیه من المخالفة لتسلّط الناس علی اموالهم «۶»

---

(۱) تحریر الاحکام ۲: ۲۲۷ و ۲۳۹- انظر المهذب البارع ۵: ۷۳.

(۲) مجمع المسائل ۳: ۲۱۳- المسألة: ۹۹.

(۳) المغنی ۸: ۳۲۸.

(۴) ولایة الفقیه ۲: ۳۲۹- ۳۴۵.

(۵) الفقه علی المذاهب الاربعة ۵: ۴۰۱.

(۶) غوالی اللآلی ۱: ۲۲۲ و ۴۵۷- و ج ۲: ۱۳۸- و ج ۳: ۲۰۸- و عنه البحار ۲: ۲۷۱ ح ۷.

النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، ص: ۳۲

و لعدم حلّ مال الغیر الّا باذنه «۱» نعم، روی عن علی علیه السّلام أنّه أمر بإحراق الطعام المحتکر «۲»، و روی أیضا أنه علیه السّلام أمر بإحراق قریة یصنع فیها الخمر، و ذلک حینما «نظر علیه السّلام إلی قریة، فقال: ما هذه القریة؟ قالوا: قریة تدعی زرارة یلحم فیها و یباع الخمر، فأتاها بالنیران، فقال: اضرموها فیها، فإنّ الخبیث یأکل بعضه بعضا فاحترقت» «۳» و لکنهما ضعیفتا المأخذ.

و أمّا ما ورد عن بعض الصحابة، أنّه أحرق بیت رویشد الثقفی، و کان حانوتا للشراب «۴»، لعلّه أحرق الخمر المتواجد فیه، لعدم مالیّته، فضلا عن أنّ الحجّة عندنا عمل المعصوم فقط. و ما یقال إنّه کان بمرأی و منظر الإمام المعصوم علیه السّلام، فنقول: لم یثبت رضاؤه علیه السّلام بکلّ ما یحدث بمرأی و منظر منه علیه السّلام.

---

(۱) الوسائل ۲: ۴۲۵ ب ۳ ح ۳.

(۲) المحلّی ۹: ۶۵- المسألة ۱۵۶۷.

(۳) کنز العمّال ۵: ۵۰۴ ح ۱۳۷۴۴- عن ربیعة بن زکار. لم نعثر علی ترجمته.

(۴) مصنف عبد الرزاق ۹: ۲۳۰ ح ۱۷۰۳۹- کنز العمال ۵: ۴۹۹ ح ۱۳۷۳۷.

النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، ص: ۳۳

الفصل الخامس النفی قبل الإسلام

مقتضی بعض الروایات أنّ النفی- بمعناه العرفی و اللغوی- کان متداولا فی المجتمعات قبل الإسلام، بالنسبة إلی بعض الجناة. فانهم کانوا ینفون الزانی عن مجالسهم و یطردونه، و یشتمونه، و یؤذونه ... و کان الامر علی هذا المنوال حتّی بعد الإسلام إلی مدّة بمصداق الآیة الکریمة: وَ اللَّذانِ یَأْتِیانِها مِنْکُمْ فَآذُوهُما «... ۱» الی أن نزلت آیة الجلد. فنسخت الآیة الاولی.

و قد ذهب الی هذا الرأی، عکرمة، و عبادة بن الصامت.

هذا: و لکنّ الإمام الخوئی قال: «لا نسخ فی الآیة، و لیس المراد من الضمیر فی الآیة یَأْتِیانِها الزنا، بل المراد: اللواط، و معه: فموضوع الآیة أجنبیّ عن موضوع آیة الجلد.» «۲».

و نحن نورد الروایة الواردة فی النفی:

---

(۱) النساء: ۱۶.

(۲) انظر: البیان فی تفسیر القرآن: ۳۲۹- ۳۳۲.

النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، ص: ۳۴

روی الحر العاملی: «عن إسماعیل بن جابر، عن أبی عبد الله علیه السّلام، عن آبائه، عن أمیر المؤمنین فی حدیث الناسخ و المنسوخ قال: فکان من شریعتهم فی الجاهلیة، أنّ المرأة إذا زنت حبست فی بیت و اقیم بأودها «۱» حتّی یأتیها الموت، و إذا زنی الرّجل نفوه عن مجالسهم و شتموه و آذوه و عیّروه و لم یکونوا یعرفون غیر هذا. قال الله تعالی فی اوّل الإسلام: وَ اللّاتِی یَأْتِینَ الْفاحِشَةَ مِنْ نِسائِکُمْ فَاسْتَشْهِدُوا عَلَیْهِنَّ أَرْبَعَةً مِنْکُمْ فَإِنْ شَهِدُوا فَأَمْسِکُوهُنَّ فِی الْبُیُوتِ حَتّی یَتَوَفّاهُنَّ الْمَوْتُ أَوْ یَجْعَلَ اللّهُ لَهُنَّ سَبِیلًا* وَ اللَّذانِ یَأْتِیانِها مِنْکُمْ فَآذُوهُما فَإِنْ تابا وَ أَصْلَحا فَأَعْرِضُوا عَنْهُما إِنَّ اللّهَ کانَ تَوّاباً رَحِیماً «۲».

فلمّا کثر المسلمون و قوی الإسلام و استوحشوا امور الجاهلیة، أنزل الله تعالی: الزّانِیَةُ وَ الزّانِی فَاجْلِدُوا کُلَّ واحِدٍ مِنْهُما مِائَةَ جَلْدَةٍ... «۳» فنسخت هذه، آیة الحبس و الأذی.» «۴».

اقول روی عن ابن عباس فی تفسیر قوله تعالی: فَآذُوهُما هو التعییر باللسان و الضرب بالنعال «۵».

---

(۱) الأود: العوج، أقام إوده: أی عوجه مجمع البحرین ۳: ۹ (مادة أود).

(۲) النساء ۱۵- ۱۶.

(۳) النور: ۲.

(۴) الوسائل ۱۸: ۳۵۱ ح ۱۹- نقلا عن المحکم و المتشابه ص ۸، بتفاوت، و تفسیر القمّی ۱: ۱۳۳- و عنه البحار ۷۶: ۵۹ ح ۵۶.

(۵) تفسیر التبیان ۳: ۱۴۴.

النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، ص: ۳۵

الفصل السادس النفی غیر الشرعی

اشارة

لم نقصد بالنفی و التغریب- فی هذا الکتاب- ما ارتکبه بعض الصحابة بحقّ الرعیّة تعنّتا و ظلما، و لأغراض سیاسیة محضة.

و لم نرد أن نجعله مدرکا نستند إلیه فی الفتاوی الفقهیة، بل رأینا فیه أنّه جریمة و ذنب بحقّ المسلمین؛ صدر عن جهل أو ظلم، أو کلیهما.

فقد نفی عثمان، أبا ذر الصحابیّ الکبیر إلی الشام، ثمّ الی الربذة، و غرّب کعب بن عبده الی بعض الجبال، و غرّب عبادة بن الصامت من الشام، و غرّب کعبا من المدینة الی الری، و غرّب عامر بن عبد قیس الی الشام، و غرّب حمران بن أبان الی البصرة، و غرّب عبد الرحمن الجمحی الی القموس «۱»، و غرّب عمرو بن زرارة من الکوفة الی الشام «۲»، و غرّب عبد الرحمن بن

---

(۱) کذا فی لفظ الیعقوبی. و فی الاصابة: الغموص. و لعلّ الصحیح: القموص: و هو جبل بخیبر علیه حصن أبی الحقیق الیهودی. (معجم البلدان ۴: ۳۹۸).

(۲) الغدیر ۸: ۳۸۱- و ۹: ۳۹۲.

حنبل «۱» الی خیبر بعد أن ضربه «۲»، و نفی هشام، جنیدا الی السند «۳».

فهذه الاعمال لیست فقها، و لا هی امور شرعیّة یمکن الاستناد إلیها، بل هی مجرّد الاستبداد بالرأی و دیکتاتوریة محضة صدرت من اولئک الحکّام الّذین تسلّطوا علی رقاب المسلمین، و لا بدّ من الوقوف أمام هذه التیارات و لا یحقّ لحاکم أن یرتکب هذه الجریمة بحق أحد من الرعیة.

و قد وقف امیر المؤمنین علی علیه السّلام أمام هذه النعرات الجاهلیة، التی کانت تطلب منه تهجیر قوم، و طردهم من الکوفة، عاصمة الخلافة الاسلامیة آنذاک، لأنّهم کانوا من الموالی، فقد اتّخذ الامام علی علیه السّلام موقفا حاسما، و قال: «فأکون من الجاهلین، أو من الظالمین». فالطرد لا عن سبب شرعی، یعدّ جهلا من الحاکم، بأحکام الشرع، و ظلما بحقّ الرعیّة.

و فیما یلی موقف الامام علی علیه السّلام، ممّن طلب طرد الموالی من الکوفة، و نماذج من طرد بعض الحکام، للمؤمنین و تهجیرهم لا عن وجه شرعی:

ففی کتاب الغارات: «عن عبّاد بن عبد الله الأسدی قال: کنت جالسا یوم الجمعة، و علی علیه السّلام یخطب علی منبر من آجر، و ابن صوحان جالس؛ فجاء الأشعث فجعل یتخطّی الناس، فقال: یا أمیر المؤمنین، غلبتنا هذه الحمراء علی وجهک! فغضب، فقال ابن صوحان: لیبیّن الیوم من أمر العرب ما کان یخفی، فقال علی علیه السّلام: من یعذرنی من هؤلاء الضیاطرة، یقیل «۴» أحدهم یتقلّب علی

---

(۱) و فی نسخة ابن حبان، او: ابن حسان.

(۲) شرح الاخبار ۲: ۱۹ ح ۴۰۶.

(۳) الغدیر ۹: ۳۹۲.

(۴) أی ینام القیلولة- أی الضحی-.

حشایاه، و یهجر «۱» قوم لذکر الله، فیأمرنی أن أطردهم فأکون من الظالمین؟!

و الّذی فلق الحبّة و برأ النسمة لقد سمعت محمدا یقول: لیضربنّکم- و الله- علی الدّین عودا کما ضربتموهم علیه بدءا » « ... ۲».

الشرح: الحمراء: العجم و الروم، لأن العرب تسمی الموالی الحمراء.

الضیطار: و هو الضخم الّذی لا منفعة فیه، و لا غناء.

الحشایا: الفراش المحشو.

نماذج من النفی غیر الشرعی

۱- نفی عثمان أبا ذر رحمه اللّه:

عن الواقدی: «عن صهبان مولی الأسلمیین، قال: رأیت أبا ذر یوم دخل به علی عثمان، فقال له: أنت الّذی فعلت ما فعلت؟ فقال له أبو ذر: نصحتک فاستغششتنی، و نصحت صاحبک فاستغشّنی. فقال عثمان: کذبت و لکنّک ترید الفتنة و تحبّها، قد انفلت الشام علینا! فقال له ابو ذر: اتّبع سنّة صاحبک لا یکن لأحد علیک کلام. قال عثمان: مالک و ذلک؟- لا أمّ لک- قال ابو ذر: و الله ما وجدت لی عذرا الّا الأمر بالمعروف و النهی عن المنکر. فغضب عثمان. و قال:

أشیروا علیّ فی هذا الشیخ الکذّاب، إمّا أن أضربه، أو أحبسه، أو أقتله، فإنّه قد فرّق جماعة المسلمین، أو أنفیه من أرض الإسلام... فقال: اخرج عنّا من بلادنا، فقال أبو ذر: ما ابغض إلیّ جوارک فإلی أین أخرج؟ قال: حیث شئت. قال:

---

(۱) یهجر: من الهجیر، ای الحرّ، ای یتعرض لحرّ الشمس.

(۲) الغارات ۲: ۴۹۸- بحار الأنوار ۳۴: ۳۱۹- شرح ابن ابی الحدید ۲۰: ۲۸۴- سفینة البحار ۸: ۶۰۵، مادّة «ولی».

فأخرج الی الشام- أرض الجهاد- قال: إنّما جلبتک من الشام، لما قد أفسدتها، أ فأردّک إلیها؟ قال: فاخرج إلی العراق، قال: لا. قال: فإلی أین أخرج؟ قال:

حیث شئت. قال أبو ذر: فهو إذن التعرّب بعد الهجرة، أخرج إلی نجد. فقال عثمان الشرف الأبعد أقصی فالأقصی امض علی وجهک هذا، و لا تعدونّ الرّبذة، فسر إلیها، فخرج الیها.» «۱»

۲ و ۳- نفی عبادة و کعب:

قال الحلبی: «من جملة ما انتقم به علی عثمان: أنه ... أشخص عبادة بن الصامت من الشام لمّا شکاه معاویة، و ضرب عمار بن یاسر، و کعب بن عبده، ضربه عشرین سوطا و نفاه الی بعض الجبال.» «۲»

۴- نفی عثمان، للأشتر و جماعة من صلحاء الکوفة:

قال البلاذری: «فکتب سعید بن العاص بذلک- أی و ثوب الأشتر بابن خنیس، صاحب الشرطة- إلی عثمان، و قال: انی لا أملک من الکوفة مع الأشتر و اصحابه الذین یدعون القرّاء، و هم السفهاء، شیئا. فکتب الیه: أن سیّرهم إلی الشام. و کتب الی الأشتر: إنی لأراک تضمر شیئا لو أظهرته لحلّ دمک، و ما أظنّک

---

(۱) الغدیر ۸: ۲۹۸- انظر: الأنساب ۵: ۵۲- طبقات ابن سعد ۴: ۱۶۸- مروج الذهب ۱: ۴۳۸- تأریخ الیعقوبی ۲: ۱۴۸- شرح ابن ابی الحدید ۱: ۲۴۰- فتح البارئ ۳:

۲۱۳- عمدة القارئ ۴: ۲۹۱.

(۲) السیرة الحلبیة ۲: ۸۷- عنه الغدیر ۹: ۶ و یقال إن عثمان أمر بکعب فجرّد و ضرب عشرین سوطا و سیّره الی دباوند، و یقال الی جبل الدّخان. انظر تأریخ الطبری ۵: ۱۳۷- الریاض النضرة ۲: ۱۴۰- شرح ابن ابی الحدید ۱: ۱۶۸- الغدیر ۹: ۴۸.

النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، ص: ۳۹

منتهیا حتّی یصیبک قارعة لا بقیا بعدها، فإذا أتاک کتابی هذا فسر الی الشام، لإفسادک من قبلک، و أنّک لا تألوهم خبالا، فسیّر سعید الأشتر و من کان وثب مع الأشتر و هم: زید و صعصعة ابنا صوحان و عائذ بن حملة الطهوی- من بنی تمیم- و کمیل بن زیاد النخعی، و جندب بن زهیر الأزدی، و الحارث بن عبد الله الأعور الهمدانی، و یزید بن المکفف النخعی، و ثابت بن قیس بن المنقع النخعی، و أصعر- أصغر- بن الحارث الحارثی فخرج المسیّرون من قرّاء أهل الکوفة، فاجتمعوا بدمشق، نزلوا مع عمرو بن زرارة... ثمّ انه جری بین معاویة و بین الأشتر قول حتی تغالظا فحبسه معاویة (... ثم بعد اخراجهم من الحبس) بلغ معاویة أنّ قوما من أهل دمشق یجالسون الأشتر و أصحابه. فکتب إلی عثمان.

إنّک بعثت إلیّ قوما أفسدوا مصرهم و أنغلوه، و لا آمن أن یفسدوا طاعة من قبلی، و یعلّموهم ما لا یحسنونه حتّی تعود سلامتهم غائلة و استقامتهم اعوجاجا، فکتب إلی معاویة، یأمره أن یسیّرهم الی حمص، ففعل. و کان و الیها عبد الرحمن ابن خالد بن الولید بن المغیرة، و یقال: إنّ عثمان کتب فی ردّهم إلی الکوفة، فضجّ منهم سعید ثانیة، فکتب فی تسییرهم إلی حمص، فنزلوا الساحل» «۱».

۵- نفی عامر بن عبد قیس التمیمی:

قال ابن حجر: «روی ابن المبارک فی الزهد، من طریق بلال بن سعد، أنّ عامر ابن قیس وشی به الی عثمان، فأمر أن ینفی الی الشام علی قتب، فانزله معاویة الخضراء، و بعث الیه بجاریة، و أمرها أن تعلمه ما حاله؟ فکان یقوم اللیل کلّه و یخرج من السحر فلا یعود الّا بعد العتمة، و لا یتناول من طعام معاویة شیئا.

کان یجیء معه بکسر، فیجعلها فی ماء فیأکلها، و یشرب من ذلک الماء، فکتب

---

(۱) الأنساب ۵: ۳۹- الغدیر ۹: ۳۱.

النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، ص: ۴۰

معاویة الی عثمان بحاله » «... ۱»

۶- نفی عبد الرحمن الجمحی:

قال الیعقوبی: «سیّر عبد الرحمن صاحب رسول الله صلّی اللّه علیه و آله إلی القموص من خیبر، و کان سبب تسییره إیّاه؛ أنّه بلغه کرهه مساوی ابنه و خاله و أنّه هجاه» و قال ابن حجر: «لمّا أعطی عثمان مروان خمس مائة الف من خمس افریقیة قال عبد الرحمن [أشعارا]:

و أعطیت مروان خمس الغنیمة آثرته و حمیت الحمی

فأمر به، فحبس بخیبر ... فلم یزل علی علیه السّلام یکلّم عثمان حتّی خلّی سبیله علی أن لا یساکنه بالمدینة، فسیّره الی خیبر، فأنزله قلعة بها تسمّی «القموص» فلم یزل بها حتّی ناهض المسلمون عثمان » «... ۲».

۷- نفی عمرو بن زرارة:

قال البلاذری: «إنّ اوّل من دعا الی خلع عثمان و البیعة لعلی علیه السّلام، عمرو بن زرارة بن قیس النخعی، و کمیل بن زیاد، فقام عمرو بن زرارة فقال: أیها الناس: إنّ عثمان قد ترک الحقّ و هو یعرفه، و قد أغری بصلحائکم یولّی شرارکم.

---

(۱) الإصابة ۳: ۸۵- و عنه الغدیر ۹: ۵۴- انظر المحاضرات للراغب ۲: ۲۱۲- المعارف لابن قتیبة ۸۴- العقد الفرید ۲: ۲۶۱- الانساب ۵: ۵۷- تأریخ الطبری ۵: ۹۱- الکامل فی التأریخ ۳: ۶۰.

(۲) الغدیر ۹: ۵۸- انظر تأریخ الیعقوبی ۲: ۱۵۰- الاستیعاب ۲: ۴۱۰- شرح ابن ابی الحدید ۱: ۶۶- الاصابة ۲: ۳۹۵- تأریخ الطبری ۶: ۲۵.

فبلغ الولید فکتب إلی عثمان بما کان من ابن زرارة. فکتب الیه عثمان: إنّ ابن زرارة أعرابیّ جلف. فسیّره الی الشام، و شیّعه الأشتر، و الاسود بن یزید، و علقمة » «... ۱».

۸- نفی عبد الرحمن:

قال القاضی نعمان: «عبد الرحمن بن حنبل [أو بن حبّان، أو بن حسان] و هو الّذی ضربه عثمان، و سیّره الی خیبر، قتل یوم صفین.» «۲».

۹- نفی هشام جنیدا إلی السند:

قال ابن عساکر: «قال الجنید بن عبد الرحمن بن عمرو: أتیت من حوران «۳» إلی دمشق لآخذ عطائی؛ فصلّیت الجمعة، ثم خرجت من باب الدرج، فإذا علیه شیخ یقال له: ابو شیبة القاص، یقصّ علی الناس. فرغّب، فرغبنا. و خوّف فبکینا. فلمّا انقضی حدیثه، قال: اختموا مجلسنا بلعن أبی تراب، فلعنوا أبا تراب علیه السّلام. فالتفت إلی من علی یمینی، فقلت له: فمن ابو تراب؟ فقال: علی بن ابی طالب، ابن عمّ رسول اللّه، و زوج ابنته، و اوّل الناس إسلاما، و ابو الحسن

---

(۱) الانساب للبلاذری ۵: ۳۰- اسد الغابة ۲: ۲۲۰ و ۴: ۱۰۴- الاصابة ۱: ۵۴۸- الغدیر ۹: ۱۴۶.

(۲) شرح الأخبار ۲: ۱۹ ح ۴۰۶. انظر: العقد الفرید ۴: ۳۰۹- و الطبعة القدیمة منها ۲: ۲۴۷- و الغدیر ۸: ۳۸۱- فیما یتعلّق بعثمان حیث طلب من علی علیه السّلام أن «یغادر المدینة الی ینبع» فلعلّه یرتبط بالمقام.

(۳) کورة واسعة، من أعمال دمشق ذات قری کثیرة. و یقال أیضا أنّها ماء بنجد. و الظاهر هو الاول. معجم البلدان ۲: ۳۱۷.

و الحسین ... فاستنکر الأمر، و لطم وجه الرّجل فشکی إلی هشام بن عبد الملک، فنفی الجنید الی السند، فلم یزل بها الی أن مات.» «۱».

هذه نماذج- و حقائق تأریخیة مرّة- من التغریب غیر الشرعی، صدرت لأهداف سیاسیة، و لأغراض شخصیة، فهی لاستمرار الحکم و التسلط علی رقاب الناس، و لتخویف من یروم أیّة محاولة و مناوشة ضد الحکام و الّا فما هو الوجه الشرعی لنفی جنید الذی قام بدور النهی عن المنکر، و ردع من یأمر بلعن الامام علی علیه السّلام؟

و ایّ وجه شرعی لنفی زرارة الذی کان یطالب الخلیفة بالرجوع الی الحق، و عدم تولیة الاشرار؟

و ایّ مبرّر شرعی لنفی الجمحی الّذی اعترض علی الخلیفة فی اعطائه الالوف من الدنانیر- من اموال المسلمین- لمروان طرید رسول الله صلّی اللّه علیه و آله، و هکذا نفی ابی ذر ذلک الصحابی الکبیر و غیره؟!

---

(۱) تأریخ ابن عساکر ۳: ۴۰۷- انظر الغدیر ۹: ۳۹۲.

النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، ص: ۴۳

القسم الثانی فی موارد النفی و التغریب

اشارة

النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، ص: ۴۵

الباب الأوّل التغریب فی الدم

اشارة

النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، ص: ۴۷

الفصل الأول نفی قاتل الولد

اشارة

وردت روایة فی التهذیب، فی نفی قاتل الولد، و العبد لکنها ضعیفة السند بعمرو بن شمر- و ان اعتمد علیه بعض الاعاظم منّا.

کما أفتی بمضمونها: یحیی بن سعید الحلّی فی الجامع، و الشیخ الوالد فی موسوعته الفقهیة. هذا، و قد حملها المجلسی فی الملاذ، علی الحبس، أو التخییر بینه و بین النفی فی خصوص قاتل العبد.

کما حملها فی الجواهر علی أنّ النفی بعض أفراد ما یراه الحاکم من التعزیر.

و یظهر ذلک من السیدین: الخوئی، و الخوانساری.

و لکن اکثر الفقهاء صرّحوا بالتعزیر من دون إشارة إلی النفی و التغریب، کالشیخ المفید فی المقنعة، و الشیخ الطوسی فی المبسوط، و سلّار فی المراسم، و المحقق الحلّی فی الشرائع، و المختصر النافع، و العلّامة الحلی فی التحریر و التبصرة، و الشهیدین فی الروضة، و الشیخ البهائی فی الجامع العباسی، و السید الطباطبائی فی الریاض و المامقانی فی المناهج، و السید الخوئی فی المبانی. کما أنّ جمعا من الفقهاء

النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، ص: ۴۸

لم یتعرّض للتعزیر: کالقاضی فی المهذّب، و العلامة الحلّی فی قواعد الاحکام، و الارشاد، و ولده فخر المحققین فی الإیضاح، و الشهید فی المسالک، و السید الخمینی فی تحریر الوسیلة.

الروایات:

۱- التهذیب: «محمد بن أحمد بن یحیی، عن أحمد بن أبی عبد الله، عن أبیه، عن أحمد بن النضر، عن عمرو بن شمر، عن جابر، عن

أبی جعفر علیه السّلام فی الرّجل یقتل ابنه، أو عبده قال: لا یقتل به، و لکن یضرب ضربا شدیدا، و ینفی عن مسقط رأسه.» «۱».

قال المجلسی: «الحدیث ضعیف» «۲».

أقول: و ضعفه بعمرو بن شمر، و إن وثّقه ابن قولویه، و اعتمد علیه الشیخ المفید، و المحدّث النوری «۳».

المصرّحون بالتغریب من فقهائنا:

۱- یحیی بن سعید الحلّی: «و ینفی قاتل ولده و عبده عمدا عن مسقطی رأسهما و یضربان ضربا شدیدا.» «۴».

۲- المجلسی الثانی: «و یدلّ- ای الحدیث- علی أنّه لا یقتل الرجل بابنه، و هو

---

(۱) التهذیب ۱۰: ۲۳۶ ب ۱۹ ح ۱۱- و عنه الوسائل ۱۹: ۶۹ ب ۳۷ ح ۹- و الوافی ۱۶: ۶۳۲ (ابواب القصاص).

(۲) ملاذ الاخیار ۱۶: ۵۰۰.

(۳) انظر: معجم رجال الحدیث ۱۳: ۱۰۶ الرقم ۸۹۲۲.

(۴) الجامع للشرائع: ۵۷۶.

إجماعی، و المشهور إلحاق الأجداد فی ذلک بالاب، و فیه إشکال.

و علی أنّه یعزّر، و قد ذکره الأصحاب. و علی أنّه ینفی من البلد، و لم أر فی کلامهم الّا ما نقلناه سابقا من الجامع. و یمکن حمله علی الحبس، و إن کان بعیدا، او التخییر بینه، و بین الحبس- فی العبد- جمعا.» «۱».

۳- الشیخ محمد حسن النجفی: «فلو قتل والد ولده لم یقتل به بلا خلاف أجده فیه، بل الإجماع بقسمیه علیه- و لکن علیه الکفّارة لعموم الأدلة، بل کفارة الجمع و الدّیة لمن یرثه- و التعزیر بما یراه الحاکم، و لکن فی خبر جابر: «و ینفی عن مسقط رأسه» و لعلّه محمول علی أنّ ذلک بعض افراد ما یراه الحاکم.» «۲».

۴- السید الخوئی: «أن لا یکون القاتل أبا للمقتول، فإنّه لا یقتل بقتل ابنه، و علیه الدیة، و یعزر، و هل یشمل الحکم أب الأب أم لا؟ و جهان لا یبعد الشمول. ثم قال فی الهامش: لما تقدم من ثبوت التعزیر لکل معصیة کبیرة، حسبما یراه الحاکم الشرعی، و یؤیّد ذلک روایة جابر ... و ینفی عن مسقط رأسه » «... ۳»

۵- الشیخ الوالد: «أن لا یکون القاتل أبا. فلا یقتل الأب بالولد، فلو کان الأب قاتلا لابنه لا یقتل الاب لابنه قصاصا، بلا خلاف فی المسألة، بل علیه الإجماع. و الأصل فیه الروایة التی ذکرها العامة و الخاصة ... و یعزّر الأب علی فعله المحرّم، و یضرب ضربا کما فی الخبر، و ینفی الأب القاتل عن مسقط رأسه» «۴».

۶- السید الخوانساری: «أمّا عدم قتل الأب بقتل ولده، فلا خلاف فیه ظاهرا. و تدل علیه النصوص الصحیحة ... و أمّا التعزیر فهو المعروف فی المعاصی

---

(۱) ملاذ الأخیار ۱۶: ۵۰۰- ۴۹۸.

(۲) جواهر الکلام ۴۱: ۱۵۹.

(۳) مبانی تکملة المنهاج ۲: ۷۲.

(۴) ذخیرة الصالحین ۸: ۷۲.

النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، ص: ۵۰

الکبیرة. و تؤیده الروایة هذه: «و ینفی عن مسقط رأسه.» «۱» کما یلوح ذلک من کلام ابن ادریس، حیث قال: «لو قتل والد ولده فی المحاربة ... یتحتم علیه القتل ... و لیس للإمام نفیه هاهنا دون قتله.» «۲».

هذا، و لکن الإنصاف، أنّه لا صراحة لهذه النصوص فی التغریب، سیما کلام «الخوئی و الخوانساری» رحمهما اللّه حیث إنهما اوردا روایة جابر للتأیید فقط.

المصرّحون بالتعزیر أو العقوبة:

۱- الشیخ المفید: «و الأب إذا قتل ولده خطأ ... و اذا قتله عمدا عاقبه السلطان عقوبة موجعة، و ألزمه الدیة علی الکمال لورثته سوی الأب القاتل.» «۳».

۲- الشیخ الطوسی: «إذا قتل الرجل ولده لم یقتل به بحال، سواء قتله حذفا بالسیف أو ذبحا. و علی ایّ وجه قتله عندنا، و عند اکثرهم ...فإذا ثبت أنّه لا یقاد به، فعلیه التعزیر و الکفّارة » «... ۴».

۳- سلّار بن عبد العزیز ...: « الّا اللّهم أن یکون القاتل أب المقتول، فإنّ الأب لا یقاد بابنه بل یؤخذ منه دیته و لا یورث منها، و یعاقب.» «۵».

۴- المحقّق الحلّی: «الشرط الثالث أن لا یکون القاتل أبا، فلو قتل ولده لم یقتل به، و علیه الکفّارة، و الدیة و التعزیر.» «۶».

---

(۱) جامع المدارک ۷: ۲۳۳.

(۲) السرائر ۳: ۵۰۶.

(۳) المقنعة: ۷۴۹.

(۴) المبسوط ۷: ۹- انظر النهایة: ۷۳۹- الخلاف ۲: ۳۴۳. المسألة: ۹.

(۵) المراسم: ۲۳۶.

(۶) شرائع الإسلام ۴: ۲۱۴- و مثله فی المختصر النافع: ۲۹۶.

النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، ص: ۵۱

۵- العلامة الحلّی: «لا یقتل الأب بولده. بل یجب علی الأب الدّیة لورثة الولد، غیره، و یعزّر، و یجب علیه کفّارة الجمع.» «۱».

۶- الشهیدان: «و یعزّر الوالد بقتل الولد، و یکفّر، و یجب الدّیة لغیره من الورثة.» «۲».

۷- الشیخ البهائی: «أن لا یکون القاتل أبا أو جدّا للمقتول، فإن کان کذلک، فلا یقتص منه بل یعزّر و یجب علیه الکفّارة و الدیة.» «۳».

۸- السید الطباطبائی: «أن لا یکون القاتل أبا للمقتول، فلو قتل الوالد ولده، لم یقتل به مطلقا بلا خلاف أجده، بل علیه اجماعنا فی کلام جماعة، و هو الحجّة مضافا إلی المعتبرة المستفیضة. و علیه الدّیة و الکفّارة ... و التعزیر لذلک.

و للنص ... مع أن ذلک- أی التعزیر- مقتضی کل محرم لم یجد فیه حدّ.» «۴».

۹- المامقانی: «فلو قتل والد ولده، لم یقتل به، نعم علیه الکفارة، و الدیة و التعزیر، و فی حکمه الجدّ للأب. و یقتل الولد بأبیه و أمّه.» «۵».

---

(۱) تحریر الاحکام ۲: ۲۴۸- و مثله فی تبصرة المتعلّمین: ۲۰۴- انظر الارشاد ۲: ۲۰۳.

(۲) الروضة البهیّة ۱۰: ۶۴.

(۳) جامع عباسی: ۴۳۲.

(۴) ریاض المسائل ۲: ۵۱۲.

(۵) مناهج المتقین: ۵۱۲.

و منهم من لم یتعرض للتعزیر مثل: علی بن حمزة فی الوسیلة: ۴۳۱- الطرابلسی فی المهذب ۲: ۴۵۹. العلامة الحلی فی القواعد ۲: ۲۹۱- و الارشاد ۲: ۲۰۳- فخر المحققین فی إیضاح الفوائد ۴: ۵۹۸- الشهید الثانی فی مسالک الافهام ۲: ۴۶۷. و من المذاهب الاخری: البیهقی عن الشافعی ۸: ۳۸- المقدسی فی الفروع ۵: ۶۴۳- ابن منجا الحجاوی فی الروض المربع ۱: ۳۳۲- المرداوی فی الإنصاف ۹: ۴۷۳- الزحیلی فی الفقه الإسلامی و ادلته ۶: ۲۶۸.

النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، ص: ۵۲

فروع و مسائل

الأول: لو کان مسقط الرأس مجهولا، أو کان فی فلاة:

لو قتل الأب ولده، و لم یمکن إحراز مسقط رأس القاتل، بأن کانت ولادته فی سفر برّی أو جوّی أو بحری، فمقتضی الجمود علی ظاهر الروایة هو انتفاء هذا الحکم. و یثبت التعزیر حینئذ للروایة، أو لثبوته فی کلّ محرّم لم یرد فیه نص. الّا أن یقال: بأنّ «مسقط الرأس» عنوان مشیر الی الموطن الفعلی، إذ من المقطوع عدم دخل مثله فی الحکم، فتأمل. اذ إنّ أخذ کلّ قید و عنوان، ظاهر فی مدخلیّته فی الحکم.

الثانی: حکم اشتراک الأب فی القتل:

اشارة

لو کان الاب شریکا فی القتل: فإمّا أن تکون شرکته فی القتل علی نحو الإمساک، أو أنّه اشتراک، کالناظر و الرائی، أو یکون قد اشترک فی الضّرب المؤدّی الی القتل.

فقد یقال: إنّ الأصل الأوّلی هو إجراء الحد، و قد خصّ الأب القاتل بعدم الاقتصاص منه فی خصوص المورد الثالث، و هو الاشتراک فی القتل. و أمّا فی الموردین الأوّلیین، فیرجع الی العمومات و الإطلاقات، فیحبس لو کان ممسکا، و تسمل عینه لو کان ناظرا- إن طلب ذلک اولیاء الدم- فلا یقتصّ منه حینئذ.

و إنّما الکلام فی ضربه و نفیه حینئذ، فقد یقال: بعدمه أیضا، لأنّ الحکم ثابت فی صورة الاستقلال فی القتل، فلا یشمل صورة الاشتراک الّا بتنقیح المناط القطعی، و هو غیر ثابت هنا، کما أنّه لا قیاس هنا، إذ لا أولویّة و لا مساواة بل هو قیاس

النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، ص: ۵۳

الأدنی بالأقوی. «۱»

و قد اورد هذا الفرع الشهیدان فی اللمعة و الروضة، و الشیخ البهائی و غیرهم، من دون إشارة الی التغریب.

آراء فقهائنا:

۱- الشهیدان: «لو اشترک الأب و الاجنبی فی قتل الولد، اقتصّ من الأجنبی، و ردّ الأب نصف الدیة علیه.» «۲».

۲- الشیخ البهائی: «لو اشترک الأب و الأجنبی: یقتل الأجنبی، و یغرم الأب نصف الدّیة.» «۳».

الثالث: هل یشمل النفی الجدّ القاتل؟

اشارة

قد یقال بعدم شموله للجد، و ذلک لخروجه عن مورد النّص، فتشمله أدلّة القصاص ... قد یقال بالشمول بناء علی تناول الإطلاق «۴»، له لغة و عرفا، بل و إن لم یکن کذلک، و لکن فی المقام یمکن إرادته من نحو قول الصادق علیه السّلام: «لا یقتل الأب بابنه» «۵» بمعونة کلام الأصحاب، و بأولویّة الجدّ أو مساواته للأب فی ذلک،

---

(۱) لأن التغریب لو ثبت فی صورة الاستقلال بالقتل، فهو غیر ملازم لثبوته فی صورة الاشتراک فیه. اذ الأول اقوی، و الثانی أضعف.

(۲) الروضة البهیّة ۱۰: ۹۷.

(۳) جامع عبّاسی: ۴۳۲- المغنی ۷: ۶۷۶.

(۴) المراد بالإطلاق: صحیحة حمران، و معتبرة إسحاق بن عمّار، و صحیحة ظریف، فإنّ الظاهر شمول کلمة الوالد لأب الأب- انظر: مبانی تکملة المنهاج ۲: ۷۳- الوسائل ۱۹:

۵۶ ب ۳۲ ح ۱، ۲، ۸.

(۵) الکافی ۷: ۲۹۸ ح ۳- التهذیب ۱۰: ۲۳۷ ح ۱۶- الفقیه ۴: ۹۰ ح ۴- الوسائل ۱۹:

فلا یقتل- و إن علا- بالأحفاد، سواء قربوا أم بعدوا، بل مقتضی إطلاق النص و الفتوی، عدم الفرق بین المتکافئین فی الإسلام و الحرّیة و نحوهما. «۱»

أضف الی ذلک: الشّهرة العظیمة فی المقام کما ادّعاه السیّد الخوئی فی المبانی.

هذا؛ و قد افتی الکثیر من فقهائنا بالشمول و عدم الاقتصاص منه. و إن تردّد البعض، کالمحقّق الحلّی فی المختصر النافع.

آراء فقهائنا:

۱- الشیخ الطوسی: «و إذا قتله جدّه فلا قود أیضا، و کذلک کلّ جدّ و إن علا » «... ۲».

۲- العلامة الحلّی: «لا یقتل الأب و إن علا بالولد و إن نزل.» «۳».

۳- الشهید الثانی: «و کذا الاجداد لا یقتلون بالاحفاد، سواء قربوا أم بعدوا، و سواء کانوا من قبل الأب أم من قبل الأم، لوجود المقتضی فی الجمیع، و یحتمل اختصاص الحکم بالأبوین، لأنّه المتیقن فی مخالفة عموم الآیة، لأن الجدّ لیس أبا حقیقة.» «۴».

۴- السید الطباطبائی: «و فی قتل الجدّ للأب بولد الولد تردد، ینشأ من أنّه هل هو حقیقة أو مجاز؟ فإن قلنا بالأول، لم یقتل به. و المشهور الاول...،

---

۵۷ ح ۵- سنن الدارمی ۲۵۰ ب ۶ ح ۲۳۵۷- سنن ابن ماجة ۲: ۸۸۸ ب ۲۲ ح ۲۶۶۱- مصنف ابن ابی شیبة ۹: ۴۱۰.

(۱) جواهر الکلام ۴۱: ۱۵۹.

(۲) المبسوط ۷: ۹. و مثله فی الخلاف ۲: ۳۴۳ المسألة: ۱۰- و النهایة: ۷۴۰.

(۳) قواعد الاحکام ۲: ۲۹۱- مثله تحریر الاحکام ۲: ۲۴۹.

(۴) مسالک الافهام ۲: ۴۴۷.

النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، ص: ۵۵

و یعضدهم تقدیم الشارع عقده علی ابنة الابن علی عقده علیها اذا تقارنا، مع أنّی لم أجد فی ذلک مخالفا عدا الماتن هنا بقی فی الحکم متردّدا، و تبعه بعض » «... ۱».

۵- السید الخوئی: «و هل یشمل الحکم أب الأب أم لا؟ و جهان، لا یبعد الشمول.» «۲».

۶- السید الخمینی: «و الظّاهر أن لا یقتل أب الأب، و هکذا.» «۳».

هذا؛ و تردد فی القتل، المحقق الحلی حیث قال: «و فی قتل الجدّ بولد الولد تردد.» «۴».

اقول: و لم یتعرّض الفقهاء للحدّ- من الضرب و النفی- أو التعزیر. و لعلّ ذلک کان لأجل وضوحه من الاشتراک بینهما. و لکن یمکن أن یقال بعدم تغریبه، اقتصارا فیما خالف الأصل، علی مورد الوفاق، و للاحتیاط، و لأنّه مبنی علی التخفیف. فتأمل.

آراء المذاهب الاخری:

الشافعی: «و قد حفظت عن عدد من أهل العلم لقیتهم أن لا یقتل الوالد بالولد، و بذلک اقول ... فکذلک الجد ابو الأب و الجد أبعد منه، لأن کلهم والده...

و کذلک ابو الأم و الذی ابعد منه لأن کلهم والده.» «۵».

---

(۱) ریاض المسائل ۲: ۵۱۲- انظر البدایة للحرّ العاملی ۲: ۲۸۰.

(۲) مبانی تکملة المنهاج ۲: ۷۲.

(۳) تحریر الوسیلة ۲: ۴۶۹.

(۴) المختصر النافع: ۲۹۷.

(۵) الام ۶: ۳۶.

النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، ص: ۵۶

الرابع: هل یشمل النفی الأمّ و الجد الامّی؟

اشارة

یظهر من بعض العامة الشمول، و لا دلیل له الّا من باب القیاس علی الأب، و من باب الاستحسان. و عندنا: أنّه یقاد منها بلا خلاف، و من الجد الأمی علی رأی البعض. فلا یصل الدور الی البحث عن تغریبه لو قتل سبطه.

نعم خالف الاسکافی و سیأتی.

آراء فقهائنا:

۱- الشیخ الطوسی: «فأمّا الأم و امهاتها و امهات الأب یقدن عندنا بالولد، و عندهم لا یقدن کالآباء.» «۱».

۲- و قال فی الخلاف: «ألام اذا قتلت ولدها قتلت به، و کذلک امها، و کذلک أمهات الأب، و إن علون، فأمّا الأجداد فیجرون مجری الأب لا یقادون.» «۲».

۳- و قال فی النهایة: «أو قتلت الام ولدها عمدا قتل کلّ واحد منهما بصاحبه» «۳».

۴- العلامة الحلّی: «و کذا الام یقتل به، و یقتل الولد بها، و کذا الاقارب کالأجداد، و الجدّات من قبلها، و الأخوة، و الاعمام و الاخوال، و غیرهم.» «۴».

۵- الشیخ محمد حسن النجفی: «و کذا الام تقتل به، بلا خلاف أجده فیه بیننا، الّا من الاسکافی الّذی وافق العامة هنا علی ذلک قیاسا علی الأب و استحسانا » «... ۵».

---

(۱) المبسوط ۷: ۹.

(۲) الخلاف ۲: ۳۴۳.

(۳) النهایة ۷۴۰- و مثله سلار بن عبد العزیز فی المراسم: ۲۳۶.

(۴) قواعد الاحکام ۲: ۲۹۱. و مثله تحریر الاحکام ۲: ۲۴۹ مع تشویش فی العبارة.

(۵) جواهر الکلام ۴۱: ۱۶۰- «ابو علی: لا یقاد والد و لا والدة و لا جد و لا جدة لأب و لا لام بولده، اذا قتله عمدا» المهذب البارع ۵: ۱۸۹.

۶- السید الخمینی: «یقتل الولد بقتل أبیه، و کذا الأم و إن علت بقتل ولدها، و الولد بقتل امّه، و کذا الاقارب کالأجداد و الجدّات من الأم.» «۱».

و یظهر من الخلاف أنّ عدم الاقتصاص من الأجداد و الجدات و الام قول الشافعی و باقی الفقهاء «۲».

الخامس: لو قتل الوالد ولده فی الحرابة:

اشارة

لو قتل الوالد ولده فی الحرابة فهل یشمله الحکم- من الضرب و النفی- أم یجری علیه أحکام المحارب عملا بعموم الآیة الکریمة، و الإطلاقات؟ فعن ابن ادریس فی السرائر: أنّه یقتل فلا تغریب حینئذ.

و عن العلّامة الحلّی فی التحریر- فی باب المحاربین- أنّه لا یقتل، و لکنه رحمه اللّه لم یتعرّض لحکمه- من النفی و التعزیر- نعم أفتی فیه بالتعزیر، فی أحکام قصاص النفس.

و أمّا من المذاهب الأخری: فعن الحنفیّة و الحنابلة أنّه لا یقتل. و عن المالکیة و الشافعیة فی إحدی روایتهم أنه یقتل.

هذا؛ و نقول: نظرا إلی أنّ الولیّ لو عفی، یتحتّم علی السلطان، قتل المحارب، فلا یصل الدّور إلی التغریب و النفی، الّا أن یقال: بأنّ إطلاق الدلیل اللفظی یشمل مورد الحرابة. و به یخصّص العام الکتابی، و السنّة.

اللّهم الّا أن یقال: بعدم إمکان تخصیص العام الکتابی بالخبر الواحد «۳»، فتأمل.

---

(۱) تحریر الوسیلة ۲: ۴۷۰.

(۲) الخلاف ۲: ۳۴۳.

(۳) لا خلاف بین الإمامیة فی جواز تخصیص عموم الکتاب بخبر الواحد. و المخالف، انما هم العامّة. و هم بین من أنکر تخصیصه به مطلقا، و بین من فصّل تارة: بما إذا خصّص العام

النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، ص: ۵۸

آراء فقهائنا:

۱- قال ابن ادریس: «أن لا یکون القاتل والـد المقتول ... الّا فی موضع واحـد، و هو الموضع الّـذی یتحتّم القتل علیه لأجل المحاربـة، فیقتـل بقتـل ولـده لأجـل المحاربـة، الحتم لاـ لأجل الاسـتقادة. بـدلیل أنّ ولیّ من قتله المحارب لو عفا لوجب علی السـلطان قتله حدّ المحاربة.» «۱».

۲- و قال أیضا: «لو قتل والد ولده فی المحاربة ... یتحتّم علیه القتل، و لیس للإمام نفیه هاهنا دون قتله.» «۲».

۳- و قال العلامـة الحلّی: «و لو کان المحاربون جماعـة و فیهم والـد، سـقط القتل قصاصا خاصـة عن الأب، و لم یسـقط القتل فی حق الباقین.» «۳».

آراء المذاهب الأخری:

۱- قال الجزیری: «الحنفیـة و الحنابلـة- إنّ المحارب إذا کان فی المحاربة من لا یکافئه فی الدّین کالکافر و العبد و الولد و عبد نفسه، فقتله فی حالة الإغارة، و قطع الطریق، فلا یقتل به بعد القبض علیه، بل تجب الدیة لأولیاء الدم، أو قیمة العبد، لأنّ القصاص سقط عنه. المالکیة و الشافعیة فی إحدی روایتهم- قالوا: إنّ المحارب یقتل إذا قتل من لا

الکتـابی بمخصـص، قطعی، قبله فیجوز. و مـا إذا لم یخصـص به کـذلک فلاـ یجوز. و بین المخصـص المتصل و المنفصل، فجوّز فی الأوّل دون الثانی. انظر: محاضرات فی اصول الفقه للفیاض ۵: ۳۰۹- و اصول السرخسی ۱: ۳۶۷- الموافقات للشاطبی ۴: ۱۲.

(۱) السرائر ۳: ۳۲۴.

(۲) السرائر ۳: ۵۰۶.

(۳) تحریر الاحکام ۲: ۲۳۴- انظر: مختلف الشیعة ۷۷۹ (احکام المحاربین)- الروضة البهیّة ۹: ۲۹۶.

النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، ص: ۵۹

یکافئه، أو قتل ولده، أو قتل عبدا، و لو عبد نفسه.» «۱».

اقول: إنّ النسـبة بین الطـائفتین- من الأدلـة- عموم من وجه، إذ مقتضـی عموم أدلـة المحاربـة أنّه یقتـل المحارب- أبا کان أم غیره، و مقتضـی عموم أدلـة عـدم الاقتصاص من الأب، أنّه لا یقتل- سواء فی الحرابة و غیره- و مجمع العنوانین هو کون المحارب أبا. و لکن تقدّم الطائفة الاولی لکثرتها و قوتها- بخلاف الثانیة، فهی روایة واحدة، أو اثنتان، مع ما عرفت فی سندها.

ثم علی فرض التکـافؤ و التساقـط، نرجع إلی العـام الفوق، و هو عموم آیـة المحاربـة، أو إطلاقات أدلـة القصاص وَ لَکُمْ فِی الْقِصٰاصِ حَیٰاةٌ «... ۲ ...» أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ «... ۳» وَ مَنْ قُتِلَ مَظْلُوماً، فَقَدْ جَعَلْنٰا لِوَلِیِّهِ سُلْطٰاناً «... ۴».

فتأمّل.

السادس: مدّة النفی:

لم یرد فی النّص ما یحدّد مدّة نفی قاتل الولد، و تقدیر المدة بالعام، قیاسا علی مدّة نفی الزانی غیر سدید عندنا.

لکن: إذا ثبت أنّ علیه التعزیر، و أنّ النفی الوارد فی الروایة محمول علی أنّه من أنواع التعزیر، فأمره الی الحاکم، کما صرّح به الشیخ محمد حسن النجفی فی الجواهر. «۵»

---

(۱) الفقه علی المذاهب الاربعة ۵: ۴۱۴، انظر: الحواشی للهیثمی ۹: ۱۶۳.

(۲) البقرة: ۱۷۹.

(۳) المائدة: ۴۵.

(۴) الإسراء: ۳۳.

(۵) جواهر الکلام ۴۱: ۶۳۹.

هذا کلّه بالنسبة الی الحرّ. و أمّا العبد: فإن ثبت تحدید مدة لنفی الحرّ، فعلیه نصفه بمقتضی العمومات، و إن لم یثبت- کما هو الحال- فبمقدار ما یعیّنه الحاکم.

الّا أن یقال بعدم ثبوت التغریب علی العبید. فتأمل.

السابع: مساواة الأب للابن:

اشارة

لا فرق فی المقام بین أن یکون الأب مساویا للابن فی الدین و الحریّة أم لا، و ذلک لأنّ المانع من القصاص هو شرف الأبوّة.

و قد أفتی بذلک جمع من فقهائنا، لکن یشکل الحکم بتغریبه لو کان عبدا، و ذلک لمغایرته لحقّ مولاه. الّا أن یقال: إنّ المدار، علی ورود المخصص کما ورد بعدم تغریب الزانی- غیر المحصن- لو کان عبدا.

أمّا فی المقام، فإنّه لما لم یرد مخصّص، فلا بدّ من العمل بالعمومات. کما فی القیادة، حیث ینفی القوّاد- و إن کان عبدا- بمقتضی الإطلاق.

آراء فقهائنا:

۱- الشیخ محمد حسن النجفی: «بل مقتضی إطلاق النّص و الفتوی عدم الفرق بین المتکافئین- أی الأب و الابن- فی الإسلام و الحریّة » «... ۱».

۲- الامام الخمینی: «لا یقتل الأب بقتل ابنه، و لو لم یکن مکافئا له. فلا یقتل الأب الکافر بقتل ابنه المسلم.» «۲».

---

(۱) جواهر الکلام ۴۱: ۱۵۹.

(۲) تحریر الوسیلة ۲: ۴۰۷- المسألة ۲.

الثامن: هل فرق بين النفس و الطرف؟

لا- فرق فی عدم الاقتصاص من الأب، بين النفس و الطّرف، بدليل ما ورد عن كتاب ظريف- مع الغض عن سنده- أو بدليل قياس الأولويۀ، فتأمل، أو لشرف البنوّۀ.

و إنّما الكلام فی ثبوت النفی علی الأب فی جنايۀ الطّرف، فقد يقال فيه:

بالنفی علی القول بأنّ الروايۀ محمولۀ علی أنّ النفی بعض أفراد ما يراه الحاكم كما استظهره صاحب الجواهر. و قد وردت فی ذلك روايۀ، ذكرها الحرّ العاملی:

«قضی أمير المؤمنين عليه السّلام أنّه لا قود لولد أصابه والده فی أمر يعيب عليه فيه، فأصابه عيب: من قطع، و غيره، و تكون له الدّيۀ، و لا يقاد.» «۱».

قال الشيخ النجفی: «و منه- ای كتاب ظريف- يعلم عدم الفرق بين النفس و الطرف » «... ۲».

---

(۱) الوسائل ۱۹: ۵۸ ب ۳۲ ح ۱۰.

(۲) جواهر الكلام ۴۱: ۱۵۹.

النفی و التغريب فی مصادر التشريع الإسلامی، ص: ۶۳

الفصل الثانی نفی من قتل عبده

اشارۀ

اورد شيخ الطائفۀ روايۀ عن أبی جعفر عليه السّلام فی أنّ قاتل عبده لا يقتل به، بل يضرب، و ينفی عن مسقط رأسه. و الروايۀ ضعيفۀ، و إن وثّقها بعض اعاظم الإماميۀ، كالمفيد، و ابن قولويه.

كما اورد ابن ابی شيبۀ روايتين عن النبی صلّی اللّه عليه و آله فی عدم الاقتصاص من قاتل عبده، و أنّه ينفی، و كذلك البيهقی فی السنن. و لكنّ البيهقی ضعّف سنديهما.

هذا، و لم أر من فقهائنا من أفتی بالتغريب، الّا يحيی بن سعيد فی الجامع، و المجلسی الثانی فی الملاذ.

و أمّا الباقون: فبين قائل: بأنّه يعاقب، أو يؤدب، أو يعزّر، كما عن المفيد فی المقنعۀ و شيخ الطائفۀ فی كتبه، و ابن زهرۀ فی الغنيۀ، و المحقق فی المختصر، و الشرائع، و العلامۀ فی القواعد و التحرير، و الشهيدين فی الروضۀ، و الفيض فی المفاتيح، و الخوانساری فی المدارك.

و هو يشمل النفی، علی المبنی فی سعۀ دائرۀ التعزير. و أضاف البعض ضربه

النفی و التغريب فی مصادر التشريع الإسلامی، ص: ۶۴

مائۀ جلدۀ، كالسيّد الخوئی فی المبانی، و الشيخ الوالد فی شرح التبصرۀ. و عن السيد الخوئی: إضافۀ الحبس سنۀ أيضا، مع اتّفاق الكلّ علی عدم الاقتصاص منه.

الروايات:

۱- التهذيب: «محمد بن احمد بن يحيی، عن أحمد بن أبی عبد الله عن أبيه، عن أحمد بن النضر، عن عمرو بن شمر، عن جابر، عن

أبی جعفر علیه السّلام: فی الرجل، یقتل ابنه، أو عبده؟ قال: لا یقتل به، و لکن یضرب ضربا شدیدا و ینفی عن مسقط رأسه.» «۱».

و قد ضعّفها المجلسی، مع حملها علی التخییر بین النفی و الحبس، فی العبد جمعا. «۲»

اقول: و ضعّفها بعمرو بن شمر، و إن وثّقه ابن قولویه، و اعتمد علیه الشیخ المفید، و المحدّث النوری. «۳»

الروایات من غیر طرقنا:

۱- ابن ابی شیبة: «حدثنا ابو بکر، حدثنا إسماعیل بن عیاش، عن إسحاق ابن أبی فروة، عن ابراهیم بن عبد الله بن حنین، عن أبیه، عن علی. قال: اتی رسول الله صلّی اللّه علیه و آله برجل قتل عبده متعمّدا، فجلده رسول الله صلّی اللّه علیه و آله مائة جلدة،

---

(۱) التهذیب ۱۰: ۲۳۶ ب ۱۹ ح ۱۱- و عنه الوسائل ۱۹: ۶۹ ب ۳۷ ح ۹- و الوافی ۱۶:

۶۳۲- (ابواب القصاص).

(۲) ملاذ الأخیار ۱۶: ۵۰۰.

(۳) انظر: معجم رجال الحدیث ۱۳: ۱۰۶- الرقم ۸۹۲۲.

النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، ص: ۶۵

و نفاه سنة، و محا سهمه من المسلمین، و لم یقده به.» «۱».

۲- البیهقی: «أخبرنا ابو بکر بن الحارث الفقیه، أنبأ علی بن عمر الحافظ، ثنا الحسین بن الحسین ابن الصابونی الأنطاکی، قاضی الثغور، ثنا محمد بن الحکم الرملی، ثنا محمد بن عبد العزیز الرملی، ثنا إسماعیل بن عیاش، عن الأوزاعی، عن عمرو بن شعیب، عن أبیه، عن جدّه، أنّ رجلا قتل عبده متعمدا، فجلده النبی مائة جلدة، و نفاه سنة، و محا سهمه من المسلمین، و لم یقده به، و أمره أن یعتق رقبة.» «۲».

۳- و فیه: «أخبرنا ابو عبد الله الحافظ، أنبأ ابو الولید، ثنا الحسن بن سفیان، ثنا ابو بکر، ثنا حفص، عن حجّاج، عن عمرو بن شعیب، انّ ابا بکر و عمر کانا یقولان: لا یقتل المؤمن بعبده، و لکن یضرب، و یطال حبسه، و یحرم سهمه.» «۳».

قال البیهقی: «أسانید هذه الأحادیث ضعیفة، لا تقوم بشیء منها الحجّة، الّا أنّ اکثر أهل العلم علی أن لا یقتل الرجل بعبده.» «۴».

مناقشة فی الاسناد:

اشارة

أمّا روایات العامة، ففی سندها من لا یؤخذ بروایته، و نکتفی بالبحث عن

---

(۱) المصنف ۹: ۳۰۴ ح ۷۵۶۰- و عنه السنن الکبری ۸: ۳۶- المحلّی ۱۰: ۵۶۰- سنن ابن ماجة ۲: ۸۸۸ ب ۲۳ ح ۲۶۶۴- کنز العمال ۱۵: ۹۳ ح ۴۰۲۲۹- المغنی ۷: ۶۵۹- و روی مثله، و فی طریقه عمرو بن شعیب.

(۲) السنن الکبری ۸: ۳۶- أقضیة رسول الله صلّی اللّه علیه و آله: عن کتاب ابن شعبان.

(۳) السنن الکبری ۸: ۳۷- انظر مصنف ابن ابی شیبة ۹: ۳۰۵ ح ۷۵۶۴- کنز العمال ۱۵:

۷۰ ح ۴۰۱۳۹- موارد السجن: ۹۲.

(۴) السنن الکبری ۸: ۳۶.

النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، ص: ۶۶

ثلاثة: إسماعیل بن عیاش، و إسحاق بن أبی فروة، و عمرو بن شعیب.

۱- أمّا اسماعیل: فعلیه مؤاخذات، و أهمّها: ضعف ما یرویه عن الحجازیین، أو عن غیر الشامیین، مع أنّ الحدیث الأول، و الثانی یرویه عن إسحاق بن أبی فروة، و هو مدنی- حجازی- أضف الی ضعف إسحاق.

و لو قلنا: إنّ وجه ضعفه: هو الخلط لکبر سنّه، فروایته- عن الاوزاعی «۱» - أیضا للنقاش مورد.

۲- أمّا إسحاق بن أبی فروة: فهو ممن لا یحل الحدیث عنه، و یقلّب الأحادیث، و لا یحتجّ بحدیثه، و انه ضعیف جدا. کما وصفوه فی کتب الرجال، و سیأتی.

۳- و أمّا عمرو بن شعیب: فعمدة المؤاخذات علیه: روایته «عن أبیه، عن جدّه» لیست بحجّة، لأنها و جادة «۲» و لیست بسماع فاجتنبه الناس، و لم یدخلوه فی صحاح ما خرّجوه. فالروایة الثانیة ساقطة، لأنّها عن عمرو بن شعیب، عن «ابیه، عن جدّه.» و علیه فروایات العامة ساقطة عن الاعتبار، و ذلک لعدم وجود روایة خالیة عن المناقشة.

أمّا روایة الخاصة، فهی موافقة لهذه الروایات. فهل تسقط لذلک؟ قد یقال:

---

(۱) سیر اعلام النبلاء ۷: ۱۰۷- الرقم ۴۸.

(۲) و هو أن یجد إنسان کتابا، أو حدیثا، مرویّ إنسان بخطّه، معاصر له، أو غیر معاصر، و لم یسمعه منه، و لا له منه إجازة، و لا نحوها ...و ربّما دلّس بعضهم، فذکر الّذی وجد بخطّه و قاله فیه: عن فلان، أو قال فلان، و ذلک تدلیس قبیح. إن أوهم سماعه منه. و جازف بعضهم فأطلق فی هذا: حدّثنا، و أخبرنا. و هو غلط منکر. انظر: الدرایة فی مصطلح الحدیث للشهید الثانی: ۱۰۸- البدایة ۱۰۷- مقباس الهدایة ۳: ۱۶۵- تدریب الراوی ۲: ۶۱- اصول الحدیث: ۲۴۴- فتح المغیث ۲: ۱۳۵- تحفة العالم ۱: ۱۱۳.

النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، ص: ۶۷

نعم، علی فرض قبول مبنی وجوب الأخذ بما خالف العامة، فی باب الترجیح.

لکنه مبنیّ علی وجود طائفتین متعارضتین. فیؤخذ بما خالفهم- اخبارهم و أقوالهم- و المقام لیس کذلک، إذ لیس الّا روایة واحدة موافقة لهم.

و النتیجة: بعد تضعیف الروایات- من الطریقین- هی أنّ مقتضی الأصل عدم ثبوت التغریب. فیثبت التعزیر، لارتکابه المحرّم. فلا نفی الّا علی القول بشمول التعزیر له.

ما قیل فی اسماعیل بن عیاش بن مسلم العنسی:

هو من رجال البخاری و السنن الأربعة و کان العراقیون یکرهون حدیثه کما عن یحیی بن معین.

قال محمد بن عثمان ...: أمّا روایته عن أهل الحجاز، فإنّ کتابه ضاع فخلط فی حفظه عنهم. و قال المدینی: فأمّا ما روی عن غیر أهل الشام ففیه ضعف. و عن ابن عدی: إذا روی عن الحجازیین فلا یخلو عن غلط: إمّا أن یکون حدیثا برأسه، أو مرسلا یوصله، أو موقوفا یرفعه. و عن الجوزجانی: امّا إسماعیل کان اروی الناس عن الکذابین.

و عن ابن خزیمة: - لا یحتج به.- و عن الحاکم: إذا انفرد بحدیث لم یقبل منه لسوء حفظه. و عن ابن حبان ...: فلمّا کبر تغیّر حفظه ...و ما حفظ علی الکبر من حدیث الغرباء، خلط فیه و أدخل الأسناد فی الأسناد، و ألزق المتن بالمتن، و هو لا یعلم، فمن کان هذا

نعته حتی صار الخطأ فی حدیثه یکثر، خرج عن حد الاحتجاج به «۱».

---

(۱) تهذیب التهذیب ۱: ۲۸۱- الرقم ۵۸۴- الکامل فی الضعفاء ۱: ۲۹۱- الرقم ۱۲۷- سیر اعلام النبلاء ۱: ۱۷۲- الجرح و التعدیل ۲: ۱۹۱- الضعفاء للعقیلی ۱: ۳۰- المجروحین ۱: ۱۲۴- تذکرة الحفاظ ۱: ۲۳۳- میزان الاعتدال ۱: ۲۴۰- العبر ۱: ۲۲۷- تهذیب ابن عساکر ۳: ۳۹- شذرات الذهب ۱: ۲۹۴.

النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، ص: ۶۸

ما قیل فی: إسحاق بن عبد الله بن أبی فروة:

قال یحیی بن معین: لیس بشیء. و قال احمد بن حنبل: ما هو بأهل أن یحمل عنه، و لا یروی عنه. و عن المدینی: منکر الحدیث. و عن علی بن عبد الله: لم یدخل مالک فی کتابه ابن ابی فروة.

و عن محمد بن عاصم بن حفص: حججت و مالک حیّ. فلم أر أهل المدینة یشکّون أنّ إسحاق بن عبد الله متّهم. قلت: فیم ذا؟ قال: فی الإسلام.

و عن عمرو بن علی و النسائی: متروک الحدیث. و عن البخاری: ترکوه. و عن ابن عدی: فلا یتابعه احد علی أسانیده، و لا متونه «۱» و عن ابن سعد: لا یحتجّون بحدیثه. و عن احمد: لا تحلّ عندی الروایة عنه. و عن ابی داود، و الغلابی: لیس بثقة. و عن علی بن الحسن: کذّاب. و عن ابن عمّار ضعیف ذاهب. و عن الخلیلی فی الارشاد: ضعّفوه جدا، و تکلّم فیه مالک و الشافعی و ترکاه. و عن ابن حبان: یقلّب الأحادیث و یرسل المراسیل. و ذکره ابن الجارود و العقیلی، والد و لأبی و ابو أیوب و الساجی و ابن شاهین فی الضعفاء. «۲»

ما قیل فی: عمرو بن شعیب بن محمد بن عبد الله القرشی:

هو من رجال البخاری، و الأربعة، و قد ضعّفه ناس مطلقا، و وثّقه الجمهور، و ضعّف بعضهم روایته عن أبیه، عن جده. فقط.

قال یحیی بن سعید: حدیثه عندنا واه و قال احمد: له أشیاء مناکیر. و إنّما نکتب حدیثه نعتبر به، فأمّا أن یکون حجّة فلا. و إنّ اصحاب الحدیث إذا شاءوا احتجوا بحدیث عمرو بن شعیب، عن أبیه، عن جدّه، و إذا شاءوا ترکوه. و عن

---

(۱) الکامل فی الضعفاء ۱: ۳۲۶- الرقم ۱۵۴.

(۲) تهذیب التهذیب ۱: ۲۱۰ الرقم ۴۴۹.

النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، ص: ۶۹

ابی زرعة: إنّما انکروا علیه لکثرة روایته عن أبیه عن جدّه. و قالوا: إنّما سمع أحادیث یسیره، و أخذ صحیفة کانت عنده فرواها. و ما أقلّ ما تصیب عنه مما روی عن غیر أبیه من المنکر. و عامة هذه المناکیر التی تروی عنه إنما هی عن المثنی بن الصباح و ابن لهیعة، و الضعفاء. قیل لأبی داود: عمرو بن شعیب، عن أبیه عن جدّه، عندک حجة؟ قال: لا، و لا نصف حجة...

طبسی، نجم الدین، النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، در یک جلد، قم - ایران، اول، ه ق النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی؛ ص: ۶۹

عن ابن عـدی: أنّ احادیثه عن ابیه، عن جدّه عن النبی صـلّی اللّه علیه و آله، احتجبه الناس مع احتمالهم إیّاه، و لم یدخلوه فی صـحاح ما خرّجوه، و قالوا: هی صحیفة «۱».

آراء فقهائنا، القائلین بالنفی:

۱- قال یحیی بن سعید: «و ینفی قاتل ولده، و عبده، عمدا، عن مسقطی رءوسهما، و یضربان ضربا شدیدا.» «۲».

۲- قال المجلسـی الثانی- بعد أن نقل روایة جابر عن ابی جعفر علیه السّلام فی نفی قاتل العبد-: «و یدلّ، علی أنّه ینفی من البلد، و لم أر فی کلامهم الّا مـا نقلنـاه سابقـا من الجـامع، و یمکن حمله علی الحبس، و إن کان بعیـدا، أو التخییر بینه و بین الحبس، فی العبـد، جمعا.» «۳».

---

(۱) سیر اعلام النبلاء ۵: ۱۶۸ الرقم ۶۱- المستدرک علی الصحیحین ۲: ۶۵- الکامل فی الضعفاء ۵: ۱۱۴ الرقم ۳۱۴/ ۱۲۸۱- الجرح و التعدیل ۶: ۲۳۸- المغنی فی الضعفاء ۲:

۴۸۴- طبقات خلیفـة: ۲۸۶- تأریـخ خلیفة: ۳۴۹- التأریـخ الکبیر ۶: ۳۴۲- تأریخ الإسـلام ۴: ۲۸۵- میزان الاعتـدال ۳: ۲۶۳- تهذیب التهذیب ۸: ۴۲- الرقم ۸۰- العبر ۱: ۱۴۸- لسان المیزان ۷: ۳۲۵- العقد الثمین ۶: ۳۹۶- شذرات الذهب ۱: ۱۵۵.

(۲) الجامع للشرائع: ۵۷۶.

(۳) ملاذ الاخیار ۱۶: ۵۰۰.

النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، ص: ۷۰

القائلون بالتعزیر:

۱- قال الشـیخ المفید: «و إذا قتل السـیّد عبده عمدا عاقبه السلطان، و أغرمه ثمنه، و تصدّق به علی المساکین، و کان علی السیّد کفّارة صنعه: عتق رقبة مؤمنة.» «۱».

۲- و قال الشیخ الطوسی: «إذا قتل الحرّ عبدا ... فإن کان عبد نفسه عزرناه، و علیه الکفّارة » «... ۲».

۳- و قال السید ابن زهرة: «و إذا قتل السید عبده، بالغ السلطان فی تأدیبه و اغرمه قیمته، و تصدّق بها.» «۳».

۴- و قال المحقّق الحلّی: «و لو قتل المولی عبده، کفّر، و عزّر، و لم یقتل. و قیل یغرم قیمته، و یتصدّق بها، و فی المستند ضعف» «۴».

۵- و قال العلامة الحلی: «لو قتل المولی عبده عزّر، و کفّر.» «۵».

۶- و قال الشهیدان: «لو قتل المولی عبده، أو أمته، کفّر کفّارة القتل، و عزّر، و لا یلزمه شیء، غیر ذلک علی الأقوی.» «۶».

۷- و قال الفیض الکاشانی: «و لو قتل المولی عبده، کفّر و عزّر، و تصدّق بثمنه علی المشهور.» «۷».

---

(۱) المقنعة: ۷۴۹.

(۲) المبسوط ۷: ۶- و مثله فی الخلاف ۲: ۳۴۲- المسألة ۴- و النهایة: ۷۵۱.

(۳) غنیة النزوع (الجوامع الفقهیة): ۵۵۸.

(۴) شرائع الإسلام ۴: ۲۰۵- و مثله فی المختصر النافع: ۲۹۵.

(۵) الارشاد ۲: ۲۰۳- و مثله فی قواعد الاحکام ۲: ۲۸۶- تحریر الاحکام ۲: ۲۴۵.

(۶) الروضة البهیة ۱۰: ۴۶.

(۷) مفاتیح الشرائع ۲: ۱۳۵.

النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، ص: ۷۱

۸- و قال السید الخوانساری: «و لو کان العبد المقتول ملکا للقاتل، فیترتب التعزیر.» «۱».

۹- و قال السید الخوئی: «لو قتل المولی عبده متعمدا، فإن کان غیر معروف، بالقتل، ضرب مائة ضربة شدیدة، و حبس، و اخذت منه قیمته، یتصدّق بها، او تدفع الی بیت مال المسلمین.» «۲».

اقول: و فتواه رضوان الله علیه بمقتضی الجمع بین صحیحة یونس التی فیها «ضرب ضربا شدیدا» «۳» و معتبرة السکونی التی فیها: «فضربه مائة نکالا و حبسه» «۴» و تضعیف ما ورد عن مسمع بن عبد الملک التی فیها: «حبسه سنة» «۵». و ذلک بسهل بن زیاد، و ابن شمّون، و الأصم. و قد ضعّف هذا الطریق:

المحقق الحلی و العلامة، و ابن فهد- فی المقتصر «۶» - هذا و قد توسّعنا فی الموضوع فی کتابنا موارد السجن فراجع «۷».

---

(۱) جامع المدارک ۷: ۲۰۷- انظر الکافی فی الفقه: ۳۸۴- شعائر الإسلام: ۸۳۴- ذخیرة الصالحین ۸: ۶۷ (للشیخ الوالد).

(۲) مبانی تکملة المنهاج ۲: ۴۰- المسألة: ۴۵.

(۳) الوسائل ۱۹: ۶۹ ب ۳۸ ح ۲.

(۴) الوسائل ۱۹: ۶۸ ب ۳۷ ح ۵.

(۵) الوسائل ۱۹: ۶۸ ب ۳۷ ح ۵.

(۶) المقتصر: ۴۲۴.

(۷) موارد السجن: ۹۱.

النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، ص: ۷۳

الفصل الثالث نفی قاتل العبد

اشارة

إنّ قاتل العبد- عندنا- یعزّر، إضافة إلی الکفارة، و دفع القیمة، کما فی المبسوط «۱»، و النهایة «۲»، و الخلاف «۳». و یقتل، إن کان معتادا لقتل الرقیق، مصرا علیه، کما فی الغنیة لابن زهرة «۴» و ینفی إذا کان العبد له، کما عن ابن سعید «۵»، او یحبس، و یضرب مائة کما عن الخوئی «۶».

و امّا عند المذاهب الاخری: یضرب مائة، و یحبس سنة، کما عن ابن الجلّاب فی التفریع «۷».

---

(۱) المبسوط ۷: ۶.

(۲) النهایة: ۷۵۱.

(۳) الخلاف ۲: ۳۴۲- المسألة: ۴.

(۴) غنیة النزوع (الجوامع الفقهیة): ۵۵۸.

(۵) الجامع للشرائع: ۵۷۶.

(۶) مبانی تکملة المنهاج ۲: ۴۰- المسألة ۴۰.

(۷) التفریع ۲: ۲۱۱.

النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، ص: ۷۴

هذا، و لم أجد من الفریقین- علی الرغم ما نقلوه من عمر بن الخطّاب: أنّه نفی قاتل العبد- من أفتی بالنفی فیه، ممّا یدلّ علی أنّ فعل الخلیفة لیس بحجة عندهم دائما، و لعلّه کان بالنسبة إلی من قتل عبده ... أو أنّ التعزیر عندهم عام یشمل النفی أیضا. هذا: و حیث إنّه لم یصدر عن المعصوم فلا یمکن الرکون إلیه فی الإفتاء.

[روایة عبد الرزاق]

و إلیک ما نقله عبد الرزاق من فعل الخلیفة: «ابن جریج، عن عمرو بن شعیب، قال: ضرب عمر بن الخطّاب حرا، قتل عبدا، مائة، و نفاه عاما.» «۱».

و فی روایة أنّه یسجن: «اسماعیل بن امیة؛ سمعت أن الذی یقتل عبدا یسجن و یضرب مائة» «۲».

مالک: انه یحبس سنة «۳». و عن ابن حزم: انه یسجن حتی یتوب «۴». و لم یقل احد بالنفی فیه.

هذا: و قد روی ابن جریج عن عمرو بن شعیب عن النبی صلّی اللّه علیه و آله أنّه فرض علی قاتله النفی. و قد نفی عمر بن عبد العزیز قاتل الذّمی.

اقول: و فی السند نقاش، کما اعرض الفقهاء عن دلالته، مما یوهن صدوره عنه، و فیما یلی ما اورده عبد الرزاق فی مصنّفه: «ابن جریج، قال: أخبرنی عمرو بن شعیب، أنّ رسول اللّه صلّی اللّه علیه و آله فرض علی کلّ مسلم قتل رجلا من أهل الکتاب اربعة آلاف درهم، و أنه ینفی من أرضه الی غیرها.».

---

(۱) المصنف ۹: ۴۰۷ ح ۱۷۸۰۵- و عنه کنز العمال ۱۵: ۱۱۹ ح ۴۰۳۴.

(۲) المصنف ۹: ۴۰۷ ح ۱۷۸۰۴.

(۳) المدوّنة الکبری ۶: ۴۰۳.

(۴) المحلّی ۱۰: ۳۴۷.

النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، ص: ۷۵

الفصل الرابع نفی قاتل الذّمی

اشارة

لا خلاف عندنا فی عدم قتل المسلم بالذّمی- إن لم یکن معتادا ذلک- بل علیه التعزیر و الدّیة. و قد أفتی بذلک المفید فی المقنعة «۱»، و الشیخ الطوسی فی المبسوط «۲»، و غیرهما «۳»، و لم نجد من قال فیه بالنفی. نعم، لعلّ التعزیر بمعناه الواسع یشمله، فتأمّل.

و أمّا المذاهب الأخری، فقد اختلفت آراؤهم فیه، فعن الحنفیة: أنّه یقاد بالذمّی، و عن المالکیّة: لا یقاد الّا أن یقتله غیلة، و عن الشافعیة و الحنابلة: لا یقاد أصلا «۴» و عن مالک: أنّه یحبس سنة «۵». و عن ابن حزم: أنّه یسجن حتی

---

(۱) المقنعه: ۱۱۵.

(۲) المبسوط ۷: ۵.

(۳) انظر الانتصار: ۲۷۲- شرائع الإسلام ۴: ۲۱۱- جواهر الکلام ۴۲: ۱۵۰.

(۴) الفقه علی المذاهب الأربعة ۵: ۲۸۳.

(۵) المدوّنة الکبری ۶: ۴۰۳.

النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، ص: ۷۶

یتوب «۱». و لم یقل احد بالنفی فیه.

[روایة ابن جریج]

اشارة

هـذا و قد روی ابن جریج عن عمرو بن شـعیب عن النبی صـلّی اللّه علیه و آله أنّه فرض علی قاتله النفی. و قد نفی عمر بن عبد العزیز قاتل الذّمی.

اقول: و فی السـند نقـاش، کمـا اعرض الفقهـاء عن دلالـته، ممـا یوهن صـدوره عنه، و فیما یلی ما اورده عبـد الرزاق فی مصـنّفه: «ابن جریج، قال: أخبرنی عمرو بن شـعیب، ان رسول اللّه صـلّی اللّه علیه و آله فرض علی کلّ مسـلم قتل رجلا من اهل الکتاب اربعة آلاف درهم، و أنّه ینفی من أرضه الی غیرها.

و أنّ رجلا من خثعم قتل رجلا من أهل الحرّة علی عهد عمر بن عبد العزیز، و أن عمر نفاه إلی أرض خثعم- أو قال: من بیته.

قال عمرو: فکان عندنا حتّی جهّزناه إلی قومه، فانطلق.» «۲».

من هو ابن جریج؟

هو عبـد الملک بن عبـد العزیز بن جریـج، و روایاته وافرة فی الصّـحاح السـتّة، و مسـند احمد، و المعجم الکبیر، و قد اعتمد علیه اکثر العامّة، الّا أنّه قد تکلّم البعض فیه، امثال مالک، و یحیی بن سعید، و الدار قطنی.

فعن الدارقطنی: تجنّب تدلیس ابن جریج، فإنّه قبیح التدلیس، لا یدلس الّا فیما سـمعه من مجروح، مثل ابراهیم بن ابی یحیی، و موسی بن عبیدة، و غیرهما.

و عـن علی بن المـدینی: سـألت یحیی بن سـعید عن حـدیث ابن جریـج عن عطـا الخراسـانی؟ فقـال: ضـعیف. قلت لیحیی إنّه یقـول: أخبرنی. قال: لا شیء، کلّه

---

(۱) المحلّی ۱۰: ۳۴۷.

(۲) مصنّف عبد الرزّاق ۱۰: ۹۲ ح ۱۸۴۷۴- و عنه کنز العمّال ۱۵: ۱۴۰ ح ۴۰۴۲۸- السنن الکبری ۸: ۱۰۱- بعضه.

النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، ص: ۷۷

ضعیف، إنّما هو کتاب رفعه الیه «۱».

هـذا حـاله عنـد العامـة، و أمّا عنـدنا: فهو مختلف فیه فعن العلامـة فی الخلاصـة، أنّه من رجال العامـة. و عن الکشـی ...: أنّه یمیل الی

التشیّع. و استظهر الوحید:

کونه من ثقاة الشیعة، و عن المامقانی أنّه عامی، و علی فرض کونه شیعیا فهو مجهول الحال «۲».

أضف الی ذلک، ارسال الحدیث لحذف الواسطة بین عمرو بن شعیب و بین النبی صلّی اللّه علیه و آله.

و أمّا الکلام فی عمرو بن شعیب، فإنّه مختلف فیه، و هو لیس بحجّة عند ابی داود «۳» و قد سبق الکلام فیه، فراجع. أمّا مقدار الدیة المذکورة فی الحدیث، فالمذهب عند الفریقین علی عدم وجوبها «۴» أو علی عدم بلوغها هذا المقدار.

هذا و قد وردت روایة صحیحة بأنّ دیة الذمی، دیة المسلم «۵» و قد حملها البعض علی التقیة «۶» لموافقتها لبعض العامة، و عن بعض اعلام الحوزة العلمیة أنّه یفتی بمضمون الروایة.

---

(۱) سیر أعلام النبلاء ۶: ۳۲۵- تهذیب التهذیب ۶: ۳۵۹- رجال صحیح البخاری ۲:

۴۷۹- تذکرة الحفاظ ۱: ۱۶۹- تأریخ بغداد ۱۰: ۴۰۰.

اقول أنّه کان یقول بحلیّة الزواج المؤقت و یعمل المتعة و عن الشافعی: أنّه استمتع بسبعین أو تسعین امراة متعة. (شرح مختصر ابی ضیاء للزرقانی ۸: ۷۶)- تأریخ بغداد ۷:

۲۵۵.

(۲) تنقیح المقال ۲: ۲۲۸- مجمع رجال الحدیث ۱۱: ۱۸- الرقم ۷۲۸۹.

(۳) انظر: تهذیب التهذیب ۸: ۴۳- سیر اعلام النبلاء ۵: ۱۶۵.

(۴) انظر: الروضة البهیة ۱۰: ۱۹۱- الفقه علی المذاهب الاربعة ۵: ۳۷۹.

(۵) الوسائل ۱۹: ۱۶۳ ب ۱۴ ح ۱.

(۶) انظر جواهر الکلام ۴۲: ۳۹.

الفصل الخامس نفی الممثّل بالمیّت

[روایة المسعودی]

اورد المسعودی عن ابی جعفر الثانی علیه السّلام أنّه قال: «إنّما سئل الرضا علیه السّلام عن نباش نبش قبر امرأة، و فجر بها، و أخذ أکفانها. فامر علیه السّلام، بقطعه للسرقة، و نفیه لتمثیله بالمیت.» «۱».

اقول: یحتمل أن یکون المراد بالنفی هنا الحبس بقرینة ما ورد فی الکافی «۲» عن ابی عبد الله علیه السّلام: لا یخلّد فی السجن الّا ثلاثة: الذی یمثّل ... و قد فسّره المجلسی:

بالتنکیل و التشویه بقطع الأنف و الأذن و الأطراف. «۳» و کذلک الفیض «۴».

و هو المتبادر من لفظ «التمثیل» کما صرّح به بعض المعاصرین منا «۵» و علیه

---

(۱) اثبات الوصیّة: ۱۸۷- و عنه المستدرک ۱۸: ۱۹۰ ب ۲ ح ۱.

(۲) الکافی ۷: ۲۷۰ ح ۴۵.

(۳) مرآة العقول ۲۳: ۴۲۰.

(۴) الوافی ۱۵: ۴۹۳ (حد المرتد).

(۵) ولایة الفقیه ۲: ۵۳۲.

النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، ص: ۸۰

اللغویون کما عن النهایة، لابن الأثیر، و لسان العرب لابن منظور.

هذا: و لکنّ الحبس فیه، خلاف المشهور کما قاله المجلسی فی المرآة «۱»، و السید العاملی فی مفتاح الکرامة «۲».

اضف: إلی ذلک: لیس فی السؤال- من الروایة- أنّه مثّل بالمیت- بمعنی التنکیل الجسدی- بل نبش و فجر و أخذ الکفن. لکن لعل ذلک یفهم من جواب الإمام علیه السّلام أو یحمل علی ظاهر اللفظ: و هو التغریب و النفی عن البلد. و لکن: لا جابر للروایة و لا قائل به عندنا.

نعم، یحدّ للزنا- لأن حکم الزنا بالمیتة حکم الزّنا بالحیّة- کما عن العلامة فی التحریر «۳» فیغرّب إن کان بکرا. کما یقطع أیضا للسرقة من الحرز. هذا و قد أسهبنا البحث عنه فی کتابنا «موارد السجن» «۴» فراجع.

---

(۱) مرآة العقول ۲۳: ۴۲۰.

(۲) مفتاح الکرامة ۱۰: ۳۷۹.

(۳) تحریر الاحکام ۲: ۲۲۵.

(۴) موارد السجن: ۱۵۵.

النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، ص: ۸۱

الباب الثانی التغریب فی الفحشاء

اشارة

النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، ص: ۸۳

الفصل الأول نفی واطئ البهیمة

اشارة

الروایات فی عقوبة الواطئ مختلفة، فمنها ما تثبت علیه التعزیر، و ما ذکر فیه من الضرب، فهو لأجل غلبة وقوع التعزیر به، و قد ورد فی الروایات: «علیه التعزیر، یضرب تعزیرا، یعاقب عقوبة موجعة».

و منها ما یثبت دون الحد، و منها ما یثبت خمسة و عشرین سوطا، و منها ما ذکرت أنّ حده حد الزانی، و منها ما ذکرت عقوبة القتل فیه، و منها ما جعلت العقوبة فیه بالسیف «۱».

هذا: و قد وردت روایة موثقة رواها الکلینی فی الکافی و الشیخ فی التهذیبین، بأنّه یضرب دون الحد و ینفی. و روی الشوکانی عن الحسن علیه السّلام الرجم ان کان محصنا «۲».

و بما أن المشهور فی عقوبته هو التعزیر، فیمکن جعل هذا النفی من مصادیقه

---

(۱) انظر الوسائل ۱۸: ۵۷۰ ب ۱ ح ۱ الی ۱۱- و المستدرک ۱۸: ۱۹۰ ب ۱ ح ۳.

(۲) نیل الاوطار ۷: ۱۱۹.

النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، ص: ۸۴

کما أنّ الضرب الوارد فی روایة الفضیل بن یسار اشارة الی مصداق آخر له. حیث قال علیه السّلام: «یضرب تعزیرا».

قد یقال: هذا مبنی علی شمول التعزیر للنفی و التغریب، و لا نری منعا من ذلک بعد وروده فی روایة موثقة و سیّما اذا کان علیه أیضا رأی الحاکم فی التعزیر، و قد صرح بالنفی صاحب الجواهر و السید الخوئی و یلوح ذلک من آخرین کالشیخ الوالد و سیأتی.

هذا و قد تعرض الشیخ المفید فی المقنعة لهذا الموضوع و افتی فیه: بما دون الحد.

و السید المرتضی فی الانتصار و قال: إنّه مما ظن انفراد الامامیة به، و قال فیه بالتعزیر. و هکذا الشیخ الطوسی فی الخلاف و المبسوط، و الحلبی فی الکافی و القاضی فی المهذب و العلامة الحلی فی التحریر و ... و الشهید الثانی فی المسالک، و الفاضل الهندی فی کشف اللثام. و السید الطباطبائی فی الریاض، و الفیض الکاشانی فی المفاتیح و الامام الخمینی فی التحریر.

نعم عن الصدوق فی المقنع: أنّه یقتل.

أمّا العامة: فالأقوال عندهم ثلاثة: القتل، و التفصیل بین المحصن و غیره.

فیرجم الاول و ینفی الثانی- بعد الجلد- و الثالث: التعزیر و هو قول مالک و الثوری و ابی حنیفة و الحسن علی ما فی المصنف- و للشافعی الاقوال الثلاثة علی ما یظهر من الخلاف لشیخ الطائفة.

و قد تعرض المقدسی فی الفروع، و النووی فی المجموع و غیرهما.

و فیما یلی الروایات ثم الآراء:

البهیمة فی اللغة:

قال الطریحی: «البهیمة واحدة البهائم، و هی کلّ ذات أربع من دوابّ البرّ و البحر، و کلّ ما کان من الحیوان لا یمیّز فهو بهیمة، و بهیمة الانعام هی الابل

النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، ص: ۸۵

و البقر و الضأن، الذکر و الانثی سواء، و الجمع البهائم. سمّیت بهیمة لأبهامها من جهة نقص نطقها و فهمها، و عدم تمییزها » «... ۱».

الروایات:

الکلینی: «علی بن ابراهیم، عن محمد بن عیسی، عن یونس، عن سماعة قال:

سألت أبا عبد الله علیه السّلام عن الرجل یأتی بهیمة أو شاة أو ناقة أو بقرة؟ قال:

فقال: علیه أن یجلد حدا غیر الحد ثم ینفی من بلاده الی غیرها، و ذکروا أنّ لحم تلک البهیمة محرّم و لبنها.» «۲».

و اورده الشیخ الطوسی بسنده، عن یونس، عن سماعة، و فیه: «یأتی بهیمة شاة» «۳» و اورده فی الاستبصار، عن یونس عن سماعة و فیه: لحم تلک البهیمة محرم و ثمنها» «۴» و قد حملها الشیخ فی التهذیبین علی ما اذا کان الفعل دون الایلاج فإنّه یکون فیه التعزیر.

قال المجلسی الثانی: «الحدیث موثّق ... قوله «غیر الحد» ای أقلّ من الحدود المقررة فی الزنا أو مطلق الحدود، قوله «ینفی» لم یتعرض الاصحاب للنفی لخلو سائر الاخبار عنه. قوله «ذکروا» ای الائمة و لعله من کلام یونس أو سماعة، و یحتمل ان یکون من کلام الامام، و الاول اظهر.» «۵».

(۱) مجمع البحرین ۶: ۱۱.

(۲) الکافی ۷: ۲۰۴ ح ۲- و عنه الوسائل ۱۸: ۵۷۱ ب ۱ ح ۲- الوافی ۱۵: ۳۴۶ ح ۱۵۱۹۳.

(۳) التهذیب ۱۰: ۶۰ ب ۴ ح ۲.

(۴) الاستبصار ۴: ۲۲۳ ب ۱۲۷ ح ۲.

(۵) مرآة العقول ۲۳: ۳۱۲- و مثله فی ملاذ الاخیار ۱۶: ۱۲۰.

النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، ص: ۸۶

آراء فقهائنا القائلین بالنفی:

۱- الشیخ محمد حسن النجفی: «اما التعزیر بمعنی العقوبة علی الفاعل المستحق، فلا خلاف أجده فیه نصا و فتوی، بل یمکن تحصیل الإجماع علیه.

و المشهور أنّ تقدیره الی الامام کغیره مما ثبت فیه التعزیر للأصل و النصوص...

و النفی المذکور فی موثق سماعة محمول علی ما اذا رآه الحاکم فی التعزیر » «... ۱».

۲- السید الخوئی: «وطأ بهیمة مأکولة اللحم، أو غیرها، فلا حدّ علیه، و لکن یعزّره الحاکم حسب ما یراه من المصلحة، و ینفی من بلاده الی غیرها.» «۲».

۳- الشیخ الوالد: «اذا وطأ البالغ العاقل، البهیمة عزر ... امّا مسألة التغریم و نفی البلد فقد عرفت الأدلة، فنقول زیادة کما فی الموثق عن الرجل یأتی بهیمة...

فقال علیه السّلام: علیه أن یجلد حدا ... ثم ینفی عن بلاده.» «۳».

آراء فقهائنا القائلین بالتعزیر أو الحد:

۱- الشیخ الصدوق: «إذا اتی الرجل البهیمة فإنه یقام قائما ثم یضرب ضربة بالسیف أخذ منه ما أخذ، و روی علیه الحد.» «۴».

۲- المفید: «و من نکح بهیمة وجب علیه التعزیر بما دون الحد فی الزنا و اللواط » «... ۵».

۳- السید المرتضی: «و مما ظن انفراد الإمامیة به القول بأن من نکح بهیمة

---

(۱) جواهر الکلام ۴۱: ۶۳۹- انظر: قواعد الاحکام ۲: ۲۵۹.

(۲) مبانی تکملة المنهاج ۱: ۳۴۵، المسألة ۲۹۰- انظر: ۳۴۷.

(۳) ذخیرة الصالحین ۸: ۶۲.

(۴) المقنع: ۱۴۷.

(۵) المقنعة: ۷۸۹.

النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، ص: ۸۷

وجب علیه التعزیر بما هو دون الحد من الزنا و تغریم ثمن البهیمة لصاحبها و قد روی عن الاوزاعی ایجاب الحد علی من أتی البهیمة، و قال باقی الفقهاء لا حد علی من أتی البهیمة و لا تعزیر، و المعتمد فی ذلک علی اجماع الطائفة.» «۱».

۴- الشیخ الطوسی: «اذا أتی بهیمة کان علیه التعزیر دون الحد و به قال مالک و الثوری و ابو حنیفة و للشافعی فیه ثلاثة اقوال احدها

مثل ما قلناه، و الثانی مثل الزنا، و الثالث مثل اللواط » «... ۲».

۵- ابو الصلاح الحلبی: «و یعزّر من استمنی بکفّه أو أتی بهیمة.» «۳».

۶- القاضی ابن البراج: «اذا وطأ رجل، بهیمة، کان علیه التعزیر » «... ۴».

۷- العلامة الحلی: «اذا وطأ بهیمة و کان بالغا رشیدا عزر بما یراه الامام.» «۵».

۸- الشهید الثانی: «من وطأ البهائم ... فالواجب علیه من التعزیر موکول الی نظر الحاکم کغیره من التعزیرات التی لا تقدیر لها شرعا. هذا هو المشهور بین الاصحاب.» «۶».

۹- الفاضل الهندی ...: « اذا وطأ البالغ العاقل بهیمة کان علیه التعزیر فی المشهور » «... ۷».

۱۰- السید الطباطبائی: «و یعزر الواطئ بما یراه الحاکم.» «۸».

---

(۱) الانتصار: ۲۵۳.

(۲) الخلاف ۲: ۴۴۵- مسألة: ۲۳- المبسوط ۸: ۷.

(۳) الکافی فی الفقه: ۴۱۸.

(۴) المهذب ۲: ۵۳۳.

(۵) تحریر الاحکام ۲: ۲۲۵- و مثله فی المهذب البارع ۵: ۱۳۲.

(۶) مسالک الافهام ۲: ۴۵۳.

(۷) کشف اللثام ۲: ۲۳۱.

(۸) ریاض المسائل ۲: ۴۹۸.

النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، ص: ۸۸

۱۱- الفیض الکاشانی: «من وطأ بهیمة عزر بما یراه الحاکم علی المشهور للنصوص، و قیل یضرب خمسة و عشرین سوطا للمعتبرة، و قیل: یحد حد الزانی للمعتبرة الاخری، و قیل: یقتل للصحیح، و جمع الشیخ بینها بحمل الاولین علی ما دون الایلاج، و الأخیرین علی الایلاج أو علی التقیة، أو حمل القتل علی ما اذا تکرر منه مع تخلل الحد.» «۱».

اقول: المراد بالمعتبرة: روایة اسحاق بن عمار عن الکاظم علیه السّلام «۲» و المراد بالمعتبرة الاخری: روایة ابی بصیر «۳» عن الصادق علیه السّلام «فی الّذی یأتی البهیمة فیولج علیه حد الزنا»

و المراد بالصحیح: صحیحة جمیل عن الصادق علیه السّلام «۴» التی فیها «یقتل» و المراد بالحمل علی التقیة: حمل روایة اسحاق بن عمار و روایة ابی بصیر لأنهما موافقان لرأی العامة- الشافعیة «۵».

الامام الخمینی: «فی وطء البهیمة تعزیر و هو منوط بنظر الحاکم.» «۶».

آراء المذاهب الأخری:

۱- ابن ابی شیبة: «حدثنا یزید، عن هشام، عن الحسن قال: یعزر و یقوم علیه» «۷».

---

(۱) مفاتیح الشرائع ۲: ۷۸

(۲) الوسائل ۱۸: ۵۷۰ ب ۱ ح ۱.

(۳) الوسائل ۱۸: ۵۷۲ ب ۱ ح ۸.

(۴) الوسائل ۱۸: ۵۷۲ ب ۱ ح ۶.

(۵) انظر الخلاف ۲: ۴۴۵.

(۶) تحریر الوسیلة ۲: ۴۴۶- انظر: مناهج المتقین: ۵۱۶.

(۷) المصنف ۱۰: ۱۰ ح ۸۵۷۴.

النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، ص: ۸۹

۲- شمس الدین المقدسی: «من أتی بهیمة و لو سمکة عزّر، نقله و اختاره الاکثر.» «۱».

۳- النووی: «یحرم اتیان البهیمة لقوله عز و جل: وَ الَّذِینَ هُمْ لِفُرُوجِهِمْ * «... ۲»

فإن اتی البهیمة و هو ممن یجب علیه حد الزنا ففیه ثلاثة اقوال:

الاول: أنّه یجب علیه القتل لما روی ابن عباس عن النبی صلّی اللّه علیه و آله: من وقع علی بهیمة فاقتلوه » «... ۳».

الثانی: أنّه کالزنا فان کان غیر محصن جلد و غرب، و ان کان محصنا رجم لأنه حدّ یجب بالوطء.

الثالث: أنّه یجب فیه التعزیر لان الحد یجب للردع عمّا یشتهی و تمیل النفس الیه.» «۴».

---

(۱) الفروع ۶: ۷۲.

(۲) المؤمنون: ۵.

(۳) مصنف عبد الرزاق ۷: ۳۶۴ ح ۱۳۴۹۲.

(۴) المجموع ۲۰: ۲۹.

النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، ص: ۹۱

الفصل الثانی نفی القوّاد

اشارة

القیادة هی الجمع بین الذکرین أو الأنثیین أو الذکر و الانثی حراما «۱» و القواد کما عن الطریحی: «بالفتح و التشدید: هو الذی یجمع بین الذکر و الانثی حراما» «۲». و قد ورد النهی عنه و أنّه من الکبائر، و ذمّ فاعله علی لسان المعصومین: اشد الذم، فعن بعضهم: «أنّه حرّم اللّه علیه الجنة، و لم یزل فی سخط اللّه حتی یموت، و مأواه جهنم» «۳» الی غیر ذلک.

و أمّا العقوبة الدنیویة، فقد روی المشایخ الثلاثة رضوان اللّه علیهم عن الصادق علیه السّلام: أنّ علیه ثلاثة ارباع حد الزانی، ثم ینفی.

---

(۱) و اضاف البعض: الجمع بین المذکر، و الحیوان للوطء.

(۲) مجمع البحرین ۳: ۱۳۲- و لم اعثر علی معناه فی سائر کتب اللغة و لعلّه لعدم ورود نص من طرق العامة، و لا تعرض لها الفقهاء المتقدمون منهم. فهذه المسألة من منفردات الامامیة علی حد تعبیر الامام المرتضی فی الانتصار.

(۳) الوسائل ۱۴: ۲۶۶ ب ۲۷ ح ۱.

النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، ص: ۹۲

کما ورد فی الکافی، عن الصادق علیه السّلام أنّ هیت و مانعا حینما ارشدا رجلا الی ابنة غیلان الثقفیة- قبیل فتح الطائف- غرّ بهما رسول اللّه صلّی اللّه علیه و آله الی العرایا. و فی روایة ثالثة: عن الفقه المنسوب الی الرضا علیه السّلام: أنّه ینفی أیضا، و لکن فی سند

الاول کلاما فإنّه ضعیف بمحمد بن سلیمان، لاشتراکه، و إن عبّر البعض عنه بالقویّ، و آخر بالصحیح. و کذلک الکلام فی الفقه الرضوی.

هذا و قد افتی کثیر من فقهائنا: بالجلد ثم التغریب، کالشیخ المفید فی المقنعة، و الشیخ الطوسی فی النهایة و الحلبی فی الکافی، و سلار فی المراسم و ابن حمزة فی الوسیلة، و ابن زهرة فی الغنیة، و الصهرشتی فی اصباح الشیعة و ابن ادریس فی السرائر و الفاضل الآبی فی کشف الرموز، و المحقق الحلی فی الشرائع و المختصر، و یحیی بن سعید فی الجامع، و العلامة الحلی فی الارشاد و التبصرة، و فخر المحققین فی الفوائد و ابن فهد: فی المقتصر، و الأردبیلی فی المجمع، و المحدث الحر العاملی فی البدایة، و الفیض فی المفاتیح، و الطباطبائی فی شرحیه، و النجفی فی الجواهر، و الانصاری فی المکاسب المحرمة، و الشیخ محمد تقی الشیرازی فی الحاشیة و المامقانی فی المناهج، و الخوانساری فی جامع المدارک، و الشیخ الوالد فی الذخیرة، و السبزواری فی المهذب.

و یظهر من آخرین: أنّ حدّه ثلاثة ارباع حدّ الزانی، بل هذا هو المشهور- کما فی مبانی التکملة- و ممن یری هذا الرأی:

السید المرتضی فی الانتصار، و الراوندی فی فقه القرآن، و العلامة الحلی فی القواعد و التحریر و المختلف، و الشهید الاول فی اللمعة، و الشهید الثانی فی المسالک، و الفاضل المقداد فی التنقیح، و المجلسی الاول فی الفقه، و السید الخوئی فی المبانی، و الگلپایگانی فی المجمع، و الفاضل الهندی فی کشف اللثام، مع الاختلاف فی القیادة: و هل هی من الجمع بین الذکر و الانثی فقط أم تشمل الجمع

بین الأنثیین، أو الذکرین ؟...

أمّا من المذاهب الاخری، فلم نجد من تعرض له منهم الی القرن الثامن، نعم، قد تعرض المقدسی فی الفروع و البهوتی فی کشف القناع، و ابن تیمیة فی الفتاوی،- و هم من القرن التاسع فما بعد- لهذه المسألة. و أفتوا بالضرب و التشهیر، أو ما یراه ولی الأمر من المصلحة.

و فیما یلی: الروایات، ثم آراء الفقهاء:

الروایات:

۱- الکافی: «علی، عن أبیه، عن محمد بن سلیمان، عن عبد الله بن سنان، قال: قلت لأبی عبد الله علیه السّلام: أخبرنی عن القوّاد ما حدّه؟ قال: لا حدّ علی القوّاد، أ لیس إنما یعطی الاجر علی أن یقود؟ قلت: جعلت فداک؛ إنما یجمع بین الذّکر و الانثی حراما؟ قال: ذاک المؤلف بین الذکر و الانثی حراما؟ فقلت: هو ذاک جعلت فداک، قال: یضرب ثلاثة أرباع حدّ الزانی- خمسة و سبعین سوطا- و ینفی من المصر الّذی هو فیه » «... ۱».

قال المجلسی: «مجهول» «۲».

و رواه الشیخ الطوسی فی التهذیب، بسنده الی علی بن ابراهیم. «۳»

و رواه الشیخ الصدوق، فی الفقیه بسنده، عن ابراهیم بن هاشم، عن صالح بن

---

(۱) الکافی ۷: ۲۶۶ ح ۱۰- و عنه الوسائل ۱۸: ۴۲۹ ب ۵ ح ۱- و الوافی ۱۵: ۳۵۶- و البحار ۲۲: ۸۸ ح ۴۲.

(۲) مرآة العقول ۲۳- ۴۰۶ ذیل ح ۱۰- ملاذ الأخیار ۱۶: ۱۲۷.

(۳) التهذیب ۱۰: ۶۴ ب ۵ ح ۱- و عنه الوافی ۱۵: ۳۵۶.

السندی، عن محمد بن سلیمان «۱...»

قال المجلسی الاول: «(فی القوی) ثم اضاف: (القوّاد) و هو دلّال الزنا و اللواط ... یدلّ- ای الخبر علی أنّ حدّه خمسة و سبعین سوطا، و ینفی.» «۲».

وجوه تضعیف الروایة و تقویتها:

أمّا وجه الضعف: فهو اشتراک محمد بن سلیمان بین جماعة منهم الثقة و غیره، کما عن الشهید الثانی «۳» و المحقق الأردبیلی «۴» و السید الخوئی «۵». بل الظاهر أنّه محمد ابن سلیمان البصری (المصری) الذی ضعّفه النجاشی، فإنّه المذکور فی طریق الصدوق فی هذه الروایة، کما قاله السید الخوئی ۶.

اما وجوه التقویة:

۱- انجبار الضعف بفتوی المشهور و عملهم.

۲- أنّه مشمول لما ذکره الصدوق من الاعتماد علی ما یرویه فی الفقیه و ان التخلف عن هذا البناء نادر لا یضر فلا مانع من الاخذ به.

۳- عدم تضعیف العلامة له. و قد اعتمد السید الخوانساری علی هذین الوجهین «۷ ...» فی نقاشه مع السید الخوئی.

۴- الاعتماد علیه من قبل من لا یعتمد و لا یعمل الا بالقطعیات. و الوجه

---

(۱) الفقیه ۴: ۳۴ ب ۵ ح ۱۰.

(۲) روضة المتقین ۱۰: ۱۰۰.

(۳) مسالک الافهام ۲: ۴۳۵.

(۴) مجمع الفائدة (الحجریة) الحدود.

(۵) (۵) و (۶) مبانی تکملة المنهاج ۳: ۱۹۳ (الهامش).

(۷) جامع المدارک ۷: ۹۰.

النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، ص: ۹۵

الأخیر یکفی فی حصول الظن الاجتهادی، کما یصح جعل الوجوه الثلاثة تأییدا لا دلیلا، لأنها لا تسلم من المناقشة.

۲- فقه الرضا علیه السّلام: «و إن قامت بیّنة علی قوّاد، جلد خمسة و سبعین، و نفی عن المصر الذی هو فیه، و روی أنّ النفی هو الحبس سنة أو یتوب. «۱»».

۳- و فیه: «الحسین بن محمد، عن معلی بن محمد، و علیّ بن ابراهیم، عن أبیه جمیعا، عن جعفر بن محمد الاشعری، عن عبد الله بن میمون القدّاح، عن ابی عبد الله علیه السّلام، عن أبیه، عن آبائه: قال: کان بالمدینة رجلان یسمی احدهما هیت و الآخر مانع، فقالا لرجل و رسول الله صلّی اللّه علیه و آله یسمع: اذا افتتحتم الطائف ان شاء الله فعلیک بابنة غیلان الثقفیة فإنّها شموع نجلاء مبتلة هیفاء شنباء، اذا جلست تثنت، و اذا تکلمت غنّت، تقبل بأربع، و تدبر بثمان، بین رجلیها مثل القدح، فقال النبی صلّی اللّه علیه و آله: لا أریکما من اولی الإربة من الرّجال، فامر بهما رسول الله صلّی اللّه علیه و آله فغرّب بهما الی مکان یقال له: العرایا، و کانا یتسوقان فی کلّ جمعة.» «۲».

اقول سیجیء البحث عنه سندا و دلالة فی «نفی المخنث».

ثم: انی لم أر أحدا استدل بهذه الروایة علی تغریب القواد، و لا ذکرها فی هذا المقام، و لعلها بمراحل من الاستدلال، لأن کلمة «قوّاد» صیغة المبالغة فی الفعل و هی تطلق علی من یکثر من ارتکاب القیادة. و لا یظهر من الروایة أنّ هیت و مانعا کانا کذلک، کما أنّه لم

یظهر أنّ عملهما هذا کان السبب فی تغریبهما.

---

(۱) فقه الرضا علیه السّلام ۳۱۰ ب ۵۶- و عنه المستدرک ۱۸: ۸۷ ب ۵ ح ۱- و البحار ۷۶: ۱۱۶ ح ۱۱- و قد اسهبنا البحث حول الفقه المنسوب الی الرضا علیه السّلام فی کتابنا (موارد السجن) ۲۷۱- فراجع.

(۲) الکافی ۵: ۵۲۳ ح ۳- و عنه البحار ۲۲: ۸۸ ح ۴۲- و فیه الغرابا.

النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، ص: ۹۶

و لعلّ السبب هو ما ذکر فی الروایة: «لا اریکما من اولی الإربة».

لکن مع ذلک کلّه فیمکن التأیید بها.

آراء فقهائنا القائلین بالتغریب:

۱- الشیخ المفید: «و من قامت علیه البیّنة بالجمع بین النساء و الرجال، او الرجال و الغلمان للفجور کان علی السلطان أن یجلده خمسا و سبعین جلدة، و یحلق رأسه، و یشهّره فی البلد الذی یفعل ذلک فیه. و تجلد المرأة اذا جمعت بین أهل الفجور لفعلها کذلک، لکن لا یحلق رأسها، و لا تشهّر، کشهرة الرجال، فان عاد المجلود علی ذلک بعد العقاب علیه جلد، کما جلد اوّل مرّة، و نفی عن المصر الذی هو فیه الی غیره.» «۱».

۲- الشیخ الطوسی: «الجامع بین النساء و الرجال و الغلمان للفجور، اذا شهد علیه شاهدان، أو اقرّ علی نفسه بذلک، یجب علیه ثلاثة ارباع حدّ الزانی خمسة و سبعون جلدة، و یحلق رأسه و یشهّر فی البلد، ثم ینفی عن البلد الذی فعل ذلک فیه الی غیره من الامصار، و المرأة إذا فعلت ذلک، فعل بها ما یفعل بالرجل من الجلد، و لا تشهّر، و لا یحلق رأسها، و لا تنفی عن البلد الذی فعلت فیه ما فعلت، کما یفعل ذلک بالرجال.» «۲».

۳- ابو الصلاح الحلبی: «انما یثبت هذا الحکم بشاهدی عدل، أو بإقرار من یعتد باقراره، مرتین، بالجمع بین الرجال و النساء، و الغلمان، أو النساء و النساء، فیه جلد خمسة و سبعین سوطا و یحلق رأس الرجل و یشهّر فی المصر و لا یحلق رأس المرأة و لا تشهّر ... فان عاد ثانیة جلد و نفی عن المصر، فان عاد ثالثة

---

(۱) المقنعة: ۷۹۱ ب ۵.

(۲) النهایة: ۷۱۰.

النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، ص: ۹۷

جلد، فان عاد رابعة استتیب فان تاب قبلت توبته و جلد، و إن أبی التوبة قتل، و ان تاب ثم احدث بعد التوبة خامسة، قتل علی کل حال.» «۱».

۴- سلار بن عبد العزیز الدیلمی: «یجلد القوّاد خمسة و سبعین سوطا، ثم هو علی ضربین: رجل و امرأة، فالرجل یحلق رأسه مع الحد و یشهّر، و المرأة تجلد حسب، ثم لا یخلو: اما أن یعودوا أو لا یعودوا، فان عادوا، نفوا من المصر بعد فعل ما استحقّوه.» «۲».

۵- القاضی ابن البرّاج: «اذا جمع انسان بین الرجال و النساء، أو الرجال و الغلمان للفجور، کان علیه خمس و سبعون جلدة- و ذلک ثلاثة ارباع حد الزانی- و یحلق رأسه، و یشهّر فی البلد الذی یفعل ذلک فیه، و ینفی منه الی بلد اخر...

و اذا فعلت امرأة ذلک، کان علیها مثل ما ذکرنا أنّه یفعل بالرجل الّا حلق الرأس و الاشهار، و النفی، فإنّه لا یفعل بها شیء من ذلک» «۳».

۶- ابن حمزة الطوسی: «القیادة: الجمع بین الفاجرین للفجور، و الحدّ فیها ثلاثة ارباع حد الزانی، فان کان الجامع بینهما رجلا زید له حلق الرأس، و الاشهار فی البلد، فان عاد ثانیة اعید الحد علیه، و نفی من بلده الی آخر. و لیس علی النساء حلق و لا نفی و لا إشهار.» «۴».

۷- السید ابن زهرة: «من جمع بین رجل و امرأة و غلام، و بین امرأتین للفجور، فعلیه جلد خمسة و سبعین سوطا، رجلا أو امرأة، حرا أو عبدا، مسلما او ذمیا، و یحلق رأس الرجل و یشهر فی المصر، و لا یفعل ذلک بالمرأة ... و من عاد

---

(۱) الکافی فی الفقه: ۴۱۰.

(۲) المراسم: ۲۵۷.

(۳) المهذب ۲: ۵۳۴.

(۴) الوسیلة: ۴۱۴.

ثانیة جلد و نفی، عن المصر کل ذلک بدلیل اجماع الطائفة. و روی أنّه إن عاد ثالثة جلد، فان عاد رابعة عرضت علیه التوبة، فان ابی قتل و ان أصابت «۱» قبلت توبته و جلد، فان عاد خامسة بعد التوبة قتل من غیر أن یستتاب» «۲».

۸- الصهرشتی: «من جمع بین رجل و امرأة أو غلام أو عبد أو بین امرأتین للفجور، فعلیه جلد خمسة و سبعین سوطا رجلا کان امرأة أو عبدا مسلما أو ذمیا و یحلق رأس الرجل و یشهّر فی المصر و لا یفعل ذلک بالمرأة و ... و من عاد ثانیة جلد و نفی عن المصر.» «۳».

۹- ابن ادریس الحلی: «فأما نفی القواد، و هو الجامع بین الرجال و النساء للفجور، فإنّه ینفی من بلده الی بلد آخر، الا أنّه لا یکون نفیه سنة.» «۴».

و قال فی موضع آخر: «الجامع بین النساء و الرجال، أو الرجال و الغلمان للفجور، اذا شهد علیه عدلان، أو أقرّ علی نفسه و هو عاقل مرتین، فإنّه یجب علیه ثلاثة أرباع حد الزانی الحر، و هو خمس و سبعون جلدة، و یحلق رأسه و یشهّر فی البلد، و ینفی عنه الی غیره من الامصار من غیر تحدید لمدّة نفیه، سواء کان حرا أو عبدا لأن الأخبار عامة مطلقة خالیة من تخصیص، فهی عامة فی هذا الحکم، و یجب العمل بالعموم حتّی یقوم الدلیل بالخصوص فلیلحظ ذلک.» ۵.

۱۰- الفاضل الآبی: «القیادة: فهی الجمع بین الرجال و النساء، للزنا او الرجال و الصبیان للّواط، و الحدّ فیه خمس و سبعون جلدة، و قیل: یحلق رأسه

---

(۱) و فی نسخة (أجاب)- الینابیع الفقهیة ۲۳: ۲۰۳.

(۲) غنیة النزوع (الجوامع الفقهیة): ۵۶۰.

(۳) إصباح الشیعة: ۵۱۹.

(۴) (۴) و (۵) السرائر ۳: ۴۷۱ و ۴۵۴.

و یشهّر، و یستوی فیه الحر و العبد و المسلم و الکافر، و ینفی بأول مرة، و قال المفید: فی الثانیة، و الأول مروی، و لا نفی علی المرأة و لا جزّ.» «۱».

۱۱- المحقق الحلی ...: « و الحد فیه خمس و سبعون جلدة. و قیل یحلق رأسه و یشهّر، و یستوی فیه الحر و العبد و المسلم و الکافر. و

ینفی بأوّل مرّة. و قال المفید: فی الثانیة. و الأول مروی، و لا نفی علی المرأة و لا جزّ.» «۲».

و قال فی الشرائع: «و مع ثبوته یجب علی القواد خمسة و سبعون جلدة. و قیل یحلق رأسه و یشهّر، و یستوی فیه: الحر و العبد، و المسلم و الکافر. و هل ینفی بأول مرة؛ قال فی النهایة: نعم و قال المفید: ینفی فی الثانیة، و الاول مروی، و أمّا المرأة فتجلد، و لیس علیها جزّ و لا شهرة، و لا نفی.» «۳».

۱۲- یحیی بن سعید: «و یحد الجامع بین الرجال و النساء، و النساء و الرجال و الغلمان للفجور، خمسا و سبعین جلدة رجلا کان أو امرأة، عبدا أو حرا، مسلما أو کافرا، و یحلق رأسه و یشهّر و ینفی عن البلد الی غیره، و علی المرأة مثله الّا أنها لا تحلق و لا تشهّر و لا تنفی» «۴».

۱۳- العلامة الحلی: «القوّاد هو الجامع بین الرجال و النساء للزنا، أو بین الرجال و الصبیان للّواط و حدّه خمس و سبعون جلدة، ثلاثة ارباع حد الزانی، رجلا کان أو امرأة، و یؤدّب الصبی غیر البالغ، و یستوی الحر و العبد و المسلم و الکافر، و یزاد فی عقوبة الرجل، و إن کان عبدا حلق رأسه و الشهرة.

---

(۱) کشف الرموز ۲: ۵۶۳.

(۲) المختصر النافع: ۲۱۹.

(۳) شرائع الإسلام ۴: ۱۶۲.

(۴) الجامع للشرائع: ۵۵۷.

النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، ص: ۱۰۰

و هل ینفی بأوّل مرة؟ قیل نعم، و قیل بالثانیة الی أن یتوب.» «۱».

و قال فی الارشاد: «و یجلد القوّاد- و هو الجامع بین الرجال أمثالهم للّواط و بینهم و بین النساء للزنا- خمسا و سبعین جلدة، و یحلق رأسه و ینفی، سواء: الحر و العبد، المسلم و الکافر، و الرجل و المرأة، الّا فی الجزّ و الشهرة و النفی فیسقط عنها» «۲».

۱۴- فخر المحققین: بعد قول والده العلامة: «هل ینفی بأوّل مرة؟ قیل نعم و قیل بالثانیة الی أن یتوب» قال: أقول: «الاول قول الشیخ فی النهایة و ابن البراج و ابن ادریس. و الثانی: قول المفید و سلار و ابی الصلاح.

احتجّ الشیخ بما رواه عبد الله بن سنان عن الصادق علیه السّلام و هذا هو الاقوی عندی.» «۳».

۱۵- المحقق الأردبیلی: «دلیل حد القوّاد، روایة عبد الله بن سنان ... انت تعلم ما فیها سندا لوجود محمد بن سلیمان المشترک، و دلالة: فانها لم تدل علی الحلق و لا علی الشهرة، و إنها لم تدل أیضا علی الذی یجمع بین الرجلین و لا بین المرأتین، و علی تقدیر العموم، فاستثناء المرأة من النفی و الحلق الذی یراد به الجزّ هنا، و الشهرة، یحتاج الی دلیل. الّا أن یقال: الأصل العدم، ثبت فی الرجل بالإجماع و لا- اجماع و لا غیره فی المرأة، و بالجملة: اصل ثبوت هذا الحکم ثمّ تعمیمه بجعله اعم من أن یکون المؤلف مسلما أو کافرا، ذکرا أو انثی، حرا او عبدا، الّا فی المرأة، فتسقط هذه الثلاثه: الجز و الشهرة و النفی، غیر ظاهر الدلیل.».

---

(۱) قواعد الاحکام ۲: ۲۵۸- و مثله: تحریر الاحکام ۲: ۲۲۴.

(۲) الارشاد ۲: ۱۷۶- و مثله: تبصرة المتعلمین: ۱۸۶.

(۳) إیضاح الفوائد ۴: ۴۹۵- و مثله ابن فهد الحلی فی المقتصر: ۴۰۹.

النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، ص: ۱۰۱

و قال أیضا: «و قد نقل فی التحریر و الشرائع اتفاق الکل علی ثبوت الجلد المذکور علی القواد، و انّما الاختلاف فی ثبوت الزیادة مثل

الحلق و النفی و الشهرة، فان کانت الحجة هو الخبر فقط، ینبغی الاقتصار علی مضمونه، فیدخل النفی أیضا دونهما، و لکن لم یثبت فی غیر المؤلف بین الذکر و الانثی للزنا، و ان کان غیره من الاجماع یعمل به فیما اذا ثبت و لا یتعدی عن الدلیل، فتأمل.» «۱».

۱۶- الحر العاملی: «و یجب علی القواد خمسة و سبعون سوطا، و کذا القوادة و ینفیان من مصرهما.» «۲».

۱۷- الفیض الکاشانی: «و حد القیادة ثلاثة ارباع حد الزانی خمسة و سبعون سوطا، و ینفی من المصر الذی هو فیه، کذا فی النص و لم نجد غیره، و قیل یحلق رأس الرجل و یشهر مع ذلک، و قیل انما ینفی فی المرة الثانیة دون الاولی. و لم نجد مستندهما.

و لا فرق بین الحر و العبد و لا المسلم و الکافر فی هذین الحدین بلا خلاف.» «۳».

۱۸- السید الطباطبائی: «فهی الجمع بین الرجال و النساء للزنا و الرجال و الصبیان و النساء للّواط و السحق ... و الحد فیه خمس و سبعون جلدة بلا خلاف أجده بل علیه الاجماع فی الانتصار و الغنیة و المسالک و به صریح الروایة الآتیة و لیس فیها ما قیل من أنّه یحلق مع ذلک رأسه و یشهر فی البلد لکنه مشهور بین الاصحاب مدعی علیه فی الانتصار و الغنیة الاجماع و هو کاف فی الثبوت سیما مع الاعتضاد بفتوی المشهور، سیما مثل الحلّی الذی لا یعمل بالآحاد مع أنّه لا مخالف فیه صریحا و انما ظاهر المتن و غیره التردد فیه و لا وجه له بعد ما عرفته و یستوی

---

(۱) مجمع الفائدة (الطبعة الحجریة) الحدود، المقصد الرابع.

(۲) بدایة الهدایة ۲: ۴۶۳.

(۳) مفاتیح الشرائع ۲: ۷۶.

فیه الحر و العبد و المسلم و الکافر بلا خلاف بل علیه الاجماع فی الانتصار و الغنیة و هو الحجة مضافا الی اطلاق الروایة الآتیة. و ینفی عن بلده الی غیره من الامصار من غیر تحدید لمدّة نفیه بأول مرة، وفاقا للنهایة و جماعة، و قال المفید و ابنا زهرة و حمزة و الدیلمی و غیرهم إنّه انما ینفی فی الثانیة، و الاول مروی فی روایة عبد الله بن سنان و نحوه الرضوی.

و التصریح باوّل مرة و ان لم یقع فی شیء منها لکنه مقتضی الاطلاق جدا، و الاحوط القول الثانی بل لعله المتعین للأصل و دعوی الاجماع علیه فی الغنیة و هو ارجح من الروایة المذکورة من وجوه، منها صراحة الدلالة فتقید به الروایة » «... ۱».

۱۹- الفاضل الهندی: «و حدّه خمس و سبعون جلدة ثلاثة ارباع حدّ الزانی، رجلا کان أو امرأة، اتفاقا ...، و یستوی الحر و العبد، و المسلم و الکافر، و یزاد فی عقوبة الرجل- و ان کان عبدا- حلق رأسه و الشهرة فی المصر الذی فعله فیه، کما ذکره الأصحاب و لم اجد به خبرا، و هل ینفی بأوّل مرّة، قیل فی السرائر و ظاهر النهایة و الجامع: نعم، لإطلاق الروایة به.

و قیل فی المقنعة و المراسم و الغنیة و الوسیلة و الاصباح إنما ینفی بالثانیة.» «۲».

۲۰- الشیخ محمد حسن النجفی: «یجب علی القواد خمس و سبعون جلدة، ثلاثة ارباع حد الزانی، رجلا کان أو امرأة، بلا خلاف أجده فیه، و لکن لیس فیه ما قیل من أنّه یحلق رأسه و یشهّر، بل هو مشهور بین الاصحاب ... و لعلّ ذلک کاف فی ثبوت مثله، مضافا الی إشعار النفی المراد منه شهرته، بذلک خصوصا بعد وروده فی مثله ... و هل ینفی عن مصره الی غیره من الأمصار بأوّل مرّة؟ قال الشیخ فی النهایة نعم ... و قال المفید: فی الثانیة ... و لکن لا ریب أن الأحوط

---

(۱) ریاض المسائل ۲: ۴۷۷- و مثله: الشرح الصغیر ۳: ۳۵۹.

(۲) کشف اللثام ۲: ۲۲۹.

الثانی » «... ۱».

۲۱- الشیخ الانصاری: «القیادة حرام و هی السعی بین الشخصین لجمعهما علی الوطء المحرم، و هی من الکبائر و قد تقدم تفسیر الواصلة «۲» و المستوصلة، بذلک فی مسألة تدلیس الماشطة، و فی صحیحة ابن سنان أنّه یضرب ثلاثة ارباع حد الزانی خمسة و سبعین سوطا و ینفی من المصر الذی هو فیه.» «۳».

۲۲- الشیخ محمد تقی الشیرازی، بعد نقله قول الشیخ الانصاری «و هی من الکبائر» قال: لعلّ الدلیل علیه، الصحیحة الآتیة، فإنّ الصغیرة المکفّرة بغیرها لا توجب الحد و النفی عن البلد.» «۴».

۲۳- المامقانی: «القیادة: فهی الجمع بین الذکور و الاناث للزنا، و بین الذکور و الذکور، للّواط. و فی صدقها علی الجمع بین النّساء و النساء للمساحقة تردد، و إن کان لا شبهة فی حرمة ذلک، الّا أن الشک فی ثبوت حدّها علی مرتکب ذلک.

و حدّ القیادة: ثلاثة أرباع حدّ الزنا خمس و سبعون جلدة، رجلا کان، او امرأة، حرا، أو عبدا، مسلما أو کافرا.

و ینفی اذا کان رجلا من المصر الذی هو فیه. و قیل یحلق رأسه و یشهّر، و لا نفی و لا جزّ و لا شهرة اذا کانت امرأة.» «۵».

---

(۱) جواهر الکلام ۴۱: ۴۰۰.

(۲) نقل الصدوق عن علی بن غراب فی معنی الواصلة: التی تصل شعر المرأة بشعر امرأة غیرها، و المستوصلة: التی یفعل ذلک بها. معانی الاخبار: ۲۴۹. و یسمی هذا: تدلیس الماشطة، و فی روایة عن الباقر علیه السّلام: الواصلة: التی تزنی فی شبابها، فإذا کبرت قادت النساء الی الرجال. الوسائل ۱۲: ۹۴ ح ۳.

(۳) المکاسب المحرمة ۴: ۱۴۵ (الطبعة الجدیدة) انظر ۲: ۱۶۶.

(۴) الحاشیة: ۱۲۴.

(۵) مناهج المتقین: ۴۹۹.

النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، ص: ۱۰۴

۲۴- السید الخوانساری: «و أمّا ما ذکر من الروایة خاصة بمن یجمع بین الذکر و الانثی، فلا یوجب الاختصاص ظاهرا، حیث إنّ سؤال الراوی کان عن القواد، فمع شمول هذا العنوان بمطلق الجمع لا- یوجب ذکر الخاص رفع الید عن العام، و اطلاق الحد علی فرض الحجیة یشمل جمیع ما ذکر، فلا بد من ملاحظة ما دل علی تنصیف الحد بالنسبة الی المملوک، هل یشمل المقام أو لا؟

...أمّا النفی بأول مرة، فهو مقتضی الاطلاق فی الروایة المذکورة و به قال الشیخ رحمه اللّه فی النهایة و ابنا ادریس و السعید فی محکی السرائر و الجامع » «... ۱».

۲۵- الشیخ الوالد: «و اعلم أنّه یجلد القواد خمسا و سبعین جلدة بلا خلاف اجده، بل علیه الاجماع ... و یحلق رأسه و یشهّر و ینفی حرا کان أو عبدا مسلما کان أو کافرا » «... ۲».

۲۶- السید الخمینی: «یحد القواد خمس و سبعون جلدا ثلاثة ارباع حد الزانی و ینفی من البلد الی غیره، و الاحوط أن یکون النفی فی المرة الثانیة و علی قول مشهور یحلق رأسه و یشهر و یستوی فیه المسلم و الکافر الّا أنّه لیس فی المرأة الا الجلد فلا حلق و لا نفی و لا شهرة علیها » «... ۳».

۲۷- السید السبزواری: «حد القیادة ثلاثة ارباع حد الزانی، خمس و سبعون جلدة، و ینفی من البلد الی غیره، و الأحوط أن یکون النفی فی المرّة الثانیة و یحلق رأسه و یشهّر...

و یستوی فی ذلک کله الرجل و المرأة و المسلم و الکافر الّا أنّه لیس فی المرأة نفی و لا حلق و لا شهر بل تختص بالجلد فقط، أمّا الأول: فلإطلاق الدلیل

(۱) جامع المدارک ۷: ۹۱.

(۲) ذخیرة الصالحین ۸: ۴۷.

(۳) تحریر الوسیلة ۲: ۴۲۵. المسألة: ۱۵.

النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، ص: ۱۰۵

الشامل للجمیع، و أمّا الثانی: فلأن المنساق من الشهرة و النفی و الحلق عند المتشرعة انما هو خصوص الرجل فقط دون المرأة المطلوب فیها الستر مهما امکن مضافا الی الأصل و الاجماع.» «۱».

۲۸- الشیخ الفاضل: «أمّا النفی ففیه جهات من الکلام: الاولی: فی اصل ثبوته، و الدلیل علیه هی الروایة المتقدمة- عبد الله بن سنان- المنجبرة بفتوی المشهور علی طبقها و استنادهم الیها، و علیه فلا مجال لدعوی عدم الثبوت نظرا الی عدم الدلیل علیه لضعف الروایة و عدم کونها قابلة للاعتماد علیها هذا مضافا الی أنّه لم ینقل الخلاف فی ذلک » «... ۲».

اقول: أمّا روایة عبد الله بن سنان- التی تشمل علی التغریب- فقد عرفت ما فیها.

و اما دعوی عدم الخلاف، فستعرف أنّ جمعا من فقهائنا- کالسید المرتضی فی الانتصار، و الراوندی فی فقه القرآن، و الشهیدین فی اللمعة و الروضة، و المجلسی الاول، و السید الخوئی و الگلپایگانی و و - ... اکتفوا بالجلد و لم یتعرضوا للنفی، مما یشعر أو یدل علی وجود الخلاف فی المسألة، بل صرح العلامة بأنّه: من المتوقفین.

من افتی بالجلد:

۱- السید المرتضی: «و مما انفردت به الإمامیة القول: بأنّ من قامت علیه البینة بالجمع بین النساء و الرجال، أو الرجال و الغلمان للفجور، وجب أن یجلد خمسا و سبعین جلدة و یحلق رأسه و یشهّر فی البلد الذی یفعل ذلک فیه و تجلد المرأة

(۱) مهذب الاحکام ۲۷: ۳۹۱. المسألة ۴ و ۶.

(۲) تفصیل الشریعة: ۲۷۷ (الحدود).

النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، ص: ۱۰۶

اذا جمعت بین الفاجرین لکنها لا یحلق رأسها و لا تشهّر، و لم یعرف باقی الفقهاء ذلک و لا سمعناه عنهم و لا منهم.

و الحجة لنا فیه إجماع الطائفة، و انّ ذلک ازجر و ادعی الی مجانبة هذا الفعل القبیح الشنیع.» «۱».

۲- الراوندی: «و الجامع بین الفاجرین یجب علیه ثلاثة ارباع حد الزانی.» «۲».

۳- العلامة الحلی: بعد نقله الآراء: «و نحن فی ذلک من المتوقفین.» «۳».

۴- الشهید الاول: «و القیادة: الجمع بین فاعلی الفاحشة ... و الحدّ خمس و سبعون جلدة حرا کان أو عبدا، مسلما أو کافرا، رجلا أو امرأة، و قیل یحلق رأسه و یشهّر و ینفی بأول مرة.» «۴».

۵- الفاضل المقداد، فإنه بعد أن اکتفی بنقل الآراء و لم یختر جانبا، قال:

«و قیل یحلق رأسه و یشهر، قاله الشیخ فی النهایة، و لا اعلم مستنده.» «۵».

۶- الشهید الثانی: «اتفق الجمیع علی أنّ حد القیادة مطلقا خمس و سبعون جلدة، و اختلفوا فی ثبوت آخر معها، فأثبت الشیخ فی النهایة، معها علی الرجل حلق رأسه و شهرته فی البلد و النفی من بلده الذی فعل فیه الفعل الی غیره...

و لیس فی الباب من الاخبار سوی روایة عبد الله بن سنان عن الصادق علیه السّلام و هی تدل علی نفیه اوّل مرة کما ذکره الشیخ، لکن

لیس فیه الحلق و الشهرة، مع أنّ فی طریقه محمد بن سلیمان و هو مشترک بین جماعة منهم الثقة و غیره، و من ثم

---

(۱) الانتصار: ۲۵۴.

(۲) فقه القرآن ۲: ۳۷۸.

(۳) مختلف الشیعة: ۷۶۷.

(۴) اللمعة الدمشقیة: ۱۶۷.

(۵) التنقیح الرائع ۴: ۳۵۶.

النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، ص: ۱۰۷

جعل المصنف حلق رأسه و شهرته قولا، مؤذنا بضعفه لعدم وقوفه علی مستند، و قد أحسن ابن جنید حیث اقتصر من حکم القیادة علی ما ذکره فی الروایة.» «۱».

۷- المجلسی الاول: فانه یقتصر علی القول بالجلد و الجز دون النفی «۲». و قال فی الروضة بعد نقل الروایة و تقویتها: «یدل علی أنّ حدّه خمسة و سبعون سوطا و ینفی.» «۳».

۸- المجلسی الثانی: «فی حد القیادة ...، و عن بعض انه یجلد فی المرة الاولی خمسا و سبعین جلدة ثم یغرب عن البلد و هو الأقوی بحسب الدلیل.» «۴».

۹- السید الخوئی: «و هی الجمع بین الرجال و النساء للزنا، و بین الرجال و الرجال للّواط، و بین النساء و النساء للسحق.

اذا کان القواد رجلا فالمشهور أنّه یضرب ثلاثة أرباع حدّ الزانی، بل فی کلام بعض عدم الخلاف فیه، بل الاجماع علیه، و قال جماعة: إنّه ینفی من مصره الی غیره من الامصار، و هو ضعیف و قیل یحلق رأسه و یشهّر، بل نسب ذلک الی المشهور، و لکن لا مستند له، و أمّا اذا کان القوّاد امرأة، فالمشهور أنّها تجلد، بل ادّعی علی ذلک عدم الخلاف، لکنه لا یخلو من إشکال، و لیس علیها نفی و لا شهرة و لا حلق.» «۵».

۱۰- السید الگلپایگانی: «حد القیادة بعد الثبوت ثلاثة ارباع حد الزنا خمس و سبعون جلدة و لو تکرر ثانیا بعد الحد، حدّ خمس و سبعون جلدة أیضا، فان

---

(۱) مسالک الافهام ۲: ۴۳۵.

(۲) فقه (فارسی) ۲۰۲- الفصل: ۱۷.

(۳) روضة المتقین ۱۰: ۱۰۰.

(۴) حدود، قصاص، دیات: ۲۴.

(۵) مبانی تکملة المنهاج ۲: ۲۵۱ مسألة: ۱۹۹.

النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، ص: ۱۰۸

تکرر ثالثا، فقد حکم البعض بقتله، و لکن الأحوط ترک القتل، بل یحد خمس و سبعون جلدة، فان تکرر رابعا قتل » «... ۱».

۱۱- و عن البعض: «أن القیادة حرام جزما حتّی فی المساحقة فضلا عن الزنا و اللواط و لکنها لا حد لها علی الأرجح فانّ الروایة ضعیفة سندا و الاجماع منقول، فیثبت لها التعزیر فللحاکم أن یعامل مع القواد ما یراه صالحا و الله العالم» «۲».

آراء المذاهب الأخری:

۱- شمس الدین المقدسی: «و نقل ابن منصور: لا نفی الّا فی الزنا و المخنث...

و قال القاضی: نفیه دون عام، و احتج به شیخنا، و بنفی عمر نضر بن حجاج لما خاف الفتنة به نفاه من المدینة الی البصرة، فکیف من عرف ذنبه و یمنعه العزب السکنی بین متأهلین و عکسه.

و أنّ امرأة تجمع بین الرجال و النساء شر منهم، و هو القوادة. فیفعل ولی الأمر المصلحة » «... ۳».

۲- البهوتی: «و القوادة التی تفسد النساء و الرجال، أقل ما یجب علیها الضرب البلیغ، و ینبغی شهرة ذلک بحیث یستفیض فی النساء و الرجال لتجتنب (و اذا أرکبت) القوادة (دابة و ضمت علیها ثیابها) لیأمن کشف عورتها (و نودی) علیها هذا جزاء من یفعل کذا و کذا، ای یفسد النساء و الرجال، کان اعظم المصالح، قاله الشیخ، لیشتهر ذلک و یظهر. و قال: لولی الأمر کصاحب الشرطة

---

(۱) مجمع المسائل ۳: ۱۹۳ المسألة: ۱۵.

(۲) انظر: حدود الشریعة ۴: ۳۵۸.

(۳) الفروع ۶: ۱۱۵- انظر کشاف القناع ۶: ۱۲۷.

النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، ص: ۱۰۹

أن یعرف ضررها اما بحبسها أو بنقلها عن الجیران أو غیر ذلک » «... ۱».

۳- ابن تیمیة «۲»: «فی امرأة قوادة تجمع الرجال و النساء و قد ضربت و حبست، ثم عادت تفعل ذلک و قد لحق الجیران الضرر بها فهل لولیّ الأمر نقلها من بینهم أم لا؟

---

(۱) کشاف القناع عن متن الاقناع ۶: ۱۲۷.

(۲) هو احمد بن عبد الحلیم بن عبد السلام بن عبد الله بن ابی القسم بن تیمیة الحرانی الحنبلی، صاحب البدع و الفتاوی و العقائد المعروفة الذی حکم الفقهاء بضلالته و بفساد عقیدته فحبسه عامل مصر و کان عاقبة امره أنه توفی فی محبس مراکش سنة ۷۲۸ ه «الکنی و الالقاب ۱: ۲۳۶» و قد اختلف فیه: فعن السبکی: انّ افکاره لا تلائم عقیدة جمهور المسلمین و احدث فی اصول العقائد و نقض من دعائم الإسلام: الارکان و المعاقد بعد أن کان مستترا بتبعیة الکتاب و السنة مظهرا انه داع الی الحق، فخرج عن الاتباع الی الابتداع و شذ عن جماعة المسلمین.

طبقات الشافعیة ۱۰: ۱۸۶.

و عن الحصنی الدمشقی: «انه زندیق، و ان معتقد عقائده مهدور الدم و المال.» الدرر الکامنة ۱: ۱۵۴- دفع شبهة من شبّه و تمرد: ۲۱۶.

و عن ابن حجر الهیثمی: «انه عبد خذله الله و اضلّه و اعماه و اصمّه و اذلّه.» الفتاوی الحدیثیة: ۸۶.

و عن الذهبی: «انه ازدری الأبرار، و معظم اتباعه العقید المربوط، الخفیف العقل، او العامی الکذاب، البلید الذهن أو القوی المکر.».

تکملة السیف الصیقل: ۱۹۰- الغدیر ۵: ۱۵۵.

و عن النبهانی: «فقد ثبت و تحقق و ظهر ظهور الشمس فی رائعة النهار أنّ علماء المذاهب الاربعة قد اتفقوا علی رد بدع ابن تیمیة... کما طعنوا بکمال عقله، فضلا عن شدة تشنیعهم علیه فی خطئه الفاحش فی تلک المسائل التی شذ بها فی الدین و خالف إجماع المسلمین، لا سیما فیما یتعلق بسید المرسلین.» و قالوا فیه غیر ذلک.

الملل و النحل للسبحانی ۴: ۵۴

النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، ص: ۱۱۰

إمّا بحبسها، و إمّا بنقلها عن الحرائر، و إمّا بغیر ذلک مما یراه فیه المصلحة و قد کان عمر بن الخطاب یأمر العزّاب أن تسکن بین

المتأهلین، و أن لا یسکن المتأهل بین العزاب، و هکذا فعل المهاجرون لمّا قدموا المدینة علی عهد النبی صلّی اللّه علیه و آله، و نفوا شابا خافوا الفتنة به، من المدینة الی البصرة، و قد ثبت فی الصحیحین أنّ النبی نفی المخنثین، و أمر بنفیهم من البیوت، خشیة أن یفسدوا النساء، فالقوادة شر من هؤلاء، و الله یعذبها مع اصحابها.» «۱».

هذا و لم نجد للعامة رأیا الّا ما ذکرناه، بما یفهم منه التغریب فی القیادة.

فروع و مسائل

الأول: هل تنفی المرأة القوّادة؟

اشارة

لا نفی علی المرأة- فی القیادة- و قد ادعی الاتفاق علیه کما عن ابن زهرة، او عدم الخلاف کما عن السید فی الریاض، و قد یستدل بما یلی:

۱- الاجماع کما هو الظاهر من الانتصار و الغنیة.

۲- اختصاص العنوان و الروایة و الفتوی بحکم التبادر بالرجل.

هذا: و لکن لا دلیل حینئذ علی جلدها أیضا الّا أن یکون مستند الجلد هو الاجماع.

اذن: الغاء الخصوصیة بدعوی أنّه عنوان مشیر الی مطلق القوّاد، یحتاج الی مثبت.

۳- منافات النفی و الشهرة لما یجب مراعاته من ستر المرأة.

۴- الأصل.

---

(۱) الفتاوی الکبری ۴: ۲۹۹- المسألة ۴۳۳.

النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، ص: ۱۱۱

۵- انّ المنساق من الشهرة و النفی و الحلق عند المتشرعة انما هو خصوص الرجل فقط دون المرأة...

هذا: و یبدو من بعض فقهائنا تعمیم الحکم بالنفی، کما عن سلّار، و المحقق الأردبیلی، و المحدث العاملی، و السید الخوانساری هذا، و قد ارجع السید الضمیر فی الروایة الی مطلق الانسان، فیشمل الذکر و الانثی. کما أن الاجماع مدرکی، فالنتیجة شمول التغریب للمرأة.

هذا: و لکن نظرا لدعوی الاتفاق و عدم الخلاف، و الأصل للشک فی ثبوته علی المرأة- لا تنفی المرأة فی القیادة- و اما فی سائر الجهات فسیأتی البحث فیها.

آراء فقهائنا القائلین بعدم نفی المرأة:

۱- الشیخ الطوسی: «و لا تنفی [المرأة] عن البلد الذی فعلت فیه ما فعلت، کما یفعل ذلک بالرجال.» «۱».

۲- القاضی ابن البراج: «و اذا فعلت امرأة ذلک کان علیها مثل ما ذکرنا ... الّا حلق الرأس و الاشهار، و النفی فانه لا یفعل بها شیء من ذلک.» «۲».

۳- ابن حمزة: «و لیس علی النساء حلق و لا نفی و لا اشهار.» «۳».

۴- الفاضل الآبی: «و لا نفی علی المرأة.» «۴».

---

(۱) النهایة: ۷۱۰.

(۲) المهذب ۲: ۵۳۴.

(۳) الوسیلة: ۴۱۴.

(۴) کشف الرموز ۲: ۵۶۳.

النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، ص: ۱۱۲

۵- المحقق الحلی: «و لا نفی علی المرأة.» «۱».

۶- یحیی بن سعید: «لا تحلق و لا تشهر و لا تنفی» «۲».

۷- العلامة الحلی: «و الرجل کالمرأة الّا فی الجزّ و الشهرة و النفی.» «۳».

۸- الطباطبائی: «و لا نفی علی المرأة و لا جز و لا شهرة بلا خلاف اجده بل علیه الاجماع فی الانتصار و الغنیة و هو الحجة مضافا الی الأصل، و اختصاص الفتوی و الروایة بحکم التبادر، بالرجل دون المرأة مع منافات النفی و الشهرة لما یجب مراعاته من ستر المرأة.» «۴».

۹- الشیخ محمد حسن النجفی: «و لا نفی: اتفاقا علی الظاهر منهم ... مضافا الی الأصل » «... ۵».

۱۰- الشیخ الوالد: «و لا جز علی المرأة و لا نفی اتفاقا علی الظاهر بل عن الانتصار و الغنیة الاجماع علیه مضافا الی الأصل و اختصاص الفتوی و الروایة بحکم التبادر بالرجل دون المرأة مع منافات ما هو المقصود من مراعات ما یجب مراعاته اذا نفیت من مصر الی مصر من الوقوع فی الفساد الذی لا یرید الشارع وقوعه فی الخارج.» «۶».

۱۱- الشیخ الفاضل: «اختصاص النفی بالرجل و یدل علیه مضافا الی ذلک

---

(۱) المختصر النافع: ۲۱۹- شرائع الإسلام ۴: ۱۶۲.

(۲) الجامع للشرائع: ۵۵۷.

(۳) الارشاد ۲: ۱۷۶- تبصرة المتعلمین: ۱۸۶- قواعد الاحکام ۲: ۲۵۸- تحریر الاحکام ۲: ۲۲۴.

(۴) ریاض المسائل ۲: ۴۷۷.

(۵) جواهر الکلام ۴۱: ۴۰۱.

(۶) ذخیرة الصالحین ۸: ۴۷.

النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، ص: ۱۱۳

ای الاجماع و إلی الأصل للشک فی ثبوته فی المرأة، و الی کونه مخالفا لما هو ظاهر مذاق الشارع بالإضافة الی النساء اختصاص الروایة- التی هی الأصل فی الباب- بالرجل. و الغاء الخصوصیة بالاضافة الی الجلد، لا یلازم الغاءها فی مورد النفی أیضا» «۱».

آراء فقهائنا القائلین بنفی المرأة:

۱- سلّار: «ثم لا یخلو: اما أن یعودوا (الرجل و المرأة) أو لا یعودوا فإن عادوا نفوا من المصر بعد فعل ما استحقوه.» «۲».

۲- الأردبیلی: «و علی تقدیر العموم، فاستثناء المرأة من النفی و الحلق الذی یراد به الجز هنا و الشهرة یحتاج الی دلیل » «... ۳».

۳- الحر العاملی: «و کذا القوادة و ینفیان من مصرهما.» «۴».

۴- الخوانساری: «و امّا عدم النفی و الجز علی المرأة».

یمکن أن یقال: «ان تمّ الاتفاق فلا کلام، و ان کان النظر الی الروایة، و ذکر الضمیر مذکرا، فلازمه عدم شمول الحد المذکور فیها للمرأة، فلا وجه لتخصیص النفی و الجز بالمذکر، و ظاهر التخصیص استحقاق الحد المذکور للمرأة أیضا، فیجعل الضمیر المذکر علی الانسان الشامل للمذکر و المؤنث فیشمل النفی المذکور

---

(۱) تفصیل الشریعة: ۲۷۸- الحدود.

اقول: لا یخفی ما فی کلام الشیخ الاستاذ: إذ لو تمّ اختصاص الروایة بالرجل فلازمه عدم شمول الحد المذکور فیها، للمرأة، فکیف یلغی الخصوصیة فی التغریب و لا یلغیها فی الجلد! الا أن یتم اتفاق أو اجماع.

(۲) المراسم: ۲۵۷.

(۳) مجمع الفائدة (الحجریة) الحدود، المقصد الرابع.

(۴) بدایة الهدایة ۲: ۴۶۳.

فی الروایة علی الرجل و المرأة.» «۱».

الثانی: مدة النفی

اشارة

لم یرد من الشرع ما یحدد مقدار النفی و التغریب- فی القیادة- کما و أطلق اکثر من قال به من فقهائنا رضوان الله علیهم و لم یحدّده بمدة معینة.

بل صرّح البعض بعدم تحدیده بمدة کالشیخ الطوسی فی النهایة و ابن ادریس الحلی فی السرائر، و المحقق الحلی فی النکت.

هذا: و لکن بما أنّ اقامة الحدود و التعزیرات من شئون الفقیه الجامع لشرائط الافتاء «۲» فیکون تحدید مدّة النفی موکولا الیه، اذ له الولایة و النظر فیه من باب الحسبة «۳».

کما حدده البعض بالتوبة کصاحب الجواهر. و احتمل ثالث حبسه سنة، کما

---

(۱) جامع المدارک ۷: ۹۱.

(۲) الارشاد ۲: ۳۵۳.

(۳) معنی الحسبة: البدار الی طلب الأجر و تحصیله بالتسلیم. و الصبر، أو باستعمال انواع البرّ و القیام بها علی الوجه المرسوم فیها طلبا للثواب المرجو فیها.

کما فی النهایة لابن الاثیر ۱: ۳۸۲. أو بمعنی الانکار کما فی الصحاح ۱: ۱۱۰. أو بمعنی المحاسبة و مراقبة احد الرجلین للآخر و حسابه علیه کما احتمله فی ولایة الفقیه ۲: ۲۶۰. او بمعنی الامر بالمعروف اذا ظهر ترکه و النهی عن المنکر اذا ظهر فعله کما فی معالم القربة: ۷- و الاحکام السلطانیة: ۲۸۴. أو ما علم رضا الشارع بإهمالها کما فی البیع ۲: ۴۹۷ للإمام الخمینی- انظر مفاتیح الشرائع ۲: ۴۷- جامع الشتات ۲: ۴۶۵- الدروس الشرعیة ۲: ۴۷ للشهید الاول- دائرة معارف الفقه الاسلامی طبقا لمذهب اهل البیت (بحوث تجریبیة): ۳- مقدمة ابن خلدون: ۲۲۵- الموسوعة الفقهیة (الکویتیة) ۱۷:

۲۲۳، ۲۳۲.

النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، ص: ۱۱۵

یظهر ذلک من مرسلة الرضوی.

آراء فقهائنا:

۱- الشیخ الطوسی: «یحلق رأسه و یشهّر فی البلد و ینفی عنه الی غیره من الامصار [من غیر حدّ لمدة نفیه].» «۱».

۲- ابن ادریس ...: « و ینفی عنه الی غیره من الامصار من غیر تحدید لمدة نفیه «۲». و قال أیضا: الا أنه لا یکون نفیه سنة.» ۳.

۳- المحقق الحلی: «قوله: و یشهّر القوّاد فی البلد ثم ینفی عن البلد الذی فعل فیه الی غیره من الامصار» و هل للنفی مدة أم لا؟

الجواب: «لیس للنفی هنا مدّة مقدّرة و لکن ذلک بحسب ما یراه الإمام، لأنّ الشرع خال من التقدیر، فیکون موکولا الی نظر الامام، لأنه منصوب للمصلحة» «۴».

۴- ابن فهد: «و فی القیادة؛ و لا حدّ لمدته الا أن یتوب » «... ۵».

۵- الطباطبائی: «و ینفی عن بلده الی غیره من الامصار من غیر تحدید لمدة نفیه» «۶».

۶- الامام الخمینی ...: « یحد القوّاد و لا یبعد أن یکون حدّ النفی بنظر الحاکم.» «۷».

---

(۱) النهایة: ۷۱۰- و لم یوجد فیه الذیل، و انما نقله العلامة الحلی عنه فی التحریر «۲: ۲۲۵» - و یبدو أنّه من کلام العلّامة.

(۲) (۲) و (۳) السرائر ۳: ۴۷۱ و ۴۵۴.

(۴) النهایة و نکتها ۳: ۳۱۴.

(۵) المهذب البارع ۵: ۶۴.

(۶) ریاض المسائل ۲: ۴۷۷.

(۷) تحریر الوسیلة ۲: ۴۲۵ المسألة: ۱۵ انظر: تفصیل الشریعة: ۲۷۸ (الحدود) فانه ارتضی رأی استاذه رضوان الله علیه.

النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، ص: ۱۱۶

۷- السبزواری: «حد النفی موکول الی نظر ولیّ الأمر، اذ لم یرد فیه تحدید فی الشرع، فله الولایة و النظر فیه من باب الحسبة.» «۱».

التحدید بالتوبة:

۱- ابن فهد: «النفی: یجب فی ثلاث ...: و فی القیادة، و لا حدّ لمدّته، الّا أن یتوب» «۲».

و قال أیضا: «تقدیر التغریب فی الشرع علی ثلاثة أقسام ...: الاکتفاء بمطلق النفی من غیر تقدیر المدة و هو فی القیادة». ۳

۲- الفاضل الهندی: «و لم یحدّ احد منهم مدة النفی لإطلاق الخبر، و حدّه المصنف الی أن یتوب، لأنه قضیة الاطلاق لدلالة اللفظ علی نفی القواد، و ما لم یتب یصدق علیه اسمه، فیجب نفیه، و فی بعض الأخبار النفی، هو الحبس سنة» ۳.

۲- الشیخ محمد حسن النجفی: «و علی کل حال فلیس فی الخبر تحدید له، فینبغی أن یکون حدّه التوبة، اذ بدونها یصدق علیه اسمه.» ۴.

الثالث: الحلق و التشهیر

اشارة

هل یجب علیه الحلق و التشهیر زائدا علی النفی و التغریب؟

فنقول: لم یرد نص خاص علی ذلک، بل لو کان الدلیل هو روایة ابن سنان فینبغی الاقتصار علی مضمونه من الجلد و النفی فقط، سیّما بملاحظة ما روی عن

---

(۱) مهذب الاحکام ۲۷: ۳۹۱- المسألة: ۵.

(۲) (۲) و (۳) المهذّب البارع ۵: ۶۴ و ۳۲

(۴) ۳ کشف اللثام ۲: ۲۲۹.

(۵) ۴ جواهر الکلام ۴۱: ۴۰۱.

النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، ص: ۱۱۷

ابن عباس: أن جعل الحلق و التشهیر عقوبة، کان من بدع معاویة «۱». هذا: و لکنه مشهور کما فی الریاض و الجواهر، بل ادعی علیه الإجماع، کما فی الانتصار و الغنیة، و عمل به من لا یعمل الّا بالقطعیات کابن ادریس الحلی، و ممن افتی بذلک: المفید، و المرتضی، و الطوسی، و الحلبی، و الصهرشتی، و ابن زهرة، و سلّار، و ابن البرّاج، و ابن حمزة، و یحیی بن سعید، و ابن ادریس، و العلامة الحلی فی

---

(۱) روی القاضی النعمان: «أنّ معاویة نقم علی رجل، فأمر به فحلق رأسه، و طیف به، فبلغ ذلک ابن عباس و کعبا، فقالا: ما لمعاویة قاتله الله، ابتدع بدعة، جعل الحلق عقوبة و مثلة، و جعله الله نسکا و سنة» شرح الاخبار ۲: ۱۵۶ ح ۴۷۷- مصنف ابن ابی شیبة ۵: ۵۲۶ ح ۲۸۶۳۷. و روی عن ابی قلابة، عن ابن عباس، أنّه سئل عن الحلق؟

فقال: «جعله الله نسکا و سنة، و جعله الناس عقوبة.» مصنف ابن ابی شیبة ۵: ۵۲۶ ح ۲۸۶۳۷- مصنف عبد الرزاق ۹: ۲۳۳ ح ۱۷۰۴۸ و ۱۷۰۴۷.

و روی عن محمد بن مسلم: «جعله الله طهورا، و جعلتموه عقوبة.» و روی عن عامر: «حلق الرأس فی العقوبة بدعة.» انظر: مصنف ابن ابی شیبة ۱۰: ۴۱ ح ۸۶۹۲ و ص ۵۸ ح ۸۷۶۲- مصنف عبد الرزاق ۸: ۳۲۶ ح ۱۵۳۹۲- السنن الکبری ۱۰: ۱۴۰.

اقول: الأصل الاولی یقتضی عدم تشریع العقوبة بحلق الرأس، الّا ما ورد فیه النص، و هو فی الزانی البکر، مورد للاتفاق، و فی القیادة، مشهور أو مجمع علیه، و فی النصرانی یقذف مسلما. کما فی الکافی ۷: ۲۳۹ ح ۶- التهذیب ۱۰: ۷۵ ح ۵- مرآة العقول ۲۳: ۳۷۲- روضة المتقین ۱۶: ۲۴۶. و أمّا فی غیر هذه الموارد فیعمل بالأصل، و امّا هذه الآثار، فعلی فرض صحة سندها و قبولها، فهی فی غیر ما ورد فیه النص، کیف و قد روی من طرقهم: أنّ عمر أمر بحلق رأس شاهد الزور، و روی عن قتادة: أنّ علیا علیه السّلام أمر بحلق المشهود علیه بالزنا. انظر: السنن الکبری ۱۰: ۱۴۰- مصنف ابن ابی شیبة ۱۰: ۴۱ ح ۸۶۹۲ و ص ۵۸- مصنف عبد الرزاق ۸: ۳۲۶ ح ۱۵۳۹۲.

النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، ص: ۱۱۸

أکثر کتبه، و الطباطبائی، و الشیخ الوالد، و السید الخمینی، و السید الخوانساری، و السید السبزواری.

و ممن تردد فیه أو نفاه صریحا أو اکتفی بنقل الاقوال فیه؛ جمع منهم:

المحقق الحلی فی المختصر و الشرائع، و العلامة الحلی فی المختلف و الفاضل الآبی و الشهیدان فی اللمعة و الروضة، و الأردبیلی فی المجمع، و الحر العاملی فی البدایة، و الفیض الکاشانی فی المفاتیح، و المجلسی الاول فی (الفقه) و المامقانی و السید الخوئی، کما

یظهر من الفاضل الهندی ذلک.

اقول: قیام الشهرة و الاجماع فی المقام، یکفی فی حصول الظن الاجتهادی و ما ورد عن ابن عباس فعلی فرض صحة السند، و إمکان الاحتجاج به کمصدر من مصادر التشریع، لعل البدعة هی التشهیر و الحلق بالنسبة الی من تنقم السلطة علیه و لا ذنب له سوی نقمة الظالمین علیه، إضافة إلی ما روی من المعارض «۱».

هذا و فیما یلی نماذج من آراء کلا الطرفین.

القائلون بالحلق و التشهیر:

۱- ابن فهد: «الشهرة تجب فی ثلاث مواضع: أ- فی القیادة ... ب- فی شهادة التزویر ... ج- و فی القذف بعد استیفاء الحد » «... ۲».

۲- السید الطباطبائی: «و لیس فیها ما قیل من أنّه یحلق مع ذلک رأسه و یشهّر فی البلد لکنه مشهور بین الاصحاب مدعی- علیه فی الانتصار و الغنیة-

---

(۱) «حدثنا ابو بکر، قال: حدثنا عائذ بن حبیب، عن ابن أبی عروبة عن قتادة عن جلاس، قال: جیء برجل معه أربعة، فشهد ثلاثة منهم بالزّنا، و لم یمض الرابع. فجلد علی الثلاثة، و جزّ رأس المقصود علیه.» المصنف لابن ابی شیبة ۵: ۵۲۶ ح ۲۸۶۴۲.

(۲) المهذب البارع ۵: ۶۴.

الاجماع و هو کاف فی الثبوت سیما مع الاعتضاد بفتوی المشهور سیما مثل الحلی الذی لا یعمل بالآحاد مع أنّه لا مخالف فیه صریحا و انما ظاهر المتن و غیره التردد فیه و لا وجه له بعد ما عرفته.» «۱».

۳- الشیخ محمد حسن النجفی: «و لکن لیس فیه ما قیل من أنّه یحلق رأسه و یشهّر بل هو مشهور بین الأصحاب الذین منهم ابن ادریس الذی لا یعمل بأخبار الآحاد بل عن الانتصار و الغنیة الاجماع علیه، و لعل ذلک کان فی ثبوت مثله، مضافا الی إشعار النفی المراد منه شهرته بذلک خصوصا بعد وروده فی مثله کما عرفت» «۲»

۴- السید الخوانساری: «أمّا ما ذکر من حلق الرأس و الاشهار فهو المشهور لکن لیس فی الروایة، و الشهرة بین الأصحاب الذین منهم ابن ادریس قدّس سرّه الذی لا یعمل الّا بالقطعیات من الاخبار.» «۳».

۵- السید السبزواری: «و یحلق رأسه و یشهّر. قال فی (الحلق): علی المشهور بل ادعی الاجماع علیه و عمل به من لا یعمل الّا بالقطعیات و یکفی ذلک فی حصول الظن الاجتهادی.» «۴».

۶- الشیخ الفاضل: «و أمّا حلق رأس الرجل بسبب القیادة، و إشهاره بین الناس، فالمشهور بین الاصحاب ... ثبوتهما ... و حیث إنّ الروایة المتقدمة خالیة عن الدلالة علی هذه الجهة، فمن فتوی المشهور یستکشف وجود دلیل معتبر علی هذا المعنی، خصوصا مع موافقة ابن ادریس، و هذا المقدار یکفی فی الحکم

---

(۱) ریاض المسائل ۲: ۴۸۷- الحدود.

(۲) جواهر الکلام ۴۱: ۴۰۰.

(۳) جامع المدارک ۷: ۹۰.

(۴) مهذب الاحکام ۲۷: ۳۹۱.

بـالثبوت. کمـا أنّه یختص بالرجـل، لاختصـاص مورد الفتوی به فلاـ یجریان فی المرأة، مضافا الی عـدم ترتب الاثر فیها علی الحلق. و کون إشهارها مخالفا لمذاق الشارع قطعا» «۱».

آراء فقهائنا النافین للحلق و التشهیر:

۱- الشـهید الثانی: «و لکن لیس فیه [الخبر] الحلق و الشـهرة، مع أنّ فی طریقه محمد بن سلیمان و هو مشترک بین جماعة منهم الثقة و غیره، و من ثمّ جعل المصنف حلق رأسه و شهرته قولا مؤذنا بضعفه لعدم وقوفه علی مستند.» «۲».

۲- الفاضل المقداد: «و قیل یحلق رأسه و یشهّر، قاله الشیخ فی النهایة، و الّا لا اعلم مستنده.» «۳».

۳- الفاضل الهنـدی: «و یزاد فی عقوبة الرجل و ان کان عبدا حلق رأسه و الشـهرة فی المصـر الذی فعله فیه کما ذکره الأصـحاب و لم أجد به خبرا.» «۴».

۴- السید الخوئی: «قیل یحلق رأسه و یشهّر، بل نسب ذلک الی المشهور، و لکن لا مستند له.» «۵».

الرابع: هل یعدل عن النفی الی الحبس؟

ظاهر الفتوی و النص هو «النفی» بمعنی التغریب من بلد الی آخر. لکن یمکن

---

(۱) تفصیل الشریعة: ۲۷۸ (الحدود).

(۲) مسالک الافهام ۲: ۴۳۵.

(۳) التنقیح الرائع ۴: ۳۵۶.

(۴) کشف اللثام ۲: ۲۲۹.

(۵) مبانی تکملة المنهاج ۱: ۲۵۱ المسألة ۱۹۹.

النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، ص: ۱۲۱

أن یقال بالعدول عنه الی الحبس، لأمور:

الاول: ما ورد من تفسیر النفی بالحبس فی الفقه الرضوی «۱»، مع تحدیده بسنة. لکن فیه بحث فی السند.

طبسـی، نجم الـدین، النفی و التغریب فی مصادر التشـریع الإسـلامی، در یک جلـد، قم - ایران، اول، ه ق النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی؛ ص: ۱۲۱

الثانی: ما ورد فی تفسـیر نفی المحارب بالحبس، و هو رأی بعض العامـة کما فی الریاض «۲» و رأی السید ابن زهرة «۳» و ادّعی علیه الاجمـاع لکن علی التخییر بینه و بین النفی. کما یظهر ذلک من یحیی بن سـعید فی الجامع «۴» و علاء الدین الحلبی «۵» هذا: و لکنه فی خصوص المحارب، و لا دلیل علی جریانه فی المقام الّا علی القول بعدم الخصوصـیّة فیه، بل الکلام فی تفسـیر النفی و تحدیده. و مع ذلک صرح بعض فقهائنا بعدم جواز العدول عن الظاهر.

قـال السـید الطباطبـائی: «و ظـاهر النفی فی الفتـوی و النص انمـا هـو الاـخراج من البلـد، و لکن فی الرضوی و غیره: روی أن المراد به الحبس سنة أو یتوب، و الروایة مرسلة فلا یعدل بها عن الظاهر بلا شبهة.» «۶».

الخامس: هل أنّ النفی فی المرة الاولی أم الثانیة؟

اختلف القائلون بثبوت النفی، علی قولین: الاول: إنّ النفی بأول مرة، و هو

---

(۱) فقه الرضا علیه السّلام ۳۱۰ ب ۵۷- و عنه المستدرک ۱۸: ۸۷ ب ۵ ح ۱- البحار ۷۶: ۱۱۶.

(۲) ریاض المسائل ۲: ۴۹۷- الشرح الصغیر ۳: ۳۹۱- انظر المبسوط ۸: ۴۷.

(۳) غنیة النزوع (الجوامع الفقهیة): ۵۲۲.

(۴) الجامع للشرائع: ۲۴۲.

(۵) اشارة السبق: ۱۴۴- انظر: کتابنا «موارد السجن» ۳۵۶.

(۶) ریاض المسائل ۲: ۴۷۸- و عن الشیخ الاستاذ: «لا مجال لرفع الید عمّا هو ظاهر الروایة المتقدمة من کون المراد به- ای النفی- هو الإخراج من البلد » ... تفصیل الشریعة: ۲۷۸ (الحدود).

رأی جماعة من فقهائنا- اعلی اللّه کلمتهم- کالشیخ الطوسی و ابن البراج و ابن ادریس و الفاضل الآبی، و ظاهر المحقق الحلی فی کتابیه، و یحیی بن سعید فی الجامع.

و العلامة الحلی فی الارشاد و التبصرة، و ولده فخر المحققین فی الایضاح، و ابن فهد الحلی فی المهذب، و الحر العاملی فی البدایة و الفیض الکاشانی فی المفاتیح، و ظاهر الشیخ الانصاری فی المکاسب، و المامقانی، و ظاهر الشیخ الوالد، و السید الخوانساری.

و القول الثانی: انّ النفی فی المرة الثانیة، و هو قول الشیخ المفید و ابی الصلاح الحلبی، و سلار و ابن حمزة الطوسی و السید ابن زهرة، و الصهرشتی و السید الطباطبائی فی الریاض، و الشیخ محمد حسن فی الجواهر و من المعاصرین السید الخمینی و السید السبزواری، و الشیخ الاستاذ «۱».

دلیل القول الاول: هو اطلاق الدلیل اللفظی، و هو حجة ما لم یرد له مقیّد.

دلیل القول الثانی: ۱- ذهاب جمع من أعاظم القدماء الی ذلک.

۲- الأصل- البراءة من وجوب النفی علیه بأوّل مرة-.

۳- الاجماع.

۴- الاحتیاط فی الحدود.

فیتقید الاطلاق اللفظی، بالإجماع، هذا إذا قلنا بأنّ دلیل الحکم هو الدلیل اللفظی- الروایة- و اما لو قلنا بأنّ دلیله هو الاجماع لضعف مستند الدلیل اللفظی، فالقدر المتیقن منه هو المرّة الثانیة.

---

(۱) تفصیل الشریعة: ۲۷۷ (الحدود): «لا ینبغی الإشکال فی أنّ مقتضی الاحتیاط هو النفی فی المرّة الثانیة.» اقول: إنّ عملنا بالروایة، فإطلاقها یقتضی، أن یکون النفی بأول مرّة، و ان لم نعمل بها فلا تغریب اصلا.

السادس: عقوبة القیادة علی فرض عدم الدلیل الخاص

اشارة

ثم علی القول بضعف سند الروایة کما عن الشهید الاول و الثانی، و المحقق الأردبیلی و السید الخوئی و غیرهم، فما هی عقوبة القوّاد حینئذ؟

فنقول: نظرا لورود روایات «۱» فی قبح هذا العمل و شناعته و انه من الکبائر الموبقة و الجرائم المهلکة، فلا شبهة فی حرمتها تکلیفا بل ذاک من ضروریات الإسلام. فیکون حکمها التعزیر دون الحد کما هو فی کل محرم لم یرد فیه نص

---

(۱). ۱- عن رسول الله صلّی اللّه علیه و آله: «و من قاد بین امرأة و رجل حراما حرّم اللّه علیه الجنة و مأواه جهنم و ساءت مصیرا و لم یزل فی سخط الله حتّی یموت.».

الوسائل ۱۴: ۲۶۶ ب ۲۷ ح ۲ عن عقاب الاعمال: ۳۳۷.

۲- و عن ابراهیم بن زیاد الکرخی قال: «سمعت ابا عبد الله علیه السّلام یقول: لعن رسول الله صلّی اللّه علیه و آله الواصلة و المستوصلة یعنی الزانیة و القوادة.».

الوسائل ۱۴: ۲۶۶ ب ۲۷ ح ۱ عن معانی الاخبار: ۲۵۰، و ۱۸: ۴۳۰ ح ۲.

۳- عن محمد بن علی الرضا علیه السّلام عن آبائه عن علی علیه السّلام ... « و امّا التی کانت تحرق وجهها و بدنها و هی تجرّ أمعاءها فانها کانت قوّادة.».

الوسائل ۱۴: ۱۵۶ ب ۱۱۷ ح ۷ عن عیون الاخبار ۲: ۱۰/ ۲۴.

۴- عن سعد الاسکاف عن ابی جعفر علیه السّلام قال فقلت: «بلغنا أنّ رسول الله صلی اللّه علیه و آله لعن الواصلة و الموصولة فقال: لیس هناک إنّما لعن رسول الله صلی اللّه علیه و آله الواصلة و الموصولة التی تزنی فی شبابها، فلما کبرت قادت النساء الی الرجال، فتلک الواصلة و الموصولة.».

الوسائل ۱۴: ۱۳۵ ب ۱۰۱ ح ۲ الکافی ۵: ۱۱۹ ح ۳.

۵- عن عمار الساباطی قال: «قلت لأبی عبد الله علیه السّلام انّ الناس یرون أنّ رسول الله صلّی اللّه علیه و آله لعن الواصلة و الموصولة، قال، فقال نعم، قلت: التی تمتشط و تجعل فی الشعر القرامل؟ قال، فقال لی: لیس بهذا بأس، قلت: فما الواصلة و الموصولة؟ قال: الفاجرة و القوّادة.». الوسائل ۱۴: ۱۳۶ ب ۱۰۱ ح ۴ عن مکارم الاخلاق: ۸۴. و عن الحسن:

یغفر للزانی قبل أن یغفر للقواد.

تأریخ بغداد ۶: ۳۲۲.

النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، ص: ۱۲۴

خاص کما عن المحقق الحلی و العلامة فی التحریر و القواعد و التذکرة و الفیض الکاشانی، و الفاضل الهندی و صاحب الجواهر، و السید الخوئی.

و حینئذ فلو قلنا بشمول التعزیر للنفی و التغریب، فیمکن تغریب القوّاد.

آراء فقهائنا فیمن فعل محرّما:

۱- المحقق الحلی: «کلّ من فعل محرما أو ترک واجبا فللإمام تعزیره بما لا یبلغ الحد، و تقدیره الی الامام » «... ۱».

۲- العلامة الحلی: «کل من فعل محرما أو ترک واجبا فللإمام تعزیره بما لا یبلغ الحد، و کمیّته منوطة بنظر الامام، و یختلف باختلاف احوال الجناة» «۲».

۳- الفیض الکاشانی: «کل من فعل محرما أو ترک واجبا فللحاکم تعزیره» «۳».

۴- الشیخ محمد حسن النجفی: «لا خلاف و لا اشکال نصا و فتوی فی أنّ کل من فعل محرما أو ترک واجبا و کان من الکبائر فللإمام تعزیره.» «۴».

السابع: حکم ما لو تکررت القیادة ثلاثا أو اربعا

اشارة

ثم سواء قلنا بالنفی أو لم نقل، ما هی عقوبة من تکرر منه ثالثا، ثم رابعا. بل خامسا؟

فنقول: علی القول بأنّ اصحاب الکبائر یقتلون فی الثالثة أو الرابعة- علی

---

(۱) شرائع الإسلام ۴: ۱۶۸- و مثله فی المختصر النافع: ۲۲۱.

(۲) تحریر الاحکام ۲: ۲۳۷- انظر قواعد الاحکام: ۲۶۲- تذکرة الفقهاء ۲: ۶۵۶.

(۳) مفاتیح الشرائع ۲: ۲۳۵.

(۴) جواهر الکلام ۴۱: ۴۴۸- انظر: مبانی تکملة المنهاج ۱: ۳۳۷ مسألة ۲۸۲- المغنی لابن قدامة ۸: ۱۳۱

الخلاف المعروف- فواضح.

لکن فصّل البعض فی الرابعة بین الاستتابة و التوبة، و عدمها. فان تاب تقبل توبته و یجلد، و إن لم یتب فیقتل. کالحلبی و ابن زهرة و حکم الآخرون بالقتل فی الرابعة من دون إشارة الی التوبة، و اما فی الخامسة فیقتل من دون استتابة.

آراء فقهائنا:

۱- ابو صلاح الحلبی ...: « فان عاد ثالثة جلد، فان عاد رابعة استتیب فان تاب قبلت توبته و جلد، و إن أبی التوبة قتل، و إن تاب ثم أحدث بعد التوبة خامسة قتل علی کل حال.» «۱».

۲- ابن زهرة: «و روی أنّه إن عاد ثالثة جلد، فان عاد رابعة عرضت علیه التوبة فان أبی قتل، و إن أجاب قبلت توبته و جلد فان عاد خامسة بعد التوبة قتل من غیر أن یستتاب.» «۲».

۳- العلامة الحلی بعد حکایة قول ابی الصلاح: «و نحن فی ذلک من المتوقفین» «۳».

۴- الشیخ محمد حسن النجفی: «بل ینبغی العمل بما دلّ علی قتل أصحاب الکبائر فی الثالثة أو الرابعة بعد تخلل الحد.» «۴».

---

(۱) الکافی فی الفقه: ۴۱۰.

(۲) غنیة النزوع (الجوامع الفقهیة): ۵۶۰ و اورده الصهرشتی فی اصباح الشیعة: ۵۱۹ و عنه کشف اللثام ۲: ۲۳۰.

(۳) المختلف: ۷۶۷.

(۴) جواهر الکلام ۴۱: ۴۰۱- و افتی السید الگلپایگانی بقتله فی الرابعة. مجمع المسائل ۳: ۱۹۳.

الثامن: ما هو معنی التشهیر؟

التشهیر فی اللغة:

ظهور الشیء فی شنعة حتی یشهره الناس. و عن الجوهری:

وضوح الأمر. قد شهره یشهره شهرا و شهرة فاشتهر، و شهره تشهیرا و اشتهر فاشتهر «۱». هذا و لم یرد نص فی معناه، و لا فسّره الفقهاء فی باب القیادة مع أنّ القول بالتشهیر مجمع علیه أو مشهور بینهم.

و لعلهم اکتفوا و اعتمدوا علی ما فسروه فی باب تشهیر شاهد الزور.

آراء فقهائنا:

۱- الشیخ الطوسی ...: « و کیفیة الشهر أن ینادی علیه فی قبیلته، أو مسجده، أو سوقه و ما أشبه ذلک بأنّ هذا شاهد زور. فاعرفوه، و لا یحلق رأسه و لا یرکب و لا یطوّف به، و لا ینادی هو علی نفسه، و به قال الشافعی » «... ۲».

و هکذا فسره ابن ادریس «۳»: و کذلک الفاضل الهندی فی کشف اللثام مع زیادة قوله: (و لا یمثّل به) «۴».

۲- ابن فهد ...: « و الشهرة: بأنّ یدار به فی محافل الناس و مجتمعاتهم کالأسواق خزیا و نکالا، و لیحذر الناس من مخالطته، کیلا یفسد نسائهم و صبیانهم» «۵».

---

(۱) الصحاح ۲: ۷۰۵ مادة «شهر» - لسان العرب ۴: ۴۳۴- مجمع البحرین ۳: ۳۵۷.

(۲) الخلاف ۲: ۶۰۱ مسألة ۳۹.

(۳) السرائر ۳: ۵۳۱- انظر ۲: ۱۵۰.

(۴) کشف اللثام ۲: ۲۱۲.

(۵) المهذب البارع ۵: ۶۴ (القیادة) و قال فی کیفیة تشهیر القاذف: «بأن ینادی علیه: إنّ فلانا قذف محصنا فلا تثقوا بقوله.»، المصدر نفسه ۵: ۶۳.

النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، ص: ۱۲۷

۳- الشیخ الوالد: فی معنی الشهرة فی شاهد الزور: قال: «ان یطاف فی البلد و ما حوله من البلدان و یکون معه شخص یعرّفه الی الناس «۱»»، هذا و قد ورد عن اهل البیت علیهم السّلام: «أنّ علیا کان إذا أخذ شاهد زور، فان کان غریبا بعث به الی حیّه، و ان کان سوقیا بعث به الی سوقه، فطیف به، ثم یحبسه أیاما ثم یخلّی سبیله.» «۲». و لعله تفسیر للتشهیر: و ان لم یصرّح به و صرح المجلسی الاول: بأنّ هذا- الإطافة- احد انواع التعزیر «۳» کما ورد الإطافة فی النصرانی یقذف مسلما «۴» کما ورد عن عمر: تسخیم الوجه ثم الإطافة بالبلد «۵».

و عن شریح: یرکب و ینادی هو علی نفسه هذا جزاء من شهد بالزور. و عن بعض آخر من العامة: یحلق نصف رأسه فاذا فرغ من شهرته حلق النصف الآخر ان شاء: و یقال: یحلق نصف الرأس « ... ۶».

و اما فی یومنا هذا: قد یقال: بأنّ الاعلام الصحفی أو الاذاعة أو التلفاز حسب ما یراه الحاکم أو الامام، یعد من وسائل التشهیر، بل لعله هو الذریعة «۷».

---

(۱) ذخیرة الصالحین ۸: ۳۶ (مخطوط).

(۲) التهذیب ۶: ۲۸۰ ح ۱۷۵- و عنه الوسائل ۱۸: ۲۴۴ ح ۳.

(۳) روضة المتقین ۶: ۱۶۳.

(۴) الکافی ۷: ۲۳۹ ح ۶- التهذیب ۱۰: ۷۵ ح ۵۰- مرآة العقول ۲۳: ۳۷۲- روضة المتقین ۱۶: ۱۴۶.

(۵) المدونة الکبری ۵: ۲۰۳- مصنف ابن ابی شیبة ۱۰: ۴۱- مصنف عبد الرزاق ۸: ۳۲۶ السنن الکبری ۱۰: ۱۴۰- الخلاف ۲: ۶۰۱.

(۶) انظر الخلاف ۲: ۶۰۱.

(۷) راجع لتفصیل البحث کتابنا موارد السجن: ۲۰۵- حدود الشریعة ۴: ۳۷۳.

النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، ص: ۱۲۸

التاسع: هل تعتبر المسافة؟

اشارة

لم نجد تحدیدا مکانیا لنفی القواد فی فتاوی فقهائنا- رضوان الله علیهم- و لا رأینا نصا من الشرع بذلک، بل و لم نعثر علی مورد- فی التأریخ- علی نفی القوّاد الی محل خاص. فلا یدری حینئذ: هل یکون دون المسافة، أو اکثر، أو الملاک صدق السفر.

هذا و قد یستأنس له بما ورد فی حدّ المحارب و الزانی و المخنث علی- القول به- و الذین کانوا یؤذون رسول اللّه صلّی اللّه علیه و آله. فقد غرّب رسول الله صلّی اللّه علیه و آله الی العرایا، او حمراء الاسد، أو الطائف، کما غرّب علیه السّلام الی البصرة.

و غرّب الخلفاء الی فدک، و الشام، و مصر و خیبر، و ان لم یکن عمل غیر المعصوم عندنا حجة و لکن لا یمکن القیاس بتلک الموارد الا بتنقیح المناط القطعی اضف الی عدم اعتبار المسافة فی تغریب الزانی عند کثیر من فقهائنا. و قد ورد فی الروایة، التغریب الی الدیلم.

الروایات:

فعن ابی جعفر علیه السّلام: کان أمیر المؤمنین علیه السّلام اذا نفی احدا من اهل الإسلام نفاه الی أقرب بلدة من أهل الشرک الی الإسلام، فنظر فی ذلک فکانت الدیلم أقرب أهل الشرک الی الإسلام «۱».

و قال المجلسی: «ضعیف کالموثق «۲». و روایة اخری «۳» نذکرها فی محلها. لکن غایة دلالتها علی الجواز، لا الوجوب و التحدید بحیث لا یجوز التجاوز عنه.».

---

(۱) التهذیب ۱۰: ۳۶ ح ۱۲۷- و عنه الوافی ۱۵: ۴۷۰ ح ۷. ۱۵۵- المحارب.

(۲) ملاذ الاخیار ۱۶: ۷۲.

(۳) التهذیب ۱۰: ۳۷.

النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، ص: ۱۲۹

هذا: و لکن مقتضی الإطلاق: عدم خصوصیة لمحلّ التغریب، و ذلک لعدم ورود تحدید له فیکون حسب ما یراه الامام کما صرح به الشیخ الطوسی فی حد الزنا فقال: «و حدّ التغریب أن یخرجه من بلده أو قریته الی بلد آخر، و لیس ذلک بمحدود بل علی حسب ما یراه الامام» «۱».

العاشر: مؤنة المغرّب و نفقة عياله

لم اجد من تعرض لهذا الفرع، و لم يبيّن موارد اجرة النفی و مصارفه و نفقة المنفی مدّة التغريب، و كذلك نفقة عياله، الّا ابن فهد الحلی فی المهذب.

و لكن قد يقال، بما مرّ فی كتابنا موارد السجن التفصيل عنه فی نفقة المسجون و انه: ان كان واجدا للمال أو متمكنا من تحصيله فعليه، و الا فعلی بيت المال، ان كان، و الّا فعلی المسلمين و من مال الفقراء.

و قال ابن فهد ...: « فی القيادة ... و لو افتقر فی التغريب الی مؤنة كانت عليه فی ماله و إن لم يكن له، فمن بيت المال.» «۲».

الحادی عشر: هل يقتصر علی مورد الرواية؟

انّ مورد الرواية هو الجامع بين المذكر و المؤنث حراما، فهل يقتصر علی مورده أم يشمل المؤلف بين الذكرين، و الأنثيين، و الرجل و الغلام؟

فالاكثر علی التعميم و استدل البعض له، باطلاق كلمة «القوّاد» فی السؤال. فما ذكر من الرواية خاصة بمن يجمع بين الذكر و الانثی لا يوجب الاختصاص.

هذا، و لكن تردد البعض فی هذا التعميم، كالأردبيلی فی المجمع و السيد الخوئی

---

(۱) المبسوط ۸: ۱.

(۲) المهذب البارع ۵: ۶۴.

فی التكملة، و المامقانی فی المناهج، و احتج السيد الخوئی بسكوت الرواية عن الجامع بين النساء، و ان قال بشمول الرواية للجامع بين الرجال بالأولوية القطعية.

الفصل الثالث هل ينفی اللائط؟

اشارة

حدّ اللواط- مع الإيقاب- هو القتل- عندنا- و الإمام مخيّر فيه بين أن يقتله بالسيف أو يرمی عليه حائطا، أو يرمی به من موضع عال، أو يضرب رقبته، او يرجمه، أو يحرقه بالنار.

و هذا ما اتّفقت عليه الإمامية «۱».

و قد روی عن النبیّ صلّی اللّه عليه و آله: «من عمل عمل قوم لوط، فاقتلوا الفاعل و المفعول.» «۲» و روی ذلك عن أبی بكر «۳» و ابن عباس «۴» و روی عن علی عليه السّلام

---

(۱) انظر الخلاف ۲: ۴۴۴- النهاية: ۷۰۴- المبسوط ۸: ۷- المقنع: ۱۴۴- المقنعة: ۷۸۶- المهذب ۲: ۵۳۰- الجامع للشرائع: ۵۵۵. غنية

النزوع (الجوامع الفقهیة): ۵۶۰- شرائع الإسلام ۴: ۱۶۰- جواهر الکلام ۴۱: ۳۸۱- الحدود.

(۲) مصنف عبد الرزاق ۷: ۳۶۴ ح ۱۳۴۹۲- السنن الکبری ۸: ۲۳۲.

(۳) السنن الکبری ۸: ۲۳۲.

(۴) مصنف عبد الرزاق ۷: ۳۶۴ ح ۱۳۴۹۱.

النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، ص: ۱۳۲

مثله «۱»، من غیر تفصیل بین المحصن و غیره.

و علیه فلا یصل الدور إلی التغریب و النفی؛ نعم ینفی من الارض بمعنی أنّه یقضی علی حیاته کما فی تفسیر نفی المحارب- علی رأی «۲» - هذا، و لکن المنقول عن الزهری، و ابن جریج- علی ما فی المصنف- هو الحبس و النفی إن کان بکرا- غیر متزوّج- و هو رأی الشافعیة- کما عن الجزیری- و جمع من التابعین، مثل سعید، و عطا، و البصری، و النخعی، و الثوری، و الاوزاعی و ... بزعمهم أنّه نوع من الزنا.

آراء المذاهب الأخری:

۱- عبد الرزاق: «عن معمر، عن الزهری، قال: یرجم إن کان محصنا، و یجلد ان کان بکرا، و یغلّظ علیه فی الحبس و النفی.» «۳».

۲- و فیه: «عن ابن جریج، فی الذی یعمل عمل قوم لوط، قال: یرجم إن کان محصنا، و یجلد و ینفی إن کان بکرا. و قاله ابن عیینة، عن ابن ابی نجیح عن مجاهد.» «۴».

۳- و قال النووی: «اللواط: و فی حدّه قولان: أحدهما و هو المشهور من مذهبه- ای المصنف، و هو ابو اسحاق- أنّه یجب فیه ما یجب فی الزنا، فإن کان غیر محصن، وجب علیه الحدّ و التغریب، و إن کان محصنا، وجب علیه الرجم.» «۵».

---

(۱) السنن الکبری ۸: ۲۳۳.

(۲) انظر: الفرع السادس عشر من فروع المحارب من هذا الکتاب.

(۳) المصنف ۷: ۳۶۳ ح ۱۳۴۸۵.

(۴) المصنف ۷: ۳۶۳ ح ۱۳۴۸۴.

(۵) المجموع: ۲۰: ۲۷.

النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، ص: ۱۳۳

۴- و قال الشوکانی: «و ذهب سعید بن المسیب و عطاء بن أبی رباح و الحسن و قتادة و النخعی و الثوری و الاوزاعی و ابو طالب و یحیی و الشافعی فی قوله ...

الی ان حد اللوطی حدّ الزانی فیجلد البکر و یغرّب و یرجم المحصن و حکاه فی البحر عن القاسم بن ابراهیم» «۱».

۵- الجزیری: «الشافعیة فی روایة اخری، قالوا: حدّه مثل حدّ الزنا فیعتبر فیه الإحصان، و هو مذهب سعید بن المسیّب و عطاء بن أبی رباح، و الحسن البصری، و قتادة، و النخعی، و الثوری، و الاوزاعی، و أبی طالب، و یحیی، قالوا:

یجلد البکر و یغرّب و یرجم المحصن منهما حتّی یموت، لأنّه نوع من الزنا.» «۲».

---

(۱) نیل الاوطار ۷: ۱۱۶.

(۲) الفقه علی المذاهب الأربعة ۵: ۱۴۱- انظر: تلخیص الخلاف ۳: ۲۲۶- المسألة: ۲۱.

النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، ص: ۱۳۵

الفصل الرابع نفی الزانی غیر المحصن

اشارة

لا خلاف عند الامامیة، فی تغریب الزانی غیر المحصن، و قد وردت بذلک من طرقنا اکثر من خمس عشرة روایة. و من العامة اکثر من خمس روایات- فیما عدا الآثار و المنقولات عن الصحابة و التابعین- فإنها کادت أن تبلغ التواتر، و لا أقل من الاستفاضة. کما وافقنا علی ذلک المالکیة فی تغریب الرجل فقط. و لکن ذهب الشافعیة و الحنابلة الی تغریب الرجل و المرأة.

و خالف فی ذلک الحنفیة حیث اقتصروا علی الجلد فقط، و قالوا فی النفی: إنّه لیس بحدّ بل هو تعزیر، امره الی الحاکم.

و إنّما وقع الخلاف فی بعض الفروعات و المسائل تجدها فی هذا الباب. و فیما یلی عرض للنصوص من الفریقین، ثمّ عرض الآراء و الفتاوی:

الروایات من طرقنا:

۱- الکافی: «باسناده [علی بن ابراهیم، عن محمد بن عیسی] عن یونس،

النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، ص: ۱۳۶

عمّن رواه، عن زرارة، عن أبی جعفر علیه السّلام قال: المحصن یرجم، و الذی قد أملک و لم یدخل بها، فجلد مائة و نفی سنة.» «۱».

قال الفیض: «أملک، ای تزوّج.» «۲» رماه المجلسی الثانی بالإرسال «۳».

و رواه الشیخ فی التهذیب، عن یونس بن عبد الرحمن بتفاوت یسیر «۴».

قال المجلسی فی الملاذ: «صحیح» «۵».

۲- و فیه: «علی بن ابراهیم، عن أبیه، عن ابن أبی نجران، عن عاصم بن حمید، عن محمد بن قیس، عن أبی جعفر علیه السّلام قال: قضی أمیر المؤمنین علیه السّلام...

و قضی فی البکر و البکرة إذا زنیا جلد مائة، و نفی سنة فی غیر مصرهما، و هما اللذان قد أملکا و لم یدخلا بها.» «۶».

قال المجلسی الثانی: «الحدیث حسن، و یدل علی اشتراک التغریب بین الرجل و المرأة کما ذهب الیه ابن أبی عقیل و ابن الجنید، و المشهور بین الأصحاب بل ادّعی الشیخ فی الخلاف الاجماع علی اختصاصه بالرجل.» «۷». و روی الشیخ عن علی بن ابراهیم، مثله «۸».

و روی فی الاستبصار مثله «۹».

---

(۱) الکافی ۷: ۱۷۷ ح ۴- و عنه الوسائل ۱۸: ۳۴۸ ب ۱ ح ۶.

(۲) الوافی ۱۵: ۲۳۸ ح ۱۴۹۶۱.

(۳) مرآة العقول ۲۳: ۲۶۷.

(۴) التهذیب ۱۰: ۳ ب ۱ ح ۸- و عنه نور الثقلین ۳: ۵۶۹ ح ۱۱.

(۵) ملاذ الاخیار ۱۶: ۱۰.

(۶) الکافی ۷: ۱۷۷ ح ۷- و عنه الوسائل ۱۸: ۳۴۷ ب ۱ ح ۲ بتفاوت.

(۷) مرآة العقول ۲۳: ۲۶۸.

(۸) التهذیب ۱۰: ۳ ح ۹.

(۹) الاستبصار ۴: ۲۰۲ ح ۱۰.

النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، ص: ۱۳۷

و روی أیضا باسناده، عن الحسین بن سعید، عن النضر بن سوید، عن عاصم بتفاوت «۱».

قال المجلسی فی الملاذ: «الحدیث صحیح» «۲».

۳- و فیه: «عدة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد، عن الحسین بن سعید، عن فضالة، عن موسی بن بکر، عن زرارة، عن أبی جعفر علیه السّلام قال: الذی لم یحصن یجلد مائة جلدة و لا ینفی، و الذی قد أملک و لم یدخل بها یجلد مائة و ینفی» «۳».

قال المجلسی: «ضعیف علی المشهور» «۴» و رواه الشیخ باسناده عن الحسین بن سعید، و فیه: «و التی قد املکت و لم یدخل بها تجلد مائة و تنفی.» «۵».

و رواه فی الاستبصار «۶» کما فی الکافی.

قال المجلسی فی الملاذ: «ضعیف کالموثق.» «۷».

قال الفیض «فی التهذیب «ینفی» فی الموضعین بدون «لا». و التی قد أملکت، علی المؤنث. و فی الإستبصار مثل ما فی الکافی» «۸».

۴- و فیه: «علی بن ابراهیم، عن محمد بن عیسی، عن یونس، عن زرعة، عن سماعة قال: قال ابو عبد الله علیه السّلام: اذا زنی الرجل فجلد، ینبغی للإمام أن ینفیه

---

(۱) التهذیب ۱۰: ۳۶ ح ۱۲۳- و الاستبصار ۴: ۲۰۲ ح ۷۵۹.

(۲) ملاذ الاخیار ۱۶: ۷۱.

(۳) الکافی ۷: ۱۷۷ ح ۶- و عنه الوسائل ۱۸: ۳۴۸ ب ۱ ح ۷- نور الثقلین ۳: ۵۶۹ ح ۹.

(۴) مرآة العقول ۲۳: ۲۶۸.

(۵) التهذیب ۱۰: ۴ ح ۱۲.

(۶) الاستبصار ۴: ۲۰۰ ح ۳.

(۷) ملاذ الاخیار ۱۶: ۱۲.

(۸) الوافی ۱۵: ۲۳۹.

النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، ص: ۱۳۸

من الارض التی جلد فیها الی غیرها، فإنّما علی الامام أن یخرجه من المصر الذی جلد فیه.» «۱».

قال المجلسی: «موثق» «۲».

و رواه الصدوق فی الفقیه، و فیه «فلیس ینبغی» «۳».

قال الفیض: «و هو الأظهر، و علی التقدیرین لا یخلو من ابهام و اجمال.» «۴».

و قاله الشیخ محمد حسن النجفی فی الجواهر أیضا «۵».

و قال المجلسی الاول بعد توثیقه للسند: و لیس «لیس» فیهما- ای فی الکافی و التهذیب «۶».

و رواه الشیخ فی التهذیب، بتفاوت «۷». و وثقه المجلسی «۸».

۵- و فیه: «یونس، عن ابن مسکان، عن ابی بصیر، قال: سألت ابا عبد الله علیه السّلام عن الزانی اذا زنی أ ینفی؟ قال: فقال: نعم من

التی جلد فیها الی غیرها.» «۹».

---

(۱) الکافی ۷: ۱۹۷ ح ۲- و عنه الوسائل ۱۸: ۳۹۳ ب ۲۴ ح ۳- و مثله العیاشی ۱: ۳۱۶ ح ۹۷- و البحار ۷۶: ۱۸۸ ح ۲۶ و ص ۵۲ ح ۴۱.

(۲) مرآة العقول ۲۳: ۳۰۰.

(۳) الفقیه ۴: ۱۷ ح ۹.

(۴) الوافی ۱۵: ۲۸۸.

(۵) جواهر الکلام ۴۱: ۳۲۵.

(۶) روضة المتقین ۱۰: ۱۶.

(۷) التهذیب ۱۰: ۳۵ ح ۱۱۹.

(۸) ملاذ الاخیار ۱۶: ۷۰.

(۹) الکافی ۷: ۱۹۷ ح ۳.

النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، ص: ۱۳۹

قال المجلسی: «صحیح» «۱»، و رواه الشیخ فی التهذیب «۲»، و صحّحه المجلسی الاول «۳»، و المجلسی الثانی «۴».

و رواه العیاشی فی تفسیره: بزیادة «سنة» «۵».

۶- و فیه: «عدة من أصحابنا، عن سهل بن زیاد، عن ابن ابی نجران، عن مثّنی الحنّاط، عن ابی عبد الله علیه السّلام قال: سألته عن الزانی إذا جلد الحدّ، قال:

ینفی من الارض الی بلدة یکون فیها سنة.» «۶».

قال المجلسی فی المرآة: «ضعیف علی المشهور» «۷».

و رواه الشیخ فی التهذیب باسناده، عن سهل، و فیه: «من الأرض التی یأتیه» «۸».

و ضعّفه المجلسی فی الملاذ أیضا «۹».

و عبّر عنه المجلسی الاول فی الروضة «بالقوی» «۱۰».

۷- الفقیه: «و روی ابراهیم بن هاشم، عن محمد بن حفص، عن عبد الله- یعنی ابن سنان- عن أبی عبد الله علیه السّلام قال ...: و اذا زنی الشاب الحدث جلد

---

(۱) مرآة العقول ۲۳: ۳۰۰.

(۲) التهذیب ۱۰: ۳۵ ح ۱۲۱.

(۳) روضة المتقین ۱۰: ۱۶.

(۴) ملاذ الاخیار ۱۶: ۷۱.

(۵) تفسیر العیاشی ۱: ۳۱۶ ح ۹۷- البرهان ۱: ۴۶۸- الوسائل ۱۸: ۳۹۴ ب ۲۴ ح ۵.

(۶) الکافی ۷: ۱۹۷ ح ۳- و عنه الوسائل ۱۸: ۳۹۳ ب ۲۴ ح ۴.

(۷) مرآة العقول ۲۳: ۳۰۱.

(۸) التهذیب ۱۰: ۳۵ ح ۱۲۲.

(۹) ملاذ الاخیار ۱۶: ۷۱.

(۱۰) روضة المتقین ۱۰: ۱۷.

النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، ص: ۱۴۰

مائة و نفی سنة من مصره. «۱»».

قال المجلسی: «فی القوی کالشیخ، عن عبد الله و صرح الشیخ بعبد الله بن سنان، و المظنون أنّه عبد الله بن طلحة لأنه روی محمد بن احمد بن یحیی فی کتابه عن محمد بن حفص، عن عبد الله بن طلحة، ثم روی بطریق آخر، عن محمد بن حفص، عن عبد الله، فظن المصنف أنّه ابن سنان، و قطع الشیخ به و غفلا عمّا قبله، و علی ای حال لا ینفع؛ لجهالة محمد بن حفص، و فی النسخ الصحیحة من التهذیب: محمد بن جعفر و هو تصحیف النساخ او قلم الشیخ.» «۲».

و رواه الشیخ باسناده عن محمد بن أحمد بن یحیی، عن ابراهیم بن صالح بن سعید، عن محمد بن حفص، عن عبد الله بن طلحة... «۳».

قال المجلسی فی الملاذ: «مجهول» «۴».

۸- و فیه: «روی حماد عن الحلبی عن أبی عبد الله علیه السّلام قال: الشیخ و الشیخة جلد مائة و الرجم، و البکر و البکرة، جلد مائة و نفی سنة.» «۵» قوّاه المجلسی فی الروضة «۶» و رواه الشیخ فی التهذیب عن الحسین بن سعید، عن ابن أبی عمیر، عن عبد الرحمن بن حماد عن الحلبی «۷».

---

(۱) الفقیه ۴: ۲۷ ح ۴۸ عنه الوسائل ۱۸: ۳۴۹ ب ۱ ح ۱۱- الوافی ۱۵: ۲۴۲. انظر التهذیب ۱۰: ۵ ح ۱۷- و الاستبصار ۴: ۲۰۱ ح ۸- نور الثقلین ۳: ۵۶۹ ح ۱۱.

(۲) روضة المتقین ۱۰: ۵۱.

(۳) التهذیب ۱۰: ۴ و ۱۰- و الاستبصار ۴: ۲۰۰ ح ۱ و عنهما الوسائل ۱۸: ۲۴۹ ب ۱ ح ۱۱.

(۴) ملاذ الاخیار ۱۶: ۱۴.

(۵) الفقیه ۴: ۱۷ ح ۱۰.

(۶) روضة المتقین ۱۰: ۱۷.

(۷) التهذیب ۱۰: ۴ ب ۱ ح ۴- و عنه الوسائل ۱۸: ۳۴۸ ب ۱ ح ۸- الاستبصار ۴: ۲۰۱ ب ۱۱۷ ح ۵.

النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، ص: ۱۴۱

قال المجلسی الاول: «عبد الرحمن بن حماد و هو مجهول، و الظاهر أنّ عبد الرحمن سهو من قلم الشیخ » «... ۱» و کذلک المجلسی الثانی رماه بالجهالة «۲».

۹- التهذیب: «محمد بن الحسن الصفار، عن الحسن بن الحسین اللؤلؤی عن صفوان بن یحیی عن عبد الرحمن، عن ابی عبد الله علیه السّلام قال: کان علی علیه السّلام یضرب الشیخ و الشیخة مائة و یرجم المحصن و المحصنة و یجلد البکر و البکرة و ینفیهما سنة.» «۳». قال المجلسی: «مختلف فیه کالصحیح» «۴».

قال الشهید الثانی: «هذه الروایة تضمّنت تغریب الرجل و المرأة و لکن المشهور بین الاصحاب بل ادّعی الشیخ فی الخلاف الاجماع علی اختصاص التغریب بالرجل. فإن تمّ الاجماع فهو الحجة و الّا فمقتضی النص ثبوته علیها.

و هو مختار ابن ابی عقیل و ابن الجنید.» «۵».

۱۰- و فیه: «احمد بن محمد بن عیسی عن محمد بن عیسی عن عبد الله بن المغیرة، عن اسماعیل بن ابی زیاد، عن جعفر عن ابیه عن

آبائه: أنّ محمد بن ابی بکر کتب الی علی علیه السّلام یسأله عن الرجل یزنی بالمرأة الیهودیة و النصرانیة، فکتب علیه السّلام الیه: ان کان محصنا فارجمه و ان کان بکرا فاجلده مائة جلدة ثم انفه، و أمّا الیهودیة فابعث بها الی أهل ملّتها فلیقضوا فیها ما احبّوا.» «۶».

---

(۱) روضة المتقین ۱۰: ۱۷.

(۲) ملاذ الاخیار ۱۶: ۱۳.

(۳) التهذیب ۱۰: ۴ ب ۱ ح ۱۴- و عنه الوسائل ۱۸: ۳۴۹ ب ۱ ح ۱۲- الاستبصار ۴: ۲۰۰ ب ۱۱۷ ح ۱.

(۴) ملاذ الاخیار ۱۶: ۱۲.

(۵) مسالک الافهام ۲: ۴۲۸.

(۶) التهذیب ۱۰: ۱۵ ح ۳۶- الاستبصار ۴: ۲۰۷ ب ۱۱۸ ح ۱۱- و عنه الوسائل ۱۸: ۳۶۱ ب ۸ ح ۵- الوافی ۱۵: ۲۴۵ ح ۱۴۹۸۳.

النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، ص: ۱۴۲

قال المجلسی فی الملاذ: ضعیف علی المشهور «۱».

۱۱- و فیه: «محمد بن علی بن محبوب عن احمد عن علی بن الحکم، عن سیف ابن عمیرة، عن حنان، قال: سأل رجل ابا عبد الله علیه السّلام و انا أسمع، عن البکر یفجر و قد تزوج قبل أن یدخل بأهله، قال: یضرب مائة و یجزّ شعره و ینفی من المصر حولا و یفرق بینه و بین اهله.» «۲».

قال المجلسی: «موثق، و ظاهره أنه موجب للإفساخ کما یظهر من الصدوق رحمه اللّه القول به و یمکن أن یکون المراد التفریق فی زمان النفی لا مطلقا» «۳».

۱۲- و فیه: «عنه، عن بنان بن محمد عن موسی بن القاسم عن علی بن جعفر عن أخیه موسی بن جعفر علیه السّلام قال: سألته عن رجل تزوج امرأة و لم یدخل بها فزنی ما علیه؟ قال: یجلد الحد و یحلق رأسه و یفرّق بینه و بین اهله و ینفی سنة.» «۴».

قال المجلسی: «مجهول أو صحیح، اذ فی بعض النسخ: و عن موسی» «۵».

و رواه أیضا فی التهذیب بتفاوت «۶». و عبّر عنه بالصحیح «۷». و رواه الصدوق فی الفقیه «۸».

---

(۱) ملاذ الاخیار ۱۶: ۳۱.

(۲) التهذیب ۱۰: ۳۶ ح ۱۲۴- و عنه الوسائل ۱۸: ۳۵۹ ب ۷ ح ۶.

(۳) ملاذ الاخیار ۱۶: ۷۲.

(۴) التهذیب ۱۰: ۳۶ ح ۱۲۵- و عنه الوسائل ۱۸: ۳۵۹ ب ۷ ح ۸- قرب الاسناد: ۲۴۷ ح ۹۷۵- و عنه البحار ۷۶: ۳۹ ب ۷ ح ۱۹ بتفاوت.

(۵) ملاذ الاخیار ۱۰: ۷۲.

(۶) التهذیب ۷: ۴۹۰ ح ۱۷۴.

(۷) ملاذ الأخیار ۱۲: ۵۱۴ ح ۱۷۲.

(۸) الفقیه ۳: ۲۶۲ ح ۳۶- و رواه فی الجعفریات ۱۰۸ و لیس فیه: «یفرق بینه و بین أهله».

النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، ص: ۱۴۳

قال المجلسی: «و روی «۱» علی بن جعفر، فی الصحیح کالشیخ، و الظاهر أنّ الشیخ أخذه من هنا.

و یدل علی أنّ الذی تزوج و لم یدخل فلیس بمحصن، و یسمی بالبکر، و ستجیء الأخبار الصحیحة فی ذلک، فی باب الحدود الّا فی

التفریق، فإنّ ظاهره أنّه اذا صار زانیا یرتفع النکاح أو یکون للزوجة الخیار فی فسخ العقد کما فی عکسه.

و یمکن حمل التفریق بالنفی سنة، و یکون مفسرا، و خبر معاویة لا یدل علی خیار الفسخ بل علی الرجوع بزیادة المهر، فإنّ مهر الزانیة المعیوبة انقص من مهر العفیفة.» «۲».

۱۳- الدعائم: «قال جعفر بن محمد علیه السّلام و جلد الزانی من أشد الجلد و اذا جلد الزانی البکر نفی عن بلده سنة بعد الجلد و ان کان احد الزانیین بکرا و الآخر ثیبا جلد کل واحد منهما مائة جلدة و نفی البکر منهما و رجم الثیّب ... و البکر هو الذی لیس له زوج من رجل أو امرأة، و الثیّب ذو الزوج منهما.» «۳».

۱۴- النوادر: «احمد بن محمد بن عیسی ...، عن عبد الرحمن قال: سألته عن الرجل اذا زنی، قال: ینبغی للإمام اذا جلده أن ینفیه من الارض التی جلده فیها الی غیرها سنة، و علی الامام أن یخرجه من المصر.» «۴».

۱۵- و فیه: «عن سماعة، عن أبی بصیر، عن الصادق علیه السّلام، قال أمیر

---

(۱) و هی الروایة التی مرت برقم ۱۲.

(۲) روضة المتقین ۸: ۲۵۹.

(۳) دعائم الإسلام ۲: ۴۵۰ ح ۱۵۷۶- و عنه المستدرک ۱۸: ۳۹ ب ۱ ح ۳- و ب ۲۲ ح ۱- اوله-.

(۴) نوادر احمد بن محمد بن عیسی: ۱۴۷ ح ۳۷۷- و عنه المستدرک ۱۸: ۱۳۸ ب ۲ ح ۲ و ج ۱۸: ۶۱ ب ۲۲ ح ۲- و البحار ۷۶: ۵۶ ب ۷ ذیل ح ۴۹.

المؤمنین علیه السّلام: اذا زنی الشیخ و الشیخة، جلد کل واحد منهما مائة جلدة، و علیهما الرجم، و علی البکر جلد مائة و نفی سنة فی غیر مصره.» «۱».

۱۶- و فیه: «و عن زرارة، عن أبی جعفر علیه السّلام قال: المحصن یرجم، و الذی لم یحصن یجلد مائة و لا ینفی، و الذی قد املک، یجلد مائة و ینفی.» «۲».

۱۷- المقنع: «و عن أبی جعفر علیه السّلام أنّه قال: المحصن یجلد مائة جلدة و یرجم، و من لم یحصن یجلد مائة جلدة و لا ینفی، و الذی قد أملک و لم یدخل بها یجلد مائة و ینفی.» «۳».

۱۸- فقه الرضا: «و من زنی بمحصنة و هو غیر محصن فعلیها الرجم و علیه الجلد و تغریب سنة و حد التغریب خمسون فرسخا» «۴».

۱۹- عوالی اللآلی: «عن النبی صلّی اللّه علیه و آله قال: خذوا عنی: قد جعل الله لهن السبیل، البکر بالبکر جلد مائة و تغریب عام »... «۵».

الروایات من غیر طرقنا:

اشارة

۲۰- مسند زید: «حدثنی زید بن علی، عن أبیه، عن جده، عن علی- رضی

---

(۱) نوادر احمد بن عیسی: ۱۴۵ ح ۳۷۱- و عنه المستدرک ۱۸: ۴۰ ب ۱ ح ۵ و ب ۲۲ ح ۳- و البحار ۷۶: ۵۴ ب ۷۰ ح ۴۵.

(۲) نوادر احمد بن عیسی: ۱۴۵ ح ۳۷۳- و عنه المستدرک ۱۸: ۴۰ ب ۱ ح ۶- و ص ۶۲ ب ۲۲ ح ۴- و البحار ۷۶: ۵۵ ب ۷ ح ۴۷.

(۳) المقنع: ۱۴۶- و عنه المستدرک ۱۸: ۴۱ ب ۱ ح ۱۱ و ص ۶۲ ب ۲۲ ح ۶.

(۴) فقه الرضا: ۲۷۵ ب ۴۴- و عنه المستدرک ۱۸: ۴۰ ب ۱ ح ۴ و ۶۲ ب ۲۲ ح ۷- و البحار ۷۶: ۴۸ ب ۷ ح ۳۳.

(۵) عوالی اللآلی ۱: ۲۳۷ ح ۱۴۹- و عنه المستدرک ۱۸: ۶۲ ب ۲۲ ح ۸.

النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، ص: ۱۴۵

الله عنهم- قال: قال رسول الله صلّی اللّه علیه و آله: الثیّب بالثیّب، جلد مائة، و الرجم.

و البکر بالبکر جلد مائة و الحبس سنة.» «۱».

قال فی شرح الابانة و حواشیها: «فی روایة: و تغریب عام و فی روایة: و نفی سنة » «... ۲».

۲۱- البخاری: «حدثنا علی بن عبد الله، حدثنا سفیان قال حفظناه من فم الزهری، قال: أخبرنی عبید الله أنّه سمع أبا هریرة و زید بن خالد، قالا: «کنّا عند النبی صلّی اللّه علیه و آله فقام رجل فقال: انشدک الله الا ما قضیت بیننا بکتاب الله، فقام خصمه و کان أفقه منه، فقال: اقض بیننا بکتاب الله و اذن لی. قال: قل. قال:

انّ ابنی کان عسیفا علی هذا فزنی بامراته فافتدیت منه بمائة شاة و خادم. ثم سالت رجالا من أهل العلم، فأخبرونی أنّ علی ابنی جلد مائة و تغریب عام و علی امرأته الرّجم، فقال النبی صلّی اللّه علیه و آله: و الذی نفسی بیده لأقضین بینکما بکتاب الله جلّ ذکره، المائة شاة رد و علی ابنک جلد مائة و تغریب عام. و اغدیا یا انیس علی امرأة هذا فإنّ اعترفت فارجمها، فغدا علیها فاعترفت، فرجمها.

قلت لسفیان: لم یقل فاخبرونی أنّ علی ابنی الرّجم، فقال: أشکّ فیها من الزهری فربمّا قلتها و ربّما سکتّ.» «۳».

و رواه عن عاصم بن علی، عن ابن أبی ذئب، عن الزهری: «و فیه:

---

(۱) مسند زید: ۲۹۸.

(۲) مسند زید: ۲۹۸ (الهامش).

(۳) البخاری ۸: ۳۰ و ۳۴- الأم ۶: ۱۳۳- عمدة القارئ ۲۳: ۴ ح ۲۳- کنز العمال ۵:

۳۳۴ ح ۱۳۱۰۲- و ۴۲۵ ح ۱۳۵۰۳ عن ابن أبی شیبة، و عبد الرزاق- المعجم الکبیر ۵:

۲۳۳ ح ۵۱۸۸.

النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، ص: ۱۴۶

فاخبرونی أنّ علی ابنی الرجم، فافتدیت بمائة من الغنم و ولیدة.» «۱».

و رواه عن عبد الله بن یوسف، عن مالک، عن ابن شهاب، عن عبید الله بن عتبة بن مسعود، عن ابی هریرة «۲».

قال العینی: «العسیف: الأجیر، و قد یکون العبد و السائل. و فی المحکم:

العسیف: الأجیر المستهان، و قیل هو المملوک المستهان. و قیل: کل خادم عسیف. و فی شرح الموطّإ لعبد الملک بن حبیب: العسیف: الغلام الذی لم یبلغ الحلم. قوله: خادم: الجاریة المعدّة للخدمة.

و فی الحدیث فوائد ...: النفی و التغریب للبکر الزانی، استدلت به الشافعیة، و ابو حنیفة لا یقول بالنفی، لأنّ ایجابه زیادة علی النص، و الزیادة علی النص بخبر الواحد نسخ فلا یجوز.» «۳».

قال العسقلانی: «(لأقضین) ... ای بما تضمّنه کتاب الله، أو بحکم الله، و هو اولی. لأنّ الحکم فیه التغریب، و التغریب لیس مذکورا فی القرآن.» «۴».

اقول: «و رواه ابن ابی شیبة عن ابن عیینة عن الزهری «۵». و رواه مسلم عن قتیبة بن سعید، حدثنا اللیث، ح، و حدثنا محمد بن رمح،

أخبرنا اللیث، عن ابن

---

(۱) البخاری ۸: ۲۴- الجامع الصحیح ۴: ۳۹ ب ۸ ح ۱۴۳۳- الموطّأ: ۸۲۲ ح ۶- النسائی ۸: ۲۴۰ ب ۲۲- مسند الحمیدی ۲: ۳۵۴ ح ۸۱۱- الأقضیة: ۴۸- عمدة القارئ ۲۴:

۱۵ ح ۲۹.

(۲) البخاری ۸: ۲۹- مصنف عبد الرزاق ۷: ۳۱۰ ح ۱۳۳۰۹- السنن الکبری ۸: ۲۲- نصب الرایة ۳: ۳۲۸.

(۳) عمدة القارئ ۲۴: ۵- انظر: ارشاد الساری ۱۰: ۱۸.

(۴) ارشاد الساری ۱۰: ۲۶.

(۵) مصنف ابن ابی شیبة ۱۴: ۱۷۰ ح ۱۷۹۷۲- انظر: ۱۰: ۸۰ ح ۸۸۳۴- و ۱۰: ۱۵۹ ح ۹۱۰۱.

النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، ص: ۱۴۷

شهاب عن عبید الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود، عن ابی هریرة» «۱».

قال المعلّق علی مسلم: «تغریب عام، ای نفی سنة، و هذا عندنا لیس بطریق الحد بل بطریق المصلحة التی رآها الامام من السیاسة.» «۲».

۲۲- و فیه: «حدثنا مالک بن إسماعیل، حدثنا عبد العزیز، أخبرنا ابن شهاب، عن عبید الله بن عبد الله بن عتبة، عن زید بن خالد الجهنی، قال: سمعت النبی صلّی اللّه علیه و آله یأمر فیمن زنی و لم یحصن جلد مائة و تغریب عام.» «۳».

قال العینی: «فی الحدیث تغریب البکر مع الجلد و هو حجة علی ابی حنیفة و محمد فی انکار التغریب» «۴».

نقاش فی السند [الأخیر]

: اقول فی الطریق مالک بن إسماعیل و هو ابو غسان النهدی. و هو مردود علی مبناهم فعن الذهبی: «فیه ادنی تشیع «۵»» و عن ابن سعد: «شدید التشیع» «۶»

و عن الغازی: سألت البخاری عن ابی غسان؟ قال: و عمّا ذا تسأل؟ قلت:

التشیّع، فقال: هو علی مذهب اهل بلده، و لو رأیتم عبید الله بن موسی. و ابا نعیم،

---

(۱) مسلم ۳/ الحدود/ ۱۱۱- مسند احمد ۴: ۱۲۵- مسند الطیالسی ۴: ۹۵۳- و ۶: ۱۸۹ ح ۱۳۳۳- و ۱۰: ۳۲۸ ح ۲۵۱۴- ابن ماجة ۲: ۸۵۲ ب ۷ ح ۲۵۴۹- الدارمی ۲: ۲۳۲ ب ۱۲ ح ۲۳۱۷.

(۲) مسلم ۳/ الحدود/ ۱۱۱ (الهامش).

(۳) البخاری ۸: ۲۸ کتاب الحدود. و ۳: ۱۵ کتاب المحاربین- المحلی ۱۱: ۱۸۶- السنن الکبری ۸: ۲۲۲ و ۲۳۶- ارشاد الساری ۱۰: ۲۵- عمدة القارئ ۲۴: ۱۳ ح ۲۶- نصب الرایة ۳: ۳۲۸- المعجم الکبیر ۵: ۲۳۶ ح ۵۱۹۴.

(۴) عمدة القارئ ۲۴: ۱۳.

(۵) سیر اعلام النبلاء ۱۰: ۴۳۱.

(۶) طبقات ابن سعد ۶: ۴۰۴.

النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، ص: ۱۴۸

و جماعة مشایخنا الکوفیین، لما سألتمونا عن ابی غسان «۱». و یکفی فی الجرح عندهم کونه شیعیا و یرمونه بما هم اولی به. و لکن

لعل السر فی قبول رواياتهم هو أنّ التشيع كان سائدا فی التابعين و تابعيهم على الدين و الورع و الصدق، فلو ردّ حديث هؤلاء لذهب جملة من الآثار النبوية و هی مفسدة «۲» - على حد تعبير الذهبی «۳» - الّا أن يقال إنّ القادح عندهم هو الغلوّ لا مجرد التشيع، كما يظهر من الذهبی فی ترجمة أبان «۴».

۲۳- و فيه: «حدثنا يحيى بن بكير، حدثنا الليث، عن عقيل، عن ابن شهاب، عن سعيد بن المسيّب، عن أبی هريرة أنّ رسول الله صلّى اللّه عليه و آله قضى فيمن زنى و لم يحصن بنفی عام باقامة الحد عليه.» «۵».

قال العينی: «قوله باقامة الحد: ای ملتبسا بها جامعا بينهما، و يروى: و اقامة الحد.» «۶».

و رواه احمد و فيه: مع الحد عليه «۷».

و قال القسطلانی: «و فی رواية النسائی: أن ينفی عاما مع اقامة الحد عليه، و كذا أخرجه الاسماعيلی من طريق حجّاج بن محمد، عن الليث، و المراد باقامة الحد ما ذكر فی رواية عبد العزيز جلد المائة، و أطلق عليها الحد لكونها بنص

---

(۱) سير اعلام النبلاء ۱۰: ۴۳۱.

(۲) ميزان الاعتدال ۱: ۶.

(۳) انظر تهذيب التهذيب ۱۰: ۴- الجرح و التعديل ۸: ۲۰۶- العبر ۱: ۳۷۸- الكاشف ۲: ۱۱۲.

(۴) ميزان الاعتدال ۱: ۶.

(۵) البخاری ۸: ۲۸- عمدة القارئ ۲۴: ۱۴ ح ۱۷.

(۶) عمدة القارئ ۲۴: ۱۴- الطيالسی ۶: ۱۸۹ ح ۱۳۳۲.

(۷) مسند احمد ۲: ۴۵۳- انظر مجمع الزوائد ۶: ۲۶۴.

القرآن و قد تمسّك بهذه الرواية من ذهب الى أنّ النفی تعزير و أنّه ليس جزءا من الحد. و اجيب بأنّ الحديث يفسر بعضه بعضا، و قد وقع التصريح فی قصة العسيف من لفظ النبی صلّى اللّه عليه و آله أنّ عليه جلد مائة و تغريب عام، و هو ظاهر فی كون الكل حدّه، و لم يختلف على رواته فی لفظه، فهو ارجح من حكاية الصحابی مع الاختلاف » «... ۱».

۲۴- مسلم: «و حدثنا يحيى بن يحيى التميمی، أخبرنا هشيم، عن منصور، عن الحسن، عن حطان بن عبد الله الرقاشی، عن عبادة بن الصامت، قال: قال رسول الله صلّى اللّه عليه و آله: خذوا عنّی، خذوا عنّی، قد جعل الله لهن سبيلا، البكر بالبكر جلد مائة و نفی سنة، و الثيب بالثيب جلد مائة و الرجم.» «۲». و عن عمرو الناقد، عن هشيم، عن منصور، بهذا الاسناد، مثله ۳ و عن محمد بن المثنى و ابن بشار جميعا، عن عبد الاعلى، عن سعيد، عن قتادة، مثله ۴.

و رواه ابن ابی شيبة عن شبابة بن سوار عن شعبة عن قتادة «۵».

---

(۱) ارشاد الساری ۱۰: ۲۶.

(۲) (۲) و (۳) و (۴) مسلم ۳: ۱۰۶- مصنف عبد الرزاق ۷: ۳۱۰ ح ۱۳۳۰۸۰- المبسوط للإمام الطوسی ۳: ۲۸۶- نصب الراية ۳: ۳۲۸- كنز العمال ۵: ۴۲۶ ح ۱۳۵۰۵- و ص ۴۲۷ ح ۱۳۵۰۹ و ۳۳۴ ح ۱۳۰۹۸- مسند الطيالسی ۲: ۷۹ ح ۵۸۴- ابن ماجة ۲: ۸۵۲ ب ۷ ح ۲۵۵۰.

(۵) المصنف ۱۲: ۱۷۱ ح ۱۷۹۷۲- انظر الحدود ۱۰: ۸۱ ح ۸۸۳۵- و مصنف عبد الرزاق ۷: ۳۱۰ ح ۱۳۳۰۸ و ص ۳۲۹ ح ۱۳۳۵۹-

احمد ۵: ۳۲۰، ۳۱۳، ۳۲۱، ۳۲۷، ۳۱۷ و ۴: ۱۱۵- الجامع الصحیح ۴: ۴۱ ب ۸ ح ۱۴۳۴- سنن ابی داود ۴: ۱۵۳ ح ۴۴۴۵- سنن الدارمی ۲: ۲۳۶ ب ۱۹ ح ۲۳۲۷.

النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، ص: ۱۵۰

بحث فی هشیم [فی السند الأخیر]:

و فی السند هشیم بن بشر السلمی- کما عن ابن منجویه «۱» - أو ابن بشیر کما فی العسقلانی- و هو مدلّس کما عن العجلی و الخلیلی و ابن المبارک، و ابن حبان. و ابن سعد.

و قال ابو داود: قیل لیحیی بن معین فی تساهل هشیم، فقال: ما ادراه ما یخرج من رأسه. و عن ابن سعد: یدلّس کثیرا، فما قال فی حدیثه «اخبرنا» فهو حجة و ما لم یقل، فلیس بشیء.

اقول: و روایته فی صحیح مسلم: معنعنة و لیست فیها «أنا» فلیست بشیء علی مبنی ابن سعد «۲».

و رواه الترمذی فی الجامع، و قال: «هذا حدیث حسن، صحیح، و العمل علی هذا عند بعض أهل العلم من أصحاب النبی صلّی اللّه علیه و آله، منهم علی بن أبی طالب، و ابیّ ابن کعب، و عبد الله بن مسعود » «... ۳».

۲۵- المصنف: «عبد الرزاق، عن ابن جریج، عن عمرو بن شعیب، قال: قال رسول الله صلّی اللّه علیه و آله: قد قضی الله و رسوله: إن شهد أربعة علی بکرین، جلدا، کما قال الله عز و جل ...: مِائَةَ جَلْدَةٍ وَ لا تَأْخُذْکُمْ بِهِما رَأْفَةٌ فِی دِینِ اللّهِ «... ۴» و غرّبا

---

(۱) رجال صحیح مسلم ۲: ۳۲۷.

(۲) تهذیب التهذیب ۱۱: ۵۴- انظر: سیر اعلام النبلاء ۸: ۲۸۷- الجرح و التعدیل ۹:

۱۱۵- المعرفة و التأریخ ۱: ۱۷۴- تأریخ بغداد ۱۴: ۸۵- الکامل لابن اثیر ۶: ۱۶۵- تذکرة الحفاظ ۱: ۱۴۸- طبقات المدلسین: ۱۸- تهذیب الاسماء و اللغات لأبی زکریا النووی ۲: ۱۳۸.

(۳) الجامع الصحیح ۴: ۴۱.

(۴) النور: ۲.

النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، ص: ۱۵۱

سنة غیر الارض التی کانا بهما، و تغریبهما شتّی » «... ۱».

و فی الدر المنثور: «و تغریبهما سنتی.» «۲» بدل: شتّی.

۲۶- و فیه: «عبد الرزاق، عن الحسن بن عمارة، عن العلاء بن جابر، قال:

فجرت امرأة علی عهد علی، و قد زوّجت، و لم یدخل بها، قال: فأتی بها الی علی، فجلدها مائة، و نفاها سنة الی نهری کربلاء، ثم رجعت، فردّها علی زوجها بنکاحها الاول.» «۳».

رواه الهندی عن عبد الرزاق بتفاوت، و فیه «هری کربلاء.» «۴».

۲۷- المحلی: «عن ابن وهب، اخبرنی جریر ابن حازم، عن الحسن بن عمارة، عن العلاء بن بدر، عن کلثوم بن جبیر، قال: تزوّج رجل منّا امرأة فزنت قبل أن یدخل بها فجلدها علی بن ابی طالب مائة سوط، و نفاها سنة الی نهر کربلاء، فلما رجعت، دفعها الی زوجها، قال: امرأتک، فإن شئت فطلّق، و ان شئت فأمسک.» «۵».

---

(۱) مصنف عبد الرزاق ۷: ۱۳۸ ح ۱۰۲۷۰- و ۳۱۳ ح ۲۳۳۱۸.

(۲) الدر المنثور ۵: ۱۸.

(۳) مصنف عبد الرزاق ۷: ۲۴۷ ح ۱۰۶۹۵- ۷: ۳۰۵ ح ۱۳۲۸۲. و فیه العلاء بن بدر بدل «بن جابر» - السنن الکبری ۸: ۲۱۷.

(۴) کنز العمال ۵: ۴۲۰ ح ۱۳۴۸۸- و ۴۲۷ ح ۱۳۵۱۰.

(۵) المحلّی ۱۱: ۱۸۴- جامع الأحادیث للسیوطی ۳: ۶۳۲ ح ۶۳۱۰. هذا و لم نعثر علی معرفة «نهر کربلاء، أو نهری، أو هری» رغم مراجعة کتب کثیرة، منها ما یلی:

۱- مراصد الاطلاع. ۲- معجم البلدان. ۳- احسن التقاسیم. ۴- البلدان لابن الفقیه.

۵- نخبة الدهر لشیخ الربوة. ۶- المسالک و الممالک لابن خرداذبه. ۷- البلدان للیعقوبی.

و لکن لعل المراد: کربلاء، و النهر مضاف، و انما ذکر المضاف لأن کربلاء اسم المنطقة، و لیس اسم نقطة خاصة، و یؤیده ما ورد فی تأریخ بغداد ۱: ۱۳۴ الحسین علیه السّلام قتل بنهری کربلاء

النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، ص: ۱۵۲

و هی متحدة مع ما قبلها، و إن اختلف فیها السند و بعض عبارات المتن.

۲۸- المصنف: «عبد الرزاق، عن إسرائیل بن یونس، عن أبی إسحاق، عن علی: أنّ رجلا جلد جاریة فجرت، و تحت ثیابها درع حدید، ألبسها إیاه أهلها، و نفاها الی البصرة.» «۱» و فی دلالتها ابهام.

۲۹- المحلّی: «نا حمام نا ابن مفرج، نا ابن الاعرابی، نا الدبری، نا عبد الرزاق، عن ابی حنیفة، عن حماد بن أبی سلیمان، عن ابراهیم، قال: قال علی بن ابی طالب فی البکر یزنی بالبکر، فإنّ حبسهما من الفتیان ینفیان.» «۲».

و رواه الهندی و فیه: «حبسهما من الفتنة أن ینفیا» «۳».

و رواه عبد الرزاق و فیه: «حسبهما من الفتنة أن ینفیا» «۴».

قال شیخ الطائفة الامام الطوسی: «و روی عن علی علیه السّلام أنّه قال: التغریب فتنة. الوجه فیه أنّ عمر نفی شارب الخمر فلحق بالروم ...و قول علی علیه السّلام اراد أنّ نفی عمر فتنة.» «۵».

قال السبزواری: «و أمّا ما ینسب الی علی علیه السّلام من أنّه قال: التغریب فتنة، فهو قضیة فی واقعة، لم یعلم وجه الصدور منه» «۶».

یوم عاشوراء. هذا و فی بعض النصوص: نهرین کرفلا. انظر: عبد الرزاق ۶: ۱۰۱۳۳.

(۱) مصنف عبد الرزاق ۷: ۳۷۵ ح ۱۳۵۳۱.

(۲) المحلی ۱۱: ۱۸۴.

(۳) کنز العمال ۵: ۴۲۱ ح ۱۳۴۹.

(۴) مصنف عبد الرزاق ۷: ۳۱۲ ح ۱۳۳۱۳- نصب الرایة ۳: ۳۳۰.

(۵) الخلاف ۲: ۴۳۹ ذیل مسألة ۲- و مثله جواهر الکلام ۴۱: ۳۲۴.

(۶) مهذب الاحکام ۲۷: ۳۳۶.

النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، ص: ۱۵۳

الآثار:

۱- ابن ابی شیبة: «حدثنا یزید بن هارون، قال: أخبرنا محمد بن إسحاق، عن نافع، عن ابن عمر: أنّ ابا بکر نفی رجلا و امرأة حولا.»

«۱».

۲- ابن ابی شیبة: «حدثنا ابو بکر، قال: حدثنا شریف بن عبد الله، عن فراس عن عامر عن مسروق، عن أبی قال: اذا زنی البکران یجلدان و ینفیان و اذا زنی الثیبان یجلدان و یرجمان» «۲».

و رواه البیهقی بسند آخر و فیه: و الثیبان یرجمان «۳».

۳- و فیه: «حدثنا ابو بکر قال: حدثنا وکیع عن المسعودی عن القاسم قال:

قال ابو ذر: الشیخان الثیبان یجلدان و یرجمان و البکران یجلدان و ینفیان» «۴».

۴- و فیه: «حدثنا ابو بکر، قال حدثنا ابن مهدی عن زمعة عن ابن طاوس عن أبیه قال: علی المحصن اذا زنی الرجم، و علی البکر الجلد و النفی» «۵».

۵- و فیه: «حدثنا ابو بکر قال: حدثنا یزید بن هارون، عن محمد بن سالم عن عامر فی البکر اذا زنی: ینفی سنة» «۶».

۶- و فیه: «حدثنا جریر عن مغیرة، عن ابن یسار مولی لقمان، قال: جلد عثمان امرأة فی زنی، ثم ارسل بها مع مولی له یقال له المهری الی خیبر، نفاها الیها» «۷».

---

(۱) المصنف ۱۰: ۸۴ ح ۸۸۵۲- السنن الکبری ۸: ۲۲۳.

(۲) المصنف ۱۰: ۸۱ ح ۸۸۳۶- کنز العمال ۵: ۳۳۴ ح ۱۳۱۰۱.

(۳) السنن الکبری ۸: ۲۲۳.

(۴) المصنف ۱۰: ۸۲ ح ۸۸۴۰- المحلی ۱۱: ۲۸۳.

(۵) المصنف ۱۰: ۸۲ ح ۸۸۴۱- مصنف عبد الرزاق ۷: ۳۱۰.

(۶) المصنف ۱۰: ۸۲ ح ۸۸۴۲.

(۷) المصنف ۱۰: ۸۳ ح ۸۸۴۷- و عنه نصب الرایة ۳: ۳۳۲.

النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، ص: ۱۵۴

۷- الموطّأ: «حدثنی مالک عن نافع؛ أنّ عبدا کان یقوم علی رقیق الخمس، و أنّه استکره جاریة من ذلک الرّقیق، فوقع بها، فجلده عمر بن الخطّاب و نفاه، و لم یجلد الولیدة، لأنّه استکرهها.» «۱».

۸- و فیه: «حدثنی مالک، عن نافع: أنّ صفیة بنت ابن عبید أخبرته أنّ ابا بکر أتی برجل قد وقع علی جاریة بکر فاحبلها، ثم اعترف علی نفسه بالزنا، و لم یکن احصن، فامر به ابو بکر فجلد الحد، ثم نفی الی فدک.» «۲».

و رواه ابن ابی شیبة بتفاوت «۳».

و رواه عبد الرزاق و فیه: «فجلد مائة» «۴».

۹- عبد الرزاق: «قال: اخبرنا ابن جریج عن عطاء، قال: البکر یجلد مائة و ینفی سنة.» «۵».

۱۰- و فیه: «عن ابن جریج قال: أخبرنی ابن طاوس، عن أبیه، أنّه قال:

فی البکر یزنی یجلد مائة و یغرب سنة.» «۶».

۱۱- و فیه: «عن ابی حنیفة عن حماد [عن ابراهیم] قال: قال عبد الله بن مسعود: فی البکر یزنی بالبکر: یجلدان مائة و ینفیان سنة.» «۷».

---

(۱) الموطّأ ۲: ب ۳ ح ۱۵- و عنه: نصب الرایة ۳: ۳۳۲.

(۲) الموطّأ ۲: ۸۲۶ ح ۱۳ ب ۲- نصب الرایة ۳: ۳۳۱- کنز العمال ۵: ۴۱۱ ح ۱۳۴۵۶.

(۳) المصنف ۱۰: ۶۸۳ ح ۸۸۴۵- السنن الکبری ۸: ۲۲۳.

(۴) مصنف عبد الرزاق ۷: ۳۱۱ ح ۱۳۳۱۱ و ۱۳۳۱۲- المحلی ۱۱: ۱۸۴.

(۵) مصنف عبد الرزاق ۷: ۳۰۹ ح ۱۳۳۰۶- المحلی ۱۱: ۱۸۴.

(۶) مصنف عبد الرزاق ۷: ۳۰۹ ح ۱۳۳۰۷.

(۷) مصنف عبد الرزاق ۷: ۳۱۲ ح ۱۳۳۱۳- و ۳۱۵ ح ۱۳۳۲۷- و ۳۱۴ ح ۱۳۳۱۹- نصب الرایة ۳: ۳۳۰- کنز العمال ۵: ۴۲۱ ح ۱۳۴۹۰- المعجم الکبیر ۹: ۳۹۵ ح ۹۶۸۶.

النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، ص: ۱۵۵

قال الهیثمی: «اسناده منقطع و فیه ضعف.» «۱».

۱۲- و فیه: «عبد الرزاق عن الثوری عن الأعمش عن مسروق قال:

البکران یجلدان أو ینفیان، و الثیّبان یرجمان و لا یجلدان » «... ۲».

۱۳- و فیه: «أخبرنا عبد الرزاق قال: أخبرنا ابن جریج عن نافع أنّ غلاما لعمر وقع علی ولیدة من الخمس، استکرهها فأصابها، و هو أمیر علی ذلک الرقیق، فجلده الحدّ و نفاه و ترک الجاریة فلم یجلدها من أجل أنّه استکرهها.» «۳».

۱۴- و فیه: «عبد الرزاق عن ابن جریج قال: أخبرنی هشام بن عروة عن ابیه أنّ یحیی بن عبد الرحمن بن حاطب حدثه قال: توفیّ عبد الرحمن بن حاطب، و أعتق من صلّی من رقیقه و صام، و کانت له نوبیّة قد صلت و صامت، و هی أعجمیة لم تفقه، فلم یرع الّا حبلها، و کانت ثیبا، فذهب الی عمر فزعا، فحدثه، فقال له عمر: لأنت الرجل لا یأتی بخیر، فأفزعه ذلک، فأرسل الیها، فسألها فقال: حبلت؟ قالت: نعم، من مرغوش «۴» بدر همین، و اذا هی تستهل بذلک، لا تکتمه، فصادف عنده علیا و عثمان و عبد الرحمن بن عوف، فقال: أشیروا علیّ! و کان عثمان جالسا فاضطجع، فقال علی و عبد الرحمن: قد وقع علیها الحد. فقال:

أشر علیّ یا عثمان! فقال: قد أشار علیک أخواک. قال: أشر علیّ أنت! قال عثمان:

أراها تستهل به کأنها لا تعلمه، و لیس الحدّ الا (علی) من علمه. فأمر بها فجلدت

---

(۱) مجمع الزوائد ۶: ۳۶۵.

(۲) مصنف عبد الرزاق ۷: ۳۲۹ ح ۱۳۳۶۱.

(۳) مصنف عبد الرزاق ۷: ۳۵۸ ح ۱۳۴۷۰- السنن الکبری ۸: ۲۲۳- نصب الرایة ۳:

۳۳۲- کنز العمال ۵: ۴۱۴ ح ۱۳۴۶۷.

(۴) و هو اسم الزانی بها، قد خدعها بدر همین.

النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، ص: ۱۵۶

مائة، ثم غرّبها، ثم قال: صدقت، و الذی نفسی بیده ما الحدّ الّا علی من علم.» «۱».

قال الشیخ: و کان حدها الرجم، فکأنه درأ عنها حدها للشبهة بالجهالة، و جلدها و غرّب بها تعزیرا، و الله اعلم «۲».

۱۵- و فیه: «عبد الرزاق، عن معمر، عن الزهری، فیمن زنی بذات محرم؟

قال: ان لم یکن أحصن، جلد مائة و غلّظ علیه فی الحبس و النفی.» «۳».

۱۶- و فیه: «أخبرنا عبد الرزاق، قال: أخبرنا عبید الله بن عمر، عن نافع، قال: جاء رجل الی أبی بکر، فذکر أنّ ضیفا له افتضّ اخته استکرهها علی نفسها، فسأله، فاعترف، فضربه ابو بکر الحد، و نفاه سنة الی فدک، و لم یضربها، و لم ینفها لأنّه استکرهها، ثمّ زوّجها إیاه ابو بکر، و أدخله علیها.» «۴».

اورده البیهقی و فیه: «و أمر بهما فغرّبا عاما أو حولا.» «۵».

۱۷- و فیه: «اخبرنا ابن جریج، قال: قلت لعطاء: رجل قال لرجل أربع مرّات: قد زنیت بفلانة و سمّاها؟ قال: یجلد مائة ان کان بکرا، و ینفی سنة.» «۶».

۱۸- المحلی: «عن عائشة: أتی رجل الی عمر، فاخبره أنّ اخته أحدثت و هی فی سترها، و أنّها حامل، فقال: أمهلها حتی اذا وضعت، و استقلّت، فأذنی

---

(۱) مصنف عبد الرزاق ۷: ۴۰۳ ح ۱۳۶۴۴ و ۱۳۶۴۵- المحلّی ۱۱: ۱۸۴- منتخب کنز العمال ۲: ۴۰۵.

(۲) السنن الکبری ۸: ۲۳۹.

(۳) مصنف عبد الرزاق ۷: ۲۰۰ ح ۱۲۷۷۸.

(۴) مصنف عبد الرزاق ۷: ۲۰۴ ح ۱۲۷۹۹- و عنه: نصب الرایة ۳: ۳۳۲- کنز العمال ۵:

۴۱۰ ح ۱۳۴۵۲- و ۱۳۴۵۳- و ص ۴۱۱ ح ۱۳۴۵۴.

(۵) السنن الکبری ۸: ۲۲۳.

(۶) مصنف عبد الرزاق ۱: ۴۳۰ ح ۱۳۷۵۱.

بها ... فلما وضعت جلدها مائة و غربها الی البصرة عاما.» «۱».

۱۹- المصنف: «أخبرنا ابن جریج، عن عطاء قال: لا یرجم اذا زنی بکر او ثیّب بأمة، یجلدان مائة و ینفیان، سنة. قال: کذلک ان زنت حرة بعبد. و کان یقول قبل ذلک غیر ذلک. حتی سمع عن حبیب بن ثابت یقول ذلک، فقاله.» «۲».

۲۰- السنن الکبری ...: « عن نافع عن ابن عمر قال بینما ابو بکر فی المسجد جاءه رجل فلاث علیه بلوث من کلام و هو دهش، فقال ابو بکر لعمر قم فانظر فی شأنه، فإنّ له شأنا، فقام الیه عمر، قال: إنّه ضافه ضیف فوقع بابنته. فصکّ عمر فی صدره و قال: قبّحک اللّه الا سترت علی ابنتک، قال: فأمر بهما ابو بکر فضربا الحد ثم تزوج احدهما من الآخر و أمر بهما فغربا عاما أو حولا.» «۳».

آراء فقهائنا

۱- قال ابن الجنید: «اذا زنی غیر المحصن جلد مائة و غرّب سنة من بلده اذا کان حرا، و لم یشترط الملاک.» «۴».

۲- ابن ابی عقیل: «اذا کانا بکرین جلدا مائة و نفیا سنة و » « ... ۵».

۳- الشیخ الصدوق: «و البکر و البکرة اذا زنیا جلدا مائة جلدة ثم ینفیان سنة الی غیر مصرهما.» «۶».

---

(۱) المحلی ۱۱: ۱۸۴.

(۲) المصنف ۷: ۳۳۶ ح ۱۳۳۹۱.

(۳) السنن الکبری ۸: ۲۲۳.

(۴) مختلف الشیعة: ۷۵۷.

(۵) مختلف الشیعة: ۷۵۷- انظر حیاة ابن ابی عقیل و فقهه: ۵۳۰.

(۶) المقنع: ۱۴۵- و عنه المستدرک ۱۸: ۴۲ و ۶۲.

و قال: «و الذی قد املک و لم یدخل بها مائة و ینفی» «۱».

۴- الشیخ المفید: «و اذا زنی الرجل و قد- املک- بامرأة و کان زناه قبل أن یدخل بها جزت ناصیته و جلد مائة جلدة و نفی عن المصر حولا کاملا.» «۲».

۵- الشیخ الطوسی: «البکر هو الذی لیس بمحصن، فانه اذا زنی وجب علیه جلد مائة و نفی سنة الی بلد آخر اذا کان رجلا و لا نفی عندنا علی المرأة، و فیهم من قال: یجب علیها النفی أیضا. و النفی واجب عندنا و لیس بمستحب و قال بعضهم: هو مستحب موکول الی اختیار الامام إن رأی نفی و ان رأی حبس» «۳».

و قال أیضا: «شرّع فی صدر الإسلام: اذا زنی الثیّب أن تحبس حتی تموت، و البکر أن تؤذی و توبّخ حتی تتوب قال الله تعالی: وَ اللّاتِی یَأْتِینَ الْفاحِشَةَ مِنْ نِسائِکُمْ ... الی قوله ... فَأَعْرِضُوا عَنْهُما «۴» ثم نسخ هذا الحکم فاوجب علی الثیب الرجم و علی البکر جلد مائة و تغریب عام.» «۵».

و قال أیضا: «اذا وجب علی رجل و امرأة حدّ الزنا ببیّنة أو بإقرارها أو بلعان الزوج فالحکم واحد، فلا یخلوا أمّا أن یکون بکرا أو ثیبا، فإن کان بکرا لم تخل اما أن تکون صحیحة أو مریضة فإن کانت صحیحة، فان کان الهواء معتدلا لا حرّ و لا برد، اقیم علیها حد الابکار: جلد مائة و تغریب عام، و عندنا لا تغریب علیها» «۶».

---

(۱) المقنع: ۱۴۵.

(۲) المقنعة: ۷۷۵.

(۳) المبسوط ۸: ۱.

(۴) النساء: ۱۵- ۱۶.

(۵) المبسوط ۸: ۱- انظر ۴: ۳۴۳ یبدو منه أنّه اتّخذ خلاف ما هنا.

(۶) المبسوط ۵: ۲۰۳/ اللعان.

النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، ص: ۱۵۹

و قال أیضا: «فان لم یقم البینة حکم بفسقه، و سقطت شهادته حتی یتوب، و علیه الحد ثمانون جلدة و اذا اقام البینة- و هو اربعة من الشهود- علیه بالزنا سقط عنه الحد و زال ما حکم به من الفسق فی الظاهر، و وجب علی المقذوف حدّ الزنا: جلد مائة و تغریب عام ان کان بکرا، و الرجم ان کان محصنا بلا خلاف لقوله تعالی: وَ الَّذِینَ یَرْمُونَ الْمُحْصَناتِ » «... ۱».

و قال فی النهایة: «القسم الرابع و هو من یجب علیه الجلد ثم النفی فهو البکر و البکرة، و البکر هو الذی قد املک علی امرأة و لا یکون قد دخل بها بعد، ثم زنی، فانه یجب علیه الجلد مائة، و نفی سنة عن مصره الی مصر آخر بعد أن یجزّ رأسه، و البکرة تجلد مائة و لیس علیها جز الشعر و لا النفی علی کل حال.» «۲».

و قال فی الخلاف: «البکر عبارة عن غیر المحصن، فاذا زنی البکر جلد مائة و غرّب عاما، کل واحد منهما حد، ان کان ذکرا، و ان کان انثی لم یکن علیها تغریب.» «۳».

۶- ابو الصلاح الحلبی: «و ان کان احدهما محصنا بغائبة عنه أو حاضرة لا یتمکن من الوصول الیها جلد مائة سوط و غرّب عاما.» «۴».

۷- سلار بن عبد العزیز: «الا أنّ من زنی و هو لم یدخل بزوجته بعد، جلد مائة و جزّت ناصیته و غرّب من المصر سنة.» «۵».

۸- القاضی ابن البراج: «و البکر الذی ذکرناه. انه هو الذی املک بالمرأة و لم

---

(۱) المبسوط ۵: ۱۸۲/ اللعان و الآیة فی سورة النور: ۴.

(۲) النهایة: ۶۹۴.

(۳) الخلاف ۲: ۴۲۹ المسألة: ۳.

(۴) الکافی فی الفقه: ۴۰۵.

(۵) المراسم: ۲۵۳.

النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، ص: ۱۶۰

یدخل بها، یجب علیه مع الجلد جزّ شعره، و النفی عن بلده سنة و اذا کان امرأة لم یجب علیها شیء من ذلک، و لا یجب علیها غیر الحد.» «۱».

و قال: «و من یجب علیه النفی بالزنا، یجب نفیه عن البلد الذی زنی فیه الی بلد آخر سنة.» «۲».

۹- علی بن حمزة الطوسی: «اما الزناة فضربان: احدهما یستوی فیه الاحصان و فقده و الآخر لا یستویان، و ما لا یستویان فیه اربعة اضرب:

...ثالثها: موجبة الجلد ثم النفی بعد جز الناصیة و هو من زنی بعد أن عقد علی امرأة عقدا شرعیا دائما و لم یدخل بها » «... ۳».

۱۰- الراوندی: «قال الحسن و قتادة: اذا جلد البکر فانه ینفی سنة و هو مذهبنا » «... ۴».

۱۱- السید ابن زهرة: «و من الزناة من یجب علیه الجلد ثم النفی عاما الی مصر آخر و هو الرجل اذا کان بکرا بدلیل الاجماع و قد روی من طرق المخالف انه صلّی اللّه علیه و آله قال البکر بالبکر جلد مائة و تغریب عام.» «۵».

۱۲- ابن ادریس: «القسم الثالث: من عدا ما ذکرناه من العقلاء الاحرار، فانه یجب علیه الجلد مائة سوط و تغریب عام من مصره اذا کان رجلا و جزّ شعره علی ما رواه اصحابنا » «... ۶».

---

(۱) المهذب ۲: ۵۲۰.

(۲) المهذب ۲: ۵۲۸.

(۳) الوسیلة: ۴۱۱.

(۴) فقه القرآن ۲: ۳۶۹.

(۵) غنیة النزوع (الجوامع الفقهیة): ۵۶۰.

(۶) السرائر ۳: ۴۳۹ انظر: ۴۴۱.

النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، ص: ۱۶۱

و قال: «و من یجب نفیه عن البلد الذی زنی فیه فانه ینفی الی بلد آخر سنة.» «۱».

۱۳- الفاضل الآبی ...: « و الذی لم یحصن یجلد مائة جلدة، و لا ینفی، و الذی قد املک و لم یدخل بها، یجلد مائة و ینفی » «... ۲».

۱۴- المحقق الحلی: «و یجز رأس البکر مع الحد و یغرّب عن بلده سنة ... و البکر من لیس بمحصن، و قیل: الذی املک و لم یدخل » «...۳».

و قال فی الشرائع: «و اما الجلد و التغریب، فیجبان علی الذکر الحر غیر المحصن، یجلد مائة و یجز رأسه و یغرّب عن مصره عاما مملکا کان أو غیر مملک، و قیل: یختص التغریب بمن املک و لم یدخل، و هو مبنی علی أنّ البکر ما هو؟

و الأشبه أنّه عبارة عن غیر المحصن و ان لم یکن مملکا.» «۴».

۱۵- یحیی بن سعید: «و المملک و المملکة اذا زنیا و هما حرّان جلد کل واحد منهما مائة، و نفی الرجل الحر عن مصره سنة بعد حلق رأسه، فان رجع لدون السنة ردّ، و نفیه الی ادنی بلد من بلاد الإسلام الی الشرک » «... ۵».

۱۶- العلامة الحلی ...: « و ان کان غیر محصن جلد مائة سوط و حلق رأسه و غرّب عن البلد [سنة خ ل]» «۶».

۱۷- و قال فی القواعد: «الرابع جلد مائة ثم الجز و التغریب و النفی عن بلد

---

(۱) السرائر ۳: ۴۵۴.

(۲) کشف الرموز ۲: ۵۴۷.

(۳) المختصر النافع: ۲۱۵.

(۴) شرائع الإسلام ۴: ۱۵۵.

(۵) الجامع للشرائع: ۵۵۰.

(۶) تبصرة المتعلمین: ۱۸۵.

النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، ص: ۱۶۲

و هو حد البکر غیر المحصن الذکر الحر، و اختلف فی تفسیر البکر؛ فقیل هو من املک و لم یدخل و قیل: غیر المحصن مطلقا سواء املک أو لا » «... ۱».

۱۸- و قال فی الارشاد: «الجلد و الجز و التغریب: و هو واجب علی الذکر الحر غیر المحصن، و هل یشترط أن یکون ممکنا؟ قولان: و یجلد مائة و یجز رأسه و یغرّب عن مصره سنة.» «۲».

۱۹- و قال فی التحریر أیضا: «لو عاد البکر من التغریب قبل الحول اعید تغریبه حتی یکمل الحول مسافرا و یبنی علی ما مضی، و ینبغی أن یغرّب عن بلده أو قریته الی موضع آخر حسب ما یراه الامام و لیس للمسافة حد محدود. فلو غرّبه الی ما دون مسافة القصر جاز و لا یحبس فی البلد الذی ینفی الیه، فان زنی الغریب غرّب الی بلد غیر وطنه. و ان زنی فی البلد الذی غرّب الیه غرّب منه الی غیر البلد الذی غرب منه.» «۳».

و قال قبل ذلک: «الجلد و التغریب و الجز یجب علی البکر الحر الذکر غیر المحصن، و المراد بالبکر هو الذی املک و لم یدخل، فانه یجب علیه جلد مائة و یجز رأسه و یغرّب عن مصره الی غیره سنة.» «۴».

و اختار فی المختلف ما اختاره الشیخ فی النهایة فی معنی البکر و حکمه «۵».

۲۰- امین الإسلام الطبرسی: «البکر عبارة عن غیر المحصن، فاذا زنی البکر جلد مائة و غرّب عاما، کل واحد منهما حد، هذا اذا کان ذکرا و ان کان انثی لم

---

(۱) قواعد الاحکام ۲: ۲۵۲.

(۲) الارشاد ۲: ۱۷۳.

(۳) تحریر الاحکام ۲: ۲۲۳.

(۴) تحریر الاحکام ۲: ۲۲۲.

(۵) مختلف الشیعة: ۷۵۷.

النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، ص: ۱۶۳

یکن علیها تغریب و به قال مالک.» «۱».

۲۱- الفاضل المقداد: «الأمر بالجلد مائة ... و هذا الحکم مخصوص بالسنّة و الکتاب اما السنة فبالزیادة تارة کما فی حق البکر الذکر، فانه یزاد التغریب سنة لقوله صلّی اللّه علیه و آله البکر بالبکر. و منعه ابو حنیفة، و الخبر یبطل قوله، و کذا عمل الصحابة، و قوله انّ

الآیـة ناسـخة للخبر ضـعیف لأن عـدم ذکر التغریب لیس ذکرا لعدمه، لتکون ناسـخة له، و فعل الصـحابة متأخر عن الآیة فکیف یکون التغریب منسوخا بها.» «۲».

۲۲- الشـهیدان: «و رابعها الجلـد و الجز و التغریب، و یجب الثلاثـة علی الزانی الـذکر الحر غیر المحصن و ان لم یملک ای یتزوج من غیر أن یـدخل لإطلاـق الحکم علی البکر و هو شامـل للقسـمین بل هو علی غیر المتزوج اظهر و لإطلاق قول الصادق علیه السّـلام اذا زنی الشاب ... و التغریب نفیه عن مصـره بل مطلق وطنه الی آخر قریبا کان أم بعیـدا بحسب ما یراه الامام علیه السّـلام مع صدق اسـم الغربـة، فان کان غریبا غرّب الی بلـد آخر غیر وطنه و البلد الذی غرّب منه عاما هلالیا فان رجع الی ما غرّب منه قبل إکماله أعید حتی یکمل بانیا علی ما سبق و ان طال الفصل » «... ۳».

۲۳- الشیخ البهائی: «جلد مائة و جز الرأس و التغریب و هذا حد البکر » «... ۴».

۲۴- المجلسی الاول: «لو لم یکن محصنا یجلد و یجز رأسه و یغرّب سنة » «... ۵».

---

(۱) المؤتلف من المختلف ۲: ۳۸۷.

(۲) کنز العرفان ۲: ۳۴۱.

(۳) الروضة البهیة ۹: ۱۰۹- انظر مسالک الافهام ۲: ۴۲۸.

طبسـی، نجم الـدین، النفی و التغریب فی مصادر التشـریع الإسـلامی، در یک جلـد، قم - ایران، اول، ه ق النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی؛ ص: ۱۶۳

(۴) جامع عباسی: ۴۲۰.

(۵) فقه (فارسی): ۲۰۱- و مثله المجلسی الثانی فی کتاب «حدود، قصاص، دیات»: ۱۶.

النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، ص: ۱۶۴

۲۵- الحر العاملی: «و الذی املک و لم یدخل یجلد مائة و ینفی سنة الی مصر آخر.» «۱».

۲۶- الفیض الکاشانی: اکتفی بنقل الخلاف فی معنی المحصن «۲».

۲۷- الفاضل الهندی: «الرابع من الاقسام جلد مائة ثم جز و التغریب و هو حد البکر غیر المحصن.» «۳».

۲۸- السید الطباطبائی: «و یجز ای یحلق رأس البکر مع الحد و جلد مائة و یغرّب و ینفی عن بلده التی جلد فیها- سنة بلا خلاف اجده فی الجملة» «۴».

۲۹- الشـیخ محمد حسن النجفی: «و اما الجلد و التغریب فیجبان علی الذکر غیر المحصن و کذا الجز، فیجلد حینئذ مائة و یجز رأسه و یغرّب عن مصره عاما مملکا أو غیر مملک.» «۵».

۳۰- الشـیخ المامقانی: «اما الجلـد و التغریب فیجبان علی الـذکر غیر المحصن اذا عقـد علی امرأته و لم یـدخل بها و کـذا الجز فیجلد حینئذ مائة و یجز رأسه و ینفی عن المصر الذی جلد فیه سنة.» «۶».

۳۱- الشـیخ الوالـد: «و لو کان الزانی غیر محصن بأن لم یکن له زوجة اصـلا حتی یتمکن من وطئها، أو له الزوجة أو المملوکة و لکن بعیدة عنه بحیث لا یتمکن من وطئها فی ای وقت شاء، کما هو الشأن فی الاحصان، جلد مائة سوط و حلق

---

(۱) بدایة الهدایة ۲: ۴۵۷.

(۲) مفاتیح الشرائع ۲: ۷۱.

(۳) کشف اللثام ۲: ۲۱۹.

(۴) ریاض المسائل ۲: ۴۶۹- و مثله الشرح الصغیر ۳: ۲۴۲.

(۵) جواهر الکلام ۴۱: ۳۲۳.

(۶) مناهج المتقین: ۴۹۸.

النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، ص: ۱۶۵

رأسه و غرّب عن البلد الذی فعل هذا العمل مدة سنة کاملة بلا خلاف اجماعا.» «۱».

۳۲- السید الخمینی: «الخامس: الجلد و التغریب و الجز، و هی حد البکر، و هو الذی تزوج و لم یدخل بها علی الأقرب. و حد النفی سنة.» «۲».

۳۳- السید الخوئی: «قد عرفت أنّ الزانی اذا لم یکن محصنا یضرب مائة جلدة و لکن مع ذلک یجب جز شعر رأسه أو حلقه، و یغرب عن بلده سنة کاملة.

و هل یختص هذا الحکم- و هو جز شعر الرأس أو الحلق و التغریب- بمن املک و لم یدخل بها أو یعمّه و غیره؟ فیه قولان، الأظهر هو الاختصاص، اما المرأة فلا جزّ علیها بلا إشکال.

و أمّا التغریب ففی ثبوته إشکال، و الأقرب الثبوت.» «۳».

۳۴- السید السبزواری: «القسم الخامس: الجلد و التغریب و حلق الرأس و هی علی من تزوج امرأة و لم یدخل بها و زنی.» «۴».

آراء المذاهب الاخری:

۱- الشافعی: «النفی ثلاثة وجوه: و النفی فی السنّة و جهان أحدهما ثابت عن رسول الله صلّی اللّه علیه و آله و هو نفی البکر الزانی یجلد مائة و ینفی سنة، و قد روی عن رسول الله صلّی اللّه علیه و آله قال: «لأقضین بینکما بکتاب الله عز و جل» ثم قضی بالنفی و الجلد علی البکر ... و قد رأیت أصحابنا یعرفون هذا- نفی المخنث- و یقولون به

---

(۱) ذخیرة الصالحین ۸: ۴۱.

(۲) تحریر الوسیلة ۲: ۴۱۸ المسألة: ۲.

(۳) مبانی تکملة المنهاج ۲: ۲۰۱ المسألة ۱۵۷.

(۴) مهذب الاحکام ۲۷: ۳۳۴.

النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، ص: ۱۶۶

حتی لا احفظ عن أحد منهم أنّه خالف فیه و ان کان لا یثبت کثبوت نفی الزنا» «۱».

و قال أیضا: «فان قال قائل لا أنفی أحدا فقیل لبعض من یقول قوله: و لم رددت النفی فی الزنا و هو ثابت عن النبی صلّی اللّه علیه و آله و ابی بکر و عمر و عثمان و علی و ابن مسعود و الناس عندنا الی الیوم » «... ۲».

۲- المدونة: «قلت: أ رأیت البکرین اذا زنیا هل ینفیان جمیعا الجاریة و الفتی فی قول مالک أم لا نفی علی النساء فی قول مالک، و هل یفرّق بینهما فی النفی، ینفی هذا الی موضع و هذا الی موضع آخر، و هل یسجنان فی الموضع الذی ینفیان الیه فی قول مالک أم لا؟ (قال) قال مالک: لا نفی علی النساء و لا علی العبید و لا تغریب قلت: فهل یسجن الفتی فی الموضع الذی ینفی الیه فی قول مالک. قال:

نعم، یسجن و لو لا أنّه یسجن لذهب فی البلاد.

و قال مالک: لا ینفی الّا زان أو محارب و یسجنان جمیعا فی الموضع الذی ینفیان الیه یحبس الزانی سنة، و المحارب حتی تعرف له توبة.» «۳».

۳- البستی: ذیل قوله علیه السّلام خذوا عنی: «و فیه اثبات النفی علی الزانی و التغریب له سنة و هو قول عامة العلماء من السلف و اکثر الخلف و انما لم یر التغریب منهم ابو حنیفة و محمد بن الحسن.» «۴».

۴- ابو یعلی: «باب التعزیر: و عامة نفیه مقدّر بما دون الحول، و لو بیوم لئلا یصیر مساویا لتغریب الحول فی الزنا.» «۵».

---

(۱) الام ۶: ۱۴۶.

(۲) الام ۶: ۱۳۴.

(۳) المدونة الکبری ۶: ۲۳۶.

(۴) معالم السنن ۳: ۳۲۴.

(۵) الاحکام السلطانیة: ۲۷۹.

النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، ص: ۱۶۷

۵- الماوردی: «اما البکر فهو الذی لم یطأ زوجة بنکاح ... و اختلف الفقهاء فی تغریبه مع الجلد. فمنع منه ابو حنیفة اقتصارا علی جلده، و قال مالک یغرب الرجل و لا تغرب المرأة. و أوجب الشافعی تغریبها عاما عن بلدها الی مسافة اقلها یوم و لیلة » «... ۱».

۶- ابن حزم: «و اما نفی الزانی فان الناس اختلفوا فیه فقالت طائفة: الزانی غیر المحصن یجلد مائة و ینفی سنة الحر و الحرة ذات الزوج و غیر ذات الزوج فی ذلک سواء و أمّا العبد الذکر فکالحر و اما الامة فجلد خمسین و نفی ستة اشهر. و هو قول الشافعی و اصحابه و سفیان الثوری و الحسن بن حی و ابن ابی لیلی، و قالت طائفة: ینفی الرجل الزانی جملة و لا تنفی النساء و هو قول الاوزاعی، و قالت طائفة: ینفی الحر الذکر و لا تنفی المرأة الحرة ذات زوج کانت أو غیر ذات زوج و لا الامة و لا العبد و هو قول مالک و أصحابه و قالت طائفة لا نفی علی زان أصلا و لا علی ذکر و لا علی انثی و لا حر و لا عبد و لا امة و هو قول ابی حنیفة و أصحابه.» ثم نقل الروایات الدالة علی ذلک ثم قال: «فکانت هذه آثارا متظاهرة رواها ثلاثة من الصحابة: عبادة بن الصامت و ابو هریرة و زید بن خالد الجهنی بایجاب تغریب عام مع جلد مائة علی الزانی الذی لم یحصن مع إقسام النبی صلّی اللّه علیه و آله بالله تعالی فی قضائه به انه کتاب الله تعالی » «... ۲».

۷- السرخسی ...: « فاما الحدیث فقد بیّنا أنّ الجمع بین الجلد و التغریب کان فی الابتداء ثم انتسخ بنزول سورة النور و المراد بالتغریب الحبس علی سبیل التعزیر، قیل فی تأویل قوله تعالی: أَوْ یُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ إنّه الحبس ... و نحن نقول یحبس بطریق التعزیر حتی تظهر توبته، و ان ثبت النفی علی أحد فذلک

---

(۱) الاحکام السلطانیة: ۲۲۳.

(۲) المحلی ۱۱: ۱۸۶.

النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، ص: ۱۶۸

بطریق المصلحة لا بطریق الحد» «۱».

۸- الموصلی: «و لا یجمع علی غیر المحصن الجلد و النفی لقوله تعالی:

الزّانِیَةُ وَ الزّانِی فَاجْلِدُوا و انه بیان لجمیع الحکم لأنه کل المذکور، أو لأنه ذکره بحرف الفاء و هو الجزاء فلا یزاد علیه الا بدلیل یساویه أو یترجّح علیه، اذ الزیادة علی النص نسخ، و لأن النفی یفتح علیها باب الزنا لقلة استحیائها من عشیرتها. و فیه قطع المادة عنها

فربّما اتخذت ذلک مکسبا و فیه من الفساد ما لا یخفی. و الیه الاشارة بقول علی علیه السّلام کفی بالتغریب فتنة. و اما قوله صلّی اللّه علیه و آله: «البکر بالبکر جلد مائة و تغریب عام» قلنا الآیة متأخرة عنه فنسخته، بیانه: ان الجلد فی الاصل کان الایذاء لقوله تعالی: فَآذُوهُمَا، ثم نسخ بالحبس بقوله تعالی:

فَأَمْسِکُوهُنَّ فِی الْبُیُوتِ...

قال: الا أن یراه الامام مصلحة فیفعله بما یراه. فیکون سیاسة و تعزیرا لا حدا، و هو تأویل ما روی من التغریب عن النبی صلّی اللّه علیه و آله.» «۲».

۹- ابن رشد القرطبی: «فانه اکتفی بنقل الخلاف بین ابی حنیفة و الشافعی و مالک، و لم یختر جانبا.» «۳».

۱۰- ابن قدامة: «مسألة: و اذا زنی الحر البکر جلد مائة و غرب عاما...

و یجب مع الجلد تغریبه عاما فی قول جمهور العلماء روی ذلک عن الخلفاء الراشدین و به قال ابی و ابو داود و ابن مسعود و ابن عمر و الیه ذهب عطاء و طاوس و الثوری و ابن ابی لیلی و الشافعی و اسحاق و ابو ثور. و قال مالک و الاوزاعی یغرب الرجل دون المرأة ...

---

(۱) المبسوط ۹: ۴۵.

(۲) الاختیار ۴: ۸۶.

(۳) بدایة المجتهد ۲: ۴۳۶.

و قال بعد نقل حدیث العسیف و هذا یدل علی أنّ هذا کان مشهورا عندهم من حکم الله تعالی و قضاء رسول الله صلّی اللّه علیه و آله و قد قیل إنّ الذی قال له هذا هو ابو بکر و عمر. و لان التغریب فعله الخلفاء الراشدون و لا نعرف لهم فی الصحابة مخالفا فکان اجماعا و لأن الخبر یدل علی عقوبتین فی حق الثیب و کذلک فی حق البکر، و ما رووه عن علی لا یثبت لضعف رواته و ارساله و قول عمر لا أغرّب بعده مسلما فیحتمل أنّه تغریبه فی الخمر الذی أصابت الفتنة ربیعة فیه.».

ثم قال: «و یغرب البکر الزانی حولا- کاملا- فإن عاد قبل مضیّ الحول اعید تغریبه حتی یکمل الحول مسافرا و یبنی علی ما مضی و یغرب الرجل الی مسافة القصر لأنّ ما دونها فی حکم الحضر بدلیل أنّه لا یثبت فی حقه احکام المسافرین » «... ۱».

۱۱- القرشی: «و ان کان بکرا فالحد و تغریب عام، و البکر هو الذی لم یطأ زوجة بنکاح صحیح، و اختلف الفقهاء فی تغریبه بعد الحد، فمنع ابو حنیفة منه اقتصارا علی جلده و قال مالک یغرب الرجل و لا تغرب المرأة، و اوجب الشافعی تغریبهما عاما عن بلدهما الی مسافة أقلها یوم و لیلة. و حد الکافر و المسلم سواء عند الشافعی فی الجلد و التغریب » «... ۲».

۱۲- النووی: «و ان زنی الحر غیر المحصن جلد مائة جلدة و غرّب الی مسافة قصر، لأنّ أحکام السفر من القصر و الفطر لا تثبت بدونه.» «۳».

۱۳- المرداوی: «و ان زنی الحر غیر المحصن، جلد مائة جلدة، و غرّب عاما

---

(۱) المغنی ۸: ۱۶۸.

(۲) معالم القربة: ۲۷۸.

(۳) المجموع ۲۰: ۱۴- انظر: ۱۶.

الی مسافة القصر.» «۱».

۱۴- القسطلانی: «و حکی ابن نصر فی کتاب الاجماع الاتفاق علی نفی الزانی الا عند الکوفیین و علیه الجمهور، و ادعی الطحاوی أنّه منسوخ.» «۲».

۱۵- البهوتی: «و ان زنی حر غیر محصن جلد مائة بلا خلاف للخبر، و غرّب الی ما یراه الامام لا هو عاما و لو أنثی، مسلما کان أو کافرا لعموم الخبر و لأنه حدّ ترتب علی الزانی فوجب علی الکافر کالقود.» «۳».

۱۶- محمد بن اسماعیل الصنعانی: «و قوله نفی سنة: فیه دلیل علی وجوب التغریب للزانی البکر عاما و أنه من تامّ الحد و الیه ذهب الخلفاء الاربعة و مالک و الشافعی و احمد و اسحاق. و غیرهم و ادعی فیه الاجماع.

و ذهبت الهادویة و الحنفیة الی أنّه لا یجب التغریب، و استدل الحنفیة بأنّه لم یذکر فی آیة النور، فالتغریب زیادة علی النص، و هو ثابت بخبر الواحد فلا یعمل به لأنّه یکون ناسخا.

و جوابه أنّ الحدیث مشهور لکثرة طرقه و کثرة من عمل به من الصحابة و قد عملت الحنفیة بمثله بل بدونه کنقض الوضوء من القهقهة و جواز الوضوء بالنبیذ و غیر ذلک مما هو زیادة علی ما فی القرآن و هذا منه. و قال ابن المنذر: أقسم النبی صلّی اللّه علیه و آله فی قصة العسیف انه یقضی بکتاب الله ثم قال: «انّ علیه جلد مائة و تغریب عام، و هو المبیّن لکتاب الله. و خطب بذلک عمر علی رءوس المنابر» «۴».

۱۷- الشوکانی ...: « و فی الحدیث- العسیف- دلیل علی ثبوت التغریب

---

(۱) الانصاف ۱۰: ۱۷۳.

(۲) ارشاد الساری ۱۰: ۲۶.

(۳) شرح منتهی الارادات ۳: ۳۴۴- و مثله فی الروض المربع: ۳۴۶.

(۴) سبل السلام ۴: ۵.

النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، ص: ۱۷۱

و وجوبه علی من کان غیر محصن ... و الحاصل أنّ أحادیث التغریب قد جاوزت حد الشهرة المعتبرة عند الحنفیة فیما ورد من السنة زائدا علی القرآن، فلیس لهم عنها بذلک و قد عملوا بما هو دونها بمراحل ... و ظاهر الأحادیث المذکورة فی الباب أنّ التغریب هو نفی الزانی عن محله سنة.» «۱».

۱۸- و قال فی الدّراری: «إن کان بکرا حرا جلد مائة جلدة و بعد الجلد یغرب عاما.» «۲».

۱۹- و قال فی شرحه ...: « و قد ذهب الی تغریب الزانی الذی لم یحصن الجمهور حتی ادّعی محمد بن نصر فی کتاب الاجماع الاتفاق علی نفی الزانی البکر الا عن الکوفیین و قد حکی ابن المنذر أنّه عمل بالتغریب الخلفاء الراشدون، و لم ینکره احد فکان اجماعا. و لم یأت من لم یقل بالتغریب بحجة نیّرة، غایة ما تمسکوا به عدم ذکره فی بعض الأحادیث و ذلک لا یستلزم العدم »... «۳».

۲۰- الجزیری: «اختلف الفقهاء فی ذلک- الجمع بین الجلد و التغریب- المالکیة قالوا: یجب تغریب البکر الحر الزانی غیر المحصن، بعد اقامة حدّ الجلد علیه بعیدا عن موطنه الذی یقیم فیه مسافة قصر، و لمدة عام، لتقبیح الزنا فی عین الزانی، و رحمة به لبعده عن المکان الذی حصل فیه الزنا، لأنه یحصل له أذی و خزی کلّما رآه اهل بلده و جیرانه و یحتقرونه فی المساجد و المجتمعات و یحصل لهم الإثم من تعییره، فتغریبه أفضل له و لهم.

و أمّا المرأة الزانیة فلا تغرّب عن بلدها خوفا من شیوع الفتنة و انتشار الفساد و لأنّها و فی تغریبها تضییع لها...

(۱) نیل الاوطار ۷: ۸۹.

(۲) الدر البهیة: ۲۲۱.

(۳) الدراری المضیئة: ۲۲۳.

النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، ص: ۱۷۲

الحنفیة: لا یجوز الجمع بین الجلد و التغریب و انما یترک- ای التغریب- الرأی للإمام. و یکون من باب التعزیر فان رأی الامام فیه فائدة غرّبه و ان لم یر فیه فائدة فلا یبعده عن وطنه...

الشافعیة و الحنابلة- قالوا: إنّه یجمع فی حق الزانیین البکرین الحرین العاقلین بین الجلد و التغریب الی حد تقصر فیه الصلاة.» «۱».

(۱) الفقه علی المذاهب الاربعة ۵: ۶۴- مثله الفقه الاسلامی و ادلته ۶: ۳۹.

النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، ص: ۱۷۳

فروع و مسائل

اشارة

۱- التغریب واجب أم مستحب؟

۲- التغریب حد أم تعزیر؟

۳- مدّة التغریب.

۴- المراد بالسنة: الهلالیة أم الشمسیة؟

۵- ابتداء العام، من اوّل السفر، أو من وصوله الی المنفی.

۶- هل یجوز الزیادة علی السنة؟

۷- حکم العودة من المنفی.

۸- لو عاد المغرّب: هل یبنی علی ما مضی أو یستأنف؟

۹- مراعاة الترتیب بین الجلد و النفی.

۱۰- هل ینفی المریض؟

۱۱- حکم التغریب اذا ترتبت علیه مفسدة.

۱۲- الزانی و الزانیة هل یغربان الی بلدة واحدة؟

۱۳- حدّ التغریب و مسافته.

۱۴- حکم التغریب الی بلاد الشرک.

و مسائل اخر.

النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، ص: ۱۷۵

فروع و مسائل

الأول: التغریب واجب أم مستحب؟

الظاهر من النصوص و فتاوی الفقهاء، أنه واجب، و عن بعض العامة، القول بالاستحباب، و ذلک علی مبناهم: من أنّ النفی تعزیر موکول الی اختیار الإمام، ان شاء غرّب، و إن شاء حبس، و إن شاء ترک، و قد تعرض شیخ الطائفة، الطوسی، و ابن فهد الحلی- من فقهائنا- لهذه المسألة.

۱- فقال: «و النفی واجب عندنا، و لیس بمستحب. و قال بعضهم: هو مستحب، موکول الی اختیار الإمام، إن رأی نفی، و إن رأی حبس.» «۱».

۲- و قال ابن فهد: «و النفی یجب فی ثلاث مواضع قدّمناها: ۱- زنا البکر، و حدّه عام.» «۲».

الثانی: التغریب حد أم تعزیر؟

اشارة

اتفقت الإمامیة علی أنّ التغریب حدّ، کما أنّ الجلد حدّ، و هو رأی جمهور

---

(۱) المبسوط ۸: ۳.

(۲) المهذب البارع ۵: ۶۴.

النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، ص: ۱۷۶

العامة، و خالف فیه ابو حنیفة و أتباعه، فزعموا أنّه تعزیر یرجع فیه الی اجتهاد الإمام، فإن رأی حبس، و إن رأی غرّب.

دلیل القول الاول: ۱- ظاهر الاخبار. ۲- أمر النبی صلّی اللّه علیه و آله و فعله، سیّما فی قصة العسیف «جلد مائة و تغریب عام». فحمل الأخبار و فعل النبی صلّی اللّه علیه و آله علی التعزیر، و تأویله یحتاج الی دلیل.

و قد تعرض الشیخ الطوسی لهذا الفرع، و تبعه الصیمری فی تلخیص الخلاف و غیره.

دلیل القول الثانی: دعوی أنّ آیة الجلد «۱» ناسخة للجمع بین الجلد و التغریب الذی کان فی ابتداء الإسلام. و هو کما تری، مجرد ادعاء. و هناک ادلّة أخری، لا ترجع الی محصل، فراجع «۲».

آراء فقهائنا:

۱- الشیخ الطوسی ...: « فإذا زنی البکر، جلد مائة و غرّب عاما کلّ واحد منهما حد ... و قال ابو حنیفة الحد هو الجلد فقط، و التغریب لیس بحد، و إنّما هو تعزیر الی اجتهاد الامام، و لیس بمقدّر، فإن رأی الحبس فعل، و ان رأی التغریب الی بلد آخر فعل، من غیر تقدیر...

اما الدلیل علی أنهما حدّان، ظاهر الأخبار، و أنّ النبی صلّی اللّه علیه و آله فعل ذلک و أمر به، فمن حمل ذلک علی التعزیر أو جعله الی اجتهاد الامام فعلیه الدلیل.» «۳».

۲- الصیمری: فانه بعد نقله قول الشیخ فی الخلاف و قول ابی حنیفة، قال:

---

(۱) النور: ۲.

(۲) روائع البیان ۲: ۲۸.

(۳) الخلاف ۲: ۴۳۹.

النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، ص: ۱۷۷

«المعتمد قول الشیخ، و استدلّ باجماع الفرقة و أخبارهم.» «۱».

۳- الکاظمی: «إنّ ایجاب الجلد فی الآیة لا ینافی ایجاب التغریب و عدمه، بل یحصل مع کل منهما. فلا إشعار فی الآیة بأحد القسمین، الّا أنّ عدم التغریب لما کان موافقا للبراءة الأصلیة کان ایجابه بخبر الواحد لا یزیل الّا محض البراءة، فلا یلزم نسخ القرآن به ... و لا استبعاد فی عدم اشتهار بعض الاحکام، کأکثر المخصصات، و الاخبار الواردة فی نفی التغریب، معارضة بأخبار اخر دلّت علی ثبوته.» «۲».

آراء المذاهب الاخری:

۱- السرخسی ...: « فأما الحدیث، فقد بیّنا أنّ الجمع بین الجلد و التغریب کان فی ابتداء الإسلام، ثمّ انتسخ بنزول سورة النور.

و المراد بالتغریب، الحبس علی سبیل التعزیر، قیل فی تأویل قوله تعالی:

...أَوْ یُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ «... ۳» إنّه الحبس ... و نحن نقول «۴»: یحبس بطریق التعزیر حتی تظهر توبته، و إن ثبت النفی علی أحد، فذلک بطریق المصلحة لا بطریق الحد کما نفی رسول الله صلّی اللّه علیه و آله» «۵».

۲- الموصلی: «الّا ان یراه- ای التغریب- الإمام مصلحة فیفعله بما یراه،

---

(۱) تلخیص الخلاف ۳: ۲۲۱.

(۲) مسالک الافهام الی آیات الاحکام ۴: ۲۱۱.

(۳) المائدة: ۳۳.

(۴) نقل الراوندی عن الجبائی: «أنّ النفی یجوز من طریق اجتهاد الإمام.» انظر فقه؟؟؟

۲: ۳۶۹.

(۵) المبسوط ۹: ۴۵.

النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، ص: ۱۷۸

فیکون سیاسة و تعزیرا، لا حدا، و هو تأویل ما روی من التغریب عن النبی صلّی اللّه علیه و آله» «۱».

۳- الکاسانی ...: « لنا: قوله عز و جل: الزَّانِیَةُ وَ الزَّانِی «... ۲» و الاستدلال به من جهتین: احدهما أنّه عز و جل أمر بجلد الزانیة و الزانی، و لم یذکر التغریب، فمن اوجبه، فقد زاد علی کتاب الله عز و جل، و الزیادة علیه نسخ، و لا یجوز نسخ النص بخبر الواحد.

و الثانی: أنّه سبحانه جعل الجلد جزاء، و الجزاء اسم لما تقع به الکفایة، فلو اوجبنا التغریب، لا تقع الکفایة بالجلد، و هذا خلاف النص. و لأنّ التغریب تعریض للمغرّب علی الزنا، لأنّه ما دام فی بلده یمتنع عن العشائر و المعارف حیاء منهم، و بالتغریب یزول هذا المعنی فیعری الداعی عن الموانع فیقدم علیه.» «۳».

۴- القسطلانی: «قال بعد حدیث العسیف: و قد تمسّک بهذه الروایة من ذهب الی ان النفی تعزیر، و انه لیس جزء من الحد. و أجیب بأنّ الحدیث یفسر بعضه بعضا. و قد وقع التصریح فی قصّة العسیف من لفظ النبی صلّی اللّه علیه و آله أنّ علیه جلد مائة و تغریب عام و هو ظاهر فی کون الکل حدّه، و لم یختلف علی رواته فی لفظه، فهو أرجح من حکایة الصحابی مع الاختلاف.» «۴».

۵- التركمانی: «ما ورد فی هذا الباب- الزنا- من النفی، محمول علی أنّه كان تأديبا لرفع الفساد لا حدا، كما ينفی اهل الدعارة» «۵».

---

(۱) الاختبار ۴: ۱۸۶- انظر المجموع ۲۰: ۱۵.

(۲) النور: ۲.

(۳) بدائع الصنائع ۷: ۳۹.

(۴) ارشاد السارى ۱۰: ۲۶.

(۵) السنن الكبرى ۸: ۲۲۲ (الهامش).

النفی و التغريب فی مصادر التشريع الإسلامی، ص: ۱۷۹

۶- الشوكانی: «و قد أجاب صاحب البحر عن أحاديث التغريب بأنّه عقوبة لا حدّ. و يجاب عن ذلك بالقول بموجبه، فإن الحدود كلها عقوبات و النزاع فی ثبوته، لا فی مجرّد التسمية.» «۱».

۷- محمد الذهنی: «تغريب عام- ای نفی سنة- و هذا عندنا ليس بطريق الحد بل بطريق المصلحة التی رآها الامام من السياسة» «۲».

۸- الصابونی: «يرى ابو حنيفة أنّ حد الزانی البكر هو الجلد مائة جلدة و أنّ النفی ليس من الحد فی شیء و أنّه مفوض الی رأی الإمام، إن شاء غرّب و ان شاء ترك.

و يرى الجمهور- مالك و الشافعی و أحمد- أنّ حده الجلد مائة جلدة و تغريب عام...

و استدل الجمهور: ۱- بحديث عبادة بن الصامت.

۲- قصة العسيف.

۳- قالوا: و قد تكرر ذكر النفی فی قصة العسيف علی أنّه من الحد، و لا مانع من الزيادة علی حكم الآية بخبر الآحاد، فقد انزل الله الجلد- قرآنا- و بقی التغريب فی البكر- سنة » «...- ۳».

۹- الشيخ السائس: «و يمكن الجمع بين هذه الأخبار بابقاء الآية علی حكمها، و أنّ الجلد هو تمام الحد، و جعل النفی علی وجه التعزير، و يكون النبی صلّی اللّه عليه و آله قد رأی فی ذلك الوقت نفی البكر لأنّهم كانوا حديثی عهد بالجاهلية فرأی ردعهم

---

(۱) نيل الاوطار ۷: ۸۹.

(۲) هامش صحيح مسلم ۲: ۱۱۱.

(۳) روائع البيان ۲: ۲۹- انظر: مغنی الحكام ۲: ۲۹.

النفی و التغريب فی مصادر التشريع الإسلامی، ص: ۱۸۰

بالنفی بعد الجلد كما أمر بشق روايا «۱» الخمر، و كسر الأوانی، لأنّه ابلغ فی الزجر و أحری بقطع العادة.» «۲».

الثالث: مدة التغريب:

المشهور عندنا أنّ مدة نفی الزانی عام واحد، بلا زيادة و لا نقيصة. و به تظافرت النصوص- من الفريقين- ففی رواية زرارة، و محمد بن قيس عن ابی جعفر عليه السّلام: نفی سنة و هكذا فی رواية محمد بن حفص عن الصادق عليه السّلام و رواية مثنی الحنّاط، و رواية علی بن جعفر، و صحيحة الحلبی، و رواية النوادر، و فی موثقة حنان ينفی عن المصر حولا، و فی رواية عبد الرحمن: ينفيهما سنة، و كذلك فی النبوی الشريف عن العوالی. و ما فی فقه الرضا عليه السّلام.

أمّا ما ورد من غير طريقنا: فعن أبی هريرة، و الجهنی كما فی البخاری، و روايۀ أبی هريرة كما فی الطيالسی، و روايۀ عبادة بن الصامت كما فی صحيح مسلم، و روايۀ عمرو بن شعيب كما فی المصنف، و روايۀ المحلّی: أنّ النفی سنۀ.

و قد نقل ذلك عن الصحابۀ و التابعين كما أنّ المذهب عندهم هو النفی سنۀ. نعم خالف فيه الحنفيۀ فأفتوا بأقلّ من ذلك جريا على مبناهم من أنّ التغريب تعزير لا حد، فيرجع امره الی الحاكم أو الی أن يتوب. هذا: و لكن: بعض النصوص- عندنا- خاليۀ من التحديد كما فی روايۀ زرارة عن ابی جعفر عليه السّلام و موثقۀ سماعۀ. و ابی بصير، و مرسلۀ الدعائم و روايۀ اسماعيل بن زياد، و روايۀ المقنع، لكن مع ضعف بعضها تحمل علی المقيّدات. كما يحمل اطلاق كلام ابن

---

(۱) الرّويا من الابل: الحوامل للماء، واحدتها راويۀ، فشبهها بها. و منه سمّيت المزادۀ راويۀ.

النهايۀ لابن الاثير ۲: ۲۷۹ (مادۀ روی)، انظر مجمع البحرين ۱: ۱۹۸.

(۲) تفسير آيات الاحكام ۳: ۱۱۰.

النفی و التغريب فی مصادر التشريع الإسلامی، ص: ۱۸۱

حمزة و الفاضل الابی علی المشهور- نفی سنۀ- و لا نطيل البحث فی هذا الفرع.

و قد مرّت مصادره فی اوّل الفصل.

الرابع: هل المراد بالسنۀ الهلاليۀ أم الشمسيۀ؟

اشارة

لم يرد نص فی المقام و لكن اطلاق الروايات منصرفۀ الی الهلالی، لأن الشهر حقيقۀ فی الهلالی منه دون العددی- الشمسی- فيكون هو المراد بمقتضی اصالۀ الحقيقۀ و أصالۀ الظهور «۱».

كما أنّ مقتضی دوران الأمر بين الاقل و الاكثر هو الهلالی لأنه الأقل. و يؤيده أنّ الهلالی هو الملاك فی موارد أخری من الشرع، مثل البلوغ المعتبر فی التكليف، و الحول المعتبر فی الزكاة «۲»، و ان لم نعثر علی تصريح فی موارد اخری مثل المفقود عنها زوجها، بأنّ المراد بأربع سنين فی ضرب الأجل هو الهلالی، و كذلك فی تعريف اللقطۀ. و لكنه منصرف الی الهلالی أيضا. نعم صرّح السيد الاصفهانی فی «وسيلۀ النجاة» «۳»، فی العدّة أنّ المراد بالأشهر هی الهلاليۀ؛ و تبعه الشيخ الوالد و الامام الخمينی و السيد الگلپايگانی.

هذا و تعرض لهذا الفرع، الشهيد السعيد فی الروضۀ البهيۀ و من المعاصرين:

السيد الگلپايگانی فی الدر المنضود و الرملی من السنّة فی نهايۀ المحتاج.

ثم أنّ الفرق بين الهلالی و الشمسی عشرة ايام تقريبا. و هذا فيما يلی آراء فقهائنا.

---

(۱) انظر: مستند تحرير الوسيلۀ: ۱۴۸ (الطلاق).

(۲) الروضۀ البهيۀ ۲: ۲۳.

(۳) وسيلۀ النجاة ۳: ۲۴۹، المسألۀ: ۱۵.

النفی و التغريب فی مصادر التشريع الإسلامی، ص: ۱۸۲

آراء فقهائنا:

۱- الشهید الثانی: «و التغریب نفیه عن مصره ... عاما هلالیا.» «۱».

۲- السید الگلپایگانی: «المراد من السنة و العام هو الهلالی. منها دون الشمسی، فان الاحکام الواردة من الشرع فی الشهور و السنة محمولة علی القمریة کالحج و الصوم و الاشهر الحرم و سنة التکلیف و غیر ذلک ... و علی الجملة فالملاک هو السنة القمریة »... «۲».

آراء المذاهب الاخری:

۱- الرملی: «و تغریب عام: ای سنة هلالیة.» «۳».

الخامس: ابتداء العام، من اوّل السفر، أو من وصوله الی المنفی:

اشارة

هل المدّة تحتسب من حین الإخراج من البلد- بلد الجلد، أو الفعل أو وطنه علی الخلاف، و سیأتی- أو من حین الدخول فی البلد المنفی الیه؟

ظاهر بعض الروایات: هو الأول، و بعضها ظاهرة فی الثانی، و لعلّ الاحتیاط یناسب الأول، و کذلک الأصل، و إلیه مال بعض المعاصرین منّا، و هو المعتمد عند الشافعیة، لکنّ المذهب عند المالکیة: أنّ العام یبدأ من یوم سجن المغرّب فی البلد التی غرّب الیها «۴».

---

(۱) الروضة البهیة ۹: ۱۰۹.

(۲) الدر المنضود ۱: ۳۲۱- قال المجلسی: «إن اکثر الاحکام الشرعیة تترتب علی الاشهر القمریة» انظر بیست و پنج رسالة فارسی: ۴۰۲.

(۳) نهایة المحتاج ۷: ۴۲۸.

(۴) انظر: أسنی المطالب مع حاشیة الرملی ۴: ۱۲۹- تحفة المحتاج ۹: ۱۰۹- مغنی المحتاج ۴: ۱۴۸- الخرشی ۸: ۸۳- الشرح الکبیر مع حاشیة الدسوقی ۴: ۳۲۲.

النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، ص: ۱۸۳

اما ما یدل علی الأوّل:

۱- روایة عبد الله بن سنان: «نفی عن مصره سنة.» «۱».

۲- روایة مثنی الحنّاط: «ینفی من الأرض سنة.» «۲».

۳- روایة عبد الرحمن: «أن ینفیه من الأرض التی جلده فیها الی غیرها سنة» «۳».

۴- روایة حنّان: «نفی من المصر حولا.» «۴».

اقول: و فی دلالتها علی المطلوب، نظر.

ما یدل علی الثانی:

۱- روایة محمد بن قیس: «و نفی سنة فی غیر مصرهما.» «۵».

۲- روایة أبی بصیر: «و نفی سنة فی غیر مصره.» «۶».

و ظاهر الأخیرتین أنّ مدّة المکث- و هی السنة- لا بدّ من تصرّمها فی مصر آخر غیر مصره...

قال بعض المعاصرین: «لا ینبغی الإشکال فی احتساب مدّة النفی من بعد الحکم به لا من حین الفجور، و لکنه هل من حین الخروج من المصر المنفی عنها، او من حین الدخول فی المصر المنفی فیها؟ المستفاد من الروایات هو الأول.» «۷».

---

(۱) الفقیه ۴: ۲۷ ح ۶۸.

(۲) الکافی ۷: ۱۹۷ ح ۴.

(۳) النوادر ۴۷: ۳۷۷.

(۴) التهذیب ۱۰: ۳۶ ح ۱۲۴.

(۵) الکافی ۷: ۱۷۷ ح ۷.

(۶) النوادر ۴۵: ۳۷۱.

(۷) حدود الشریعة ۴: ۲۷۰.

النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، ص: ۱۸۴

اقول: علی فرض التعارض بینهما، و عدم ما یترجّح به احدی الطائفتین من المرجّحات المنصوصة- مثل ما یکون مرجّحا لسند احد المتعارضین، کموافقة الشهرة، و کون الراوی لأحدهما اوثق، أو أعدل أو اصدق، و مثل ما یکون مرجحا لجهة الصدور ککون احدهما مخالفا للعامة، و مثل ما یکون، مرجّحا لمضمون احد المتعارضین کموافقة الکتاب- هل الوظیفة هی التخییر فی الأخذ بأحدهما، أو الأخذ بما یوافق الاحتیاط «۱»، و هو ما تدلّ علیه الطائفة الاولی «۲».

و یؤیّده: أنّ التغریب یتناوله من حین خروجه من بلده، و لو قلنا بغیر ذلک لأفضی الی تغریبه اکثر من عام، فتأمل.

آراء المذاهب الاخری:

۱- الرملی: «ابتداء العام: من اوّل السفر» «۳».

۲- الشربینی: «ابتداء العام من حصوله فی بلد التغریب فی احد وجهین:

أجاب به القاضی ابو الطیب، و الوجه الثانی: من خروجه من بلد الزنا» «۴».

السادس: هل یجوز الزیادة علی السنة؟

اشارة

لم أجد احدا من فقهائنا تعرّض لهذا الفرع بالخصوص، و لعله لوضوحه، إذ بعد تحدید النفی بالعام فی النصوص- من الفریقین- فالزیادة علیه، أو نقصانه یحتاج إلی دلیل.

---

(۱) انظر فوائد الاصول ۴: ۲۸۳- ۲۸۹.

(۲) التی ظاهرها: الاحتساب من حین الخروج.

(۳) نهایة المحتاج ۷: ۴۲۸.

(۴) مغنی المحتاج ۴: ۱۴۸.

النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، ص: ۱۸۵

اللهم الّا أن یقال: بأنّ التغریب عقوبة و تعزیر لا حدّ- کما هو مذهب الحنفیة- و ممن تعرّض لهذا الفرع: شمس الدین المقدسی فی الفروع، و ابو إسحاق فی المهذب.

آراء المذاهب الاخری:

۱- ابو إسحاق: «و إن رأی أن یزید علی سنة لم یجز لأنّ السنة منصوص علیها، و المسافة یجتهد فیها.» «۱».

۲- شمس الدین المقدسی: «و إن رأی زیادة علی الحول لم یجز، لأن مدّة الحول منصوص علیها، فلم یدخلها الاجتهاد.» «۲».

اقول: و یجوز عند مالک أن یزید التغریب فی التعزیر عن سنة. مع أنّ التغریب عنده فی الزنا حدّ، لأنه یقول بنسخ حدیث «من بلغ حدا فی غیر حد فهو من المعتدین» «۳».

و الراجح عند المالکیة: «أنّ للإمام أن یزید فی التعزیر عن الحدّ مع مراعاة المصلحة غیر المشوبة بالهوی.» ۴.

لکن عندنا: أنّه حد، و مقدّر بالعام. فلا معنی للاجتهاد فی مقابل النّصوص.

السابع: حکم العودة من المنفی:

اشارة

لو عاد المغرّب من المنفی، فتارة یعود الی بلد الفاحشة أو بلد الجلد فیجب ردّه لوجوب النفی عن البلد المذکور سنة، و اخری یرجع الی موطنه، فعن العلامة الحلی فی القواعد و الفاضل الهندی فی کشف اللثام، عدم وجوب ردّه فیما لو کان

---

(۱) المهذّب ۲: ۲۷۱.

(۲) انظر: المجموع ۲۰: ۱۴.

(۳) (۳) و (۴) انظر الشرح الصغیر ۴: ۵۰۴- الموسوعة الفقهیة الکویتیة ۱۲: ۲۷۰.

النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، ص: ۱۸۶

غریبا لأنّ الواجب نفیه عن بلد الجلد و الفاحشة، مع أنّه لم یرجع الیهما.

و قد تعرضنا سابقا الی الخلاف فی ذلک و تعرضنا لتحدید البلد المنفی عنه و انتهینا إلی أنّ ظاهر الادلة هو النفی عن بلد الجلد و الفاحشة و موطنه، جمیعا هذا و قد تعرض الآخرون من فقهائنا إلی هذا الفرع و وجوب ردّه لکن من دون الإشارة الی هذا التفصیل.

منهم یحیی بن سعید فی الجامع، و الشهیدان فی الروضة.

و من العامة: ابو اسحاق فی المهذب، و البهوتی فی شرح منتهی الارادات.

آراء فقهائنا:

۱- یحیی بن سعید: «فإن رجع لدون السنة ردّ» «۱».

۲- العلامة الحلی: «و لو عاد البکر من التغریب قبل الحول، اعید تغریبه حتی یکمل الحول مسافرا و یبنی علی ما مضی.» «۲».

۳- و قال فی القواعد: «و الغریب یخرج الی غیر بلده فإن رجع الی بلده لم یتعرض له، و لو رجع الی بلد الفاحشة قبل الحول، طرد.» «۳».

۴- ابن فهد: «یجب اعتباره مدة التغریب عاما فیمنع لو عاد قبله.» «۴».

۵- الشهیدان: «فإن رجع الی ما غرّب منه قبل اکماله اعید حتی یکمل بانیا علی ما سبق، و ان طال الفصل.» «۵».

---

(۱) الجامع للشرائع: ۵۵۰.

(۲) تحریر الاحکام ۲: ۲۲۳.

(۳) قواعد الاحکام ۲: ۲۵۵.

(۴) المهذب البارع ۵: ۳۲.

(۵) الروضة البهیة ۹: ۱۱۱.

النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، ص: ۱۸۷

۶- الفاضل الهندی: «و الغریب اذا زنی یخرج الی غیر بلده، فان رجع قبل الحول الی بلده لم یتعرض له للأصل فإنّا لم نؤمر الّا بالتغریب عن بلد الجلد او الفاحشة، و لو رجع الی بلد الفاحشة أو الجلد علی ما عرفت من اختلاف الاخبار فی ذلک قبل الحول، طرد لوجود النفی سنة.» «۱».

۷- السید الگلپایگانی ...: « فاما أن یرجع الی بلده، و إمّا الی بلد آخر، فعلی الاول یجب علی الحاکم نفیه ثانیا من بلده، فانّ ذلک مقتضی وجوب کونه منفیا عن البلد و خارجا عنه مدّة حول، و اما علی الثانی ...: لا یجب بحسب الظاهر اخراجه و ارجاعه الی المنفی و ذلک لأنّ المستظهر من الادلة هو عدم کونه فی بلده، و ما کان علی الحاکم فهو اخراجه، و أمّا تعیین الموضع الذی ینفی الیه، فلیس بید الحاکم، نعم لا یجوز له أن یخرج الی بلاد الکفر.» «۲».

آراء المذاهب الاخری:

۱- ابو اسحاق: «فإن رجع قبل انقضاء المدّة ردّه الی الموضع الذی نفی الیه.» «۳».

۲- البهوتی: «و ان عاد الی وطنه قبل الحول، منع.» «۴».

ثم: هذا کله بالنسبة الی وظیفة الحاکم و أنّه یجب ردّه، و لکن بالنسبة الی المغرّب، هل یحرم علیه الرجوع، و أنّه ارتکب الإثم فی ذلک؟.

قد یقال: إنّ المفهوم من الحکم، ثبوته لنفس المغرّب أیضا فلا یجوز له

---

(۱) کشف اللثام ۲: ۲۲۴.

(۲) الدر المنضود ۱: ۳۲۲.

(۳) المهذب ۲: ۷۲۱- انظر: المجموع ۲۰: ۴۵.

(۴) شرح منتهی الارادات ۳: ۲۴۴.

النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، ص: ۱۸۸

الرجوع، اضف: الی أنّه مقتضی وجوب قبول حکم الحاکم «۱».

الثامن: لو عاد المغرّب: هل یبنی علی ما مضی أو یستأنف؟

اشارة

اختلف الفقهاء فی البناء علی ما مضی، و عدمه- فیما لو رجع المغرّب ثم اعید- علی قولین: الاول: البناء علی ما سبق، و هو رأی العلامة فی التحریر و الشهید فی الروضة، و من المعاصرین السید الگلپایگانی و وافقهم الحنابلة و المالکیة.

و الثانی: الاستئناف، و هو رأی العلامة فی القواعد، و الفاضل الهندی فی کشف اللثام، و وافقهم الشافعیة. کما یبدو ذلک من القسطلانی، و الرملی و الشربینی...

و فیما یلی أدلّة القولین:

دلیل القول الاول: ۱- الأصل- عدم اعتبار الاتصال. ۲- الإطلاقات.

۳- تحقق العقوبة.

دلیل القول الثانی: ۱- تبادر الاتصال من التغریب. ۲- احتمال کون الحکمة هی البعد عن مکان الفتنة، و هذا یناسبه طول الزمان.

آراء القائلین بالاحتساب:

۱- العلامة الحلی: «و لو عاد البکر من التغریب قبل الحول اعید تغریبه حتی یکمل الحول مسافرا، و یبنی علی ما مضی.» «۲».

۲- الشهیدان: «فإن رجع الی ما غرّب منه قبل إکماله، اعید حتّی یکمل، بانیا علی ما سبق، و إن طال الفصل.» «۳».

---

(۱) انظر: حدود الشریعة ۴: ۲۷۱.

(۲) تحریر الاحکام ۲: ۲۲۳.

(۳) الروضة البهیة ۹: ۱۱۱.

النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، ص: ۱۸۹

۳- السید الگلپایگانی: «هل اللازم بعد ما اعید الی منفاه، هو الاستئناف او أنّه یکفی البناء علی ما مضی من نفیه؟ الظاهر هو الثانی، کما قال فی الروضة.» «۱».

۴- و من بعض المعاصرین: «اذا عاد الزانی الی محله المنفی عنها بعض المدة فهل یجب قضاؤه بالإقامة فی المحل المنفی الیها بعد اکمال المدة أم لا، و کذا اذا عاد بعد شهرین مثلا الی محله و لم یتمکن الحاکم من نفیه ثانیا حتی انقضت السنة أو لم یذهب الی محلّه المنفی الیها اصلا و لم یتمکن الحاکم- لجهله أو عجزه- من نفیه حتی مضت سنة أو سنوات فهل یجب نفیه عند التمکن و هل یجب علیه الذهاب الی المحل المنفی الیه اذا اراد التوبة، فیه تردد.» «۲».

آراء المذاهب الاخری:

۱- البهوتی: «فان عاد المغرّب من تغریبه قبل مضی الحول اعید تغریبه حتی یکمل الحول مسافرا ... و یبنی علی ما مضی قبل عوده، فلا یلزمه أن یستأنف لزیادته، إذن عن العام.» «۳».

القائلون بالاستئناف:

۱- العلامة الحلی: «و کذا لو غرّب المستوطن عن بلده ثم عاد قبل الحول، و لا یحتسب المدة الماضیة» «۴».

---

(۱) الدرّ المنضود ۱: ۳۲۲.

(۲) حدود الشریعة ۴: ۲۷۱.

(۳) کشاف القناع ۶: ۹۲.

(۴) قواعد الاحکام ۲: ۲۵۵.

النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، ص: ۱۹۰

۲- الفاضل الهندی: «و کذا لو غرّب المستوطن فی بلد الفاحشة عن بلده ثم عاد قبل الحول طرّد، و لا تحتسب له المدة الماضیة قبل العود بل لا بد من مضی سنة من الطرد لتبادر الاتصال عن التغریب و النفی سنة، اذ لا یقال سافر أیاما ثم رجع ثم سافر و هکذا الی ان کمل له سنة، و لاحتمال کون الحکمة البعد عن مکان الفتنة و الزنا بها، و یناسبه اتصال الزمان و طول العهد، و حکم فی التحریر بالبناء، للأصل و الاطلاقات و تحقق العقوبة.» «۱».

آراء المذاهب الاخری:

۱- یظهر من القسطلانی اعتبار التوالی فی مدّة التغریب حیث قال فی ذیل قوله: «سمعت النبی صلّی اللّه علیه و آله یأمر فیمن زنی، تغریب عام» قال: «ولاء» «۲».

۲- الرملی: «و اذا رجع قبل انقضاء المدة ردّ لما یراه الامام و استأنفها لأن التنکیل لا یتمّ إلّا بمولاة مدة التغریب.» «۳».

۳- الشربینی: «و لو عاد الی البلد الذی غرّب منه أو الی دون مسافة القصر منه ردّ و استؤنفت المدة علی الأصح، اذ لا یجوز تفریق سنة التغریب فی الحر.» «۴».

۴- عودة: «یری الشافعیون اعادة تغریب المغرب اذا رجع الی البلد الذی غرب منه، علی أن تستأنف المدة من جدید لیتوالی الایحاش و حتی لا تفرق السنة. اما الحنابلة فیرون اعادة التغریب فی حالة الرجوع عن أن یبنی علی مدة التغریب السابقة بحیث یعاد تغریبه لیکمل ما بقی من الحول لا لیبدأ حولا

---

(۱) کشف اللثام ۲: ۲۲۴.

(۲) ارشاد الساری ۱۰: ۲۶.

(۳) نهایة المحتاج ۷: ۴۲۸.

(۴) مغنی المحتاج ۴: ۱۲۸.

النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، ص: ۱۹۱

جدیدا» «۱».

اقول و هذا مذهب المالکیة أیضا «۲».

ثم لو قلنا بالاستئناف لم یتعین ذلک البلد، بل امکن نفیه الی بلد آخر غیر ما کان فیه اوّلا.

التاسع: مراعاة الترتیب بین الجلد و النفی:

اشارة

مقتضی ظهور، بل صراحة بعض النصوص هو لزوم مراعاة الترتیب و کون التغریب تلو الجلد، و علیه یحمل ما ورد من المطلقات. کما أنّ هذا هو مقتضی وجوب التشریع فی ایقاع حد الله و عدم جواز تأخیره. اذ لو اخّر الجلد بعد النفی، لزم تأخیر حد الله. و هذا هو رأی

السید الگلپایگانی من فقهائنا المعاصرین، و وافقنا علیه بعض الشافعیة. و هو ظاهر الحنابلة و المالکیة؛ بحجة أنّ هذا هو الذی درج علیه السلف، و لأنّ تغریبه قبل جلده قد یفضی الی فوات الجلد بهرب أو موت و غیرهما و هو غیر جائز. هذا و لکن اکثر الشافعیة علی عدم اشتراط الترتیب، فلو قدم التغریب جاز. و اشار الی هذا الرأی الحصنی الشافعی فی الکفایة. و فیما یلی الروایات ثم آراء بعض الفقهاء:

الروایات:

۱- التهذیب: «عن إسماعیل بن ابی زیاد، عن جعفر، عن أبیه، عن

---

(۱) التشریع الجنائی الاسلامی ۲: ۳۸۳- انظر: اسنی المطالب ۴: ۱۳۰- الاقناع ۴: ۲۵۲- المهذب ۲: ۲۷- تحفة المحتاج ۹: ۱۱۰.

(۲) انظر: کشاف القناع ۶: ۹۲- الانصاف ۱۰: ۱۷۴- الشرح الکبیر للدردیر ۴: ۳۲۲- الزرقانی ۸: ۸۳.

النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، ص: ۱۹۲

آبائه علیهم السّلام: أنّ محمد بن ابی بکر کتب الی علی علیه السّلام یسأله عن الرجل یزنی بالمرأة الیهودیة و النصرانیة، فکتب علیه السّلام الیه: ان کان محصنا ... و ان کان بکرا فاجلده مائة جلدة ثم انفه.» «۱».

فان «ثم» للترتیب، و لکن الکلام فی السند و قد مرّ فی اوّل الفصل.

۲- الکافی: «مثنی الحناط، عن ابی عبد الله علیه السّلام سألته عن الزانی اذا جلد الحد؟ قال: ینفی من الأرض الی بلدة یکون فیها سنة» «۲».

و هی ظاهرة أیضا فی کون التغریب بعد الجلد، حیث إنّ التقدیم کان أمرا مرتکزا فی ذهن السائل، و الامام علیه السّلام قرّر هذا الارتکاز و لکن الکلام فی السند.

۳- و فیه: «ابو بصیر، سألت ابا عبد الله علیه السّلام عن الزانی اذا زنی أ ینفی؟ قال، فقال: نعم من التی جلد فیها الی غیرها.» «۳» و هی اظهر من الاولی، و ادلّ فی المطلوب، إضافة الی صحة سندها.

۴- الدعائم: «قال جعفر بن محمد علیه السّلام ...: و اذا جلد الزانی البکر نفی عن بلده سنة بعد الجلد » «... ۴» و هی صریحة فی المدعی، و انما الکلام فی السند.

و یؤیده موثقة سماعة «۵» و یؤیده أیضا ما رواه فی المحلی عن کلثوم بن جبیر:

...« فجلدها علی علیه السّلام مائة سوط و نفاها سنة الی نهر کربلاء» «۶».

---

(۱) التهذیب ۱۰: ۱۵ ح ۳۶.

(۲) الکافی ۷: ۱۹۷ ح ۴.

(۳) الکافی ۷: ۱۹۷ ح ۳.

(۴) دعائم الإسلام ۲: ۴۵۰ ح ۱۵۷۶.

(۵) انظر: الکافی ۷: ۱۹۷ ح ۲.

(۶) المحلی ۱۱: ۱۸۴.

النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، ص: ۱۹۳

ان لم نقل بأنّ مضمونها خلاف ما علیه الامامیة من تغریب المرأة، و أنّ فعل الامام علیه السّلام غایة ما یدل علی الجواز لا الوجوب،

اضف الی ذلک کله ضعف السند.

و مما یؤیّد لزوم مراعاة الترتیب و تقدیم الجلد أنّ تأخیر الجلد معناه تأخیر اقامة الحد مع امکان اقامته فورا و هو غیر جائز سیّما علی القول بأنّ التغریب تعزیر، فتأمل.

آراء فقهائنا:

۱- السید الگلپایگانی: «الظاهر هو وجوب تقدیم الجلد و الجز علی النفی، و ذلک لأنه بتقدیمهما فقد اسرع فی إیقاع حد الله تعالی، و ذلک لعدم افتقارهما الی وقت کثیر، بخلاف ما لو اخّرا الی ما بعد النفی فانه بمقتضی احتیاج النفی الی زمان زائد فقد لزم تأخیرهما و هو تأخیر حد الله تعالی.» «۱».

آراء المذاهب الاخری:

۱- الحصنی الشافعی: «اعلم انه لا ترتیب بین الجلد و التغریب فیقدم ما شاء منهما.» «۲».

۲- الرملی: «قوله مائة جلدة و تغریب عام ... و عطف- الماتن- بالواو لیفید به عدم الترتیب بینهما و ان کان تقدیم الجلد اولی، فلو قدّم التغریب اعتدّ به و یجلد

---

(۱) الدر المنضود ۱: ۳۲۴.

(۲) انظر کفایة الاخیار ۲: ۱۱۰- انظر: حاشیة الدسوقی ۴: ۳۲۱- اسنی المطالب ۴: ۱۲۹- تحفة المحتاج ۹: ۱۰۹- الخرشی ۸: ۸۳- کشاف القناع ۶: ۹۱- شرح منتهی الارادات ۳: ۳۴۴.

بعده، و ان نازع فی ذلک الاذرعی» «۱».

۳- الشربینی: مثله «۲».

العاشر: هل ینفی المریض؟

اشارة

لم نجد نصا فی هذه المسألة بالخصوص، و لا کلاما من فقهائنا- أعلی الله کلمتهم- و لا من المذاهب الاخری. الّا ما یبدو من شیخ الطائفة- فی المبسوط و الخلاف. و من ابن حزم- من الظاهریة- فی خصوص المحارب. هذا و لکن مقتضی إطلاقات أدلّة التغریب هو إجراؤه، و عدم مانعیة المرض.

نعم لو کان التغریب مضرّا بحاله بحیث یتوقع البرء لو بقی فی بلده أو لأجل وقایته من السرایة فلا یغرّب، اذ لم یرد تلفه، و کذلک فی الجلد.

آراء فقهائنا:

۱- الشیخ الطوسی: «اذا وجب علی رجل أو امرأة، حدّ الزنا ... فلا یخلو إمّا أن یکون بکرا أو ثیبا، فإن کانت بکرا لم تخل إمّا أن تکون صحیحة أو مریضة، فإن کانت صحیحة، فإن کان الهواء معتدلا، لا حرّ و لا برد، أقیم علیها حد الأبکار: جلد مائة، و تغریب عام،

و عندنا: لا تغریب علیها، ... و اما اذا کان مریضا نظر فی مرضه، فإن لم یکن مأیوسا من برئه، انتظر به الیوم، و الأیام حدّ المرضی، و إن کان مرضا لا یرجی زواله، فانه یحدّ حدّ المرضی.» «۳».

و الظاهر انه رحمه اللّه فی مقام بیان الجلد، و لا نظر له الی حکم التغریب. فتأمل.

---

(۱) نهایة المحتاج ۷: ۴۲۸.

(۲) مغنی المحتاج ۴: ۱۴۸.

(۳) المبسوط ۵: ۲۰۳- ۲۰۴.

النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، ص: ۱۹۵

۲- و قال فی الخلاف: «المریض المأیوس منه اذا زنی و هو بکر، اخذ عذق «۱»، فیه مائة شمراخ «۲»، أو مائة عود، یشد بعضه الی بعض » «... ۳».

الحادی عشر: حکم التغریب اذا ترتبت علیه مفسدة:

لا کلام فی عدم جواز تأخیر الحد- و وجوب التسریع فیه- بما فیه النفی لما ورد عن علی علیه السّلام: «لیس فی الحدود نظر ساعة «۴»» و غیره.

و لکن لو ترتبت علی النفی مفسدة تعود الیه أو الی عائلته أو حدوث قتال و اثارة الفتن، فهل یؤخر الی زوال المانع أم یترک؟ فقد یقال: بأنّه یدور الأمر بین المهم و الأهم و یلاحظ اقوی الملاکین. و لم یتعرض لهذا الفرع- علی ما نعلم- الا السید الگلپایگانی علی ما فی تقریر أبحاثه قال ...: « إنّه من باب الأهم و المهم و تزاحمهما فیلاحظ الأهم، و لا وجه لسقوط النفی من رأس، فاذا رأی الحاکم أنّه یمکن حدوث قتل و قتال و إثارة الفتن بین الطوائف و القبائل مثلا بسبب نفیه عن البلد فانه یتوقف الحکم بنفیه الی أن یرتفع المانع و یزول المحذور و یتیسّر نفیه کما أنّ الأمر کذلک فی الحدّ نفسه. و لذا تری أنّه یؤخر حد المرأة الزانیة اذا کانت حاملا، و الحد قد یؤخر لعلل و أسباب لکنه لا یسقط، و علی الجملة فمقتضی

---

(۱) العذق: کل غصن له شعب، عنقود التمر، العرجون بما فیه من الشماریخ، النخلة بحملها.

انظر النهایة ۳: ۱۹۹- القاموس ۳: ۲۷۱- مجمع البحرین ۵: ۲۱۲- المنجد: ۲۵۶ (عذق).

(۲) و هو العثکال: ما علیه بسر أو عنب (القاموس) ۲۷۲- انظر: لسان العرب ۱۱: ۴۲۵ (عثل)- مجمع البحرین ۲: ۴۳۶ (شمرخ).

(۳) الخلاف ۲: ۴۴۲. المسألة: ۱۸.

(۴) الوسائل ۱۸: ۳۷۲ ح ۸.

النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، ص: ۱۹۶

القاعدة هو کونه علیه، و مقتضی حکم العقل تقدیم جانب الأمر الأهم لا أنّه وردت به روایة، و هکذا لو منع من نفیه مانع آخر فانه ینتظر زواله و لا یرفع النفی عنه فینتظر زواله فینفی بعده و إن طالت المدّة.» «۱».

الثانی عشر: الزانی و الزانیة هل یغربان الی بلدة واحدة؟

اشارة

لم أر لفقهائنا، و لا للسنة- الّا ابراهيم على ما فى المصنف- رأيا فى لزوم التفرقة بين الزانى و الزانية و عدمه.

و لعلّه لانتفاء موضوعه عندنا، اذ لا نفى على المرأة، عندنا.

و لكن على فرض القول بتغريب المرأة- كما هو رأى القديمين، و الشافعية. فقد ورد ما يستفاد منه التفريق بينهما، لكن هناك كلام فى سنده.

الروايات:

١- المصنف: «عبد الرزاق، عن ابن جريج، عن عمرو بن شعيب، قال: قال رسول الله صلّى اللّه عليه و آله: قضى الله و رسوله: إن شهد أربعة على بكرين، جلدا، كما قال الله عز و جل ...: مِائَةَ جَلْدَةٍ وَ لا تَأْخُذْكُمْ بِهِما رَأْفَةٌ فِي دِينِ اللّهِ «... ٢» و غرّبا سنة غير الأرض التى كانا بها، و تغريبهما شتّى» «٣».

و عن السيوطى: «و تغريبهما سنّتى، بدل قوله: شتّى.» «۴».

---

(١) الدر المنضود ١: ٣٢٣.

(٢) النور: ٢.

(٣) مصنف عبد الرزاق ٧: ٣١٣ ح ١٣٣١٨.

(۴) الدر المنثور ۵: ١٨.

النفى و التغريب فى مصادر التشريع الإسلامى، ص: ١٩٧

آراء المذاهب الاخرى:

١- قال ابراهيم «١»: «لا ينفيان الى قرية واحدة. ينفى كل واحد منهما الى قرية» «٢».

الثالث عشر: حد التغريب:

اشارة

إنّ النصوص من طرقنا مختلفة، ففى الكافى: أنّ الامام على عليه السّلام نفى الزانى من الكوفة الى البصرة، و ورد مثله عن ابن ابى شيبة و عبد الرزاق فى مصنفيهما.

و فى التهذيب: أنّ عليا كان ينفى الى أقرب بلدة من أهل الشرك إلى الإسلام.

و فى فقه الرضا عليه السّلام: التحديد بخمسين فرسخا.

اما من طرق السنة: أنّ النبى صلّى اللّه عليه و آله نفى الى خيبر، و أنّ عليا نفى من البصرة الى الكوفة، و عن بعض الصحابة، أنّه نفى الى فدك و خيبر، أو ينفى من عمله إلى غيره- كما عن الشعبى-، و من مكة الى الطائف. هذا و لكن اكثر الروايات و النصوص مطلقة من حيث التحديد بالمسافة.

الآراء و أدلتهم:

اشارة

کما اختلفت الآراء: ۱- منهم من قال: بأنّه غیر محدود، بل هو موکول الی

---

(۱) هو ابن ملیکة ابراهیم بن یزید النخعی الیمانی، مفتی اهل الکوفة. حینما بشّر بموت الحجاج، سجد و بکی فرحا. و یقول فی مرویات ابی هریرة: «کانوا یرون أنّ کثیرا من حدیث ابی هریرة منسوخ. و یقول فی علی علیه السّلام و فیمن شهد صفین معه؛ بخ بخ، من لنا مثل علی بن ابی طالب و رجاله. عاش تسعا و اربعین سنة، أو ثمانیا و خمسین سنة، و مات سنة ست و تسعین.» انظر: سیر اعلام النبلاء ۱۴: ۵۲۰- طبقات ابن سعد ۶: ۲۷۰- تأریخ البخاری ۱: ۳۳۳- وفیات الاعیان ۱: ۲۵.

(۲) مصنف عبد الرزاق ۷: ۳۱۳ ح ۱۳۳۱۳- و ص ۳۱۴ ح ۱۳۳۱۹- نصب الرایة ۳: ۳۳۰

النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، ص: ۱۹۸

رأی الحاکم، و کفایة ما یقع علیه اسم النفی، و هو رأی الإمام الطوسی فی المبسوط، و العلامة فی التحریر- مع التصریح بجواز التغریب الی دون مسافة القصر- و الشهید فی الروضة، و السبزواری فی المهذب، و هو مذهب جماعة من السّنة کابن المنذر- علی ما فی عمدة القارئ- اذ یری کفایة ما یقع علیه اسم النفی، قلّ أو کثر، و رأی أبی ثور: إذ حدّد المسافة بالمیل و الأقل منه.

۲- و منهم من اشترط کونه مسافة القصر، کالعلامة فی القواعد، و ولده فخر المحققین فی الایضاح، و ابن فهد و الفاضل الهندی فی کشف اللثام، و هو رأی الشافعی: حیث حدّد التغریب بمسافة یوم؛ و لیلة، و ابن قدامة، و النووی و الحصنی الشافعی، و القسطلانی، و البهوتی فی کشف القناع، و احمد- علی ما فی عمدة القارئ- بل هو مذهب جمهور السنة «۱».

۳- و منهم من حدّده بأقرب بلد الشرک الی بلد الإسلام و به قال یحیی بن سعید فی الجامع.

دلیل القول الأول:

۱- الأصل.

۲- العمومات.

۳- الإطلاقات.

۴- عدم دلیل معتبر علی اعتبار مسافة معیّنة.

۵- صدق الإخراج فی التغریب الی ما دون المسافة.

۶- توجیه ما ورد من فعل علی علیه السّلام بأنه قضیة فی واقعة.

---

(۱) انظر: بدایة المجتهد ۲: ۳۵۶- شرح منتهی الإرادات ۳: ۳۴۴- تحفة المحتاج ۹: ۱۰۹- روضة الطالبین ۱۰: ۸۸- کشاف القناع ۶: ۹۲- الشرح الکبیر للدردیر ۴: ۳۲۲.

النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، ص: ۱۹۹

دلیل القول الثانی:

۱- عدم حصول البراءة بالأقل من القصر.

۲- عدم صدق الموضوع، لأنّ الخارج الی ما دونها کالمقیم.

۳- و استدلالات اخری من العامة، لکنها ضعیفة، تمرّ علیک فیما یلی.

و لعلّ دلیل القول الثالث- و إن لم یصرّح القائل، بما استدل به- هو ما ورد عن أبی جعفر علیه السّلام فی الروایة الثانیة- فی هذا الفرع-.

اقول: لعل القول الثانی هو الأقرب لعدم حصول الیقین بالبراءة فی إتیان المأمور به. و هو وجوب تغریب الزانی فیما لو غرّب الی ما دون المسافة، مع ضعف مستند القول الثالث. الّا أن یقال: بأنّ المقام من الشک فی التکلیف بأکثر من هذا المقدار، و هو دون المسافة. لکن مع وجود الدلیل لا وجه لجریان الأصل، فالإطلاقات و العمومات محکّمة، و هی تقتضی عدم اعتبار المسافة.

و یری بعض العامة: أن یکون النفی من عمل الحاکم إلی عمل غیره، دون التقید بمسافة معینة، فلو نفی الی قریة تبعد عن محل الحادث میلا لکفی، کما یجوز أن ینفی من مصر الی مصر. و لا ندری ما هو مستنده؟! ثم لا بدّ من البحث فی مقدار مسافة القصر، و هل أنها اربعة برد- کما عن مالک و الشافعی و احمد- و هما مسیرة یوم بالسیر الوسط- أو مسیرة ثلاثة أیّام، کما هو رأی أبی حنیفة و الکوفیین «۱». أو میل فاکثر کما هو رأی الظاهریین «۲». أو بریدان، کما هو المجمع علیه عند الإمامیة- و هو اربعة و عشرون میلا «۳».

---

(۱) بدایة المجتهد ۱: ۱۳۱.

(۲) المحلّی ۵: ۱.

(۳) جواهر الکلام ۱۴: ۱۹۳ و ۱۹۴ و ۱۹۷.

النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، ص: ۲۰۰

الروایات من طرقنا:

۱- الکافی: «علی بن ابراهیم، عن أبیه، عن ابن أبی عمیر، عن حماد، عن الحلبی، عن أبی عبد الله علیه السّلام قال: النفی من بلدة الی بلدة، و قال: قد نفی علی علیه السّلام رجلین من الکوفة الی البصرة.» «۱».

قال المجلسی فی المرآة و الملاذ: «حسن» «۲».

و رواه الصدوق فی الفقیه مرسلا «۳».

قال الفیض: «لعل الغرض من النفی، الاذلال و الصغار» «۴» اقول المستفاد منه مشروعیة التغریب الی مسافة القصر، لا تعیّنه و عدم کفایة الأقل منه.

۲- التهذیب: «عنه- احمد بن محمد- عن خلف بن حماد عن موسی بن بکر عن بکیر بن اعین، عن أبی جعفر علیه السّلام: قال: کان أمیر المؤمنین علیه السّلام اذا نفی احدا من أهل الإسلام نفاه الی اقرب بلدة من أهل الشرک الی الإسلام، فنظر فی ذلک فکانت الدیلم أقرب اهل الشرک الی الإسلام.» «۵».

قال المجلسی: «ضعیف کالموثق» «۶».

۳- فقه الرضا علیه السّلام: «و من زنی بمحصنة و هو غیر محصن فعلیها الرجم و علیه الجلد و تغریب سنة و حد التغریب خمسون فرسخا» «۷» و الدلالة واضحة، و انما

---

(۱) الکافی ۷: ۱۹۷ ح ۱- التهذیب ۱۰: ۳۵ ح ۱۲۰.

(۲) مرآة العقول ۲۳: ۳۰۰- ملاذ الاخیار ۱۶: ۷۰.

(۳) الفقیه ۴: ۱۷ ح ۱۱- انظر روضة المتقین ۱۰: ۱۷.

(۴) الوافی ۱۵: ۲۲۸.

(۵) التهذیب ۱۰: ۳۶ ح ۱۲۷.

(۶) ملاذ الاخیار ۱۶: ۷۲.

(۷) فقه الرضا: ۲۷۵ ب ۴۴.

النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، ص: ۲۰۱

الکلام فی السند.

الروایات من غیر طرقنا:

۱- ابن ابی شیبة: «حدثنا وکیع، عن سفیان، عن رجل عن الحسن: أنّ النبی صلّی اللّه علیه و آله نفی الی خیبر» «۱» و خیبر علی ثمانیة برد من المدینة، و البرید اثنا عشر میلا، و المیل اربعة آلاف ذراع. و مفاده جواز التغریب الی هذا الحد، لا عدم کفایة الأقل منه «۲».

۲- و فیه: «حدثنا ابو بکر قال: حدثنا وکیع، عن سفیان عن أبی اسحاق عن یحیی إنّ علیا نفی الی البصرة» «۳».

و رواه عبد الرزاق و فیه: «من الکوفة الی البصرة» «۴».

قال السبزواری: «و ما روی عن علی علیه السّلام ... قضیة فی واقعة لا لأجل اعتبار المسافة» «۵».

۳- و فیه: «ابو بکر حدثنا عبد الرحیم بن سلیمان عن الاجلح عن ابن اسحاق قال: اتی علی بجاریة من همدان فضربها و سیرها الی البصرة سنة.» «۶».

۴- السنن الکبری: «اخبرنا ابو حازم العبدوی الحافظ، أنبأ ابو الفضل

---

(۱) المصنف ۱۰: ۸۴.

(۲) انظر معجم البلدان ۲: ۴۰۹- احسن التقاسیم: ۸۳- اعلام المنجد.

(۳) المصنف ۱۰: ۸۴- مصنف عبد الرزاق ۷: ۳۱۴- ح ۱۳۳۲۳- انظر کنز العمال ۵: ۴۲۳ ح ۱۳۴۹۶.

(۴) مصنف عبد الرزاق ۷: ۳۱۴ ح ۱۳۳۲۳.

(۵) مهذب الاحکام ۲۷: ۳۳۶.

(۶) المصنف ۱۰: ۸۴.

النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، ص: ۲۰۲

الکرابیسی أنبأ احمد بن نجده، ثنا سعید بن منصور، ثنا هشیم، ثنا الشیبانی عن الشعبی: أنّ علیا علیه السّلام جلد و نفی من البصرة الی الکوفة، أو قال: من الکوفة الی البصرة» «۱».

الآثار:

۱- و فیه: «ابو بکر قال حدثنا وکیع عن سفیان، عن زید بن اسلم عن ابیه، أنّ عمر نفی الی فدک.» «۲».

۲- و فیه: «ابو بکر قال حدثنا جریر عن مغیرة عن ابی یسار مولی عثمان قال: جلد عثمان امرأة فی زنا ثم ارسل بها مولی له یقال له المهری الی خیبر فنفاها الیها.» «۳».

۳- و فیه: «ابو بکر قال حدثنا هشیم، عن اسماعیل بن سالم عن الشعبی قال:

قلت له فی زمن ابن هبیرة- من این ینفی فی الزنا؟ قال من عمله الی غیره.» «۴».

۴- و فیه: «ابو بکر قال: حدثنا ابو اسامة، عن ابن جریج عن الزهری أنّ عمر نفی الی البصرة.» «۵».

۵- عبد الرزاق: «عن الثوری، عن ابن اسحاق، قلت لعطاء: نفی من مکة الی الطائف، قال: حسبه ذلک» «۶».

---

(۱) السنن الکبری ۸: ۲۲۳- کنز العمال ۵: ۴۲۳ ح ۱۳۴۹۶.

(۲) المصنف ۱۰: ۸۳ ح ۸۸۴۶.

(۳) المصنف ۱۰: ۸۳ ح ۸۸۴۷- نصب الرایة ۳: ۳۳۲.

(۴) المصنف ۱۰: ۸۴ ح ۸۸۵۰.

(۵) المصنف ۱۰: ۸۵- مصنف عبد الرزاق ۷: ۳۱۴ ح ۱۳۳۲۱- السنن الکبری ۸: ۲۲۲.

(۶) المصنف ۷: ۳۱۵ ح ۱۳۳۲۵.

النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، ص: ۲۰۳

۶- و فیه: «عبد الرزاق عن معمر عن أیوب، عن نافع أنّ ابن عمر نفی الی فدک» «۱».

۷- و فیه: «عبد الرزاق عن ابن جریج عن عبد الله بن عمر: أنّ ابا بکر نفی الی فدک و عمر.» «۲».

۸- البیهقی: «قال ابن شهاب کان عمر ینفی من المدینة الی البصرة و الی خیبر.» «۳».

اوردنا هذه الآثار لاستیفاء المقام- کما فی سائر الموارد- لا للاستدلال بها.

آراء فقهائنا:

۱- الشیخ الطوسی: «و حدّ التغریب أن یخرجه من بلده أو قریته الی بلد آخر، و لیس ذلک بمحدود، بل علی حسب ما یراه الامام، و قال قوم: ینفیه الی موضع یقصر فیه الصلاة حتی یکون فی حکم المسافر عن البلد.» «۴».

۲- یحیی بن سعید: «و نفیه الی أدنی بلد من بلاد الإسلام الی الشرک» «۵».

۳- العلامة الحلی: «و ینبغی أن یغرّب عن بلده أو قریته الی موضع آخر حسب ما یراه الامام و لیس للمسافة حد محدود، فلو غرّبه الی ما دون مسافة القصر جاز.» «۶».

---

(۱) المصنف ۷: ۳۱۵ ح ۱۳۳۲۶.

(۲) المصنف ۷: ۳۱۵ ح ۱۳۳۲۸.

(۳) السنن الکبری ۸: ۲۲۲.

(۴) المبسوط ۸: ۳.

(۵) الجامع للشرائع: ۵۵۰.

(۶) تحریر الاحکام ۲: ۲۲۳.

النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، ص: ۲۰۴

۴- و قال فی القواعد: «و هل یشترط التغریب الی مسافة القصر فصاعدا الأقرب ذلک.» «۱».

۵- ولد العلامة- فخر المحققین-: بعد کلام والده فی القواعد قال: «اقول:

وجه القرب الأمر بالتغریب و حصوله فی مسافة التقصیر یقینی و الأقل منه غیر یقینی، فلا یحصل به یقین بالبراءة، و یحتمل الاجزاء،

لان التغریب هو الاخراج عن بلده الی موضع لیس بمستوطنه، و الاقوی عندی ما هو الأقرب عند المصنف.» «۲».

۶- ابن فهد: «ظاهر الشیخ فی النهایة و المبسوط، عدم تحدید التغریب بل هو موکول الی نظر الحاکم، و استغرب العلامة استخراجه الی مسافة التقصیر و قوّاه فخر المحققین ... و الاول احوط.» «۳».

۷- الشهیدان: «و التغریب نفیه عن مصره بل مطلق وطنه الی آخر قریبا کان أم بعیدا بحسب ما یراه الامام مع صدق اسم الغربة.» «۴».

۸- الفاضل الهندی: «هل یشترط التغریب الی مسافة القصر فصاعدا الأقرب ذلک لأن الخارج الی ما دونها کالمقیم دون الغریب» «۵».

۹- السبزواری: «لا یعتبر فی التغریب تحقق المسافة الشرعیة بل المناط صدق الغربة و التبعید عرفا لعدم دلیل علی اعتباره، و ما ورد من تبعید علیه علیه السّلام رجلین من الکوفة الی البصرة، قضیة فی واقعة، لا لأجل اعتبار المسافة، للأصل

---

(۱) قواعد الاحکام ۲: ۲۵۵.

(۲) إیضاح الفوائد ۴: ۴۸۴.

(۳) المهذب البارع ۵: ۳۲.

(۴) الروضة البهیة ۹: ۱۱۰.

(۵) کشف اللثام ۲: ۲۲۵.

و العمومات المتقدمة و الاطلاقات بعد صدق الموضوع عرفا.» «۱».

۱۰- السید الگلپایگانی: «الظاهر عدم ورود تحدید له فی الاخبار سوی ما حکی عن الفقه الرضوی: حد التغریب خمسون فرسخا. و من المعلوم أنّ ما فی فقه الرضا علیه السّلام لوحده لا یصلح مستندا للافتاء و لم نعثر علی من قیّد النفی بذلک.

و أظنّ انی رأیت فی روایة أنّه ینفی الی موضع یقصر فیه الصلاة. لا یقال: انه و ان لم یرد دلیل صریح صحیح یدل علی اعتبار خمسین فرسخا الا أنّ ما حکی من نفی الامام علی علیه السّلام بحسب الموارد و المصادیق کان الی مواضع لا تقصر عن ذلک فانه علیه السّلام قد نفی الی البصرة مثلا. و معلوم أن المسافة بینها و بین الکوفة ازید من خمسین فرسخا و هکذا ما نقل من نفیه الی الروم و غیر ذلک، لأنّه یقال: إنّه مجرد ذلک لا یدل علی الاختصاص و اعتبار هذا الحد، لأنه مجرد العمل، و لعلّه رأی مصالح فی ذلک. اضف الی ذلک ما نقل من أنّ عمر نفی الی فدک و هو و ان لم یکن بنفسه دلیلا- الا- أنّه دلیل بضمّ انه کان ذلک بمرأی و منظر الامام علیه السّلام.

و الظاهر کفایة مطلق التغریب و صدق کونه غریبا و مجرد نفیه الی بلد آخر أیّاما شاء و ذلک بمقتضی لفظ التغریب و النفی و اطلاقها و عدم ما یصلح للتقیید و التحدید.» «۲».

اقول: لم نعثر علی ما ظنه روایة و ان قرّب العلامة مضمونه فی القواعد و قواه ولده فی الایضاح و هو رأی الفاضل الهندی. و من العامة احمد و من تبعه.

أمّا النفی الی البصرة فلم یعلم من الروایة أنّ مورده الزنا- مع غض النظر عن ارسالها- علی ما رواه الصدوق.

أمّا تقریر الامام علیه السّلام لفعل الخلیفة فلم یثبت التقریر علی اطلاقه.

---

(۱) مهذب الاحکام ۲۷: ۳۳۶- المسألة: ۸.

(۲) الدر المنضود ۱: ۳۲۰.

آراء المذاهب الاخری:

۱- الماوردی: «و أوجب الشافعی تغریبها عاما عن بلدها الی مسافة أقلها یوم و لیلة.» «۱».

۲- ابن قدامة: «و یغرّب الرجل الی مسافة القصر، لأن ما دونها فی حکم الحضر بدلیل أنّه لا یثبت فی حقّه احکام المسافرین.» «۲».

۳- شمس الدین المقدسی: «و حیث رأی الامام الزیادة فی المسافة فله ذلک، لأنّ عمر غرّب الی الشام و العراق، و إن رأی زیادة علی الحول لم یجز لأن مدة الحول منصوص علیها، فلم یدخلها الاجتهاد ... و المسافة غیر منصوص علیها، فرجع فیها الی الاجتهاد.» «۳».

۴- النووی: «قال المصنف: و إن وجب التغریب نفی الی مسافة یقصر فیها الصلاة، لأنّ ما دون ذاک فی حکم الموضع الذی کان فیه المنع من القصر و الفطر و المسح علی الخف ثلاثة أیام».

و إن رأی الإمام أن ینفیه الی أبعد من المسافة التی تقصر فیها الصلاة کان له ذلک ... و حکی عن ابی علی بن ابی هریرة، أنّه قال: «یغرّب الی حیث ینطبق علیه اسم الغربة، و إن کان دون ما تقصر الیه الصلاة، لأن القصد تعذیبه بالغربة، و ذلک یحصل بدون ما تقصر الیه الصلاة.» «۴».

و قال أیضا: «و إن زنی الحر غیر المحصن ... و غرّب عاما الی مسافة قصر،

---

(۱) الاحکام السلطانیة: ۲۲۳- انظر معالم القربة: ۲۷۸.

(۲) المغنی ۸: ۱۶۸.

(۳) الفروع ۶: ۶۹۰- المجموع ۲۰: ۱۴.

(۴) المجموع ۲۰: ۴۵.

النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، ص: ۲۰۷

لأنّ احکام السفر من القصر و الفطر، لا تثبت بدونه.» «۱».

۵- ابو بکر الحصنی الشافعی ...: « نعم یشترط فی التغریب أن یکون الی مسافة تقصر فیها الصلاة علی الصحیح، لأن المقصود به الایحاش عن أهله و وطنه، و ما دون مسافة القصر فی حکم الحضر، فان رأی الامام تغریبه الی اکثر من ذلک فعل لأن الصدّیق غرّب الی فدک، و الفاروق الی الشام و عثمان الی مصر، و علی علیه السّلام الی البصرة.

و قال المتولی: ان وجد علی مسافة القصر موضعا صالحا لم یجز الی الأبعد، و هو وجه.

و الصحیح الذی قطع به الجمهور، الاول: لقضیة الصحابة.» «۲».

۶- العینی ...: « و عن احمد الی قدر ما تقصر فیه الصلاة؛ و قال ابو ثور: الی میل و أقلّ منه. و قال ابن المنذر: یجزی من ذلک ما یقع علیه اسم النفی، قلّ او کثر» «۳».

۷- القسطلانی: «و تغریب عام ولاء الی مسافة القصر لأن المقصود إیحاشه بالبعد عن الأهل و الوطن، فاکثر، ان رآه الامام ... و لا یکفی تغریبه الی ما دون مسافة القصر اذ لا یتم الإیحاش المذکور به فانّ الاخبار تتواصل الیه حینئذ» «۴».

۸- الرملی: «و انما یجوز التغریب الی مسافة قصر، من محل زناه فما فوقها

---

(۱) المجموع ۲۰: ۱۴.

(۲) کفایة الاخیار ۲: ۱۱۰- انظر: اسنی المطالب ۴: ۱۳۰- المهذب ۲: ۲۸۸.

(۳) عمدة القارئ ۲۳: ۱۳.

(۴) ارشاد السارى ۱۰: ۲۶- انظر: فتح البارئ ۱۲: ۱۵۷- الانصاف ۱۰: ۱۷۲- المغنى ۹: ۴۴- روضة الطالبين ۱۰: ۸۸- نيل الاوطار ۷: ۱۰۱.

النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، ص: ۲۰۸

على ما يراه الامام.» «۱».

۹- الشربينى: «يغرب الى مسافة القصر، لأن ما دونها فى حكم الحضر، لتوصل الاخبار فيها اليه، و المقصود إيحاشه بالبعد عن الأهل و الوطن فما فوقها، إن راه الامام.» «۲».

الرابع عشر: حكم التغريب الى بلاد الشرك:

قد يقال إنّ مقتضى خبر بكير بن اعين «۳» عن على عليه السّلام: جواز نفيه الى بلاد الشرك الحدودية المجاورة لبلاد الإسلام و أنّ هذا كان دأبه عليه السّلام بقرينة لفظ «كان» الظاهر فى الاستمرار ... و بقرينة تغريبه عليه السّلام شخصا آخر الى الروم. و لا ينافيه حرمة التغرّب بعد الهجرة.

الا أن يقال: إنّ مورده المحارب كما استظهره الحر العاملى فى الوسائل. و لكن يجاب عنه: أنّ لفظ (احدا) دال على العموم. فتأمل.

هذا و عن السيد الگلپايگانى كون المدار هو صدق النفى و التغريب سواء كان فى بلاد الإسلام أو ديار الكفر بحسب ما تقتضيه المصلحة. و لكنه قال فى نهاية المطاف «و ان كان مقتضى القاعدة هو الاقتصار على بلاد الإسلام و عدم نفيه الى بلاد الكفر الا بدليل قاطع و ذلك لأنّه من مصاديق التعرب بعد الهجرة و هو حرام بلا كلام.» «۴».

---

(۱) نهاية المحتاج ۷: ۴۲۸.

(۲) مغنى المحتاج ۴: ۱۴۸

و عن مالك: فى الموازية: ينفى من مصر الى الحجاز، و الى مثل شعب و ما والاها و من المدينة الى مثل فدك و خيبر. المنتقى ۷: ۱۳۷.

(۳) الوسائل ۱۸: ۳۹۴ ب ۲۴ ح ۶.

(۴) الدر المنضود ۱: ۳۱۹.

النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، ص: ۲۰۹

الخامس عشر: هل يحبس المغرّب فى المنفى؟

اشارة

تعرّض العلامة الحلى فى التحرير لهذا الفرع و قال بعدم حبس المغرب فى البلد الذى ينفى اليه و وافقه الشافعية، و كأنّه ناظر الى قول مالك و ابى حنيفة من أنّ:

التغريب معناه الحبس، فيحبس فى البلد الذى يغرب اليه مدة لا تزيد على سنة، فالتغريب عند المالكيين و الحنفيين هو الحبس فى بلد غير البلد الذى وقعت فيه الجريمة كما فى المدونة و المغنى و شرح الزرقانى و عمدة القارئ، و هو رأى الزيديين. و هو كما ترى لأنّه زيادة عقوبة لم يرد بها الشرع. و يرى الشافعى و احمد: أنّ معناه النفى من البلد الذى حدث فيه الزنا الى بلد آخر على أن يراقب

المغرّب بحیث یحفظ بالمراقبة فی البلد الذی غرّب الیه و لا یحبس فیه.

فالتغریب عند الشافعیین و الحنابلة و الظاهریین هو: الوضع تحت المراقبة فی بلد آخر، و المقصود من المراقبة أن یمنع الزانی من العودة الی بلده قبل انتهاء المدة، أو الی ما دون مسافة القصر علی رأی بعض. و یری البعض: أنّ المقصود بالمراقبة الزام المغرّب بالاقامة فی البلد المغرّب الیه، فلا یمکّن من الضرب فی الارض.

آراء فقهائنا:

طبسی، نجم الدین، النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، در یک جلد، قم - ایران، اول، ه ق النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی؛ ص: ۲۰۹

۱- العلامة الحلّی: «و لا یحبس فی البلد الذی ینفی الیه » «... ۱».

---

(۱) تحریر الاحکام ۲: ۲۲۳.

قال علاء الدین الحلبی: «و المفسدون فی الارض ... و ان لم یحدث منهم سوی الإخافة و الإرجاف، نفوا من بلد الی بلد و اودعوا السجن الی أن یتوبوا أو یموتوا» اشارة السبق:

۱۴۴.

النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، ص: ۲۱۰

آراء المذاهب الاخری:

۱- المدونة: «قلت: فهل یسجن الفتی فی الموضع الذی ینفی الیه فی قول مالک؟ قال: نعم؛ یسجن، و لو لا أنّه یسجن لذهب فی البلاد.

قال مالک: لا ینفی الّا زان، أو محارب، و یسجنان جمیعا فی الموضع الذی ینفیان الیه. یحبس الزانی سنة.» «۱».

۲- الاندلسی: «و یکتب الی والی البلد الذی یغرّب إلیه أن یقبضه، و یسجنه سنة عنده.» «۲».

۳- ابن قدامة ...: « و لا یحبس فی البلد الذی نفی الیه؛ و بهذا قال الشافعی، و قال مالک: یحبس. و لنا: أنّه زیادة لم یرد بها الشرع، فلا تشرع کالزیادة علی العام» «۳».

۴- الشربینی ...: « و لا یعتقل فی الموضع الذی غرّب الیه ... لکن یحفظ بالمراقبة، و التوکیل به، لئلا یرجع الی بلدته، أو الی دون المسافة منها؛ لا لئلّا ینتقل الی بلد آخر، لما مرّ من أنّه لو انتقل الی بلد اخر لم یمنع ... فإن احتیج الی الاعتقال خوفا من رجوعه الی ما ذکر، اعتقل، و کذا: إن خیف من تعرضه للنساء و افسادهن.» «۴».

۵- الرملی: «و لا یقیّد الّا إن خیف من رجوعه، و لم تفد فیه المراقبة، أو من تعرضه لإفساد النساء.» «۵».

---

(۱) المدونة الکبری ۶: ۲۳۶.

(۲) المنتقی ۷: ۱۳۷.

(۳) المغنی ۸: ۱۶۹.

(۴) مغنی المحتاج ۴: ۲۴۸.

(۵) نهایة المحتاج ۷: ۴۲۸.

النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، ص: ۲۱۱

۶- البهوتی: «و لا یحبس المغرّب فی البلد الذی نفی الیه لعدم وروده.» «۱».

۷- العینی: «فانه نقل کلام مالک.» «۲».

۸- عودة: «التغریب عند الشافعیین: ان التغریب معناه النفی، الّا أنّهم یجیزون حبس المغرّب اذا خیف رجوعه الی البلد الذی غرّب منه.» «۳».

السادس عشر: تعیین البلد، بید الحاکم أو المغرّب:

اشارة

الظاهر أنّ تعیین المنفی بخصوصه- مکان خاص، و بلدة معینة- بید الحاکم و نظره، لأنّه من شئونه و اختیاراته، لا بید المغرّب- ما لم یقم دلیل خاص علی خلافه- نعم لیس للحاکم تغریبه الی بلد الجلد، و لا الی بلد الزنا- علی ما استظهره البعض من روایة مثنّی الحنّاط: «من الأرض الذی یأتیه» «۴» و قد افتی بذلک الامام الخمینی، و السبزواری، و هو رأی جمهور السنة، اذ یشترطون أن یغرّب الی بلد معین ... فلا یجوز للإمام، أو نائبه أن یرسله ارسالا الی غیر بلد معین «۵».

و ذهب الیه- علی سبیل المثال لا الحصر- البهوتی، و الرملی، و الشربینی.

هذا: و عن العلامة الحلّی، و الفاضل الهندی، و من المعاصرین: الگلپایگانی خلاف ذلک، و أنّ تعیین البلد بید المغرّب، لا بید الحاکم.

---

(۱) کشاف القناع ۶: ۹۲.

(۲) عمدة القارئ ۲۳: ۱۳.

(۳) التشریع الجنائی الاسلامی ۲: ۳۸۳- انظر: اسنی المطالب ۴: ۱۳۰- شرح الزرقانی ۸:

۸۳- الشرح الکبیر للدردیر ۴: ۳۲۲- تبصرة الحکام ۲: ۲۶۰- الخرشی ۸: ۸۳- المحلی ۱۱: ۱۸۲- اسنی المطالب ۴: ۱۳۰.

(۴) التهذیب ۱۰: ۳۵ ح ۱۱۹.

(۵) انظر: اسنی المطالب ۴: ۱۲۹- روضة الطالبین ۱۰: ۸۸- الزرقانی ۸: ۸۳- الخرشی ۸:

۸۳- الشرح الکبیر للدردیر ۴: ۳۲۲.

النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، ص: ۲۱۲

و استظهر البعض منا، هذا الحکم من روایة سماعة بنقل الفقیه: إنّ التعیین بید المغرّب، لا الحاکم، و انّما علی الحاکم مجرّد الاخراج: «و لیس ینبغی للإمام أن ینفیه من الارض التی جلد فیها الی غیرها.».

و فیما یلی الروایات ثم آراء الفریقین.

الروایات:

۱- الفقیه: «روی زرعة، عن سماعة، قال: قال: اذا زنی الرّجل فجلد، فلیس ینبغی للإمام أن ینفیه من الأرض التی جلد فیها الی غیرها، و إنّما علی الإمام أن یخرجه من المصر الذی جلد فیه.» «۱».

آراء فقهائنا:

۱- العلامة الحلّی: «و إلیه- المغرّب- الخیرة فی جهات السفر.» «۲».

۲- الفاضل الهندی: «و إلیه الخیرة فی جهات السفر، فلیس علینا الّا إخراجه، و أمره بالمسافرة.» «۳».

۳- الگلپایگانی ...: « ما کان علی الحاکم، فهو إخراجه، و امّا تعیین الموضع الذی ینفی إلیه، فلیس بید الحاکم » « ... ۴».

---

(۱) الفقیه ۴: ۱۷ ح ۹.

(۲) قواعد الاحکام ۲: ۲۵۵.

(۳) کشف اللثام ۲: ۲۲۴.

(۴) الدر المنضود ۱: ۳۲۲.

النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، ص: ۲۱۳

و أمّا القائلون بأنّه بید الحاکم:

۱- الامام الخمینی: «حد النفی سنة ... و تعیین البلد مع الحاکم » « ... ۱».

۲- السبزواری ...: « تعیین محل النفی، منوط بنظر الحاکم، لأنّ نظره متّبع، مطلقا؛ إن لم یکن فیه دلیل بالخصوص.» «۲».

۳- الشیخ الاستاذ: «و الذیل قرینة علی أنّه لیس المراد بکلمة «ینبغی» مجرّد الرجحان، بل اللزوم، و لکن روی هذه الروایة، الصدوق فی الفقیه، مع اضافة لفظة «لیس»، الی کلمة «ینبغی». و علیه فیصیر المراد من الروایة أنّه: لا ینبغی للإمام تعیین المحل الذی ینفی الیه، بل اللازم [هو] مجرّد الإخراج من بلده، و تعیین المحل الآخر انّما هو باختیاره » « ... ۳».

اقول لا أدری، إن کان فی مقام التشکیک، أو الرجوع عمّا افاده اوّلا من لزوم التعیین- علی الحاکم- لکن قد یجاب عنه اوّلا: بأنّ نقل الفقیه- فضلا عن اضماره- معارض مع نقل الکافی «۴» و التهذیب «۵»، اذ لم یکن فیهما «لیس».

ثانیا: فی الروایة إبهام و إجمال، علی التقدیرین: وجود «لیس» و عدمه. کما افاده الفیض فی الوافی «۶» و الشیخ محمد حسن النجفی فی موسوعته القیّمة- الجواهر «۷» - ان قلت: فی الترديد بین احتمال الزیادة و النقیصة، یقدم- بأصالة

---

(۱) تحریر الوسیلة ۲: ۴۱۸.

(۲) مهذب الاحکام ۲۷: ۳۳۶.

(۳) تفصیل الشریعة: ۱۳۸ (الحدود).

(۴) الکافی ۷: ۱۹۷ ح ۲.

(۵) التهذیب ۱۰: ۳۵ ح ۱۹۹.

(۶) الوافی ۱۵: ۲۸۸.

(۷) جواهر الکلام ۴۱: ۳۲۵.

النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، ص: ۲۱۴

عدم السهو فی الزیادة- عدم الزیادة، فیؤخذ بنسخة الفقیه. و ذلک لأن السهو فی الزیادة، یحتاج الی عنایة اکثر، فأصالة الضبط تقتضی تقدیم عدم الزیادة علی عدم النقیصة قلت: لا یجری هذا الأصل هنا، و ذلک لتعارض نسختین مع نسخة واحدة. «۱».

آراء المذاهب الاخری:

۱- البهوتی: «و إن زنی- و هو غیر محصن ...- غرّب الی ما یراه الإمام، لا هو.» «۲».

۲- الرملی: «و عبّر بالتغریب، لیفید به، اعتبار فعل الحاکم، فلو غرّب نفسه لم یعتد به، لانتفاء التنکیل.» «۳».

۳- الشربینی: «و لفظ التغریب، أنّه لا بد من تغریب الامام أو نائبه، حتی لو اراد الامام تغریبه فخرج بنفسه و غاب سنة ثم عاد لم یکف » « ...۴».

---

(۱) هل المورد: من الترديد، أو التباین، و انه من موارد دوران الأمر بین الحجة و اللاحجة، او من تعارض الخبرین؟ فإن قلنا: إنّهما من تعارض الحجتین، و مقتضی الحجیة فیها تامة، فالقاعدة هی ملاحظة المبنی فی تعارض الحجتین من التساقط و التخییر فی المسألة الاصولیة. فعلی التساقط: المرجع هو الاطلاقات. و علی الثانی: هو التخییر فی اخذ احدهما و الفتوی علی طبقه.

هذا و قد تعرض شیخنا الاستاذ الوحید الخراسانی لهذا البحث مستقصی فی مجلس درس الفقه و السید الخوئی فی المستند ۶: ۳۷۵.

(۲) شرح منتهی الارادات ۳: ۳۴۴- و مثله فی کشاف القناع ۶: ۹۲.

(۳) نهایة المحتاج ۷: ۴۲۸.

(۴) مغنی المحتاج ۴: ۱۴۸.

النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، ص: ۲۱۵

السابع عشر: هل یجوز مخالفة ما عیّنه الحاکم؟

ثم اذا قلنا بأنّ التعیین من شئون الحاکم، فمقتضی وجوب اطاعته و نفوذ حکمه و عدم جواز مخالفته، هو وجوب امتثاله فی الجهة التی عیّنها، فلا یجوز له اختیار جهة اخری، لا لما قاله بعض العامة: من کونه ألیق بالزجر، و أنّه معاملة له بنقیض قصده، فإنّها استحسانات محضة. بل لأجل أنّ ذلک ردّ لحکم الحاکم و هو غیر جائز.

و فیما یلی آراء المذاهب:

۱- قال فی شرح الازهار: «لو عیّن الإمام بلدا تعین.» «۱».

۲- الرملی: «اذا عیّن الامام جهة فلیس له طلب غیرها فی الأصح، فلو طلب لم یعتد به لأنّه قد یکون له غرض فیه، فینتفی الزجر المقصود.» «۲».

۳- الشربینی: «و اذا عیّن الامام جهة فلیس له طلب غیرها ... لأنّ ذلک ألیق بالزجر، و معاملة له بنقیض قصده، و الثانی: له ذلک لأنّ المقصود ایحاشه بالبعد عن الوطن.» «۳» اقول: و هو مذهب الشافعیة.

۴- الشبراملسی: «اذا عیّن الامام جهة: یجب ذهابه الیها فورا، امتثالا لأمر الامام، و یغتفر له التأخیر لتهیئة ما یحتاج الیه.» «۴».

الثامن عشر: حکم التغریب فیما لو کان الطریق غیر آمن:

اشارة

نظرا لاطلاقات الامر بالتغریب، و أنّ الحکمة فیه الاذلال و الصّغار، او

(۱) شرح الازهار ۳: ۳۴۲.

(۲) نهایة المحتاج ۷: ۴۲۸.

(۳) مغنی المحتاج ۴: ۱۴۸.

(۴) ذیل نهایة المحتاج ۷: ۴۲۸- انظر: الشرح الکبیر للدردیر ۴: ۳۲۲- الزرقانی ۸: ۸۳- الخرشی ۸: ۸۳- روضة الطالبین ۱۰: ۸۸- کشاف القناع ۶: ۹۲.

النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، ص: ۲۱۶

التشدید و الإیذاء- علی ما قیل- و لم یقصد به الإتلاف، فلا یمنع، عدم أمن الطریق، من التغریب، فیما اذا لم یخش علیه من التلف، و الّا فینتظر.

الّا أن یقال: بعدم شمول الإطلاقات لبعض الانقسامات التی لها حکم آخر، اذ لیست بالنسبة الیها فی مقام البیان کما فی قوله تعالی...: فَکُلُوا مِمّا أَمْسَکْنَ عَلَیْکُمْ «... ۱» فإنّ إطلاق الآیة لا تشمل جواز أکل محل جرح الصید قبل تطهیره.

فهنا أیضا الایذاء حرام و لا یرتفع حکمها بهذه الإطلاقات، فتأمل.

هذا و قد تعرض للمسألة: العلامة الحلی فی القواعد، و تبعه الفاضل الهندی فی کشف اللثام. و من المذاهب الاخری: الرملی فی النهایة.

آراء فقهائنا:

۱- العلامة الحلی: «و لو کانت الطرق مخوفة لم ینتظر الأمن للعموم، بل یؤمر بالخروج الّا أن یخشی تلفه فینتظر.» «۲».

۲- الفاضل الهندی: «و لو کانت الطریق مخیفة لم ینتظر الأمن، للعموم، بل یؤمر بالخروج الّا أن یخشی تلفه فینتظر، اذ لم یؤمر بإتلافه.» «۳».

آراء المذاهب الاخری:

۱- الرملی ...: « بشرط کون الطریق آمنا، کما اقتضاه کلامهم.» «۴».

(۱) المائدة: ۴.

(۲) قواعد الاحکام ۲: ۲۵۵.

(۳) کشف اللثام ۲: ۲۲۴.

(۴) نهایة المحتاج ۷: ۴۲۸- انظر: تحفة المحتاج ۹: ۱۰۹- کشاف القناع ۶: ۹۲.

النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، ص: ۲۱۷

التاسع عشر: هل یکفی النفی من القریة الی مصرها؟

هل یکفی التغریب من القریة الی مصرها؟ أو من المصر الی ضواحیها و قراها؟ قد یقال بکفایة ذلک ما دام یصدق علیه التغریب، و ما دام لم یعتبر فیه المسافة.

و قد یقال بعدم کفایة ذلک، بمقتضی صحیحة الحلبی اذ فیها: «النفی من بلدة الی بلدة» فلا بد من صدق «البلد الآخر» علی المنفی الیه. و بها تقیّد الاطلاقات.

هذا و قد تعرض بعض المعاصرین منا لهذا الفرع فقال: «لا یکفی فی النفی المأمور به النفی من بلدة الی ما حولها من القری و الأریاف، و لا من قریته الی مصرها، بل لا بدّ من نفیه الی بلد آخر لروایة الحلبی «۱»، المقیّدة لإطلاق غیرها » «... ۲».

العشرون: الانتقال من بلد التغریب:

اشارة

هل یجوز الانتقال من بلد النفی الی بلد آخر، أم تفرض علیه الاقامة الإجباریة؟

لم یقم نص بالخصوص علی احد الطرفین، و لا فی کلام الأصحاب تعرّض للمقام، و لکن یبدو من القول، بأنّه: لو رجع ردّ الی منفاه، انّه ملزم بالاقامة، سیّما اذا حتّمه علیه الحاکم.

هذا فیما اذا لم یکن البقاء ضرریا، أو لم نقل بأنّ تعیین المحل بید المغرّب لا الحاکم.

ثم انّ لازم القول بحبسه فی المنفی هو المنع من مغادرة منفاه؛ کما هو رأی

---

(۱) الوسائل ۱۸: ۳۹۳ ب ۲۴ ح ۱.

(۲) حدود الشریعة ۴: ۲۷۰.

المالکیة «۱».

و عند الشافعیة: منع المغرب من مغادرة منفاه قبل کمال المدة، لأنّ ذلک یؤدی الی الترویح عنه و هو مناف للمقصود من تغریبه «۲».

قد یقال: إنّ المدار، و الملاک، هو صدق التغریب، فلو کان الانتقال منافیا له، فیمنع منه، و إلّا فلا.

و اما دعوی «أنّ الانتقال یؤدی الی الترویح، فیمنع»، لا یرجع الی محصّل، ما دام لم یقم الدلیل علی أنّ المقصود بالتغریب هو التضییق علیه، اذ لعل المقصود، هو الاذلال و التحقیر- و هو حاصل حتی مع الانتقال-، ما دام مغربا و ممنوعا من العودة الی بلده.

و فیما یلی بعض الآراء:

آراء فقهائنا:

۱- السید الگلپایگانی: «هل یجوز له أن یخرج من المنفی الی بلد آخر، بعد مفروغیة عدم جواز الخروج الی بلده، ما لم یقض الحول؟ الظاهر بحسب ما تقدم، من أنّ اختیار النفی وحده بید الحاکم دون اختیار موضعه- فانه بید الزانی- هو الجواز.» «۳».

۲- و عن بعض المعاصرین: «هل یجوز للمنفی الانتقال من المصر المنفی فیه الی مصر آخر أم یجب علیه الاقامة فیه؟ وجهان؛ فیمکن اختیار اوّلهما بدعوی عدم الخصوصیة فی المنفی فیه الّا اذا حتم الحاکم الإقامة علیه فی مصر معین

---

(۱) انظر: الشرح الکبیر للدردیر ۴: ۳۲۲- الخرشی ۸: ۸۳- الزرقانی ۸: ۸۳.

(۲) تحفة المحتاج ۹: ۱۱۰.

(۳) الدر المنضود ۱: ۳۲۲.

النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، ص: ۲۱۹

لمصلحة، فتأمل.

نعم، لا مانع من الجواز اذا کان البقاء فیه ضرریا أو حرجیا و قال قبله ...: نعم لا یجب علی المنفی الإقامة فی نفس المصر بل له أن یقیم فی القری التابعة لذلک المصر المنفی الیها حسب فهم العرف.» «۱».

آراء المذاهب الاخری:

۱- الشربینی - ...: « فی الانتقال- وجهان: أصحهما کما فی أصل الروضة، لا یمنع، لأنّه امتثل، و المنع من الانتقال لم یدل علیه دلیل.» «۲».

۲- الرملی: «یلزمه الإقامة فیما غرّب إلیه لیکون له کالحبس.» «۳».

الحادی و العشرون: حکم من زنی فی فلاة، أو بادیة أو قریة:

اشارة

الظاهر من فتاوی الفقهاء عدم الخصوصیة للمصر، فلو زنی فی الفلاة، او القریة، ینفی عن وطنه. و به قال شیخ الطائفة، فی المبسوط، و النجفی فی الجواهر، و المامقانی فی المناهج، و الامام الخمینی فی التحریر، و السبزواری فی المهذب، و الگلپایگانی فی الدر المنضود، و من العامة، البهوتی فی الکشاف. و ذلک لشمول الإطلاق، و الاتفاق، للفلاة و القریة، و امّا ما ورد فی موثقة سماعة «علی الامام أن یخرجه من المصر الذی جلد فیه.» «۴» فهو قید غالبی، بقرینة روایات اخری:

---

(۱) حدود الشریعة ۴: ۲۷۰.

(۲) مغنی المحتاج ۴: ۱۴۸.

(۳) نهایة المحتاج ۷: ۴۲۸.

(۴) الکافی ۷: ۱۹۷ ح ۲.

النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، ص: ۲۲۰

«ینفیه من الأرض التی جلده فیها» «۱» کما فی روایة عبد الرحمن، و غیرها، فالارض مطلقة، سواء کانت ضمن القریة، أم الفلاة، أم المصر. هذا و عن الفاضل الهندی فی «کشف اللثام»: سقوط النفی عمن زنی فی الفلاة، الّا أن یکون من منازل أهل البدو.

آراء فقهائنا:

۱- الشیخ الطوسی: «و حدّ التغریب أن یخرجه من بلده، أو قریته الی بلد آخر.» «۲».

۲- الشیخ محمد حسن النجفی: «و الظاهر أنّ القریة کالمصر، فینفی منها، و عن المبسوط التصریح به.» «۳».

۳- المامقانی: «و القریة کالمصر فی ثبوت النفی عنه، و کذا الفلاة علی الأظهر، الأقرب، سیّما اذا کان من سکّانها.» «۴».

۴- الامام الخمینی: «و لو حدّه فی فلاة، لا یسقط النفی، فینفیه الی غیر وطن، و لا فرق فی البلد بین کونه مصرا أو قریة.» «۵».

۵- السید الگلپایگانی: «هل یجری الحکم فی الفلاة أیضا أم لا؟ الظاهر أنّه یجری هناک أیضا.

فلو کان الزانی من أهل البادیة، و ساکنا فی الفلاة و یعیش فی البراری؛ فانه

(۱) نوادر احمد بن محمد بن عیسی: ۱۴۷ ح ۳۷۷.

(۲) المبسوط ۸: ۳.

(۳) جواهر الکلام ۴۱: ۳۲۷.

(۴) مناهج المتقین: ۴۹۸.

(۵) تحریر الوسیلة ۲: ۴۱۸.

النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، ص: ۲۲۱

ینفی من مکانه إلی موضع آخر، فلو لم یکن ساکنا فیها، فیجب منعه من دخول بلده الی سنة.» «۱».

۶- السید السبزواری: «و لو حدّ فی الفلاة، ینفی من محلّ الحدّ الی غیر وطنه، لشمول ما مرّ من الإطلاق و الاتفاق، للفلاة أیضا »... «۲».

و قال أیضا: «و لا فرق فی محلّ الحدّ بین کونه مصرا، أو قریة. قال: للإطلاق الشامل للقسمین، و ذکر مصر فی بعضها، کما فی خبر عبد الله بن طلحة- و نفی سنة عن مصره- من باب الغالب، لا التقیید.» ۳.

۷- الشیخ الفاضل: «و امّا ما أفید فی الذیل؛ من عدم سقوط النفی لو تحقق الحد فی فلاة، بل اللازم نفیه الی غیر وطنه، فلأنّه لا دلیل علی السقوط فی هذه الصورة» «۴».

و قال أیضا: «ثم انّه من الواضح عدم کون المراد من المصر، أو البلد الواقع فی النصوص، ما یقابل القریة، بل اعمّ منها، کما لا یخفی.» «۵».

آراء المذاهب الاخری:

۱- البهوتی: «البدوی یغرّب عن حلّته- بکسر الحاء- و قومه الی مسافة القصر، فاکثر، و لا یمکّن البدوی من الاقامة بینهم- ای بین قومه- حتّی یمضی العام، لیحصل التغریب.» «۶».

(۱) الدر المنضود: ۳۲۲.

(۲) (۲) و (۳) مهذب الاحکام ۲۷: ۳۳۶.

(۴) تفصیل الشریعة: ۱۴۵ (الحدود).

(۵) تفصیل الشریعة: ۱۴۵ (الحدود).

(۶) کشاف القناع ۶: ۹۲.

النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، ص: ۲۲۲

آراء القائلین بعدم التغریب:

۱- الفاضل الهندی: «فلو زنی فی فلاة، لم یکن علیه نفی، الّا أن یکون من منازل أهل البلد فیکون کالمصر.» «۱».

الثانی و العشرون: هل النفی؛ من بلد الزنا، أو بلد الجلد، أو بلد الزانی؟

اشارة

اختلف الفقهاء فی البلـد الـذی ینفی منه، هل هو بلـد الزنا، أو الجلد، أو موطن الزانی و بلده، فذهب الی کل فریق، و الظاهر من موثقة سماعة، و صحیحة ابی بصیر، و روایة النوادر- هو بلد الجلد.

کما أنّ الظاهر من روایة: مثنی الحنّاط هو بلد الزنا. و یظهر من روایة ابن سنان، و محمد بن قیس، و روایة الدعائم، و الروایة الثانیة من النوادر، أنّه بلـد الزانی و موطنه. و اختار الاول الفاضل الهنـدی فی کشف اللثام، و الطباطبائی فی الریاض، و المامقانی فی المناهـج، و الشیخ الوالد فی الذخیرة، و الخمینی فی التحریر، و السبزواری فی المهذب.

کما اختار الثانی: شیخ الطائفة فی المبسوط، و النهایة، و ابن البرّاج فی المهذّب.

و من المذاهب الاخری: ابن ابی لیلی- کما فی المبسوط للسرخسی.

و اختار الثالث: ابن حمزة فی الوسیلة، و العلامة الحلی فی التحریر، و الشهیدان فی الروضة، و النجفی فی الجواهر.

و من المذاهب الاخری: الشوکانی فی نیل الاوطار.

لعل هناک رأی رابع: و هو مراعاة جمیع العناوین، و نفیه من بلـد الجلـد و الزنا و موطنه، و هو رأی بعض اعاظم العصـر. بدلیل أنّ هذا هو الظاهر من الادلة.

---

(۱) کشف اللثام ۲: ۲۱۹.

النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، ص: ۲۲۳

و فیما یلی النصوص ثم الآراء:

الروایات:

الروایات الدالة علی بلد الجلد:

۱- الکافی: «عن سـماعة: قال ابو عبد الله علیه السّلام: إذا زنی الرجل فجلد، ینبغی للإمام أن ینفیه من الأرض التی جلد فیها الی غیرها، فإنّما علی الامام أن یخرجه من المصر الذی جلد فیه.» «۱» و هی موثقة، و لکن فی نقل الفقیه «لیس ینبغی».

و علی التقدیرین لا تخلو من ابهام و إجمال کما عن الفیض، و قد مرّ.

۲- و فیه: «عن ابی بصیر قال: سألت ابا عبد الله علیه السّلام عن الزانی أ ینفی؟

قال: فقال: نعم، من التی جلد فیها الی غیرها.» ۲.

و هی صـحیحة، سـندا، و صـریحة دلالة فی أنّ النفی من بلد الجلد و الحد. و مثلها روایة النوادر «ینفیه من الأرض التی جلده فیها »... «۳».

الروایات الدالة علی بلد الزانی:

۱- الفقیه: «عبد الله بن سنان، عن ابی عبد الله علیه السّلام ... و اذا زنی الشاب الحدث جلد مائة، و نفی سنة، عن مصره.» «۴».

و فی السند کلام، لاشتراک عبد الله بین: ابن طلحة، و ابن سنان، و جهالة محمد ابن حفص «۵».

---

(۱) (۱) و (۲) الکافی ۷: ۱۹۷ ح ۲. و ۳.

(۳) نوادر احمد بن عیسی: ۱۴۷ ح ۳۷۷- المستدرک ۱۸: ۱۳۸ ب ۲۰ ح ۲.

(۴) الفقیه ۴: ۲۷ ح ۴۸- نور الثقلین ۳: ۵۶۹ ح ۱۱.

(۵) انظر: معجم رجال الحدیث ۱۶: ۲۹.

النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، ص: ۲۲۴

۲- الکافی: «محمد بن قیس، عن أبی جعفر علیه السّلام ... و نفی سنهٔ فی غیر مصرهما » «... ۱». و هی حسنهٔ، و لکن مفادها- تغریب المرأهٔ- خلاف المشهور عند الأصحاب.

۳- الدعائم: «قال جعفر بن محمد علیه السّلام: و جلد الزانی ... و نفی عن بلده سنهٔ «... ۲».».

۴- النوادر: «عن الصادق علیه السّلام قال امیر المؤمنین علیه السّلام ... و علی البکر جلدهٔ مائهٔ و نفی سنهٔ فی غیر مصره.» «۳».

الروایات الدالهٔ علی بلد الزنا:

۱- التهذیب: «عن أبی عبد الله علیه السّلام ...: و ینفی من الأرض التی یأتیه » «... ۴».

هذا و لیس فیما ورد من غیر طرقنا، ما یشیر الی الوجوه، الّا ما اورده السیوطی، عن عمرو بن شعیب، عن النبی صلّی اللّه علیه و آله: « ...و غرّبا سنهٔ، غیر الارض التی کانا بها.» «۵»، و لعل المستفاد منها: الموطن و بلد الزانی، لکنها لیست ظاهرهٔ فیه، اضف الی ضعف السند، و أنّ مضمونه غیر مفتی به عند اکثر فقهائنا، و کثیر من فقهاء العامهٔ.

---

(۱) الکافی ۷: ۱۷۷ ح ۷.

(۲) دعائم الإسلام ۲: ۴۵۰ ح ۱۵۷۶.

(۳) نوادر احمد بن عیسی: ۱۴۵ ح ۳۷۱- المستدرک ۱۸: ۴۰ ح ۵.

(۴) التهذیب ۱۰: ۳۵ ح ۱۲۲.

(۵) الدر المنثور ۵: ۱۸.

النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، ص: ۲۲۵

[آراء فقهائنا]

القائلون بالنفی عن بلد الجلد:

۱- السید الطباطبائی: «و ینفی عن بلده التی جلد فیها سنهٔ بلا خلاف أجده فی الجملهٔ.» «۱».

۲- المامقانی ...: « و ینفی عن المصر الذی جلد فیه» «۲».

۳- السید الخمینی: «حدّ النفی سنهٔ من البلدهٔ التی جلد فیها.» «۳».

۴- السید الخوئی: «لا شک فی أنّ الزانی لا ینفی الی بلاد الشرک و انما ینفی من البلد الذی جلد فیه الی بلد آخر.» «۴».

۵- السید السبزواری: «مدهٔ النفی سنهٔ من البلدهٔ التی جلد فیها کما فی روایهٔ ابی بصیر ... و فی الموثق أیضا ... و یحمل علیها ما ورد من المطلقات.» «۵».

القائلون ببلد الزنا:

۱- الشیخ الطوسی: «فان کان الزانی غریبا نفاه الی بلد آخر غیر البلد الذی زنی فیه.» «۶» و قال فی النهایهٔ: «من وجب علیه النفی فی

الزنا، نفی عن بلده الذی فعل فیه ذلک الفعل الی بلد آخر سنة.» «۷».

۲- ابن البراج: «و من یجب علیه النفی بالزنا، یجب نفیه عن البلد الذی زنی

---

(۱) ریاض المسائل ۲: ۴۶۹.

(۲) مناهج المتقین: ۴۹۸.

(۳) تحریر الوسیلة ۲: ۲۱۸.

(۴) مبانی تکملة المنهاج ۱: ۳۲۲.

(۵) مهذب الاحکام ۲۷: ۳۳۶.

(۶) المبسوط ۸: ۳. اقول: هذا بالنسبة الی الغریب، و اما غیره فقال: «و حدّ التغریب أن یخرجه من بلده أو قریته الی بلد آخر »... المبسوط ۸: ۳.

(۷) النهایة: ۷۰۲.

فیه الی بلد آخر سنة» «۱».

۳- الأردبیلی: «التغریب: الاخراج عن البلد الذی زنی فیه الی بلد آخر، لا عن تحت حکومة قاضی تلک البلد.» «۲».

۴- الفاضل الهندی: «عن مصره: أی المصر الذی زنی فیه کما فی المبسوط، سئل الصادق علیه السّلام: قال: «ینفی من الأرض التی یأتیه ...» فإنّ الظاهر «أن یأتیه» بمعنی یأتی الزنا، و یحتمل: یأتی الامام فیکون من ارض الجلد کما فی خبری حنان و محمد بن قیس، و المصلحة فی النفی یحتمل أن یکون مجرد الاهانة و العقوبة و أن یکون التبعید عن المزنی بها و مکان الفتنة. و بحسب ذلک یختلف الأمر فی التغریب من بلد الجلد، احتمل جواز التغریب الی بلد الزنا» «۳».

۵- الشیخ الوالد: «نفی عن البلد الذی فعل هذا الفعل سنة کاملة.» «۴».

آراء المذاهب الاخری:

اشارة

۱- السرخسی: «ابن ابی لیلی: ینفی الی بلد غیر البلد الذی فجر فیه و لکن دون مسیرة سفر.» «۵».

القائلون بالنفی عن وطنه:

۱- ابن حمزة: «و لیس علی النساء جزّ الناصیة و لا النفی، و هو التغریب سنة

---

(۱) المهذب ۲: ۵۲۸.

(۲) مجمع الفائدة (الحدود) من الطبعة الحجریة.

(۳) کشف اللثام ۲: ۲۱۹.

(۴) ذخیرة الصالحین (مخطوط) ۸: ۴۱.

(۵) المبسوط ۹: ۴۵.

عن البلد الذی هو به.» «۱».

۲- العلامة الحلی ...: « و ینبغی أن یغرّب عن بلده أو قریته الی موضع آخر» «۲».

۳- الشهیدان: «و التغریب نفیه عن مصره، بل مطلق وطنه الی آخر قریبا کان أم بعیدا.» «۳».

۴- الشیخ محمد حسن النجفی: «ثم انّ الظاهر التغریب عن مصره الذی هو وطنه، و لکن عن المبسوط: المصر الذی زنی فیه، و لعلّه الظاهر من خبر المثنّی الحنّاط، و ربّما احتمل بعد أن یأتی الإمام، فیکون النفی من أرض الجلد الی مصر آخر، کما فی خبری حنّان و محمد بن قیس، و یؤیّده قول الصادق علیه السّلام فی حسن الحلبی: النفی من بلدة الی بلدة. و قال: نفی علی رجلین من الکوفة إلی البصرة ... و قد سمعت خبر سماعة التصریح فی النفی من المصر الذی جلد فیه، بل و کذا خبر أبی بصیر» «۴».

و أضاف أیضا: «قد یقال: إنّ الظاهر کون المصلحة فی التغریب الإهانة و العقوبة، فلا یختلف الحال، و ربّما احتمل کونها التبعید من المزنی بها، و مکان الفتنة، و هو بعید، فیکفی فیه حینئذ التغریب من بلد الجلد بناء علی القول به الی بلد الزنا.» «۵».

۵- السید الگلپایگانی: فإنه قال بعد کلام الفاضل الهندی: «إنّ المصالح و الحکم الکامنة کالاعتبارات، لا تصح أن تکون دلیلا علی الحکم، و موجبا

---

(۱) الوسیلة: ۴۱۱.

(۲) تحریر الاحکام ۲: ۲۲۳.

(۳) الروضة البهیة ۹: ۱۰۹.

(۴) جواهر الکلام ۴۱: ۳۲۷.

(۵) جواهر الکلام ۴۱: ۳۲۷.

النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، ص: ۲۲۸

لصرف الأدلّة، و هذا الذی ذکر من النفی الی بلد الزنا بعید بحسب الأدلّة، بل الظاهر منها ما ذکرناه من مراعاة جمیع العناوین، و نفیه، عن بلد الزنا و بلد الجلد، و عن موطنه.» «۱».

۶- و عن البعض ...: « نعم إذا قلنا بانصراف البلدة الاخری التی ینفی الیها، عن بلد الفاعل و الفعل کما هو غیر بعید، یسهل الخطب، إذ لا یبقی ثمرة، فإنّ الزانی ینفی الی بلدة غیر بلدة الجلد و بلدة توطّنه، و فجوره، سواء أ کانت البلدة المنفی عنها هی الاولی أو غیرها، فتأمل.» «۲».

آراء المذاهب الاخری:

۱- الشوکانی: «فإن التغریب المذکور فی الأحادیث شرعا هو إخراج الزانی عن موضع إقامته بحیث یعدّ غریبا.» «۳».

الثالث و العشرون: هل یجزی الحبس، عن التغریب؟

الأصل فی العناوین المأخوذة فی لسان الأدلة هو الموضوعیة بمعنی أنّ الحکم وجودا و عدما یدور مدار ذلک الموضوع و العنوان، فالتعدّی منه الی عنوان آخر یحتاج الی دلیل قطعی.

و فی المقام: لا شکّ فی تغایر عنوانی الحبس و التغریب، و معه فالاکتفاء، و استبدال التغریب به، تعدّ عن مقتضی النصوص الصریحة، و کلمات الأصحاب، فلا یجوز ذلک الّا بدلیل قطعی، أو یدّعی أنّ التغریب تعزیر، و أمره إلی الحاکم،

(۱) الدر المنضود ۱: ۳۱۷.

(۲) حدود الشریعة ۴: ۲۷۰.

(۳) نیل الاوطار ۷: ۸۹.

النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، ص: ۲۲۹

فإن رأی إبداله فله ذلک، و هو کما تری.

هذا: و عن جمع من السنة، و لعلّه مذهب الأحناف أنّ المراد بالتغریب: سجن الجانی فی بلد الجنایة «۱».

و قد یقال: إنّه ورد فی مسند زید ما یؤید کفایة الحبس، اذ صرّح فیه: «حکم البکر هو الحبس سنة.» «۲» و لکن تعارضه النصوص الکثیرة- بما فیها من الصحاح- إضافة الی وجود اختلاف النقل لهذا النص. فتأمّل.

و قد یقال: بأنّ المراد بالنفی هو الحبس، کما ذهب الیه ابو الصلاح الحلبی «۳»، و ابن زهرة «۴»، و علاء الدین الحلبی «۵» - فی آیة النفی- و سیأتی البحث فیه.

هذا: و لکن یمکن أن یقال: انّ المعارضة، إنما هی فیما لو کانت هناک ضرورة او إجماع علی عدم وجوب کلیهما، و الّا فیجمع بینهما بالقول بأنّ الواجب کلاهما.

لکن الّذی یهوّن الخطب هو ضعف سند المعارض.

و نکتفی فی المقام بکلام الشوکانی- من المذاهب الاخری-.

قال الشوکانی: «ظاهر الأحادیث المذکورة فی الباب أنّ التغریب هو نفی الزانی عن محله سنة ... و التغریب یصدق بما یطلق علیه اسم الغربة ... شرعا فلا بد من اخراج الزانی عن المحل الذی لا یصدق علیه اسم الغربة ... و حکی فی البحر عن علی و زید بن علی و الصادق و الناصر فی احد قوله: أنّ التغریب هو حبس سنة.

(۱) انظر: حاشیة ابن عابدین ۴: ۱۴- البحر الرائق ۵: ۱۱- تبیین الحقائق ۳: ۱۷۳- سبل السلام ۴: ۵.

(۲) مسند زید: ۲۹۸.

(۳) الکافی فی الفقه: ۲۵۲.

(۴) غنیة النزوع (الجوامع الفقهیة): ۵۲۲.

(۵) إشارة السبق: ۱۴۴.

النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، ص: ۲۳۰

و اجاب عنه بأنّه مخالف لوضع التغریب. و تعقبه صاحب ضوء النهار: بأنّ مخالفة الوضع لا- تنافی التجوز و هما مشترکان فی فقد الأنیس ... و جعل قرینه المجاز حدیث النهی عن سفر المرأة مع غیر محرم، و یجاب عن هذا التعقیب بأنّ الواجب حمل الاحکام الشرعیة علی ما هی حقیقة فیه فی لسان الشارع و لا- یعدل عن ذلک المجاز الا ملجئ، و لا ملجئ هنا، فانّ التغریب المذکور فی الأحادیث شرعا هو اخراج الزانی عن موضع اقامته بحیث یعد غریبا و المحبوس فی وطنه لا- یصدق علیه ذلک الاسم. و هذا هو المعروف عند الصحابة الذین هم اعرف بمقاصد الشرع » «... ۱».

الرابع و العشرون: التغریب و اقامة الحد وظیفة الامام:

اشارة

لا کلام فی ان المستوفی للحدود و هو الامام أو من یأمره الامام، أو الفقهاء الذین فوض الامام النظر فیها الیهم.

و لکن مقتضی بعض الروایات أن للمولی اجراء الحدود علی عبده، و به وردت روایات اوردنا بعضها و قد افتی فقهاؤنا بجواز اقامة الولی الحد علی عبده و أمته، و کذلک علی الولد و الزوجة و لکن بشرط ثبوته بالإقرار أو المشاهدة، و بشرط عدم بلوغه الرجم و القتل- و القطع- و الّا اختص بالامام. و فیما یلی عرض الروایات اوّلا، ثم نقل کلمات بعض فقهائنا کالمفید، و الطوسی، و الصهرشتی، و العلامة الحلّی فی کتابیه، و المحقق الکرکی.

و من السنة نکتفی بما اورده الجزیری:

---

(۱) نیل الاوطار ۷: ۹۰.

النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، ص: ۲۳۱

الروایات:

۱- الفقیه: «روی سلیمان بن داود المنقری، عن حفص بن غیاث قال: سألت ابا عبد الله علیه السّلام من یقیم الحدود السلطان أو القاضی:؟

فقال: إقامة الحدود الی من الیه الحکم.» «۱».

۲- و فیه: «روی ابن محبوب عن عبد الله بن بکیر عن عنبسة بن مصعب قال: قلت لأبی عبد الله علیه السّلام، ان زنت جاریة لی احدّها؟ قال: نعم و لیکن ذلک فی سرّ فانی اخاف علیک من السلطان.» «۲»، اقول: لعل مفاده الاستیذان من الإمام و إذنه علیه السّلام.

۳- قرب الاسناد: «عبد الله بن جعفر، عن عبد الله بن الحسن عن جده علی ابن جعفر، عن اخیه موسی بن جعفر علیه السّلام قال: سألته عن رجل هل یصلح ان یضرب مملوکه فی الذنب یذنبه؟ قال: یضربه علی قدر ذنبه ان زنی جلده، و ان کان غیر ذلک فعلی قدر ذنبه، السوط و السوطین و شبهه، و لا یفرط فی العقوبة.» «۳».

آراء فقهائنا:

۱- الشیخ المفید: «فأمّا إقامة الحدود فهو الی سلطان الإسلام المنصوب من قبل الله، و هم ائمة الهدی من آل محمد صلّی اللّه علیه و آله و من نصبوه لذلک من الأمراء و الحکام، و قد فوّضوا النظر فیه الی فقهاء شیعتهم مع الإمکان، فمن تمکن من إقامتها علی ولده، و عبده، و لم یخف من سلطان الجور إضرارا به علی ذلک

---

(۱) الفقیه: ۴: ۵۱ ب ۱۷ ح ۱.

(۲) الفقیه: ۴: ۳۲ ب ۷ ح ۵- و عنه الوسائل ۱۸: ۳۴۰ ح ۶.

(۳) قرب الإسناد: ۲۵۹ ح ۱۰۲۸- و عنه الوسائل ۱۸: ۳۴۰ ح ۸.

النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، ص: ۲۳۲

فلیقمها.» «۱».

۲- الشیخ الطوسی: «للسید ان یقیم الحد علی ما ملکت یمینه بغیر إذن الامام عبدا کان أو امة مزوّجة کانت الامة أو غیر مزوّجة عندنا و عند جماعة. و قال قوم: لیس له ذلک. و من قال له ذلک فمنهم من قال: له التغریب أیضا و هو الأصحّ. و منهم من قال: لیس له

ذلک.» «۲».

۳- الصهرشتی: «و یجوز للسید اقامة الحد علی من یملکه بغیر اذن الامام.» «۳».

۴- العلامة الحلی: «و للسید إقامة الجلد علی المملوک ذکرا کان أو انثی، و کذا المملوکة سواء کانت مزوجة أو غیر مزوجة و سواء ثبت بالبینة أو بالاقرار » «... ۴».

۵- و قال فی القواعد: «و للسید اقامة الحد علی عبده أو امته من دون اذن الامام ... و للسید أیضا التعزیر ... للرجل اقامة الحد علی ولده ... هذا کله انما یکون اذا شاهد السید أو الزوج أو الوالد الزنا أو اقرّ الزانی فان قامت عنده بینة عادلة فالاقرب الافتقار الی اذن الحاکم ... و لو کان الحد رجما أو قتلا اختص بالامام » «... ۵».

۶- و قال فی کتاب الامر بالمعروف: «و للمولی فی حال الغیبة إقامة الحد علی مملوکه، و فی اقامته علی ولده و زوجته قول بالجواز» «۶».

۷- قال المحقق الکرکی فی شرح قول العلامة:

---

(۱) المقنعة: ۸۱۰.

(۲) المبسوط ۸: ۱۱.

(۳) إصباح الشیعة: ۵۱۶.

(۴) تحریر الاحکام ۲: ۲۲۳- انظر المراسم للدیلمی: ۲۶۱.

(۵) قواعد الاحکام ۲: ۲۵۵.

(۶) قواعد الاحکام ۱: ۱۱۹.

النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، ص: ۲۳۳

«عبارتهم فی ذلک مطلقة أیضا، و مقتضاه عدم اشتراط اهلیة الحکم، و یلوح من عبارة المختلف الاشتراط فی الجمیع حتی فی العبد، و علی هذا فیکون استثناء هذه من عموم المنع من اقامة الحدود.

و الأصح: انه لا یجوز إقامة الحد علی الولد و الزوجة الّا مع الاهلیة، و اما المملوک فان الحکم فیه کاد یکون اجماعیا، و قد ذکروا استفاضة النقل فی الترخیص فیه، و ما هذا شأنه فتقییده لا یکون الا بدلیل.» «۱».

آراء المذاهب الاخری:

الجزیری: «إتفقت کلمة العلماء علی ان غیر الامام لا- یجوز له ان یقیم الحد لقوله تعالی: فَاجْلِدُوا «۲» فقد اجمعت الأمة علی ان المخاطب بذلک هو الامام، ثم احتجوا بهذا علی وجوب نصب الامام لأنه سبحانه أمر باقامة الحد » «... ۳».

الخامس و العشرون: فی معنی البکر:

اشارة

لا- کلام فی رجم المحصن و معناه علی ما فی المبسوط للطوسی «کل حر بالغ کامل العقل، کان له فرج یغدو الیه و یروح علی جهة الدوام متمکنا من وطئه سواء کان ذلک بعقد الزوجیة أو بملک الیمین و یکون قد وطئ.» «۴».

کما یجلد البکر و یغرب- عند الاکثر- و اختلف فی تفسیره الی قولین:

الاول: من ليس بمحصن.

---

(۱) جامع المقاصد ۳: ۴۸۹.

(۲) النور: ۲.

(۳) الفقه علی المذاهب الاربعة ۵: ۷۸- انظر المجموع ۲۰: ۲۵.

(۴) المبسوط ۸: ۳.

النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، ص: ۲۳۴

الثانی: من أملك و عقد له أو علیها دواما و لم یدخل.

و التفسیر الاول: اعم من الذی عقد له أو لم یعقد له فکلاهما علیهما الجلد و التغریب.

و علی التفسیر الثانی: یختص التغریب بالذی عقد له، و اما الذی لم یعقد له فیجب علیه الجلد فقط.

و صریح المبسوط و الخلاف و السرائر، و ظاهر العمانی و الاسکافی و الحلبی، و اکثر المتأخرین هو التفسیر الاول.

ادلة التفسیر الاول:

و استدل له بوجوه:

۱- دعوی الشهرة.

۲- دعوی الاجماع کما عن السرائر.

۳- القسمة الثنائیة فی النبوی الشریف.

۴- العرف.

۵- اطلاق قول الصادق علیه السّلام فی خبر عبد الله بن طلحة- خرج منه المحصن بالنص و الاجماع فیبقی غیره.

۶- خبر السکونی: ان محمد بن ابی بکر...

۷- خبر سماعة: اذا زنی الرجل ینبغی...

۸- خبر ابی بصیر.

۹- خبر مثنی الحناط: و یعارضه محمد بن قیس: قضی علی...

و اما التفسیر الثانی، فهو مقتضی صریح النهایة، و الجامع للشرائع و الغنیة، و الاصباح، و ظاهر المقنع، و المقنعة، و المراسم، و الوسیلة، و اختاره فی المختلف

النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، ص: ۲۳۵

و التحریر و الایضاح، و المقتصر و به قال الصدوق.

ادلة التفسیر الثانی:

و استدل له بوجوه:

۱- الشهرة کما عن العلامة فی التحریر.

۲- روایة زرارة «و هما اللذان قد املکا».

۳- روایة محمد بن قیس الذی لم یحصن یجلد مائة و لا ینفی.

۴- اصل براءة الذمة ممّا زاد علی الجلد حتی یثبت الدلیل.

۵- روایة علی بن جعفر.

۶- مرسلة الدعائم.

لکن قصور سند الثانی، و تضمن الاول لنفی البکرة مع انهم لا یقولون به یمتنع العمل بهما.

أضف الی ضعف دلالة روایة زرارة- و هو الدلیل الثانی هنا- لاحتمال کون التعریف من غیر الامام، و لا جابر لهذه القوادح عدا الشهرة عن العلامة فی التحریر، و هی غیر معلومة، و معارضة بدعوی جماعة الشهرة علی خلافها.

و قد تردد بعض فی تفسیر البکر، کالفاضل المقداد فی التنقیح، و الصیمری فی شرح الشرائع. حیث اکتفیا بنقل التفسیرین.

و لکن یتقوی التفسیر الثانی بمقتضی الشبهة الدارئة، و الاجماع المدعی عن ابن زهرة و رجوع الشیخ فی کتابیه عن التفسیر الاول و اصالة براءة الذمة من التغریب الا ان یثبت بدلیل قطعی. و فی المقام نکتفی بنقل بعض الآراء من الطرفین.

النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، ص: ۲۳۶

القائلون بالمعنی الاول:

۱- الشیخ الطوسی: «و البکر من لم یحصن» «۱».

و قال فی الخلاف: «البکر عبارة عن غیر المحصن » «... ۲».

هذا: و فسر ابن ابی عقیل، المحصن: «بانه الذی یکون له زوجة حرّة مسلمة یغدو علیها و یروح» «۳».

۲- المحقق الحلی: «و البکر من لیس بمحصن» «۴».

و قال فی الشرائع: «و الأشبه انه- البکر- عبارة عن غیر المحصن و ان لم یکن مملکا.» «۵».

۳- الطبرسی: «البکر عبارة عن غیر المحصن» «۶».

۴- الشهیدان: «لإطلاق الحکم علی البکر و هو شامل للقسمین بل هو علی غیر المتزوج أظهر » «... ۷».

۵- القاضی ابن البراج: «و البکر ... هو الذی املک بالمرأة و لم یدخل بها» «۸».

۶- الصهرشتی: «و البکر هو من لیس بمحصن و قد املک علی امرأة و لم یدخل بها، و حکم المرأة فی ذلک کله حکم الرجل» «۹».

---

(۱) المبسوط ۸: ۳.

(۲) الخلاف ۲: ۴۳۹.

(۳) مختلف الشیعة: ۷۵۷ انظر: حیاة العمانی و فقهه: ۵۳۰.

(۴) المختصر النافع: ۲۱۵.

(۵) شرائع الإسلام ۴: ۱۵۵.

(۶) المؤتلف من المختلف ۲: ۲۸۷.

(۷) الروضة البهیة ۹: ۱۰۹.

(۸) المهذّب ۲: ۵۲۸.

(۹) إصباح الشیعة: ۵۱۴.

النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، ص: ۲۳۷

۷- علی بن حمزة الطوسی ...: « و هو من زنی بعد ان عقد علی امرأة عقدا شرعیا دائما و لم یدخل بها » «... ۱».

۸- العلامة الحلی: «و الاقرب ما اختاره الشیخ فی النهایة.» «۲».

۹- و قال فی التحریر: «و المراد بالبکر هو الذی املک و لم یدخل» «۳».

۱۰- یحیی بن سعید: «و المملّک و المملّکة اذا زنیا ... جلد کلّ واحد منهما مائة، و نفی الرجل.» «۴».

۱۱- المجلسی الاول- بعد نقل روایة علی بن جعفر عن اخیه علیه السّلام-: «و یدل علی أنّ الذی تزوج و لم یدخل فلیس بمحصن و یسمّی بالبکر و سیجیء الاخبار الصحیحة فی ذلک » «... ۵».

القائلون بالمعنی الثانی:

۱- الصدوق: «و الذی قد املک و لم یدخل بها جلد مائة و ینفی.» «۶».

۲- المفید: «و اذا زنی الرجل و قد املک بامرأة و کان زناه قبل ان یدخل بها جزّت ناصیته » «... ۷».

۳- الشیخ الطوسی: «و البکر هو الذی قد املک علی امرأة، و لا یکون قد

---

(۱) الوسیلة: ۴۱۱.

(۲) مختلف الشیعة: ۷۵۷.

(۳) تحریر الاحکام ۲: ۲۲۲.

(۴) الجامع للشرائع: ۵۵۰.

(۵) روضة المتقین ۸: ۲۵۹.

(۶) المقنع: ۱۴۵.

(۷) المقنعة: ۷۷۵.

دخل بها بعد، ثم زنی.» «۱».

۴- الحلبی: «و إن کان احدهما محصنا بغائبة عنه، أو حاضرة لا یتمکن من الوصول الیها جلد مائة سوط و غرّب عاما.» «۲».

۵- سلار بن عبد العزیز: «الا انّ من زنی و هو لم یدخل بزوجته بعد » «... ۳».

السادس و العشرون: هل یطلق المحصن علی من طلّق زوجته أو ماتت عنه؟

هل یشمل الحکم من طلّق زوجته أو ماتت عنه، و عقد علی اخری و لم یدخل بها، أو ظاهر أو آلی؟

فنقول: اما بالنسبة الی الاخیرین فهو محصن، و عدم امکانه من الغدو و الرواح علیها انما هو باختیاره، و الامتناع بالاختیار لا ینافی الاختیار اذ یمکنه الرجوع بالکفارة، فتأمل.

و اما الاوّلان: فقد یقال انهما خارجان عن موضوع جملة من الروایات لأنه لیس ببکر. و لکن مقتضی جملة اخری من الروایات هو الشمول مثل: صحیحة زرارة: و الذی قد املک و لم یدخل.

و صحیح ابی بصیر: عن الزانی اذا زنی...

و موثقة سماعة: اذا زنی الرجل ینبغی...

و صحیح علی بن جعفر: سألته عن رجل تزوج امرأة و لم یدخل بها، فزنی...

فتأمل، فانه لا یصدق علی من طلّق، أو ماتت زوجته انه املک و لم یدخل، هذا

---

(۱) النهایة: ۶۹۴.

(۲) الکافی فی الفقه: ۴۰۵.

(۳) المراسم: ۲۵۳.

النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، ص: ۲۳۹

و لم اجد من تعرض لهذه المسألة الا بعض المعاصرین منا «۱».

السابع و العشرون: حکم تغریب المرأة:

اشارة

اختلف الفقهاء فی تغریب المرأة، فالاکثرون علی عدمه، کالشیخ الطوسی فی الخلاف و النهایة و المبسوط، و الحلبی فی الکافی، و سلار فی المراسم، و ابن البراج فی المهذب، و ابن حمزة فی الوسیلة، و ابن ادریس فی السرائر، و المحقق الحلی فی المختصر و الشرائع، و یحیی بن سعید فی الجامع، و العلامة فی التحریر و القواعد و المختلف و التبصرة، و ولده فخر المحققین فی الایضاح، و الفاضل المقداد فی التنقیح، و ابن فهد فی المهذب و الشهید الاول فی غایة المراد و اللمعة، و الطبرسی فی المؤتلف، و الشهید الثانی فی الروضة، و المجلسی الاول فی الفقه، و الفاضل الهندی فی کشف اللثام، و الطباطبائی فی الریاض، و النجفی فی الجواهر، و المامقانی فی المناهج، و الشیخ الوالد فی موسوعته الفقهیة، و السبزواری فی مهذب الاحکام، بل هذا الرأی هو المشهور عندنا.

و اما من المذاهب الاخری: خصّ مالک، النفی بالرجل، و هو المذهب عند المالکیة، و الاوزاعی، و الیه اشار فی المدونة، و الاحکام السلطانیة، و المبسوط، و إرشاد الساری. و هو رأی الشافعیة و الحنابلة و اللخمی من المالکیة، و ذهب جمع من فقهائنا الی ثبوت التغریب لها، کما هو رأی العمانی، و نسب الی ابن الجنید أیضا، و إن لم نعثر علی کلامه، بل فی المختلف نسب هذا القول الی العمانی فقط.

و کذلک الشهید الاول فی غایة المراد، و عبّر السید الطباطبائی عن هذه النسبة بقوله: ربّما یحکی عن الاسکافی- ای ابن الجنید- نعم: اوّل من نسب هذا القول

---

(۱) حدود الشریعة ۴: ۲۶۹.

النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، ص: ۲۴۰

الی الاسکافی- صریحا- هو الشهید الثانی فی المسالک و تبعه المجلسی الثانی.

کما ان القول بالتغریب هو رأی السید الخوئی، و رأی بعض العامة أیضا:

کالشافعیة علی ما یبدو من القسطلانی فی الإرشاد، و شمس الدین المقدسی فی الفروع، و القرطبی فی البدایة، و ابن قدامة فی المغنی، و المرداوی فی الانصاف.

و ذهب المالکیة الی انه لا تغریب علی المرأة، و لو مع محرم أو زوج، و لو رضیت بذلک، علی المعتمد عندهم.

و تردد آخرون منّا: کالشهید الثانی فی المسالک، و الأردبیلی فی مجمع الفائدة، و الفیض فی المفاتیح، و السید الخوانساری فی المدارک. و فیما یلی ادلة الطرفین.

ادلة النافین:

۱- الاجماع: و قد ادّعاه الشیخ الطوسی، و تبعه من بعده، و هو اجماع مدرکی، اضف الی ذلک مخالفة القدیمین، الا أن یقال: إن فتاواهم متروکة.

۲- المرأة عورة، یقصد بها الصیانة، و منعها من الاتیان بمثل ما فعلت، و لا یؤمن علیها ذلک فی الغربة.

و جوابه: هذه الوجوه الخطابیة، لا تقابل النصوص، نعم قد تکون مؤیدة للحکم سیّما و کثرة اهتمام الشارع بسترهن و اختفائهن.

لکن لو اعدت اماکن خاصة، أو کانت مع محرم لها، فیرتفع الاشکال.

۳- قوله تعالی: فَعَلَیْهِنَّ نِصْفُ مٰا عَلَی الْمُحْصَنٰاتِ «۱»، فلو وجب التغریب علی الحرة، لوجب علی الامة، نصفه، مع انه لا تغریب علیها اجماعا.

و الجواب: لو لا النص الخاص و الإجماع علی عدم تغریب الامة، لالتزمنا باطلاق الآیة.

---

(۱) النساء: ۲۵.

۴- لو غرّبت: فإما مع محرم، أو زوج، مع انه: وَ لٰا تَزِرُ وٰازِرَةٌ وِزْرَ أُخْریٰ* «۱»، و اما لا مع محرم، فلا یجوز: لقوله صلّی اللّه علیه و آله: «لا یحل لامرأة أن تسافر من غیر محرم.» «۲».

و قد اجیب: أنّ النفی هجرة واجبة، فعلی الإمام أن یتکلف لما یحتاج الیه فی اقامة الجلد. أضف الی ذلک أن امر التغریب الی الامام لا الی المحدود، و نهی المرأة عن السفر اذا کانت مختارة له، و اما مع الاکراه من الامام، فلا نهی یتعلق بها.

۵- دعوی الاعراض عن النصوص الدالة علی نفی المرأة، کما فی غایة المراد و مهذب الاحکام و تفصیل الشریعة، و الدر المنضود.

و الجواب: ان الاعراض اینما یتحقق اذا کان بالنسبة الی السند، و اما الاعراض الدلالی، فغیر موجب للوهن، و هنا لا یکون الاعراض سندیا لاستدلالهم لتغریب الرجل بها أیضا، فتأمل، اذ لعل استدلالهم بغیرها من الروایات.

۶- تأیید الاجماع بالشهرة، و الأصل، لکنه مبنی علی اعتبار الشهرة نفسها، و اما الاصل، فهو دلیل حیث لا دلیل.

۷- التشکیک فی دلالة بعض النصوص، کروایة محمد بن قیس، و انه لیس صریحا فی نفیهما فیجوز اختصاصه به- کما فی کشف اللثام- و الجواب: هب صحة هذا التشکیک، فکیف بسائر النصوص بما فیها من الصحاح.

۸- ان الشهوة غالبة فیهن، و الغالب ان انزجارهن و احترازهن عن الزنا، لاستحیائهن من الاقارب و وجود الحفّاظ لهن من الرجال، و بالتغریب یخرجن

---

(۱) الانعام: ۱۶۴.

(۲) مسند احمد ۱: ۲۲۲.

من ایدی الحفاظ و یقل حیاؤهن لبعدهن من اقاربهن و ربّما اشتد فقرهن و یصیر مجموع ذلک سببا لانفتاح باب هذه الفاحشة؛ و الجواب: انه امر اعتباری لا یرجع الی محصل.

۹- الاستدلال بآیة الجلد، تقریبه: ان الله تعالی جعل الجلد جزاء للزانی و الزانیة، و الجزاء اسم لما تقع به الکفایة فلو اوجبنا التغریب علی الزانیة، لا تقع الکفایة بالجلد. و هذا خلاف الآیة. و الجواب: ینتقض بتغریب الرجل.

۱۰- الاستدلال بالقیاس: و ذلک بقیاس المرأة علی الصبی. اقول: علی فرض حجیته فی نفسه لکنه غیر مستقیم لوجود الفارق، لان الصبی غیر مکلف فسقوطه عنه لا یلازم السقوط عنها، مع انها مکلفة.

و هذه الادلة الثلاثة «۱» الاخیرة من السنة.

أدلة المجوزین:

۱- صحیحة محمد بن قیس و الحلبی و صحیحة عبد الرحمن.

۲- التعلیل الوارد فی نفی الرجم و التغریب عن المجنونة: بأنها لا تملک امرها، فهی تدل علی انها لو کانت مالکة فعلیها الرجم و النفی.

الروایات الروایات من طرقنا:

۱- الکافی: «علی بن ابراهیم ... قال: قضی امیر المؤمنین علیه السّلام ... فی البکر و البکرة اذا زنیا جلد مائة و نفی سنة فی غیر مصرهما » «... ۲» و حسّنه المجلسی.

---

(۱) انظر: شرح فتح القدیر ۵: ۴۳۲- الحاوی للماوردی ۱۸: ۱۵۷- المبسوط ۹: ۱۹۷.

(۲) الکافی ۷: ۱۷۷ ح ۷.

النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، ص: ۲۴۳

۲- الفقیه: «عن الحلبی، عن ابی عبد الله علیه السّلام: الشیخ و الشیخة ... و البکر و البکرة جلد مائة و نفی سنة.» «۱»، و قواه المجلسی.

۳- التهذیب: «عن زرارة، عن ابی جعفر علیه السّلام ... و التی قد املکت، و لم یدخل بها تجلد مائة و تنفی.» «۲».

۴- و فیه: «عن عبد الرحمن عن ابی عبد الله علیه السّلام قال: کان علی علیه السّلام...

یجلد البکر و البکرة، و ینفیهما سنة.» ۳، و هو مختلف فیه، کالصحیح کما عن المجلسی.

۵- الدعائم: «قال جعفر بن محمد علیه السّلام ...: و إن کان احد الزانیین بکرا، و الآخر ثیبا، جلد کل واحد منهما مائة جلدة، و نفی البکر منهما.» «۴».

الروایات من غیر طرقنا:

۱- البخاری: «حدثنا مالک بن اسماعیل، حدثنا عبد العزیز، أخبرنا ابن شهاب، عن عبید الله بن عبد الله بن عتبة، عن زید بن خالد الجهنی: قال سمعت النبی صلّی اللّه علیه و آله یأمر فیمن زنی و لم یحصن جلد مائة و تغریب عام.» «۵».

و (من) للعموم، یشمل المذکر و المؤنث.

۲- و فیه: «حدثنا یحیی بن بکیر، حدثنا اللیث عن عقیل، عن ابن شهاب عن سعید بن المسیب، عن ابی هریرة: ان رسول اللّه صلّی اللّه علیه و آله قضی فیمن زنی و لم یحصن بنفی عام باقامة الحد علیه.» ۶.

۳- عبد الرزاق: «عن ابن جریج عن عمرو بن شعیب قال رسول الله صلّی اللّه علیه و آله

---

(۱) الفقیه ۴: ۱۷ ح ۱۰.

(۲) (۲) و (۳) التهذیب ۱۰: ۴ ح ۱۲ و ۱۱.

(۴) دعائم الإسلام ۲: ۴۵۰ ح ۱۵۷۶. مرّت هذه الأحادیث فی اول هذا الباب فراجع.

(۵) (۵) و (۶) البخاری ۸: ۲۸.

النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، ص: ۲۴۴

قد قضی الله و رسوله: إن شهد اربعة علی بکرین جلدا ... و غربا سنة غیر الارض التی کانا بها، و تغریبهما شتّی.» «۱».

۴- المحلی: «عن ابن وهب، اخبرنی جریر بن حازم عن الحسن بن عمارة عن العلاء بن بدر، عن کلثوم بن جبیر قال: تزوج رجل منا امرأة فزنت قبل ان یدخل بها فجلدها علی بن ابی طالب علیه السّلام مائة سوط و نفاها سنة الی نهر کربلاء » «... ۲».

۵- و فیه: «نا حمام، نا ابن مفرج، نا ابن الاعرابی، نا الدبری، نا عبد الرزاق، عن ابی حنیفة، عن حماد بن ابی سلیمان، عن ابراهیم النخعی، قال: قال علی بن ابی طالب علیه السّلام، فی البکر یزنی بالبکر، فإنّ حبسهما من الفتیان ینفیان.» «۳».

۶- المصنف: «حدثنا عبد الرحیم بن سلیمان، عن الأجلح، عن ابی إسحاق، قال: أتی علی بجاریة من همدان، فضربها و سیّرها الی البصرة سنة.» «۴»

الآثار:

۱- و فیه: «حدثنا وکیع، عن المسعودی، عن القاسم، قال: قال ابو ذر:

...« و البکران یجلدان و ینفیان.» «۵».

۲- المحلی: «عن ابی بن کعب: البکران یجلدان و ینفیان» «۶».

---

(۱) المصنف ۷: ۳۱۲.

(۲) المحلی ۱۱: ۱۸۴.

(۳) المحلی ۱۱: ۱۸۴.

(۴) مصنف ابن ابی شیبة ۱۰: ۸۴.

(۵) مصنف ابن ابی شیبة ۱۰: ۸۲ ح ۸۸۴۰.

(۶) انظر مصادرها فی اول هذا الفصل.

النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، ص: ۲۴۵

۳- و فیه عن ابن مسعود: «یجلدان مائة و ینفیان سنة.» «۱».

۴- عن ابراهیم النخعی: «اذا نفی الزانیان، نفی کل واحد منهما الی قریة.» ۲.

۵- و عن ابی بکر: «انه نفی رجلا و امرأة حولا.» ۳.

۶- و عن عثمان: «انه جلد امرأة فی زنا، ثم نفاها الی خیبر.» ۴.

۷- سنن سعید ...: « عن الشعبی: اذا زنت البکر و نفیت فهی عند زوجها علی نکاحها » «... ۵».

آراء القائلین بالتغریب:

۱- ابن ابی عقیل: «اذا کانا بکرین جلدا مائة و نفیا سنة » «... ۶».

۲- الشهید الثانی: «و اعلم ان الروایتین السابقتین تضمنتا تغریب الرجل و المرأة و لکن المشهور بین الاصحاب بل ادعی علیه الشیخ فی الخلاف الاجماع علی اختصاص التغریب بالرجل فان تم الاجماع فهو الحجة و الّا فمقتضی النص ثبوته علیهما و هو مختار ابن ابی

عقیل و ابن الجنید. و عللوا عدم تغریبهما بانها عورة یقصد بها الصیانة و منعها عن الاتیان بمثل ما فعلت و لا یؤمن علیها ذلک فی الغربة، و هذا التعلیل لا یقابل النص، و انما یتجه مؤیدا للحکم و حکمة له » «... ۷».

۳- المحقق الأردبیلی: «قالوا: النفی و الجز کلاهما مختصان بالرجل، و المرأة لیس علیها شیء منها و هو غیر ظاهر، الّا ان یقال: لا دلیل قوی علیها و الاصل

---

(۱) (۱)- (۴) المصدر السابق.

(۵) سنن سعید بن منصور ۱: ۲۲۱.

(۶) مختلف الشیعة: ۷۵۷.

(۷) مسالک الافهام ۲: ۴۲۸.

النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، ص: ۲۴۶

و ظاهر بعض الادلة حیث اقتصر علی الجلد أو الرجم یدل علی نفیها و الاجماع ورد فی الرجل فقط، فتأمل.» «۱».

۴- السید الخوانساری: «اما ما ذکر من عدم التغریب و الجز علی المرأة ... اما التغریب: فادعی الاجماع علی انه لا تغریب علی المرأة و لکن نسب الخلاف الی بعض، و تردد الشهید الثانی و تدل علی الثبوت عدة روایات منها قوله فی صحیحة محمد بن قیس المتقدمة: و قضی فی البکر و البکرة و منها قوله: علی المحکی فی صحیحة الحلبی المذکورة: البکر و البکرة جلد مائة و نفی سنة.»

۵- السید الخوئی: «اما التغریب ففی ثبوته اشکال، و الاقرب الثبوت» و قال فی الهامش ...: « و لکن القول بالثبوت هو الاقرب، و تدل علی ذلک عدة روایات: منها قوله فی صحیحة محمد بن قیس: و قضی فی البکر و البکرة ... و نفی سنة و منها قوله علیه السّلام فی صحیحة الحلبی ... و نفی سنة، و منها قوله علیه السّلام فی صحیحة عبد الرحمن و یجلد البکر و البکرة ... و ینفی سنة.

و تدل علی ذلک أیضا الروایات المتقدمة الواردة فی نفی الرجم و التغریب عن المرأة المجنونة و المستکرهة، معللة بانها لا تملک امرها، فانها تدل بوضوح علی انها لو کانت مالکة لأمرها لکان علیها رجم و نفی. و علی هذا فان کان اجماع فی المقام فهو، لکنه لا اجماع، و علیه فلا موجب لرفع الید عمّا دلّت علیه الروایات الصحیحة» «۲».

۶- الفیض: «و المشهور اختصاص التغریب بالرجل، بل ادعی فی الخلاف علیه الوفاق و علل بان المرأة عورة یقصد بها الصیانة. و منعها عن الاتیان بمثل

---

(۱) مجمع الفائدة (الحدود): من الطبعة الحجریة.

(۲) مبانی تکملة المنهاج ۱: ۲۰۱.

النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، ص: ۲۴۷

ما فعلت و لا یؤمن علیها ذلک فی الغربة، و خالف فیه القدیمان و النصوص معهما «۱»».

و یظهر من کلامه انه یمیل الی رأی القدیمین.

القائلون بعدم التغریب:

۱- الشیخ الطوسی: «و لا نفی عندنا علی المرأة» «۲».

۲- و قال أیضا: «و عندنا لا تغریب علیها» «۳».

۳- و قال فی النهایة: «و لیس علیها جز الشعر و لا النفی علی کل حال» «۴».

۴- و قال فی الخلاف: «و ان کان انثی لم یکن علیها تغریب» «۵».

۵- الحلبی: «و لا تغریب علیها» «۶».

۶- سلار: «و لا تغریب علی المرأة و لا جز» «۷».

۷- ابن البراج: «و اذا کان امرأة لم یجب علیها شیء من ذلک- جز و نفی- و لا یجب علیها غیر الحد.» «۸».

۸- علی بن حمزة: «و لیس علی النساء جز الناصیة و لا النفی » «... ۹».

---

(۱) مفاتیح الشرائع ۲: ۷۲.

(۲) المبسوط ۸: ۱.

(۳) المبسوط ۵: ۲۰۳.

(۴) النهایة: ۶۹۴.

(۵) الخلاف ۲: ۴۳۹.

(۶) الکافی فی الفقه: ۴۰۵.

(۷) المراسم: ۲۵۳.

(۸) المهذب ۲: ۵۲۰.

(۹) الوسیلة: ۴۱۱- انظر الغنیة: ۵۶۰.

النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، ص: ۲۴۸

۹- ابن ادریس: «و لا نفی و لا جز علی المرأة» «۱».

۱۰- المحقق الحلی: «و لا تغریب علی المرأة و لا جز» «۲».

۱۱- و قال فی الشرائع: «اما المرأة ... و لا تغریب علیها و لا جز» «۳».

۱۲- یحیی بن سعید: «و لا جزّ علی امرأة و لا عبد و لا نفی.» «۴».

۱۳- العلامة الحلی: «و لا جز علی المرأة و لا تغریب.» «۵».

۱۴- و قال فی التبصرة: «و لیس علی المرأة جز و لا تغریب.» «۶».

۱۵- و قال فی المختلف ...: « کلام ابن ابی عقیل یدل علی انها تنفی سنة کالرجل للأخبار السالفة فی المسألة السابقة، لکن المشهور ما قاله الشیخ، لما فیه من الصیانة لها و منعها عن الاتیان بمثل ما فعلت.» «۷».

۱۶- ابن فهد الحلی: «المشهور عدم النفی علی المرأة، و ادعی الشیخ علیه الاجماع و تبعه الآخرون » «... ۸».

۱۷- فخر المحققین: «لا یقال لو صحت الروایة- محمد بن قیس عن الباقر علیه السّلام- للاستدلال لزم وجوب نفی المرأة، لکن اللازم باطل علی قولکم فالمقدم کذلک. لأنا نقول: انما خصّت المرأة بعدم وجوب النفی بدلیل منفصل و هو اجماع الفرقة و قد نقله الشیخ فی الخلاف فیکون حجة، و لأصالة براءة الذمة، و لما

---

(۱) السرائر ۳: ۴۳۹.

(۲) المختصر النافع: ۲۱۵.

(۳) شرائع الإسلام ۴: ۱۵۵.

(۴) الجامع للشرائع: ۵۵۰.

(۵) تحریر الاحکام ۲: ۲۲۳- و مثله فی القواعد ۲: ۲۵۲.

(۶) تبصرة المتعلمین: ۱۸۵.

(۷) مختلف الشیعة: ۷۵۷.

(۸) المهذب البارع ۵: ۳۱.

النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، ص: ۲۴۹

فی عدم النفی من الصیانة و منعها عن الاتیان بمثل ما فعلت.» «۱».

۱۸- الفاضل المقداد: «و لا تغریب علی المرأة و لا جز هذا هو المشهور، و استدل علیه فی الخلاف باجماع الفرقة و اخبارهم، و بقوله: فَعَلَیْهِنَّ نِصْفُ مٰا عَلَی الْمُحْصَنٰاتِ «۲»، فلو کانت الحرة یجب تغریبها لکان علی الامة نصفها ... و لما فیه من الصیانة و منعها من الاتیان بمثل ما فعلت.» «۳».

۱۹- الشهید الاول: «قلت: و هذان الخبران متروک- عبد الله بن طلحة عن الصادق علیه السّلام، و روایة زرارة عن الباقر علیه السّلام- ظاهر هما لتضمنهما النفی علی المرأة و لم یذکره غیر ابن ابی عقیل.» «۴».

۲۰- الطبرسی: «و ان کان انثی لم یکن علیها تغریب» «۵».

۲۱- الشهیدان: «و لا- جز علی المرأة و لا- تغریب، بل تجلد مائة لا- غیر، لأصالة البراءة و ادعی الشیخ علیه الاجماع و کأنه لم یعتد بخلاف ابن ابی عقیل حیث اثبت التغریب علیها للأخبار السابقة، و المشهور اولی بحال المرأة و صیانتها. و منعها من الاتیان بمثل ما فعلت» «۶».

۲۲- المجلسی الاول: «و لا جز و لا تغریب علی المرأة و العبد» «۷».

۲۳- الفاضل الهندی: «و لا تغریب وفاقا للمشهور ... و زاد غیره انها لو

طبسی، نجم الدین، النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، در یک جلد، قم - ایران، اول، ه ق النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی؛ ص: ۲۴۹

---

(۱) إیضاح الفوائد ۴: ۴۷۹.

(۲) النساء: ۲۵.

(۳) التنقیح الرائع ۴: ۳۳۸.

(۴) غایة المراد: ۳۴۱ (الحجریة)/ کتاب الحدود.

(۵) المؤتلف من المختلف ۲: ۳۸۷.

(۶) الروضة البهیة ۹: ۱۱۱.

(۷) الفقه- فارسی: ۲۰۱.

النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، ص: ۲۵۰

غربت فاما مع محرم أو زوج و لٰا تَزِرُ وٰازِرَةٌ وِزْرَ أُخْریٰ، أو لا- و لا- یجوز لقوله علیه السّلام: «لا- یحل لامرأة ان تسافر من غیر ذی محرم، و لان الشهوة غالبة فیهن و الغالب ان انزجارهن عن الزنا لاستحیائهن من الاقارب و المعارف و وجود الحفاظ لهن عن الرجال، و بالتغریب یخرجن من ایدی الحفاظ و یقل حیاؤهن لبعدهن من اقاربهن و معارفهن و ربّما اشتد فقرهن فیصیر مجموع ذلک سببا لانفتاح هذه الفاحشة العظیمة علیهن و ربما یقهرن علیه اذا بعد من الاقارب و المعارف و خلافا للحسن لما مرّ من حسن محمد بن

قیس و لیس نصا فی نفیها لجواز ان یراد انه قضی فیما اذا زنی ببکر یجلد مائة و نفی سنة الی غیر مصرهما ای المصر الذی زنیا فیه و هو لیس صریحا فی نفیهما فیجوز اختصاصه به.» «۱».

۲۴- السید الطباطبائی: «و لا تغریب علی المرأة مطلقا علی الاشهر الاقوی بل علیه عامة متأخری اصحابنا علی الظاهر المصرح به فی المختلف بل علیه فی صریح الخلاف و الغنیة و ظاهر المبسوط الاجماع و هو الحجة المترجحة علی نحو الصحیحة المتقدمة بالاصل و الشهرة العظیمة الظاهرة و المحکیة فی کلام جماعة و تعدد النقلة له، و العلل المذکورة فی کلام الجماعة من ان المرأة عورة یقصد بها الصیانة و منعها عن الاتیان بمثل ما فعلت و لا یؤمن علیها ذلک فی الغربة و غیر ذلک خلافا للعمانی فقال تغرب أیضا و ربما یحکی عن الاسکافی و هو شاذ و ان دل علیه نحو الصحیح المتقدم لما تقدم مضافا الی ما قیل علیه من انه لیس نصا فی تغریبها لجواز ان یراد انه قضی فیما اذا زنی بکر ببکرة یجلد مائة و نفی سنة الی غیر مصرهما ای المصر الذی زنیا فیه، و هو لیس صریحا فی تغریبها فیجوز اختصاصه به.» «۲».

---

(۱) کشف اللثام ۲: ۳۹۹.

(۲) ریاض المسائل ۲: ۴۶۹.

النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، ص: ۲۵۱

و قال فی الشرح الصغیر: «و لا تغریب علی المرأة مطلقا ... خلافا للقدیمین فتغرب أیضا و هو شاذ» «۱».

۲۵- الشیخ محمد حسن النجفی: «و اما المرأة فعلیها الجلد مائة و لا تغریب علیها و لا جز بلا خلاف معتد به اجده...

ثم بعد ان نقل ما فی المسالک و الریاض قال: لکن فیه ان النص المزبور مع انه غیر صریح معارض بالإجماع المزبور المعتضد بالشهرة العظیمة و بالاصل و غیره، فلا ریب فی ان الأصحّ عدم التغریب فیها و الله العالم.» «۲».

۲۶- المامقانی: «و لا جز و لا تغریب علی الانثی» «۳».

۲۷- الشیخ الوالد: «و لیس علی المرأة و المملوک جز و لا تغریب علی الاشهر معللا بان المرأة عورة یقصد بها الصیانة و منها الاتیان بمثل ما فعلت و لا یؤمن علیها فی الغربة.» «۴».

۲۸- السید السبزواری: «لا جز علی المرأة بل و لا تغریب علیها أیضا، اما الثانی: «النفی» فادعی علیه الاجماع أیضا و یشهد لذلک کثرة اهتمام الشارع بسترهن و اختفائهن و لکن یظهر من بعض الاخبار مثل صحیح محمد بن قیس عن ابی جعفر علیه السّلام: قضی أمیر المؤمنین علیه السّلام فی البکر و البکرة اذا زنیا جلد مائة و نفی سنة فی غیر مصرهما ... و قریب منه غیره، و لکنها موهونة بالاعراض و دعوی الاجماع علی الخلاف» «۵».

---

(۱) الشرح الصغیر ۳: ۳۴۳.

(۲) جواهر الکلام ۴۱: ۳۲۸.

(۳) مناهج المتقین: ۲۹۸.

(۴) ذخیرة الصالحین ۸: ۴۱.

(۵) مهذب الاحکام ۲۷: ۳۳۴.

النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، ص: ۲۵۲

۲۹- الگلپایگانی: «کما لا تغریب علی المرأة کذلک لا یجز رأسها » «... ۱».

۳۰- الشیخ الاستاذ ...: « اما ما ورد فی التغریب فمقتضی الروایات الصحیحة المتقدمة کصحیحة الحلبی و صحیحة عبد الرحمن ثبوت

النفی فی المرأة أیضا و لکن الفتوی علی خلافها و ثبوت الشهرة أو الاجماع علی العدم خصوصا مع کون مستندهم فی تغریب الرجل نفس هذه الروایات تدل علی اطلاعهم علی رأی الأئمة علیهم السّلام من طریق آخر و وصول هذا الرأی الیهم یدا بید و الا فکیف لم یفتوا بهذه الجهة من الروایات الصحیحة المعتبرة و هذا هو الوجه فی اختصاص الحکم بالتغریب بالرجل » «... ۲».

آراء المذاهب الاخری:

۱- المدوّنة: «قال مالک: لا نفی علی النساء و لا علی العبید، و لا تغریب.» «۳».

۲- الماوردی: «و لا تغرّب المرأة.» «۴».

۳- ابن حزم: «ثم نظرنا فی قول من لم یر التغریب علی النساء و المماليک...

فلا حجة لهم فیه لأنه خبر مجمل فسره غیره ... فلیس سکوت النبی صلّی اللّه علیه و آله عن ذکر التغریب فی ذلک الخبر حجة فی ابطال التغریب الذی قد صحّ أمره صلّی اللّه علیه و آله به فیمن

---

(۱) الدر المنضود ۱: ۳۳۱.

(۲) تفصیل الشریعة: ۱۴۲ (الحدود).

(۳) المدونة الکبری ۶: ۲۳۶- انظر: المنتقی ۷: ۱۳۷- تبصرة الحکام ۲: ۲۷۷- الإشراف علی مسائل الخلاف ۲: ۲۰۹- الخرشی ۸: ۸۲- الشرح الکبیر للدردیر ۴: ۳۲۱- عمدة القاری ۲۴: ۱۳.

(۴) الاحکام السلطانیة: ۲۲۳.

زنی و لم یحصن، و کذلک لیس فی سکوته صلّی اللّه علیه و آله عن ذکر عدد جلدها هو حجة فی اسقاط ما قد صح عنه من انّ حدها نصف حد الحرة.

و أیضا فإنّ هذا الخبر لیس فیه ان لا تغریب و لا انّ التغریب ساقط عنها لکنه مسکوت عنه فقط. و اذا لم یکن فیه نهی عن تغریبها فلا یجوز ان یکون هذا الخبر معارضا للأخبار التی فیها النفی.» «۱».

۴- ابو اسحاق الشیرازی: «و لا تغرب المرأة الّا فی صحبة ذی محرم أو امرأة ثقة فی صحبة مأمونة، و إن لم تجد ذا رحم محرم، و لا امرأة ثقة یتطوع بالخروج معها، استؤجر من یخرج معها.» «۲».

۵- السرخسی: «النفی هجرة واجبة فلا یعتبر فیه المحرم کالهجرة فی التی اسلمت فی دار الحرب فلمّا کان حدا فعلی الامام ان یتکلف لما یحتاج الیه فی اقامته کالجلد ... انّ علیا و ابن مسعود اختلفا فی أم ولد زنت بعد موت مولاها، قال علی: «تجلد و لا تنفی و قال ابن مسعود: تنفی. و اخذنا بقول علی لأنه اقرب الی دفع الفتنة و الفساد » «... ۳».

۶- ابن رشد: «و من خصص المرأة من هذا العموم فانما خصصه بالقیاس لأنه رأی ان المرأة تعرض بالغربة لأکثر من الزنا و هذا من القیاس المرسل اعنی المصلحی الذی کثیرا ما یقول به مالک.» «۴».

۷- ابن قدامة: «فاما المرأة فان خرج معها محرمها نفیت الی مسافة القصر و ان

---

(۱) المحلّی ۱۱: ۱۸۶.

(۲) المهذب ۲: ۲۷۱- انظر المجموع ۲۰: ۴۵. اقضیة رسول اللّه صلّی اللّه علیه و آله: ۵۱- شرح الازهار: ۳۴۲.

(۳) المبسوط ۹: ۴۴.

(۴) بدایة المجتهد ۲: ۴۳۶.

النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، ص: ۲۵۴

لم یخرج معها محرمها فقد نقل عن احمد انها تغرب الی مسافة القصر کالرجل، و هذا مذهب الشافعی «۱»، و روی عن احمد: انها تغرب الی دون مسافة القصر لتغرب من اهلها فیحفظوها» «۲».

و قال أیضا: «و یخرج مع المرأة محرمها حتی یسکنها فی موضع، ثم إن شاء رجع اذا أمن علیها. و ان شاء أقام معها حتی یکمل حولها، و ان ابی الخروج معها بذلت له الأجرة...

و قال أیضا: فاما المرأة، فان خرج معها محرمها نفیت الی مسافة القصر، و ان لم یخرج معها محرمها، فقد نقل عن أحمد: أنّها تغرّب الی مسافة القصر، کالرّجل، و هذا مذهب الشافعی.» «۳».

۸- شمس الدین المقدسی: «و المرأة بمحرم باذل، و علیها اجرته، و قیل من بیت المال، ان امکن و بدونه، لتعذّره.

و فی الترغیب و غیره: مع أمن، و عنه بلا محرم، تعذر أو لا، لأنّه عقوبة، و تغرّب مسافة قصر، نقله الاکثر لوجوبه کالدعوی و عنه، أقل، و عنه بدونه، و قال جماعة: إن تعذر، فامرأة ثقة، و لو بالأجرة. و قیل لا تغرّب مع تعذّرها و قیل مطلقا.» «۴».

۹- المرداوی: «سواء کان المغرّب رجلا- أو امرأة، و اختاره ابن عبدوس فی تذکرته و قدمه فی الرعایتین، و الهدایة، و المذهب، و المستوعب و غیرهم.

و عنه.؟؟؟ تنفی الی دون مسافة القصر. جزم به فی الوجیز. و عنه:

---

(۱) و الثوری و الاوزاعی- عمدة القاری ۲۴: ۱۳.

(۲) المغنی ۸: ۱۶۹.

(۳) المغنی ۸: ۱۶۹- انظر: التمهید لما فی الموطا من المعانی و الأسانید ۹: ۸۸.

(۴) الفروع ۶: ۶۹- انظر: شرح الزرقانی ۸: ۸۳.

النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، ص: ۲۵۵

تغرّب المرأة مع محرمها لمسافة القصر، و مع تعذره لدونها.» «۱».

۱۰- القسطلانی: «و اختلف القائلون بالتغریب، فقال الشافعی: بالتعمیم للرجل و المرأة ... و خصّ مالک النفی بالرجل ... و عن احمد روایتان.» «۲».

۱۱- البهوتی ...: « و إن زنی حرّ غیر محصن جلد مائة و غرّب عاما، و لو انثی بمحرم باذل نفسه معها، وجوبا، لعموم نهیها عن السفر بلا محرم، و علیها اجرته- ای المحرم- لصرفه نفعه فی اداء ما وجب علیها، فإن تعذّرت اجرته منها- لعدم أو امتناع- فمن بیت المال، لأنّه من المصالح، فإن ابی المحرم السفر معها، او تعذّر، بأن لم یکن لها محرم، فوحدها » «... ۳».

و قال فی الروض: «و غرّب أیضا مع الجلد عاما، و لو کان المجلود امرأة، فتغرّب مع محرم و علیها اجرته، فإن تعذّر المحرم فوحدها الی مسافة القصر » «... ۴».

۱۲- محمد بن اسماعیل الصنعانی ...: « و قال مالک و الاوزاعی: إنّ المرأة لا- تغرّب، قالوا: لأنّها عورة، و فی نفیها تضییع لها، و تعریض للفتنة، و لهذا نهیت عن السفر مع غیر محرم، و لا- یخفی أنه لا- یرد ما ذکر، و لأنه قد شرط من قال بالتغریب أن تکون مع محرمها، و اجرته منها، إذ وجبت بجنایتها، و قیل: فی بیت المال، کأجرة الجلاد.» «۵».

۱۳- الزحیلی ...: « و لکن لا تغرّب المرأة وحدها، بل مع زوج، أو محرم،

(۱) الإنصاف ۱۰: ۱۷۴.

(۲) ارشاد الساری ۱۰: ۲۶.

(۳) شرح منتهی الارادات ۴: ۳۵۴.

(۴) الروض المربع: ۳۴۶.

(۵) سبل السلام ۴: ۵.

النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، ص: ۲۵۶

لخبر: لا تسافر المرأة الّا و معها زوج أو محرم، و یؤکّده قصة العسیف.» «۱».

۱۴- الصابونی: «و قال الشافعی و أحمد: إنّ النفی عام للرجال و النساء، فتغرب المرأة مع محرم و اجرته علیها، و دلیلهما عموم الأحادیث، و هذا هو المشهور من مذهب الشافعیة و الحنابلة.» «۲».

اقول علی ضوء هذا الفرع- من تغریب المرأة- فهی تغرّب، و إن أوجب تفویت التمتع علی الزوج، نعم للزوج أن یسافر معها، ما دام لم یرد منع من الشرع، و لم یجب علیها الرجم، لعدم توفر شرائطه. هذا، و قد تعرض بعض السنة لهذا الفرع «۳».

الثامن و العشرون: حکم الزانی لو کان کافرا:

اشارة

تارة یکون زناؤه بالمسلمة، فعلی الإمام قتله، و لا یجوز الاعراض، لأنه هتک حرمة الإسلام و خرج عن الذّمة- کما قاله فی الجواهر «۴» - فلا یصل الدور الی النفی.

و اخری یکون زناه بالکافرة- ذمیة أو غیرها- فهنا إن شاء الإمام بعثه الی أهل نحلته لیقیموا الحدّ علی معتقدهم، و إن شاء اقام الحدّ بموجب شرع الإسلام، فیجلده ثمّ ینفیه. و لا خلاف فیه کما قاله فی الجواهر «۵» أیضا، و إن استشکل فی

(۱) الفقه الإسلامی و ادلته ۶: ۳۹.

(۲) روائع البیان ۲: ۲۹- انظر: حاشیة الدسوقی ۴: ۳۲۲- المغنی ۴: ۱۴۸- کشاف القناع ۶: ۹۲- المجموع ۲۰: ۱۴ و ۱۶.

(۳) انظر: مغنی المحتاج ۴: ۱۴۹- أسنی المطالب ۴: ۱۲۹.

(۴) جواهر الکلام ۴۱: ۳۳۶- انظر: تحریر الاحکام ۲: ۲۲۳.

(۵) جواهر الکلام ۴۱: ۳۳۶.

النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، ص: ۲۵۷

ذلک بأنّ دفعه الیهم لذلک، أمر بالمنکر، و بالمروی عن قرب الاسناد «۱».

و قد یقال: إنّ وجوب البعث علی القاضی طریقی، للوصول الی تطبیق حدود الله تعالی، و هل هو تعیینی، أو تخییری بینه و بین القضاء بحکم الإسلام؟ ثمّ إذا لم یکن له اهل ملة، أو لم یمکن بعثه الیهم، فالظاهر وجوب إجراء الحکم الإسلامی علیه للإطلاقات «۲».

هذا و یظهر من بعض السنة جلده و تغریبه.

آراء المذاهب الاخری:

۱- القرشی: «وحد الکافر و المسلم ... سواء عند الشافعی فی الجلد و التغریب» «۳».

۲- البهوتی: «و إن زنی حر غیر محصن جلد مائة بلا خلاف، و غرّب، مسلما کان أو کافرا.» «۴».

التاسع و العشرون: هل ینفی غیر المحصن لو زنی بالمیتة؟

اشارة

حکم الزانی بالمیت حکم الزانی بغیرها بل افحش، و یجری علیه فی زناه بغیر

---

(۱) «علی بن جعفر عن اخیه موسی بن جعفر علیه السّلام: سألته عن یهودی، أو نصرانی، أو مجوسی، اخذ زانیا، أو شارب خمر ما علیه؟ قال: یقام علیه حدود المسلمین اذا فعلوا ذلک فی مصر من امصار المسلمین، أو فی غیر امصار المسلمین إذا رفعوا الی حکّام المسلمین.» قرب الاسناد ۲۶۰ ح ۱۰۲۹- الوسائل ۱۸: ۳۳۸ ب ۲۹ ح ۱. و مثله «عن علی علیه السّلام» فی الوسائل ۱۸: ۳۶۱ ب ۸ ح ۵.

(۲) حدود الشریعة ۴: ۹۶.

(۳) معالم القربة: ۲۷۸.

(۴) شرح منتهی الارادات ۳: ۳۴۴- انظر: الفقه علی المذاهب الاربعة ۵: ۵۹.

النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، ص: ۲۵۸

المیتة، فلو کان غیر محصن أو غیر مملوک- علی الخلاف- یجلد و یحلق رأسه و ینفی سنة- و لو کانت زوجته عزّر و سقط الحد للشبهة.

و قد تعرض العلامة الحلی فی تحریره لهذا الفرع.

آراء فقهائنا:

۱- العلامة الحلی: «من وطئ امرأة میتة کان حکمه حکم وطئ الحیة فی تعلق الاسم و الحد و اعتبار الاحصان و عدمه ... و ان کان مملوکا جلد مائة و حلق رأسه و نفی ... و لو کانت المیتة زوجته أو امته عزّر و سقط الحد للشبهة » «... ۱».

۲- یقول البعض: «لا دلیل معتبر علی حرمة جماع الزوجة المیتة فان الاجماع المنقول غیر حجة، و هتک الحرمة لو سلّم غیر جار فی الزوجة الکتابیة و نحوها» «۲».

الثلاثون: لو زنی و هو غیر محصن ثم زنی و هو محصن:

اشارة

تارة لم یثبت الزنا الاول شرعا، و اخری، یثبت، و لکن لم یجر علیه الحد لعدم التمکن منه، أو لعدم وجود الحاکم.

فعلی الاول: لا کلام فی اجراء حد واحد علیه، و هو الرجم فقط، لأنه ینطبق علیه عنوان «زنا المحصن» فقط، و لم یثبت زناه السابق شرعا.

و علی الثانی: لا کلام فی تعدد الحد بتعدد السبب و الموجب فیجلد و یغرب ثم یرجم. فدعوی التداخل یحتاج الی دلیل. و حینئذ،

فإن امکن الجمع بینهما- کما لو زنی و هو غیر بکر و قذف- فبها، و الّا بدئ بما لا یفوت جمعا بین الحدود

---

(۱) تحریر الاحکام ۲: ۲۲۵.

(۲) انظر: حدود الشریعة ۴: ۵۸.

النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، ص: ۲۵۹

فیجلد و یغرب، ثم یقتل- یرجم- هذا و عن بعض العامة، الاکتفاء بالقتل.

و قد تعرض المحقق الحلی لهذا الفرع، و علّق علیه الشهید فی المسالک، ثم الشیخ النجفی فی الجواهر. و من العامة النووی فی المجموع.

آراء فقهائنا:

۱- الشهید الثانی: «إذا اجتمع علی المکلف حدّان فصاعدا فإن امکن الجمع بینهما من غیر منافاة، کما لو زنی غیر محصن و قذف، تخیّر المستوفی، فی البدأة، و کذا لو سرق معها، و إن تنافت بأن کان فیها قتل أو نفی، وجب البدأة بما لا یفوت، جمعا بین الحقوق الواجب تحصیلها، فیبدأ بالجلد قبل الرجم و القتل، و بالقطع قبل القتل و هکذا، و قد دلّ علی وجوب مراعاة ذلک روایات کثیرة...

و إذا تقرر ذلک فالواجب من ذلک ما یحصل معه الجمع، و لا یجب التأخیر زیادة علیه، للأصل، و لأنه لا تأخیر فی حد و ... و لأن القصد الإتلاف، فلا وجه للتأخیر، و ذهب الشیخان و الأتباع الی وجوب تأخیره الی ان یبرأ جلده تأکیدا فی الزجر و منعوا من کون الواجب الإتلاف مطلقا، بل جاز ان یکون بعض الغرض، و البعض الآخر قصد التغریب » «... ۱».

۲- الطباطبائی: «لو اقتضی حدودا مختلفة، کأن زنی بکرا ثم زنی محصنا، توجه علیه الحدان معا.» «۲».

۳- الشیخ محمد حسن النجفی: «و کذا اذا اجتمعت حدود بدئ بما لا یفوت معها الآخر بلا خلاف أجده فیه بیننا، بل و لا إشکال، فإنه مقتضی العمل بالسببین مع إمکانه، مضافا الی المعتبرة المستفیضة...

---

(۱) مسالک الافهام ۲: ۴۳۰.

(۲) ریاض المسائل ۲: ۴۶۸.

النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، ص: ۲۶۰

فما عن بعض العامة من الاکتفاء بالقتل لأنه یأتی علی الجمیع لا وجه له. نعم لو امکن الجمع بین موجب الحدین من غیر منافاة کما لو زنی غیر محصن و قذف و سرق، ففی المسالک یتخیر فی البدأة.

قلت: هو کذلک، لکن قد یقال فیه و فی ما لو کان موجب الأمرین الفوات مع کون أحدهما حق آدمیّ، و طالب به، قدّم علی حقّ الله تعالی، نعم لو کانا معا حق الله، تخیّر الامام، و الله العالم.» «۱».

آراء المذاهب الاخری:

۱- النووی: «إذا زنی و هو بکر، فلم یحدّ حتی أحصن و زنی ففیه وجهان:

۱- یرجم و یدخلان فیه. ۲- لا یدخل، بل یجلد، ثمّ یرجم و لا یغرّب، لأنّ التغریب یحصل بالرجم.» «۲».

الحادی و الثلاثون: هل ینفی من تزوّج بالخامسة؟

اشارة

ان من ضروریات الفقه عندنا أن من تزوج بمن یحرم علیه نکاحها کان العقد باطلا، و إن وطأها مع العلم بالتحریم وجب علیه القتل و هکذا کل نکاح أجمع علی بطلانه کالخامسة، و قد تعرض الفقهاء لهذه المسألة، کالشیخ الطوسی فی الخلاف و العلامة الحلی فی تحریر الاحکام و غیرهما.

هذا و لکن یبدو مما اورده عبد الرزاق عن ابراهیم النخعی ان هناک من یقول بالنفی، و لعله علی مبنی ان العقد وحده کاف فی سقوط الحد، فینفی تعزیرا، کما هو زعم ابی حنیفة و اتباعه. و هذا باطل عندنا مبنی و بناء.

---

(۱) جواهر الکلام ۴۱: ۳۴۵.

(۲) المجموع ۲۰: ۱۷- انظر: الفقه علی المذاهب الاربعة ۵: ۶۷.

علی ان مقتضی الروایات ان النفی علی البکر أو غیر المحصن، فالمتزوج بالخامسة خارج عنه تخصصا.

آراء فقهائنا:

۱- الشیخ المفید: «من عقد علی واحدة ممن سمیناه و هو یعرف رحمه منها ثم وطأها ضربت عنقه ... و هذا بضدّ ما ذهب الیه ابو حنیفة و زعم انه من عقد علی امّه أو اخته أو ابنته و هو یعرفهن و لا یجهل الرحم بینه و بینهن ثم وطأهن سقط عنه الحد لموضع الشبهة ... و هذا هدم للإسلام » «... ۱».

۲- الشیخ الطوسی: «اذا عقد النکاح علی ذات محرم له کأمه و بنته و أخته و خالته و عمته من نسب أو رضاع أو امرأة بعد ان بانت باللعان أو بالطلاق الثلاث مع العلم بالتحریم فعلیه القتل فی وطء ذات محرم و الحد فی وطء الاجنبیة و به قال الشافعی الا انه لا یفصل، و قال ابو حنیفة: لا حد فی شیء من هذا » «... ۲».

آراء المذاهب الاخری:

۱- عبد الرزاق: «عن ابن جریج عن الحکم بن عتیبة عن ابراهیم النخعی: فی الذی ینکح الخامسة متعمدا قبل ان تنقضی عدة الرابعة من نسائه، قال: یجلد مائة و لا ینفی.» «۳».

---

(۱) المقنعة: ۷۷۵.

(۲) الخلاف ۲: ۴۴۶ المسألة: ۲۹- و مثله: تحریر الاحکام ۲: ۲۱۹- الفقه علی المذاهب الاربعة ۵: ۶۷- المجموع ۲۰: ۲۰.

(۳) المصنف ۷: ۴۰۰ ح ۱۳۶۳۳.

الثانی و الثلاثون: هل یکفی التغرّب من دون حکم الحاکم به؟

اشارة

بما ان الخطاب بالتغریب متوجه نحو الامام، فهو وظیفته، لا- وظیفة من ارتکب موجبه، و علیه فلا یجب علی الزانی التغرّب من دون حکم الحاکم و أمره، نعم یجب ذلک بعد حکمه، بمقتضی وجوب قبول حکم الحاکم «۱» هذا، و لکن الکلام فی کفایة ذلک لو غرّب الزانی نفسه، فالظاهر من کلام بعض فقهائنا- اعلی الله کلمتهم- کفایة ذلک، محتجا بأن الغرض و هو الابعاد عن البلد حاصل بمجرد خروجه بنفسه، و وافقه بعض الشافعیة «۲». قد یقال: لو کان الغرض هو الابعاد عن تذلیل و استهانة، فلم یتحقق ذلک بمجرد خروجه بنفسه. هذا: و جمهور علماء السنة علی خلافه و انه لم یکفه ذلک بل لا بد من تغریب الامام أو نائبه «۳»، و نکتفی فی المقام بکلام الگلپایگانی.

آراء فقهائنا:

«ثم انه قد یورد علی ما ذکرناه: من ان الغرض الأصیل هو عدم کونه فی تلک الاماکن و أنّ النفی و الاخراج مقدمة لذلک، بأن لازم ذلک هو عدم وجوب نفیه اذا خرج هو بنفسه عقیب زناه و نحن نقول: إنا نلتزم بذلک و لا بأس به، و من البعید جدا أن یقال: إنه اذا خرج بنفسه یلزم ان یعاد حتی یخرجه الحاکم من البلد» «۴».

---

(۱) انظر: حدود الشریعة ۴: ۲۷۱.

(۲) انظر: روضة الطالبین ۱۰: ۸۹.

(۳) انظر: حاشیة الدسوقی ۴: ۳۲۲- کشاف القناع ۶: ۹۲- الخرشی ۸: ۸۳- نهایة المحتاج ۷: ۴۲۸- تحفة المحتاج ۹: ۱۰۹- شرح منتهی الارادات ۳: ۳۴۴.

(۴) الدر المنضود ۱: ۳۱۷.

النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، ص: ۲۶۳

اقول: لا بعد فیه بعد ان کان حدا و تنفیذه منوط بنظر الحاکم، و الّا فاللازم منه سقوط الجلد لو جلد هو نفسه، و سقوط الجز لو جز شعره، و سقوط التشهیر لو شهّر نفسه، و سقوط الحبس لو حبس نفسه، و لا أظن یلتزم به احد، فتأمل.

آراء المذاهب الاخری:

۱- الرملی ...: « فلو غرّب نفسه لم یعتد به لانتفاء التنکیل.» «۱».

۲- الشربینی ...: « لو اراد الامام تغریبه فخرج بنفسه و غاب سنة، ثم عاد لم یکف و هو الصحیح، لأن المقصود التنکیل، و لم یحصل.» «۲».

۳- البهوتی: «لو اراد الحاکم تغریبه فخرج بنفسه و غاب سنة ثم عاد لم یکفه فی ظاهر کلامهم لأنه لا یحصل به الزجر کما لو جلد نفسه.» «۳».

الثالث و الثلاثون: حکم السجین اذا زنی:

اشارة

لا کلام فی ان من زنی و هو مسجون، لا یکون محصنا، و إن کان متزوجا- للنص- و إنما الکلام فی تغریبه بناء علی عدم اختصاص

التغریب بمن املک و لم یدخل- علی الخلاف الذی مرّ سابقا-.

یحتمل: تأخیر تغریبه الی انقضاء مدّة الحبس بمقتضی الاستصحاب لحکم الحبس، و لکن یشکل فیما لو کان الحبس دائما.

و یحتمل: إبعاده عن بلد الحبس الی بلد آخر و حبسه فیه، بمقتضی اطلاق وجوب التغریب عن بلد الفاحشة- علی المبنی- فیکون من الجمع بین الحقّین- أو الحدین-.

---

(۱) نهایة المحتاج ۷: ۴۲۸.

(۲) مغنی المحتاج ۴: ۱۴۸.

(۳) کشاف القناع ۶: ۹۲.

النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، ص: ۲۶۴

و یحتمل: سقوط التغریب لعدم إمکانه سیّما لو کان الحبس دائما...

هذا: و قد ورد فی النص ان علیه الجلد، من دون اشارة الی التغریب. ثم لم نجد من تعرّض لهذا الفرع. و فیما یلی النص:

الروایات:

الکافی: «محمد بن یحیی، عن احمد بن محمد بن عیسی، عن ابن محبوب، عن ربیع الأصم، عن الحارث بن المغیرة، قال: سألت أبا عبد الله علیه السّلام عن رجل له امرأة بالعراق فأصاب فجورا و هو بالحجاز فقال: یضرب الزانی مائة جلدة و لا یرجم، قلت: فان کان معها فی بلدة واحدة و هو محبوس فی سجن لا یقدر ان یخرج الیها و لا تدخل هی علیه أ رأیت ان زنی فی السجن؟ قال: هو بمنزلة الغائب عن أهله یجلد مائة جلدة.» «۱».

الرابع و الثلاثون: لو زنی من لا وطن له:

اشارة

قد یقال: انه یمهل حتی یتوطن محلا- ثم یغرب منه، لأن الاماکن جمیعها بالنسبة له متساویة فلا یتحقق الغرض- و هو الایحاش أو الاذلال- فتعین امهاله لیألف ثم یغرّب لیتم المقصود من التغریب. کما هو مذهب الشافعیة.

لکن هذا معناه: امهال الزانی عن اجراء الحد و قد یؤدی الی سقوطه.

اقول: لو کان المبنی هو النفی عن بلد الجلد أو بلد الزنا، فالامر واضح، لأنه سواء کان له وطن أو لم یکن له، ینفی عن بلد الجلد و الزنا. انما الاشکال فیما لو کان المبنی الابعاد عن موطنه أو سکناه. و اردنا الجمود علی مقتضی اللفظ.

---

(۱) الکافی ۷: ۱۷۸ ح ۳- التهذیب ۱۰: ۱۵ ح ۳۷- الفقیه ۴: ۲۸ ح ۵۳- الوسائل ۱۸:

۳۵۶ ب ۳ ح ۴ عن الکافی- الوافی ۱۵: ۲۵۱ ح ۱۴۹۹- و ۲۵۲ ح ۱۵۰۰۰.

النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، ص: ۲۶۵

ثم لو قلنا ان الظاهر من الادلة مراعاة جمیع العنوانین، و نفیه من بلد الزنا و الجلد و عن موطنه.- کما یبدو من کلام السید الگلپایگانی «۱» - فالامر سهل حتی لو لم یتخذ بعد موطنا. و فیما یلی کلام بعض السنة.

آراء المذاهب الاخری:

الرملی: «اما غریب لا- وطن له کأن زنی من هاجر لدارنا عقب وصولها فیمهل حتی یتوطن محلا ثم یغرب منه، و فارق تغریب مسافر زنی بغیر مقصده و ان فاته الحج مثلا لأن القصد تنکیله و ایحاشه و لا یتم بدون ذلک بأن هذا له وطن، فالایحاش حاصل ببعده عنه و ذاک لا وطن له فاستوت الاماکن جمیعها بالنسبة الیه فتعین امهاله لیألف ثم یغرب لیتم الایحاش. و احتمال عدم توطنه بلدا فیؤدی الی سقوط الحد بعید جدا » «... ۲».

الخامس و الثلاثون: لو زنی الغریب، أو زنی المغرّب فی المنفی:

اشارة

لو زنی المغرب فی المنفی فهل ینفی الی بلد آخر؟ و علی فرض الوجوب فهل هو فوری أم بعد انقضاء مدة النفی الأول؟ و علی القول بانه فوری فهل یجب تتمیم ما بقی من الاول- بعد انقضاء مدة النفی الثانی- أم یتداخل؟ فنقول مقتضی القاعدة هو عدم التداخل لتعدد السبب فلا تدخل المدة الباقیة من التغریب الاول فی مدة التغریب الثانیة بحجة تجانس الحدّین کما نسب ذلک الی

---

(۱) الدر المنضود ۱: ۳۱۷.

(۲) نهایة المحتاج ۷: ۴۲۹- انظر: تحفة المحتاج ۹: ۱۱۰- مغنی المحتاج ۴: ۱۴۸.

النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، ص: ۲۶۶

مالک و الشافعی و احمد «۱» و هو مذهب الشافعیة و الحنابلة و ظاهر مذهب المالکیة، و عن الظاهریین: وجوب تتمیم مدة التغریب الاولی ثم تبدأ فی الثانیة بدلیل ان ما وجب من حد لا یجزی عن حد آخر «۲».

کما ان مقتضی الاستصحاب هو تأخر الثانی عن اکمال الاول. و لکن مقتضی فوریة الحد، و عدم جواز تأخیره، مع امکان الجمع بین التغریبین، هو فوریة تغریبه ثانیا ثم احتساب المجموع ... ثم لو زنی الغریب فهل یغرب الی مستوطنه أم الی بلد غیر بلد الفاحشة، أو الجلد؟ فقد تعرض الشیخ الطوسی فی المبسوط، و العلامة فی التحریر و القواعد، و الشهید الثانی فی الروضة، و الفاضل الهندی فی کشف اللثام و الگلپایگانی فی الدر المنضود، و بعض المعاصرین منّا لهذین المسألتین. و من المذاهب الاخری ابن قدامة فی المغنی، و النووی فی المجموع، و المرداوی فی الانصاف و غیرهم.

آراء فقهائنا:

۱- الشیخ الطوسی: «فان کان الزانی غریبا نفاه الی بلد آخر غیر البلد الذی زنی فیه.» «۳».

۲- العلامة الحلی: «فان زنی الغریب غرّب الی بلد غیر وطنه و ان زنی فی البلد الذی غرّب الیه، غرّب منه الی غیر البلد الذی غرب الیه.» «۴».

---

(۱) الزرقانی ۸: ۸۱- اسنی المطالب ۴: ۱۳۴- الاقناع ۴: ۲۵۲- المحلی ۱۱: ۱۳۴- التشریع الجنائی الاسلامی ۲: ۳۸۳- انظر: تحفة المحتاج ۹: ۱۱۱- روضة الطالبین ۱: ۸۹- کشاف القناع ۶: ۹۲- الشرح الکبیر مع حاشیة الدسوقی ۴: ۳۲۲.

(۲) المصدر السابق.

(۳) المبسوط ۸: ۳.

(۴) تحریر الاحکام ۲: ۲۲۳.

النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، ص: ۲۶۷

و قال فی القواعد: «و الغریب یخرج الی غیر بلده.» «۱».

۳- ابن فهد الحلی: «لو کان غریبا نفاه الی بلد آخر غیر بلده الاصلی الذی یعرف بالاقامة فیه» «۲».

۴- الشهید الثانی: «فان کان غریبا غرّب الی بلد آخر غیر وطنه و البلد الذی غرّب منه.» «۳».

۵- الفاضل الهندی: «و الغریب اذا زنی یخرج الی غیر بلده الذی استوطنه تحقیقا لمعنی التغریب و العقوبة، هذا احد الاحتمالین للحکم فی النفی و علی کونها التبعید عن مکان الفتنة لا فرق بین وطنه و غیره.» «۴».

۶- الگلپایگانی: «مقتضی وجوب نفی الزانی عن بلد الزنا هو اخراجه من هذه الارض أیضا، و علی ما تقدم منّا لو کان وطنه و بلد جلده غیر بلد زناه یجب ان یطرد عنها أیضا فان کان بعد مضی الحول و انقضائه یجب نفیه حولا آخر و اما اذا کان قد زنی فی اثناء الحول کما اذا انقضی منه ستة اشهر فقط فزنی ثانیا فانه یخرج من هذا البلد الی بلد آخر، و هل تتداخل السنتان حینئذ بان ینفی من هذا البلد و یمنع من الدخول فیه حولا فقط أو انه یجب اکمال السنة الاولی اولا ثم یبدأ فی سنة اخری لزناه الثانی؟

یمکن ان یقال بالاول و ذلک لأنه بعد ان نفاه الحاکم ثانیا ففی المنفی یصدق انه قد اخرج عن البلد الاول کما یصدق انه قد اخرج من البلد الثانی الذی زنی فیه ثانیا فیکتفی بمضی سنة بعد ذلک خصوصا ان مبنی الحدود علی درئها بالشبهات.

---

(۱) قواعد الاحکام ۲: ۲۵۵.

(۲) المهذب البارع ۵: ۳۲.

(۳) الروضة البهیة ۹: ۱۱۰.

(۴) کشف اللثام ۲: ۲۲۴- انظر حدود الشریعة ۴: ۲۷۱.

النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، ص: ۲۶۸

هذا لکن التحقیق خلاف ذلک، فإنّ اثر الزنا هو نفی الزانی عن البلد و اذا لم یتم الحول الاول و قد زنی مرة اخری فانه یتم و یکمل الحول الاول ثم یشرع فی الثانی فان کل سبب یوجب و یطلب مسبّبا مستقلا، و التداخل یحتاج الی الدلیل. نعم حیث انه قد زنی هنا، یجب ان یخرج من هذا المکان حتی بالنسبة الی ما بقی من الحول الاول و علی هذا فبحسب الظاهر لا مانع مع انقضاء ما بقی من العام الاول ان ینفی الی بلد قد زنی فیه اولا- اذا لم یکن وطنه علی ای حال و اما بالنسبة الی الزنا الثانی فانه یمنع عن بلد الزنا و الجلد الفعلیین » «... ۱».

آراء المذاهب الاخری:

۱- ابن قدامة: «اذا زنی الغریب غرب الی بلد غیر وطنه، و ان زنی فی البلد الذی غرب الیه، غرب منه الی غیر البلد الذی غرب منه، لان الامر بالتغریب یتناوله حیث کان، و لأنه قد أنس بالبلد الذی سکنه فیبعد عنه.» «۲».

۲- الرملی: «و لو زنی فیما غرب الیه غرب لغیره بعیدا عن وطنه و محل زناه و دخل فیه بقیة الاول، و مقابل الأصح، لا یتعرض له» «۳».

۳- الشربینی: «و لو زنی الغریب فی البلد الذی غرّب الیه غرّب الی بلد آخر، و دخلت مدة بقیة الاول فی مدة الثانی لتجانس الحدین» «۴».

۴- النووی: «و یغرب غریب زنی و یغرب مغرب زنی زمن غربته الی غیر وطنه لان عوده الی وطنه لیس تغریبا و تدخل بقیة التغریب

الاول فی الثانی.» «۵».

---

(۱) الدر المنضود ۱: ۳۲۲.

(۲) المغنی ۸: ۱۶۹.

(۳) تحفة المحتاج ۷: ۴۲۸.

(۴) مغنی المحتاج ۴: ۱۴۸.

(۵) المجموع ۲۰: ۱۴.

النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، ص: ۲۶۹

۵- المرداوی: «لو زنی حال التغریب غرب من بلد الزنی فان عاد الیه قبل الحول منع، و إن زنی فی الآخر غرب الی غیره.» «۱».

۶- البهوتی: «و یغرّب غریب الی غیر وطنه» «۲».

۷- و قال فی الکشاف: «و ان زنی المغرب فی البلد الذی غرّب الیه، غرّب الی غیر البلد الذی غرب منه، و تدخل بقیة مدة التغریب الاول فی التغریب الثانی لان الحدین من جنس واحد.» «۳».

۸- عبد القادر عودة: «اذا زنی الغریب غرّب الی غیر بلده، و اذا زنی فی البلد الذی غرّب الیه غرّب الی بلد آخر غیر الذی غرّب منه و یری بعض المالکیین ان سجن الغریب فی البلدة التی زنی فیها یعتبر تغریبا له. و لکن الشافعیین و الحنابلة:

یشترطون ان یغرّب عنها.» «۴».

أقول: و یری بعض آخر من المالکیة: ان تأنّس بأهل السجن لطول الاقامة معهم فانه یغرب لموضع آخر و الّا اکتفی بسجنه فی ذلک الموضع لأنه ما دام بعیدا عن وطنه و اهله فهو فی الحقیقة مغرّب. «۵».

اقول: لا وجه لهذا التفصیل و لا دلیل علیه، بل اطلاقات الأمر بتغریبه، تشمل هذا المورد أیضا، فلا مبرر لترکه.

---

(۱) الانصاف ۱۰: ۱۷۴.

(۲) الروض المربع: ۳۴۶- انظر: حاشیة ابن عابدین ۳: ۱۴۷- حاشیة الدسوقی ۴: ۳۲۲- اسنی المطالب ۴: ۱۳۰- الموسوعة الکویتیة ۱۳: ۴۷.

(۳) کشاف القناع ۲: ۹۲.

(۴) التشریع الجنائی الاسلامی ۲: ۳۸۳.

(۵) انظر: الخرشی ۸: ۸۳- الشرح الکبیر للدردیر مع حاشیة الدسوقی ۴: ۳۲۲.

النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، ص: ۲۷۰

السادس و الثلاثون: نفقة المغرّب:

اشارة

لم یقم دلیل یشیر الی الجهة التی تتکفل مؤنة المغرّب و المرافق له. لکن مقتضی الاصل الاولی هو وجوب نفقته علی نفسه، لأنه نتیجة لفعله، و علیه فلو کان فقیرا فعلی بیت المال ان کان، و الّا فعلی المسلمین. و قد یقال: بانه من بیت المال لأنه معد لمصالح المسلمین- حتی و لو کان متمکنا- و التغریب من جملة مصالحهم لما فیه من ردع الزانی و صلاح المجتمع...

و اما نفقة المرافق له فالاصل یقتضی کونه علی مرسله الا ان یکون بطلب من المغرّب فیکون علیه.

هـذا و قـد تنـاول فقهاؤنا هـذا الفرع فی موسوعاتهم القیّمـة، مع ایجابهم المئونـة علی الزانی، کالعلامـة الحلی فی القواعـد و بعض من فقهائنـا فی حواشـیهم علیه کـابن النجـار فی حاشـیة القواعـد، و الفاضـل الهنـدی فی کشـف اللثـام و غیره، و الگلپایگـانی علی مـا فی المخطوط من تقریر ابحـاثه،- و المطبوع منه- ثم انه لاـ یقاس النفی بالسـجن، و ذلک لأنه اولا لم یثبت کون نفقـة السـجین علی بیت المال الّا فی موارد خاصة اسهبنا البحث عنها فی کتابنا «موارد السجن».

و ثانیا: علی فرض ثبوته هناک، فلا یسری الحکم الی المورد إلّا بتنقیح المناط القطعی، سیما و هما عنوانان متغایران...

آراء فقهائنا:

۱- العلامة الحلی: «و مؤنة التغریب علی الزانی، أو فی بیت المال.» «۱».

---

(۱) قواعد الاحکام ۲: ۲۵۴.

النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، ص: ۲۷۱

۲- قال المعلق: «ای مؤنة من یمشی معه حتی یوصله الی البلد الذی یوصله الحاکم، اما مؤنة نفسه فعلیه.» «۱».

۳- ابن النجار: «یمکن ان یکون «او» تخییرا فی الحکم و شـکا فیه و وجه الاول ان بیت المال معـد للمصالـح العامة و التغریب مصـلحة عامـة لمـا فیه من ردع الزانی و غیره، و من انه نتیجـة فعـل الزانی فلیکن مؤنـة عقـوبته علیه، لأـن المسـبب یـدفع السـبب، و اذا تسـاوی الوجهـان تخیر الحاکم و یحتمل ترجیـح بیت المال لأنه مکنه (کـذا) الحـدود و علیه مؤنته مع انه نتیجـة فعل غیره، اما لو کان فی بیت المال ضیق أو کان هناک اهم، ترجح کونه علی الزانی» «۲».

۴- الفاضل الهنـدی: «و مؤنـة التغریب علی الزانی ان تمکن منها فانه عقوبة علی فعله أو فی بیت المال ان لم یتمکن لأنه من المصالح» «۳».

۵- الگلپایگانی: «الخامس فی مؤنـة المنفی: ان کان واجدا للمال أو متمکنا من تحصـیله فعلیه ذلک، و الّا فعلی بیت المال، ان کان، و الّا فعلی المسلمین من

---

(۱) قواعد الاحکام ۲: ۲۵۴ (الهامش)- و لم نعثر علی اسم المعلق.

(۲) قواعد الاحکام ۲: ۲۵۴ (الهامش).

قال العلامة الطهرانی: «الشـیخ جمال الدین احمد بن النجار من أجلاء تلامیذ الشـیخ الشهید فی (۷۸۶) کتب بخطه «قواعد الشهید» فی ۸۲۳ ثم قابل الشـیخ علی ابن علی بن طی نسـخته مع نسـخة خط ابن النجار فی ۸۳۵ و دعا ابن طی لابن النجار فی هـذا التأریـخ بقوله «تغمـده الله برحمته» فیظهر ان وفاة ابن النجار کانت بین هـذین التأریخین، و طبعت جملة من هذه الحاشـیة مع القواعد فی ۱۳۱۵ و قد یقال لها- الحواشی النجاریة. الذریعة ۶:

۱۶۹ الرقم ۹۲۱.

(۳) کشف اللثام ۲: ۲۱۹- انظر المهذب البارع ۵: ۶۴.

النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، ص: ۲۷۲

مال الفقراء، و کذا الکلام فی مؤنة عیاله.» «۱».

و فی الـدر المنضود: «مقتضـی القاعـدة انه لو کـان له مـال فلاـ وجه لأداء مخارجه و مصارفه من بیت المال، فهی علی نفسه بمقتضـی

تمکنه و یساره و انه بنفسه و بسوء اختیاره صار سببا لوقوعه فی هذا الابتلاء، بل لعلّ الأمر کذلک لو لم یکن له مال بالفعل الّا انّ له صنعة و حرفة یمکن له الاکتساب بهما و بعمله فانه یکلف بذلک و تکون مؤنته علی نفسه و فی حاصل عمله و کسبه ... و اما لو لم یکن له مال و لا له شغل و عمل یتمکن به من ادارة معاشه، فان رزقه و مؤنته علی الامام و یدفع الیه من بیت المال.

هذا اذا کان هناک بیت المال امکن التوفیر منه علیه و الّا فلو لم یکن کذلک فمئونته علی المسلمین و حینئذ یمکن اداؤها من الزکوات و الصدقات و اموال الفقراء و سهامهم و هذا البحث جار بالنسبة الی المحبوسین و المسجونین أیضا.» «۲».

آراء المذاهب الاخری:

۱- الاندلسی: «کراؤه فی سیره علیه فی ماله فی الزنا و المحارب، قاله اصبغ، و إن لم یکن له مال ففی المسلمین» «۳».

۲- ابو اسحاق الشیرازی: «و ان لم تجد ذا رحم و لا- امرأة ثقة یتطوع بالخروج معها استؤجر من یخرج بها. و من این یستأجر؟ فیه وجهان: من أصحابنا من قال: یستأجر من مالها لأنه حق علیها فکانت مؤنته علیها، و ان لم یکن لها مال استوجرت من بیت المال. و من اصحابنا من قال: یستأجر من بیت المال لأنه

---

(۱) تقریر ابحاث الگلپایگانی- بقلم السید المیلانی- (مخطوط).

(۲) الدر المنضود ۱: ۳۲۴.

(۳) المنتقی ۷: ۱۳۷.

حق الله عز و جل فکانت مؤنته من بیت المال، فان لم یکن فی بیت المال ما یستأجر به استؤجر من مالها.» «۱».

۳- المرداوی ...: « فإن اراد- المحرم- اجرة بذلت من مالها فان تعذّر فمن بیت المال.» «۲».

۴- الشبراملسی: «رزق من بیت المال، إن لم یکن له مال و الّا فمن میاسیر المسلمین» «۳».

۵- الجزیری: «الشافعیة و الحنابلة ... و یغرب الذکر و الانثی علی السواء مع ملاحظة أن یکون مع الزانی ذو رحم محرم علی نفقتها فی حالة غربتها، یرافقها و یقیم معها» «۴».

و بعض هذه الکلمات ترتبط بنفقة المرافق، و لا اشارة فیها الی نفقة المغرّب.

السابع و الثلاثون: هل یغرّب من کان عائلا بمن تجب نفقته؟

اشارة

مقتضی الاطلاقات هو وجوب التغریب حتی و لو کان له من یعولهم من الابوین و الاولاد و الزوجة، و لا تعارض بین الواجبین، لأن النفقة المستقبلة غیر واجبة علیه، و بعد التغریب تسقط عنه نفقتهم ان کان عاجزا عن العمل فی محل التغریب.

و اما لو امکنه العمل، فقد یقال: یجب أن یمکّن منه، لأن التغریب یحصل من غیر اضرار بأهله و ابویه.

---

(۱) المهذب ۲: ۲۷۱- انظر المجموع ۲۰: ۴۵.

(۲) الانصاف ۱۰: ۱۷۵.

(۳) ذیل نهایة المحتاج ۷: ۴۲۸.

(۴) الفقه علی المذاهب الاربعة ۵: ۶۵.

النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، ص: ۲۷۴

ثم ان صاروا فقراء محتاجین- بعد تغریب المعیل- إن قلنا بتغریبه و عدم تأخیر نفیه کما یبدو من بعض فقهائنا المعاصرین، فعلی بیت المال، کما أنّ نفقته أیضا علیه مع فقره.

هذا کله مع امکان تصوّر تغریب المحصن کما فی غیر الزنا.

و قد اشار الی هذا الفرع الگلپایگانی فی الدر المنضود، و الرملی- من السنة- فی نهایة المحتاج.

آراء فقهائنا:

۱- الگلپایگانی ...: « کما ان مخارج عائلته و مؤنتهم أیضا یجب علیه لو أمکن و تیسر له بواحد من الوجهین- له مال أو صنعة- و لو لم یتمکن من اداء مؤنتهم و مصارفهم فانه یؤخر نفیه الی رفع المانع.» «۱».

آراء المذاهب الاخری:

۱- الشبراملسی: «یغرّب و ان کان له أبوان ینفق علیهما أو زوجة أو اولاد صغار أو کبار محتاجون و هو ظاهر، و یوجّه بأن النفقة المستقبلة غیر واجبة ففی ابتداء التغریب لا نفقة علیه و بعده عاجز» «۲».

الثامن و الثلاثون: مراعاة الأمور الترفیهیة، و سلامة المنفی:

اشارة

لم یقصد بالتغریب القضاء علی المغرّب، الّا فی المحارب،- علی الخلاف- و لیس هو کالحبس الذی قد یکون التضییق و التشدید فیه علی السجین، مطلوبا

---

(۱) الدر المنضود ۱: ۳۲۴.

(۲) ذیل نهایة المحتاج ۷: ۴۲۸.

النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، ص: ۲۷۵

فی بعض موارده. و علیه: فلا بدّ من توفّر الاحتیاجات الأولیة، بل الأمور الترفیهیة فی المنفی. فلا ینبغی التغریب إلی أماکن خالیة من هذه الامور، بل خالیة من السکن. أو النفی الی مناطق یکون الطقس فیها حارا جدا أو باردا کذلک، أو بلد فتک بها مرض من الامراض کالطاعون.

هذا کله فیما لو لم یقم علی خلافه دلیل، أو یتمسّک بالإطلاقات، أو یراه الحاکم. و قد اشار البعض منّا، و من المذاهب الاخری، الی هذا الشرط فی الجملة مستدلا بروایة الحلبی حیث فیها «النفی من بلدة الی بلدة». و فیما یلی الآراء:

آراء فقهائنا:

۱- الشیخ الاستاذ: «و الظاهر أنّ المراد منه «النفی من بلد الی بلد» فی جانب المنفی الیه لزوم کون النفی الی ما هو محلّ الإقامة لجماعة، و مسکنا لهم، فلا یجوز النفی الی محل خال من لوازم الحیاة؛ و وجود الجماعة.» «۱».

آراء المذاهب الاخری:

۱- الرملی: «و أن لا یکون بالبلد طاعون لحرمة دخوله، کما هو ظاهر.» «۲».

التاسع و الثلاثون: هل یؤذن له بحمل مال للتجارة؟

اشارة

مقتضی الاطلاقات انه لا مانع من ذلک ما لم یقم دلیل علی ان المقصود بالتغریب، التشدید علیه، و حمل المال و التجارة ینافیه، و هو رأی الماوردی

---

(۱) تفصیل الشریعة: ۱۴۵ (الحدود).

(۲) نهایة المحتاج ۷: ۴۲۸- انظر: تحفة المحتاج ۹: ۱۰۹- کشاف القناع ۶: ۹۲.

النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، ص: ۲۷۶

و الرویانی و الشربینی من السنة، و اما الرملی- منهم- فعلی خلافهم و قد یستأنس المنع مما ورد من النهی عن مبایعة المحارب و مشاراته، فتأمل.

هذا و نکتفی بکلام بعض من المذاهب:

آراء المذاهب الاخری:

۱- الشربینی: «و یجوز له أن یحمل ... و کذا مال یتّجر فیه کما قاله الماوردی » «... ۱».

۲- الرملی: «و قضیة کلامهما عدم تمکینه من حمل مال زائد علی نفقته، و هو متجه، خلافا للماوردی و الرویانی.» «۲».

الاربعون: هل الدین یمنع من التغریب؟

الظاهر ان الدین لا یمنع منه، لأنه ان کان مؤجلا فلا یستحق الدائن علیه شیئا، و ان کان معجلا: فاما أن یکون له مال فیؤدیه، و اما لم یکن له ...، فَنَظِرَةٌ إِلیٰ مَیْسَرَةٍ «... ۳»، و لا معنی حینئذ من اقامته عند الدائن لأجل الدین.

هذا و قد تعرض بعض السنة لهذه المسألة، و نکتفی بکلام الرملی.

قال: «و یوجّه تغریب المدین و إن کان الدین حالا، بانه ان کان له مال قضی منه و الّا لم تفد اقامته عند الدائن فلم یمنع حقه توجه التغریب الیه.» «۴».

---

(۱) مغنی المحتاج ۴: ۱۴۸.

(۲) نهایة المحتاج ۷: ۴۲۸.

(۳) البقرة: ۲۸۰.

(۴) نهایة المحتاج ۷: ۴۲۸- انظر حاشیة الرملی علی اسنی المطالب ۴: ۲۱۹- حاشیة الدسوقی ۴: ۳۲۲- الخرشی ۸: ۸۳- الزرقانی ۸: ۸۳.

النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، ص: ۲۷۷

الحادی و الاربعون: هل یغرّب لو کان اجیرا للغیر؟

اشارة

مقتضی قاعدتی نفی الضرر و الحرج هو عدم جواز تغریبه الّا بعد انتهاء مدة الاجارة فیما لو کانت الاجارة قبل زناه أو قبل ثبوت الزنا عند الحاکم، و لم یمکن العمل فی مکان تغریبه و اما بعده فقد یقال: بعدم صحة الإجارة حینئذ لوجوب تغریبه قبل عقد الاجارة، لکن قد یقال: بتغریبه فی الحال و یثبت للمستأجر الخیار، و ذلک لأن تأجیل التغریب قد یفوته، مع أنّه لا تأخیر فی الحدود. و هذا احد قولی الشافعیة.

و قد یستدل لتأخیر التغریب: بأن الاجارة حق العبد، و هو مبنی علی المشاحّة، و التغریب حق الله و هو مبنی علی المسامحة. و هذا ما اعتمد علیه الشافعیة.

و نکتفی من آراء السنة بما قاله الرملی. هذا و قد تعرض فقهاؤنا لنظیر هذا الفرع- و هو حبسه لو کان اجیرا- منهم السید الیزدی فی العروة و الامام الخمینی فی التحریر و السبزواری فی المهذب «۱».

آراء المذاهب الاخری:

۱- الرملی: «اما مستأجر العین فالاوجه عدم تغریبه ان تعذّر عمله فی الغربة، کما لا یحبس ان تعذر ذلک فی الحبس» «۲».

الثانی و الاربعون: الرخصة و الاجازة للمغرّب:

اشارة

لم نجد لفقهائنا و لا من المذاهب الاخری کلاما فی هذا المجال فلذا نتعرض

---

(۱) انظر: موارد السجن ۵۱۲.

(۲) نهایة المحتاج ۷: ۴۲۸- انظر: مغنی المحتاج ۴: ۱۴۹- اسنی المطالب ۴: ۱۲۹.

النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، ص: ۲۷۸

للمسألة بمقتضی القواعد فنقول:

إنّ التغریب تارة یکون حدا و اخری تعزیرا، و علی الاول: تارة یکون محدودا بمدة- سنة مثلا- و اخری غیر محدود. فلو کان حدا و محدودا بمدة مثل نفی الزانی غیر المحصن، فمقتضی اطلاق دلیل النفی هو وجوب کونه مغرّبا فی جمیع تلک المدة، فالرخصة تنافیه. بل لو عاد هو من تلقاء نفسه، یبطل ما مضی، و یستأنف الحساب لعدم تحقق الواجب، لأنه لیس صرف وجود التغریب.

فتأمل «۱».

و اما لو لم یکن محدودا بمدة- أو کان محدودا بالتوبة مثلا- فالاطلاق یقتضی نفیه مدة، فیجوز ترخیصه بعده. لکن قد یقال: لازم ذلک کفایة نفیه مدة ما، فلا یتصور تخلل الرخصة بین التغریب، بل یفرج عنه بعد مدة ما.

و اما لو کان تعزیرا- علی القول بشمول التعزیر له- کما فی وطء البهیمة، و قاتل الولد و القوّاد و قاتل العبد و قاتل الذمی، فان رأی الحاکم مصلحة فی ترخیصه- کما رأی المصلحة فی نفیه. و قلنا بسعة ولایته الی هذا المقدار فیجوز له الترخیص، فیرخص. هذا بحسب القاعدة الاولیة.

و اما بحسب الدلیل، فان ورد فیه الدلیل اثباتا أو نفیا فهو المتبع. و قد نسب- علی ما فی الکنز- الی النبی صلّی اللّه علیه و آله انه رخّص لمغرّب الحضور فی جماعات العید.

---

(۱) اذ قد یقال: بعدم منافاة الإطلاق، للتغریب بشکل غیر مستمر بأن یرجع عن المنفی بعد شهر ثم یعود و هکذا الی ان تکمل السنة و ذلک لقابلیته للانقسام لصدق التغریب، علی من غرّب سنة و لو بشکل غیر مستمر، الا ان یقال ان التغریب منصرف الی صورة الاستمرار لکن منشأ الانصراف هو التشکیک فی الصدق و خفاء الصدق علی التغریب غیر المستمر فتأمل.

النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، ص: ۲۷۹

و لکن الکلام فی السند، و انّا لا نقول بموردة- و هو المخنث- و علی القول به فیشکل التعدّی عنه الی غیره من العناوین- قاتل الولد و المحارب و ... الّا بالتنقیح القطعی للمناط. کما یشکل الترخیص فی غیر ما ورد فی النص- و هو الترخیص للحضور فی صلاة العیدین أو باضافة الجمعة، و یستشم من کلام الگلپایگانی عدم جواز ذلک، ثم علی القول بالترخیص، فهل یحتسب له ذلک من المدة أم لا؟ و هل یضر الرخصة بالتوالی، فیستأنف الحساب من الاول؟ أم لا.

الروایات:

کنز العمال: «یا أنة اخرج من المدینة الی حمراء الأسد فلیکن بها منزلک، و لا تدخلنّ المدینة الّا أن یکن للناس عید فتشهده.» «۱».

آراء فقهائنا:

الگلپایگانی: «ظاهر الأدلة الناطقة بوجوب نفیه سنة هو السنة متوالیة، و علی هذا فلا یجوز له أن یقیم مدة فی المنفی و مدة فی بلده مثلا، هذا هو حکم المقام من حیث هو، و ذلک لا ینافی البناء علی ما مضی فی الفرع «۲» السابق.» «۳».

الثالث و الاربعون: هل یسمح له باصطحاب زوجته الی المنفی؟

اشارة

مقتضی الاطلاقات هو جواز الخروج مع زوجته، کما لم یرد علی المنع دلیل

---

(۱) کنز العمال ۵: ۳۲۴ ح ۱۳۰۴۷- الباوردی.

(۲) و هو البناء علی ما مضی فیما لو رجع من منفاه.

(۳) الدر المنضود ۱: ۳۲۲.

النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، ص: ۲۸۰

خاص، نعم قد یستظهر من روایة السکونی «یفرّق بینهما و لا صداق» «۱».

و روایة علی بن جعفر «۲» «یفرق بینه و بین اهله» و روایة حنان «۳» «یفرق بینه و بین اهله» انه یغرب وحده و لیس له الخروج بزوجته، لکن فیها احتمالان آخران لا دافع لهما: احدهما کون المراد وجوب الطلاق. الثانی: فسخ العقد و ابطاله.

و یؤید ان المراد هو الطلاق، ما رواه معاویة بن وهب عن ابی عبد الله علیه السّلام: «أن تنفی من الرجل و یطلقها زوجها.» «۴»، اضف الی ذلک: ان مورد روایة السکونی هو زنا المرأة. لا الرجل.

ثم قد یتمسک- للحکم بعدم الجواز- بمناسبة الحکم و الموضوع و أنها تقتضی عدم مصاحبتها مع الزوج لأنه محروم عن الالتذاذات المباحة المتعلقة بالنساء.

لکن لو تم: لزم القول بتحریم العقد و التزویج، علیه- مدة النفی- دائما و مؤقتا.

و هو کما تری.

هذا و لم نجد من تعرض له الّا السید الگلپایگانی- علی ما فی تقریراته- و أنه یری عدم جواز الخروج بزوجته استنادا الی مناسبة الحکم و الموضوع، و وافقه الرملی من السنة لکن فی خصوص الخروج زوجته دون أمته، مع ان الگلپایگانی لم یتعرض لحکم الخروج بالأمة للتسرّی، کما یبدو ذلک من الشربینی أیضا.

آراء فقهائنا:

۱- الگلپایگانی: «و کیف کان فیشترط ان لا یخرج الی المنفی مع زوجته و فی

---

(۱) التهذیب ۱۰: ۳۶ ح ۱۲۶.

(۲) الفقیه ۳: ۲۶۲ ح ۳۶.

(۳) التهذیب ۱۰: ۳۶ ح ۱۲۴.

(۴) الکافی ۷: ۴۲۵ ح ۹.

النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، ص: ۲۸۱

مصاحبتها، فان مناسبة الحکم و الموضوع تقتضی ذلک و هو عقوبة له علی ارتکاب الزنا. و لعل وجه عدم تعرض العلماء لذلک اکتفاؤهم بذکر النفی عن ذکر ذلک و استغناؤهم بذلک فان نفی الزانی عن البلد خصوصا بمناسبة کونه زانیا قد ارتکب الفحشاء، و ان النفی عقوبة له علی هذا العمل الشنیع هو خروجه عن اهله و حرمانه عن مصاحبتهم و عدم کونه معهم، و ذهابه الی مکان لا یصاحبهم، و لو کان یجوز له ان یذهب بهم معه لذکروا ذلک طبعا و تعرضوا له، لکنهم لم یذکروه لأنهم لم یروا حاجة الی ذکر ذلک بعد ان کان النفی عقوبة له علی فعله و هو یقتضی ذهابه وحده و متفردا، خصوصا بمناسبة الحکم و الموضوع التی توجب ان یکون محروما عن الالتذاذات المباحة المتعلقة بالنساء.» «۱».

اقول: و فی ما افاده رحمه اللّه موارد للنظر.

ثم علی فرض قبول مناسبة الحکم و الموضوع، یختص الحکم بنفی الزانی دون سائر الموارد- المحارب، القوّاد، قاتل الولد، واطئ البهیمة...

آراء المذاهب الاخری:

۱- الرملی: «و له استصحاب أمة یتسرّی بها دون أهله و عشیرته.» «۲».

۲- الشربینی: «و یجوز له ان یحمل معه جاریة یتسرّی بها مع نفقة یحتاجها کما قاله الماوردی و لیس له ان یحمل معه اهله و عشیرته، فان خرجوا معه لم یمنعوا» «۳».

۳- الشبراملسی: «نقل عن الزیادی: التسویة بین الامة و الزوجة، و عبارته:

---

(۱) الدر المنضود ۱: ۳۲۶.

(۲) نهایة المحتاج ۷: ۴۲۸.

(۳) مغنی المحتاج ۴: ۱۴۸.

النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، ص: ۲۸۲

و له ان یستصحب سریة و مثلها الزوجة، فهی مستثناة من الأهل، و ظاهره أنّ له ذلک و إن لم یخف الزنا.» «۱».

الرابع و الاربعون: هل تنقطع العلقة بین المغرّب و زوجته؟

اشارة

هل ینقطع حقوق الزوجیة- بالتغریب- من النفقة، و حق المسکن، و وجوب الوطء کل اربعة اشهر، و هل یلزم اطاعة الزوجة له؟

استظهر المجلسی الاول من روایة علی بن جعفر عن الکاظم علیه السّلام أنّه بالزنا یرتفع النکاح أو یکون للزوجة الخیار فی فسخ العقد کما فی عکسه «۲».

و کذلک یستظهر من صحیحة حنان. کما یستظهر من موثقة السکونی و روایة معاویة بن وهب عکسه. و علیه فینقطع العلقة الزوجیة، و ینقطع الحقوق بتبعه و لم أر من التزم به.

الروایات:

۱- الفقیه: «و روی علی بن جعفر عن أخیه موسی بن جعفر علیه السّلام قال: سألته عن رجل تزوج بامرأة فلم یدخل بها فزنی ما علیه؟ قال: یجلد الحد و یحلق رأسه و یفرق بینه و بین أهله و ینفی سنة.» «۳».

۲- التهذیب ...: « عن سیف بن عمیرة عن حنان قال: سأل رجل ابا عبد الله علیه السّلام و أنا اسمع عن البکر یفجر و قد تزوج ففجر قبل ان یدخل بأهله؟

فقال: یضرب مائة و یجز شعره و ینفی من المصر حولا، و یفرق بینه و بین

---

(۱) ذیل نهایة المحتاج ۷: ۴۲۸.

(۲) روضة المتقین ۸: ۲۵۹.

(۳) الفقیه ۳: ۲۶۲ ح ۳۶.

النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، ص: ۲۸۳

اهله.» «۱».

۳- و فیه: «احمد بن محمد عن البرقی عن عبد الله بن المغیره عن السکونی، عن جعفر عن ابیه عن آبائه علیه السّلام فی المرأة اذا زنت قبل ان یدخل بها. قال: یفرق بینهما و لا صداق لها، لان الحدث کان من قبلها.» «۲».

۴- الکافی: «علی، عن ابیه، عن ابن ابی عمیر، عن معاویة بن وهب عن أبی عبد الله علیه السّلام قال: اتی عمر بن الخطاب بجاریة شهدوا علیها أنها بغت ... فالزم علی علیه السّلام المرأة حدّ القاذف ... و أمر امرأة [المرأة] «۳» ان تنفی من الرجل و یطلقها زوجها.» «۴».

اقول: اما الاولیان فمعارضان بصحیحة رفاعة: قلت هل یفرق بینهما اذا زنی قبل أن یدخل بها؟ قال لا. «۵» و یجمع بینها بحمل الروایتین علی الحکم غیر الالزامی أو غیر الواقعی- کما عن بعض المعاصرین منّا «۶».

و اما موثقة السکونی: ذکر الصداق فیها یدل علی أم المراد بالتفریق هو الطلاق دون مجرد البینونة مع بقاء علقة النکاح، و یؤیده التصریح بالطلاق فی الروایة الرابعة و ان کان موردها حد القذف. فلا یبقی حقوق حینئذ. و لکن ما رأیت احدا افتی بمضمون الموثقة.

---

(۱) التهذیب ۱۰: ۳۶ ح ۱۲۴- و عنه الوسائل ۱۸: ۳۵۹ ح ۷.

(۲) التهذیب ۱۰: ۳۶ ح ۱۲۶- عنه الوسائل ۱۸: ۳۵۹ ح ۸.

(۳) التهذیب ۶: ۳۰۸ ح ۵۹.

(۴) الکافی ۷: ۴۲۵ ح ۹.

(۵) الفقیه ۴: ۲۹ ح ۴- عنه الوسائل ۱۸: ۳۵۸ ح ۲. انظر سنن سعید بن منصور ۱: ۲۱۹ ح ۸۵۶، و ص ۲۲۱ ح ۸۶۹، و ص ۸۵۷.

(۶) حدود الشریعة ۴: ۱۱۳.

النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، ص: ۲۸۴

آراء فقهائنا:

۱- قال الصدوق بعد روایة طلحة بن زید «۱»: «جاء هذا الحدیث هکذا فاوردته لما فیه من العلة، و الذی افتی به و أعتمد علیه فی هذا المعنی، ما حدثنی به محمد بن الحسن رحمه اللّه عن محمد بن الحسن الصفار، عن احمد بن محمد بن عیسی، عن الحسین بن سعید عن ابن ابی عمیر و فضالة بن أیوب عن رفاعة، قال: سألت أبا عبد الله علیه السّلام عن الرجل یزنی قبل أن یدخل بأهله أ یرجم؟ قال: لا. قلت:

یفرق بینهما اذا زنی قبل ان یدخل بها، قال: لا. و زاد فیه ابن ابی عمیر، و لا یحصّن بالأمة» «۲».

۲- الفیض الکاشانی، بعد کلام الصدوق: «التوفیق بین الخبرین یقتضی ان یحمل حدیث طلحة و ما فی معناه علی ما اذا شهّر بالزنا... و حدیث رفاعة علی ما اذا لم یشتهر.» «۳».

۳- الگلپایگانی: «اما ارادة التفریق بین الزوج و الزوجة ففیه مضافا الی عدم ذکر عن الزوج فیها فلعل الحکم بوجوب التفریق و بطلان العقد أو وجوب طلاق الزوجة اذا زنت بعد العقد علیها، و عدم وجوب المهر لها خلاف الضرورة ... و قد تقدم أنّ العلماء لم یتعرضوا لهذا الحکم اصلا، نعم للمحدث الکاشانی کلام فی وجه الجمع بین الاخبار، و اما الافتاء بما افاده رحمه اللّه، فلم یظهر منه ذلک.» «۴».

---

(۱) «طلحة بن زید عن جعفر بن محمد عن أبیه علیهما السّلام، قال: قرأت فی کتاب علی علیه السّلام أن الرجل اذا تزوج بالمرأة فزنی قبل ان یدخل بها لم تحل له، لأنه زان و یفرّق بینهما و یعطیها نصف الصداق» علل الشرائع: ۵۰۱ ب ۲۶۴ ح ۱.

(۲) علل الشرائع: ۵۰۲ ب ۲۶۴ ذیل ح ۱.

(۳) الوافی ۲۱: ۱۳۶.

(۴) الدر المنضود ۱: ۳۲۷.

النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، ص: ۲۸۵

الخامس و الاربعون: لو کان الامام فی سفر و معه جماعة فزنی احدهم:

اشارة

یحتمل القول: بتغریبه من القافلة کما احتمله الفاضل الهندی فی کشف اللثام و یحتمل: نفیه الی غیر بلده و غیر مقصده- کما هو رأی الشافعیة- و یحتمل:

الرجوع الی رأی الامام، فان رأی تغریبه فی جهة مقصده لم یمنع، و یکفیه أن یمنع من عودته الی بلده، و یمنع من التصرف فی السفر بحرّیة- کما هو رأی بعض الشافعیة- و نکتفی فی المقام بکلام الفاضل الهندی، و المحقق النجفی اعلی الله مقامهما و الشربینی من السنة.

آراء فقهائنا:

۱- الفاضل الهندی: «و ان کان الامام فی سفر معه جماعة فجلد رجلا منهم لزناء و هو بکر، احتمل وجوب نفیه من القافلة.» «۱».

۲- الشیخ محمد حسن النجفی قال بعد کلام الفاضل: «و فیه: أنه خلاف ظاهر النصوص المزبورة» «۲».

آراء المذاهب الاخری:

۱- الشربینی: «و لو زنی المسافر فی طریقه غرّب الی غیر مقصده ... و عن البلقینی لا یحجر علی الامام ذلک بل اذا رأی تغریبه فی جهة مقصده لم یمنع.» «۳».

---

(۱) کشف اللثام ۲: ۲۱۹.

(۲) جواهر الکلام ۴۱: ۳۲۷.

(۳) مغنی المحتاج ۴: ۱۴۸- انظر اسنی المطالب مع حاشیة الرملی ۴: ۱۲۹- روضة الطالبین ۱۰: ۸۹.

النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، ص: ۲۸۶

السادس و الاربعون: لو جلد فی غیر بلده فهل یغرّب الی بلده؟

اشارة

لو حدّ الزانی فی غیر بلده و قریته، فلا ینفی الی بلده، لعدم صدق التغریب حینئذ، و قد صرّح به العلمان الخمینی فی التحریر و السبزواری فی المهذب و بعض المعاصرین.

آراء فقهائنا:

۱- الامام الخمینی: «و لو کان بلدة الحد غیر وطنه لا یجوز النفی منها الی وطنه بل لا بد من أن یکون الی غیر وطنه.» «۱».

۲- السبزواری: «لو کان محل الحد غیر وطنه لا ینفی الی وطنه بل ینفی الی غیره.» «۲» و قال لأنه ظاهر من الادلة.

۳- الشیخ الاستاذ: «فالظاهر انه بملاحظة ان التغریب و النفی نوع من العذاب و العقوبة قد حکم الشارع بثبوته فی مورده ینسبق الی الذهن انه لا بد و ان یکون من موطن الشخص و محل اقامته و استراحته و علیه فذکر بلد الجلد و النفی منه لعله کان بملاحظة ان الغالب کون بلد الجلد هو بلد الزانی و تحقق اجراء الحد علیه فیه لاشتمال المسافرة فی تلک الاعصار علی مشقّة شدیدة و افتقارها الی وسائل کثیرة بخلاف ... فمقتضی الاحتیاط اللازم کون المنفی الیه غیر بلد الزانی و غیر بلد الجلد.» «۳».

السابع و الاربعون: لو ادّعی المغرّب انتهاء المدة؟

اشارة

تارة یکون عنده بیّنة فیعمل بها و یطلق سراحه، و اخری لا بیّنة له، فقد یقال:

---

(۱) تحریر الوسیلة ۲: ۴۱۸.

(۲) مهذب الاحکام ۲۷: ۳۳۶.

(۳) تفصیل الشریعة: ۱۴۵ (الحدود).

بأنّ مقتضی استصحاب بقاء المدة، هو عدم انتهائه فلا وجه لقبول دعواه و المفروض عدم البینة له.

و قد یقال: هذا فی حقوق الناس، و لکن المقام: من حقوق الله. و هی مبنیة علی المسامحة فیصدّق قوله حینئذ. هذا و ما رأیت لفقهائنا فی المقام کلاما.

و عن الشافعیة: یحلف إن کان متهما «۱».

هذا و لکن ینبغی للإمام أن یثبت فی دیوانه اوّل زمان التغریب ثم یغرّب، لیتوصل به الی معرفة استیعابه العام، کما عن البعض «۲».

آراء المذاهب الاخری:

۱- الشربینی: «لو ادعی المحدود انقضاء العام و لا بینة، صدّق لأنه من حقوق الله تعالی و یحلّف استحبابا.» «۳».

۲- الرملی: «و یصدّق بیمینه فی مضیّ عام علیه حیث لا بیّنة و یحلف ندبا ان اتهم، لبناء حقه تعالی علی المسامحة.» «۴».

اقول لم نعرف وجه الاستحباب و دلیله.

الثامن و الاربعون: هل یحق للمغرّب الرجوع بعد الانتهاء؟

اذا انتهی مدة التغریب فإنّه- علی القاعدة- یحق للمغرّب الرجوع الی بلده، و لو لم یستأذن الحاکم، أو لم یأذن له بذلک. لأنّه قد اتی بالواجب علیه فلا مبرر

(۱) مغنی المحتاج ۴: ۱۴۸- نهایة المحتاج ۷: ۴۲۸.

(۲) انظر المنتقی ۷: ۱۳۷- مغنی المحتاج ۴: ۱۴۸.

(۳) مغنی المحتاج ۴: ۱۴۸.

(۴) نهایة المحتاج ۷: ۴۲۸.

النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، ص: ۲۸۸

لتأخیر الافراج عنه، و لا وجه لمکثه فی المنفی بعد نهایة الامد.

هذا و لم نجد لفقهائنا رأیا فی هذا المجال. لکنه رأی جمهور العامة «۱».

و عن بعض الشافعیة: لیس له الرجوع إلّا إذا أذن له الامام فی ذلک بعد انتهاء مدة التغریب، فان رجع عزّر، کما یعزّر إذا خرج من السجن بغیر اذنه «۲».

اقول: ننقل الکلام الی المقیس علیه، و نقول ما الدلیل علی ذلک؟!

التاسع و الاربعون: هل یغرب لو کان أمرد؟

اشارة

مقتضی الاطلاقات هو تغریب الزانی البکر، و إن کان أمرد جمیلا، نعم لو ترتب علی تغریبه مفسدة، فیمکن القول بالتأخیر أو المراقبة فی المنفی، فلا دلیل علی خروج المحرم معه کما عن بعض السنة، کما لا معنی للقول بسقوط التغریب، و قد غرّب الخلیفة ضبیعا و لا ذنب له سوی جماله.

آراء المذاهب الاخری:

۱- الرملی: «و مثلها- ای المرأة- أمرد جمیل، فلا یغرّب الّا مع محرم او سیّد.» «۳».

الخمسون: هل یحلق الرأس زیادة علی التغریب؟

اشارة

اختلفت کلمات فقهائنا فی جز شعر المنفی، فقد خلت کلمات بعضهم عن الجزّ

---

(۱) المنتقی ۷: ۱۳۸- کشاف القناع ۶: ۹۲- الشرح الکبیر للدردیر ۴: ۳۲۲- المهذب ۲: ۲۷۲.

(۲) اسنی المطالب ۴: ۱۳۰.

(۳) نهایة المحتاج ۷: ۴۲۸.

النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، ص: ۲۸۹

کالصدوق و ابن ابی عقیل و ابن الجنید، و الطوسی فی الخلاف و المبسوط، و الحلبی فی الکافی، و ابن زهرة فی الغنیة، و الطبرسی

فی المؤتلف، کما خلی کلمات العامة عنه تبعا لما ورد من طرقهم.

و بعض خص الجز بالناصیة کالمفید فی المقنعة و سلار فی المراسم و ابن حمزة فی الوسیلة لأصالة البراءة من الزائد، و زیادة مدخلیة جز شعرها خاصة فی الشفاعة و استحسنه السید فی الریاض و قال: لو لا ظهور الخبرین فی جز شعر الا الرأس بتمامه مع کونهما المستند فی اصل جوازه.

و الباقون: بین مطلق بالجزّ و بین مصرّح بجزّ الرأس.

فالاول: کابن البراج، و ابن ادریس و العلامة فی القواعد، و الفاضل الهندی فی کشف اللثام، و الفاضل المقداد فی کنز العرفان.

و الثانی: کالشیخ فی النهایة و المحقق فی الشرائع، و الشهیدین فی الروضة، و المجلسی الاول فی الفقه، و البهائی فی الجامع و الطباطبائی فی الریاض، و الحلی فی التحریر و الارشاد، و النجفی فی الجواهر، و المامقانی فی المناهج، و الشیخ الوالد فی الذخیرة، و الخوئی فی التکملة، و الخمینی فی التحریر، و السبزواری فی المهذب. اما النصوص فکثیر منها خالیة عن التعرض للجز، أو الحلق، نعم فی موثقة حنان جز الشعر و فی روایة علی بن جعفر: حلق الرأس، و فیما یلی النصوص ثم آراء فقهائنا.

الروایات:

۱- التهذیب: «علی بن جعفر عن أخیه موسی بن جعفر علیه السّلام سألته عن رجل تزوج امرأة و لم یدخل بها فزنی ما علیه؟ قال: یجلد الحد و یحلق رأسه » «... ۱».

---

(۱) التهذیب ۱۰: ۳۶ ح ۱۲۵.

النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، ص: ۲۹۰

۲- و فیه: «عن حنان قال: سأل رجل ابا عبد الله علیه السّلام و أنا أسمع عن البکر یفجر و قد تزوج قبل أن یدخل بأهله؟ قال: یضرب مائة و یجز شعره » «... ۱».

القائلون بجزّ الناصیة:

۱- الشیخ المفید: «جزت ناصیته» «۲».

۲- ابن حمزة ...: « بعد جز الناصیة» «۳».

القائلون بجز الرأس:

۱- الشیخ الطوسی ...: « بعد ان یجز رأسه» «۴».

۲- ابن ادریس: «و جز شعره» «۵».

۳- المحقق الحلی: «و یجز رأسه» «۶».

۴- یحیی بن سعید: «بعد حلق رأسه» «۷».

۵- العلامة الحلی: «جلد مائة ثم الجز» «۸».

---

(۱) التهذیب ۱۰: ۳۶ ح ۱۲۴.

(۲) المقنعة: ۷۷۵- و مثله المراسم: ۲۵۳.

(۳) الوسیلة: ۴۱۱.

(۴) النهایة: ۶۹۴.

(۵) السرائر ۳: ۴۵۳.

(۶) شرائع الإسلام ۴: ۱۵۵.

(۷) الجامع للشرائع: ۵۵۰.

(۸) قواعد الاحکام ۲: ۲۵۲- و مثله الارشاد ۲: ۱۷۳.

النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، ص: ۲۹۱

۶- المجلسی: «و یجز رأسه» «۱».

۷- البهائی: «و جز الرأس» «۲».

۸- الفاضل الهندی: «جلد ثم جز» «۳».

۹- الطباطبائی: «و یجز ای یحلق رأس البکر» «۴».

۱۰- الفاضل المقداد: «الجلد و الجز » «... ۵».

۱۱- الشیخ محمد حسن النجفی: «و یجز رأسه» «۶».

۱۲- المامقانی: «و یجز رأسه» «۷».

۱۳- الشیخ الوالد: «و حلق رأسه» «۸».

۱۴- الخوئی: «یجب جز شعر رأسه» «۹».

۱۵- السبزواری: «حلق الرأس» «۱۰».

۱۶- الامام الخمینی: «و الظاهر لزوم حلق جمیع رأسه، و لا یکفی حلق شعر الناصیة.» «۱۱».

---

(۱) فقه (فارسی): ۲۰۱.

(۲) جامع عباسی: ۴۲۰.

(۳) کشف اللثام ۲: ۲۱۰.

(۴) ریاض المسائل ۲: ۴۶۹.

(۵) کنز العرفان ۲: ۳۴۱.

(۶) جواهر الکلام ۴۱: ۳۲۳.

(۷) مناهج المتقین: ۴۹۸.

(۸) ذخیرة الصالحین ۸: ۴۱.

(۹) مبانی تکملة المنهاج ۲: ۲۰۱.

(۱۰) مهذب الاحکام ۲۷: ۳۳۲.

(۱۱) تحریر الوسیلة ۲: ۴۱۸.

النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، ص: ۲۹۲

فی نهایة هذا الفرع نلفت نظر القارئ الکریم الی ما قاله السید الطباطبائی فی الشرح الصغیر:

«و یجز ای یحلق رأس البکر مع الحد و جلده مائة و یغرب و ینفی عن بلده التی جلد بها سنة بلا خلاف فیه فی الجملة.

و لیس فی کثیر من النصوص و الفتوی ذکر الجز و لکنه اظهر بل و اشهر بل لم ینقل الخلاف فیه الأکثر للنص و ظاهره حلق الرأس کملا فلا یجز شعر غیره من اللحیة و غیرها و لا یکتفی بجز شعر الناصیة و ان حکی عن جماعة من القدماء.» «۱».

الحادی و الخمسون: هل فرق بین شعره المربی و غیره؟

تعرض الشهید الثانی فی الروضة لهذا الفرع و هو عدم الفرق فی لزوم الجز بین الشعر المربی الذی یعتنی به صاحبه- و بین غیره، و هو الذی طال شعره عفوا، فالجز فی حق الاخیر لا یفید، لأنه أیضا قد یحلق رأسه ... و لکن هذا هو مقتضی إطلاق النصوص.

قال الشهید الثانی: «و الجز حلق الرأس اجمع ... سواء فی ذلک المربی و غیره، و ان انتفت الفائدة فی غیره ظاهرا.» «۲».

الثانی و الخمسون: اختصاص الحلق و الجز بالرجل:

اشارة

و مما اتفقت علیه الامامیة- اعلی الله کلمتهم- ان لا- جزّ علی المرأة، کما عن السید الطباطبائی فی الریاض و الفاضل الهندی فی کشف اللثام و استدل له:

---

(۱) الشرح الصغیر ۳: ۳۴۲.

(۲) الروضة البهیة ۹: ۱۱۰.

النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، ص: ۲۹۳

۱- بأصالة البراءة السلیمة عن المعارض. ۲- اختصاص النصوص بالرجل، و غیره یحتاج الی دلیل. و قد اعتمد علیه السید الطباطبائی و السید الخوانساری و الشیخ الوالد رحمهم الله.

آراء فقهائنا:

۱- السید الطباطبائی: «لا- جز علیها اتفاقا فی الظاهر المصرح به فی بعض العبائر و هو الحجة مضافا الی اصالة البراءة السلیمة عن المعارض بالکلیة من الفتوی و الروایة لاختصاص ما دل منهما علی الجز بالرجل دون المرأة» «۱».

۲- الفاضل الهندی: «و لا جز علی المرأة اتفاقا کما هو الظاهر لأصل البراءة» «۲».

۳- الخوانساری ...: « فالجز فی الاخبار راجع الی الرجل و لا دلیل علیه بالنسبة الی المرأة فلا وجه لثبوت الجز علیها » «... ۳».

۴- السبزواری: «لا جز علی المرأة» «۴».

۵- الشیخ الوالد: «لیس علی المرأة جز و لا- تغریب ... اما الجز أیضا خاص بالرجل، فبالنسبة الی المرأة یحتاج الی الدلیل و الاصل البراءة» «۵».

الثالث و الخمسون: عدم کفایة حلق اللحیة عن الرأس:

اشارة

صرّح فقهاؤنا بعدم کفایة شعر اللحیة، و ذلک بدلیلین:

---

(۱) ریاض المسائل ۲: ۴۶۹.

(۲) کشف اللثام ۲: ۲۱۹.

(۳) جامع المدارک ۷: ۳۲.

(۴) مهذب الاحکام ۲۷: ۳۳۶.

(۵) ذخیرة الصالحین ۸: ۴۱.

النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، ص: ۲۹۴

الاول: الأصل.

الثانی: کون المتبادر من الشعر هو شعر الرأس، فینبغی تقیید ظاهر إطلاق الجزّ به.

اما بالنسبة الی الاصل: فالمورد من دوران الأمر بین التعیین و التخییر، فإن قلنا: إنّ الأصل فیه التعیین، کان عدم کفایة شعر اللحیة، هو مقتضی الأصل، و الّا فالکفایة هو مقتضی الأصل.

اما التبادر: فوجهه الانصراف، و منشأ الانصراف هو التشکیک فی الصدق، و خفاء الصدق بالنسبة الی شعر اللحیة. و الحال انه لم یکن خفاء فی هذا الصدق.

لکن یمکن ان یقال: إنّ حلق اللحیة غیر جائز «۱» فی ارتکاز المتشرعة، فهذا هو المناط لعدم انتقال الذهن الیه.

آراء فقهائنا:

۱- العلامة الحلی: «و الجز یختص بالرأس دون اللحیة» «۲».

۲- الشهیدان: «و الجز حلق الرأس أجمع دون غیره کاللحیة» «۳».

۳- الفاضل الهندی ...: « دون اللحیة للأصل.» «۴».

۴- الطباطبائی: «و ظاهر إطلاق الجز فیه، و إن شمل جز شعر اللحیة و نحوها الّا أن المتبادر منه جز شعر الرأس، فینبغی تقییده به »... «۵».

---

(۱) ألّف علماؤنا فیه کتبا، منها: «المنیة فی حکم الشارب و اللحیة» للشیخ الوالد- تغمده الله برحمته- و قد طبع اکثر من عشرین مرة.

(۲) قواعد الاحکام ۲: ۲۵۲.

(۳) الروضة البهیة ۹: ۱۱۰.

(۴) کشف اللثام ۲: ۲۱۹.

(۵) ریاض المسائل ۲: ۴۶۹.

النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، ص: ۲۹۵

۵- السید الخمینی ...: « و لا یجوز حلق لحیته، و لا حلق حاجبه » «... ۱».

۶- الشیخ الوالد: «و إطلاق الخبر الأخیر- الذی یشمل حلق لحیته- یقید بباقی الأخبار المقیدة بحلق الرأس.» «۲».

التشریع الإسلامی؛ ص: ۲۹۵

الرابع و الخمسون: هل یغرّب العبید و الاماء؟

اشارة

وردت روایات من الفریقین- بما فیها من الصحاح و الحسان- بعدم نفی العبد اذا زنی کما هو رأی الامامیة و قد صرح بذلک شیخ الطائفة فی المبسوط. و به قال الفیض فی المفاتیح و من المذاهب الاخری نسب مالک ذلک الی اهل العلم الذین ادرکهم و هو رأی أنس، کما فی المصنف، و رأی المقدسی فی الفروع، و یبدو ان للنووی رأیین، و البهوتی و...

ادلة القول بالتغریب:

و استدل له بما یلی:

۱- براءة الذمة و شغلها یحتاج الی الدلیل- قاله الطوسی فی الخلاف.

۲- ان النفی اضرار بالسید مع ان تصرف الشرع یقتضی عدم عقوبة غیر الجانی.

۳- ان النفی للتشدید و لا تشدید علیه لأنه اعتاد الانتقال من بلد الی آخر.

۴- ان النفی للتعذیب و الإخراج عن الأهل، و المملوک لا أهل له.

اقول: لا یخفی ما فی هذه الوجوه و العمدة هی النصوص، و قد تکون بعضها مؤیدات لا اکثر.

---

(۱) تحریر الوسیلة ۲: ۴۱۸.

(۲) ذخیرة الصالحین ۸: ۴۱.

النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، ص: ۲۹۶

و اما بالنسبة الی المجنونة و المستکرهة، فلحدیث رفع القلم بالاضافة الی النصوص الخاصة. و فیما یلی النصوص ثم الآراء.

الروایات من طرقنا:

۱- الکافی: «علی عن ابیه، عن ابن ابی نجران عن عاصم بن حمید، عن محمد ابن قیس، عن ابی جعفر علیه السّلام قال: قضی أمیر المؤمنین علیه السّلام فی العبید و الاماء اذا زنی احدهم أن یجلد خمسین جلدة، ان کان مسلما أو کافرا أو نصرانیا و لا یرجم و لا ینفی.» «۱».

و رواه الشیخ فی التهذیب بتفاوت «۲».

قال المجلسی فی الملاذ و المرآة: «حسن» «۳».

۲- و فیه: «محمد بن یحیی، عن محمد بن احمد، عن محمد بن عیسی، عن یوسف ابن عقیل، عن محمد بن قیس عن ابی جعفر علیه السّلام قال: قضی امیر المؤمنین علیه السّلام ... و قال: فی مکاتبة زنت و قد اعتق منها ثلاثة ارباع و بقی ربع فجلدت ثلاثة ارباع الحد حساب الحر علی مائة فذلک خمسة و سبعون سوطا و جلد ربعها حساب خمسین من الامة اثنی عشر سوطا و نصفا فذلک سبعة و ثمانون جلدة و نصفا و أبی ان یرجمها و ان ینفیها قبل ان یبین عتقها.» «۴».

و رواه الشیخ فی التهذیب و فیه: «قبل ان یتبین عتقها» «۵».

(۱) الکافی ۷: ۲۳۸ ح ۲۳.

(۲) التهذیب ۱۰: ۲۸ ح ۸۹.

(۳) ملاذ الاخیار ۱۶: ۵۵- مرآة العقول ۲۳: ۳۷۱.

(۴) الکافی ۷: ۲۳۶ ح ۱۵. انظر الوافی ۱۵: ۳۲۴ ح ۱۵۱۵۳- و ص ۳۲۷ ح ۱۵۱۵۹.

(۵) التهذیب ۱۰: ۲۸ ح ۹۲.

النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، ص: ۲۹۷

قال المجلسی فی الملاذ و المرآة: «حسن» «۱».

۳- و فیه: «علی بن ابراهیم، عن ابیه، عن ابن ابی نجران، عن عاصم بن حمید، عن محمد بن قیس، عن ابی جعفر علیه السّلام قال: قال امیر المؤمنین علیه السّلام فی امرأة مجنونة زنت فحبلت قال: هی مثل السائبة، لا تملک امرها و لیس علیها رجم و لا جلد و لا نفی و قال فی امرأة أقرت علی نفسها أنه استکرهها رجل علی نفسها قال: هی مثل السائبة لا تملک نفسها فلو شاء قتلها فلیس علیها جلد و لا نفی و لا رجم.» «۲».

قال المجلسی فی المرآة و الملاذ: «حسن». و رواه الشیخ فی التهذیب «۳».

قوله: مثل السائبة: فی القاموس: السائبة المهملة و العبد یعتق علی ان لا ولاء علیه.

اقول: «لعل المعنی انها کحیوان سائبة وطأها رجل، فکما ان الحیوان لعدم اختیاره و شعوره لا حد علیه فکذا هاهنا.» «۴».

۴- الدعائم: «عن امیر المؤمنین علیه السّلام، انه قال: فی العبد و الأمة اذا زنی احدهما جلد خمسین جلدة. مسلما کان أو مشرکا، و لیس علی العبید نفی و لا رجم» «۵».

الروایات من غیر طرقنا:

۱- ابن ابی شیبة: «حدثنا ابو بکر، قال عبادة بن العوام عن عمر بن عامر،

(۱) ملاذ الاخیار ۱۶: ۵۷- مرآة العقول ۲۳: ۳۶۸ ح ۱۵.

(۲) الکافی ۷: ۱۹۱ ح ۱.

(۳) التهذیب ۱۰: ۱۸ ح ۵۵.

(۴) مرآة العقول ۲۳: ۲۹۱- ملاذ الاخیار ۱۶: ۳۷.

(۵) دعائم الإسلام ۲: ۴۵۷ ح ۱۶۰۹- و عنه المستدرک ۱۸: ۶۶ ب ۲۸ ح ۱.

النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، ص: ۲۹۸

عن حماد عن ابراهیم، ان علیا و عبد الله اختلفا فی أم ولد بغت، فقال علی علیه السّلام:

تجلد و لا نفی علیها، و قال عبد الله: تجلد و تنفی.» «۱».

۲- عبد الرزاق: «عن عثمان، عن سعید، عن حماد، عن ابراهیم ان علیا قال فی أمّ الولد اذا اعتقها سیدها أو مات عنها، ثم زنت، فانها تجلد و لا تنفی، و قال ابن مسعود: تجلد و تنفی و لا ترجم.» «۲».

۳- و فیه: «عبد الرزاق، عن معمر، عن ایوب عن نافع، ان ابن عمر حد مملوکة له فی الزنا، و نفاها الی فدک.» «۳».

۴- و فیه: «عن معمر، عن قتادة، عن انس: قال: لیس علی المملوکین نفی و لا رجم، قال معمر: و سمعت حمادا یقول ذلک.» «۴».

آراء فقهائنا:

۱- الشیخ الطوسی: «اذا زنی العبد بالامة فعلی کل واحد منهما نصف الحد خمسین جلدة احصنا أو لم یحصنا و نرید بذلک التزویج و فیه خلاف.

اما التغریب، قال قوم یغربان، و قال قوم لا تغریب علیهما و هو مذهبنا » «... ۵».

۲- و قال فی الخلاف: «لا نفی علی العبد و لا علی الامة و به قال مالک و احمد، و للشافعی فیه قولان احدهما مثل ما قلناه، و الثانی ان علیها النفی دلیلنا ان

---

(۱) المصنف ۱۰: ۱۱۴ ح ۸۹۵۳- السنن الکبری ۸: ۲۱۲- کنز العمال ۵: ۴۲۰ ح ۱۳۴۸۹.

(۲) المصنف ۷: ۳۱۲ ح ۱۳۳۱۵- السنن الکبری ۸: ۲۴۳- انظر: البخاری ۸: ۲۲/ الحدود- المحلی ۱۱: ۱۸۴- کنز العمال ۵: ۴۱۵ ح ۱۳۴۷۲.

(۳) المصنف ۷: ۳۱۲ ح ۱۳۳۱۶- السنن الکبری ۸: ۲۴۳- المجموع ۲۰: ۳۵.

(۴) المصنف ۷: ۳۱۲ ح ۱۳۳۱۴.

(۵) المبسوط ۸: ۱۱.

النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، ص: ۲۹۹

الاصل براءة الذمة و شغلها یحتاج الی دلیل و روی عن النبی صلّی اللّه علیه و آله انه قال: اذا زنت امة احدکم فلیجلدها، فان زنت فلیجلدها، و لم یذکر التغریب» «۱».

۳- الفیض الکاشانی: «و لا تغریب عندنا لما فیه من الاضرار بالسید، و لأنه للتشدید، و المملوک اعتاد الانتقال من بلد الی آخر.» «۲».

۴- الگلپایگانی: «اقول: و سواء کان- ای المملوک- مسلما أو نصرانیا...

فلیس علیه الجز و لا التغریب و انما یجلد خاصة نصف حد الحر.» «۳».

آراء المذاهب الاخری:

۱- قال مالک: «الذی ادرکت علیه اهل العلم انه لا نفی علی العبید اذا زنوا» «۴».

۲- المقدسی: «و یجلد الرق خمسین و لا یغرب، و لا یعیّر، نص علیهما، یتوجه نص علیها، احتمال (و م) «۵» لان عمر نفاه، رواه البخاری، و قال فی کشف المشکل: یحتمل قوله: نفاه: ابعده من صحبته» «۶».

۳- النووی: «هل یغرب العبد بعد الجلد؟ فیه قولان:

الاول- انه لا یغرب لما روی ابو هریرة: ان النبی صلّی اللّه علیه و آله قال: اذا زنت امة احدکم فلیجلدها الحد، و لم یذکر النفی، و لان القصد بالتغریب تعذیبه بالاخراج عن الاهل، و المملوک لا اهل له.

---

(۱) الخلاف ۲: ۴۴۰.

(۲) مفاتیح الشرائع ۳: ۷۲.

(۳) الدر المنضود ۱: ۳۳۱.

(۴) الموطأ ۲: ۸۲۶.

(۵). (و) اشارة الی الأصحّ من مذهبهم، (م) اشارة الی مالک. انظر الفروع ۱: ۶۴.

(۶) الفروع: ۶: ۶۹.

النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، ص: ۳۰۰

الثانی- انه یغرب و هو الصحیح لقوله عز و جل: فعلیهن نصف،...

ولادته حد یتبعض فوجب علی العبد کالجلد، فاذا قلنا انه یغرب ففی قدره قولان » «... ۱».

و قال: «لا یغرب- الرقیق- لأن تغریبه اضرار و لأنه لم یأمر بتغریب الامة اذا زنت» ۲.

۴- القسطلانی: «احتج من شرط الحریة بان فی نفی العبد عقوبة لمالکه لمنعه منفعته مدة نفیه و تصرف الشرع یقتضی ان لا یعاقب غیر الجانی.» «۳».

۵- البهوتی: «و لا یغرب من زنی لأنه عقوبة لسیده دونه اذ العبد لا ضرر علیه فی تغریبه لأنه غریب فی موضعه، یترفه فیه بترک الخدمة و یتضرر سیده بذلک.» «۴».

الخامس و الخمسون: مدة نفی العبید:

اشارة

ثم علی القول بتغریبه؛ ففی مدته قولان:

الاول: انه یغرّب سنة، مثل الحر، لأنها المدة المقدرة شرعا.

الثانی: نصف سنة بدلیل ان علیه نصف ما علی الحرة للآیة الکریمة:

...فَعَلَیْهِنَّ نِصْفُ مٰا عَلَی الْمُحْصَنٰاتِ «... ۵» و لان الحد یتبعض.

اقول: و فیه:

اولا: هذه الآیة تختص بالامة فأنّی لکم باسراء حکمه فی العبد الّا علی القول

---

(۱) (۱) و (۲) المجموع ۲۰: ۱۰ و ۱۴.

(۳) ارشاد الساری ۱۰: ۲۶.

(۴) شرح منتهی الارادات ۴: ۳۴۲.

(۵) النساء: ۲۵.

النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، ص: ۳۰۱

بعدم الفصل.

ثانیا: لا دلیل علی تبعیض الحد فی العبد و انه نصف الحر دائما، کیف: و لا تنصیف فی حد القیادة و السحق و القذف «۱».

هذا و قد تعرض الشیخ الطوسی لهذه المسألة فی المبسوط و الخلاف. و من المذاهب الاخری النووی فی المجموع و فیما یلی الآراء:

آراء فقهائنا:

۱- الشیخ الطوسی: «و من قال علیهما التغریب منهم من قال: سنة، و منهم من قال نصف سنة» «۲».

۲- و قال فی الخلاف: «و کم النفی؟ فیه قولان احدهما سنة مثل الحر، و الآخر نصف سنة» «۳».

آراء المذاهب الاخری:

النووی: «فاذا قلنا انه یغرب ففی قدره قولان:

۱- انه یغرب سنة، لأنها مدة مقدرة بالشرع، فاستوی فیها الحر و العبد کمدة العنّین.

۲- انه یغرب نصف سنة للآیة، و لأنه حد یتبعض فکان العبد فیه علی النصف من الحر کالجلد» «۴».

---

(۱) انظر الروضة البهیة ۹: ۱۵۹ و ۱۶۴ و ۱۸۸.

(۲) المبسوط ۸: ۱۱.

(۳) الخلاف ۲: ۴۴۰.

(۴) المجموع ۲۰: ۱۰.

النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، ص: ۳۰۳

الفصل الخامس هل ینفی المخنث؟

اشارة

المخنث هو الذی یلین فی قوله و ینکسر فی مشیه کما عن ابن منظور، و عن المغرب- علی ما فی عمدة القارئ- و عن الماری و عیاض- علی ما فی مرآة العقول.

أو هو الذی یتشبّه بالنساء کما عن العسقلانی و القسطلانی و غیرهم. أو هو الذی یوطأ فی دبره- کما عن مجمع البحرین- و قد اورد العامة نصوصا عن النبی صلّی اللّه علیه و آله و بعض الخلفاء فی تغریب المخنث عن المدینة الی النقیع أو العرایا او حمراء الاسد أو غیرها کما فی تغریب مانع و هدم و هیت و انجشة «۱».

و قد ورد من طرقنا: ان المخنث و المتشبه بالنساء یخرج من المسجد أو البیوت، نعم ورد فی الکافی و التهذیب انه یرجم، و قد افتی ابو الصلاح بمضمونها، و استشکل العلامة الحلی فی المختلف فی هذا الحکم (الرجم)، و یری الحر

---

(۱) العبد الذی کان یحدو لرکب النبی صلّی اللّه علیه و آله. التاج ۳: ۳۳.

النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، ص: ۳۰۴

العاملی طرده من البیوت و المساجد، و قد حملها الفیض فی الوافی علی الشتم و الطرد. لکن فی ذیل الروایة ما یدل علی ان المراد به؛ الملوط به اذ فیها «یمکّن من نفسه فینکح کما تنکح المرأة» «۱».

فمن کان بهذه الصفة فحکمه الرجم تخییرا بینه و بین باقی الاقسام لا النفی.

نعم ورد فی الکافی: ان النبی صلّی اللّه علیه و آله غرّب هیت و مانع الی العرایا، و لکن لیس فی الروایة: انهما کانا مخنثین بل یحتمل لأنهما اشاعا الفاحشة و قاما بالقیادة، و التألیف بین حرامین، أو التشبیب بالنساء. اضف الی جهالة السند. فلا ربط لها بالمخنث.

هذا: و یری العامة نفیه من البلد کما عن الشافعی فی الام. و احمد علی ما فی الاحکام السلطانیة و الاختیارات العلمیة، و العسقلانی و العینی و الکرمانی.

و ادّعی الجزیری فی الفقه علی المذاهب: انه رأی علماء العامة کلهم.

و اما عندنا: و إن کان هذا المعنی محرما کما صرح به الشیخ الانصاری، و قد ورد النهی عن التکلم معهم «۲» و السلام علیهم «۳». و الصلاة خلفهم، کما فی اذان البخاری، و ان من رمی احدا بالخنث یعزر- عندنا- أو یضرب عشرین کما فی الجامع الصحیح و ابن ماجة و لا یدخل الجنة «۴» و و ... لکن هل هذا المعنی یکفی سببا فی نفیه و تغریبه؟ لم نجد به قائلا من فقهائنا الامامیة- اعلی الله کلمتهم- الّا ما یظهر من الفیض فی تفسیر الرجم فتأمل.

---

(۱) الکافی ۷: ۲۶۸ ح ۳۶.

(۲) الوسائل ۱۴: ۲۵۵ ب ۱۸ ح ۸.

(۳) الوسائل ۸: ۴۳۲ ب ۲۷ ح ۷.

(۴) الوسائل ۱۱: ۲۷۳ ب ۴۹ ح ۱۴.

النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، ص: ۳۰۵

المخنث فی اللغة و الاصطلاح:

۱- قال الطریحی: «خنث خنثا- من باب تعب- اذا کان فیه لین و تکسر، یعدّی بالتضعیف، فیقال: خنّثه غیره. و منه (المخنث) بفتح النون و التشدید و هو من یوطأ فی دبره لما فیه من الانخناث و هو التکسّر و التثنّی.» «۱».

۲- و قال ابن منظور: «خنث الرجل خنثا، فهو خنث و تخنّث: تثنّی و تکسّر، و الانثی خنثة. و المخنث: من ذلک للینه، و تکسره »... «۲».

۳- و قال فی المغرب: «ترکیب الخنث یدل علی لین و تکسر. و منه المخنث و هو المتشبه فی کلامه بالنساء تکسرا و تعطفا.» «۳».

۴- قال المجلسی: «قال الماری: المخنث بفتح النون و کسرها الذی یشبه النساء فی اخلاقهن و کلامهن و حرکاتهن». و قال عیاض: «التخنث: اللین و التکسر، و المخنث هو الذی یلین فی قوله و ینکسر فی مشیه و یثنّی فیه، و قد یکون خلقة و قد یکون تصنّعا من الفسقة» «۴».

۵- و قال النووی: «المخنّث- بکسر النون و فتحها، و الکسر افصح، و الفتح اشهر- و هو الذی خلقه خلق النساء، فی حرکاته، و هیئة کلامه، و نحو ذلک، و هو ضربان: احدهما: من یکون ذلک خلقة له، لا یتکلّفه، و لا صنع له فیه، فهذا لا اثم علیه، و لا ذم و لا عیب اذ لا فعل له، و لا کسب. و الثانی: من یتکلف ذلک، فلیس ذلک بخلقة فیه، فهذا هو المذموم الآثم الذی جاءت الأحادیث بلعنه...

---

(۱) مجمع البحرین ۲: ۲۵۲- خنّث الرجل فی کلامه: اذا شبّهه بکلام النساء لینا و رخامة انظر: القاموس المحیط ۱: ۱۶۶- المصباح المنیر ۱: ۱۹۶.

(۲) لسان العرب ۲: ۱۴۵ مادة «خنث».

(۳) عمدة القاری ۲۴: ۱۴.

(۴) مرآة العقول ۲۰: ۳۴۸.

النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، ص: ۳۰۶

سمّی مختثا لانکسار کلامه » «... ۱».

۶- العسقلانی: «قال ابن بطال: المراد بالمخنثین المتشبهون بالنساء لا من یؤتی، فان ذلک حدّه الرجم، و من وجب رجمه لا ینفی.» «۲».

۷- القسطلانی: «المخنثون من الرجال و هم المتشبهون فی کلامهم بالنساء تکسرا و تعطفا لا من یؤتی.» «۳».

۸- منصور علی ناصف: «الرجل المخنث: المتشبه بالنساء، و المترجلات من النساء: المتشبهات منهن بالرجال تصنعا، فالنبی صلّی اللّه علیه و آله امر بنفیهم حفظا للأخلاق» «۴».

۹- الجزیری: «المخنث: هو الذی یشبه فی کلامه النساء تکسرا و تعطفا، او الذی یتشبه بالنساء فی ثیابهن و زینتهن، کما یفعل بعض الشباب فی هذا العصر، من ترک الشعور و ارخاء السوالف، و لبس حلی النساء و بعض ثیابهن و ترقیق اصواتهم فی التحدث و غیر ذلک » « ... ۵».

الروایات من طرقنا:

۱- الکافی: «الحسین بن محمد، عن معلّی بن محمد، و علی بن ابراهیم، عن ابیه جمیعا، عن جعفر بن محمد الاشعری، عن عبد الله بن میمون القدّاح، عن ابی عبد الله، عن ابیه، عن ابائه: قال: کان فی المدینة رجلان یسمّی احدهما هیت

---

(۱) تهذیب الاسماء و اللغات ۳: ۹۹.

(۲) فتح الباری ۱۲: ۱۳۲.

(۳) ارشاد الساری ۱۰: ۲۶.

(۴) التاج ۳: ۳۳.

(۵) الفقه علی المذاهب الاربعة ۵: ۱۳۵.

و الآخر مانع فقالا لرجل و رسول الله صلّی اللّه علیه و آله یسمع: اذا افتتحتم الطائف ان شاء الله فعلیک بابنة غیلان الثقفیة فانها شموع نجلاء مبتلّة هیفاء شنباء، اذا جلست تثنّت، و اذا تکلمت غنّت، تقبل باربع و تدبر بثمان، بین رجلیها مثل القدح، فقال النبی صلّی اللّه علیه و آله: لا اریکما من اولی الاربة من الرجال، فامر بهما رسول الله صلّی اللّه علیه و آله فغرّب بهما الی مکان یقال له: العرایا «۱» و کانا یتسوقان فی کل جمعة.» «۲».

و رماه المجلسی بالجهالة فقال: «مجهول» «۳».

اقول: و ذلک ب (جعفر بن محمد الاشعری)، حیث لم یتعرضوا له بمدح و لا ذم «۴» و قد وقع فی اسناد عدة من الروایات تبلغ مائة و عشرة موارد «۵». و هو من مشایخ ابراهیم بن هاشم. و روی عنه محمد بن احمد بن یحیی و لم تستثن روایته من رجاله.

و قد جعل الوحید البهبهانی، هذا دلیلا علی ارتضائه و حسن حاله، بل مشعرا بوثاقته «۶».

و ردّه البعض: بان اعتماد ابن الولید أو غیره من الاعلام المتقدمین فضلا عن المتاخرین علی روایة شخص و الحکم بصحتها لا یکشف عن وثاقة الراوی او حسنه، و ذلک لاحتمال ان الحاکم بالصحة یعتمد علی اصالة العدالة، و یری حجیة

---

(۱) اسم حصن بالمدینة/ مرآة العقول ۲۰: ۳۵۱. و لم نعثر علیه فی سائر الموسوعات الجغرافیة.

(۲) الکافی ۵: ۵۲۳ ح ۳.

(۳) مرآة العقول ۲۰: ۳۵۱.

(۴) جامع الرواة ۱: ۱۵۷.

(۵) انظر: معجم رجال الحدیث ۴: ۹۸.

(۶) معجم رجال الحدیث ۴: ۱۰۰.

النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، ص: ۳۰۸

کل روایة یرویها مؤمن لم یظهر منه فسق، و هذا لا یفید من یعتبر وثاقة الراوی او حسنه فی حجیة خبره «۱».

اقول: فالقبول علی المبنی، و لکن کونه من مشایخ علی بن ابراهیم «۲» و اعتماد ابن الولید «۳» و غیره من المتقدمین علیه، مما یوجب الاطمئنان و الظن الشخصی بوثاقته.

فقه الحدیث:

شموع: اللعوب و المزاح، و فی الجمل: مبالغة فی کثرة لعبها و مزاجها.

نجلاء: اما من نجلت الارض اخضرت: ای خضراء، أو من النجل بالتحریک و هو سعة شق العین. و فی النهایة: عین نجلاء: ای واسعة.

مبتلّة: تامة الخلق لم یرکب لحمها بعضه علی بعض، و یجوز ان یقرأ «منبتلة» ای منقطعة عن الزوج، یعنی انها باکرة.

هیفاء: ضمر البطن و الکشح ورقة الخاصرة. و فی بعض النسخ هیقاء بالقاف، طویلة العنق.

شنباء: البیاض و البریق و التحدید فی الاسنان.

---

(۱) انظر: معجم رجال الحدیث ۱: ۷۴.

(۲) قال الشهید الثانی: «ان مشایخ الاجازة لا یحتاجون الی التنصیص علی تزکیتهم ... ان مشایخنا من عهد الکلینی الی زماننا لا یحتاجون الی التنصیص لما اشتهر فی کل عصر من ثقتهم و ورعهم. البدایة: ۶۹. و قال السید فی الرواشح: ۱۷۹ و مما یجب ان یعلم و لا یجوز ان یسهل عنه ان مشیخة المشایخ الذین هم کالأساطین و الارکان امرهم اجل من الاحتیاج الی تزکیة مزک و توثیق موثق».

(۳) قال المامقانی فی اسباب المدح: «منها: روایة الجلیل أو الاجلاء عنه، عده علی الاطلاق من امارات الجلالة » ... مقباس الهدایة ۲: ۲۶۳ و ۲۱۹.

النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، ص: ۳۰۹

تثنت: ای ترد بعض اعضائها علی بعض، و لعل معناه انها کانت تثنّی رجلا واحدة و تضع الاخری علی فخذها، کما هو شأن المغرور بحسنه أو بجاهه من الشبان و اهل الدنیا...

قوله تقبل باربع عن المجلسی الاول رضوان الله علیه: یحتمل ان یکون المراد بالاربع التی تقبل بهن العینان و الحاجبان، أو العین و الحاجب و الانف و الفم، او الوجه و الشعر و العنق و الصدر.

و المراد بالثمان هذا الاربع مع قلب الناظر و عقله و روحه و دینه، أو مع عینیه و عقله و قلبه، أو قلبه و لسانه و عینیه، أو قلبه و عینیه و اذنه و لسانه.

بین رجلیها مثل القدح: القدح واحد الاقداح التی للشرب شبّه ذلک بالقدح فی العظم و الهیئة.

قوله: «لا اریکما من اولی الاربة» ای ما کنت اظن انّکما من اولی الاربة، بل کنت اظن انکما من الذین لا حاجة بهم الی النساء و الحال علمت انکما من اولی الاربة، فلذا نفاهما من المدینة لأنهما کانا یدخلان علی النساء و یجلسان معهن.

غرّب علی البناء للمفعول من التغریب و هو البعد و الخروج من موضع الی اخر، و الباء للتعدیة، یقال غرّب فلان اذا بعد و غرّب به عن الدار، اذا ابعده و اخرجه منها، و فی بعض النسخ غرّب بالغین المعجمة و الراء المهملة، بمعنی النفی عن البلد، و لا یناسبه التعدیة الّا بتکلف.

العرایا: اسم حصن بالمدینة.

کانا یتسوقان: ای یـدخلان سوق المدینة للبیع و الشـراء فی کل جمعة، من تسوق القوم اذا باعوا و اشتروا. و الظاهر ان ذلک کانا باذنه فی حیاته. «۱».

---

(۱) انظر: مرآة العقول ۲۰: ۳۵۱- ۳۴۸- مجمع الامثال ۱: ۴۴۲- و فی البحار ۲۲: ۹۱ الغرابا بدل العرایا.

النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، ص: ۳۱۰

۲- و رواه الواقدی باختلاف و فیه:

فسـمع رسول الله صـلّی اللّه علیه و آله کلامـه فقـال صـلّی اللّه علیه و إله: الا اری هـذا الخبیث یفطن للجمال اذا خرجت الی العقیق! و الحیل لا یمسک لما اسمع «۱»! و قال: لا یدخلنّ علی نساء عبد المطلب! و یقال: قال لا یدخلنّ علی احد من نسائکم! و غربهما رسول الله صـلّی اللّه علیه و آله الی الحمی «۲» فشـکیا الحاجـة، فـاذن لهمـا ان ینزلا کل جمعـة یسألان ثم یرجعان الی مکانهما الی ان توفی رسول الله صلّی اللّه علیه و آله » «... ۳».

و عن الماوردی: انه صلّی اللّه علیه و آله نفاه الی حمراء «۴» الاسد «۵».

قال المجلسـی بعـد نقل الروایة: «قال عیاض «۶» من العامـة: و لم یزل هیت بـذلک المکـان حتی قبض رسول الله صـلّی اللّه علیه و آله فکلم فیه ابو بکر فابی ان یردّ فلما ولی عمر کلم فیه فأبی، و قیل: إنه کبر و ضعف و ضاع فأذن له ان یدخل المدینة فی کل یوم جمعة یسأل و یرجع الی مکانه، و قال أیضا: فلما فتحت الطائف زوّجها عبـد الرحمن بن عوف، و قال ابن الاثیر: تزوّجها سـعد بمکة بعد عبد الرحمن و فیه حجة علی جواز اخراج کل من کان بصفتهما، و تخصیصه بهما و بزمان خاص غیر ظاهر.

---

(۱) انظر النهایة ۱: ۲۶۷.

(۲) الحمی حمیان، حمی ضریة و حمی الزبدة ... فاما حمی ضریة فهو اشهرها و اسیرها ذکرا ... معجم البلدان ۲: ۳۰۸.

(۳) المغازی ۳: ۹۲۴.

(۴) موضع علی ثمانیة امیال من المدینة. معجم البلدان ۲: ۳۰۱- مراصد الاطلاع ۱: ۴۲۴.

(۵) مرآة العقول ۲۰: ۳۴۸.

(۶) و هو عیاض بن موسی الیحصبی، و من آثاره: الشفاء، و الالماع، مشارق الأنوار، العیون الستة ... توفی بمراکش عام ۵۴۴ ه- انظر: وفیات الاعیان ۱: ۴۹۶- العبر ۴: ۱۳۸- شذرات الذهب ۴: ۱۳۸. معجم المؤلفین ۸: ۱۶- سفینة البحار ۷: ۳۲۵ (الطبعة الحدیثة).

النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، ص: ۳۱۱

فان قلت: کونهما من اهل الحاجة الی النساء و العارفین بأمرهنّ لا یوجب إخراجهما، فانّ اهل المدینة اکثرهم کانوا کذلک، قلت نعم، و لکنهمـا کانا یـدخلان علی النسوة و یجلسان معهن و ینظران إلیهن، لان اهل المدینـة کانوا یعـدّونهما من غیر اولی الاربـة، فلما ظهر خلافه امر باخراجهما قلعا لمادة الفساد و دفعا لوصفهما محاسن النساء بحضرة الرجال.» «۱».

قال الفیض: «التغریب: الارسال الی الغربة، و التسوق تکلف السوق، و انما غرّبا اشفاقا علی نساء المؤمنین من اهل المدینة» «۲».

۳- و فیه: «علی بن ابراهیم، عن ابیه، عن النوفلی، عن السـکونی، عن ابی عبـد الله علیه السّـلام قـال: قال أمیر المؤمنین علیه السّـلام: اذا کان الرجل کلامه کلام النساء و مشیته مشیة النساء، و یمکّن من نفسه فینکح کما تنکح المرأة، فارجموه و لا تستحیوه.» «۳».

و عبر عنه المجلسی الاول: بالقوی «۴».

و المجلسـی الثانی فی المرآة: «ضـعیف علی المشـهور، قوله علیه السّلام: «و لا تستحیوه»، و فی القاموس: استحیاه: استبقاه، قلت: ای لا تزیدوا حیاته» «۵».

قال الفیض: «ارید بالرجم الشتم و الطرد و لم یرد به الرجم الذی هو الحد» «۶».

---

(۱) مرآة العقول ۲۰: ۳۵۲.

(۲) الوافی ۲۲: ۸۲۸.

(۳) الکافی ۷: ۲۶۸ ح ۳۶- التهذیب ۱۰: ۱۴۹ ح ۲۹- الوسائل ۱۸: ۴۲۱ ب ۳ ح ۵- روضة المتقین ۱۰: ۲۳۲.

(۴) روضة المتقین ۱۰: ۲۳۲.

(۵) مرآة العقول ۲۳: ۴۱۶.

(۶) الوافی ۱۵: ۲۲۷ ح ۱۴۹۴۲.

النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، ص: ۳۱۲

۴- العلل: «ابی رحمه اللّه قال حدثنا: محمد بن یحیی عن محمد بن احمد قال حدثنی ابو جعفر احمد بن ابی عبد الله، عن ابی الجوزاء، عن الحسین بن علوان، عن عمرو بن خالد، عن زید بن علی، عن آبائه عن علی علیه السّلام انه رأی رجلا- به تأنیث فی مسجد رسول الله صلّی اللّه علیه و آله فقال له: اخرج من مسجد رسول الله صلّی اللّه علیه و آله یا من لعنه رسول الله صلّی اللّه علیه و آله ثم قال علی علیه السّلام: سمعت رسول الله صلّی اللّه علیه و آله یقول: لعن الله المتشبهین من الرجال بالنساء و المتشبهات من النساء بالرجال.» «۱».

و قال فی حدیث آخر: «اخرجوهم من بیوتکم فانهم اقذر شیء.» ۲.

۵- الجعفریات: «اخبرنا عبد الله، اخبرنا محمد، حدثنی موسی قال: حدثنا ابی، عن ابیه، عن جده جعفر بن محمد، عن ابیه، عن جده علی: قال: لعن رسول الله صلّی اللّه علیه و آله المخنثین، و قال: اخرجوهم من بیوتکم.» «۳».

۶- الدعائم: «عن رسول الله صلّی اللّه علیه و آله: انه لعن المخنثین من الرجال و قال:

اخرجوهم من بیوتکم، و لعن المذکرات من النساء، و المؤنثین من الرجال.» «۴».

الروایات من غیر طرقنا:

۱- عبد الرزاق: «اخبرنا عبد الرزاق قال: اخبرنا معمر عن یحیی بن ابی کثیر، عن عکرمة، عن ابن عباس ان رسول الله صلّی اللّه علیه و آله قال: اخرجوا المخنثین من

---

(۱) (۱) و (۲) علل الشرائع: ۶۰۲ ب ۳۸۵ ح ۶۳- و عنه الوسائل ۱۴: ۲۵۵ ب ۱۸ ح ۹ و ۱۲:

۲۱۲ ب ۸۷ ح ۳- البحار ۷۶: ۶۴ ح ۷.

(۳) الجعفریات: ۱۲۷- و عنه المستدرک ۱۴: ۳۴۸ ب ۱۶ ح ۳- مکارم الاخلاق: ۲۴۱، الفصل التاسع- الوسائل ۱۴: ۲۵۹ ب ۲۲ ح ۶.

(۴) دعائم الإسلام ۲: ۴۵۵ ح ۱۵۹۷- و عنه المستدرک ۱۴: ۳۴۹ ب ۱۶ ح ۷.

النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، ص: ۳۱۳

بیوتکم، قال: و اخرج النبی صلّی اللّه علیه و آله مخنثا، و اخرج عمر مخنثا.» «۱».

۲- و فیه: «اخبرنا عبد الرزاق عن معمر، عن ایوب، عن عکرمة، قال: امر النبی صلّی اللّه علیه و آله برجل من المخنثین، فاخرج من المدینة.» «۲».

۳- ابو داود: «حدثنا هارون بن عبد الله و محمد بن العلاء، ان ابا اسامة اخبرهم، عن مفضل بن یونس، عن الاوزاعی، عن ابی یسار

القرشی، عن ابی هاشم، عن ابی هریرة، ان النبی صلّی اللّه علیه و آله أتی بمخنث قد خضب یدیه و رجلیه بالحناء، قال النبی صلّی اللّه علیه و آله: ما بال هـذا؟ فقیل یا رسول الله، یتشبه بالنساء، فأمر فنفی الی النقیع «۳»، فقالوا یا رسول الله صـلّی اللّه علیه و إله، الا نقتله؟ فقال: «انی نهیت عن قتل المصلین» «۴».

۴- و فیه: «حـدثنا ابو بکر بن ابی شـیبة، ثنا وکیع، عن هشام- یعنی بن عروة، عن ابیه، عن زینب بنت أم سـلمة، عن أم سـلمة، ان النبی صلّی اللّه علیه و آله دخل علیها و عندها مخنث و هو یقول لعبد الله اخیها ان یفتح الله الطائف غدا دلیتک علی امرأة تقبل باربع و تدبر بثمان، فقال النبی صلّی اللّه علیه و آله: اخرجوهم من بیوتکم.» «۵».

---

(۱) مصنف عبد الرزاق ۱۱: ۲۴۲ ح ۲۰۴۳۴- السنن الکبری ۸: ۲۲۴- مسلم ۴: ۱۱/ کتاب السلام- مجمع الزوائد ۶: ۲۷۳.

(۲) مصنف عبد الرزاق ۱۱: ۲۴۳ ح ۲۰۴۳۵- السنن الکبری ۸: ۲۲۴.

(۳) نقیع: موضع قرب المدینـة کـان رسول الله صـلّی اللّه علیه و آله قـد حمـاه لخیله، و له هنـاک مسـجد یقال له مقمل و هو من دیار مزینة، و بین النقیع و المدینة عشرون فرسخا. معجم البلدان ۵: ۳۰۱- مراصد الاطلاع ۳: ۱۳۸۷.

(۴) سنن ابی داود ۴: ۲۸۲ ح ۴۹۲۸- السنن الکبری ۸: ۲۲۴- التاج الجامع للأصول ۳:

۳۳- العقد الفرید ۶: ۱۰۵- الدر المنثور ۵: ۴۳- الاغانی ۳: ۳۰.

(۵) ابو داود ۴: ۲۸۳ ح ۴۹۲۹- ابن ماجة ۲: ۸۷۲ ب ۳۸ ح ۲۶۱۴- المعجم الکبیر ۹: ۱۲ ح ۸۲۹۷ رواه بطریق آخر- السنن الکبری ۸: ۲۲۴- مجمع الزوائد ۸: ۱۰۳.

النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، ص: ۳۱۴

۵- المعجم الکبیر: «حدثنا عبید العجل، ثنا الحسن بن علی الحلوانی، ثنا یزید بن هارون (ح).

و حدثنا احمد بن زهیر ثنا محمد بن عثمان بن کرامة ثنا عبید الله بن موسـی کلاهما عن عنبسة بن سـعید عن حماد مولی بنی امیة عن جنـاح مولی الولیـد عن واثلـة قال: لعن رسول الله صـلّی اللّه علیه و آله المخنثین من الرجال و المترجلات من النساء، و قال: اخرجوهم من بیوتکم، فاخرج النبی صلّی اللّه علیه و آله الحبشة و اخرج عمر فلانا.» «۱».

رواه الهیثمی عنه الا ان فیه: فاخرج النبی صلّی اللّه علیه و آله انجشة بدل الحبشة. و قال:

و فیه حماد مولی بنی امیة «۲». و هو متروک کما عن الازدی. و فیه جناح و عنبسة و هما ضعیفان أیضا.

۶- البیهقی: «اخبرنا ابو الحسـین بن بشـران، ببغداد، اخبرنا الحسـین بن صـفوان، ثنا عبد الله بن ابی الدنیا ثنا الحسن بن حماد الضبی ثنا عبـدة عن محمـد بن اسـحاق، عن یزیـد، عن موسـی بن عبـد الرحمن بن عیاش بن ابی ربیعة، قال: کان المخنثون علی عهد رسول الله صلّی اللّه علیه و آله ثلاثة: مانع و هدم و هیت و کان مانع لفاختة بنت عمرو بن عائذ خالة رسول الله صلّی اللّه علیه و آله و کان یغشی بیوت النبی صـلّی اللّه علیه و آله و یـدخل علیهن حتی اذا حاصـر الطائف، سـمعه رسول الله صـلّی اللّه علیه و آله و هو یقول لخالد بن الولید: ان افتتحت الطائف غدا فلا تنفلتن منک بادیة بنت غیلان فانها تقبل باربع و تدبر بثمان. فقال رسول الله صلّی اللّه علیه و آله: لا اری هذا الخبیث یفطن لهذا، لا یدخل علیکن بعد هذا لنسائه، ثم اقبل رسول الله صلّی اللّه علیه و آله قافلا حتی اذا کان بذی الحلیفة،

---

(۱) المعجم الکبیر ۲۲: ۸۵ ح ۲۰۵.

(۲) معجم الزوائد ۸: ۱۰۴.

النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، ص: ۳۱۵

قال: لا یدخلنّ المدینة، و دخل رسول الله صـلّی اللّه علیه و آله المدینة، فکلّم فیه، و قیل له: انه مسـکین و لا بد له من شـیء، فجعل له

رسول الله صلّی اللّه علیه و آله یوما فی کل سبت، یدخل فیسأل ثم یرجع الی منزله، فلم یزل کذلک علی عهد رسول الله صلّی اللّه علیه و آله و ابی بکر و علی عهد عمر، و نفی رسول الله صلّی اللّه علیه و آله صاحبیه معه هدم و الآخر هیت.» «۱».

۷- و فیه: «اخبرنا ابو الحسن علی بن احمد بن عبدان، أنبأ احمد بن عبید الصفار، ثنا اسماعیل بن اسحاق، ثنا مسلم بن ابراهیم، ثنا هشام الدستوائی، ثنا یحیی بن ابی کثیر عن عکرمة، عن ابن عباس: ان النبی صلّی اللّه علیه و آله لعن المخنثین من الرجال و المترجلات من النساء، و قال: اخرجوهم من بیوتکم و اخرجوا فلانا و فلانا یعنی المخنثین» «۲».

و رواه البخاری و فیه: «و اخرج فلانا» «۳»، قال القسطلانی: «فلانا» و هو انجشة العبد الحادی «۴»، و اورده المیدانی مفصلا و فیه: «امره بان یسیر الی خاخ.» «۵»، اقول: و هو موضع بین الحرمین یقال له روضة خاخ بقرب حمراء الاسد، و حکی العصائدی: انه موضع قریب من مکة، و قیل فی حدود العقیق. «۶».

---

(۱) السنن الکبری ۸: ۲۲۴- انظر البخاری ۸: ۲۸- ابو داود ۴: ۲۸۳ ح ۴۹۲۹.

(۲) السنن الکبری ۸: ۲۲۴- انظر البخاری ۸: ۲۸- ابو داود ۴: ۲۸۳ ح ۴۹۳۰- مصنف ابن ابی شیبة ۹: ۶۳- کنز العمال ۱۵: ۳۲۳ ح ۴۱۲۳۶.

(۳) البخاری ۸: ۲۸- انظر المعجم الکبیر ۱۱: ۳۵۲ ح ۱۱۹۸۹ و ۱۱۹۹۰- مصنف عبد الرزاق ۱۱: ۲۴۲ ح ۲۰۴۳۴.

(۴) ارشاد الساری ۱۰: ۲۶. و قال البعض اسمه (هنب) سمی بذلک لحمقه/ لسان العرب ۱۵:

۳۳۷- انظر ۱: ۷۸۸ و ۲: ۱۰۷- و مجمع الزوائد ۶: ۲۷۳- مجمع الامثال ۱: ۳۸۶.

(۵) مجمع الامثال ۱: ۴۴۱ الرقم ۱۳۳۷.

(۶) انظر معجم البلدان ۲: ۳۳۵.

النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، ص: ۳۱۶

نقاش فی الاسناد:

أما الحدیث الاول لأبی داود، فمن رواته، ابو یسار، و ابو هاشم.

۱- اما ابو یسار، فهو القرشی، قال ابو حاتم: مجهول. «۱».

۲- و اما ابو هاشم: فهو الدوسی، ابن عم ابی هریرة، و هو أیضا مجهول، کما قاله ابن قطان «۲».

و اما حدیث البیهقی: ففیه محمد بن اسحاق و هو مشترک بین الثقة مثل الصاغانی، و المخزومی و البکائی و بین الکذاب مثل ابن عکاشة کما عن ابن معین و ابی حاتم. و بین المجهول: کأبی یعقوب الکرمانی کما عن أبی حاتم. و بین من هو مختلف فیه: کأبی عبد الله المطلبی: فعن مالک انه دجال من الدجاجلة، و عن احمد انه کان یدلس، و عن ابن معین انه ضعیف، و عن النسائی انه لیس بالقوی «۳».

و اما ما رواه الطبرانی فقد وقع البحث فیه و تم تضعیفه.

و اما سائر الأحادیث فلا صراحة لها فی تغریب المخنث عن البلد، کی نناقش اسنادها.

۸- الهندی: «یا أنة اخرج من المدینة الی حمراء الاسد فلیکن بها منزلک و لا تدخلن المدینة الّا ان یکن للناس عید فتشهده.» «۴».

اقول: لم نعثر علیه الّا فی الکنز و هو علی- فرض- صحته و صدوره عن النبی صلّی اللّه علیه و آله- لا- عن الصحابة- غیر ظاهر فی کون المورد مخنثا نعم بما ان الهندی

---

(۱) انظر تهذیب التهذیب ۱۲: ۳۰۷- الرقم ۱۲۸۸.

(۲) انظر تهذیب التهذیب ۱۲: ۲۸۶- الرقم ۱۲۰۷.

(۳) انظر تهذیب التهذیب ۹: ۳۲ و ۳۳ و ۳۴ و ۳۸۱- سیر اعلام النبلاء ۱۲: ۵۹۲ و ج ۱۷:

۲۸ و ۱۱: ۳۶- الکامل فی الضعفاء ۶: ۲۷۹ و ۱۰۲.

(۴) کنز العمال ۵: ۳۲۴ ح ۱۳۰۴۷ الباوردی عن عائشة.

النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، ص: ۳۱۷

ذکره بعد حدیث المخنث، قد یکون قرینة علی انه فی مورد الخنث.

ثم ان مفاده وجود اجازة للمغربین کافة، أو لخصوص مورده- و هو المخنث.

هذا و لم نجد نصا أو فتوی علی اجازة المغرّب و غیره «۱».

---

(۱) اقول: و قد استفاد بعض السنة من هذه النصوص قاعدة کلیة و هی مشروعیة اخراج کل من یحصل به التأذی للناس.

قال القاضیان الماوردی و ابو یعلی فی مشروعیة نفی المعزر: «اذا تعدت ذنوبه الی اجتذاب غیره الیها و استضراره بها». الاحکام السلطانیة للماوردی: ۲۳۶- و لأبی یعلی:

۲۷۹.

و قال الحافظ العسقلانی معلقا علی ما نقل من نفی الرسول صلّی اللّه علیه و آله للمخنثین: «و فی هذه الأحادیث مشروعیة اخراج کل من یحصل به التأذی للناس عن مکانه الی ان یرجع عن ذلک أو یتوب». فتح الباری ۹: ۳۳۶- و ۱۰: ۳۳۴.

و قال أیضا: «و هذا الحدیث اصل فی ابعاد من یستراب به فی امر من الامور.».

المصدر السابق.

و قال العینی: «من آذی الناس ینفی عن البلد». حاشیة ابن عابدین ۴: ۶۴.

و بعض المعاصرین منهم یری ان هذه النصوص تعین علی تعقید قاعدة فی موجبات النفی تعزیرا، و هی: کل فعل تعدی فاعله الی اجتذاب غیره أو استضراره به فالنفی تعزیرا مشروع فیه و علیه یبنی فعل الخلیفة عمر من نفی نصر بن حجاج الذی افتتن به النساء، و نفی شارب الخمر و المحتکر و و...

اقول اولا- فی سندها کلام، ثانیا: ما الدلیل علی اسراء الحکم من عنوان الی عنوان آخر! الّا علی مذهبهم- القیاس- و هو أیضا لا یستقیم.

نعم لو قلنا به من باب التعزیر فلا کلام، و لکنه فی مورد ارتکاب محرم لم یرد نص علی تعزیره، و القاعدة المفروضة عندهم ان صدق علیها عنوان ارتکاب المحرم فبها و الّا فلا.

النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، ص: ۳۱۸

آراء فقهائنا:

۱- ابو الصلاح الحلبی: «اذا تزیا الذکر بزی المرأة و اشتهر بالتمکین من نفسه و هو المخنث فی عرف العادة قتل صبرا، و ان فقد البینة و الاقرار بایقاع الفعل به، لنیابة الشهرة منابهما.» «۱».

۲- العلامة الحلی بعد نقل کلام الحلبی: «و فی ذلک اشکال» «۲».

۳- الحر العاملی: «ینبغی اخراج المخنثین من البیوت و من المسجد.» «۳».

۴- هـذا و قـد عنون الشیخ الانصـاری فی (المکـاسب المحرمـة) بابـا بعنوان (تزیین الرجل بما یحرم علیه) و اورد روایات المتشـبه من الرجال، مع الاشـکال فی دلالته حیث قال: «و فی دلالته قصور لان الظاهر من التشبه تأنث الـذکر و تذکر الانثی لا مجرد لبس احدهما لباس الآخر » «... ۴».

۵- و قال الشـهیدی فی توضـیح کلامه ...: « فیکون المراد من التشـبه فی النبوی تأنیث الـذکر ای اتیانه ما یقصـد باتیانه کونه انثی فی الانظار و یدخل فی عداد النسوان مثل لبس اللباس المختص بهن و تمکین الغیر فی اتیانه و وطیه الذی هو من خواصهنّ » «... ۵».

---

(۱) الکافی فی الفقه: ۴۰۹.

(۲) مختلف الشیعة: ۷۶۶.

(۳) الوسائل ۱۴: ۲۵۸ ب ۲۲- و غـالب عناوینه فی الابواب هی فتواه- علی ما ذکره فی مقدمـة الکتاب و خاتمته و سـمعته من الشـیخ الوالد اعلی الله مقامه.

(۴) المکاسب المحرمة (ط النجف الاشرف) ۲: ۱۸۷.

(۵) هدایة الطالب: ۳۸.

آراء المذاهب الاخری:

۱- الشـافعی: «و النفی فی السـنّة وجهان ... الثانی: انه یروی عن النبی صـلّی اللّه علیه و آله مرسـلا انه نفی مخنثین کانا بالمدینـة یقال لأحدهما هیت و للآخر مانع و یحفظ فی احدهما انه نفاه الی الحمی و انه کان فی ذلک المنزل حیاة النبی صلّی اللّه علیه و آله و حیاة ابی بکر و حیاة عمر و انه شـکا الضـیق فاذن له بعض الائمة ان یدخل المدینة فی الجمعة یوما یتسوق ثم ینصـرف و قد رأیت اصحابنا یعرفون هذا و یقولون به حتی لا احفظ عن احد منهم انه خالف فیه و ان کان لا یثبت کثبوت نفی الزنا » «... ۱».

۲- الفرّاء: «قال احمد فی المخنث فی روایة المروزی: حکمه ان ینفی و قال فی روایة اسحاق و قد سئل عن التغریب فی الخمر، قال: لا الّا فی الزنا و المخنث.» «۲».

۳- المقدسی: «نقل ابن منصور لا نفی الّا فی الزنا و المخنث و قال القاضی نفیه دون عام «۳»».

۴- ابن تیمیة: «و من التعزیر الذی جاءت به السنة و نص علیه احمد و الشافعی، نفی المخنث «۴»».

۵- السیوطی: «و منها نفی المخنث، نص علیه الشافعی مع انه لا معصیة فیه اذا لم یقصده، انما فعل للمعصیة.» «۵».

۶- العسقلانی: «قوله- ای البخاری- باب نفی اهل المعاصی، کأنه اراد الرد

---

(۱) الام ۶: ۱۴۶.

(۲) الاحکام السلطانیة: ۲۷۹.

(۳) الفروع ۶: ۱۱۵.

(۴) الاختیارات العلمیة (ذیل الفتاوی الکبری) ۴: ۶۰۱.

(۵) الاشباه و النظائر: ۴۹۱.

علی من انکر النفی علی غیر المحارب فبین انه ثابت من فعل النبی صلّی اللّه علیه و آله و من بعده فی حق غیر المحارب و اذا ثبت فی

حق من لم یقع منه کبیرة فوقوعه فیمن أتی کبیرة بطریق الاولی...

قال ابن البطال: اشار البخاری بایراد هذه الترجمة عقیب ترجمة الزانی الی ان النفی اذا شرع فی حق من اتی معصیة لا حد فیها فلئن یشرع فی حق من اتی ما فیه حدّ اولی فتتأکد السنة الثابتة بالقیاس لیرد علی من عارض السنة بالقیاس، فاذا تعارض القیاسان بقیت السنة بلا معارض، و استدل به علی ان المراد بالمخنثین المتشبهون بالنساء لا من یؤتی، فان ذلک حدّه الرجم، و من وجب رجمه لا ینفی، و تعقّب بان حده مختلف فیه: و الاکثر ان حکمه حکم الزانی فان تثبت علیه جلد و نفی لأنه لا یتصور فیه الاحصان و ان کان یتشبه فقط نفی فقط » «... ۱».

۷- العینی: «باب نفی اهل المعاصی و المخنثین قال الکرمانی: و الغرض من ذکر هذا الباب هنا التنبیه علی ان التغریب علی المذنب الذی لا حد له علیه ثابت و علی الذی علیه الحد بالطریق الاولی.

قلت: یفهم من هذا: ان المرتکب لمعصیة من المعاصی یجوز نفیه و الترجمة أیضا تدل علیه. و قال بعض العلماء: لا ینفی الّا ثلاثة بکر زان و مخنث و محارب و المخنث اذا کان یؤتی رجم مع الفاعل، احصنا أو لم یحصنا عند مالک، و قال الشافعی: ان کان غیر محصن فعلیه الحد و کذا عند مالک: اذا کانا کافرین او عبدین و قیل: یرقی بالمرجوم علی رأس جبل ثم یتبع بالحجارة و هو نوع من الرجم، و فعله جائز، و قال ابو حنیفة: لا حد فیه، و انما فیه التعزیر، و عند بعض اصحابنا: اذا تکرر یقتل، و حدیث ارجموا الفاعل و المفعول به، متکلم فیه، و قال

---

(۱) فتح الباری ۱۲: ۱۳۴- انظر: ۱۰: ۲۷۴.

بعض اهل الظاهر: لا شیء علی من فعل هذا الصنیع. و قال الخطابی: هذا ابعد الاقوال من الصواب.» «۱».

۸- الجزیری: «المخنث ... و قد اتفقت کلمة العلماء علی ان المخنث یجب نفیه من بلاد المسلمین الی مناطق نائیة مسیرة قصر، عقابا لهم حتی یشعر الواحد بالوحشة و الحسرة عن اهله و قرناء السوء ... فقال العلماء: یجوز للإمام ان یعزر المخنث بما یراه رادعا له و زاجرا عن الوقوع فی الذنب و یجوز له نفیه الی بلد آخر مسیرة سفر، و ذلک اذا لم یثبت علیه اللواطة باعتراف، أو شهادة شهود، کما ثبت فی الحدیث النبوی الشریف.» «۲».

۹- منصور علی: «فلما رأی النبی صلّی اللّه علیه و آله مخنثا خضب یدیه و رجلیه بالحناء انکر ذلک لأنها عادة النساء و امر بنفیه الی النقیع ... ان علی الامام و نوابه تأدیب الاشرار بما یراه زاجرا لنفوسهم و مقوما لأخلاقهم من ضرب و حبس و نفی و تشهیر و نحوها لکسر شوکتهم و لتأمین الناس علی حیاتهم.» «۳».

الحاصل من البحث:

و الحاصل ان اکثر روایاتنا مفادها الاخراج من المسجد، أو الامر بالاخراج

---

(۱) عمدة القاری ۲۵: ۱۴.

(۲) الفقه علی المذاهب الاربعة ۵: ۱۳۵.

(۳) التاج ۳: ۳۳- انظر حاشیة ابن عابدین ۴: ۶۹- المغنی ۷: ۱۰۴- الخرشی ۵: ۱۲۸- ۱۲۹.

قال بعض المعاصرین من السنة: «و هذا التخنث قد فشی فی شباب عصرنا فتجد بعضهم قد ترک شعره و ارخی سوالفه و لبس حلی النساء و ثیابهن و رقّق صوته فی التحدث ... حتی قال الشاعر:

من مخبری من الذین اللواتی حرت فیهم بین الفتی و الفتاة

النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، ص: ۳۲۲

من البیوت، و لعنهم نعم روایة الکافی مفادها تغریب المخنث الی خارج المدینة و لکن بعد التأمل فی الروایة یعرف ان لیس التغریب لأجل التخنث بل لعله لأجل الدلالة علی الحرام- و القیادة-.

کما وردت روایة: بان المخنث یرجم، و قد حملت علی الطرد، هذا من حیث النصوص، و اما الفتوی فما رأیت احدا من فقهائنا- رضوان الله علیهم- یحکم بنفی المخنث، ان کان الخنث بمعنی التشبه بالمرأة فی اللباس و الحکایة و المشی، نعم یبدو من الحر العاملی رحمه اللّه اخراجه من البیوت و المساجد کما هو ظاهر روایاتنا.

کما افتی الحلبی بقتله صبرا ان کان یمکّن من نفسه، فوجوب قتله حینئذ انما هو لذلک لا لأجل الخنث بالمعنی المذکور، هذا ما عندنا، و اما العامة: فقد رأیت أنّ روایة ابی داود و البیهقی علی نفیه من البلد- کما انّ آراءهم أیضا علی ذلک لکن عرفت ضعف اسنادها «۱».

---

(۱) و عن بعض العامة، دعوی تعمیم نطاق التخنث و شموله للغنا و الضرب بالدف و الکف فقال: «و لما کان الغناء و الضرب بالدف و الکف من عمل النساء کان السلف یسمون من یفعل ذلک من الرجال مخنثا و یسمون الرجال المغنّین مخانیثا و هذا مشهور فی کلامهم». مجموع فتاوی ابن تیمیة ۱۱: ۵۶۵

النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، ص: ۳۲۳

الفصل السادس هل ینفی من وقع علیه التشبیب؟

معنی التشبیب:

التشبیب: معناه ذکر المحاسن و إظهار شدة الحب بالشعر.

قال الطریحی: «شبّب الشاعر بفلانة، قال فیها الغزل، و عرض بحبّها، و شبّب قصیدته: حسّنها، و زیّنها بذکر النساء» «۱».

و قال الجوهری: «التشبیب: النسیب، یقال: هو یشبّب بفلانة، ای ینسب بها.» «۲».

و هو حرام کما عن الشیخ الطوسی فی المبسوط، و المحقق الحلی، و العلامة الحلی «۳»، و الشهیدین، و المحقق الکرکی «۴»، و استدل له بلزوم هتک الحرمة،

---

(۱) مجمع البحرین ۲: ۸۵ (مادة شبب)- انظر لسان العرب ۱: ۴۸۱.

(۲) الصحاح ۱: ۱۵۱ (مادة شبب).

(۳) قواعد الاحکام ۱: ۱۲۱.

(۴) جامع المقاصد ۴: ۲۸.

النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، ص: ۳۲۴

و الفضح و الایذاء، و اغراء الفسّاق، و إدخال النقص علیها.

ثم ان المتفق علی تحریمه هو التشبیب بالمرأة المعروفة المؤمنة المحترمة. و امّا التشبیب بالغلام، فقد تنظّر الفیض: فی شمول الحکم له.

و لکن افتی الشهیدان و المحقق الثانی، و الفاضل الهندی بالحرمة فیه أیضا، لأنه فحش محض، فیشمل الاغراء بالقبیح «۱».

هذا: و ان المرتکب للإثم و الحرام، هو الذی یشبب و یذکر المحاسن، لا المشبّب به. فالتأدیب و العقوبة، و التعزیر انما ینال الاول، لا الثانی. و ان کان من الجمال و الحسن بمرتبة یفتتن به الغیر، لأن الجمال لیس ذنبا یوجب العقوبة، و النفی.

لکن- مع الاسف- نجد فی التأریخ و بعض الکتب الفقهیة: ان بعض الخلفاء، غرّب المشبب به الی البصرة زیادة علی جزّ شعره، و من هناک الی فارس ثم الزامه المساجد کما فی نصر بن حجاج، و ذلک لافتتان نساء المدینة و تشبیبهنّ به، علی ما فی المبسوط للسرخسی، و الاختیارات و فتح الباری للعسقلانی، و کشف القناع للبهوتی، و وفیات الأعیان لابن خلکان، و شرح نهج البلاغة، لابن ابی الحدید، و غیرها.

و لا نری لهذا النفی مبرّرا، فضلا عن المؤخذات علیه، من قبل الناس- و انه ذمّ علی ذلک- و لعلّها أیضا هفوة قد حلف هذا الصحابی علی ان لا یعود الیها، کما فعل فی نفی شارب الخمر فی شهر رمضان.

آراء المذاهب، و النصوص التأریخیة:

۱- قال السرخسی: «و ان ثبت النفی علی احد فذلک بطریق المصلحة لا

---

(۱) انظر المکاسب المحرمة للشیخ الانصاری ۲: ۱۹۵.

بطریق الحد ... کما نفی عمر، نصر بن حجاج من المدینة حین سمع قائلة تقول:

هل من سبیل الی خمر فأشربها أو هل سبیل الی نصر بن حجّاج

فنفاه. و الجمال لا یوجب النفی، و لکن فعل ذلک للمصلحة فانه قال: و ما ذنبی یا امیر المؤمنین؟ قال: لا ذنب لک، و انما الذنب لی، حیث لا اطهّر دار الهجرة منک.» «۱».

۲- و قال ابن تیمیة: «و من التعزیر الذی جاءت به السنة ... و حلق عمر رأس نصر بن حجاج و نفاه، لما افتتن به النساء، فکذا من افتتن به الرجال.» «۲».

۳- و قال العسقلانی: «سمع عمر قوما یقولون: ابو ذویب احسن أهل المدینة، فدعا به، فقال: انت لعمری، فاخرج عن المدینة. قال: ان کنت تخرجنی فإلی البصرة، حیث اخرجت یا عمر: نصر بن حجاج.» «۳».

۴- و قال البهوتی: «سکنی المرأة بین الرجال، و سکنی الرجال بین النساء یمنع منه لحقّ الله تعالی ... و نفی عمر شابا و هو نصر بن حجاج الی البصرة- خاف به الفتنة فی المدینة- لتشبب النساء به.» «۴».

۵- و قال ابن خلکان: «إنّ عمر بن الخطاب طاف لیلة فی المدینة، فسمع امرأة تنشد فی خدرها:

هل من سبیل الی خمر فأشربها أم من سبیل الی نصر بن حجّاج

---

(۱) المبسوط ۹: ۴۵.

(۲) الاختیارات العلمیة ۴: ۶۰۱- انظر ۲۵۷.

(۳) فتح الباری ۱۲: ۱۳۴.

(۴) کشاف القناع عن متن الإقناع ۶: ۱۲۷- انظر عیون الاخبار ۱۰: ۲۳- فتاوی عمر:

۱۹۴- لمحمد بن عبد العزیز الهلّاوی- طبقات ابن سعد ۳: ۲۸۵- الاصابة ۱۰: ۱۹۸- القناع ۶: ۱۲۸- حاشیة ابن عابدین ۴: ۶۴- تبصرة

الحکام ۲: ۲۹۶.

النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، ص: ۳۲۶

فقال عمر: لا اری معی فی المدینة رجلا تهتف به العوائق فی خدورهن؛ علیّ بنصر بن حجاج، فأتی به، فإذا هو أحسن الناس وجها، و أحسنهم شعرا، فقال عمر: عزیمة من امیر المؤمنین لتأخذنّ من شعرک، فأخذ من شعره، فخرج له وجنتان کأنهما شقّتا قمر، فقال: اعتم، فاعتم، ففتن الناس بعینیه، فقال عمر:

و الله لا تساکننی ببلدة انا فیها، قال: یا امیر المؤمنین ما ذنبی؟ قال: هو ما اقول لک، و سیّره الی البصرة.» «۱».

۶- و قال ابن ابی الحدید: «و قد روی ان عمر، اخرج عن المدینة نصر بن الحجاج لما خاف ناحیته ... و قال ...: ان عمر قد ذمّ باخراجه نصر بن الحجاج من غیر ذنب کان منه » «... ۲».

و الحاصل: ان المستفاد من هذه النصوص التأریخیة أنّ الخلیفة عمر: غرّب، من لا ذنب له سوی کونه حسن الوجه، و حسن الشعر، و عندنا: انه امر مردود و باطل، اذ لو کان ثمّت ذنب فعلی المشبب.

---

(۱) وفیات الاعیان ۲: ۳۲.

(۲) نهج البلاغة، لابن ابی الحدید ۳: ۵۳ و ۵۹- و ج ۱۲: ۲۹.

النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، ص: ۳۲۷

الفصل السابع هل یغرب شارب الخمر؟

اشارة

ان شارب الخمر فی شهر رمضان، یؤدب زیادة علی الحدّ الشرعی، و ذلک لتجرئه علی الشرب. کما ورد عن امیر المؤمنین علیه السّلام. و قد افتی فقهاؤنا بالمعاقبة زیادة علی الحدّ بانتهاک حرمة المکان أو الزمان، کالحلبی فی الکافی، و ابن البراج فی المهذب، و الحلی فی التحریر. و ان ناقش المرحوم الخوانساری فی المدارک فی وجوب ذلک.

لکن لم یرد فی کلماتهم النفی و التغریب، بل وردت العقوبة و التأدیب.

و عن بعض: انها عشرون جلدة. هذا: و لکن نقل عن عمر انه نفی شارب الخمر- فی رمضان- الی خیبر، أو الشام- کما ورد فی ابی بکر ابن امیة، و ربیعة ابن امیة، و آخرین، علی ما فی مصنف عبد الرزاق، و سنن النسائی کما یبدو من بعض الآثار: انه ندم علی فعله، و لعلّها کانت هفوة حلف ان لا یعود الیها، سیّما بعد قول علی علیه السّلام: «إنّها فتنة» و فیما یلی النصوص، و آراء فقهائنا، ثم ما ورد فی النفی.

النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، ص: ۳۲۸

الروایات:

الکافی ...: « عن ابی مریم، قال: اتی امیر المؤمنین علیه السّلام بالنجاشی الشاعر و قد شرب الخمر فی شهر رمضان، فضربه ثمانین ثم حبسه لیلة، ثم دعی به من الغد، فضربه عشرین سوطا. فقال له: یا أمیر المؤمنین! فقد ضربتنی فی شرب الخمر، و هذه العشرین ما هی؟ فقال: هذا لتجریک علی شرب الخمر فی شهر رمضان» «۱».

آراء فقهائنا:

۱- ابن البراج: «فإن شرب المسکر فی شهر رمضان، أو فی مکان شریف مثل حرم الله تعالی و حرم رسوله صلّی اللّه علیه و آله، أو احد الائمة: اقیم علیه الحد و ادّب زائدا علی ذلک لانتهاکه حرمة الذی ذکرناه.» «۲».

۲- العلامة الحلی: «لو شرب المسکر فی شهر رمضان أو موضع شریف، أو زمان شریف، اقیم علیه الحدّ و ادّب بعد ذلک بما یراه الإمام» «۳».

۳- السید الخوانساری: «ادّعی عدم الخلاف فی الحکم- یعنی المعاقبة زیادة

---

(۱) الکافی ۷: ۲۱۶ ح ۱۵- و عنه الوسائل ۱۸: ۴۷۴ ح ۱- الفقیه ۴: ۴۰ ح ۲- التهذیب ۱۰: ۹۴ ح ۱۹- روضة المتقین ۱۰: ۱۳۵- ملاذ الاخیار ۱۶: ۱۸۴- دعائم الإسلام ۲:

۴۶۴ ح ۱۶۴۴- الغارات ۲: ۵۳۵- المستدرک ۱۸: ۱۱۳ ح ۱- الوافی ۱۵: ۳۹۴ ح ۱۵۳۳۴- مصنف ابن ابی شیبة ۱۰: ۳۶ ح ۸۶۷۳- مصنف عبد الرزاق ۷: ۳۸۲ ح ۱۳۵۵۶- و ج ۹: ۲۳۱ ح ۱۷۰۴۲- المؤتلف من المختلف للدارقطنی ۳: ۲۴۱- کنز العمال ۵: ۴۸۴ ح ۱۳۶۸۸- فتح الباری ۲۷: ۳۲۶.

(۲) المهذب ۲: ۵۳۶.

(۳) تحریر الاحکام ۲: ۲۲۷- انظر: الکافی فی الفقه: ۴۲۰- لب الوسائل (المطبوع مع بدایة الهدایة) ۲: ۴۶۸.

النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، ص: ۳۲۹

علی الحد بانتهاک حرمة المکان أو الزمان- علی نحو الوجوب، کوجوب أصل الحد. فیه اشکال، لأن المرسل المذکور لو لم یکن فیه إشکال من جهة الإرسال، فهو حکایة للفعل، و لم یعلم وجهه من الوجوب و الاستحباب، فلا دلیل علی الوجوب و ما ذکر من العلة، لیست علی نحو یستفاد منه الوجوب.» «۱».

آراء المذاهب الاخری:

۱- السرخسی: «اذا شرب الخمر فی نهار رمضان، حدّ حد الخمر حتی یخفّ عنه الضرب، ثم یعزر، لإفطاره فی شهر رمضان، لأنّ شرب الخمر یلزم الحد و مهتک حرمة الشهر و الصوم یستوجب التعزیر ... و الأصل فیه حدیث علی رضی اللّه عنه » «... ۲».

الآثار:

۱- عبد الرزاق: «عن الثوری، عن ابی سنان، عن عبد الله بن ابی الهذیل، قال: اتی عمر بشیخ شرب الخمر فی رمضان. فقال: للمنخرین، للمنخرین «۳»، و ولدانا صیام، قال فضربه ثمانین، ثم سیّره الی الشام.» «۴».

۲- و فیه: «عبد الرزاق، عن ابن جریج، عن عبد الله بن عمر، انّ ابا بکر بن

---

(۱) جامع المدارک ۷: ۶۵.

(۲) المبسوط ۲۴: ۳۲.

(۳) ای کبّه الله للمنخرین، کما فی النهایة ۵: ۳۲.

(۴) المصنف ۷: ۳۸۲ ح ۱۳۵۵۷ و ج ۹: ۳۳۱ ح ۱۷۰۴۳- السنن الکبری ۸: ۳۲۱- کنز العمال ۵: ۴۷۴ ح ۱۳۶۶۱- انظر: ۴۸۰ ح

۱۳۶۸۳- فإنّ الخلیفة هدّد الجاورد أیضا بالنفی الی الشام.

النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، ص: ۳۳۰

امیة بن خلف، غرّب فی الخمر الی خیبر، فلحق بهرقل، قال: فتنصّر، فقال عمر:

لا اغرّب مسلما بعده ابدا.

و عن ابراهیم، انّ علیا قال: حسبهم من الفتنة ان ینفوا.» «۱».

و اورده النسائی، و فیه ...: « عن سعید بن المسیب، قال: غرّب عمر ربیعة بن امیّة فی الخمر» «۲».

قال السندی فی الهامش: «و هذا التغریب من باب التعزیر، و هو غیر داخل فی الحدّ، بخلاف التغریب فی حد الزنا. و قول عمر: لا اغرّب بعده مسلما، محمول علی مثل هذا. و امّا ما کان جزءا للحدّ، فلا بد منه » «... ۳».

۳- و فیه: «عن اسماعیل بن امیة، انّ عمر بن الخطاب، کان اذا وجد شاربا فی رمضان، نفاه مع الحد.» «۴».

قال المارديني: «و لمّا لم یکن فی حدّ القاذف و الخمر، تغریب، دلّ علی انه تأدیب له لدعارته.» «۵».

اقول: یستفاد من کلام علی علیه السّلام ان النفی هنا مردود، و مرغوب عنه «۶».

---

(۱) المصنف ۷: ۳۱۴ ح ۱۳۳۲۰- و ۹: ۲۳۰ ح ۱۷۰۴۰- نصب الرایة ۳: ۳۳۱- کنز العمال ۵: ۴۷۶ ح ۱۳۶۶۷ و ۱۳۶۶۹.

(۲) سنن النسائی ۸: ۳۱۹.

(۳) سنن النسائی (الهامش) ۸: ۳۱۹.

(۴) المصنف ۹: ۲۳۲ ح ۱۷۰۴۴- کنز العمال ۵: ۴۷۶ ح ۱۳۶۶۸- انظر ۴۸۰ ح ۱۳۹۸۳- و فیه ما لعلّه یرتبط بالمقام.

(۵) السنن الکبری (الهامش) ۸: ۲۲۳.

(۶) انظر الخلاف ۲: ۴۳۹.

النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، ص: ۳۳۱

الفصل الثامن تغریب من یرتزق بضرب الدفوف و الغناء

اشارة

روی ابن ماجة حدیثا عن النبی صلّی اللّه علیه و آله أنه هدّد عمرو بن مرة،- مرتکب الغناء و ضرب الدف- بالضرب الوجیع و حلق الرأس، و النفی من اهله، و استحلال سلبه.

هذا و یبدو من ذیل الحدیث أنه کان مخنثا لا یستتر من الناس.

لکن بعد الاغماض عن السند، نقول: بما أنّ ابن ماجة اورده فی باب المخنثین، فکأنه فهم من الحدیث: أنّ جرم عمرو بن مرة کان هو الخنث. و هو السبب لنفیه کما ان المتقی الهندی أیضا اورده فی باب الغناء المحرم من- کنز العمال- فکأنه فهم منه أنّ ذنبه کان التغنی المحرم و ضرب الدفوف.

اقول: و لا مانع من ان یکون کلّ واحد منها ذنبا یستحق علیه العقوبة، فلا کلام عندنا فی حرمة الغناء- بل عند المسلمین أجمع- کما لا کلام فی حرمة ضرب الدف عند البعض «۱». و لکن هل عقوبته التغریب؟

---

(۱) انظر: احکام بانوان: ۳۲- المسألة ۴۱.

النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، ص: ۳۳۲

ظاهر الحدیث ذلک، و لا مانع من القول بالتغریب علی فرض شمول التعزیر له.

اذا رأی الحاکم المصلحة فیه.

هذا و الحدیث ضعیف السند بابن نمیر الذی کان رکنا من ارکان الکذب، و یحیی بن العلاء الذی کان یکذب، و یضع الحدیث، علی ما قاله احمد بن حنبل، و سیأتی البحث عنهما و فیما یلی نص الحدیث:

الروایات من غیر طرقنا:

۱- ابن ماجة: «حدثنا الحسن بن ابی الربیع الجرجانی، أنبأنا عبد الرزاق، أخبرنی یحیی بن العلاء أنه سمع بشر بن نمیر، انه سمع مکحولا یقول: انه سمع یزید بن عبد الله، انه سمع صفوان بن امیة، قال: کنّا عند رسول الله صلّی اللّه علیه و آله فجاء عمرو بن مرة، فقال: یا رسول الله: ان الله قد کتب علیّ الشقوة، فما ارانی ارزق الّا من دفی بکفی، فاذن لی فی الغناء فی غیر فاحشة، فقال رسول الله صلّی اللّه علیه و آله لا اذن لک و لا کرامة، و لا نعمة عین کذبت، ای عدو الله. لقد رزقک الله طیّبا حلالا فاخترت ما حرّم الله علیک من رزقه، مکان ما أحلّ الله عز و جل لک من حلاله، و لو کنت تقدّمت إلیک لفعلت بک و فعلت، قم عنّی، و تب الی الله، اما إنّک ان فعلت بعد التقدمة إلیک، ضربتک ضربا وجیعا و حلقت رأسک مثلة و نفیتک من اهلک، و أحللت سلبک لفتیان اهل المدینة. فقام عمرو، و به الشر و الخزی، ما لا یعلمه الّا الله فلمّا ولّی قال النبی صلّی اللّه علیه و آله: «هؤلاء العصاة، من مات منهم بغیر توبة، حشره الله عز و جل یوم القیامة کما کان فی الدنیا مختثا عریانا، لا یستتر من الناس کلّما قام صرع.» «۱».

---

(۱) سنن ابن ماجة ۲: ۸۷۱ ب ۳۸ ح ۲۶۱۳.

النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، ص: ۳۳۳

و رواه الهندی، و قال: «و رواه الدیلمی و زاد فیه: و أوسع علی نفسک و عیالک حلالا، فان ذلک جهاد فی سبیل الله، و اعلم ان عون الله مع صالحی التجار.» «۱».

بحث فی اسناد الحدیث:

۱- بشر بن نمیر:

و هو القشیری البصری. قال یحیی: کان رکنا من ارکان الکذب و قال احمد: یحیی بن العلاء، کذّاب یضع الحدیث و بشر بن نمیر أسوأ حالا منه. و قال یحیی بن معین و النسائی: لیس بثقة. و قال الجوزجانی: غیر ثقة. و قال البخاری: مضطرب، ترکه علی بن المدینی. و قال ابن عدی: عامة ما یرویه عن القاسم و غیره لا یتابع علیه، و هو ضعیف. و قال یعقوب بن سفیان: بصری ضعیف «۲».

۲- یحیی بن العلاء:

و هو ابو سلمة البجلی و یقال له: ابو عمرو الرازی. قال احمد: انه کذّاب یضع الحدیث و قال عمرو بن علی و النسائی و الدار قطنی: متروک الحدیث. و قال ابو زرعة: فی حدیثه ضعف و قال الآجری: عن ابی داود:

ضعفوه. و عن عبد الرحمن: سمعت وكيعا، و ذكر يحيى بن العلاء، فقال: كان يكذب. و قال ابن حبان: ينفرد عن الثقات بالمقلوبات، لا يجوز الاحتجاج به.

و قال ابن عدى ...: لا يتابع عليه، و كلّها غير محفوظة، و الضعف على رواياته و حديثه بيّن. و أحاديثه موضوعات. و قال الدولابى: متروك الحديث.» «۳».

---

(۱) كنز العمال ۱۵: ۲۲۲- ذيل ح ۴۰۶۷۱- فى «التغنى المحظور».

(۲) انظر تهذيب التهذيب ۱: ۴۰۴.

(۳) انظر تهذيب التهذيب ۱۱: ۲۳۹- الرقم: ۴۲۷.

آراء المذاهب الاخرى:

۱- القرشي: «و متى سمع بامرأة نائحة، أو مغنية، أو عاهر، استتابها عن معصيتها، فإن عادت عزّرها، و نفاها من البلد.» «۱».

---

(۱) معالم القربة: ۱۰۷.

الباب الثالث التغريب فيما يرتبط بالدولة

اشارة

الفصل الأول نفى الجاسوس المسلم

اشارة

لا خلاف عندنا فى حرمة التجسس، و جواز عقاب مرتكبه، و قد ورد فى بعض النصوص أنه يقتل، كما روى عن الحسن بن على عليهما السّلام: انه قتل جاسوسين لمعاوية «۱».

و فى الدعائم عن اهل البيت عليهم السّلام: ان الجاسوس و العين يقتلان «۲».

و فى سنن ابى داود، عن النبى صلّى اللّه عليه و آله: انه أمر بقتل عين للمشركين «۳».

و أمّا من حيث الفتوى، فما رأيت احدا منّا يرى نفى الجاسوس و تغريبه. بل كلّ من تعرّض لهذا الموضوع: قال بالتعزير.

---

(۱) الإرشاد: ۱۸۸- و عنه كشف الغمة ۲: ۱۶۲.

(۲) دعائم الإسلام ۱: ۳۹۸- مستدرك الوسائل ۱۱: ۹۸ ب ۳۹ ح ۲.

(۳) ابو داود ۳: ۴۹.

النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، ص: ۳۳۸

آراء فقهائنا:

۱- فعن شیخ الطائفة فی المبسوط: «اذا تجسّس مسلم لأهل الحرب، و کتب الیهم، فأطلعهم علی اخبار المسلمین لم یحلّ بذلک قتله، و للإمام ان یعفو عنه، و له ان یعزره» «۱».

۲- و کذلک ابن البراج فی جواهر الفقه: «ان الامام یعزره علی ذلک، و له العفو عنه» «۲».

۳- و مثله الحلی فی القواعد حیث قال: «بل یعزر ان شاء الامام» «۳».

۴- و کذلک فی المنتهی، حیث قال: «فإنّ الامام یعزره بحسب حاله و ما یقتضیه نظر الامام.» «۴».

نعم یستظهر بعض المعاصرین منا من الروایات: «أن الجزاء المناسب لهذا الذنب العظیم هو القتل و الإعدام.» «۵».

آراء المذاهب الاخری:

اشارة

و اما المذاهب الاخری: فعن ابی یوسف ... « إن کانوا من اهل الإسلام- فأوجعهم و أطل حبسهم» «۶».

---

(۱) المبسوط ۲: ۱۵.

(۲) جواهر الفقه: ۵۱- المسألة: ۱۸۳.

(۳) قواعد الاحکام ۱: ۱۱۱.

(۴) منتهی المطلب ۲: ۹۵۹- و ۹۳۹.

(۵) ولایة الفقیه ۲: ۷۴۰.

(۶) الخراج: ۱۹۰.

النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، ص: ۳۳۹

و عن اصحاب الرأی- فی الجاسوس المسلم- یوجع عقوبته و یطال حبسه «۱».

کما فی معالم السنن للبستی «۲».

و مثله عن الاوزاعی، و ابی حنیفة کما عن العینی «۳».

نعم جوّز ابن عقیل قتل مسلم اذا کان جاسوسا للکفّار، و زاد ابن الجوزی:

ان خیف دوامه «۴».

هذا، و لکن یبدو من الاوزاعی فی احد قولیه: انه یعاقب ثم یغرّب و کذلک من بعض آخرین. و هو مبنی علی شمول التعزیر للنفی، أو ورود نص خاص فیه.

و فیما یلی بعض العبارات الدالة علی التغریب:

۱- قال الاوزاعی: «ان کان مسلما عاقبه الامام عقوبة منکلة، و غرّبه الی بعض الآفاق فی وثاق. و ان کان ذمیّا فقد نقض عهده.» «۵».

۲- قال سحنون: «و اذا کاتب المسلم، اهل الحرب، قتل و لم یستتب، و ماله لورثته، و قال غیره: یجلد جلدا وجیعا، و یطال حبسه، و ینفی عن موضع یقرب للکفّار.» «۶».

---

(۱) الخراج: ۱۹۰.

(۲) معالم السنن ۲: ۲۷۴.

(۳) عمدة القاری ۱۴: ۲۵۶.

(۴) الفروع ۶: ۱۱۴.

(۵) معالم السنن ۲: ۲۷۴.

(۶) أقضیة رسول الله صلّی اللّه علیه و آله: ۸۰.

النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، ص: ۳۴۱

الفصل الثانی نفی من استهزأ بالنبی صلّی اللّه علیه و آله، و أذاع أسرار الدولة

اشارة

روی الفریقان: ان رسول الله صلّی اللّه علیه و آله نفی الحکم بن ابی العاص من المدینة الی الطائف، و کان بها الی آخر عهد النبی صلّی اللّه علیه و آله و خلافة ابی بکر، و عمر.

و قد اختلف المؤرخون فی سبب تغریبه: فعن البعض: أنه کان یفشی سرّ رسول الله صلّی اللّه علیه و آله کما فی سیر اعلام النبلاء. و عن بعض آخر: أنه کان یتجسس علیه صلّی اللّه علیه و آله فکان یتحیل و یستخفی و یتسمع ما یسرّه رسول الله صلّی اللّه علیه و آله الی کبار اصحابه، فی مشرکی قریش، و سائر الکفار و المنافقین. حتی ظهر ذلک علیه، کما فی الاستیعاب. و قیل غیر ذلک، کما فی الخرائج للراوندی، و البحار، و اثبات الهداة.

هذا: و یمکن دعوی جواز تغریب من یفشی اسرار الدولة الاسلامیة، استنادا الی هذه النصوص الحاکیة عن فعل النبی صلّی اللّه علیه و آله. ان عرف انّ افشاءه الاسرار کان السبب فی تغریبه.

و قد یقال: إنها قضیة فی واقعة، و هو علیه السّلام اعلم بما فعل.

هذا: و لا شکّ فی حرمة افشاء الاسرار، سیما اذا کانت اسرار الدولة

النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، ص: ۳۴۲

الاسلامیة، حیث إنّ ذلک یضرّ بمصالح المسلمین، و دولتهم، و کیانهم، فللحاکم عقوبته بما یری و منها التغریب، و قد یتحد هذا مع عنوان التجسس الذی مرّ الکلام فیه.

و قد یقال: بافتراقهما موضوعا. و مما یؤید کون القضیة فی واقعة، أنّ أبا لبابة أیضا افشی الاسرار العسکریة للدولة الاسلامیة، و سیاستها بشأن بنی قریظة «۱»، و مع ذلک لم یغرّب.

لکن قد یقال: إنّ ذلک لتوبته فورا و ندمه علی صنیعه، بخلاف الحکم بن ابی العاص، حیث إنه بقی علی خبثه الی آخر عمره، و لم یندم علی فعله. هذا: مع ذلک، فإنه لا یشمله عنوان الجاسوس، لأن الجاسوس مندوب الأعداء، و مبعوثهم، فیستخبر لمصلحتهم، و یحاول ان لا یعرف. بخلاف مورد البحث، حیث إنه کان مشهورا بذلک، لم یکن لیأبی ان یعرف، حقدا علی الإسلام، و علی صاحب

الرسالة صلّی اللّه علیه و آله.

النصوص:

۱- الطبرسی: فی کلام للحسن علیه السّلام مخاطبا عتبة بن ابی سفیان: «و نفی عمک بأمر رسول الله صلّی اللّه علیه و آله.» «۲».

۲- قال الراوندی: «ان جابرا قال: انّ الحکم بن ابی العاص، عم عثمان بن عفان کان یستهزئ من رسول الله صلّی اللّه علیه و آله بخطوته فی مشیته، و یسخر منه، و کان رسول الله صلّی اللّه علیه و آله یمشی یوما، و الحکم خلفه، یحرّک کتفیه، و یکسّر یدیه خلف

---

(۱) بحار الأنوار ۲۰: ۱۳۶ ح ۳۰- انظر: تفسیر فرات: ۱۸۳- المعجم الکبیر ۳: ۲۰۵ ح ۳۰۶۶.

(۲) الاحتجاج ۱: ۴۱۳.

رسول الله صلّی اللّه علیه و آله استهزاء منه بمشیته صلّی اللّه علیه و آله. فأشار رسول الله صلّی اللّه علیه و آله بیده و قال: هکذا فکن، فبقی الحکم علی تلک الحال من تحریک اکتافه، و تکسیر یدیه، ثم نفاه عن المدینة و لعنه، فکان مطرودا الی ایام عثمان، فردّه الی المدینة و اکرمه.» «۱».

۳- و قال البلاذری: «ان الحکم بن ابی العاص، کان جارا لرسول الله صلّی اللّه علیه و آله فی الجاهلیة، و کان اشدّ جیرانه أذی له فی الإسلام، و کان قدومه المدینة بعد فتح مکة، و کان مغموصا- ای مطعونا- علیه فی دینه. فکان یمرّ خلف رسول الله صلّی اللّه علیه و آله فیغمز به و یحکیه و یخلج بأنفه و فمه، و اذا صلّی قام خلفه، فأشار باصبعه، فبقی علی تخلیجه، و اصابته خبلة، و اطلع علی رسول الله صلّی اللّه علیه و آله ذات یوم، و هو فی بعض حجر نسائه، فخرج الیه بعنزة «۲» و قال: من عذیری من هذا الوزغ اللعین.

ثم قال: لا یساکننی، و لا ولده فغربهم جمیعا الی الطائف، فلمّا قبض رسول الله صلّی اللّه علیه و آله کلّم عثمان ابا بکر فیهم، و سأله ردّهم، فأبی ذلک، و قال: ما کنت لآوی طرداء رسول الله صلّی اللّه علیه و آله. ثم لما استخلف عمر، کلّمه فیهم، فقال: مثل قول ابی بکر. فلمّا استخلف عثمان، ادخلهم المدینة.» «۳».

۴- و قال ابن عبد البر: «اخرج رسول الله صلّی اللّه علیه و آله الحکم من المدینة، و طرده عنها فنزل الطائف، و خرج معه ابنه مروان. و اختلف فی السبب الموجب لنفی رسول الله صلّی اللّه علیه و آله إیاه. فقیل: کان یتحیل و یستخفی و یتسمّع ما یسرّه رسول

---

(۱) الخرائج و الجرائح ۱: ۱۶۸ ح ۲۵۸- عنه البحار ۱۸: ۵۹ ح ۱۷- و ج ۸: ۳۰۴ (الطبعة القدیمة)- اثبات الهداة ۱: ۳۷۴ ح ۵۲۰- سفینة البحار ۲: ۳۰۱ (الطبعة الحدیثة).

(۲) العنزة: عصا فی قدر نصف الرمح أو اکثر شیئا، فیها سنان مثل سنان الرمح. لسان العرب ۵: ۳۸۴ «مادة عنز».

(۳) انساب الاشراف ۵: ۲۷- انظر: العقد الفرید ۲: ۳۶۴ و ۳۹۴، و ج ۴: ۳۴- مجمع الزوائد ۵: ۲۴۳- وفیات الاعیان ۲: ۲۲۶- الغدیر ۸: ۲۴۳- تنقیح المقال ۱: ۳۵۶.

الله صلّی اللّه علیه و آله الی کبار اصحابه فی مشرکی قریش، و سائر الکفار و المنافقین فکان یفشی ذلک عنه، حتی ظهر ذلک علیه، و کان یحکیه فی مشیته و بعض حرکاته الی امور غیرها، کرهت ذکرها.» «۱».

۵- و قال ابن منظور: «عن عائشة: کان النبی صلّی اللّه علیه و آله فی حجرته، فسمع حسّا، فاستنکره، فذهبوا فنظروا، فإذا الحکم کان یطّلع علی النبی صلّی اللّه علیه و آله فلعنه النبی صلّی اللّه علیه و آله و ما فی صلبه، و نفاه.» «۲».

۶- و قال الذهبی ...: « قیل نفاه النبی صلّی اللّه علیه و آله الی الطائف، لکونه حکاه فی مشیته، و فی بعض حرکاته، فسبّه و طرده، فنزل بواد «۳ ...»، و قیل: کان یفشی سرّ رسول الله صلّی اللّه علیه و آله فابعده لذلک.» «۴».

۷- و قال ابن ابی الحدید- بعد حکایته کلام ابن عبد البر-: «و قیل کان یتجسس علی رسول الله صلّی اللّه علیه و آله و هو عند نسائه، و یسترق السمع و یصغی الی ما یجری هناک، مما لا یجوز الاطلاع علیه، ثم یحدث به المنافقین علی طریق الاستهزاء» «۵».

هذا و لم نجد من تعرّض لهذا الموضوع و لحکمه فی الفقه، رغم هذه النصوص التأریخیة.

---

(۱) الاستیعاب ۱: ۳۵۹- الرقم ۵۲۹- انظر: اسد الغابة ۲: ۳۴- التراتیب الإداریة ۱: ۳۰۱.

(۲) مختصر تأریخ دمشق ۲۴: ۱۹۲.

(۳) و هو وادی الطائف، و فی شرح الاخبار ۲: ۱۵۱ «نفاه الی دهلک من ارض الحبشة».

(۴) سیر اعلام النبلاء ۲: ۱۰۷، الرقم ۱۴- انظر: طبقات ابن سعد ۵: ۴۴۷ و ۵۰۹- التأریخ لابن معین: ۱۲۴- طبقات خلیفة: ۱۹۷- تأریخ خلیفة: ۱۳۴- التأریخ الکبیر ۲: ۳۳۱- تأریخ الإسلام ۲: ۹۵- الجرح و التعدیل ۳: ۱۲۰- الإصابة ۲: ۲۷۱- شذرات الذهب ۱: ۳۸.

(۵) شرح ابن ابی الحدید ۶: ۱۴۹.

النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، ص: ۳۴۵

الفصل الثالث تغریب النواصب و الحاقدین علی الدولة الاسلامیة من العاصمة

اشارة

تحدثنا النصوص التأریخیة، بإبعاد القائد الاسلامی المعصوم، عناصر، لبغضهم القیادة الاسلامیة- أو لأسباب اخری- عن العاصمة الی غیرها من البلدان.

فقد طرد النبی صلّی اللّه علیه و آله الحکم بن ابی العاص- و قد مر الحدیث فیه- فطرده من المدینة الی الطائف، کما طرد الیهود من المدینة، و امر باخراجهم منها، و اهل نجران من الحجاز.

و طرد امیر المؤمنین علیه السّلام قبیلة باهلة من الکوفة لأنهم ابوا ان یخرجوا معه الی صفین، فأخرجهم الی الدیلم.

و أنّ المهدی علیه السّلام حینما یظهر یخیّر النواصب بین اختیار الإسلام- أو دفع الجزیة مع طردهم الی ارض السواد، بمعنی انه علیه السّلام یخرجهم من الامصار کلها، و یسکنهم القری.

و قد حاول المجلسی قدّس سرّه فی المرآة: توجیه هذه الروایة، بأنها فی ابتداء زمانه علیه السّلام، و الّا فالظاهر من سائر الروایات، انه لا یقبل منهم الّا الإیمان، او القتل.

النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، ص: ۳۴۶

ثم انه: بعد التأمل فی هذه النصوص- التی اشرنا الیها اجمالا- و نوردها تفصیلا- نری أنّ التغریب لهؤلاء کان من مرکز الدولة الإسلامیة، و عاصمتها.

کما ان الجامع المشترک بین هؤلاء المبعدین هو بغضهم للقیادة الإسلامیة التی تمتاز عن سائر القیادات الإسلامیة- بالعصمة- فقد یقال: إنّ من کان بهذه الصفة من البغض و العداء، و النصب للدولة الإسلامیة. یجوز «۱» نفیه من العاصمة-، بل من مطلق الأمصار و البلدان العامرة الی السواد، أو البلدان النائیة، حذرا من مکائده و مؤامراته، و لکی تصفو العاصمة بل سائر الامصار من المناوئین.

الّا ان یقال: إنها قضایا فی وقائع خاصة یرجع علمها الیهم: هذا: و لم نجد من افتی بالتغریب فی هذا المورد، استنادا الی هذه النصوص.

الروایات:

أ- النبی یخرج الیهود من المدینة:

۱- قال القمی ذیل قوله تعالی: «قُلْ لِلَّذِینَ کَفَرُوا سَتُغْلَبُونَ وَ تُحْشَرُونَ إِلیٰ جَهَنَّمَ وَ بِئْسَ الْمِهٰادُ «۲»، فانها نزلت بعد بدر، لمّا رجع رسول الله صلّی اللّه علیه و آله من بدر، اتی بنی قینقاع و هم بنادیهم «۳»، و کان بها سوق یسمّی سوق النبط، فأتاهم رسول الله صلّی اللّه علیه و آله فقال: یا معشر الیهود، قد علمتم ما نزل بقریش، و هم اکثر عددا و سلاحا و کراعا «۴» منکم، فادخلوا فی الإسلام. فقالوا یا محمد إنّک تحسب حربنا مثل حرب قومک؟ و الله لو قد لقیتنا، للقیت رجالا، فنزل علیه جبرئیل، فقال:

---

(۱) الجواز بالمعنی المطلق الذی لا ینافی الوجوب.

(۲) آل عمران: ۱۲.

(۳) مجلس القوم ما داموا مجتمعین فیه. انظر: مجمع البحرین ۱: ۴۱۲ (مادة ندا) و مفردات الراغب ۵۰۷ (مادة ندا).

(۴) اسم لجماعة الخیل الخاصة/ مجمع البحرین ۴: ۳۸۵ (مادة کرع).

النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، ص: ۳۴۷

یا محمد: قُلْ لِلَّذِینَ کَفَرُوا ... قَدْ کانَ لَکُمْ آیَةٌ فِی فِئَتَیْنِ الْتَقَتا «... ۱» یعنی فئة المسلمین، و فئة الکفار » «... ۲».

و قال المجلسی: «و حاصرهم خمس عشرة لیلة، ثم امر بإجلائهم ... و کان الذی تولّی اخراجهم عبادة بن الصامت » «... ۳».

۲- قال المجلسی: «قال الکازرونی و غیره ...: کانت غزوة بنی النضیر فی ربیع الاول، و کانت منازلهم بناحیة الفرع و ما والاها بقریة یقال لها: زهرة و انهم لمّا نقضوا العهد، و عاقدوا المشرکین علی حرب النبی صلّی اللّه علیه و آله خرج صلّی اللّه علیه و آله یوم السبت و صلّی فی مسجد قبا و معه نفر من اصحابه ثم اتی بنی النضیر فکلمهم ان یعینوه فی دیة رجلین کان قد امنهما فقتلهما عمرو بن امیة، و هو لا یعلم، فقالوا: نفعل و همّوا بالغدر به، فقال عمرو بن الحجاش: انا اظهر علی البیت فاطرح علیه صخرة، فقال سلام بن مشکم: لا تفعلوا فو الله لیخبرنّ بما هممتم فجاء جبرئیل فاخبره صلّی اللّه علیه و آله فخرج راجعا الی المدینة، ثم دعا علیا علیه السّلام، و قال: لا تبرح من مکانک، فمن خرج علیک من اصحابی، فسألک عنّی فقل: توجه الی المدینة، ففعل ذلک، ثم لحقوا به، فبعث النبی صلّی اللّه علیه و آله محمد بن مسلمة الیهم، و امرهم بالجلاء و قال لا تساکنونی، و قد هممتم بما هممتم به، اجلتکم عشرا... فحاصرهم رسول الله صلّی اللّه علیه و آله فقالوا نحن نخرج من بلادک، فأجلاهم عن المدینة، و ولی اخراجهم محمد بن مسلمة، و حملوا النساء و الصبیان » «... ۴».

---

(۱) آل عمران: ۱۲، ۱۳.

(۲) تفسیر القمی ۱: ۹۷.

(۳) بحار الأنوار ۲۰: ۹- انظر المغازی للواقدی ۱: ۱۷۶- الکامل لابن الاثیر ۲: ۹۷.

(۴) البحار ۲۰: ۱۶۴- تفسیر مجمع البیان ۹: ۲۵۶- مناقب آل ابی طالب ۱: ۱۶۹- الارشاد: ۴۷- اعلام الوری: ۸۰.

النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، ص: ۳۴۸

۳- و قال احمد: «حدثنا عبد الله، قال حدثنی ابی، ثنا حجاج بن محمد، قال: أنا لیث، قال: حدثنی سعید بن ابی سعید، عن ابیه، عن ابی هریرة، قال:

بینما نحن فی المسجد، خرج إلینا رسول الله صلّی اللّه علیه و آله فقال: انطلقوا الی یهود، فخرجنا معه حتی جئنا بیت المدارس «۱» فقام رسول الله صلّی اللّه علیه و آله فناداهم یا معشر الیهود:

اسلموا تسلموا. فقالوا: قد بلغت یا ابا القاسم؟ قال: ذاک ارید. ثم قالها الثالثة، فقال: اعلموا ان الارض لله و لرسوله و انی ارید ان اجلیکم من هذه الارض، فمن وجد منکم بماله شیئا فلیبعه و الّا فاعلموا ان الارض لله عز و جل و لرسوله.» «۲».

و فیه ...: « عن ابن عمر ...: و أجلی رسول الله صلّی اللّه علیه و آله یهود المدینة کلهم بنی قینقاع، و هم قوم عبد الله بن سلام، و یهود بنی حارثة، و کل یهودی کان بالمدینة» «۳».

و فیه: «حدثنا عبد الله، حدثنی ابی، ثنا عبد الرزاق، انبأنا ابن جریج، حدثنی ابو الزبیر، انه سمع جابر بن عبد الله یقول: اخبرنی عمر بن الخطاب انه سمع رسول الله صلّی اللّه علیه و آله یقول: لأخرجنّ الیهود و النصاری من جزیرة العرب حتی لا ادع فیها الّا مسلما.» «۴».

الدارمی: «اخبرنا عفّان، ثنا یحیی بن سعید القطّان، ثنا ابراهیم بن میمون

---

(۱) هو بیت للیهود، حیث یتدارسون فیه کتابهم، انظر: لسان العرب ۶: ۸۰ (مادة درس).

(۲) احمد ۲: ۴۵۱- ابو داود ۳: ۱۵۵ ح ۳۰۰۳/ الخراج.

(۳) احمد ۱: ۱۴۹- انظر: مسلم/ الجهاد ب ۳۲ ح ۶۱.

(۴) احمد ۱: ۲۹- انظر ۳۲، ۸۷، ۱۹۵، ۱۹۶- ج ۳: ۳۴۵- ج ۶: ۲۷۴- البخاری ک ۵۸ ب ۶- الجامع الصحیح ک ۱۹ ب ۴۳- ابن ماجة ک ۴۵ ح ۱۷- طبقات ابن سعد ۲: ۲۹- السیرة النبویة ۲: ۲۰۱- کنز العمال ۴: ۵۰۷ ح ۱۱۵۰۲.

النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، ص: ۳۴۹

- رجل من اهل الکوفة- حدثنی سعید بن سمرة بن جندب، عن ابیه: سمرة، عن ابی عبیدة بن الجراح، قال: کان فی آخر ما تکلّم به رسول الله صلّی اللّه علیه و آله: اخرجوا الیهود من الحجاز، و اهل نجران من جزیرة العرب.» «۱».

ب- علی علیه السّلام یخرج (باهلة) من الکوفة:

۱- قال نصر بن مزاحم: «دعا علی باهلة، فقال: یا معشر باهلة: اشهد الله انکم تبغضونی و ابغضکم، فخذوا عطاءکم، و اخرجوا الی الدیلم «۲». و کانوا قد کرهوا أن یخرجوا معه الی صفین.» «۳».

طبسی، نجم الدین، النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، در یک جلد، قم - ایران، اول، ه ق النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی؛ ص: ۳۴۹

۲- و قال الثقفی ...: « و قال علی علیه السّلام: یا معشر غنی و باهلة «۴»، اعیدوا علیّ عطایاکم، حتی اشهد لکم عند المقام المحمود انکم لا تحبّونی، و لا احبکم ابدا» «۵».

اقول: و لا یخفی ما فی الخبرین من الفرق: فبینما الاول یروی ان علیا علیه السّلام اعطاهم عطایاهم، و اخرجهم. یروی الثانی: انه علیه السّلام استعاد منهم عطایاهم،

---

(۱) الدارمی ۲: ۳۰۵ ب ۵۵ ح ۲۴۹۸- الطیالسی: ۳۱ ح ۲۲۹- انظر مصنف عبد الرزاق ۶: ۵۳- ۵۸.

(۲) الدیلم: القسم الجبلی من بلاد جیلان شمالی بلاد قزوین، اعلام المنجد: ۲۲۷- انظر:

معجم البلدان ۲: ۵۴۴- احسن التقاسیم: ۲۷۱.

(۳) وقعة صفین: ۱۱۶.

(۴) قال السمعانی: «الباهلی، نسبة الی باهلة، و هی باهلة بن اعصر، و کان العرب یستنکفون من الانتساب الی باهلة کأنها لیست فیما بینهم من الاشراف حتی قال قائلهم:

و ما ینفع الاصل من هاشم اذا کانت النفس من باهلة

الانساب ۱: ۲۷۵- شرح بن ابی الحدید ۳: ۲۷۲- العقد الفرید ۴: ۴۹- الاشتقاق:

۲۷۱- الکنی و الالقاب ۱: ۳۸۴.

(۵) بصائر الدرجات: ۴۵۸- الغارات ۱: ۲۱- تأریخ بغداد ۹: ۷۴.

النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، ص: ۳۵۰

و اخرجهم. و الثانی اولی عقوبة، و تعزیرا، و یصلح شاهدا للتعزیر باخذ المال- الغرامة-، فتأمل.

۳- و قال أیضا: «حدثنا محمد، قال: حدثنا الحسن، قال: حدثنا ابراهیم، قال حدثنی عبید ابن سلیمان النخعی، قال: حدثنی سعید الاشعری، قال:

استخلف علی علیه السّلام حین سار الی النهروان رجلا من النخع یقال له: هانئ بن هوذة، فکتب الی علی علیه السّلام ان غنیا و باهلة فتنوا، فدعوا الله علیک ان یظفر بک عدوک، قال: فکتب الیه علی علیه السّلام اجلهم من الکوفة، و لا تدع منهم احدا.» «۱».

۴- و قال أیضا: «قال عبید الله بن سلیمان، حدثنا عبد الله بن الرومی، ان علیا علیه السّلام قال: لا تجاورونی فیما بعد ثلاث» «۲».

ج- المهدی علیه السّلام یخرج النواصب من الکوفة:

الکلینی: «عنه- عدة من اصحابنا عن محمد بن یحیی- عن احمد بن محمد، عن ابن محبوب، عن الاحول، عن سلام بن المستنیر، قال: سمعت ابا جعفر علیه السّلام یحدث، اذا قام القائم، عرض الایمان علی کلّ ناصب، فان دخل فیه بحقیقة، و الّا ضرب عنقه، أو یؤدّی الجزیة کما یؤدیها الیوم اهل الذمة، و یشد علی وسطه الهمیان، یخرجهم من الامصار الی السواد.» «۳».

---

(۱) الغارات ۱: ۱۹- عنه البحار ۳۴: ۳۰۷.

(۲) الغارات ۱: ۲۰.

(۳) الکافی ۸: ۲۲۷ ح ۲۸۸- عنه البحار ۵۲: ۳۷۵ ح ۱۷۵- اثبات الهداة ۳: ۴۵۰ ب ۳۲ ح ۵۸- بتفاوت- تنقیح المقال ۲: ۴۳- معجم احادیث الامام المهدی علیه السّلام ۳: ۳۰۸ ح ۸۴۶- و هو الکتاب الذی وفقنا الله عز و جل لإنجازه ضمن خمسة مجلدات بمعونة جمع من افاضل الحوزة العلمیة، بقم المقدسة.

النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، ص: ۳۵۱

قال المجلسی: «الحدیث مجهول. قوله: أو یؤدی الجزیة، لعلّ هذا فی اوائل زمانه و الّا فالظاهر من الاخبار انه لا یقبل منهم الّا الایمان، أو القتل.

قوله: «و یشدّ علی وسطه الهمیان» الهمیان بالکسر: التکة و المنطقة، و کیس النفقة و الظاهر ان المراد به انه یعطیهم النفقة لیخرجوا من الأمصار، و یکون زادهم فی الطریق، و قیل هو کنایة عن الزنّار «۱»» «۲».

---

(۱) الزنّار: ما علی وسط المجوسی و النصرانی، و فی التهذیب: ما یلبسه الذمی، یشدّه علی وسطه. لسان العرب ۴: ۳۳۰.

(۲) مرآة العقول ۲۶: ۱۵۹ ح ۲۸۸.

النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، ص: ۳۵۳

الفصل الرابع نفی المحتال، و من یقوم بالتزویر فی مستندات الدولة و غیرها

اشارة

لا خلاف عندنا فی حرمة الاحتیال- و هو الذهاب باموال الناس مکرا و خداعا و تزویرا، بالرسائل الکاذبة- و تأدیب فاعله، و عقوبته، و تشهیره، کما عن شیخ الطائفة فی النهایة، و المفید فی المقنعة، و ابن ادریس فی السرائر، و ابن حمزة فی الوسیلة، و العلامة الحلّی فی التحریر و غیرهم.

و أمّا خصوص نفیه و تغریبه، فلم اجد من یری ذلک من الامامیة. لکن قبوله، مبنی علی شمول التعزیر له، أو فیما لو رأی الحاکم ذلک مصلحة، کما رآه فی التشهیر- علی ما قاله صاحب الجواهر «۱» فی تشهیر المحتال- هذا: و لکن ورد عن بعض الخلفاء انه ضرب المحتال- حیث صنع خاتما علی نقش بیت المال- و غرّبه.

---

(۱) جواهر الکلام ۴۱: ۵۹۸.

النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، ص: ۳۵۴

آراء فقهائنا:

۱- المفید: «و المحتال علی اموال الناس بالمکر و الخدیعة، یغرّم ما اتلفه و یعاقب بما یردعه عن مثل ذلک فی مستقبل الاحوال، یشهّره السلطان بالنکال لیحذر منه الناس، و المدلّس فی الاموال و السلع حکمه حکم المحتال.» «۱».

۲- الشیخ الطوسی: «و المحتال علی اموال الناس، بالمکر و الخدیعة و تزویر الکتب، و الشهادات الزور، و الرسالات الکاذبة، و غیر ذلک یجب علیه التأدیب و العقاب، و ان یغرّم ما اخذ بذلک علی الکمال، و ینبغی للسلطان ان یشهّره بالعقوبة، لکی یرتدع غیره عن فعل مثله فی مستقبل الاوقات.» «۲».

۳- سلار بن عبد العزیز: «فأمّا المحتال علی اموال الناس و المدلس فی السلع، فانه یغرم و یعاقب و یشهر.» «۳».

۴- ابن البراج: «المحتال: فهو الذی یتحیل علی اخذ اموال الناس بالخدیعة و المکر و شهادات الزور، و تزویر الکتب فی الرسائل الکاذبة، و ما جری مجری ذلک، فاذا فعل شیئا من ذلک کان علیه التأدیب و ینبغی للإمام ان یعاقبه عقوبة تردعه عن فعل مثل ذلک فی المستقبل.» «۴».

۵- ابن حمزة: «و المحتال: من یذهب باموال الناس ... و بالرسالة الکاذبة یلزمه التأدیب و العقوبة الرادعة، و التغریم، و ان یشهر بالعقوبة.» «۵».

۶- ابن ادریس: «و المحتال ... و ینبغی للحاکم ان یشهره بالعقوبة لکی یرتدع

---

(۱) المقنعة: ۸۰۵.

(۲) النهایة: ۸۰۵.

(۳) المراسم: ۲۵۹.

(۴) المهذب ۲: ۲۵۹.

(۵) الوسیلة: ۴۲۳.

النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، ص: ۳۵۵

عن فعل مثله فی مستقبل الاوقات، و ینهکه ضربا.» «۱».

۷- العلامة الحلّی: «و المحتال علی اموال الناس بالمکر و الخدیعة، و تزویر الکتب و الرسالة ... و غیر ذلک یعزر و یعاقب بما یراه الامام رادعا، و یغرم ما اخذه و یشهّره.» «۲».

۸- الشیخ محمد حسن النجفی ...: « کما انّ ما عن المقنعة و النهایة و السرائر و الوسیلة و التحریر من شهر المحتال لیحذر منه الناس محمول علی ما اذا رأی الحاکم ذلک لمصلحة.» «۳».

آراء المذاهب الاخری:

۱- المقدسی الذهبی: «لمّا عمل معن بن زائدة خاتما علی نقش خاتم بیت المال، ثم جاء به صاحب بیت المال، فأخذ به مالا، ضربه عمر مائة و حبسه، و کلّم فیه فضربه مائة، و کلم فیه، فضربه مائة، و نفاه.» «۴».

۲- ابن قدامة: «لعله کانت له ذنوب فأدب علیها، أو تکرر منه الاخذ، او کان ذنبه مشتملا علی جنایات.» «۵»

---

(۱) السرائر ۳: ۵۱۲.

(۲) تحریر الاحکام ۲: ۲۳۴.

(۳) جواهر الکلام ۴۱: ۵۹۸.

(۴) الفروع ۶: ۱۱۲.

(۵) المغنی ۸: ۳۲۵.

النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، ص: ۳۵۷

الفصل الخامس نفی من یقدم امام باطل علی امام حق

ورد عن عمر بن عبد العزیز انه: امر بتغریب من فضّل معاویة و قدمه علی امیر المؤمنین علی علیه السّلام. مع انه لا شک فی ان علیا افضل الائمة: کما ورد عن جعفر بن محمد الصادق علیه السّلام: «فاعلم ان امیر المؤمنین علیه السّلام عند الله افضل من الائمة کلهم، و له ثواب اعمالهم، و علی قدر اعمالهم فضّلوا.» «۱».

بل هو علیه السّلام مفضّل علی جمیع الانبیاء- الّا نبیّنا محمد بن عبد الله صلّی اللّه علیه و آله- کما اخرج السیوطی عن ابن مردویه ذیل الآیة الکریمة: فِی بُیُوتٍ أَذِنَ اللّهُ «... ۲»

عن انس بن مالک و بریدة قال: قرأ رسول الله هذه الآیة: فِی بُیُوتٍ ... الآیة فقام الیه رجل فقال: أی بیوت هذه یا رسول الله؟ قال بیوت الانبیاء.

فقام الیه ابو بکر، فقال: یا رسول الله هذا البیت منها- لبیت علی و فاطمة-؟

---

(۱) کامل الزیارات: ۳۸- عنه البحار ۹۷: ۲۵۷ ح ۳- و درر الأخبار ۲: ۱۸۷.

(۲) النور: ۳۶.

النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، ص: ۳۵۸

قال نعم، من افاضلها.» «۱».

و لا شک فی ان من اعتقد خلاف ذلک فهو خاطئ، و لکن لو کان اعتقاده عن عناد و لجاج، فهل یعاقب و یعزر و ینفی کما فعله عمر بن عبد العزیز؟ أم یترک حتی یموت بغیضه و جهله.

قال فراس ابن ابی ورام: «لمّا ولی عمر بن عبد العزیز، استعمل میمون بن مهران علی الجزیرة «۲». و استعمل میمون بن مهران علی قرقیسیا «۳» رجلا، یقال له علّامة. قال: فتنازع رجلان، فقال احدهما: معاویة افضل من علی علیه السّلام، و احق؛ و قال الآخر: علی علیه السّلام اولی بالامر من معاویة. فکتب عامل قرقیسیا الی میمون بن مهران، و کتب میمون الی عمر بن عبد العزیز، فکتب عمر، الی میمون:

ان اکتب الی عامل قرقیسیا ان اقم الرجل الذی قدّم معاویة علی علی علیه السّلام، بباب مسجد الجامع، فاضربه مائة سوط، و انفه عن البلد الذی هو به.» «۴».

---

(۱) الدر المنثور ۵: ۵۰.

ورد فی مقدمة کتاب النسائی فی سبب وفاته: «خرج الامام النسائی من مصر سنة ۳۰۲ ه الی دمشق، فسأله اصحاب معاویة- من اهل الشام- تفضیله علی علی علیه السّلام فقال:

الا یرضی معاویة رأسا برأس حتی یفضل علیا ... فما زال به اهل الشام یضربونه حتی اخرجوه من المسجد » ... سنن النسائی ۱: المقدمة- انظر: تهذیب التهذیب ۱: ۳۳.

(۲) و الظاهر انها (جزیرة أقور) و هی التی بین دجلة و الفرات، مجاورة الشام، سمیت الجزیرة لأنها بین دجلة و الفرات. بها مدن جلیلة و حصون و قلاع کثیرة، و من امهات مدنها حرّان، و الخابور، و امد. معجم البلدان ۲: ۱۳۴.

(۳) بلد علی نهر الخابور، قرب رحبة مالک بن طوق علی ستة فراسخ، و عندها مصب الخابور فی الفرات، فهی فی مثلث بین الخابور و الفرات. معجم البلدان ۴: ۳۲۸.

(۴) مجموعة ورام: ۳۰۱.

النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، ص: ۳۵۹

الباب الرابع التغریب فیما یرتبط بأمن المجتمع و سلامته

اشارة

النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، ص: ۳۶۱

الفصل الأول نفی السارق

اشارة

اورد المشایخ الثلاثة و غیرهم روایات- فیها الصحاح- فی نفی السارق اذا اقیم علیه الحد. فقد نقل الکلینی روایة فیه و عقد له بابا و صححها المجلسی الثانی فی المرآة، و نقلها الصدوق فی الفقیه و صححها المجلسی الاول فی الروضة، و نقلها أیضا شیخ الطائفة فی

التهذیب و صححها المجلسی الثانی فی الملاذ، و اوردها العیاشی فی تفسیره، و کذلک القاضی فی الدعائم و احمد بن عیسی فی النوادر.

هذا: و لکن لم یفت احد من فقهاء الامامیة- رضوان الله علیهم- بذلک کما صرح المجلسیان، و ان استظهر فی المرآة و الملاذ افتاء الکلینی به لأنه عقد له بابا.

و قد حمل المجلسی الاول الروایة علی اللص المحارب، فانه ینفی.

اقول: و فیه نظر، لأنه لا یجمع فیه بین حدّی القطع و النفی، الا ان یقال انه تعزیر فلا منع من الجمع بینهما، ثم انه یظهر من المرداوی: ان ذلک قول لصاحب التبصرة من العامة- و لکن فی السرقة الثالثة- و ان استبعده المرداوی.

النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، ص: ۳۶۲

الروایات:

۱- الکافی: «محمد بن یحیی، عن احمد بن محمد بن عیسی، عن ابن محبوب، عن علی بن الحسن بن رباط، عن ابن مسکان، عن الحلبی، عن ابی عبد الله علیه السّلام قال: اذا اقیم علی السارق الحد نفی الی بلدة اخری.» «۱».

قال المجلسی الثانی: «صحیح، و لم أر احدا تعرض للنفی فی السارق، و ظاهر المصنف انه قال به» «۲».

رواه الصدوق باسناده عن الحسن بن محبوب «۳».

قال المجلسی الاول بعد نقل الروایة: «فی الصحیح ...، و یدل علی انّ السارق بعد اقامة الحد ینفی من بلده الی بلدة اخری لینزجر و یترک، و لکن لم یعمل به الاصحاب غیر المصنف حتی انه لم یذکروه بعنوان الروایة الّا الاخباریون، و ربما کان لإجمالها فانه لیس فیها مدة الإخراج لکنه لا یکفی ذلک عذرا لأنه یکفی الاخراج بأن یسمی اخراجا و لو بأن یکون ساعة عن ذلک البلد.» «۴».

و رواه الشیخ فی التهذیب بسنده الی ابن محبوب «۵».

قال المجلسی الثانی فی الملاذ بعد نقل الروایة: «صحیح، و لم أر احدا تعرّض لنفی السارق اثباتا و لا نفیا، و الروایة صحیحة، و ظاهر الکلینی العمل به لأنه عقد

---

(۱) الکافی ۷: ۲۳۰ ح ۱- و عنه الوسائل ۱۸: ۵۱۵ ح ۱- الجامع للشرائع: ۵۶۲- الوافی ۱۵: ۴۴۷ ح ۱۵۴۵۸.

(۲) مرآة العقول ۲۳: ۳۵۸.

(۳) الفقیه ۴: ۴۶ ح ۱۹- الوافی ۱۵: ۴۴۷ ح ۱۵۴۵۸.

(۴) روضة المتقین ۱۰: ۱۹۲.

(۵) التهذیب ۱۰: ۱۱۱ ح ۵۲.

النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، ص: ۳۶۳

بابا لذلک.» «۱».

۲- التهذیب: «عنه- الحسین بن سعید- عن الحسن، عن زرعة عن سماعة قال: ینفی الرجل اذا قطع.» «۲».

قال المجلسی الاول: «روی الشیخ فی الموثق عن سماعة ... و یمکن حمله علی اللص الذی جرّد السیف أو السلاح فیکون حینئذ محاربا و ینفی سنة کما سیجیء، و یؤیده انه لم یذکر فی اخبار السرقة النفی، و لو کان لازما مطلقا، لذکر.» «۳».

۳- العیاشی: «و فی روایة سماعة عن ابی عبد الله علیه السّلام قال: اذا زنی الرجل یجلد و ینبغی للإمام ان ینفیه من الارض التی جلد بها الی غیرها سنة، و کذلک ینبغی للرجل اذا سرق و قطعت یده.» «۴».

۴- الدعائم: «و عنه [علی علیه السّلام] انه کان اذا قطع السارق و برئ نفاه من الکوفة الی بلد آخر.» «۵».

۵- النوادر: «عن عبد الرحمن قال: سألته عن الرجل اذا زنی، قال: ینبغی للإمام اذا جلده ان ینفیه من الارض التی جلده فیها الی غیرها سنة، و علی الامام

---

(۱) ملاذ الاخیار ۱۶: ۲۲۰.

(۲) التهذیب ۱۰: ۱۲۷ ح ۱۲۵- و عنه الوسائل ۱۸: ۵۱۵ ب ۲۱ ح ۳- الوافی ۱۵: ۴۴۷ ح ۱۵۴۵۹.

(۳) روضة المتقین ۱۰: ۱۹۳.

(۴) تفسیر العیاشی ۱: ۳۱۶ ح ۹۷- و عنه الوسائل ۱۸: ۵۱۵ ب ۲۱ ح ۲- و البحار ۷۶: ۵۲ ح ۴۱ و ۱۸۸ ب ۹۱ ح ۲۶- و البرهان ۱: ۴۶۸.

(۵) دعائم الإسلام ۲: ۴۷۱ ح ۱۶۷۹- و عنه المستدرک ۱۸: ۱۳۸ ب ۲۰ ح ۱.

ان یخرجه من المصر، و کذلک اذا سرق و قطعت یده و رجله.» «۱».

هذا و لم نعثر علی فتوی لأصحابنا فی المقام. و اما من العامة فقد نقل المرداوی عن التبصرة ما یلی:

آراء المذاهب الاخری:

«السرقة فی الثالثة: و قال فی الایضاح: یحبس و یعذب و قال فی التبصرة:

یحبس أو یغرّب، قلت: التغریب بعید.» «۲».

ثم علی فرض ثبوت التغریب، فما هو مدته؟ قد یقال بکفایة مسماه، نظرا الی الاطلاق اللفظی، و کذلک یکفی تغریبه الی دون المسافة- مع صدق التغریب علیه فیه.

ثم إنه یرد هنا بعض الفروع و الابحاث التی اوردناها فی نفی الزانی: من نفقة التغریب و المغرّب و عیاله و جواز الرجوع الی بلده، و هل یرخص له فی الرجوع و و ... مع فرق واحد بین الموردین و هو ان التغریب هناک حد عندنا و عند اکثر العامة، فتأمل.

---

(۱) نوادر احمد بن محمد بن عیسی: ۱۴۷ ح ۳۷۷- و عنه المستدرک ۱۸: ۱۳۸ ب ۲۰ ح ۲.

(۲) الانصاف ۱۰: ۲۸۶.

الفصل الثانی هل ینفی المحتکر؟

اختلف فقهاؤنا فی حکم الاحتکار علی قولین:

الاول: الکراهة، و هو قول المفید، و الشیخ الطوسی فی المبسوط، و ابی الصلاح فی المکاسب «۱»، و المحقق الحلّی فی الشرائع «۲»، و العلّامة فی المختلف «۳».

الثانی: الحرمة، و هو قول الصدوق، و ابن البرّاج، و ابن ادریس، و ابی الصلاح فی فصل البیع «۴»، و الشهیدین فی الدروس، و المسالک و غیرهم.

هذا و لم نجد من افتی بالتعزیر فیه- من فقهائنا- مع انّ القاعدة تقتضی التعزیر، لأنه حکم من ارتکب الحرام- علی القول بحرمته- و

لم يرد فی عقوبته نص.

نعم يرى بعض العامة فيه التغريب، تعزيرا. و يستدل بفعل عمر، حيث اخرج

---

(۱) الكافی فی الفقه: ۳۶۰.

(۲) شرائع الإسلام ۲: ۲۰.

(۳) مختلف الشيعة ۵: ۳۶ (الطبعة الحديثة)- انظر: جواهر الكلام ۲۲: ۴۷۹.

(۴) الكافی فی الفقه: ۲۸۳.

النفی و التغريب فی مصادر التشريع الإسلامی، ص: ۳۶۶

اميّة بن يزيد، و مولى مزينة من المدينة، لاحتكارهما. فقد ورد فی عمدة القاری:

«عن مسلمة بن محارب، عن اسماعيل بن مسلم: انّ اميّة بن يزيد الاسدی، و مولى مزينة، كانا يحكران الطعام، بالمدينة، فاخرجهما عمر.» «۱».

---

(۱) عمدة القاری ۲۴: ۱۴- ذيل ح ۲۸- ارشاد السارى ۱۰: ۲۷- فتح البارى ۱۲: ۱۳۴.

النفی و التغريب فی مصادر التشريع الإسلامی، ص: ۳۶۷

الفصل الثالث فی تغريب المحارب

معنی الحرابة:

كل من تعرض لحكم المحارب، قام بتعريف الحرابة اولا، أو من خلال بحثه، و لكنا مراعاة للاختصار، نكتفی بتعريفين عن الامامية و آخرين عن المذاهب الاخرى.

۱- الامام الطوسی: «المحارب هو الذی يجرّد السلاح و يكون من اهل الريبة، فی مصر كان أو غير مصر، فی بلاد الشرك كان، أو فی بلاد الإسلام، ليلا كان او نهارا، فمتی فعل ذلك كان محاربا.» «۱».

۲- امين الإسلام الطبرسی: «ان المحارب هو كل من شهر السلاح أو اخاف الطريق، سواء فی المصر، أو خارج المصر.» «۲».

۳- ابن يحيی: «المحارب: و هو من اخاف السبيل فی غير المصر لأخذ

---

(۱) النهاية: ۷۲۰.

(۲) مجمع البيان ۲: ۱۸۹.

النفی و التغريب فی مصادر التشريع الإسلامی، ص: ۳۶۸

المال » «... ۱».

۴- محمد علی المالكی: «و المحارب كما فی خليل و اقرب المسالك: قاطع الطريق لمنع سلوك، أو اخذ مال محترم و لو لم يبلغ نصابا، و البضع احری علی وجه يتعذر معه الغوث » «... ۲».

تفسير آية الحرابة:

قوله تعالی: إِنَّما جَزاءُ الَّذِینَ یُحارِبُونَ اللّهَ وَ رَسُولَهُ وَ یَسْعَوْنَ فِی الْأَرْضِ فَساداً أَنْ یُقَتَّلُوا أَوْ یُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَیْدِیهِمْ وَ أَرْجُلُهُمْ مِنْ خِلافٍ أَوْ یُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ «... ۳».

ان محاربة الله و رسوله، بمعنی محاربة المسلمین، جعل محاربتهم محاربة الله و رسوله تعظیما للفعل.

و اصل الحرب: السلب: فاطلاقه علی المجرد للسلاح لإخافة الناس لعله باعتبار سلب الامان منهم أو سلب المال منهم أو سلب النفس منهم، و بهذا الاعتبار یدخل قاطع الطریق و المکابر علی المال أو البضع فی المحارب.

و الفساد: ضد الصلاح، و کل ما یخرج عن وضعه الذی یکون به صالحا نافعا، یقال: انه فسد، و المراد بالافساد فی الارض اخافة السبیل و القتل و الجراح و سلب الاموال.

قال الامام الطوسی: «المحارب عندنا هو الذی اشهر السلاح و اخاف السبیل سواء کان فی المصر أو خارج المصر، فان اللص المحارب فی المصر و غیر المصر سواء.

---

(۱) عیون الازهار: ۴۸۴.

(۲) الفروق ۴: ۲۰۱ (الهامش).

(۳) المائدة: ۳۳.

النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، ص: ۳۶۹

یحاربون الله: ای یحاربون اولیاء الله و یحاربون رسوله.

و یسعون فی الارض: و هو ما ذکرناه من اشهار السیف و اخافة السبیل.» «۱».

قال العلّامة الطباطبائی ...: « و محاربة الله، و ان کانت بعد استحالة معناها الحقیقی و تعین ارادة المعنی المجازی منها، ذات معنی وسیع یصدق علی مخالفة کل حکم من الاحکام الشرعیة و کل ظلم و اسراف، لکن ضم الرسول الیه یهدی الی ان المراد بها بعض ما للرسول فیه دخل، فیکون کالمتعین ان یراد بها ما یرجع الی ابطال اثر ما للرسول علیه ولایة من جانب الله سبحانه کمحاربة الکفار مع النبی صلّی اللّه علیه و آله و اخلال قطاع الطریق بالامن العام الذی بسطه بولایته علی الارض، و تعقّب الجملة بقوله ...: وَ یَسْعَوْنَ فِی الْأَرْضِ فَساداً ... یشخص المعنی المراد و هو الافساد فی الارض بالاخلال بالامن و قطع الطریق دون مطلق المحاربة مع المسلمین.

علی ان الضرورة قاضیة بان النبی صلّی اللّه علیه و آله لم یعامل المحاربین من الکفار بعد الظهور علیهم و الظفر بهم هذه المعاملة من القتل و الصلب و المثلة و النفی. علی ان الاستثناء فی الآیة التالیة قرینة علی کون المراد بالمحاربة هو الافساد المذکور فانه ظاهر فی ان التوبة انما هی من المحاربة دون الشرک و نحوه.

فالمراد بالمحاربة و الافساد علی ما هو الظاهر هو الاخلال بالامن العام، و الامن العام انما یختل بایجاد الخوف العام و حلوله محله. و لا یکون بحسب الطبع و العادة الّا باستعمال السلاح المهدد بالقتل طبعا.» «۲».

الروایات من طرقنا:

۱- الکافی «محمد بن یحیی، عن احمد بن محمد، عن ابن محبوب، عن ابی

---

(۱) التبیان ۳: ۵۰۴.

(۲) المیزان ۵: ۳۵۴- انظر التفسیر الکبیر ۱۱: ۱۷۱.

النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، ص: ۳۷۰

ایوب، عن محمد بن مسلم، عن ابی جعفر علیه السّلام، قال: من شهر السلاح فی مصر من الامصار فعقر، اقتصّ منه، و نفی من تلک البلدة. و من شهر السلاح فی غیر الامصار، و ضرب و عقر و اخذ المال و لم یقتل فهو محارب، فجزاؤه جزاء المحارب، و امره الی الامام، ان شاء قتله و [ان شاء] صلبه، و ان شاء قطع یده و رجله، قال: و ان ضرب و قتل و اخذ المال، فعلی الامام ان یقطع یده الیمنی بالسرقة ثم یدفعه الی اولیاء المقتول فیتبعونه بالمال ثم یقتلونه. قال: فقال ابو عبیدة: اصلحک الله، أ رأیت ان عفی عنه اولیاء المقتول؟ قال: فقال ابو جعفر علیه السّلام: ان عفوا عنه فإنّ علی الامام ان یقتله، لأنه قد حارب و قتل و سرق، قال: فقال: ابو عبیدة: أ رأیت ان اراد اولیاء المقتول ان یأخذوا منه الدیة، و یدعونه، الهم ذلک؟ قال: فقال: لا، علیه القتل.» «۱».

قال المجلسی فی المرآة ...: « عقره: جرحه.» «۲».

و رواه الشیخ فی التهذیب «۳»، و الاستبصار «۴»، و صححه المجلسی فی المرآة «۵»، و الملاذ ۶.

۲- و فیه: «علی بن ابراهیم، عن ابیه، عن ابن ابی عمیر، عن جمیل بن دراج، قال: سألت ابا عبد الله علیه السّلام عن قول الله عز و جل: إِنَّما جَزاءُ الَّذِینَ یُحارِبُونَ

---

(۱) الکافی ۷: ۲۴۸ ح ۱۲- و عنه الوسائل ۱۸: ۵۳۲ ب ۱ ح ۱- تفسیر العیاشی ۱: ۳۱۴ ح ۸۹- المستدرک ۱۸: ۱۵۶ ب ۱ ح ۶- نور الثقلین ۱: ۶۲۴ ح ۱۶۹- تفسیر البرهان ۱:

۴۶۷ ح ۱۴ و ۲۵.

(۲) مرآة العقول ۲۳: ۳۸۵.

(۳) التهذیب ۱۰: ۱۳۳ ح ۱۴۵- و عنه الوافی ۱۵: ۴۶۷.

(۴) الاستبصار ۴: ۲۵۷.

(۵) (۵) و (۶) مرآة العقول ۲۳: ۳۸۵- ملاذ الاخیار ۱۶: ۲۶۲ ح ۱۴۰.

اللّهَ «... ۱»، فقلت: ایّ شیء علیهم من هذه الحدود التی سمّی الله عز و جل؟

قال ذلک الی الامام ان شاء قطع، و ان شاء صلب، و ان شاء نفی، و ان شاء قتل.

قلت: النفی الی این؟ قال: ینفی من مصر الی مصر آخر. و قال: إنّ علیا علیه السّلام نفی رجلین من الکوفة الی البصرة.» «۲».

و رواه الصدوق فی المقنع «۳»، و حسّنه المجلسی فی المرآة «۴»، و الملاذ «۵»، و قال الفیض: «لعلّ الغرض من النفی، الاذلال، و الصغار.» «۶».

اقول: المستفاد من الروایة ان النفی حکم تخییری.

۳- و فیه: «علی، عن ابیه، عن عمرو بن عثمان، عن عبید الله بن اسحاق المدائنی، عن ابی الحسن الرضا علیه السّلام قال: سئل عن قول الله عز و جل: إِنَّما جَزاءُ الَّذِینَ «... ۷» الآیة. فما الذی اذا فعله استوجب واحدة من هذه الاربع؟

قال: اذا حارب الله و رسوله و سعی فی الارض فسادا، فقتل، قتل به، و ان قتل و اخذ المال، قتل و صلب، و ان اخذ المال و لم یقتل، قطعت یده و رجله من خلاف، و ان شهر السیف، فحارب الله و رسوله، و سعی فی الارض فسادا و لم یقتل و لم یأخذ المال ینفی من الارض، قلت: کیف ینفی و ما حدّ نفیه؟ قال: ینفی

---

(۱) المائدة: ۳۳.

(۲) الکافی ۷: ۲۴۵ ح ۳- و عنه الوسائل ۱۸: ۵۲۳ ب ۱ ح ۳- تفسیر العیاشی ۱: ۳۱۶ ح ۹۴- البحار ۷۶: ۱۹۹ ح ۱۷- المستدرک ۱۸:

۱۵۷ ب ۱ ح ۸- الوافی ۱۵: ۴۶۵- نور الثقلین ۱: ۶۲۲ ح ۱۶۲- تفسیر البرهان ۱: ۴۶۵ ح ۴.

(۳) المقنع: ۱۵۲.

(۴) مرآة العقول ۲۳: ۳۸۲.

(۵) ملاذ الاخیار ۱۶: ۲۶۵ ح ۱۴۴.

(۶) الوافی ۱۵: ۲۸۸ ذیل ح ۱۵۰۷۴ (صفة النفی).

(۷) المائدة: ۳۳.

النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، ص: ۳۷۲

من المصر الذی فعل فیه ما فعل الی مصر غیره، و یکتب الی اهل ذلک المصر؛ أنّه منفی فلا تجالسوه، و لا تبایعوه، و لا تناکحوه، و لا تواکلوه، و لا- تشاربوه، فیفعل ذلک به سنة، فإن خرج من ذلک المصر الی غیره، کتب الیهم بمثل ذلک حتی تتم السنة، قلت: فإن توّجه الی ارض الشرک لیدخلها؟ قال: إن توجه الی ارض الشرک لیدخلها قوتل اهلها.» «۱».

قال المجلسی فی المرآة: «ضعیف علی المشهور» «۲».

و رواه الشیخ فی التهذیب بأسناده، عن علی بن ابراهیم «۳».

قال المجلسی فی الملاذ: «مجهول» «۴».

قال الفیض: «إنّما یقاتل اهلها اذا ارادوا استلحاقه الی انفسهم، و ابوا ان یسلّموه الی المسلمین، لیقتلوه. و هذا معنی قوله علیه السّلام: قوتل اهلها.» «۵».

و رواه عن محمد بن علی بن محبوب، عن احمد بن محمد، عن جعفر بن محمد بن عبید الله، عن محمد بن سلیمان الدیلمی، عن عبید الله المدائنی، عن ابی عبد الله علیه السّلام و فیه: «فلا یزال هذه حاله سنة، فاذا فعل به ذلک تاب و هو صاغر» «۶».

---

(۱) الکافی ۷: ۲۴۶ ح ۸، و عنه الوسائل ۱۸: ۵۳۴ ب ۱ ح ۴، نور الثقلین ۱: ۶۲۳ ح ۱۶۵- تفسیر البرهان ۱: ۴۶۶ ح ۸، الوافی ۱۵: ۴۶۸ ح ۱۵۵۰۲، انظر المستدرک ۱۸: ۱۵۷ ب ۱ ح ۷.

(۲) مرآة العقول ۲۳: ۳۸۴.

(۳) التهذیب ۱۰: ۱۳۲ ح ۱۴۳.

(۴) ملاذ الاخیار ۱۶: ۲۶۲ ح ۱۴۲.

(۵) الوافی ۱۵: ۴۶۹ ذیل ح ۱۵۵۰۲.

(۶) التهذیب ۱۰: ۱۳۱ ح ۱۴۰- تفسیر العیاشی ۱: ۳۱۷ ح ۹۹- البحار ۷۶: ۲۰۱ ح ۱۹- نور الثقلین ۱: ۶۲۳ ح ۱۶۶.

النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، ص: ۳۷۳

قال المجلسی فی الملاذ: «ضعیف» «۱».

و رواه الشیخ باسناده، عن یونس «۲». و ضعفه المجلسی «۳».

و رواه العیاشی، و فیه: «یضرب عنقه ان اراد الدخول فی ارض الشرک.» «۴».

۴- و فیه: «علی بن محمد، عن علی بن الحسن التیمی، عن علی بن اسباط، عن داود بن ابی [ی] زید، عن عبیدة بن بشیر الخثعمی، قال: سألت ابا عبد الله علیه السّلام عن قاطع الطریق، و قلت: ان الناس یقولون: ان الامام فیه مخیّر ای شیء شاء صنع؟ قال: لیس ای شیء شاء صنع، و لکنه یصنع بهم علی قدر جنایاتهم: من قطع الطریق فقتل و اخذ المال قطعت یده و رجله و صلب، و من قطع الطریق، فقتل و لم یأخذ المال، قتل، و من قطع الطریق و أخذ المال، و لم یقتل، قطعت یده و رجله [من خلافه]. و من قطع الطریق، و

لم یأخذ مالا و لم یقتل، نفی من الارض.» «۵».

قال المجلسی: «مجهول» «۶».

و رواه الشیخ فی التهذیب «۷» و الاستبصار «۸»، عن محمد بن یعقوب.

---

(۱) ملاذ الاخیار ۱۶: ۲۶۰ ح ۱۳۹.

(۲) التهذیب ۱۰: ۱۳۳ ح ۱۴۴.

(۳) ملاذ الاخیار ۱۶: ۲۶۳ ح ۱۴۳.

(۴) تفسیر العیاشی ۱: ۳۱۷ ح ۹۸.

(۵) الکافی ۷: ۲۴۷ ح ۱۱- و عنه الوسائل ۱۸: ۵۳۴ ب ۱ ح ۵- نور الثقلین ۱: ۶۲۳ ح ۱۶۸- تفسیر البرهان ۱: ۴۶۸ ح ۲۴- الوافی ۱۵: ۴۶۶ ح ۱۵۴۹۹.

(۶) مرآة العقول ۲۳: ۳۸۵.

(۷) التهذیب ۱۰: ۱۳۲ ح ۱۴۲.

(۸) الاستبصار ۴: ۲۵۷ ح ۳.

النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، ص: ۳۷۴

و قال المجلسی فی الملاذ: «مجهول» «۱».

اقول: هذه الروایة معارضة للروایة الثانیة، و موافقة للروایة الثالثة، مع اختصاصها بقاطع الطریق.

۵- الفقیه: «محمد بن علی بن الحسین، قال: سئل الصادق علیه السّلام عن قول الله عز و جل: إِنَّمٰا جَزٰاءُ الَّذِینَ «... ۲» الآیة؟ فقال: اذا قتل و لم یحارب و لم یأخذ المال، قتل، و اذا حارب و قتل، قتل و صلب، فاذا حارب و اخذ المال و لم یقتل قطعت یده و رجله، فاذا حارب و لم یقتل، و لم یأخذ المال، نفی. و ینبغی ان یکون نفیا شبیها بالقتل و الصلب، تثقل رجله و یرمی فی البحر.» «۳».

۶- الکافی: «علی بن ابراهیم، عن ابیه، عن محمد بن حفص، عن عبد الله بن طلحة، عن ابی عبد الله علیه السّلام فی قول الله عز و جل: إِنَّمٰا جَزٰاءُ الَّذِینَ «... ۴»

الآیة، هذا نفی المحاربة غیر هذا النفی؟ قال یحکم علیه الحاکم بقدر ما عمل و ینفی و یحمل فی البحر، ثم یقذف به لو کان النفی من بلد الی بلد، کأن یکون اخراجه من بلد الی بلد آخر، عدل القتل و الصلب و القطع، و لکن یکون حدّا یوافق القطع و الصلب.» «۵».

۷- العیاشی: «عن سماعة بن مهران، عن ابی عبد الله علیه السّلام فی قول الله: إِنَّمٰا

---

(۱) ملاذ الاخیار ۱۶: ۲۶۲ ح ۱۴۱.

(۲) المائدة: ۳۳.

(۳) الفقیه ۴: ۴۷ ح ۲۶.

(۴) المائدة: ۳۳.

(۵) الکافی ۷: ۲۴۷ ح ۱۰- و عنه الوسائل ۱۸: ۵۴۰ ب ۴ ح ۵- و نور الثقلین ۱: ۶۲۳ ح ۱۶۷- الوافی ۱۵: ۴۷۰ ح ۱۵۵۰۹- تفسیر البرهان ۱: ۴۶۶ ح ۱۰.

النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، ص: ۳۷۵

جَزٰاءُ الَّذِینَ «... ۱» قال: الامام فی الحکم فیهم بالخیار، ان شاء قتل، و ان شاء صلب، و ان شاء قطع، و ان شاء نفی من الارض.» «۲».

اقول: و هی موافقة للروایة الثانیة و معارضة للروایة الثالثة و الرابعة.

۸- تفسیر علی بن ابراهیم: «حدثنی أبی، عن علی بن حسّان، عن ابی جعفر علیه السّلام قال: من حارب الله و أخذ المال و قتل، کان علیه ان یقتل أو یصلب، و من حارب و قتل و لم یأخذ المال، کان علیه ان یقتل و لا یصلب، و من حارب فأخذ المال و لم یقتل کان علیه ان تقطع یده و رجله من خلاف، و من حارب و لم یأخذ المال و لم یقتل کان علیه ان ینفی.» «۳».

۹- النوادر: «عن ابی بصیر، عنه علیه السّلام و سألته عن قول الله تعالی ...: أَنْ یُقَتَّلُوا أَوْ یُصَلَّبُوا «... ۴»؟ قال: ذلک الی الامام، ایّما شاء فعل، و سألته عن النفی؟

قال: ینفی من ارض الإسلام کلّها، فان وجد فی شیء من ارض الإسلام قتل، و لا امان له حتی یلحق بأرض الشرک.» «۵».

۱۰- الدعائم: «قال ابو عبد الله علیه السّلام: و امر المحارب- و هو الذی یقطع الطریق، و یسلب الناس، و یغیر علی اموالهم، و من کان فی مثل هذه الحال- الی

---

(۱) المائدة: ۳۳.

(۲) تفسیر العیاشی ۱: ۳۱۵ ح ۹۳- و عنه الوسائل ۱۸: ۵۳۶ ب ۱ ح ۹- و تفسیر البرهان ۱: ۴۶۸ ح ۱۸- و البحار ۷۶: ۱۹۹ ح ۱۵- و المستدرک ۱۸: ۱۵۶ ب ۱ ح ۵.

(۳) تفسیر علی بن ابراهیم ۱: ۱۶۷- و عنه الوسائل ۱۸: ۵۳۶ ب ۱ ح ۱۱- و نور الثقلین ۱: ۶۲۴ ح ۱۷۳- و تفسیر البرهان ۱: ۴۶۷ ح ۱۳.

(۴) المائدة: ۳۳.

(۵) نوادر احمد بن محمد بن عیسی ۱۴۷: ح ۳۷۶- و عنه البحار ۷۶: ۵۵ ذیل ح ۴۹- الوافی ۱۵: ۴۷۰ ح ۱۵۵۰۸. اقول: ان هذه الروایة تعارض الروایة الثالثة من حیث التخییر و من حیث الدخول فی بلاد الشرک.

النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، ص: ۳۷۶

الامام، فان شاء قتل، و ان شاء صلب، و ان شاء قطع، و ان شاء نفی، و یعاقبه الامام علی قدر ما یری من جرمه.» «۱».

اقول: و فیها تعریف المحارب، و هی موافقة للروایة الثانیة من تخییر الإمام، و ان کان الذیل یضعّف القول بالتخییر.

اقول: للنفی فی هذا النص معنی خاص و هو الحبس حتی الموت، کما انّ المستفاد من مجموع الروایات فی النفی، معان ثلاثة: ۱- الطرد. ۲- الإلقاء فی البحر. ۳- الحبس.

ثم إنّ الروایات تنقسم الی اقسام ثلاثة:

الاول: فی مقام تعریف المحارب و بیان حکمه.

الثانی: فی مقام بیان الحکم فقط.

الثالث: فی مقام تفسیر الآیة الکریمة.

و هناک تعارض بین القسم الاول و الثانی، و لسنا فی مقام الخوض فی هذا المجال.

الروایات من غیر طرقنا:

۱- مسند زید: «حدثنی زید بن علی، عن ابیه، عن علی- رضی الله عنهم- قال: اذا قطع الطریق اللصوص، و اشهروا السلاح، و لم یأخذوا مالا، و لم یقتلوا مسلما، ثم اخذوا، حبسوا حتی یموتوا، و ذلک نفیهم من الارض.» «۲».

۲- ابو داود: «حدّثنا محمد بن سنان الباهلی، ثنا ابراهیم بن طهمان، عن عبد العزیز بن رفیع، عن عبید بن عمیر، عن عائشة، قالت: قال رسول

---

(۱) دعائم الإسلام ۲: ۴۷۶ ح ۱۷۱۲- و عنه المستدرک ۱۸: ۱۵۶ ب ۱ ح ۳.

(۲) مسند زید: ۳۲۲.

النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، ص: ۳۷۷

الله صلّی اللّه علیه و آله: لا یحلّ دم امرئ مسلم یشهد ان لا إله الّا الله و انّ محمدا رسول الله، الّا بإحدی ثلاث: رجل زنی بعد احصان، فإنه یرجم، و رجل خرج محاربا لله و رسوله، فانه یقتل أو یصلب، أو ینفی من الارض، أو یقتل نفسا فیقتل بها.» «۱».

اقول: و فی السند، ابراهیم بن طهمان، و هو ضعیف مضطرب الحدیث، علی ما قاله الحافظ محمد بن عبد الله بن عمار «۲».

و عن اسحاق بن ابراهیم: «لو عرفت من ابراهیم بمرو ما عرفت منه بنیشابور ما استحللت ان اروی عنه «۳»».

۳- السیوطی: «قال: کان حارثة بن بدر التمیمی من اهل البصرة، قد افسد فی الارض و حارب، و کلّم رجالا من قریش ان یستأمنوا له علیا علیه السّلام، فابوا، فاتی سعید بن قیس الهمدانی، فاتی علیا، فقال: یا امیر المؤمنین ما جزاء الذین یحاربون الله و رسوله و یسعون فی الارض فسادا؟ قال: أَنْ یُقَتَّلُوا أَوْ یُصَلَّبُوا، أَوْ تُقَطَّعَ أَیْدِیهِمْ وَ أَرْجُلُهُمْ مِنْ خِلافٍ، أَوْ یُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ. ثم قال: إِلَّا الَّذِینَ تابُوا مِنْ قَبْلِ أَنْ تَقْدِرُوا عَلَیْهِمْ. فقال سعید: و ان کان حارثة بن بدر؟ فقال: هذا حارثة بن بدر قد جاء تائبا فهو آمن؟ قال: نعم، قال فجاء به الیه فبایعه، و قبل ذلک منه و کتب له امانا.» «۴».

الآثار:

۱- ابن ابی شیبة: «حدثنا ابن ادریس، عن ابیه، عن حماد، عن ابراهیم:

---

(۱) ابو داود ۴: ۱۲۶ ح ۴۳۵۳- النسائی ۷: ۱۰۱- الدر المنثور ۲: ۲۷۸.

(۲) سیر اعلام النبلاء ۷: ۳۸۲- میزان الاعتدال ۱: ۳۸.

(۳) تأریخ بغداد ۶: ۱۰۵- اقول: لعل تضعیفه، لأنه کان یری الإرجاء.

(۴) الدر المنثور ۲: ۲۷۹- کنز العمال ۴: ۶۱۱ ح ۱۱۶۸.

النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، ص: ۳۷۸

إِنَّما جَزاءُ الَّذِینَ ... قال: اذا خرج و أخاف السبیل، و أخذ المال، قطعت یده و رجله من خلاف، و اذا اخاف السبیل و لم یأخذ المال، نفی، و اذا قتل قتل، و اذا أخاف السبیل و أخذ المال و قتل، صلب.» «۱».

۲- ابن ابی شیبة: «حدثنا عبد الرحیم بن سلیمان عن حجاج عن عطیة، عن ابن عباس فی قوله: إِنَّما جَزاءُ الَّذِینَ یُحارِبُونَ اللّهَ ... الآیة. فقال: اذا حارب الرجل و قتل و أخذ المال، قطعت یده و رجله من خلاف، و صلب، و اذا قتل و لم یأخذ المال، قتل، و اذا أخذ المال و لم یقتل، قطعت یده و رجله من خلاف، و اذا لم یقتل و لم یأخذ المال، نفی.» «۲».

۳- و فیه: «حدثنا وکیع عن عمران بن جدیر عن ابی مجلز فی هذه الآیة:

إِنَّما جَزاءُ ... قال: اذا قتل و أخذ المال، قتل، و اذا أخذ المال و أخاف السبیل صلب، و اذا قتل و لم یعد ذلک [قتل و اذا اخذ المال لم یعد ذلک] قطع، و اذا افسد، نفی» «۳».

۴- و فیه: «حدثنا زید بن حباب عن ابی هلال عن قتادة عن مورق العجلی، قال: اذا اخذ المحارب فرفع الی الامام، فان کان اخذ المال

و لم یقتل قطع، و لم یقتل، و ان أخذ المال و قتل قطع و صلب، و ان کان لم یأخذ المال و لم یقتل، لم یقطع، و ان کان لم یأخذ المال و لم یقتل و ساق المسلمین [اخاف] نفی.» «۴».

یفهم منه نفی من اخاف المسلمین.

۵- عبد الرزاق: «عن معمر، عن قتادة و عطاء الخرسانی و الکلبی قالوا فی

---

(۱) المصنف ۱۰: ۱۴۷ ح ۹۰۶۶.

(۲) المصنف ۱۲: ۲۸۳ ح ۱۲۸۳۷- الدر المنثور ۲: ۲۷۸.

(۳) المصنف ۱۲: ۲۸۳ ح ۱۲۸۳۸- انظر کتاب الحدود ۹۰۶۷.

(۴) المصنف ۱۲: ۲۸۴ ح ۱۲۸۴۱.

النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، ص: ۳۷۹

هذه الآیة إِنَّما جَزاءُ الَّذِینَ ... قالوا هذه فی اللص الذی یقطع الطریق، فهو محارب، فان قتل و أخذ مالا صلب، و ان قتل و لم یأخذ مالا، قتل، و ان أخذ مالا و لم یقتل، قطعت یده و رجله، فان أخذ قبل ان یفعل شیئا من ذلک نفی.» «۱».

۶- و فیه: «عن معمر، عن الزهری فیمن حارب: ان علیه ان یقتل، او یصلب أو یقطع، أو ینفی فلا یقدر علیه، ای ذلک شاء الامام فعل به، فمتی قدر علیه اقیم علیه بعض هذه الحدود، قال: ان أخاف السبیل و لم یأخذ مالا نفی، و نفیه ان یطلب فلا یقدر علیه، کلما سمع فی ارض طلب» «۲» و فیه معنی خاص للنفی.

۷- و فیه: «عن ابن جریج عن عبد الکریم- أو غیره- قال: سمعت سعید بن جبیر و ابا الشعثاء یقولان: انما النفی ان لا یدرکوا فان ادرکوا ففیهم حکم الله، و الّا نفوا حتی یلحقوا بلدهم.» «۳».

و عن الطبری من طریق ابی معاویة عن سعید بن جبیر: «علی الامام و علی المسلمین ان یطلبوه حتی یأخذوه فیقیموا علیه حکم الله أَوْ یُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ، ارض الإسلام الی ارض الکفر.» «۴».

۸- و فیه: «عبد الرزاق: عن ابراهیم، عن داود، عن عکرمة، عن ابن عباس قال: نزلت هذه الآیة فی المحارب: إِنَّما جَزاءُ الَّذِینَ ... اذا عدا فقطع الطریق فقتل و أخذ المال، صلب، و ان قتل و لم یأخذ مالا، قتل، و ان أخذ المال و لم یقتل،

---

(۱) المصنف ۱۰: ۱۰۸ ح ۱۸۵۴۲- جامع البیان ۶: ۱۲۳- الدر المنثور ۲: ۲۷۹.

(۲) المصنف ۱۰: ۱۰۹ ح ۱۸۵۴۵- جامع البیان ۶: ۱۲۶- الدر المنثور ۲: ۲۷۹.

(۳) المصنف ۱۰: ۱۰۹ ح ۱۸۵۴۶.

(۴) جامع البیان ۶: ۱۴۱. انظر: ص ۱۳۲- ۱۴۱.

النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، ص: ۳۸۰

قطع من خلاف، فان هرب و أعجزهم فذلک نفیه.» «۱».

و فیه أیضا معنی خاص للنفی.

۹- الطبرانی: «حدثنا بکر، ثنا عبد الله، حدثنی معاویة، عن علی بن ابی طلحة، عن ابن عباس، فی قوله: إِنَّما جَزاءُ الَّذِینَ یُحارِبُونَ... قال: قوم من اهل الکتاب بینهم و بین النبی صلّی اللّه علیه و آله عهد و میثاق، فنقضوا العهد و فسدوا فی الارض، فخیّر الله نبیه صلّی اللّه علیه و آله، ان شاء ان یقتل: و ان شاء صلب، و ان شاء ان یقطع ایدیهم و ارجلهم من خلاف، و اما النفی فهو الهرب فی الارض، فان جاء تائبا فدخل فی الإسلام قبل منه، و لم یؤخذ بما سلف منه.» «۲».

قال الهیثمی: «و علی بن ابی طلحة، لم یدرک ابن عباس.» «۳».

۱۰- الدر المنثور: «اخرج ابن جریر و ابن المنذر، و ابن ابی حاتم و النحاس فی ناسخه عن ابن عباس قوله: إِنَّما جَزاءُ ... قال: من شهر السلاح فی قبة الإسلام و افسد السبیل و ظهر علیه و قدر فامام المسلمین مخیر فیه ان شاء قتله و ان شاء صلبه و ان شاء قطع یده و رجله، قال ...: أَوْ یُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ ... یهربوا یخرجوا من دار الإسلام الی دار الحرب.» «۴».

۱۱- و فیه: «اخرج ابن جریر عن ابن عباس قال: نفیه ان یطلبه الامام حتی یأخذه، اقام علیه احدی هذه المنازل التی ذکر الله، بما استحل.» «۵».

۱۲- و فیه: «اخرج عبد بن حمید و ابن جریر عن الضحاک قال: کان قوم

---

(۱) المصنف ۱۰: ۱۰۹ ح ۱۸۵۴۴.

(۲) المعجم الکبیر ۱۲: ۲۵۶ ح ۱۳۰۳۲- و عنه مجمع الزوائد ۷: ۱۵.

(۳) مجمع الزوائد ۷: ۱۵.

(۴) الدر المنثور ۲: ۲۷۸.

(۵) الدر المنثور ۲: ۲۷۹.

النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، ص: ۳۸۱

بینهم و بین النبی صلّی اللّه علیه و آله میثاق فنقضوا العهد و قطعوا السبیل و افسدوا فی الارض فخیّر الله نبیه فیهم ان شاء قتل و ان شاء صلب و ان شاء قطع ایدیهم و ارجلهم من خلاف ...: أَوْ یُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ ؟ ... قال: هو ان یطلبوا حتی یعجزوا فمن تاب قبل ان یقدروا علیه قبل ذلک منه.» «۱».

۱۳- و فیه: «اخرج عبد بن حمید عن الحسن فی قوله ...: أَوْ یُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ ... قال: من بلد الی بلد.» ۲.

۱۴- و فیه: «و اخرج ابن جریر عن الحسن: قال: ینفی حتی لا یقدر علیه.» ۳.

۱۵- و فیه: «اخرج ابن جریر عن سعید بن جبیر فی الآیة قال: من أخاف سبیل المؤمنین نفی من بلد الی غیره.» ۴.

۱۶- و فیه: «اخرج ابن جریر عن الربیع بن انس فی الآیة قال: یخرجوا من الارض اینما ادرکوا خرجوا حتی یلحقوا بارض العدو.» ۵.

اقول: و اکثر هذه النصوص واردة فی مقام تفسیر الآیة الکریمة و المستفاد من بعضها ان النفی حکم تخییری، و من البعض الآخر: انه بعض مراتب حکم المحارب.

۱۷- ابن جریر: «عن عبد الکریم انه سئل عن ابوال الابل؟ فقال: حدثنی سعید بن جبیر عن المحاربین، قال: کان ناس، اتوا رسول الله صلّی اللّه علیه و آله فقالوا نبایعک علی الإسلام، فبایعوه، و هم کذبة، و لیس الإسلام یریدون، ثم قالوا: انّا نجتوی المدینة، فقال النبی صلّی اللّه علیه و آله هذه اللقاح تغدو علیکم و تروح، فاشربوا من ابوالها و البانها، فبینما هم کذلک اذ جاء الصریخ یصرخ الی رسول الله صلّی اللّه علیه و آله، فقال: قتلوا

---

(۱) (۱)- (۵) المصدر السابق.

النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، ص: ۳۸۲

الراعی، و ساقوا النعم، فأمر نبی الله صلّی اللّه علیه و آله فنودی فی الناس: ان یا خیل الله ارکبی، فرکبوا لا ینتظر فارس فارسا، و رکب رسول الله صلّی اللّه علیه و آله علی اثرهم، فلم یزالوا یطلبونهم حتی ادخلوهم مأمنهم، فرجع صحابة رسول الله صلّی اللّه علیه و آله، و قد اسروا منهم فأتوا بهم النبی صلّی اللّه علیه و آله فأنزل الله تعالی: إِنَّما جَزاءُ الَّذِینَ یُحارِبُونَ اللّهَ وَ رَسُولَهُ وَ یَسْعَوْنَ فِی الْأَرْضِ فَساداً

«...۱» الآیة، قال: فکان نفیهم ان نفوهم حتی ادخلوهم مأمنهم و ارضهم و نفوهم من ارض المسلمین و قتل نبی الله صلّی اللّه علیه و آله منهم، و صلب، و قطع، و سمل الاعین، قال: فما مثّل نبی الله قبل و لا بعد، و نهی عن المثلة، و قال: لا تمثلوا بشیء، قال: و کان انس بن مالک یقول نحو ذلک غیر انه قال أحرقهم بالنار بعد ما قتلهم، قال: و بعضهم یقول: هم ناس من بنی سلیم، و منهم من عرنیة ناس من بجیلة.» «۲».

وقفة للمتأمّل: ما رواه الطبری، هو قصة عکل و العرنیین، و قد نسب فیه أنس- و مع الاسف- الی النبی صلّی اللّه علیه و آله انه مثّل بهم فقطع ایدیهم و ارجلهم ثم سمل- او سمر- اعینهم، بمعنی کحلهم بمسامیر حمیت حتّی ذهب بصرها- کما فی سنن النسائی «۳» - و احرقهم بالنار، و ذلک فی السادسة من الهجرة.

و قد اورده ارباب التواریخ و الحدیث و التفسیر و الفقه من العامة، و ارسلوه ارسال المسلمات «۴» مع ان هذه النسبة، مما تشوّه سمعة الإسلام، و تؤید جانب

---

(۱) المائدة: ۳۳.

(۲) جامع البیان ۶: ۱۳۳- کنز العمال ۲: ۴۰۴ ح ۴۳۶۳.

(۳) النسائی ۷: ۹۴.

(۴) مسند احمد ۳: ۱۶۳- البخاری ۴: ۱۷۴ (المحاربین)- ابو داود ۴: ۱۳۱- ابن ماجة ۲:

۸۲۱- الجامع الصحیح ۱: ۱۰۶ ب ۵۵ ح ۷۲- الطیالسی: ۲۶۸ ح ۲۰۰۲- المعجم الکبیر (للطبرانی) ۲: ۳۵۸ ح ۲۵۰۹- مصنف عبد الرزاق ۹: ۲۵۸ ح ۱۷۱۳۲- کنز العمال ۲:

النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، ص: ۳۸۳

المدعین: ان الإسلام دین السیف، لا المنطق.

المحتملات فی قصة العرنیین:

و هذا الفعل ثبوتا لا یخلو عن احدی العناوین الآتیة: امّا بعنوان القصاص، و إمّا بعنوان حد المحارب، و اما من باب المثلة.

أمّا الاحتمال الاول: القصاص: فقد مال الیه ابن الجوزی «۱».

و یرد علیه: اوّلا- لا- مطابقة بین الجنایة و القصاص، و ذلک لأنّ جریمة القوم، کانت قتل الراعی، و نهب ابل الصدقة و الارتداد، فالقطع: للسرقة، و القتل للارتداد، و قتل الراعی، أولهما معا. فما وجه سمل أعینهم و عدم سقیهم الماء، ثم القائهم فی حر الشمس- أو فی النار؟

ان قلت: انهم سملوا عین الراعی. قلت: اولا: لم یرد ذلک فی اکثر النصوص.

ثانیا: روی الواقدی: انهم غرزوا الشوک فی لسان الراعی و عینیه «۲» فمقتضی القصاص هو غرز الشوک، لا سمل العین بحدیدة محماة، فلما ذا لم یقتصّ النبی صلّی اللّه علیه و آله منهم بغرز الشوک فی ألسنتهم؟

ثالثا: هل یسمل عیون ثمانیة لأجل راع واحد، أو رعاة ثلاث «۳»؟ و هل

۴۰۳- الکامل فی التأریخ ۲: ۲۱۰- المقتصر ۲: ۱۴۶- الواقدی ۲: ۵۶۸- التنبیه و الاشراف: ۲۲۰- الوفاء بأحوال المصطفی ۲: ۷۱۳- طبقات ابن سعد ۴: ۳۴۶- تأریخ الطبری ۳: ۱۵۵۸- روضة الصفا ۲: ۳۰۹- تأریخ ابن کثیر ۴: ۱۸۰- تفسیر الرازی ۴:

۱۸۸- روح البیان ۵: ۱۰۰- الآلوسی ۱۴: ۲۵۷- الخازن ۲: ۳۶- المنار ۶: ۳۵۲- نیل الاوطار ۷: ۱۵۷.

(۱) انظر: نیل الاوطار ۷: ۱۵۷.

(۲) الواقدی ۲: ۵۶۸.

(۳) المیزان ۶: ۳۳۰- البخاری ۴: ۱۷۴ (المحاربین)- و ۲: ۱۷۴ (الجهاد).

النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، ص: ۳۸۴

یقتص من ثمانیة احرار، لعبد واحد، أو ثلاثة؟ «۱».

رابعا: لو کان هذا بعنوان القصاص فلما ذا نزلت الآیة- المحاربة- عتابا لرسول الله صلّی اللّه علیه و آله- کما عن ابن عمر و ابی الزناد و اللیث بن سعد «۲» -؟ و لما ذا أخذ النبی صلّی اللّه علیه و آله ینهی عن المثلة و یأمر بالصدقة، بعد نزول الآیة؟ أ تراه- و العیاذ باللّه- ینهی عن اجراء الحکم الشرعی؟!

خامسا: ادّعی انس: «فلقد رأیت احدهم یکدم الارض بفیه عطشا حتی ماتوا» «۳»، و عن البعض: ان النبی صلّی اللّه علیه و آله احرقهم بالنار «۴». مع انهم رووا عن النبی صلّی اللّه علیه و آله: ان النار لا یعذّب بها الّا الله «۵»، و اجمعوا علی ان من وجب علیه القتل لو استسقی الماء لا یمنع الماء قصدا، فیجمع علیه عذابان.

سادسا: کیف یوافق- سمل العیون لعین- مع ما ورد فی فقههم: فیما اذا اشترک جماعة فی جرح یوجب القود علی الواحد کقلع العین و قطع الید، انه لا یقطع الجماعة بالواحد. کما عن الثوری و ابی حنیفة «۶».

سابعا: هل انهم صلبوا الرعاة حتی یکون صلبهم من باب القصاص؟! و قد ادّعی انس: «انهم صلبوا، و انی لواقف انظر الیهم» «۷».

---

(۱) الواقدی ۲: ۵۶۸.

(۲) النسائی ۷: ۱۰۰- ابو داود ۴: ۱۳۲- کنز العمال ۲: ۴۰۵- المنار ۶: ۳۵۳- الخازن ۲:

۳۷.

(۳) انظر الجامع الصحیح ۱: ۱۰۶ ب ۵۵ ح ۷۲.

(۴) کنز العمال ۲: ۴۰۴ ح ۴۳۶۳.

(۵) البخاری ۲: ۱۷۲- احمد ۱: ۲۱۷ و ۲۱۹ و ۲۸۲- و ج ۳: ۴۹۴- المعجم الکبیر ۳: ۱۷۷ ح ۲۹۹۵- و ج ۷: ح ۶۲۲۳.

(۶) انظر: الخلاف ۲: ۳۴۶ المسألة ۱۷.

(۷) الواقدی ۲: ۵۶۹.

النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، ص: ۳۸۵

الاحتمال الثانی: کونه حد المحارب:

أمّا لو ادعی ان فعل النبی صلّی اللّه علیه و آله کان بعنوان حد المحاربة، ففیه:

اولا: اتفق اهل السنة انها نزلت بعد فعله بهم فلم یکن هذا الحکم مشرّعا قبل ذلک.

ثانیا: لما ذا نزلت الآیة توبیخا و عتابا- علی ما قیل- لرسول الله صلّی اللّه علیه و آله. و لما ذا نهی صلّی اللّه علیه و آله عنه بعد ذلک. فهل یعاتب النبی صلّی اللّه علیه و آله علی اجراء الحد، أو ینهی عنه؟!.

ثالثا: لیس فی حد المحارب سمل العین و الإلقاء فی الحرّ و لا المنع من السقی.

الاحتمال الثالث: المثلة:

و لکن فیه: کیف مثّل بهم، فی السنة السادسة، مع ورود النهی عنه فی السنة الثالثة- فی غزوة احد.

و قد اتفق المفسرون «۱» علی ان قوله تعالی: وَ إِنْ عاقَبْتُمْ «... ۲» نزلت فی وقعة احد. بل ادّعی النحّاس: انها نزلت فی مکة.

و الصحیح فی المقام: ان اصل القصة مما تظافر بها النصوص و امّا سمل العین و قطع الالسن و منعهم من الماء و القاؤهم فی الحرّ، أو حرقهم، کلها من المجعولات التی تقصد بذلک الحط من شخصیة النبی الکریم.

و النصوص الواردة من طریق «۳» اهل البیت علیهم السّلام و بعض طرق العامة، خالیة عن هذه المزاعم.

---

(۱) الدر المنثور ۲: ۲۷۸- الآلوسی ۱۴: ۲۵۷- الطبری ۳: ۱۴۲۰- کنز العمال ۲: ۴۰۳- احمد ۳: ۲۹۰.

(۲) النحل: ۱۲۶.

(۳) صرح العلامة الطباطبائی: «بخلوّ النصوص من طرقنا عن ذلک» المیزان ۵: ۳۶۰.

النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، ص: ۳۸۶

الروایات:

۱- فقد ورد عن علی بن الحسین علیه السّلام انه قال: لا و الله ما سمل رسول الله صلّی اللّه علیه و آله عینا و لا زاد اهل اللقاح علی قطع ایدیهم و ارجلهم «۱».

۲- عن ابی عبد الله علیه السّلام قال: «قدم علی رسول الله صلّی اللّه علیه و آله قوم من بنی ضبّة مرضی، فقال لهم رسول الله صلّی اللّه علیه و آله: اقیموا عندی، فاذا برئتم بعثتکم فی سریة، فقالوا: اخرجنا من المدینة، فبعث بهم الی ابل الصدقة یشربون من ابوالها، و یأکلون من البانها، فلمّا برءوا و اشتدوا، قتلوا ثلاثة ممن کان فی الابل، فبلغ رسول الله صلّی اللّه علیه و آله فبعث الیهم علیا، و اذا هم فی واد تحیّروا لیس یقدرون ان یخرجوا منه، قریبا من ارض الیمن، فأسرهم، و جاء بهم الی رسول الله صلّی اللّه علیه و آله فنزلت هذه الآیة: إِنَّما جَزاءُ الَّذِینَ «... ۲»، فاختار رسول الله صلّی اللّه علیه و آله القطع، فقطع ایدیهم و ارجلهم من خلاف.» «۳».

و قد ورد عن ابی جعفر علیه السّلام: أنّ انس کذّب علی النبی صلّی اللّه علیه و آله و لعله اشارة الی هذه القصة، أو انها کذبة اخری من انس.

۳- عن ابی جعفر علیه السّلام: «أنّ اوّل من استحل الامراء العذاب لکذبة کذّبها انس بن مالک علی رسول الله صلّی اللّه علیه و آله: سمر ید رجل الی الحائط، و من ثم استحلّ الامراء العذاب» «۴».

---

(۱) الام ۴: ۱۶۲- ابو حنیفة، لابن زهرة: ۲۵۰- انظر: مصنف عبد الرزاق ۹: ۲۵۸.

(۲) المائدة: ۳۳.

(۳) الکافی ۷: ۲۴۵ ح ۱- التهذیب ۱۰: ۱۳۴ ح ۱۵۰- الوسائل ۵۳۵۶۱۸ ب ۱ ح ۷.

(۴) علل الشرائع ۲: ۵۴۱ ح ۱۸- و عنه البحار ۷۶: ۲۰۳ ح ۱.

اقول: انس، من الثلاثة الذین قال الصادق علیه السّلام فیهم: إنهم کانوا یکذبون علی رسول الله صلّی اللّه علیه و آله. انظر: الخصال باب الثلاثة، ح ۲۶۳- معجم رجال الحدیث ۳: ۲۴۱. و امّا ما ورد عن سعید بن جبیر، فهو فضلا عن ارساله، مروی عن عبد الکریم، و هو ابن مالک

النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، ص: ۳۸۷

۴- و عن ابن بلال: «ان رسول الله صلّی اللّه علیه و آله ... لم یسمل عینا قط و لم یزد علی قطع الید و الرجل.» «۱».

۵- و عن السدی- فی قوله تعالی: «إِنَّما جَزاءُ الَّذِینَ یُحارِبُونَ «... ۲» بعث رسول الله صلّی اللّه علیه و آله، فاتی بهم فاراد ان یسمل اعینهم فنهاه الله عن ذلک و امره ان یقیم فیهم الحد.» «۳».

اقول: نعم اذا کان فیهم طلیعة، فتسمل عینه کما عن شیخ الطائفة: «و الذی نقوله: إنّ عندنا إن کان فیهم طلیعة لهم حتی یقتلوا قوما، سملت عین الربیئة، و اجری الحد علی الباقین.» «۴».

آراء فقهائنا:

۱- الصدوق: «و المحارب یقتل أو یصلب أو یقطع یده و رجله من خلاف، او ینفی من الارض کما قال الله عز و جل، و ذلک مفوض الی الامام: ان شاء صلب و ان شاء قطع یده و رجله من خلاف و ان شاء نفاه من الارض.» «۵».

۲- المفید: «و اهل الدغارة «۶» اذا جردوا السلاح فی دار الإسلام و أخذوا

الجزری. و قد توقف ابن حبّان فی الاحتجاج به. انظر: میزان الاعتدال ۲: ۶۴۵. و اما عندنا فمهمل.

(۱) ابو داود ۴: ۱۳۱ (الحدود).

(۲) المائدة: ۳۳.

(۳) الدر المنثور ۲: ۲۷۸.

(۴) تفسیر التبیان ۶: ۵۰۳.

(۵) الهدایة: ۷۷.

(۶) المفسد، الخبیث، قطاع الطریق، المخیف، و یأتی علی معان اخری، انظر: مجمع البحرین ۳: ۳۰۲- معیار اللغة ۱: ۴۱۲- لسان العرب ۱۳: ۲۸۶- معجم مقاییس اللغة ۲: ۲۸۳.

الاموال کان الامام مخیرا فیهم: ان شاء قتلهم بالسیف و ان شاء صلبهم حتی یموتوا، و ان شاء قطع ایدیهم و ارجلهم من خلاف و ان شاء نفاهم عن المصر الی غیره و وکّل بهم من ینفیهم عنه الی ما سواه حتی لا یستقر بهم مکان الّا و هم منفیّون عنه مبعدون الی ان تظهر منهم التوبة و الصلاح.» «۱».

۳- الشیخ الطوسی: «المحارب ... ان أخذ المال و لم یقتل و لم یجرح، قطع، ثم نفی عن البلد، و ان جرح و لم یأخذ المال و لم یقتل وجب علیه ان یقتص منه، ثم ینفی بعد ذلک من البلد الذی فعل ذلک فیه الی غیره، و کذلک ان لم یجرح و لم یأخذ المال، وجب علیه ان ینفی من البلد الذی فعل فیه ذلک الفعل الی غیره، ثم یکتب الی اهل ذلک المصر بانه منفی محارب فلا تواکلوه و لا تشاربوه، و لا تبایعوه، و لا تجالسوه، فان انتقل الی غیر ذلک من البلدان، کوتب أیضا اهلها بمثل ذلک، فلا یزال یفعل به ذلک حتی یتوب، فان قصد بلاد الشرک، لم یمکّن من الدخول فیها، و قوتلوا هم علی تمکینهم [ایّاه] من دخولها.» «۲».

و قال فی التبیان ...: « وَ یَسْعَوْنَ فِی الْأَرْضِ فَسٰاداً : ... و هو ما ذکرناه من إشهار السیف و إخافة السبیل ... و ان اخاف السبیل فقط فانما علیه النفی لا غیر، هذا مذهبنا » «... ۳».

و قال أیضا ...: « أَوْ یُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ ... فی معناه ثلاثة أقوال:

الاول: انه یخرج من بلاد الإسلام و ینفی من بلد الی بلد الّا ان یتوب و یرجع و هو الذی نذهب الیه، و به قال ابن عباس و انس بن مالک، و مالک بن انس

---

(۱) المقنعة: ۸۰۴.

(۲) النهایة: ۷۲۰.

(۳) التبیان ۳: ۵۰۲- مثله فی مجمع البیان ۳: ۱۸۸.

النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، ص: ۳۸۹

و الحسن و السدی و الضحاک، و قتادة و سعید بن جبیر، و الربیع بن انس و الزهری.

و قال اصحابنا لا یمکّن أیضا من دخول بلاد الشرک، و یقاتل المشرکون علی تمکینهم من ذلک حتی یتوبوا و یرجعوا الی الحق.

و قال الفراء: النفی ان یقال: من قتله فدمه هدر.

و الثانی: انه ینفی من بلد الی بلد غیره ذهب الیه سعید بن جبیر فی روایة اخری، و عمر بن عبد العزیز.

الثالث: ان النفی هو الحبس ذهب الیه ابو حنیفة و اصحابه.

اصل النفی الاهلاک و منه النفی: الاعدام، فالنفی الاهلاک بالاعدام. و منه النفایة لردیء المتاع. و منه النفی و هو ما تطایر من الماء عن الدلو » «... ۱».

و قال فی الخلاف: «قد بیّنا ان نفیه عن الارض ان یخرج من بلده و لا یترک أن یستقر فی بلد حتی یتوب، فان قصد بلد الشرک منع من دخوله و قوتلوا علی تمکینهم [ایّاه] من دخوله الیهم، و قال ابو حنیفة: نفیه ان یحبس فی بلده، و قال ابو العباس بن سریج یحبس فی غیر بلده.

دلیلنا: اجماع الفرقة و اخبارهم.» «۲».

و قال فی المبسوط: «فقال قوم اذا شهر السلاح و أخاف السبیل لقطع الطریق کان حکمه متی ظفر به الامام التعزیر. و هو ان ینفی عن بلده و یحبس فی غیره، و فیهم من قال: یحبس فی غیره، و هذا مذهبنا، غیر ان اصحابنا رووا انه لا یقر فی بلده و ینفی عن بلاد الإسلام کلها.» «۳».

---

(۱) التبیان ۳: ۵۰۶.

(۲) الخلاف ۲: ۴۷۹/ قطاع الطریق.

(۳) المبسوط ۸: ۴۷.

النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، ص: ۳۹۰

۴- ابو الصلاح: «و ان کانوا محاربین و هم الذین یخرجون عن دار الامن لقطع الطریق و إخافة السبیل و السعی فی الارض بالفساد، فعلی سلطان الإسلام أو من تصح دعوته ان یدعوهم ... ان لم یقتلوا و لم یأخذوا مالا ان ینفیهم من الارض بالحبس أو النفی من مصر الی مصر حتی یؤمنوا، أو یری الصفح عنهم » «... ۱».

۵- سلار: «المجرد للسلاح فی ارض بلاد الإسلام و الساعی فیها فسادا: ان شاء الامام، ... و ان شاء نفاه من الارض » «... ۲».

۶- القاضی ابن البراج: «من کان من اهل الریبة و جرّد سلاحا فی بر أو بحر، أو فی بلده أو فی غیر بلده فی دیار الإسلام أو فی دیار الشرک لیلا أو نهارا کان محاربا ... فان أخذ المال و لم یقتل احدا و لا جرحه کان علیه القطع ثم النفی من البلد الذی هو فیه. و ان جرح و لم یأخذ مالا و لا قتل احدا، کان علیه القصاص، و النفی بعد ذلک من البلد الذی فعل فیه ذلک الی غیره. و ان لم یجرح و لا أخذ مالا کان علیه النفی کما قدمناه » «... ۳».

۷- السید ابن زهرة: «و اسری من عدا من ذکرناه من المحاربین علی اخذ المال، و ان کانوا قتلوا «۴» و لم یأخذوا مالا نفوا من الارض بالحبس أو النفی من مصر الی مصر کل ذلک بالإجماع من الطائفة علیه.» «۵».

۸- ابن حمزة: «المحارب: کل من اظهر السلاح من الرجال أو النساء فی ای

---

(۱) الکافی فی الفقه: ۲۵۱ و ۲۵۲.

(۲) المراسم: ۲۵۱.

(۳) المهذب ۲: ۵۵۳.

(۴) کذا فی الاصل، و الظاهر انه تصحیف و لعل الصحیح: قاتلوا و لم یقتلوا أو لم یقاتلوا: بمعنی انهم شهروا السلاح فقط.

(۵) غنیة النزوع (الجوامع الفقهیة): ۵۲۲.

النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، ص: ۳۹۱

وقت و ای موضع یکون ...، و ان لم یجن و اخاف نفی عن البلد، و علی هذا حتی یتوب، و ان جنی و جرح اقتص منه، و نفی عن البلد، و ان اخذ المال قطعت یده و رجله من خلاف و نفی » «... ۱».

۹- ابن ادریس: «هو کل من قصد الی اخذ مال الانسان و شهر السلاح فی بر أو بحر، أو حضر، أو سفر، فمتی کان شیء من ذلک، جاز للإنسان دفعه عن نفسه و ماله.

و قال فی حد المحاربین؛ ذیل آیة الحرابة: و لا خلاف بین الفقهاء ان المراد بهذه الآیة قطاع الطریق ... و عندنا کل من شهر السلاح لإخافة الناس فی بر کان او بحر، فی العمران و الامصار أو فی البراری و الصحاری و علی کل حال، فاذا ثبت ذلک فالامام مخیّر فیه بین اربعة اشیاء کما قال تعالی: بین ان یقطع یده و رجله من خلاف، أو یقتل، أو یصلب أو ینفی، هذا بنفس شهر السلاح و إخافة الناس.» «۲».

۱۰- الراوندی: «من جرد السلاح فی مصر أو غیره و هو من اهل الریبة علی کل حال کان محاربا، و له خمسة احوال: فان جرح و لم یأخذ المال و لم یقتل، وجب ان یقتص منه ثم ینفی بعد ذلک، و ان لم یجرح و لم یأخذ المال وجب ان ینفی من البلد الذی فعل فیه ذلک الی غیره علی ما قدمناه » «... ۳».

۱۱- المحقق الحلّی: «فی المحارب، و هو کل مجرد سلاحا فی بر أو بحر لیلا او نهارا لإخافة السابلة، و ان لم یکن من اهلها علی الاشبه. و حدّه: القتل، أو الصلب، أو القطع مخالفا، أو النفی ... و ینفی المحارب عن بلده » «... ۴».

---

(۱) الوسیلة: ۲۰۶.

(۲) السرائر ۳: ۵۰۵- و ۲: ۹.

(۳) فقه القرآن ۲: ۱۹۱.

(۴) المختصر النافع: ۲۲۶.

النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، ص: ۳۹۲

و قال فی الشرائع: «و حدّ المحارب: القتل ... أو النفی » «... ۱».

۱۲- یحیی بن سعید: «و المسلم المحارب ... فان اخاف و لم یجن نفی من الارض، بان یغرق- علی قول- أو یحبس علی آخر، أو ینفی من بلاد الإسلام سنة حتی یتوب ... فان جرح فقط، جرح و نفی.» «۲».

۱۳- علاء الدین الحلبی: «و المفسدون فی الارض کقطاع الطرق و الواثبین علی نهب الاموال، یقتلون ان قتلوا ... و ان لم یحدث منهم سوی الاخافة و الإرجاف، نفوا من بلد الی بلد و اودعوا السجن الی ان یتوبوا، او یموتوا.» «۳».

۱۴- العلّامة الحلی: «کل من جرد السلاح للإخافة فی بر أو بحر لیلا أو نهارا، تخیر الامام بین قتله و صلبه و قطعه مخالفا، و نفیه، و لو تاب قبل القدرة علیه سقط الحد دون حقوق الناس، و لو تاب بعدها لم یسقط.» «۴».

و قال فی التحریر: «المحارب من جرد السلاح لإخافة الناس فی بر أو بحر لیلا کان أو نهارا فی مصر و غیره و سواء کان فی العمران أو

فی البراری و الصحاری و علی کل حال، و هل یشترط کونه من اهل الریبة الظاهر من کلامه- فی النهایة- الاشتراط، و الوجه المنع اذا عرف انه قصد الاخافة » «... ۵».

و قال فی القواعد: «کل من اظهر السلاح و جرده لإخافة الناس فی بر أو بحر لیلا کان أو نهارا فی مصر أو غیره ... و لا یشترط کونه من اهل الریبة علی

---

(۱) شرائع الإسلام ۴: ۱۸۰.

(۲) الجامع للشرائع: ۲۴۲.

(۳) اشارة السبق: ۱۴۴.

(۴) تبصرة المتعلمین: ۱۹۰.

(۵) تحریر الاحکام ۲: ۲۳۳.

النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، ص: ۳۹۳

اشکال.» «۱».

۱۵- قال ولده فخر المحققین فی وجه الاشکال: «اقول: منشؤه من اختلاف الاصحاب: فالمشهور من فتاویهم ما ذکره الشیخ فی النهایة فقال: المحارب هو الذی یجرد السلاح و یکون من اهل الریبة. و قال المفید: اهل الاغارة اذا جردوا السلاح فی دار الإسلام... و ذکر احکام المحارب و عموم الآیة یدل علی عدم الاشتراط و هو الاقوی عندی.» «۲».

۱۶- الشهیدان: «و هی تجرید السلاح برا أو بحرا لیلا أو نهارا لإخافة الناس فی مصر و غیره من ذکر أو انثی قوی أو ضعیف من اهل الریبة أم لا، قصد الاخافة أم لا » «... ۳».

۱۷- الفاضل المقداد: «اصل الحرب، السلب، و منه حرب الرجل ماله ای سلبه فهو محروب و حریب، و عند الفقهاء کل من جرد السلاح لإخافة الناس فی بر أو بحر، لیلا أو نهارا، ضعیفا کان أو قویا، من اهل الریبة کان أو لم یکن، ذکرا کان أو انثی فهو محارب، و یدخل فی ذلک قاطع الطریق، و المکابر علی المال او البضع.» «۴».

آراء المذاهب الاخری:

۱- ابو یوسف ...: « و نفیه- المحارب- من الارض صلبه، و کان یروی ذلک

---

(۱) قواعد الاحکام ۲: ۲۷۲- انظر: کشف الرموز للآبی ۲: ۲۸۵.

(۲) إیضاح الفوائد ۴: ۵۴۳.

(۳) الروضة البهیة ۹: ۲۹۰.

(۴) کنز العرفان ۲: ۳۵۱- انظر: ریاض المسائل ۲: ۴۹۵.

النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، ص: ۳۹۴

عن حماد عن ابراهیم.» «۱».

۲- ابن رشد: «و اختلف أیضا فی قوله ...: أَوْ یُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ ... فقیل:

ان النفی هو السجن، و قیل: ان النفی هو ان ینفی من بلد الی بلد فیسجن فیه الی ان تظهر توبته، و هو قول ابن القاسم عن مالک، و یکون بین البلدین أقلّ ما تقصر فیه الصلاة، و القولان عن مالک، و بالأوّل قال ابو حنیفة و قال الشافعی: امّا النفی فغیر مقصود، و لکن

إن هربوا شرّدناهم فی البلاد بالاتباع، و قیل: هی عقوبة مقصودة، فقیل: علی هذا ینفی و یسجن دائما. و کلها عن الشافعی.» «۲».

۳- ابن قدامة: «ان المحاربین اذا اخافوا السبیل و لم یقتلوا و لم یأخذوا مالا فانهم ینفون من الارض، لقول الله تعالی ...: أَوْ یُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ ... و یروی عن ابن عباس ان النفی یکون فی هذه الحالة، و هو قول النخعی و قتادة، و عطاء الخرسانی، و النفی هو تشریدهم عن الامصار و البلدان فلا یترکون یأوون بلدا و یروی نحو هذا عن الحسن و الزهری و عن ابن عباس: انه ینفی من بلده الی بلد غیره کنفی الزانی، و به قال طائفة من اهل العلم، قال ابو الزناد: کان منفی الناس الی باضع من ارض الحبشة و ذلک اقصی تهامة الیمن، و قال مالک یحبس فی البلد الذی ینفی الیه کقوله فی الزانی، و قال ابو حنیفة: نفیه حبسه حتی یحدث توبة و نحو هذا قال الشافعی؛ فانه قال فی هذه الحال یعزرهم الامام، و ان رأی ان حبسهم، و قیل عنه: النفی طلب الامام لهم لیقیم فیهم حدود الله تعالی، و روی ذلک عن ابن عباس، و قال ابن سریج یحبسهم فی غیر بلدهم، و هذا مثل قول مالک و هذا اولی لأن تشریدهم إخراج لهم الی مکان یقطعون فیه الطریق و یؤذون به الناس فکان حبسهم اولی. و حکی ابو الخطاب، عن احمد روایة

---

(۱) الخراج: ۱۷۷- انظر: المحلّی ۱۱: ۱۸۳.

(۲) بدایة المجتهد ۲: ۴۵۶.

النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، ص: ۳۹۵

اخری معناها: أنّ نفیهم طلب الامام لهم فاذا ظفر بهم عزرهم بما یردعهم، و لنا:

ظاهر الآیة، فان النفی الطرد و الابعاد، و الحبس إمساک و هما یتنافیان، فاما نفیهم الی غیر مکان معین فلقوله سبحانه ...: أَوْ یُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ ... و هذا یتناول نفیه من جمیعها و ما ذکروه یبطل بنفی الزانی فانه ینفی الی مکان یحتمل ان یوجد منه الزنا فیه» «۱».

۴- احمد بن یحیی: «و المحارب یعزره الامام أو ینفیه بالطرد ما لم یکن احدث، و الّا قطع یده و رجله من خلاف » «... ۲».

۵- البهوتی: «قطاع الطریق: و هم الذین یتعرضون للناس بالسلاح و لو عصا أو حجرا، فی الصحراء أو البنیان أو البحر، فیغصبونهم المال المحرّم مجاهرة لا- سرقة ... فان لم یصیبوا نفسا و لا مالا یبلغ نصاب السرقة نفوا بأن شردوا متفرقین فلا یترکوا یأوون الی بلد حتی تظهر توبتهم.» «۳».

۶- الشوکانی: «حد المحارب هو أحد الانواع المذکورة فی القرآن ...، او النفی من الارض یفعل الامام منها ما رأی فیه صلاحا لکل من قطع طریقا و لو فی المصر ... امّا النفی من الارض فهو طرده عن الارض التی افسد فیها و قیل: إنه الحبس و هو خلاف المعنی العربی.» «۴».

---

(۱) المغنی ۸: ۲۹۵.

(۲) عیون الازهار: ۴۸۴.

(۳) الروض المربع: ۳۵۲.

(۴) الدراری المضیئة: ۲۴۰- انظر: المجموع ۲۰: ۱۰۸- المبسوط للسرخسی ۹: ۱۳۵- تبیین الحقائق ۳: ۲۳۶- فتح القدیر ۴: ۲۷۰- البدائع و الصنائع ۷: ۹۵- حاشیة الدسوقی ۴: ۳۴۹- القوانین الفقهیة: ۳۶۳- المنتقی علی الموطأ ۷: ۱۷۳- مغنی المحتاج ۴: ۱۸۱- المهذب ۲: ۲۸۴- المنار ۶: ۳۶۲.

النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، ص: ۳۹۶

۷- المرداوی: «قوله: و من لم یقتل و لا اخذ المال: نفی و شرد، فلا یترک یأتی الی البلد.»، و هذا المذهب و علیه جماهیر الاصحاب و جزم به فی الوجیز و غیره، قال الزرکشی: هذا المذهب المجزوم به عند القاضی، و غیره.

و قدمه فی الهدایة و المذهب و مسبوک الذهب و المستوعب و الخلاصة و الهادی و البلغة و المحرر و النظم و الرعایتین و الحاوی الصغیر و الفروع و غیرهم، و هو من مفردات المذهب.

و عنه: ان نفیه تعزیره بما یردعه.

و قال فی التبصرة: یعزر ثم ینفی و یشرد. و عنه ان نفیه حبسه. و فی الواضح و غیره روایة: نفیه طلبه.» «۱».

فروع و مسائل

الأول: مدة النفی:

اشارة

ان الروایات مطلقة- من حیث مدة النفی- و لکن فی روایة المدائنی عن ابی الحسن الرضا علیه السّلام: التقدیر بسنة. هذا، و لکن مقتضی روایة المدائنی عن ابی عبد الله صلّی اللّه علیه و آله؛ ان الملاک هو التوبة، و ان الافراج عنه لمدة سنة انما هو لأجل انه سیتوب خلالها.

و مقتضی ذیل آیة المحاربة، ان التوبة بعد الظفر لا اثر لها. هذا: و لم نعثر علی من حدد المدة بالسنة، غیر یحیی بن سعید، بل صرّح المفید فی المقنعة، و ابن ادریس:

بانه نفیا ابدیا أو یتوب، و کذا الشهید الاول فی غایة المراد، و الفاضل الهندی فی کشف اللثام. و هو رأی جمهور العامة، و عن ظاهر شرح المنهاج للنووی: ان

---

(۱) الانصاف ۱۰: ۲۹۸.

المرجع هو تقدیر الامام، و عن بعض المالکیة: إن تاب قبل تمام العام فلا یفرج عنه قبل کمال السنة، و عند الشافعیة سنة ینقص منها شیئا، و عن بعض الحنابلة:

سنة، و عن آخرین: ستة اشهر.

هذا و عن الامام الخوئی: انه ینفی الی الابد.

الروایات:

۱- الکافی ...: « عن عبید الله بن اسحاق المدائنی، عن ابی الحسن الرضا علیه السّلام ... و یکتب الی اهل ذلک المصر انه منفی... فیفعل ذلک به سنة » «... ۱».

۲- التهذیب: «عن عبید الله المدائنی، عن ابی عبد الله علیه السّلام ... فلا یزال هذه حاله سنة، فاذا فعل به ذلک تاب و هو صاغر.» «۲».

اقول، و فیهما ضعف و قد مرّ، و الافراج عنه انما یکون بعد التوبة، فالمدار علی التوبة، لا انقضاء العام.

آراء فقهائنا:

۱- المفید ...: « الی ان تظهر منهم التوبة و الصلاح.» «۳».

۲- ابن ادریس: «و أمّا نفی المحارب فأبدا، الی ان یتوب و یراجع الحقّ، و ینیب الی الله تعالی.» «۴».

۳- ابن فهد الحلّی: «التغریب عموما بالنسبة الی الزمان و البلدان، فیمنع من

---

(۱) الکافی ۷: ۲۴۶ ح ۸.

(۲) التهذیب ۱۰: ۱۳۱ ح ۱۴۰.

(۳) المقنعة: ۸۰۴.

(۴) السرائر ۳: ۴۵۴.

کل بلد یقصده دائما حتی یتوب، و هو فی المحارب.» «۱».

۴- الشهید الاول: «قد تضمنت الروایة تقدیر النفی سنة، و لم یذکره معظم الاصحاب، و لعلّ الاشبه حملها علی التوبة فی الأثناء، أو علی رأسها، و هو موجود فی روایة عبد الله، عن الکاظم علیه السّلام فی قوله علیه السّلام فإنّه سیتوب قبل ذلک و هو صاغر، و بتقدیر عدم حصول التوبة، یسمی [کذا] النفی عملا باطلاق الآیة.» «۲».

۵- یحیی بن سعید ...: « أو ینفی من بلاد الإسلام سنة حتی یتوب.» «۳».

۶- الشهید الثانی: «ظاهر المصنف- ای صاحب الشرائع- و الاکثر عدم تحدیده بمدة. بل ینفی دائما الی ان یتوب، و فی هذه الروایة- المدائنی عن ابی الحسن علیه السّلام- کونه سنة، و حملت علی التوبة فی الاثناء، و هو بعید.» «۴».

۷- الفاضل الهندی: «الی ان یتوب: کذا اطلقه اکثر الاصحاب، و فی خبر المدائنی عن الرضا علیه السّلام: التوقیت بسنة، و کذا فی خبر المدائنی عن الصادق علیه السّلام.» «۵»

۸- المجلسی: «و یؤید عدم التحدید ما رواه الکافی » «... ۶».

۹- الفیض: «و قدّر النفی فی بعض الاخبار بسنة. قال: فانه سیتوب قبل ذلک

---

(۱) المهذب البارع ۵: ۳۲.

(۲) غایة المراد: ۳۵۴ (الحدود)- لعل الصحیح (یستمر) بدل یسمّی.

(۳) الجامع للشرائع: ۲۴۲.

(۴) مسالک الافهام ۲: ۴۵۰.

(۵) کشف اللثام ۲: ۲۵۲.

(۶) ملاذ الاخیار ۱۶: ۲۳۶.

و هو صاغر.» «۱».

هذا و لکن یظهر من السید الخوئی ان نفیه ابدی حتی بعد التوبة بل یستمر الی الموت. فقال: «و لا أمان له و لا یبایع و لا یؤوی و لا یطعم و لا یتصدق علیه حتی یموت. علی المشهور شهرة عظیمة، فانهم لم یقیدوا النفی بزمان خاص، و قد صرّح الشهید الثانی قدس سرّه باستمرار النفی الی الموت فی الروضة و المسالک، و نسبه فی الثانی الی الاکثر و تدل علی ذلک صحیحة حنان عن ابی عبد الله علیه السّلام: لا یبایع و لا یؤوی ... فان مقتضی اطلاقها استمرار الحکم الی ان یموت.

و تؤیدها روایة زرارة عن احدهما علیه السّلام ... لا یبایع و لا یؤتی بطعام و عن ابن سعید ان حد النفی سنة واحدة، و لکن لا دلیل

علیه الّا الروایات المتقدمة و بما انها ضعاف جمیعا، فلا یمکن الاعتماد علیها اصلا. ثم ان صریح المحقق فی النافع و الشهید الثانی فی الروضة تقیید زمان النفی بعدم التوبة، فاذا تاب یسقط حکم النفی فیسمح له بالاستقرار فی ای مکان شاء.

و هذا مما لا نعرف له وجها ظاهرا، و مقتضی اطلاق الدلیل من الآیة و غیرها ان التوبة بعد الظفر به لا اثر لها فیبقی منفیا حتی یموت.» «۲».

اقول: التحدی بالسنة یحتاج الی دلیل، و روایة المدائنی ضعیفة، و التحدید بالعام حملا علی تغریب الزانی کما عند الحنابلة قیاس لا نقول به. اضف الی ان مقتضی الحکمة فی التغریب هی توبته عن الحرابة لا لبثه فی المنفی مدة معینة ثم یعود لیزاول الحرابة، فتأمل. فان کلام الامام الخوئی فی غایة المتانة الّا انه مخالف لأکثر الاصحاب.

---

(۱) مفاتیح الشرائع ۲: ۱۰۱.

(۲) مبانی تکملة المنهاج ۱: ۳۲۴.

آراء المذاهب الاخری:

۱- المدونة: «قلت: و کم یسجن حیث ینفی قال مالک: یسجن حتی تعرف له توبة » «... ۱».

۲- ابن قدامة: «و لم یذکر اصحابنا قدر مدة نفیهم فیحتمل ان تتقدر مدته بما تظهر فیه توبتهم و تحسن سیرتهم و یحتمل ان ینفوا عاما کنفی الزانی.» «۲».

۳- المرداوی: «لا یزال منفیا حتی تظهر توبته، علی الصحیح من المذهب، قدمه فی الفروع و غیره. و قیل ینفی عاما، و ذکرهما المصنف، و الشارح احتمالین، و قالا: لم یذکر اصحابنا قدر مدة نفیهم.» «۳».

۴- الجزیری: «الشافعیة و الحنابلة ... و لا یقدّر الحبس بمدة بل یستدام حتی تظهر توبته، و قیل: یقدر حبسه بستة اشهر ینقص منها شیئا لئلا یزید علی تغریب العبد فی الزنا، و قیل بسنة ینقص منها شیئا لئلا یزید علی تغریب الحر فی الزنا » «... ۴».

الثانی: المراد من نفی المحارب:

اشارة

مقتضی ما ورد فی تفسیر العیاشی عن الامام الجواد علیه السّلام، و فی مسند زید عن علی علیه السّلام ان المراد بالنفی هو الایداع فی الحبس، و هو رأی بعض الامامیة، کأبی الصلاح الحلبی فی الکافی، و ابن زهرة، لکن علی التخییر بینه و بین الإخراج من

---

(۱) المدونة الکبری ۶: ۲۹۸.

(۲) المغنی ۸: ۲۹۵.

(۳) الانصاف ۱۰: ۲۹۹.

(۴) الفقه علی المذاهب الاربعة ۵: ۴۱۱- انظر: مغنی المحتاج ۴: ۱۸۱- المهذب ۲: ۲۸۴- حاشیة الشروانی علی تحفة المحتاج ۹: ۱۵۹.

المصر، و قد ادّعی السید علیه الاجماع.

و هذا المعنی یتراءی من بعض المعاصرین منّا أیضا. و هو رأی الجمهور- علی ما صرّح به الشهید الاول فی غایة المراد، و لکن مقتضی بعض النصوص: هو الالقاء فی البحر، کما مرّ. و فیما یلی النصوص ثم الآراء.

الروایات:

۱- العیاشی: «عن احمد بن الفضل الخاقانی ... عن ابی جعفر علیه السّلام ... فان کانوا اخافوا السبیل فقط و لم یقتلوا احدا، و لم یأخذوا مالا، امر بایداعهم الحبس، قال: ذلک معنی نفیهم من الارض باخافتهم السبیل.» «۱».

۲- عن علی علیه السّلام: «اذا قطع الطریق اللصوص، و اشهروا السلاح و لم یأخذوا مالا- و لم یقتلوا مسلما، ثم اخذوا، حبسوا حتی یموتوا، و ذلک نفیهم من الارض.» «۲».

آراء فقهائنا:

۱- الحلبی ...: « و ان لم یقتلوا و لم یأخذوا مالا، أن ینفیهم من الارض بالحبس، أو النفی من مصر الی مصر.» «۳».

۲- ابن زهرة ...: « و لم یأخذوا مالا نفوا من الارض بالحبس أو النفی من

---

(۱) تفسیر العیاشی ۱: ۳۱۴ ح ۹۱- و عنه تفسیر البرهان ۱: ۴۶۷ ح ۱۶- تفسیر الصافی ۱: ۴۳۹- الوسائل ۱۸: ۵۳۵ ح ۸- البحار ۷۶: ۱۹۷ ح ۱۳.

(۲) مسند زید: ۳۲۳.

(۳) الکافی فی الفقه: ۲۵۲.

النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، ص: ۴۰۲

مصر الی مصر.» «۱».

۳- الشهید الاول: «الثالثة: النفی عندنا ما هو مذکور فی المتن للروایة، و قال بعض الجمهور هو الحبس. قال صالح بن عبد القدوس و قد حبس علی التهمة بالزندقة فی حبس ضیق و طال حبسه:

خرجنا من الدنیا و نحن من اهلها فلسنا من الاحیاء فیها و لا الموتی

طبسی، نجم الدین، النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، در یک جلد، قم - ایران، اول، ه ق النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی؛ ص: ۴۰۲

اذا جاءنا السجان یوما بحاجة عجبنا و قلنا جاء هذا من الدنیا

و یضعف بأنه خلاف الظاهر الّا ان ما قلناه أقرب المجازات و لأن أصحابه کانوا ینفونهم الی دهلک «۲» و هی اقصی تهامة و باضع «۳» و هو من بلاد الحبشة.» «۴».

۴- السید الطباطبائی: «فان لم یتب استمر النفی الی ان یموت و نفیه عن الارض کنایة عن ذلک، و فی روایة: ان معناه ایداعه الحبس کما علیه بعض العامة، و ادعی علیه الاجماع فی الغنیة لکن علی التخییر بینه و بین المعنی المتقدم» «۵»، و اضاف السید فی الشرح الصغیر: «و فیه نظر» «۶».

۵- العلّامة الطباطبائی: «النفی- فی الآیة الکریمة- هو الطرد و التغییب.» «۷».

(۱) غنیة النزوع (الجوامع الفقهیة): ۵۲۲.

(۲) اسم اعجمی معرب، و یقال له دهبک أیضا، و هی جزیرة فی بحر الیمن، و هو مرسی بین بلاد الیمن و الحبشة، بلدة ضیقة حرجة حارة، کانوا بنو امیة اذا سخطوا علی احد نفوه الیها.

معجم البلدان ۲: ۴۹۲.

(۳) جزیرة فی بحر الیمن، لها ذکر فی حدیث عبد الله و عبید الله ابنی مروان بن محمد الحمار آخر ملوک بنی مروان ... و باضع الیوم خراب. معجم البلدان ۱: ۳۲۴.

(۴) غایة المراد: ۳۵۴ (الحدود).

(۵) ریاض المسائل ۲: ۴۹۷.

(۶) الشرح الصغیر ۳: ۳۹۱.

(۷) المیزان ۵: ۳۵۵- انظر: مسالک الافهام الی آیات الاحکام (للکاظمی) ۴: ۲۱۱.

النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، ص: ۴۰۳

۶- المنتظری: «و قد یقال فی توجیه ذلک- ان النفی عن الارض حقیقة غیر ممکن، اذ کل مکان یرسل هو الیه یکون من الارض لا محالة، فالمراد جعله بحیث لا یتمکن ان یتصرف فیها تصرف الاحیاء، فینطبق قهرا علی الحبس، و قد اشار الی هذا المعنی فی مجمع البیان ... هذا مضافا الی ان الملاک و الغرض من النفی و هو الانقطاع من اهله و اهل بلده یحصل بالحبس أیضا کما لا یخفی، فتأمل.» «۱».

آراء المذاهب الاخری:

۱- ابن رشد: «و اختلف أیضا فی قوله ...: أَوْ یُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ ... فقیل:

ان النفی هو السجن، و قیل: هو ان ینفی من بلد الی بلد فیسجن فیه الی ان تظهر توبته، و هو قول ابن القاسم عن مالک، و یکون بین البلدین أقلّ ما تقصر فیه الصلاة، و القولان عن مالک، و بالاول قال ابو حنیفة، و قال ابن الماجشون: معنی النفی هو فرارهم من الامام لإقامة الحد علیهم، فأمّا ان ینفی بعد ان یقدر علیه فلا و قال الشافعی: امّا النفی فغیر مقصود و لکن ان هربوا شردناهم فی البلاد بالاتباع، و قیل هی عقوبة مقصودة، فقیل علی هذا ینفی و یسجن دائما، و کلها عن الشافعی، و الذی یظهر هو ان النفی تغریبهم عن وطنهم » «... ۲».

۲- النووی: «و لو علم الامام قوما یخیفون الطریق و لم یأخذوا مالا و لا نفسا عزرهم بحبس و غیره.» «۳».

۳- الکاسانی: «قیل نفیه ان یطرد حتی یخرج من دار الإسلام و هو قول الحسن، و عن ابراهیم النخعی فی روایة: ان نفیه طلبه و به قال الشافعی: انه

(۱) ولایة الفقیه ۲: ۴۲۷.

(۲) بدایة المجتهد ۲: ۴۵۶- انظر: الفقه علی المذاهب الاربعة ۵: ۴۱۱.

(۳) المنهاج: ۵۳۲.

النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، ص: ۴۰۴

یطلب من کل بلد.» «۱».

الثالث: هل تشترط المسافة فی صدق المحاربة؟

اشارة

مقتضی اطلاق النصوص: عدم اعتبار المسافة فی صدق المحارب، فیصدق علیه المحارب لو شهر السلاح و لو فی داخل البلد، و هو صریح فتاوی فقهائنا، اضف الی ذلک الاجماع الذی ادّعاه شیخ الطائفة فی الخلاف هذا و لکن العامة اختلفت آراؤهم فیه، فعن بعضهم: اشتراط ثلاثة امیال و عن آخر: اشتراط مسافة السفر، و نکتفی فی المقام بنقل فتوی الشیخ الطوسی فی الخلاف و الفاضل الهندی فی کشف اللثام، و بما اورده ابن رشد فی البدایة.

آراء فقهائنا:

۱- الشیخ الطوسی: «حکم قطاع الطریق فی البلد و البادیة سواء، مثل ان یحاصروا قریة و یفتحوها و یغلبوا اهلها و یفعلوا مثل هذا فی بلد صغیر أو طرف من اطراف البلد أو کان بهم کثرة فاحاطوا ببلد کبیر، و استولوا علیهم، الحکم فیهم واحد. و هکذا القول فی دعار البلد اذا استولوا علی اهله و اخذوا اموالهم علی صفة لا غوث لهم، الباب واحد. و به قال الشافعی و ابو یوسف. و قال مالک:

قطاع الطریق من کان فی (من) البلد علی مسافة ثلاثة امیال فان کان دون ذلک فلیسوا قطاع الطریق.

و قال ابو حنیفة و محمد: اذا کانوا فی البلد أو فی القرب منه مثل ما بین الحیرة و الکوفة أو بین قریتین لم یکونوا قطاع الطریق.

---

(۱) بدائع الصنائع ۷: ۹۵.

النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، ص: ۴۰۵

دلیلنا اجماع الفرقة و اخبارهم و أیضا قوله تعالی: إِنَّما جَزاءُ الَّذِینَ...

و لم یفصل بین ان یکونوا فی البلد و غیر البلد.» «۱».

۲- الفاضل الهندی: «کل من اظهر السلاح فی مصر أو غیره، فی بلاد الإسلام و غیرها، لإطلاق النصوص و الاجماع، و اشترط مالک البعد من البلد بثلاثة امیال، و ابو حنیفة بمسافة السفر.» «۲».

المذاهب الاخری:

۱- ابن رشد ...: « و اختلفوا فیمن حارب داخل المصر، فقال مالک: داخل المصر و خارجه سواء، و اشترط الشافعی الشوکة، و ان کان لم یشترط العدد، و انما معنی الشوکة عنده المغالبة، و لذلک یشترط فیها البعد عن العمران، لأن المغالبة انما تتأتی بالبعد عن العمران ... و قال ابو حنیفة: لا تکون المحاربة فی المصر.» «۳».

الرابع: هل یشمل النفی النساء المحاربات؟

اشارة

المسألة ذات قولین: احدهما التعمیم، و الآخر: الاختصاص.

الظاهر من الشیخ فی الخلاف و المبسوط، و العلّامة الحلّی، فی القواعد، و التحریر، و المختلف، و التبصرة، و الشهیدین فی الروضة، و

الفاضل الهندی فی کشف اللثام هو القول الاول.

---

(۱) الخلاف ۲: ۴۸۰ المسألة: ۸.

(۲) کشف اللثام ۲: ۲۵۰.

(۳) بدایة المجتهد ۲: ۴۵۵. و فی شرح الازهار: ۳۷۶: «اما اذا اخافها فی المصر فلیس بمحارب بل مختلس أو طرّار، لأنه یلحقه الغوث فی الحال.».

النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، ص: ۴۰۶

و عن ابن ادریس فی السرائر هو القول الثانی، کما نسب ذلک الی ابن الجنید أیضا. و هو رأی مالک و جماعة من الحنفیة.

و یستدل للأول: ۱- بالعموم، و اطلاق الآیة الکریمة. ۲- النصوص الواردة.

۳- صحیحة محمد بن مسلم «۱».

اذ فیها (من) و هی عامة للذکور و الاناث، لأن هذه اللفظة تتناول القسمین، بالحقیقة إجماعا ... لأن تعلیق الحکم علی الوصف مشعر بالعلیة کما فی التنقیح «۲» و المختلف.

و یستدل للثانی: باختصاص الآیة بالرجال، لأنها خطاب للذکور، و شمول الآیة للنساء یحتاج الی قیام الدلیل.

آراء فقهائنا:

۱- الشیخ الطوسی: «احکام المحاربین تتعلق بالرجال و النساء سواء ...، دلیلنا قوله تعالی: إِنَّما جَزاءُ الَّذِینَ ... و لم یفصل (یفرق) بین النساء و الرجال فوجب حملها علی العموم.» «۳».

و قال فی المبسوط: «النساء و الرجال فی احکام المحاربین سواء علی ما فصلناه فی العقوبة ...، لعموم الآیة، و الاخبار الواردة فی هذا المعنی.» «۴».

۲- قال ابن الجنید ...: « و کذلک کل النساء الّا انهن لا یقتلن» «۵».

---

(۱) الکافی ۷: ۲۴۸ ح ۱۲- و قد مرّ فی اول بحث المحارب.

(۲) التنقیح الرائع ۴: ۳۹۴.

(۳) الخلاف ۲: ۴۸۳ المسألة: ۱۵.

(۴) المبسوط ۸: ۵۶.

(۵) مختلف الشیعة: ۷۷۹.

النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، ص: ۴۰۷

۳- ابن ادریس: «و لم اجد لأصحابنا المصنفین قولا فی قتل النساء فی المحاربة، و الذی یقتضیه اصول مذهبنا ان لا یقتلن الّا بدلیل قاطع، فأمّا تمسّکه بالآیة فضعیف لأنها خطاب للذکران دون الاناث، و من قال تدخل النساء فی خطاب الرجال علی طریق التبع، فذلک مجاز و الکلام فی الحقائق، و المواضع التی دخلن فی خطاب الرجال فبالاجماع دون غیره، فلیلحظ ذلک.

و قال فی آخر البحث: قد قلنا ان احکام المحاربین یتعلق بالرجال و النساء سواء » «... ۱».

۴- العلّامة الحلّی: «سواء کان المحارب ذکرا أو انثی خلافا لابن ادریس، ثم رجع الی ما قلناه.» «۲».

۵- و قال فی القواعد: «و لا یشترط الذکورة ... فلو غالبت المرأة الواحدة بفضل قوة، فهی قاطعة طریق.» «۳».

۶- و قال فی المختلف: «و الوجه ما قاله الشیخ- من تعلق الاحکام بالرجال و النساء سواء-» «۴».

۷- ابن فهد: «هذا الحکم یثبت للنساء لعموم الآیة و لصحیحة محمد بن مسلم ... و لفظة (من) من الفاظ العموم » «... ۵».

۸- الشهیدان: «من ذکر أو انثی ... لعموم الآیة المتناول لجمیع ما ذکر و خالف ابن الجنید فخصّ الحکم بالرجال بناء علی ان الضمیر فی الآیة للذکور و دخول

---

(۱) السرائر ۳: ۵۱۰ و ۵۰۸.

(۲) تحریر الاحکام ۲: ۲۳۳.

(۳) قواعد الاحکام ۲: ۲۷۱.

(۴) مختلف الشیعة: ۷۷۹.

(۵) المهذب البارع ۵: ۱۲۸.

النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، ص: ۴۰۸

الاناث فیهم مجاز، و فیه: مع تسلیمه أنّ فی صحیحة محمد بن مسلم: من شهر السلاح، و (من) عامة حقیقة للذکور و الاناث.» «۱».

۹- الفاضل الهندی: «و لا یشترط الذکورة، کما اشترطها ابو علی و ابن ادریس فی موضع حکی التعمیم لهن ... ثم قال متهجما علی ابن ادریس فی التناقض بین کلامیه و هذا اضطراب منه و قلة تأمل و عدم مبالات بتناقض کلامیه.» «۲».

آراء المذاهب الاخری:

۱- المدونة: «قلت: أ رأیت ان کانت فیهم امرأة أ یکون سبیلها فی قول مالک سبیل الرجال أم لا؟ و هل یکون النساء محاربات فی قول مالک أم لا؟ قال: أری انّ النساء و الرجال فی ذلک سواء» «۳».

۲- السرخسی: «ذکر الکرخی ان حد قطع الطریق لا یجب علی النساء، لأن السبب هو المحاربة، و انقطاع الطریق بهم و المرأة بأصل الخلقة لیست بمحاربة.» «۴».

۳- شرح الازهار: «سواء کان المحارب ذکرا أو انثی ... و قال البعض تعتبر الذکورة.» «۵».

۴- الجزیری: «المالکیة: امّا المرأة المحاربة فلا تصلب و لا تنفی، و إنّما حدّها

---

(۱) الروضة البهیة ۹: ۲۹۰- انظر التنقیح الرائع ۴: ۳۹۶.

(۲) کشف اللثام ۲: ۲۵۱.

(۳) المدونة الکبری ۶: ۳۰۲.

(۴) المبسوط ۹: ۱۹۷- انظر: شرح فتح القدیر: ۴۳۲.

(۵) شرح الازهار: ۳۷۶.

النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، ص: ۴۰۹

القتل، أو القطع من خلاف. و قال الشافعیة و المالکیة و الحنابلة: إذا کان مع قطاع الطریق امرأة فوافقتهم فی القتل و أخذ المال قتلت حدا » «... ۱».

اقول إنّ جمهور السنة علی وجوب تغریب المرأة اذا کانت محاربة، و هو رأی جماعة من الحنفیة «۲».

الخامس: هل یشترط فی المحارب البلوغ؟

اشارة

اشترط ابن الجنید- علی ما فی غایة المراد و غیره- فی المحارب البلوغ و تبعه العلّامة الحلّی فی التحریر، و الشهید الاول فی غایة المراد، و الشهید الثانی فی الروضة و دلیله واضح لأن الحد مشروط بالتکلیف ... هذا و لم یتعرض لهذا الفرع کثیر من الأصحاب و لعله لوضوحه.

آراء فقهائنا:

۱- العلّامة الحلّی: «و لو کان المحاربون جماعة و فیهم صبی أو مجنون أو والد لمن قتلوه، سقط القتل قصاصا وحدا عن الصبی و المجنون.» «۳».

۲- الشهید الاول: «و شرط ابن الجنید فیه البلوغ و هو جید و لم یذکره کثیر من الاصحاب.» «۴».

---

(۱) الفقه علی المذاهب الاربعة ۵: ۴۱۰ و ۴۱۴.

(۲) انظر: حاشیة ابن عابدین ۴: ۱۱۷- شرح فتح القدیر ۵: ۴۳۲- تحفة المحتاج ۹:

۱۰۹- أسنی المطالب ۴: ۱۲۹- الزرقانی ۸: ۸۳- تبصرة الحکام ۲: ۲۷۷- المنتقی ۷: ۱۳۷.

(۳) تحریر الاحکام ۲: ۲۳۴.

(۴) غایة المراد: ۳۵۴.

النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، ص: ۴۱۰

۳- الشهید الثانی: «و یشکل فی الصغیر فان الحد مشروط بالتکلیف خصوصا القتل، و شرط ابن الجنید فیه البلوغ و رجحه المصنف فی الشرح و هو حسن.» «۱».

آراء المذاهب الاخری:

۱- المدونة الکبری: «قلت: فالصبیان؟ قال: لا یکونون محاربین حتی یحتلموا، عند مالک لأن الحدود لا تقام علیهم عند مالک و الحرابة حد من الحدود و النساء إنما صرن محاربات لان مالک قال: تقام علیهن الحدود و الحرابة حد من الحدود » «... ۲».

۲- الجزیری: «الشافعیة و المالکیة و الحنابلة: اذا کان مع قطاع الطریق امرأة فوافقتهم فی القتل و اخذ المال قتلت حدا، و کذلک الصبی و ذو الرحم و غیره لأن ذلک حق الله تعالی فیقتل حدا». الحنفیة: «اذا کان من قطاع الطریق امرأة فانها تقتل قصاصا و تضمن و اذا کان معهم صبی أو مجنون، أو ذو رحم من المقطوع علیه سقط الحد عن الباقین لأنه جنایة واحدة قامت بالکل » «... ۳».

السادس: هل یحبس فی المنفی؟

اشارة

لا دلیل علی حبسه فی المنفی، و ما ورد فی الفرع السابق من العیاشی عن الجواد علیه السّلام و مسند زید عن امیر المؤمنین علیه

السّلام فلیس فیه النفی زیادة علی الحبس، بل عقوبة المحارب هو خصوص الحبس.

و علیه: فمقتضی القاعدة و الاصل ان یکون مطلق العنان فی المنفی، و یؤیده ما

---

(۱) الروضة البهیة ۹: ۲۹۲.

(۲) المدونة الکبری ۶: ۳۰۲.

(۳) الفقه علی المذاهب الاربعة ۵: ۴۱۴.

النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، ص: ۴۱۱

ورد من انه: کوتب الی کل بلد یقصده انه محارب فلا یباع و لا یشتری ... فانّ ظاهره انه مطلق العنان فی المنفی، و هو ظاهر کلام شیخ الطائفة، الطوسی فی النهایة «۱».

هذا و لکن عن علاء الدین الحلبی فی اشارة السبق و کذلک فی المدونة الکبری و بدایة المجتهد- من العامة- هو الحبس زیادة علی النفی. و فیما یلی الآراء:

آراء فقهائنا:

۱- علاء الدین الحلبی: «و المفسدون فی الارض کقطاع الطرق و الواثبین علی نهب الاموال ... و ان لم یحدث منهم سوی الاخافة و الارجاف، نفوا من بلد الی بلد و اودعوا السجن الی ان یتوبوا، أو یموتوا.» «۲».

آراء المذاهب الاخری:

۱- المدونة ...: « أیسره و اخفه ان یجلد و ینفی و یسجن فی الموضع الذی نفی الیه» «۳».

۲- ابن رشد: «و قیل ان النفی هو ان ینفی من بلد الی بلد فیسجن فیه الی ان تظهر توبته و هو قول ابن القاسم عن مالک ... و قیل هی عقوبة مقصودة فقیل علی هذا ینفی و یسجن دائما، و کلها عن الشافعی » «... ۴».

---

(۱) النهایة: ۷۲۰.

(۲) اشارة السبق: ۱۴۴.

(۳) المدونة الکبری ۴: ۴۲۹.

(۴) بدایة المجتهد ۲: ۴۵۶- انظر: حاشیة الدسوقی ۴: ۳۴۹- القوانین الفقهیة: ۳۶۳- المنتقی علی الموطأ ۷: ۱۷۳.

النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، ص: ۴۱۲

۳- و فی شرح الازهار: «و اختلف الناس بما ذا یکون نفیه، فقیل انه یکون بالحبس، و قیل تسمل بصره، و الذی علیه الجمهور انه یکون بالطرد و الاخافة » «... ۱».

السابع: حکم المنفی المحارب اذا اراد اللجوء الی بلاد الشرک:

اشارة

وردت روایات فی المحارب لو اراد اللجوء الی بلاد الشرک انه یضرب عنقه، و لو مکّنه المشرکون من الدخول قوتلوا حتی و لو کانوا

اهل ذمة أو صلح كما عن الشهيد، و قد افتى فقهاؤنا بذلك غير انهم لم يفتوا بقتله.

هذا و قد وردت رواية: فى انه يمنع من بلاد الإسلام و يطارد الى ان يلحق ببلد الشرك، و لكنها ضعيفة أو مضمرة و مجملة من جهة سبب النفى كما فى الجواهر «۲»، و فيما يلى الروايات ثم الآراء:

الروايات:

۱- عن الرضا عليه السّلام ...: « فان توجه الى ارض الشرك فيدخلها؟ قال: قوتل اهلها.» «۳».

۲- المدائنى: «جعلت فداك فان اتى ارض الشرك فدخلها؟ قال: يضرب عنقه ان اراد الدخول فى ارض الشرك.» «۴».

---

(۱) شرح الازهار: ۳۷۶.

(۲) جواهر الكلام ۴۱: ۵۹۴.

(۳) تفسير العياشى ۱: ۳۱۷- البحار ۷۶: ۲۰۱ ح ۲۰.

(۴) تفسير العياشى ۱: ۳۱۷- نور الثقلين ۱: ۶۲۲- البحار ۷۶: ۲۰۱ ح ۲۱.

النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، ص: ۴۱۳

۳- ابو بصير: «و سألته عن النفى؟ قال: ينفى من ارض الإسلام كلها، فان وجد فى شىء من ارض الإسلام قتل و لا امان له حتى يلحق بأرض الشرك.» «۱».

آراء فقهائنا:

۱- الشيخ الطوسى ...: « فان قصد بلد الشرك، منع من دخوله و قوتلوا على تمكينهم من دخوله اليهم.» «۲».

۲- ابن ادريس: «فان قصد بلد الشرك كاتبهم بان يخرجوه فان لم يفعلوا قاتلهم » «... ۳».

۳- المحقق الحلى: «و لو قصد بلاد الشرك منع منها، و لو مكّنوه من دخولها قوتلوا حتى يخرجوه.» «۴».

۴- العلّامة الحلّى: «فان قصد بلاد الشرك لم يمكن من الدخول اليها، فان مكّنوه، قوتلوا حتى يخرجوه.» «۵».

۵- و قال فى القواعد: «فان قصد دار الكفر منع، فان مكّنوه من دخولها قوتلوا حتى يخرجوه.» «۶».

۶- الشهيدان: «و يمنع من دخول بلاد الشرك، فان مكّنوه من الدخول،

---

(۱) نوادر احمد بن محمد بن عيسى: ۱۴۷ ح ۳۷۶- و عنه المستدرک ۱۸: ۱۵۹ ب ۳ ح ۲.

(۲) الخلاف ۲: ۴۷۹.

(۳) السرائر ۳: ۵۰۵.

(۴) شرائع الإسلام ۴: ۱۸۲- المهذب ۲: ۵۵۳.

(۵) تحرير الاحكام ۲: ۲۳۳.

(۶) قواعد الاحكام ۲: ۲۷۲.

النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، ص: ۴۱۴

قوتلوا حتى يخرجوه، و ان كانوا اهل ذمة أو صلح.» «۱».

۷- قال الشيخ محمد حسن النجفى بعد نقل كلام المحقق الحلى: «و ربّما اشكل الحكم المزبور على قواعد احكام الكفار بانهم ان

کانوا اهل حرب فمقاتلتهم لا تتوقف علی ذلک، و ان کانوا اهل هدنة و ذمة فلا یقدح ذلک بمجرده فی عهدهم الّا مع شرطه، و اثباته من مجرد هذا الخبر لا یتم خصوصا عند المصنف و غیره ممن لم یعتبر اصل الخبر نظرا الی ما تقدم. قلت: لا بأس بالعمل به بعد انجباره و اعتضاده بما عرفت مضافا الی ما قلناه سابقا من ایکال ذلک الی نظر الامام علی حسب ما یراه من المصلحة فی الافراد و کیفیّاتها و الله العالم.» «۲».

۸- قال الفیض: «انّما یقاتل اهلها اذا ارادوا استلحاقه الی انفسهم، و ابوا ان یسلّموه الی المسلمین لیقتلوه، و هذا معنی قوله علیه السّلام قوتل اهلها.» «۳».

۹- الکاظمی ...: « و لا یمکنوهم من الدخول الی بلاد الشرک و یقاتل المشرکون ان مکنوهم منه.» «۴».

الثامن: ما هو البلد الذی ینفی منه؟

اشارة

صریح روایة الباقر علیه السّلام و الرضا علیه السّلام ان النفی یکون من المصر الذی حارب فیه: و ممن تعرض لهذه المسألة القاضی ابن البراج فی المهذب، و الراوندی فی فقه القرآن، و قد اوردنا هذا الفرع مستقصی فی تغریب الزانی غیر المحصن، مع النصوص و الآراء فیه. و اما هنا فنورد ما عثرنا علیه من النصوص، و إلیک:

---

(۱) الروضة البهیة ۹: ۳۰۲- انظر: جواهر الکلام ۴۱: ۵۹۴- مفاتیح الشرائع ۲: ۱۰۱.

(۲) جواهر الکلام ۴۱: ۵۹۴.

(۳) الوافی ۱۵: ۴۶۸ ح ۱۵۵۰۲.

(۴) مسالک الافهام الی آیات الاحکام (للکاظمی) ۴: ۲۱۱.

النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، ص: ۴۱۵

الروایات:

۱- الباقر علیه السّلام: «من شهر السلاح فی مصر من الامصار فعقر، اقتص منه و نفی من تلک البلدة.» «۱».

۲- الرضا علیه السّلام: «ینفی من المصر الذی فعل فیه ما فعل الی مصر غیره.» «۲».

آراء فقهائنا:

۱- القاضی ابن البراج: «و النفی بعد ذلک من البلد الذی فعل فیه ذلک الی غیره » «... ۳».

۲- الراوندی ...: « و ان لم یجرح ... وجب ان ینفی من البلد الذی فعل فیه ذلک الی غیره » «... ۴».

التاسع: هل یعزر المحارب زیادة علی النفی؟

اشارة

لم نعثر علی نص یشیر فیه الی ضرب المحارب و تعزیره زیادة عمّا ورد فیه من النفی و ... کما لم یقل به احد من فقهائنا. نعم للحاکم ذلک لو رأی فیه المصلحة.

هذا و لکن قال به بعض العامة، و الزیدیة فی المدونة، و الانصاف و شرح الازهار من تعزیره زیادة علی النفی.

---

(۱) الکافی ۷: ۲۴۸ ح ۱۲.

(۲) الکافی ۷: ۲۴۶ ح ۸.

(۳) المهذب ۲: ۵۵۳.

(۴) فقه القرآن ۲: ۱۹۱.

النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، ص: ۴۱۶

آراء المذاهب الاخری:

۱- المدونة: «قال: ایسره و اخفه ان یجلد و ینفی و یسجن فی الموضع الذی نفی الیه.» «۱».

۲- المرداوی: «قال فی التبصرة: یعزر ثم ینفی و یشرّد.» «۲».

۳- و فی شرح الازهار: «و عن البعض: لا یجمع بین التعزیر و النفی- فی المحارب » «... ۳».

العاشر: هل ینفی الجماعة المحاربون متفرقین؟

اشارة

لو کان المحاربون جماعة و کان حکمهم النفی فهل یفرّق بینهم فی المنفی؟

لم نعثر علی دلیل بالخصوص و لا- تعرض فقهاؤنا لهذا الفرع نعم اورد عبد الرزاق فی مصنفه عن النبی صلّی اللّه علیه و آله فی البکرین اذا زنیا: انهما یغربان شتّی- ای متفرقین- و به قال النخعی من العامة «۴».

و لکن لا- ربط له بالمقام- مع غض النظر عن السند- نعم لو کان فی اجتماعهم مفسدة أو رأی الحاکم فی تفرقهم المصلحة، فعل. اضف الی ان اختیار البلد یکون الیه- علی رأی بعض المعاصرین منّا- هذا و لکن عن المرداوی: انه یفرّق بینهم.

آراء المذاهب الاخری:

۱- المرداوی: «تنفی الجماعة متفرقین علی الصحیح من المذاهب خلافا

---

(۱) المدونة الکبری ۶: ۲۹۸.

(۲) الانصاف ۱۰: ۲۹۸.

(۳) شرح الازهار: ۳۷۶.

(۴) المصنف ۷: ۳۱۲ ح ۱۳۳۱۳.

النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، ص: ۴۱۷

لصاحب التبصرة.» «۱».

الحادی عشر: هل یسقط النفی بالتوبة؟

اشارة

قد یتوب المحارب قبل الظفر به، فیسقط عنه الحد بلا خاف عملا بالآیة الکریمة، و قد یتوب بعد الظفر به، فهذا لا یسقط عنه الحد بلا خلاف و فی المقام نصوص- اشرنا الیها فی صدر البحث- و آراء:

امّا الآیة الکریمة: إِلَّا الَّذِینَ تابُوا مِنْ قَبْلِ أَنْ تَقْدِرُوا عَلَیْهِمْ فَاعْلَمُوا أَنَّ اللّهَ غَفُورٌ رَحِیمٌ «۲».

آراء فقهائنا:

۱- ابن ادریس: «و المحارب اذا وجب علیه حد من حدود الله تعالی لأجل المحاربة، مثل انحتام القتل أو قطع الرجل و الید من خلاف، و الصلب عند من رتب الاحکام و عند من لم یرتبها، ثم تاب قبل القدرة علیه و قبل قیام الحد، سقط الحد بلا خلاف و ان تاب بعد القدرة علیه لا یسقط بلا خلاف.» «۳».

۲- العلامة الحلّی: «اذا تاب المحارب قبل القدرة علیه سقط الحد دون القصاص فی النفس و الجراح و دون أخذ المال، و لو تاب بعد الظفر به لم یسقط الحد و لا القصاص و لا ضمان المال.» «۴».

۳- الفاضل الهندی: «قد نصت علیه الآیة و ما مر عن مرسل داود الطائی،

---

(۱) الانصاف ۱۰: ۲۹۹.

(۲) المائدة: ۳۴.

(۳) السرائر ۳: ۵۰۹.

(۴) تحریر الاحکام ۲: ۲۳۴- مثله فی القواعد ۲: ۲۷۲- تبصرة المتعلمین ۲: ۱۹۰.

النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، ص: ۴۱۸

و قد روی ان حارثة بن بدر «۱» خرج غازیا، ثم تاب، فقبل امیر المؤمنین علیه السّلام توبته.» «۲»

الثانی عشر: هل ینفی المحارب لو مرض؟

من کان حکمه النفی و کان المبنی فیه: عدم السماح له بالاستقرار علی وجه الارض حتی یموت، فلو مرض، فهل یترک حتی یبرأ؟ لم نجد من تعرض لهذا الفرع منّا، و لکن قد یقال: ان السماح له بالاستقرار مناف لظاهر الآیة من الاستمرار فی النفی.

و قد یقال: ان هذا لیس استقرارا اختیاریا ... و ان الواجب هو النفی لا القضاء علیه مع ان نفیه فی حال المرض قد یوجب موته.

هذا و قد استدل بعض الظاهریة علی ترک المحارب من اجل المرض، بالآیة الکریمة ...: تَعاوَنُوا عَلَی الْبِرِّ وَ التَّقْوی «... ۳» حیث قال: «الواجب ان لا یترک یقر الّا ... مدة مرضه لقوله تعالی ...: وَ تَعاوَنُوا » «... ۴».

اقول: الامر بالتعاون انما هو بالنسبة الی المؤمنین، کما یعلم من صدر الآیة الکریمة، فلا یشمل من حارب الله و رسوله.

الثالث عشر: المحاصرة الاقتصادیة و قطع العلاقات الاجتماعیة:

اشارة

وردت نصوص بالتضییق علی المحارب فی المنفی و محاصرته اقتصادیا و قطع

---

(۱) کنز العمال ۴: ۶۱۱ ح ۱۱۷۶۸.

(۲) کشف اللثام ۲: ۲۵۲.

(۳) المائدة: ۲.

(۴) المحلی ۱۱: ۱۸۳.

النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، ص: ۴۱۹

العلاقات الاجتماعیة معه، و عدم ایوائه و عدم مبایعته و مشاراته و عدم مؤاکلته و مجالسته و التصدق علیه- کما عن الفاضل الهندی- و عدم مناکحته.

کما افتی فقهاؤنا بذلک أیضا، و لم نعثر علی رأی للعامة. و فیما یلی النصوص ثم عرض الفتاوی.

الروایات:

۱- العیاشی: «عن ابی اسحاق المدائنی: «کنت عند ابی الحسن علیه السّلام...

فقال علیه السّلام ثم یکتب الی اهل ذلک المصر ان ینادی علیه بانه منفی فلا تواکلوه و لا تشاربوه و لا تناکحوه » «... ۱»، و فی الکافی: «فلا تجالسوه و لا تبایعوه »....

۲- و فیه: «عن زرارة عن احدهما فی قوله: إِنَّما جَزاءُ الَّذِینَ ... لا یبایع و لا یؤتی بطعام و لا یتصدق علیه.» «۲».

۳- الکافی: «علی بن ابراهیم، عن ابیه، عن حنّان، عن ابی عبد الله علیه السّلام فی قول الله عز و جل: إِنَّما جَزاءُ ... قال: لا یبایع و لا یؤوی و لا یتصدق علیه» «۳».

قال المجلسی فی المرآة- فی وصف الروایة- بانه: «حسن أو موثق» «۴».

اقول: روایة ابراهیم بن هاشم (الذی کان حیا الی أواخر القرن الثالث) عن حنان ربّما یردد الباحث فی اتصال سلسلة السند، لکن الذی یوجب اعتبار

---

(۱) تفسیر العیاشی ۱: ۳۱۷ ح ۹۸- البحار ۷۶: ۱۹۹- البرهان ۱: ۴۶۶ ح ۸- انظر:

الکافی ۷: ۲۴۶ ح ۸.

(۲) تفسیر العیاشی ۱: ۳۱۶ ح ۹۴- عنه الوسائل ۱۸: ۵۴۱ ب ۴ ح ۸.

(۳) الکافی ۷: ۲۴۶ ح ۴- و عنه الوسائل ۱۸: ۵۳۹ ب ۴ ح ۱- التهذیب ۱۰: ۱۳۴ ح ۱۴۸.

(۴) مرآة العقول ۲۳: ۳۸۳.

النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، ص: ۴۲۰

الروایة قول النجاشی فی رجاله: «عمّر حنان عمرا طویلا» «۱».

اضف الی ذلک ان ابن هاشم کان من اصحاب الرضا علیه السّلام علی ما قاله الکشی، و ان تنظر النجاشی و غیره فی هذا المقال «۲».

آراء فقهائنا:

۱- ابن البراج ...: « و یکتب الی البلد الذی ینفی الیه: بانه محارب فلا یجالس و لا یبایع و لا یؤاکل و لا یشارب» «۳».

۲- یحیی بن سعید ...: « و کوتبوا انه منفی محارب فلا تؤوه و لا تعاملوه، فان آووه قوتلوا » «... ۴».

۳- المحقق الحلّی: «ینفی المحارب عن بلده و یکتب الی کل بلد یأوی الیه بالمنع من مواکلته و مشاربته و مجالسته و مبایعته »... «۵».

۴- و قال فی المختصر النافع: «و ینفی المحارب عن بلده و یکتب بالمنع من مواکلته و مجالسته و معاملته حتی یتوب» «۶».

۵- العلامهٔ الحلی: «و اذا نفی کتب الی کل بلد بالمنع من معاملته و مواکلته و مجالسته الی ان یتوب.» «۷».

---

(۱) النجاشی: ۱۰۶- الکنی و الالقاب ۳: ۸۴.

(۲) انظر: معجم رجال الحدیث ۱: ۳۱۷.

(۳) المهذب ۲: ۵۵۳- انظر: حدود الشریعهٔ ۱: ۹۷ و ج ۲: ۳.

(۴) الجامع للشرائع: ۲۴۲.

(۵) شرائع الإسلام ۴: ۱۸۲.

(۶) المختصر النافع: ۲۲۶.

(۷) تبصرهٔ المتعلمین: ۱۹۰.

النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، ص: ۴۲۱

۶- و قال فی التحریر: «نفی المحارب عن بلده و عن کل بلد یقصده و تکتب الی کل بلد و خله بالمنع من مبایعته و معاملته الی ان یتوب » «... ۱».

۷- و قال فی القواعد: «و اذا نفی کوتب الی کل بلد یقصده انه محارب فلا یباع و لا یعامل و یمنع من مواکلته و مشاربته و مجالسته الی ان یتوب.» «۲».

۸- ابن فهد ...: « و یؤخذ علیه اقطار الارض تضییقا علیه حتی یتوب» «۳».

۹- الفیض: «لا بد فی المنفی الی بلد آخر ان یکتب الی اهل ذلک البلد بالمنع من مواکلته و معاملته و اطعامه، لینتقل الی آخر و هکذا.» «۴».

۱۰- السید الطباطبائی: «و حیث ینفی المحارب اختیارا أو حتما ینفی بما هو الظاهر معناه المصرح به فی کلام الاصحاب مدعیا بعضهم الاجماع و اکثر الاخبار و هو ان یخرج عن بلده الی غیره. و یکتب الی کل بلد یأوی الیه بالمنع من مؤاکلته و مشاربته و مجالسته و معاملته حتی یتوب، فان لم یتب استمر النفی الی ان یموت، و نفیه عن الارض کنایهٔ عن ذلک » «... ۵».

۱۱- الفاضل الهندی: «و اذا نفی ... فلا یبایع و لا یناکح و لا یعامل و لا یؤوی و لا یتصدق علیه و یمنع من مواکلته.» «۶».

۱۲- الکاظمی: «و المراد نفیهم من بلد الی بلد بحیث لا یتمکنوا من الفرار الی

---

(۱) تحریر الاحکام ۲: ۲۳۳.

(۲) قواعد الاحکام ۲: ۲۷۲.

(۳) المهذب البارع ۵: ۶۴.

(۴) مفاتیح الشرائع ۲: ۱۰۱.

(۵) الشرح الصغیر ۳: ۳۹۱.

(۶) کشف اللثام ۲: ۲۵۲.

النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، ص: ۴۲۲

موضع و لا یطعمونهم» «۱».

۱۳- السید الخوئی ...: « و لا امان له و لا یبایع و لا یؤوی و لا یطعم و لا یتصدق علیه حتی یموت.» «۲».

۱۴- الشیخ الوالد: «اذا نفی من بلده کتب من قبل الحاکم الی کل بلد بالمنع من معاملته و من مؤاکلته و مجالسته الی ان یتوب من عمله.» «۳».

الرابع عشر: حکم مال المحارب:

لا شکّ فی عدم خروج المحارب عن الإسلام بل ما زال مسلما، و یترتب علیه احکام الإسلام، بدلیل امره بالغسل قبل اجراء الحد علیه، و صلبه. أو الأمر بغسله و تکفینه و الصلاة علیه و دفنه فی مقابر المسلمین- ان تحتم علیه القتل- و علیه فلا یغنم ماله، بل هو له، و من بعده لورثته.

و قد اشار الی هذا الفرع یحیی بن سعید فی الجامع فقال: «و لا یغنم مال المحارب» «۴».

الخامس عشر: هل یطارد من بلد الی بلد؟

اشارة

مقتضی الروایات هو نفی المحارب من بلد الحرابة الی بلدة اخری، ثم بعد ذلک فهو مخیر فی الانتقال منه الی ای بلد شاء، نعم لو خرج الی بلد آخر: کتب الیهم انه محارب ... کما فی روایة المدائنی عن الرضا علیه السّلام.

---

(۱) مسالک الافهام (للکاظمی) ۴: ۲۱۱.

(۲) مبانی تکملة المنهاج ۱: ۳۲۴.

(۳) ذخیرة الصالحین ۸: ۶۰- انظر: حدود الشریعة ۱: ۹۷.

(۴) الجامع للشرائع: ۲۴۲.

النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، ص: ۴۲۳

هذا و لکن عن المفید فی المقنعة و الطوسی فی الخلاف و ابن ادریس فی السرائر انه یطارد و کلما قصد الاستیطان ببلده، ... نفی عنها و هو رأی السید الخوئی و یتراءی ذلک من الشیخ الوالد فی موسوعته «۱» أیضا، و استدل السید الخوئی فی المبانی: بان هذا هو مقتضی النفی من وجه الارض فانه لا یتحقق الّا بان لا یکون له مقر یستقر فیه.

و عن بعض العامة: لا یترک یقرّ الّا مدة اکله و نومه.

و امّا معتبرة ابی بصیر: لا امان له حتی یلحق بأرض الشرک. و معتبرة بکیر بن اعین: نفاه الی اقرب بلد من اهل الشرک الی الإسلام، التی مفادهما الاستقرار للمحارب، فیطرحهما السید الخوئی: و یقول: «فلا بد من رد علمهما الی اهله...

و انهما غیر واجدتین لشرائط الحجیة فی نفسهما لأنهما مخالفتان للکتاب ... فان النفی من الارض یقتضی ان لا یسمح للمحارب

بالاستقرار فی مکان و نفیه الی ارض الشرک سماح له بالاستقرار هذا مضافا الی ان بلاد المسلمین- حین نزول الآیة المبارکة- کانت قلیلة جدا، فلا یمکن تقیید الارض فی الآیة الکریمة بها بمقتضی هاتین المعتبرتین فانه مستلزم لتخصیص الاکثر» «۲».

آراء فقهائنا:

۱- الشیخ المفید ...: « حتی لا یستقر بهم مکان الّا و هم منفیون عنه مبعدون » «... ۳».

۲- الشیخ الطوسی: «قد بیّنا ان نفیه عن الارض ان یخرج من بلده و لا یترک

---

(۱) انظر: ذخیرة الصالحین ۸: ۶۰ (مخطوط).

(۲) انظر: مبانی تکملة المنهاج ۱: ۳۲۲.

(۳) المقنعة: ۸۰۴.

ان یستقر فی بلده حتی یتوب » «... ۱».

۳- ابن ادریس: «و النفی عندنا ان ینفیه من الارض و کلما قصد بلدا نفاه منه، فان قصد بلد الشرک فلا یزال یفعل معه کذلک الی ان یتوب و یرجع عمّا هو علیه.» «۲».

۴- ابن فهد: «و فی المحارب و یؤخذ علیه اقطار الأرض تضییقا علیه حتی یتوب» «۳».

۵- السید الخوئی: «ینفی المحارب من مصر الی مصر و من بلد الی آخر و لا یسمح له بالاستقرار علی وجه الارض » «... ۴».

آراء المذاهب الاخری:

۱- ابن رشد: «قال الشافعی: امّا النفی فغیر مقصود، و لکن ان هربوا شردناهم فی البلاد بالاتباع.» «۵».

۲- ابن حزم: «الواجب ان ینفی- ای المحارب- ابدا من کل مکان من الارض و ان لا یترک یقرّ الّا مدة اکله و نومه و ما لا بد له منه من الراحة التی ان لم ینلها مات، و مدة مرضه لقوله تعالی ...: وَ تَعاوَنُوا عَلَی الْبِرِّ وَ التَّقْوی...

فواجب ان لا یقتل و أن لا یضیّع لکن ینفی ابدا حتی یحدث توبة فاذا احدثها سقط عنه النفی و ترک یرجع الی مکانه.» «۶».

---

(۱) الخلاف ۲: ۴۷۹.

(۲) السرائر ۳: ۵۰۵.

(۳) المهذب البارع ۵: ۶۴. مثله فی ۳۳.

(۴) مبانی تکملة المنهاج ۱: ۳۲۲ المسألة ۲۶۷.

(۵) بدایة المجتهد ۲: ۴۵۶.

(۶) المحلی ۱۱: ۱۸۳.

۳- الجزیری: «الحنابلة- فی احد روایتیهم- قالوا: ان اخذوا قبل ان یقتلوا نفسا، أو یأخذوا مالا نفوا فی الارض، و صفته أن لا یترکوا یأوون فی بلد » «... ۱».

السادس عشر: هل يقتل المحارب؟

اشارة

ليس المقصود بالنفی القضاء علی حياة المحارب سيما علی القول بالترتيب، لا التخيير- فی حد المحارب- فينفی الی ان يتوب الّا علی رأی السيد الخوئی، اذ يری مطاردته الی ان يموت.

هذا، و لكن مقتضی ما رواه عبد الله بن طلحة عن الصادق عليه السّلام انه يلقی به فی البحر كی يكون- ای النفی الوارد فی الآية- حدا يوافق القطع و الصلب، فيتعارض مع سائر الروايات. و لكن لم يقل به احد من الاصحاب الّا ما يظهر من الصدوق فی الفقيه، و يتراءی من يحيی بن سعيد- فی الجامع.

هذا: و الرواية ضعيفة بعبد الله بن طلحة، و محمد بن حفص الهندی.

امّا عبد الله بن طلحة، فمجهول، أو مهمل، كما قال القهبائی- علی ما فی المعجم، حيث قال: «لكن جملة من الكتب الرجالية خالية عن ذكره، و قد ضعفها الشهيد لشذوذها، و المجلسی فی المرآة، و ان عدّه الشيخ فی رجاله و البرقی: من اصحاب الصادق عليه السّلام و عبّر النجاشی عنه: عربی كوفی» «۲».

و امّا محمد بن حفص: فمجهول أيضا «۳».

هذا و حاول الفيض توجيه الرواية: بما اذا كان المحارب كافرا أو مرتدا، فيرتفع التعارض بينها و بين سائر الأخبار، و تنظّر الطباطبائی فی هذا التوجيه.

---

(۱) الفقه علی المذاهب الاربعة ۵: ۴۱۱.

(۲) معجم رجال الحديث ۱۰: ۲۲۷- الرقم ۶۹۳۴.

(۳) معجم رجال الحديث ۱۶: ۲۹- الرقم ۱۰۶۱۱.

النفی و التغريب فی مصادر التشريع الإسلامی، ص: ۴۲۶

و حملها النجفی فی الجواهر: بأنّها للعامة.

الروايات:

۱- الكافی: «علی بن ابراهيم، عن ابيه، عن محمد بن حفص، عن عبد الله بن طلحة، عن ابی عبد الله عليه السّلام فی قول الله عز و جل: إِنَّما جَزاءُ الَّذِينَ «... ۱»

هذا نفی المحاربة غير هذا النفی قال: يحكم عليه الحاكم بقدر ما عمل و ينفی و يحمل فی البحر ثم يقذف به لو كان النفی من بلد الی بلد كأن يكون اخراجه من بلد الی بلد آخر عدا القتل و الصلب و القطع و لكن يكون حدا يوافق القطع و الصلب.» «۲».

قال المجلسی: فی المرآة فی وصف الخبر: «ضعيف، و قال: قوله عليه السّلام: «لو كان النفی» لعلّ هذا استفهام انكاری، ای لو كان مجرد الاخراج من بلد الی بلد آخر كيف يكون معادلا للقتل و الصلب، بل لا بد ان يكون علی هذا الوجه المتضمن للقتل، حتی يكون معادلا لهما، و لم يقل بهما احد من الاصحاب سوی ما يظهر من كلام الصدوق فی الفقيه » «... ۳».

آراء فقهائنا:

۱- الصدوق، بعد نقله رواية الصادق عليه السّلام قال: «و ينبغی ان يكون نفيا يشبه الصلب و القتل، يثقل رجليه و يرمی فی البحر.» «۴».

(۱) المائدة: ۳۳.

(۲) الکافی ۷: ۲۴۷ ح ۱۰- و عنه الوسائل ۱۸: ۵۴۰ ب ۴ ح ۵.

(۳) مرآة العقول ۲۳: ۳۸۵.

(۴) الفقیه ۴: ۴۷ ذیل ح ۲۶.

النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، ص: ۴۲۷

۲- یحیی بن سعید ...: « فان اخاف و لم یجن نفی من الارض، بان یغرق- علی قول- أو یحبس علی آخر أو ینفی من بلاد الإسلام سنة حتی یتوب » «... ۱».

۳- الشهید الاول: «روی ابن الجنید عن عبد الله بن طلحة عن الصادق علیه السّلام انه قال یحکم علی المحارب بقدر ما یعمل و ینفی، یحمل فی البحر یقذف به حتی یکون حدا یوافق القطع و الصلب.».

قلت: «و هذا ضعیف لشذوذه.» «۲».

۴- الفیض: «و فی روایة ان المراد بنفی المحارب رمیه فی البحر اقول: ینبغی حملها علی ما اذا کان المحارب کافرا أو مرتدا عن الدین فیکون الامام مخیرا بین قتله بأی نحو من الانحاء الاربعة شاء. و امّا اذا کان جانیا مسلما غیر مرتد عن الدین فانّما یعاقبه الامام علی نحو جنایته، و یکون معنی النفی ما سبق، و بهذا تتوافق الاخبار المتنافیة بحسب الظاهر فی الباب.» «۳».

۵- الطباطبائی: «و قیل ینبغی حملها علی ... و هو کما سبق فیه نظر.» «۴».

۶- الشیخ محمد حسن النجفی: «و علی کل حال فالنفی من الارض هو ما عرفت بل لعلّه المنساق منه عرفا لکن فی محکی الفقیه ینبغی ان یکون نفیا شبیها بالصلب و القتل تثقل رجلاه و یرمی فی البحر، و لعلّه لخبر عبد الله بن طلحة ... و لم نعرفه قولا لغیره نعم عن الجامع: نفی من الارض بان یغرق علی قول أو یحبس علی آخر، او ینفی من بلاد الإسلام ... و لعلّه للعامة کالقول بالحبس الموجود فی

(۱) الجامع للشرائع: ۲۴۲.

(۲) غایة المراد: ۳۵۴.

(۳) مفاتیح الشرائع ۲: ۱۰۰- الوافی ۱۵: ۴۷۱.

(۴) الشرح الصغیر ۳: ۳۹۱.

النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، ص: ۴۲۸

بعض نصوصنا المحمول علیه.» «۱».

السابع عشر: هل یفرّق بین ذی رأی و عدمه؟

لا فرق بین کون المحارب ممن له الرأی و التدبیر أم لا. بل یعاقب علی حسب جنایته إن کان المبنی هو التفصیل و یتخیر الحاکم فیه- ان کان المبنی هو التخییر- و علیه فلا یتحتم علیه القتل بحجة انه ذو رأی.

هذا: و عن مالک التفصیل بین کونه ذا رأی و عدمه. «فان کان المحارب ممن له الرأی و التدبیر، فوجه الاجتهاد قتله أو صلبه، لأن القطع لا یرفع ضرره، و إن کان لا رأی له و انّما هو ذو قوة و بأس، قطعه من خلاف.» «۲».

و هذا قول علی مدعیه الدلیل، و انّی له ذلک. اضف الی ذلک انّ الاطلاقات تقتضی عدم الفرق.

الثامن عشر: نفی المحارب هل هو مقتضی التخییر أو الترتیب؟

اشارة

اختلف فقهاؤنا فی حد المحارب علی قولین: احدهما التخییر بین القتل و الصلب و القطع و النفی.

الثانی: التفصیل و الترتیب.

فالقائلون بالاول: الشیخ الصدوق فی الهدایة، و الشیخ المفید فی المقنعة، و الدیلمی فی المراسم، و ابن ادریس فی السرائر، و المحقق الحلّی فی الشرائع و المختصر النافع، و العلّامة الحلّی فی المختلف و التحریر و التبصرة. و قیل: إنّ علیه

---

(۱) جواهر الکلام ۴۱: ۵۹۳. قال فی شرح الازهار: «و اختلف الناس بما ذا یکون نفیه؟

فقیل انه یکون بالحبس، و قیل تسمل بصره، و الذی علیه الجمهور انه یکون بالطرد و الاخافة» ج ۳: ۳۷۶.

(۲) بدایة المجتهد ۲: ۴۵۵.

اکثر المتأخرین.

و القائلون بالثانی: فی طلیعتهم شیخ الطائفة، و الاسکافی، و التقی (ابو الصلاح) و ابن زهرة و اتباع الشیخ علی ما فی نکت الارشاد، بل فی اکثر الکتب کما فی کشف اللثام.

أدلة القول الاول:

۱- ان الاصل فی کلمة (أو) هو التخییر.

۲- مقتضی صحیح حریز (أو) فی القرآن للتخییر.

عن ابی عبد الله علیه السّلام: «کل شیء فی القرآن (أو) فصاحبه فیه بالخیار.» «۱».

۳- خبر سماعة: عن ابی عبد الله علیه السّلام فی قول الله إِنَّما جَزاءُ الَّذِینَ...

قال: «الامام فی الحکم فیهم بالخیار ان شاء قتل، و ان شاء صلب، و ان شاء قطع، و ان شاء نفی من الارض.» «۲».

۴- عن جمیل بن دراج: «سألت ابا عبد الله علیه السّلام عن قول الله عز و جل:

إِنَّما جَزاءُ ... ایّ شیء علیه من هذه الحدود التی سمّی الله عز و جل؟ قال:

ذلک الی الامام ان شاء قطع، و ان شاء نفی، و ان شاء قتل، قلت: النفی الی این؟

قال: من مصر الی مصر آخر) «... ۳».

أدلة القول الثانی:

۱- صحیح برید بن معاویة قال: «سألت ابا عبد الله علیه السّلام عن قول الله عز

---

(۱) التهذیب ۸: ۲۹۹ ح ۹۹- تفسیر العیاشی ۱: ۳۳۸ ح ۱۷۵- تفسیر البرهان ۱: ۴۹۶- بحار الأنوار ۲۳: ۱۴۶- الوسائل ۱۵: ۵۶۲ ب ۱۲

ح ۷.

(۲) الوسائل ۱۸: ۵۳۶ ب ۱ ح ۹.

(۳) الوسائل ۱۸: ۵۳۲ ب ۱ ح ۳.

النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، ص: ۴۳۰

و جل: إِنَّما جَزاءُ الَّذِینَ ... قال: ذلک الی الامام یفعل ما شاء قلت: فمفوض ذلک الیه؟ قال: لا، و لکن نحو الجنایة» «۱».

۲- «یستبعد اتحاد عقوبة القاتل و اخذ المال مع عقوبة من شهر السلاح و لم یقتل و لم یجرح و لم یأخذ مالا» «۲».

آراء فقهائنا:

۱- المحقق الحلّی: «و للأصحاب اختلاف، قال المفید: بالتخییر و هو الوجه و قال الشیخ بالترتیب » «... ۳».

۲- و قال فی الشرائع: «و قد تردد فیه الاصحاب فقال المفید بالتخییر، و قال الشیخ ابو جعفر بالترتیب ... و استند فی التفصیل الی الأحادیث الدالة علیه، و تلک الأحادیث لا تنفک عن ضعف فی اسناد أو اضطراب فی متن، أو قصور فی دلالة، فالاولی العمل بالاول تمسکا بظاهر الآیة.» «۴».

۳- العلّامة الحلّی: «اختلف علماؤنا فی حد المحارب علی قولین، فالمفید و ابن ادریس خیّر الامام بین القتل و الصلب، و القطع مخالفا و النفی، مطلقا الّا ان یقتل فیتحتم القتل، و قال الشیخ بالتفصیل، و الأصحّ الاول: عملا بنص القرآن فی التخییر و بروایة جمیل بن دراج ...عن الصادق علیه السّلام » «... ۵».

۴- الشهید الاول: «جمع فی الاستبصار بین الروایات بحمل الترتیب علی ما

---

(۱) الوسائل ۱۸: ۵۳۳ ب ۱ ح ۲.

(۲) جواهر الکلام ۴۱: ۵۷۴.

(۳) المختصر النافع: ۲۲۶.

(۴) شرائع الإسلام ۴: ۱۸۰.

(۵) تحریر الاحکام ۲: ۲۳۴- و مثله قواعد الاحکام ۲: ۲۷۲ الّا انه لم یرجح جانبا.

النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، ص: ۴۳۱

اذا قتل و التخییر علی عدمه، تمسکا بصحیحة محمد بن مسلم » «... ۱».

۵- السید الطباطبائی: «قال الشیخ فی النهایة ... و لو جرح و لم یأخذ المال اقتص منه و نفی و لو اقتصر علی شهر السلاح مخیفا، نفی لا غیر. و قیل فیها غیر ذلک. و لم اجد حجة علی شیء من الکیفیات من النصوص، و ان دلّ اکثرها علی الترتیب فی الجملة لکن شیء منها لا یوافق شیئا منها فهی شاذة مع ضعف اسانیدها جملة، لکنها مشهورة بین القدماء شهرة عظیمة، و مع ذلک مخالفة لما علیه اکثر العامة.

و اختلافها فی کیفیة الترتیب انما یضعف اثبات کیفیة خاصة منها لا أصله فی مقابلة القول بالتخییر بعد اتفاقها علیه مع ان من جملة ما یدل علیه بحسب السند صحیحا.

فالقول بالترتیب اقرب الی الترجیح و لکن یبقی الکلام فی الکیفیة، و الاجود منها ما فی النهایة لشهرتها، و قبول النصوص التنزیل علیها. و علی التخیر هل هو مطلق حتی فی صورة ما اذا قتل المحارب، فللإمام علیه السّلام فیها أیضا الاقتصار علی النفی مثلا کما هو ظاهر المتن أم یتعین فیها اختیار القتل کما صرح به المفید و کثیر، اجودهما: الثانی لکن قصاصا لا حدا.» «۲».

۶- العلّامة الطباطبائی: «و تمام الکلام فی الفقه غیر ان الآیة لا تخلو عن اشعار بالترتیب بین الحدود بحسب اختلاف مراتب الفساد فان الترديد بین القتل و الصلب و القطع و النفی- و هی امور غیر متعادلة و لا متوازنة بل مختلفة من حیث الشدة و الضعف- قرینة عقلیة علی ذلک.» «۳».

---

(۱) غایة المراد: ۳۵۴.

(۲) الشرح الصغیر ۳: ۳۹۱- انظر: مفاتیح الشرائع ۲: ۱۰۰- کشف اللثام ۲: ۲۵۱- کنز العرفان ۲: ۳۵۱.

(۳) المیزان ۵: ۳۶۰.

النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، ص: ۴۳۲

۷- الشیخ الوالد: «ظاهر الروایة الشریفة- جمیل بن دراج- و الآیة الکریمة التخییر، و عن بعض مشایخ مشایخنا تقویة الترتیب » «... ۱».

التحقیق فی المقام:

ان الخلاف بین المشهور و الشیخ الطوسی و اتباعه. فالمشهور علی التخیر.

و الشیخ و اتباعه علی الترتیب، و یری الشیخ: التغریب فی ثلاث صور: ۱- اخذ المال. ۲- الجرح. ۳- شهر السلاح و الاخافة.

و یرد علیه:

اولا: ان مستند هذا التفصیل روایات لا تخلوا بعضها من ضعف و جهالة.

ثانیا: اختلاف فی المتن، بحیث یقصر عن افادة هذا التفصیل.

ثالثا: لم یجتمع جمیع ما ذکره الشیخ من الاحکام فی روایة منها، بل یتلفق کثیر منه من الجمیع.

رابعا: لا مستند لبعض تفصیلات الشیخ، مثل صورة: الجرح و اخذ المال.

و صورة القتل و الجرح فقط.

خامسا: لم یکن تقسیم الشیخ حاصرا لجمیع الفروض و لعل هذا هو المبعّد لقول الشیخ، اضف الی تلک الوجوه المذکورة لتقویة القول بالتخییر «۲».

آراء المذاهب الاخری:

کما وقع الخلاف بین السنة فی ذلک فالمذهب عند المالکیة و الظاهریة هو التخییر بحسب ما یراه الامام من المصلحة، و عند الحنفیة و الشافعیة هو الترتیب و التوزیع

---

(۱) ذخیرة الصالحین ۸: ۶۰ (مخطوط).

(۲) انظر: اللمعة الدمشقیة ۹: ۲۹۹- مسالک الافهام ۲: ۴۴۹.

النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، ص: ۴۳۳

باعتبار الجنایة، و نکتفی فی المقام بکلام ابن رشد:

ابن رشد: «و اختلفوا فی هذه العقوبات هل هی علی التخییر أو مرتبة علی قدر جنایة المحارب، فقال مالک: ان قتل فلا بد من قتله، و لیس للإمام التخییر فی قطعه و لا فی نفیه، و انما التخییر فی قتله أو صلبه. و امّا ان اخذ المال و لم یقتل فلا تخییر فی نفیه، و انما التخییر فی قتله أو صلبه أو قطعه من خلاف. و اما اذا اخاف السبیل فقط فالامام عنده مخیر فی قتله أو صلبه أو قطعه أو نفیه. و معنی

التخییر عنده ان الامر راجع فی ذلک الی اجتهاد الامام...

و ذهب الشافعی و ابو حنیفة و جماعة من العلماء الی ان هذه العقوبة هی مرتبة علی الجنایات المعلوم من الشرع ترتیبها علیه، فلا یقتل من المحاربین الّا من قتل، و لا یقطع الّا من أخذ المال، و لا ینفی الّا من لم یأخذ المال و لا قتل.

و قال قوم: بل الامام مخیر فیهم علی الاطلاق، و سواء قتل أو لم یقتل، أخذ المال أو لم یأخذه. و سبب الخلاف هل حرف (أو) فی الآیة للتخییر أو للتفصیل علی حسب جنایاتهم؟ و مالک حمل البعض من المحاربین علی التفصیل و البعض علی التخییر.» «۱».

التاسع عشر: هل یثبت النفی للطلیع و الردء؟

اشارة

لا تثبت احکام المحارب من النفی و غیره علی الطلیع و هو الذی یرقب

---

(۱) بدایة المجتهد ۲: ۴۵۶- انظر: المحلی ۱۱: ۳۰۰- الجامع لأحکام القرآن ۶: ۱۵۲- الزرقانی مع حاشیة البنانی ۸: ۱۱۰- تفسیر الطبری ۶: ۲۱۴- الانصاف ۱۰: ۲۹۲- روضة الطالبین ۱۰: ۱۵۶- حاشیة ابن عابدین ۴: ۱۱۳- شرح منتهی الارادات ۳: ۳۷۵- المغنی ۹: ۱۴۵- شرح الازهار: ۳۷۶.

النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، ص: ۴۳۴

للمحارب من یمرّ بالطریق فیعلمه، و لا الردء «۱» و هو المعین من غیر المباشرة، للأصل و الاحتیاط و خروجهما من مورد النص.

نعم یعزر لارتکابه الحرام و اعانته علی الظلم، بل یحبس کما افتی به العلّامة الحلّی فی التحریر.

و امّا المذاهب الاخری: فاختلفت آراؤهم فیه، فعن ابی حنیفة: مساواتهما للمحارب، و لکن لم نعرف وجهه مع اختلاف العناوین، و ثبوت الحکم لعنوان المحارب. و عن الشافعیة: تعزیره بالحبس أو التغریب و غیرهما.

و قد تعرض فقهاؤنا لهذا الفرع ذیل بحث المحارب، و نکتفی بنقل آراء ابن ادریس فی السرائر و المحقق الحلّی فی الشرائع، و العلّامة فی التحریر، و الشهیدین فی الروضة و المسالک و الشیخ النجفی فی الجواهر. و من العامة: بما اورده الجزیری فی الفقه علی المذاهب. و فیما یلی الآراء:

آراء فقهائنا:

۱- ابن ادریس: «لا یجب احکام المحارب علی الطلیع و الردء بالنظر لهم و انما یجب علی من باشر القتل أو أخذ المال، أو جمع بینهما، أو شهر سلاحه لإخافة الناس.» «۲».

۲- المحقق الحلّی: «و لا یثبت هذا الحکم للطلیع و لا للردء» «۳».

۳- العلّامة الحلّی: «فأمّا من کثّر أو هیت [کذا] و کان ردءا أو معاونا فانما

---

(۱) فلان ردء فلان، ای معینه. معجم مقاییس اللغة ۲: ۵۰۷/ ردی/ و قال الراغب:

الرّدء: الذی یتبع غیره معینا له. المفردات: ۱۹۸.

(۲) السرائر ۳: ۵۰۹.

(۳) شرائع الإسلام ۴: ۱۸۱.

النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، ص: ۴۳۵

یعزر و یحبس و لا یکون محاربا.» «۱».

۴- الشهیدان: «لا- الطلیع للمحارب و هو الذی یرقب له من یمر بالطریق فیعلمه به أو یرقب له من یخاف علیه منه فیحذره، و الردء: و هو المعین له فیما یحتاج الیه من غیر ان یباشر متعلق المحاربة فیما فیه اذی الناس و الّا کان محاربا.» «۲».

۵- الشیخ محمد حسن النجفی، قال بعد نقل کلام المحقق الحلّی: «للأصل و الاحتیاط و الخروج عن النصوص، خلافا لأبی حنیفة فسوّی بین المباشر و غیره، و فساده واضح بعد عدم حصول وصف المحاربة فی الثانی، نعم لو کان المدار علی مطلق مسمی الافساد اتجه ذلک. لکن قد عرفت اتفاق الفتاوی علی اعتبار المحاربة علی الوجه المزبور، و النصوص و ان لم یکن فیها ما یقتضی حصر المفسد فی ذلک صریحا الّا انه بمعونة الاتفاق المزبور مع الانسیاق و ملاحظة بعض المفاهیم فیها یتجه ما ذکره الاصحاب من جعل المدار علی صدق المحاربة علی الوجه الذی ذکرناه.» «۳».

آراء المذاهب الاخری:

۱- الجزیری: «الشافعیة: من أعان قطاع الطریق، و کثّر جمعهم و لم یزد علی ذلک بان لم یأخذ مالا مقدار نصاب و لم یقتل نفسا عزره الامام بحبس، أو تغریب و غیرهما کسائر المعاصی.

و قیل یتعین التعزیر بالنفی الی مکان یراه الامام لان عقوبته فی الآیة، النفی» «۴».

---

(۱) تحریر الاحکام ۲: ۲۳۳.

(۲) الروضة البهیة ۹: ۲۹۳- انظر: مسالک الافهام ۲: ۴۴۹.

(۳) جواهر الکلام ۴۱: ۵۷۱.

(۴) الفقه علی المذاهب الاربعة ۵: ۴۱۲.

النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، ص: ۴۳۶

العشرون: هل ینفی العبد المحارب؟

اشارة

مقتضی الاطلاقات و العمومات هو التسویة بین العبد و الحر، و لا مخصص لهذه العمومات. و اما ما ورد من المقیدات فإنّما هی فی خصوص الزانی، مع الخلاف فی المحارب.

هذا: و لم اجد تصریحا من فقهائنا فی خصوص المقام و ان کان یشمله مقتضی اطلاقات کلماتهم.

و امّا المذاهب الاخری، فعن المالکیة انه لا ینفی، و ظاهر کلام کثیر من العامة هو الاشتراک مع الحر فی الاحکام، کما عن المرداوی فی الانصاف.

آراء المذاهب الاخری:

۱- المرداوی: «ظاهر کلام المصنف و کثیر من الاصحاب: دخول العبد فی ذلک و انه ینفی. و قد قال القاضی فی التعلیق لا تعرف الروایة عن اصحابنا فی ذلک. و ان سلمناه فالقصد من ذلک کفّه عن الفساد، و هذا یشترک فیه الحر و العبد.» «۱».

۲- الجزیری: «المالکیة ...: و اما حد الرقیق المحارب فهو القتل، أو الصلب و القتل، أو قطع ید و رجل، و لا ینفی.» «۲».

---

(۱) الانصاف ۱۰: ۲۹۸.

(۲) الفقه علی المذاهب الاربعة ۵: ۴۱۰.

النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، ص: ۴۳۷

الفصل الرابع هل ینفی من یعنت بالغوامض؟

اشارة

نقل القرطبی فی کتابه (أقضیة رسول الله صلّی اللّه علیه و آله) عن بعض الصحابة انه نفی ضبیعا من المدینة الی البصرة، بعد ان ضربه مائتین، و ذلک لأنه سأل عن معنی و الذاریات و المرسلات و النازعات.

و زاد ابن حجر فی الاصابة: أنه دمّی رأسه، و لم یزل ذلیلا فی قومه بعد ان کان سیّدا فیهم.

و اورده ابن ابی الحدید فی سیرة عمر، و زاد فیه: أنه ضربه حتی أسقط عمامته، و حبسه، ثم کان یخرجه کلّ یوم فیضربه مائة، ثم غربه الی البصرة.

و اضاف فی التاج «۱» أنّه کتب الی الوالی أن لا یؤویه، و نهی عن مجالسته.

و لا ندری ما الذی صدر عنه، حتی استحق مثل هذه العقوبات الصارمة، الشدیدة!

---

(۱) التاج ۶: ۲۰.

النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، ص: ۴۳۸

و قد ذکر الفیروزآبادی فی قاموسه: انه کان یعنت الناس بالغوامض «۱».

و علی فرض صحة ما قال الفیروزآبادی، فهل بهذه الجریمة تستحق کلّ هذه الویلات!؟.

هذا، و لم اجد من فقهاء العامة- ممّن یعتدّ بأقواله عندهم- من افتی بهذه العقوبة للمعنّت، استنادا الی فعل عمر، ممّا یرشدنا الی عدم حجیة فعل الخلیفة عندهم.

هذا: و عندنا ان من ثبت انه یؤذی الناس، عند الحاکم، فله تعزیره.

النصوص التأریخیة:

۱- قال محمد بن الفرج: «إنّ عمر سجن ضبیعا علی سؤاله، عن الذاریات، و المرسلات، و النازعات، و شبههن، و امر الناس بالتفقه [فی ذلک]، و ضربه مرّة بعد مرة، و نفاه الی العراق. و قیل: الی البصرة، و کتب ان لا یجالسه احد قال المحدث [الرملی] فلو جاءنا [ای ضبیع] و نحن مائة لتفرقنا عنه، ثم کتب ابو موسی الی عمر انه قد حسنت توبته، فامره عمر فخلّی بینه و بین الناس.

و ذکر البزار: انه ضربه مائة فلما برئ عنه ضربه مائة اخری و حمله علی قتب » «... ۲».

۲- و قال ابن حجر: «قدم المدینة رجل یقال له ضبیع، فجعل یسأل عن متشابه القرآن، فارسل الیه عمر، فاعدّ له عراجین النخل، فقال: من انت؟ قال:

انا عبد الله ضبیع، قال: و انا عبد الله، عمر. فضربه حتّی دمّی رأسه، فقال

(۱) القاموس ۳: ۱۱۳.

(۲) أقضیة رسول الله صلّی اللّه علیه و آله: ۱۰- انظر: تذکرة الحفاظ ۱: ۶۱- الرقم ۵۶- کنز العمال ۲: ۵۱۰ ح ۴۶۱۷ و ۴۶۱۸.

النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، ص: ۴۳۹

حسبک یا امیر المؤمنین، قد ذهب الذی کنت اجده فی رأسی ... ثم نفاه الی البصرة.

...و عن سعید بن المسیب ...: فأمر به عمر فضرب مائة سوط، فلمّا برئ دعاه فضربه مائة اخری ثمّ حمله علی قتب، و کتب الی ابی موسی: حرّم علی الناس مجالسته.

قال ابن حجر: غریب تفرد به ابن ابی سبره و هو ضعیف، و الراوی عنه اضعف منه، و لکن اخرجه ابن الانباری من وجه آخر ... بسند صحیح و فیه: فلم یزل ضبیع وضیعا فی قومه بعد ان کان سیدا فیهم.» «۱».

۳- و قال ابن ابی الحدید ...: « ثم امر به فجعل فی بیت، ثم کان یخرجه کلّ یوم فیضربه مائة، فاذا برئ اخرجه، فضربه مائة اخری، ثمّ حمله علی قتب و سیّره الی البصرة. و کتب الی ابی موسی، یأمره ان یحرم علی الناس مجالسته، و ان یقوم فی الناس خطیبا، ثم یقول: ان ضبیعا قد ابتغی العلم فأخطاه. فلم یزل وضیعا فی قومه حتی هلک » «... ۲».

۴- و فی الکنز ...: « فاذا جاءک کتابی هذا، فلا تبایعوه، و ان مرض فلا تعودوه، ان مات فلا تشهدوه » «... ۳».

التحقیق فی المقام:

التعنت: التشدید. فلان یعنت فلانا، مرادهم انه شدّد علیه و الزمه بما یصعب

(۱) الإصابة ۲: ۱۹۸- الرقم ۴۱۲۳.

(۲) شرح نهج البلاغة ۱۲: ۱۰۲.

(۳) کنز العمال ۲: ۳۳۶ ح ۴۱۸۰- انظر ۲: ۳۳۴ ح ۴۱۷۰ و ۳۳۳ ح ۴۱۶۹ و ۳۳۵ ح ۴۱۷۳ و ۴۱۷۴- مصنف عبد الرزاق ۱۱: ۴۲۶ ح ۲۰۹۰۶.

النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، ص: ۴۴۰

علیه اداؤه- کما عن ابن الانباری «۱» - و عن الطریحی: اصل العنت: المشقة و الصعوبة. و العنت: الوقوع فی أمر شاق «۲».

و عن الفیض الکاشانی: التعنت: طلب الزّلة «۳».

و هو خلاف مقتضی الآداب، و الاخلاق الإسلامیة، و قد ورد النهی عن ارتکابه، کما ورد عن الامام جعفر الصادق علیه السّلام ذیل الآیة الکریمة ...: وَ جَعَلْنا مِنَ الْماءِ «... ۴».

عن الحسین بن علوان، قال: سأل رجل ابا عبد الله علیه السّلام عن طعم الماء؟

فقال: سل تفقها، و لا تسأل تعنتا، طعم الماء طعم الحیاة.» «۵».

هذا هو موقف الشرع تجاه المعنّت بالسؤال و هو موقف اهل البیت علیهم السّلام. و هو المقیاس فی تقییم اعمال الغیر و سیرته.

و علی هذا، فنقول: أمّا حرمته فلم تثبت الّا بأن یدخل تحت عنوان محرم، فیتبعه فی التعزیر کما و کیفا، نعم هو خلاف الاخلاق الاسلامیة. و علیه: یرد ما یلی:

اولا: علی فرض دخوله تحت عنوان محرم، یرد البحث فی التعزیر الی هذا المقدار! مع ان التعزیر بالجرح و الإدماء، و القطع، لیس من

الشرع، و لا افتی به

---

(۱) لسان العرب ۲: ۶۱ (مادة عنت).

(۲) مجمع البحرین ۱: ۲۱۱.

(۳) الوافی ۲۰: ۵۵۸- ابواب المشارب.

(۴) الانبیاء: ۳۰.

(۵) الکافی ۶: ۳۸۱ ح ۷- مجمع البیان ۴: ۴۵- الوسائل ۱۷: ۱۸۷ ب ۱ ح ۶- مستدرک الوسائل ۱۷: ۵ ب ۱ ح ۳- قال الفیض: التعنت، طلب الزّلة، کأنه علیه السّلام استفرس من الرجل انه یرید تخجیله و افحامه عن الجواب. الوافی ۲۰: ۵۵۸.

النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، ص: ۴۴۱

ممّن یقتدی به من الفقهاء. و قد صرح بذلک من یعتنی بقوله من العامة، امثال ابن قدامة فی المغنی، و من فقهائنا: العلّامة الحلّی فی التحریر، و لم یذکره الآخرون فی عداد التعزیرات، کالماوردی فی ادب القاضی «۱»، و الاحکام السلطانیة ۲، و الکاسانی فی البدائع «۳»، و ابی یعلی فی الاحکام السلطانیة «۴»، و القرشی فی المعالم «۵»، و احمد ابن یحیی فی العیون «۶»، و القرافی فی الفروق «۷»، و الشیخ سلیمان فی الحاشیة «۸»، و الجزیری فی الفقه علی المذاهب «۹»، و ان ادّعی بعض الکتّاب المعاصرین «۱۰» خلاف ذلک، و نسبه الی بعض مذاهب العامة، و فیما یلی نص کلام بعضهم:

۱- قال ابن قدامة: «التعزیر یکون بالضرب و الحبس و التوبیخ، و لا یجوز قطع شیء منه، و لا جرحه، و لا أخذ ماله، لان الشرع لم یرد بشیء من ذلک عن احد یقتدی به، لان الواجب ادب و التأدیب لا یکون بالاتلاف.» «۱۱».

۲- و قال العلامة الحلی: «التعزیر یجب فی کل جنایة لا حدّ فیها، و هو یکون

---

(۱) (۱) و (۲) ادب القاضی ۲: ۳۶۴- الاحکام السلطانیة: ۲۳۶.

(۳) بدائع الصنائع ۷: ۶۴.

(۴) الاحکام السلطانیة: ۲۷۹.

(۵) معالم القربة: ۱۹۱.

(۶) عیون الازهار: ۴۸۵.

(۷) الفروق ۴: ۱۷۷.

(۸) الحاشیة ۵: ۳۴۴.

(۹) الفقه علی المذاهب الاربعة ۵: ۴۰۰.

(۱۰) الفقه الاسلامی و ادلته ۴: ۲۸۷.

(۱۱) المغنی ۸: ۳۲۸.

النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، ص: ۴۴۲

بالضرب و الحبس و التوبیخ من غیر قطع، و لا جرح » «... ۱».

قد یقال: بجواز امثال ذلک من باب النهی عن المنکر کما ذهب الیه المرتضی- علی ما فی الروضة «۲» - و العلّامة فی الارشاد «۳» - مع اذن الامام، فتأمل. بل فی کثیر من کتبه- علی ما فی الروضة أیضا- لعموم الاوامر و اطلاقها، لکن مع ذلک:

فشرط التدرج الی الجرح هو عدم تأثیر غیره من المراتب، مع ان ضبیعا کان یرتدع عن فعله بمجرد اظهار الکراهة، و الاعراض عنه، ثم

القول اللّين، ثم الغليظ، و لا حاجة الى الضرب، ثم الادماء، ثم النفى...

ثانيا: لم يثبت كون سؤال ضبيع، عن تعنت، بل لعلّه كان تعلّما و تفقها و طلبا لفهم تفسير الآيات الشريفة.

ثالثا: هب انه كان للتعنت، لكن هل يسمح الشرع بهذا النحو من المؤاخذة- ثلاثمائة جلدة، ادماء رأسه، و تغريبه، و النهى عن مجالسته، و ايوائه، و اذلاله بين عشيرته، الى آخر حياته-؟!

و هل كانت هذه سيرة الرسول الاعظم صلّى اللّه عليه و آله و اهل البيت عليهم السّلام مع المسلمين سيّما مع من كان سيّد القوم و كريمهم «۴».

رابعا: اذا ثبت منه التعنت، و ثبت ان التعنت ايذاء للناس، فحكمه التعزير،

---

(۱) تحرير الاحكام ۲: ۲۳۹.

(۲) الروضة البهية ۲: ۴۱۶.

(۳) الارشاد ۲: ۳۵۲: «قال: و يجبان- اى الامر بالمعروف و النهى عن المنكر- بالقلب و باليد، اذا عرف الحاجة الى الضرب، و لو افتقر الى الجراح و القتل، افتقر الى اذن الامام على رأى.». انظر مسالك الافهام ۳: ۱۰۵.

(۴) انظر: ابن ماجة ۲: ۱۲۲۳/ الادب/ ب ۱۹ ح ۳۷۱۲- المعجم الكبير ۲: ۳۲۵ ح ۲۳۵۸.

حسب ما ارتكب لا اكثر و فى نهاية المطاف: ما دام لم يدّع ابناء السنة، عصمة غير النبى صلّى اللّه عليه و آله فعذره: القول بأنه أخطأ؛ أو انها كانت لعلة سياسية، فلا يمكن جعله مستندا للفتوى، بل و لا يتحمل التوجيه و الحمل على الصحة، و لعلّ الخليفة ندم على فعله، كما فى نفيه شارب الخمر.

هذا ما وفقنا الله عز و جل لجمعه و التحقيق فيه، و لعلّ هناك موارد اخرى لم نعثر عليها، او «۱» ليست بصريحة.

و فى الختام نشكر المولى العلى القدير الذى هيأ لعبده اسباب انجاز هذا الكتاب المسمى ب (النفى و التغريب فى مصادر التشريع الاسلامى) و ذلك فى ۸/ ربيع الثانى/ ۱۴۱۵ ه، يوم ميلاد الامام الحسن العسكرى عليه السّلام بقم المشرفة، و انا العبد الراجى ربه نجم الدين بن محمد رضا الطبسى النجفى.

---

(۱) أ- قال ابن ابى الحديد: روى الاعمش عن ابراهيم التيمى قال: قال على عليه السّلام لشريح و قد قضى قضية نقم عليه امرها: «و اللّه لأنفينك الى بانقيا شهرين تقضى بين اليهود » ... شرح نهج البلاغة ۴: ۹۸- انظر قاموس الرجال ۵: ۴۰۵.

ب- و عن ابن طاوس عن ابيه: «ان قوما كانوا فى السوق و كان اسلامهم حديثا لا فقه لهم، لا يحسنون يذبحون، قال: فاخرجهم عمر من السوق، و أمر بإخراجهم.».

مصنف عبد الرزاق ۴: ۴۸۳ ح ۸۵۵۹.

ج- قال الاوزاعى و الليث و مالك: «من قتل عمدا فعفى عنه الاولياء، أو فادوه بالدّية، فانه يجلد مائة سوط مع ذلك و ينفى سنة».

د- و قال مالك فى القسامة يدعى على جماعة انهم لا يقسمون الا على واحد فان اقسموا عليه قتلوه و ضرب الباقون كل واحد مائة سوط و ينفوا كلهم سنة سنة. المحلى ۱۰: ۴۶۲.

اقول: اوردنا هذه الاستدراكات خوفا من الضياع، و سنبحث عنها بالتفصيل، فى المستقبل ان شاء اللّه تعالى.

الفهارس الفنّيّة

اشارة

النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، ص: ۴۴۷

دلیل الفهارس

۱- فهرس الآیات ۴۴۹
۲- فهرس الأحادیث ۴۵۳
۳- فهرس أسماء المعصومین علیهم السّلام ۴۷۵
۴- فهرس الأعلام ۴۷۹
۵- فهرس الفرق و المذاهب ۵۰۷
۶- فهرس الجماعات و القبائل ۵۱۱
۷- فهرس البلدان و الأماکن ۵۱۵
۸- فهرس المصادر ۵۱۹
۹- فهرس المواضیع ۵۴۷
النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، ص: ۴۴۹

فهرس الآیات الکریمة

البقرة (۲)

رقم الآیة رقم الصفحة
۱۷۹ وَ لَکُمْ فِی الْقِصاصِ حَیاةٌ ۵۹

طبسی، نجم الدین، النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، در یک جلد، قم - ایران، اول، ه ق النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی؛ ص: ۴۴۹
۲۸۰ فَنَظِرَةٌ إِلی مَیْسَرَةٍ ۲۷۶

آل عمران (۳)

۱۲ قُلْ لِلَّذِینَ کَفَرُوا سَتُغْلَبُونَ وَ تُحْشَرُونَ إِلی جَهَنَّمَ ... ۳۴۶، ۳۴۷
۱۳ قَدْ کانَ لَکُمْ آیَةٌ فِی فِئَتَیْنِ الْتَقَتا ... ۳۴۷

النساء (۴)

۱۵ وَ اللّاتِی یَأْتِینَ الْفاحِشَةَ مِنْ نِسائِکُمْ فَاسْتَشْهِدُوا عَلَیْهِنَّ ۳۴، ۱۵۸
۱۵ فَأَمْسِکُوهُنَّ فِی الْبُیُوتِ ۱۶۸

۱۶ وَ اللَّذانِ یَأْتِیانِها مِنْکُمْ فَآذُوهُما ... ۳۳، ۳۴، ۱۶۸

النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، ص: ۴۵۰

رقم الآیة رقم الصفحة

۱۶ فَأَعْرِضُوا عَنْهُما ۱۵۸

۲۵ فَعَلَیْهِنَّ نِصْفُ ما عَلَی الْمُحْصَناتِ ۲۴۰، ۲۴۹، ۳۰۰

المائدة (۵)

۲ وَ تَعاوَنُوا عَلَی الْبِرِّ وَ التَّقْوی ۴۱۸، ۴۲۴

۴ فَکُلُوا مِمّا أَمْسَکْنَ عَلَیْکُمْ ۲۱۶

۳۳ إِنَّما جَزاءُ الَّذِینَ یُحارِبُونَ اللّهَ وَ رَسُولَهُ ۳۶۸

۳۷۰، ۳۷۱، ۳۷۴، ۳۷۸، ۳۷۹، ۳۸۰ ۳۸۲، ۳۸۷، ۴۰۵، ۴۰۶، ۴۱۹، ۴۲۶، ۴۲۹

۳۳ وَ یَسْعَوْنَ فِی الْأَرْضِ فَساداً * ... ۳۶۹، ۳۸۸

۳۳ أَنْ یُقَتَّلُوا أَوْ یُصَلَّبُوا ۳۷۵

۳۳ أَوْ یُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ ۱۹

۱۶۷، ۱۷۷، ۳۸۱، ۳۸۸، ۳۹۴، ۳۹۵، ۴۰۳

۳۴ إِلَّا الَّذِینَ تابُوا مِنْ قَبْلِ أَنْ تَقْدِرُوا عَلَیْهِمْ فَاعْلَمُوا أَنَّ اللّهَ ... ۴۱۷

۴۵ أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ ۵۹

الأنعام (۶)

۱۶۴ وَ لا تَزِرُ وازِرَةٌ وِزْرَ أُخْری ۲۴۱

النحل (۱۶)

۱۲۶ وَ إِنْ عاقَبْتُمْ ... ۳۸۵

النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، ص: ۴۵۱

الاسراء (۱۷)

رقم الآیة رقم الصفحة ۳۳ وَ مَنْ قُتِلَ مَظْلُوماً فَقَدْ جَعَلْنا لِوَلِیِّهِ سُلْطاناً ۵۹

الأنبیاء (۲۱)

۳۰ وَ جَعَلْنا مِنَ الْماءِ ... ۴۴

المؤمنون (۲۳)

۵ وَ الَّذِینَ هُمْ لِفُرُوجِهِمْ * ... ۸۹

النور (۲۴)

۲ الزّانِیَةُ وَ الزّانِی فَاجْلِدُوا ... ۱۶۸، ۱۷۸، ۲۳۳
۲ مِائَةَ جَلْدَةٍ وَ لا تَأْخُذْکُمْ بِهِما رَأْفَةٌ ۱۵۰، ۱۹۶
۴ وَ الَّذِینَ یَرْمُونَ الْمُحْصَناتِ ... ۱۵۹
۳۶ فِی بُیُوتٍ أَذِنَ اللّهُ ... ۳۵۷

النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، ص: ۴۵۳

فهرس الأحادیث الشریفة

أتی رجل الی عمر فاخبره ان أخته أحدثت ... فی الخبر ۱۵۶
أتی أمیر المؤمنین علیه السّلام بالنجاشی الشاعر و قد شرب الخمر فی الخبر ۳۲۸
اوتی رسول الله صلّی اللّه علیه و آله برجل قتل عبده متعمدا ... الامام علی علیه السّلام ۶۴
اتی علی بجاریة من همدان فضربها و سیرها الی البصرة فی الخبر ۲۰۱
اتی عمر بن الخطاب بجاریة شهدوا علیها أنها بغت الصادق علیه السّلام ۲۸۳
أتیت من حوران الی دمشق لآخذ عطائی ... فی الخبر ۴۱

النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، ص: ۴۵۴

اجلهم من الکوفة و لا تدع منهم احدا الامام علی علیه السّلام ۳۵۰
اخرج رسول الله صلّی اللّه علیه و آله الحکم من المدینة و طرده عنها ... فی الخبر ۳۴۳
اخرجوا المخنثین من بیوتکم النبی صلّی اللّه علیه و آله ۳۱۳
اخرجوا الیهود من الحجاز و اهل نجران ... النبی صلّی اللّه علیه و آله ۳۴۹
اخرجوهم من بیوتکم فانهم اقذر شیء النبی صلّی اللّه علیه و آله ۳۱۲، ۳۱۳، ۳۱۴، ۳۱۵
اذا اقیم علی السارق الحد نفی الی بلدة اخری الصادق علیه السّلام ۳۶۲
اذا حارب الله و رسوله و سعی فی الأرض فسادا ... الرضا علیه السّلام ۳۷۱
اذا حارب الرجل و قتل و اخذ المال قطعت یده ... فی الخبر ۳۷۸
اذا زنی البکران یجلدان و ینفیان ... فی الخبر ۱۵۳
اذا زنی الرجل فجلد فلیس ینبغی للإمام أن ینفیه الصادق علیه السّلام ۲۱۲
اذا زنی الرجل فجلد ینبغی للإمام أن ینفیه ... الصادق علیه السّلام ۱۳۷، ۲۲۳، ۳۶۳

النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، ص: ۴۵۵

اذا زنی الشیخ و الشیخة جلد کل واحد منهما مائة جلدة الامام علی علیه السّلام ۱۴۴
اذا زنت امة احدکم فلیجلدها الحد ... النبی صلّی اللّه علیه و آله ۲۹۹
اذا قام القائم عرض الایمان علی کل ناصب ... الباقر علیه السّلام ۳۵۰
اذا قتل و لم یحارب و لم یأخذ المال قتل ... الصادق علیه السّلام ۳۷۴
اذا قطع الطریق اللصوص و اشهروا السلاح ... الامام علی علیه السّلام ۳۷۶، ۴۰۱

اذا کان الرجل کلامه کلام النساء و مشیته مشیة النساء الامام علی علیه السّلام ۳۱۱
اذا نفی الزانیان نفی کل واحد منهما الی قریة فی الخبر ۲۴۵
اضرموها فیها فانّ الخبیث یأکل بعضه بعضا الامام علی علیه السّلام ۳۲
اعلموا انّ الارض لله و لرسوله و انی ارید أن اجلیکم من النبی صلّی اللّه علیه و آله هذه الارض ۳۴۸
إقامة الحدود الی من الیه الحکم الصادق علیه السّلام ۲۳۱
اقیموا عندی فاذا برئتم بعثتکم فی سریة النبی صلّی اللّه علیه و آله ۳۸۶
النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، ص: ۴۵۶
الذی لم یحصن یجلد مائة جلدة و لا ینفی ... الباقر علیه السّلام ۱۳۷
الامام فی الحکم فیهم بالخیار إن شاء قتل و ان شاء صلب الصادق علیه السّلام ۴۲۹
امرأتک فان شئت فطلّق و إن شئت فأمسک الامام علی علیه السّلام ۱۵۱
أنّ أبا بکر نفی رجلا و امرأة حولا فی الخبر ۱۵۳
أنّ أنس کذّب علی النبی صلّی اللّه علیه و آله ... الباقر علیه السّلام ۳۸۶
أنّ أول من استحل الامراء العذاب لکذبة کذّبها انس الباقر علیه السّلام ۳۸۶
إنّ اوّل من دعا الی خلع عثمان و البیعة لعلی علیه السّلام ... فی الخبر ۴۰
أن تنفی من الرجل و یطلقها زوجها الصادق علیه السّلام ۲۸۰
إن توجه الی أرض الشرک لیدخلها قوتل اهلها الرضا علیه السّلام ۳۷۲
ان الجاسوس و العین یقتلان فی الخبر ۳۳۷
ان الحکم بن ابی العاص کان جارا لرسول الله صلّی اللّه علیه و آله فی الخبر فی الجاهلیة ... ۳۴۳
النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، ص: ۴۵۷
أنّ رجلا جلد جاریة فجرت و تحت ثیابها درع حدید ... فی الخبر ۱۵۲
أنّ رجلا قتل عبده متعمدا فجلده النبی مائة جلدة ... فی الخبر ۶۵
انّ رسول الله صلّی اللّه علیه و آله قضی فیمن زنی و لم یحصن بنفی عام فی الخبر ۲۴۳
أنّ عامر بن قیس وشی به الی عثمان فأمر أن ینفی الی الشام فی الخبر ۳۹
أنّ عبدا کان یقوم علی رقیق الخمس و أنّه استکره جاریة فی الخبر ۱۵۴
ان عفوا عنه فانّ علی الامام ان یقتله ... الکاظم علیه السّلام ۳۷۰
أنّ علیا علیه السّلام جلد و نفی من البصرة الی الکوفة ... فی الخبر ۲۰۲
انّ علیا قال فی أمّ الولد اذا اعتقها سیدها أو مات عنها ... فی الخبر ۲۹۸
إنّ علیا علیه السّلام نفی رجلین من الکوفة الی البصرة الصادق علیه السّلام ۳۷۱
أنّ علیه ثلاثة أرباع حد الزانی الصادق علیه السّلام ۹۱
انّ علیه جلد مائة و تغریب عام النبی صلّی اللّه علیه و آله ۱۷۰
النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، ص: ۴۵۸
أنّ قاتل عبده لا یقتل به ... الباقر علیه السّلام ۶۳
إن کان محصنا فارجمه و ان کان بکرا فاجلده ... الامام علی علیه السّلام ۱۴۱

إن کان محصنا و إن کان بکرا فاجلده مائة جلدة الامام علی علیه السّلام ۱۹۲
أنّ محمد بن ابی بکر کتب الی علی علیه السّلام یسأله عن الرجل ... الصادق علیه السّلام ۱۴۱، ۱۹۲
انّ النبی صلّی اللّه علیه و آله غرّب هیت و مانع الی العرایا فی الخبر ۳۰۴
انّ النبی صلّی اللّه علیه و آله لعن المخنثین من الرجال و المترجلات فی الخبر ۳۱۵
انّ النفی یکون من المصر الذی حارب فیه الباقر علیه السّلام ۴۱۴
انّ النفی یکون من المصر الذی حارب فیه الرضا علیه السّلام ۴۱۴
أنّ هیت و مانعا حینما ارشدا رجلا الی ابنة غیلان ... الصادق علیه السّلام ۹۲
ان یقتلوا أو یصلبوا أو تقطّع أیدیهم و أرجلهم من خلاف الامام علی علیه السّلام ۳۷۷
أن ینادی علیه بانّه منفی فلا تواکلوه و لا تشاربوه ... الکاظم علیه السّلام ۴۱۹
النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، ص: ۴۵۹
أن ینفیه من الارض التی جلده فیها الی غیرها سنة فی الخبر ۱۸۳
انطلقوا الی یهود النبی صلّی اللّه علیه و آله ۳۴۸
إنّما سئل الرضا علیه السّلام عن نباش نبش قبر امرأة ... الجواد علیه السّلام ۷۹
أنّه أمر باحراق الطعام المحتکر الامام علی علیه السّلام ۳۲
انّه أمر بقتل عین للمشرکین النبی صلّی اللّه علیه و آله ۳۳۷
انّه قتل جاسوسین لمعاویة الحسن علیه السّلام ۳۳۷
انّه کان إذا قطع السارق و برئ نفاه من الکوفة ... الامام علی علیه السّلام ۳۶۳
إنّها فتنة الامام علی علیه السّلام ۳۲۷
انی نهیت عن قتل المصلّین النبی صلّی اللّه علیه و آله ۳۱۳
البکران یجلدان أو ینفیان ... فی الخبر ۱۵۵
بیوت الانبیاء النبی صلّی اللّه علیه و آله ۳۵۷
النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، ص: ۴۶۰
تجلد و لا تنفی الامام علی علیه السّلام ۲۵۳
تجلد و لا نفی علیها الامام علی علیه السّلام ۲۹۸
تزوّج رجل منّا امرأة فزنت قبل أن یدخل بها ... فی الخبر ۱۵۱، ۲۴۴
التغریب فتنة الامام علی علیه السّلام ۱۵۲
الثیب بالثیب جلد مائة و الرجم ... النبی صلّی اللّه علیه و آله ۱۴۴
جاء رجل الی ابی بکر فذکر أنّ ضیفا له افتضّ اخته فی الخبر ۱۵۶
جلد عثمان امرأة فی زنی ثم أرسل بها مع مولی له ... فی الخبر ۱۵۳
حبسه سنة فی الخبر ۷۱
خذوا عنّی خذوا عنّی قد جعل الله لهنّ سبیلا ... النبی صلّی اللّه علیه و آله ۱۴۹
خذوا عنّی قد جعل الله لهنّ السبیل ... النبی صلّی اللّه علیه و آله ۱۴۴
ذاک المؤلف بین الذکر و الانثی حراما الصادق علیه السّلام ۹۳

النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، ص: ۴۶۱

ذلک الی الامام إن شاء قطع و إن شاء صلب ... الصادق علیه السّلام ۳۷۱

ذلک الی الامام إن شاء قطع و إن شاء نفی ... الصادق علیه السّلام ۴۲۹

ذلک الی الإمام أیّما شاء فعل ... الصادق علیه السّلام ۳۷۵

ذلک الی الإمام یفعل ما شاء الصادق علیه السّلام ۴۲۹

رأیت أبا ذر یوم دخل به علی عثمان فقال له ... فی الخبر ۳۷

سل تفقّها و لا تسأل تعنّتا ... الصادق علیه السّلام ۴۴۰

سمعت رسول الله صلّی اللّه علیه و آله یقول لعن الله المتشبهین من الرجال الامام علی علیه السّلام ۳۱۲

سیّر عبد الرحمن صاحب رسول الله صلّی اللّه علیه و آله الی القموص ... فی الخبر ۴۰

الشیخان الثیّبان یجلدان و یرجمان و البکران ... فی الخبر ۱۵۳

الشیخ و الشیخة جلد مائة و الرجم و البکر و البکرة ... الصادق علیه السّلام ۱۴۰، ۲۴۳

ضرب ضربا شدیدا فی الخبر ۷۱

النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، ص: ۴۶۲

علی المحصن إذا زنی الرجم ... فی الخبر ۱۵۳

علیه أن یجلد حدّا غیر الحد ثم ینفی من بلاده ... الصادق علیه السّلام ۸۵

فاعلم أنّ أمیر المؤمنین علیه السّلام عند الله افضل من الأئمّة ... الصادق علیه السّلام ۳۵۷

فأکون من الجاهلین أو من الظالمین الامام علی علیه السّلام ۳۶

فانّ حبسهما من الفتنة أن ینفیا الامام علی علیه السّلام ۱۵۲

فان کانوا أخافوا السبیل فقط و لم یقتلوا أحدا الباقر علیه السّلام ۴۰۱

فانّه سیتوب قبل ذلک و هو صاغر الکاظم علیه السّلام ۳۹۸

فجرت امرأة علی عهد علی و قد زوّجت و لم یدخل بها فی الخبر ۱۵۱

فکان من شریعتهم فی الجاهلیة أنّ المرأة إذا زنت حبست الامام علی علیه السّلام ۳۴

فکتب سعید بن العاص الی عثمان إنّی لا أملک من الکوفة ... فی الخبر

۳۸

فی الّذی یأتی البهیمة فیولج علیه حدّ الزنا الصادق علیه السّلام ۸۸

النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، ص: ۴۶۳

فی البکر یزنی بالبکر فانّ حبسهما من الفتیان ینفیان الامام علی علیه السّلام ۲۴۴

فی العبد و الأمة إذا زنی أحدهما جلد خمسین جلدة الامام علی علیه السّلام ۲۹۷

قال أمیر المؤمنین علیه السّلام إذا زنی الشیخ و الشیخة جلد کلّ الصادق علیه السّلام واحد ... ۱۴۳

قال أمیر المؤمنین علیه السّلام إذا کان الرجل کلامه کلام النساء ... الصادق علیه السّلام ۳۱۱

قال أمیر المؤمنین علیه السّلام فی امرأة مجنونة زنت فحبلت ... الکاظم علیه السّلام ۲۹۷

قال أمیر المؤمنین علیه السّلام و علی البکر جلدة مائة و نفی سنة الصادق علیه السّلام ۲۲۴

قال رسول الله صلّی اللّه علیه و آله الثیّب بالثیّب جلد مائة ... الامام علی علیه السّلام ۱۴۴

قد قضی الله و رسوله إن شهد أربعة علی بکرین جلدا ... النبی صلّی اللّه علیه و آله ۱۵۰، ۱۹۶، ۲۴۴
قدم علی رسول الله صلّی اللّه علیه و آله قوم من بنی ضبّة مرضی ... الصادق علیه السّلام ۳۸۶
قضی أمیر المؤمنین علیه السّلام أنّه لا قود لولد أصابه والده فی الخبر ۶۱
قضی أمیر المؤمنین علیه السّلام فی البکر و البکرة إذا زنیا جلد مائة الباقر علیه السّلام ۱۳۶، ۲۴۲، ۲۵۱
النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، ص: ۴۶۴
قضی أمیر المؤمنین علیه السّلام فی العبید و الإماء إذا زنی أحدهم الکاظم علیه السّلام ۲۹۶
قضی أمیر المؤمنین علیه السّلام فی مکاتبة زنت و قد اعتق منها ... الکاظم علیه السّلام ۲۹۶
قوتل أهلها الرضا علیه السّلام ۴۱۲، ۴۱۴
کان أمیر المؤمنین إذا نفی أحدا من أهل الإسلام ... الباقر علیه السّلام ۱۲۸، ۲۰۰
کان بالمدینة رجلان یسمّی أحدهما هیت و الآخر مانع ... الصادق علیه السّلام ۹۵
کان علی علیه السّلام یجلد البکر و البکرة و ینفیهما سنة الصادق علیه السّلام ۲۴۳
کان علی علیه السّلام یضرب الشیخ و الشیخة مائة و یرجم الصادق علیه السّلام المحصن ... ۱۴۱
کان فی المدینة رجلان یسمّی أحدهما هیت و الآخر مانع ... الصادق علیه السّلام ۳۰۶
کان المخنّثون علی عهد رسول الله صلّی اللّه علیه و آله ثلاثة مانع و هدم عن المعصوم علیه السّلام ۳۱۴
کان النبی صلّی اللّه علیه و آله فی حجرته فسمع حسّا فاستنکره ... فی الخبر ۳۴۴
کانت غزوة بنی النضیر فی ربیع الأوّل و کانت منازلهم ... فی الخبر ۳۴۷
النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، ص: ۴۶۵
کفی بالتغریب فتنة الامام علی علیه السّلام ۱۶۸
کلّ شیء فی القرآن فصاحبه فیه بالخیار الصادق علیه السّلام ۴۲۹
کنت جالسا یوم الجمعة و علی علیه السّلام یخطب علی منبر ... فی الخبر ۳۶
لا (سألت أبا عبد الله علیه السّلام عن الرجل یزنی قبل أن یدخل الصادق علیه السّلام بأهله) ... ۲۸۴
لا آذن لک و لا کرامة و لا نعمة ... النبی صلّی اللّه علیه و آله ۳۳۲
لا اری هذا الخبیث یفطن لهذا ... النبی صلّی اللّه علیه و آله ۳۱۴
لا أریکما من اولی الإربة من الرجال النبی صلّی اللّه علیه و آله ۹۵، ۹۶
لا تبرح من مکانک فمن خرج علیک من أصحابی فسألک النبی صلّی اللّه علیه و آله عنّی ... ۳۴۷
لا تجاورونی فیما بعد ثلاث الامام علی علیه السّلام ۳۵۰
لا حدّ علی القوّاد ... الصادق علیه السّلام ۹۳
لأخرجنّ الیهود و النصاری من جزیرة العرب النبی صلّی اللّه علیه و آله ۳۴۸
النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، ص: ۴۶۶
لا، علیه القتل الکاظم علیه السّلام ۳۷۰
لأقضین بینکما بکتاب الله عزّ و جل النبی صلّی اللّه علیه و آله ۱۶۵
لا و الله ما سمل رسول الله صلّی اللّه علیه و آله عینا و لا زاد أهل اللقاح ... السجاد علیه السّلام ۳۸۶
لا و لکن نحو الجنایة الصادق علیه السّلام ۴۳۰

لا یبایع و لا یؤتی بطعام عن أحدهما علیهما السّلام ۳۹۹، ۴۱۹
لا یبایع و لا یؤوی ... الصادق علیه السّلام ۳۹۹، ۴۱۹
لا یحلّ دم امرئ مسلم یشهد أن لا إله إلّا الله ... الصادق علیه السّلام ۳۷۷
لا یحلّ لامرأة أن تسافر من غیر محرم النبی صلّی اللّه علیه و آله ۲۴۱، ۲۵۰
لا یخلّد فی السجن إلّا ثلاثة الصادق علیه السّلام ۷۹
لا یقتل الأب بابنه الصادق علیه السّلام ۵۳
لا یقتل به و لکن یضرب ضربا شدیدا ... الباقر علیه السّلام ۴۸، ۶۴
النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، ص: ۴۶۷
لا یقتل المؤمن بعبده و لکن یضرب ... فی الخبر ۶۵
لحم تلک البهیمة محرّم و ثمنها فی الخبر ۸۵
لعن الله المتشبّهین من الرجال بالنساء ... النبی صلّی اللّه علیه و آله ۳۱۲
لعن رسول الله صلّی اللّه علیه و آله المخنثین من الرجال ... فی الخبر ۳۱۴
لعن رسول الله صلّی اللّه علیه و آله المخنثین و قال اخرجوهم من بیوتکم الامام علی علیه السّلام ۳۱۲
لمّا أعطی عثمان مروان خمس مائة ألف من خمس افریقیة فی الخبر ۴۰
لمّا عمل معن بن زائدة خاتما علی نقش خاتم بیت المال ... فی الخبر ۳۵۵
لمّا ولی عمر بن عبد العزیز استعمل میمون بن مهران علی فی الخبر الجزیرة
۳۵۸
لیس أی شیء شاء صنع و لکنّه یصنع بهم علی قدر جنایاتهم الصادق علیه السّلام ۳۷۳
لیس فی الحدود نظر ساعة الامام علی علیه السّلام ۱۹۵
ما بال هذا النبی صلّی اللّه علیه و آله
النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، ص: ۴۶۸
ما هذه القریة الامام علی علیه السّلام ۳۲
المحصن یجلد مائة جلدة و یرجم و من لم یحصن ... الباقر علیه السّلام ۱۴۴
المحصن یرجم و الذی قد أملک و لم یدخل بها فجلد مائة ... الباقر علیه السّلام ۱۳۶
المحصن یرجم و الذی لم یحصن یجلد مائة ... الباقر علیه السّلام ۱۴۴
من حارب الله و أخذ المال و قتل کان علیه أن یقتل أو الباقر علیه السّلام یصلب ۳۷۵
من شهر السلاح فی مصر من الأمصار فعقر اقتصّ منه ... الباقر علیه السّلام ۴۱۵
من شهر السلاح فی مصر من الأمصار فعقر اقتصّ منه الکاظم علیه السّلام ۳۷۰
من عذیری من هذا الوزغ اللعین النبی صلّی اللّه علیه و آله ۳۴۳
من عمل عمل قوم لوط فاقتلوا الفاعل و المفعول النبی صلّی اللّه علیه و آله ۱۳۱
من مصر الی مصر آخر الصادق علیه السّلام ۴۲۹
من وقع علی بهیمة فاقتلوه النبی صلّی اللّه علیه و آله ۸۹
النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، ص: ۴۶۹

من یعذرنی من هؤلاء الضیاطرة ... الامام علی علیه السّلام ۳۶
نعم من أفاضلها النبی صلّی اللّه علیه و آله ۳۵۸
نعم من التی جلد فیها الی غیرها الصادق علیه السّلام ۱۳۸، ۱۹۲، ۲۲۳
نعم و لیکن ذلک فی سرّ فانّی أخاف علیک من السلطان الصادق علیه السّلام ۲۳۱
نفی علی رجلین من الکوفة الی البصرة الصادق علیه السّلام ۲۲۷
نفی عن المصر حولا فی الخبر ۱۸۳
نفی عن مصره سنة فی الخبر ۱۸۳
النفی من بلدة الی بلدة ... الصادق علیه السّلام ۲۰۰
هذا حارثة بن بدر قد جاء تائبا فهو آمن الامام علی علیه السّلام ۳۷۷
هذا لتجرّیک علی شرب الخمر فی شهر رمضان الامام علی علیه السّلام ۳۲۸
هذه اللقاح تغدو علیکم و تروح فاشربوا من ابوالها النبی صلّی اللّه علیه و آله ۳۸۱
النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، ص: ۴۷۰
هؤلاء العصاة من مات منهم بغیر توبة ... النبی صلّی اللّه علیه و آله ۳۳۲
هو بمنزلة الغائب عن أهله یجلد مائة جلدة الصادق علیه السّلام ۲۶۴
هی مثل السائبة لا تملک أمرها الامام علی علیه السّلام ۲۹۷
و إذا جلد الزانی البکر نفی عن بلده سنة بعد الجلد الصادق علیه السّلام ۱۹۲
و إذا زنی الشاب الحدث جلد مائة و نفی سنة الصادق علیه السّلام ۱۳۹، ۲۲۳
و التی قد املکت و لم یدخل بها تجلد مائة و تنفی الباقر علیه السّلام ۲۴۳
و الذی فلق الحبّة و برأ النسمة لقد سمعت ... الامام علی علیه السّلام ۳۷
و الذی نفسی بیده لأقضینّ بینکما بکتاب الله ... النبی صلّی اللّه علیه و آله ۱۴۵
و أمر المحارب الی الامام فان شاء قتل و ان شاء صلب الصادق علیه السّلام ۳۷۵
و إن قامت بیّنة علی قوّاد جلد خمسة و سبعین ... الرضا علیه السّلام ۹۵
و إن کان أحد الزانیین بکرا و الآخر ثیّبا ... الصادق علیه السّلام ۲۴۳
النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، ص: ۴۷۱
و البکران یجلدان و ینفیان فی الخبر ۲۴۴
و جلد الزانی من أشد الجلد و إذا جلد الزانی البکر ... الصادق علیه السّلام ۱۴۳، ۲۲۴
و علی البکر جلدة مائة و نفی سنة فی غیر مصره الامام علی علیه السّلام ۲۲۴
و غرّبا سنة غیر الارض التی کانا بها النبی صلّی اللّه علیه و آله ۲۲۴
و من زنی بمحصنة و هو غیر محصن فعلیها الرجم الرضا علیه السّلام ۱۴۴، ۲۰۰
و نفی سنة فی غیر مصره فی الخبر
۱۸۳
و نفی سنة فی غیر مصرهما الکاظم علیه السّلام ۱۸۳، ۲۲۴
و یدلّ علی أنّ الذی تزوّج و لم یدخل فلیس بمحصن الکاظم علیه السّلام ۲۳۷

و ینبغی أن یکون نفیا یشبه الصلب و القتل الصادق علیه السّلام ۴۲۶

و ینفی عن مسقط رأسه الباقر علیه السّلام ۴۹

و ینفی من الأرض التی یأتیه الصادق علیه السّلام ۲۲۴

النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، ص: ۴۷۲

یأتی بهیمة شاة فی الخبر ۸۵

یا معشر باهلة أشهد الله أنّکم تبغضونی و أبغضکم الامام علی علیه السّلام ۳۴۹

یا معشر غنی و باهلة اعیدوا علیّ عطایاکم ... الامام علی علیه السّلام ۳۴۹

یا معشر الیهود اسلموا تسلموا النبی صلّی اللّه علیه و آله ۳۴۸

یا معشر الیهود قد علمتم ما نزل بقریش ... النبی صلّی اللّه علیه و آله ۳۴۶

یجلدان مائة و ینفیان سنة فی الخبر ۱۵۴، ۲۴۵

یجلد الحد و یحلق رأسه و یفرّق بینه و بین أهله الکاظم علیه السّلام ۱۴۲، ۲۸۲، ۲۹۰

یحکم علی المحارب بقدر ما یعمل و ینفی ... الصادق علیه السّلام ۴۲۷

یحکم علیه الحاکم بقدر ما عمل و ینفی ... الصادق علیه السّلام ۳۷۴

یضرب تعزیرا فی الخبر ۸۴

یضرب ثلاثة أرباع حدّ الزانی الصادق علیه السّلام ۹۳

النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، ص: ۴۷۳

یضرب الزانی مائة جلدة و لا یرجم ... الصادق علیه السّلام ۲۶۴

یضرب عنقه إن أراد الدخول فی أرض الشرک فی الخبر ۳۷۳، ۴۱۲

یضرب مائة و یجزّ شعره و ینفی من المصر حولا الصادق علیه السّلام ۱۴۲، ۲۸۲، ۲۹۰

یضربه علی قدر ذنبه إن زنی جلده ... الکاظم علیه السّلام ۲۳۱

یفرّق بینهما و لا صداق لها ... الصادق علیه السّلام ۲۸۳

ینبغی للإمام إذا جلده ان ینفیه من الارض ... عن المعصوم علیه السّلام ۳۶۳

ینفی من ارض الإسلام کلها ... الصادق علیه السّلام ۳۷۵

ینفی من الارض الی بلدة یکون فیها سنة الصادق علیه السّلام ۱۳۹، ۱۹۲

ینفی من الارض التی یأتیه الصادق علیه السّلام ۲۲۶

ینفی من الارض سنة فی الخبر ۱۸۳

ینفی من مصر الی مصر آخر الصادق علیه السّلام ۳۷۱

النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، ص: ۴۷۴

ینفی من المصر الذی فعل فیه ما فعل الی مصر غیره الرضا علیه السّلام ۳۷۱، ۴۱۵

النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، ص: ۴۷۵

فهرس أسماء المعصومین علیهم السّلام

محمد بن عبد الله- رسول الله- النبی صلّی اللّه علیه و آله ۱۹، ۲۰، ۳۷، ۴۰، ۴۱، ۴۲، ۶۳ ۶۴، ۶۹، ۷۴، ۷۶، ۷۷، ۸۹، ۹۲، ۹۵، ۱۱۰

۱۲۸، ۱۳۱، ۱۴۴، ۱۴۵، ۱۴۷، ۱۴۹، ۱۵۰ ۱۶۵، ۱۶۶، ۱۶۸، ۱۶۹، ۱۷۰، ۱۷۶، ۱۷۷ ۱۷۸، ۱۷۹، ۱۹۰، ۱۹۶، ۱۹۷، ۲۰۱، ۲۲۴ ۲۴۳، ۲۵۲، ۲۷۹، ۲۹۹، ۳۰۳، ۳۰۴، ۳۰۷ ۳۱۰، ۳۱۲، ۳۱۳، ۳۱۴، ۳۱۵، ۳۱۶، ۳۱۹ ۳۲۰، ۳۲۱، ۳۳۱، ۳۳۲، ۳۴۱، ۳۴۲، ۳۴۳ ۳۴۴، ۳۴۵، ۳۴۶، ۳۴۷، ۳۴۸، ۳۴۹، ۳۵۷ ۳۶۹، ۳۷۶، ۳۸۰، ۳۸۱، ۳۸۲، ۳۸۳، ۳۸۴ ۳۸۵، ۳۸۶، ۳۸۷، ۴۱۶، ۴۳۷، ۴۴۲، ۴۴۳

علی بن أبی طالب- أمیر المؤمنین علیه السّلام ۱۹، ۲۰، ۲۶، ۳۲، ۳۴، ۳۶، ۴۰ ۴۱، ۴۲، ۶۱، ۶۴، ۱۲۸، ۱۳۱، ۱۴۱، ۱۴۴

النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، ص: ۴۷۶

۱۵۰، ۱۵۱، ۱۵۲، ۱۶۶، ۱۶۸، ۱۶۹، ۱۹۲ ۱۹۵، ۱۹۷، ۱۹۸، ۲۰۰، ۲۰۱، ۲۰۲، ۲۰۴ ۲۰۵، ۲۰۷، ۲۰۸، ۲۲۴، ۲۳۴، ۲۴۲، ۲۴۳ ۲۴۴، ۲۵۱، ۲۵۳، ۲۸۳، ۲۹۶، ۲۹۷، ۲۹۸ ۳۱۱، ۳۱۲، ۳۲۷، ۳۲۸، ۳۲۹، ۳۳۰، ۳۴۵ ۳۴۷، ۳۴۹، ۳۵۰، ۳۵۷، ۳۵۸، ۳۶۳، ۳۷۱ ۳۷۶، ۳۷۷، ۳۸۶، ۴۰۰، ۴۰۱، ۴۱۰، ۴۱۸

فاطمة (الزهراء علیها السّلام) ۳۵۷

الحسن بن علی علیه السّلام ۳۳۷

علی بن الحسین علیه السّلام ۳۸۶

محمد بن علی الباقر- أبو جعفر علیه السّلام ۴۸، ۶۳، ۶۴، ۶۹، ۱۲۸ ۱۳۶، ۱۳۷، ۱۴۴، ۱۸۰، ۱۹۹، ۲۰۰، ۲۲۴ ۲۳۱، ۲۴۳، ۲۴۸، ۲۴۹، ۲۵۱، ۲۹۶، ۲۹۷ ۳۰۰، ۳۷۰، ۳۷۵، ۳۸۶، ۴۰۱، ۴۱۴، ۴۱۵

جعفر بن محمّد- الصادق- أبو عبد الله علیه السّلام ۳۴، ۵۳، ۷۹، ۸۵، ۸۸، ۹۱ ۹۲، ۹۳، ۹۵، ۱۰۶، ۱۳۷، ۱۳۸، ۱۳۹ ۱۴۰، ۱۴۱، ۱۴۲، ۱۴۳، ۱۶۳، ۱۸۰، ۱۹۱ ۱۹۲، ۲۰۰، ۲۲۳، ۲۲۴، ۲۲۶، ۲۳۱، ۲۳۴ ۲۴۳، ۲۴۹، ۲۶۴، ۲۸۰، ۲۸۳، ۲۹۰، ۳۰۶ ۳۱۱، ۳۱۲، ۳۵۷، ۳۶۲، ۳۶۳، ۳۷۰، ۳۷۲ ۳۷۳، ۳۷۴، ۳۷۵، ۳۸۶، ۳۹۶، ۳۹۸، ۳۹۹ ۴۱۹، ۴۲۵، ۴۲۶، ۴۲۷، ۴۲۹، ۴۳۰، ۴۴۰

النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، ص: ۴۷۷

۴۱۹، ۴۲۵، ۴۲۶، ۴۲۷، ۴۲۹، ۴۳۰، ۴۴۰

موسی بن جعفر الکاظم- أبو الحسن علیه السّلام ۸۸، ۱۴۲، ۲۸۲، ۲۸۹، ۳۹۸، ۴۱۹

علی بن موسی الرضا- أبو الحسن علیه السّلام ۷۹، ۲۰۵، ۳۷۱ ۳۹۶، ۳۹۷، ۳۹۸، ۴۱۲، ۴۱۴، ۴۱۵، ۴۲۲

محمّد بن علی الجواد- أبو جعفر الثانی علیه السّلام ۷۹، ۴۰۰، ۴۱۰

الحسن بن علی العسکری علیه السّلام ۴۴۳

المهدی (عجل الله تعالی فرجه) ۳۴۵، ۳۵۰

النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، ص: ۴۷۹

فهرس الأعلام

ابراهیم بن ابی یحیی ۷۶

ابراهیم بن عبد الله بن حنیف ۶۴

ابراهیم بن هاشم ۴۱۹، ۴۲۰

ابراهیم النخعی ۲۴۴، ۲۴۵، ۲۶۰، ۲۶۱، ۴۰۳

ابن أبی الحدید ۳۲۶، ۳۴۴، ۴۳۷، ۴۳۹

ابن ابی شیبة ۶۳، ۶۴، ۸۸، ۱۴۶ ۱۴۹، ۱۵۳، ۱۹۷، ۲۰۱، ۲۹۷، ۳۷۷، ۳۷۸

ابن أبی عقیل (العمانی) ۱۳۶، ۱۵۷ ۲۳۴، ۲۳۶، ۲۳۹، ۲۴۵، ۲۴۸، ۲۴۹، ۲۸۹

ابن أبی عمیر ۱۴۰، ۲۸۴

ابن أبی لیلی ۱۶۷، ۱۶۸، ۲۲۲، ۲۲۶

ابن أبی نجیح ۱۳۲

ابن الأثیر ۱۷، ۲۱، ۲۳، ۸۰، ۳۱۱

ابن ادریس ۵۰، ۵۷، ۵۸،

النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، ص: ۴۸۰

۹۲، ۹۸، ۱۰۰، ۱۰۴، ۱۱۴، ۱۱۵، ۱۱۷ ۱۱۹، ۱۲۶، ۱۶۰، ۲۳۹، ۲۴۸، ۲۸۹، ۲۹۰ ۳۵۳، ۳۵۴، ۳۹۱، ۳۹۶، ۳۹۷، ۴۰۶، ۴۰۷ ۴۰۸، ۴۱۳، ۴۱۷، ۴۲۳، ۴۲۴، ۴۲۸، ۴۳۴

ابن الانباری ۴۴۰

ابن البرّاج (القاضی) ۴۸، ۸۷، ۱۰۰، ۱۱۱، ۱۱۷، ۱۵۹، ۲۲۲ ۲۲۵، ۲۳۶، ۲۳۹، ۲۴۷، ۲۸۹، ۳۲۷، ۳۲۸ ۳۳۸، ۳۵۴، ۳۶۵، ۳۹۰، ۴۱۴، ۴۱۵، ۴۲۰

ابن بشار ۱۴۹

ابن بشیر ۱۵۰

ابن بطال ۳۰۶، ۳۲۰

ابن بلال ۳۸۷

ابن تیمیة ۹۳، ۱۰۹، ۳۱۹، ۳۲۵

ابن الجارود ۶۸

ابن جریج ۷۴، ۷۶، ۱۳۲ ۱۵۰، ۱۵۴، ۱۵۵، ۱۵۶، ۱۵۷، ۱۹۶، ۳۲۹

ابن جریر ۳۸۰، ۳۸۱

ابن الجلّاب ۷۳

ابن الجنید (الاسکافی) ۵۶، ۱۰۷، ۱۳۶ ۱۵۷، ۲۳۴، ۲۳۹، ۲۴۰، ۲۴۵، ۲۵۰، ۲۸۹ ۴۰۶، ۴۰۷، ۴۰۸، ۴۰۹، ۴۱۰، ۴۲۷، ۴۲۸

ابن الجوزی ۳۳۹

النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، ص: ۴۸۱

ابن حبّان ۶۸، ۳۳۳

ابن حجر ۴۰، ۴۳۷، ۴۳۸، ۴۳۹

ابن حزم ۷۴، ۷۵، ۱۶۷، ۱۹۴، ۲۵۲، ۴۲۴

ابن حمزة الطوسی ۹۲ ۹۷، ۱۰۲، ۱۱۱، ۱۱۷، ۱۲۲، ۱۶۰، ۲۲۲ ۲۲۶، ۲۳۷، ۲۳۹، ۲۴۷، ۲۸۹، ۳۵۴، ۳۹۰

ابن خلکان ۳۲۵

ابن خزیمة ۶۷

ابن خنیس ۳۸

ابن رشد القرطبی ۱۶۸، ۲۴۰، ۲۵۳، ۳۹۴ ۴۰۳، ۴۰۴، ۴۰۵، ۴۱۱، ۴۲۴، ۴۳۳، ۴۳۷

ابن زهرة ۶۳، ۷۰، ۷۳ ۹۲، ۱۰۲، ۱۱۷، ۱۲۱، ۱۲۲، ۱۲۵، ۱۶۰ ۲۲۹، ۲۳۵، ۲۸۹، ۳۹۰، ۴۰۰، ۴۰۱، ۴۲۹

ابن سریج ۳۹۴

ابن سعد ۶۸

ابن شاهین ۶۸

ابن شهاب ۲۰۳

ابن صوحان ۳۶

ابن طلحة ۲۲۳

ابن عباس ۳۴، ۸۹، ۱۱۷، ۱۱۸، ۱۳۱ ۳۱۳، ۳۱۵، ۳۷۸، ۳۷۹، ۳۸۰، ۳۸۸، ۳۹۴

النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، ص: ۴۸۲

ابن عدی ۶۷، ۶۸، ۶۹، ۳۳۳

ابن عبدوس ۲۵۴

ابن عساکر ۴۱

ابن عکاشة ۳۱۶

ابن عمار ۶۸

ابن عمر (راجع عبد الله بن عمر)

ابن عیینة ۱۳۲، ۱۴۶

ابن فارس ۱۷

ابن فهد الحلّی ۲۵، ۷۱، ۹۲ ۱۱۶، ۱۲۲، ۱۲۶، ۱۲۹، ۱۷۵، ۱۸۶، ۱۹۸ ۲۰۴، ۲۳۹، ۲۴۸، ۲۶۷، ۳۹۷، ۴۰۷، ۴۲۱

ابن القاسم ۳۹۴، ۴۰۳، ۴۱۱

ابن قدامة ۳۱، ۱۶۸، ۲۰۶، ۲۱۰ ۲۴۰، ۲۵۳، ۲۶۶، ۲۶۸، ۳۵۵، ۴۰۰، ۴۴۱

ابن قولویه ۴۸، ۶۳، ۶۴

ابن لهیعة ۶۹

ابن ماجة ۳۳۱، ۳۳۲

ابن الماجشون ۴۰۳

ابن المبارک ۳۹

ابن مردویه ۳۵۷

ابن معین ۳۱۶

ابن منجویه ۱۵۰

النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، ص: ۴۸۳

ابن المنذر ۱۷۰، ۱۷۱، ۱۹۸، ۲۰۷

ابن منظور ۱۸، ۲۱، ۲۳، ۸۰، ۳۰۳، ۳۰۵، ۳۴۴

ابن النجار ۲۷۱

ابن نصر ۱۷۰

ابن الولید ۳۰۸

أبو إسحاق ۱۵۲

أبو إسحاق الشیرازی ۲۵۳، ۲۷۲

أبو إسحاق المدائنی ۴۱۲، ۴۱۹، ۴۲۲

أبو أیوب ۶۸

أبو بصیر ۸۸، ۱۳۸، ۱۴۳، ۱۸۰، ۱۸۳، ۱۹۲ ۲۲۲، ۲۲۳، ۲۲۷، ۲۳۴، ۲۳۸، ۴۱۳، ۴۲۳

أبو بکر بن أبی قحافة ۲۰ ۶۵، ۱۳۱، ۱۵۶، ۱۵۷، ۱۶۶، ۱۶۹، ۲۰۳ ۲۰۷، ۲۴۵، ۳۱۰، ۳۱۵، ۳۱۹، ۳۴۳، ۳۵۷

أبو بکر بن امیة بن خلف ۳۲۷، ۳۲۹

أبو بکر الحصنی الشافعی ۲۰۷

أبو ثور ۱۶۸، ۱۹۸، ۲۰۷

أبو حاتم ۳۱۶

أبو حنیفة ۸۴ ۸۷، ۱۴۶، ۱۶۶، ۱۶۷، ۱۶۸، ۱۶۹، ۱۷۶ ۱۷۹، ۱۹۹، ۲۰۹، ۲۶۰، ۲۶۱، ۳۲۰، ۳۳۹ ۳۸۴، ۳۸۹، ۳۹۴، ۴۰۳، ۴۰۴، ۴۰۵، ۴۳۳

النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، ص: ۴۸۴

أبو الخطاب ۳۹۴

أبو داود ۶۸، ۶۹، ۷۷، ۱۵۰، ۳۱۶، ۳۲۲، ۳۳۳، ۳۳۷

أبو ذر الغفاری ۲۰، ۳۵، ۳۷، ۳۸، ۴۲، ۱۵۳، ۲۴۴

أبو زرعة ۶۹، ۳۳۳

أبو الزناد ۳۸۴، ۳۹۴

أبو سلمة البجلی ۳۳۳

ابو سنان ۳۲۹

أبو الشعثاء ۳۷۹

أبو شیبة القاص ۴۱

أبو الصلاح الحلبی ۸۴، ۸۷، ۹۲، ۹۶، ۱۰۰، ۱۲۵، ۱۵۹، ۲۲۹ ۲۳۴، ۲۳۸، ۲۳۹، ۲۴۷، ۲۸۹، ۳۰۳، ۳۱۸ ۳۲۲، ۳۲۷، ۳۶۵، ۳۹۰، ۴۰۰، ۴۰۱، ۴۲۸

أبو الطیب ۱۸۴

أبو العباس بن سریج ۳۸۹

أبو عبد الله المطلبی ۳۱۶

أبو عبیدة الجراح ۳۴۹، ۳۷۰

أبو علی بن أبی هریرة ۲۰۶

أبو غسان النهدی ۱۴۷، ۱۴۸

أبو لبابة ۳۴۲

أبو مجلز ۳۷۸

أبو مریم ۳۲۸

أبو موسی ۴۳۹

النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، ص: ۴۸۵

أبو نعیم ۱۴۷

أبو هاشم ۳۱۶

أبو هریرة ۲۰، ۱۴۵، ۱۴۶ ۱۴۸، ۱۸۰، ۲۴۳، ۲۹۹، ۳۱۳، ۳۱۶، ۳۴۸

أبو یسار ۳۱۶

أبو یعقوب ۳۱۶

أبو یعلی ۱۶۶، ۴۴۱

أبو یوسف ۳۳۸، ۴۰۴

أم سلمة ۳۱۳

ابیّ بن کعب ۲۰، ۱۵۰، ۲۴۴

أحمد بن حنبل ۲۰ ۶۸، ۷۶، ۱۷۹، ۱۹۹، ۲۶۵، ۳۱۶، ۳۳۲

أحمد بن عیسی ۳۶۱

أحمد بن الفضل الخاقانی ۴۰۱

أحمد بن یحیی ۳۹۵، ۴۴۱

الأردبیلی ۹۲، ۱۳۰، ۲۴۰

إسحاق ۲۰

إسحاق بن عبد الله بن أبی فروة ۶۶، ۶۸

إسحاق بن عمّار ۸۸

الإسکافی (راجع ابن الجنید)

إسماعیل بن أبی زیاد ۱۹۱

إسماعیل بن امیة ۷۴، ۳۳۰

النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، ص: ۴۸۶

إسماعیل بن جابر ۳۴

إسماعیل بن زیاد ۱۸۰

إسماعیل بن عیاش ۶۶، ۶۷

إسماعیل بن مسلم ۳۶۶

الاسود بن یزید ۴۱

الاشعث ۳۶

أصغر بن الحارث الحارثی ۳۹

السید الأصفهانی ۱۸۱

الأعمش ۱۵۵

امیة بن یزید الأسدی ۳۶۶

أمین الإسلام الطبرسی ۱۶۲، ۳۶۷

الأندلسی ۲۱۰، ۲۷۲

أنس بن مالک ۳۸۲، ۳۸۴، ۳۸۶، ۳۸۸

الشیخ الأنصاری ۱۰۳، ۱۲۳، ۳۰۴، ۳۱۸

الأوزاعی ۸۷، ۱۳۲، ۱۳۳، ۱۶۷، ۱۶۸، ۳۳۹

أوس بن حجر ۱۸

أیوب ۲۰۳

بادیة بنت غیلان ۳۱۴

البخاری ۶۷، ۶۸

برید بن معاویة ۴۲۹

بریدة ۳۵۷

البستی ۱۶۶

النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، ص: ۴۸۷

بشر بن نمیر ۳۳۲، ۳۳۳

البکائی ۳۱۶

بکیر بن أعین ۲۰۰، ۲۰۸

البلاذری ۳۸، ۴۰، ۳۴۳

بلال بن سعد ۳۹

البلقینی ۲۸۵

الشیخ البهائی ۴۷، ۵۱، ۵۳، ۱۶۳، ۲۹۱

البهوتی ۲۸، ۹۳، ۱۰۸، ۱۷۰، ۱۸۶ ۱۸۷، ۱۸۹، ۱۹۸، ۲۱۱، ۲۱۴، ۲۱۹، ۲۲۱ ۲۵۵، ۲۵۷، ۲۶۳، ۲۶۹، ۳۰۰، ۳۲۵، ۳۹۵

البیهقی ۶۳ ۶۵، ۱۵۳، ۱۵۶، ۲۰۳، ۳۱۴، ۳۱۶، ۳۲۲

الترکمانی ۱۷۸

ثابت بن قیس بن المنقع النخعی ۳۹

الثقفی ۳۴۹

جابر ۴۸، ۴۹، ۵۰، ۶۹، ۳۴۲

جابر بن عبد الله الأنصاری ۳۴۸

الجزیری ۲۸، ۵۸، ۱۳۲ ۱۳۳، ۱۷۱، ۲۳۰، ۲۷۳، ۳۰۴، ۳۰۶، ۳۲۱ ۴۰۰، ۴۰۸، ۴۱۰، ۴۲۴، ۴۳۵، ۴۳۶، ۴۴۱

جمیل بن دراج ۳۷۰، ۴۲۹، ۴۳۰، ۴۳۲

جندب بن زهیر الأزدی ۳۹

النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، ص: ۴۸۸

الجنید بن عبد الرحمن بن عمرو ۳۶، ۴۱، ۴۲

الجوزجانی ۳۳۳

الجوهری ۲۱، ۲۲، ۳۲۳

حارثة بن بدر ۳۷۷، ۴۱۸

الحارث بن عبد الله الأعور الهمدانی ۳۹

الحارث بن المغیرة ۲۶۴

حجّاج بن محمد ۱۴۸

الحرّ العاملی ۳۴، ۶۱ ۱۰۱، ۱۱۳، ۱۱۸، ۱۲۲، ۱۶۴، ۲۰۸، ۳۲۲

الحسن البصری ۱۳۲، ۱۳۳

الحسن بن حی ۱۶۷

الحسن بن عمارة ۱۵۱

الحسن بن محبوب ۳۶۲

الحسین بن سعید ۱۴۰

الحسین بن علوان ۴۴۰

حفص بن غیاث ۲۳۱

الحکم بن أبی العاص ۳۴۱، ۳۴۲، ۳۴۳، ۳۴۵

الحلبی ۱۸۰، ۲۰۰، ۲۱۷ ۲۴۲، ۲۴۳، ۲۴۶، ۲۵۲، ۲۷۵، ۲۸۹، ۳۶۲

حمران بن أبان ۳۵

حنّان ۱۸۳، ۲۲۶ ۲۲۷، ۲۸۰، ۲۸۲، ۲۹۰، ۳۹۹، ۴۱۹، ۴۲۰

النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، ص: ۴۸۹

خالد بن الولید ۳۱۴

الخطابی ۳۲۱

الخلیلی ۶۸

الإمام الخمینی ۲۲، ۲۷، ۲۹ ۴۸، ۵۵، ۵۷، ۶۰، ۸۴، ۸۸، ۱۰۴، ۱۱۵ ۱۱۸، ۱۲۲، ۱۶۵، ۱۸۱، ۲۱۱، ۲۱۳، ۲۱۹ ۲۲۰، ۲۲۵، ۲۷۷، ۲۸۶، ۲۸۹، ۲۹۱، ۲۹۵

السید الخوئی ۳۳، ۴۷، ۴۹، ۵۰، ۵۴، ۵۵، ۶۴ ۷۱، ۷۳، ۸۴، ۸۶، ۹۴، ۱۰۵، ۱۰۷، ۱۱۸ ۱۲۰، ۱۲۳، ۱۳۰، ۱۶۵، ۲۲۵، ۲۴۰، ۲۴۶ ۲۹۱، ۳۹۷، ۳۹۹، ۴۲۲، ۴۲۳، ۴۲۴، ۴۲۵

السید الخوانساری ۴۷، ۴۹، ۵۰ ۶۳، ۷۱، ۹۲، ۹۴، ۱۰۴، ۱۱۱، ۱۱۳، ۱۱۸ ۱۱۹، ۱۲۲، ۲۴۰، ۲۴۶، ۲۹۳، ۳۲۷، ۳۲۸

الدار قطنی ۷۶، ۳۳۳

الدولابی ۶۸، ۳۳۳

الذهبی ۱۴۷، ۱۴۸، ۳۴۴

الرازی ۳۳۳

الراوندی ۹۲ ۱۰۶، ۱۶۰، ۳۴۱، ۳۴۲، ۳۹۱، ۴۱۴، ۴۱۵

الربیع بن انس ۳۸۱، ۳۸۹

ربیعة بن امیة ۳۲۷، ۳۳۰

رفاعة ۲۸۴

الرملی ۲۰۷، ۲۱۰، ۲۱۴ ۲۱۵، ۲۱۶، ۲۱۹، ۲۶۳، ۲۶۵، ۲۶۸، ۲۷۴ ۲۷۵، ۲۷۶، ۲۷۷، ۲۸۱، ۲۸۷، ۲۸۸، ۴۳۸

الرویانی ۲۷۶

رویشد الثقفی ۳۲

الزحیلی ۲۹، ۲۵۵

زرارة ۱۳۶، ۱۳۷ ۱۴۴، ۱۸۰، ۲۳۵، ۲۴۳، ۲۴۹، ۳۹۹، ۴۱۹

زرعة ۲۱۲، ۳۶۳

الزرکشی ۳۹۶

الزهری ۱۳۲، ۱۴۵، ۱۴۶، ۳۸۹، ۳۹۴

زید بن خالد الجهنی ۲۰، ۱۴۵، ۱۴۷، ۱۶۷، ۲۴۳

زید بن صوحان ۳۹

زید بن أسلم ۲۰۲

زید بن علی ۳۱۲، ۳۷۶

زین الدین الجبعی العاملی (الشهید الثانی) ۲۳، ۸۴ ۸۷، ۹۲، ۹۴، ۱۰۶، ۱۱۸، ۱۲۰، ۱۴۱ ۱۸۱، ۱۸۲، ۱۹۸، ۲۴۰، ۲۴۵، ۲۴۶، ۲۵۹ ۲۶۶، ۲۶۷، ۲۸۹، ۲۹۲، ۳۹۸، ۳۹۹، ۴۰۹

الساجی ۶۸

السبزواری ۲۴، ۹۲، ۱۰۴، ۱۱۶

النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، ص: ۴۹۱

۱۱۸، ۱۱۹، ۱۲۲، ۱۵۲، ۱۶۵، ۱۹۸، ۲۰۱ ۲۰۴، ۲۱۱، ۲۱۳، ۲۱۹، ۲۲۱، ۲۲۲، ۲۲۵ ۲۳۹، ۲۵۱، ۲۷۷، ۲۸۶، ۲۸۹، ۲۹۱، ۲۹۳

سحنون ۳۳۹

السدی ۳۸۹

السرخسی ۱۶۷، ۱۷۷، ۲۲۲، ۲۲۶، ۲۵۳، ۳۲۹، ۴۰۸

سعید الاشعری ۳۵۰

سعید بن جبیر ۳۷۹، ۳۸۱، ۳۸۹

سعید بن العاص ۳۸

سعید بن قیس الهمدانی ۳۷۷

سعید بن المسیّب ۱۳۲، ۱۳۳، ۲۴۳، ۳۳۰، ۴۳۹

سفیان الثوری ۲۰، ۸۴، ۸۷ ۱۳۲، ۱۳۳، ۱۵۵، ۱۶۷، ۱۶۸، ۳۲۹، ۳۸۴

السکونی ۷۱، ۲۳۴، ۲۸۰، ۲۸۲، ۲۸۳، ۳۱۱

سلّار (الدیلمی) ۴۷، ۵۰، ۹۲، ۹۷ ۱۰۰، ۱۰۲، ۱۱۳، ۱۱۷، ۱۲۲، ۱۵۹، ۲۳۸ ۲۳۹، ۲۴۷، ۲۸۹، ۳۳۳، ۳۵۴، ۳۹۰، ۴۲۸

طبسی، نجم الدین، النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، در یک جلد، قم - ایران، اول، ه ق النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی؛ ص: ۴۹۱

سلام بن المستنیر ۳۵۰

سلام بن مشکم ۳۴۷

سماعة بن مهران ۸۵، ۱۳۷، ۱۸۰، ۱۹۲، ۲۱۲، ۲۱۹ ۲۲۲، ۲۲۳، ۲۲۷، ۲۳۸، ۳۶۳، ۳۷۴، ۴۲۹

السندی ۳۳۰

النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، ص: ۴۹۲

سیف بن عمیرة ۱۴۲

السیوطی ۱۹۶، ۳۱۹، ۳۷۷

الشافعی ۲۰، ۵۵، ۶۸، ۸۴، ۸۷، ۱۶۵، ۱۶۷ ۱۶۸، ۱۶۹، ۱۷۹، ۱۹۸، ۱۹۹، ۲۰۹، ۲۵۴ ۲۵۶، ۲۶۱، ۲۶۵، ۲۹۸، ۳۰۴، ۳۱۹، ۳۲۰ ۳۹۴، ۴۰۳، ۴۰۴، ۴۰۵، ۴۱۱، ۴۲۴، ۴۳۳

شبابة بن سوار ۱۴۹

الشبراملسی ۲۱۵، ۲۷۳، ۲۷۴، ۲۸۱

الشربینی ۱۸۴ ۱۹۰، ۱۹۴، ۲۷۶، ۲۸۰، ۲۸۱، ۲۸۵، ۲۰۸ ۲۱۰، ۲۱۴، ۲۱۵، ۲۱۹، ۲۶۳، ۲۶۸، ۲۸۷

شعبة ۱۴۹

الشعبی ۱۹۷، ۲۰۲، ۲۴۵

شمس الدین المقدسی ۸۴، ۸۹، ۹۳، ۱۰۸، ۱۸۵ ۲۰۶، ۲۴۰، ۲۵۴، ۲۹۵، ۲۹۹، ۳۱۹، ۳۵۵

الشهیدان ۴۷، ۵۱، ۵۳، ۶۳، ۷۰ ۱۰۵، ۱۶۳، ۱۸۶، ۱۸۸، ۲۰۴، ۲۲۲، ۲۲۷ ۲۸۹، ۲۹۴، ۳۲۳، ۳۶۵، ۳۹۲، ۴۳۴، ۴۳۵

الشهیدی ۳۱۸

الشوکانی ۱۷۰، ۱۷۹، ۲۲۲، ۲۲۸، ۲۲۹، ۳۹۵

الشیرازی ۲۱، ۲۳

الصابونی ۱۷۹، ۲۵۶

النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، ص: ۴۹۳

الصاغانی ۳۱۶

صالح بن عبد القدوس ۴۰۲

صعصعة بن صوحان ۳۹

صفوان بن امیة ۳۳۲

صفوان بن یحیی ۱۴۱

صفیّة بنت ابن عبید ۱۵۴

صهبان ۳۷

الصهرشتی ۹۲، ۹۸، ۱۱۷، ۱۲۲، ۲۳۰، ۲۳۲، ۲۳۶

الصیمری ۱۷۶، ۲۳۵

ضبیع ۴۳۷، ۴۳۸

الضحاک ۳۸۹

طاوس ۱۶۸

الطبرانی ۳۱۶

الطبرسی ۱۸، ۲۳۶، ۲۳۹، ۲۴۹، ۲۸۹، ۳۴۲

الطحاوی ۱۷۰

الطریحی ۱۷، ۸۴، ۹۱، ۳۰۵، ۳۲۳، ۴۴۰

طلحة بن زید ۲۸۴

الشیخ الطوسی ۲۱، ۲۴، ۴۷، ۵۰ ۵۶، ۶۳، ۷۰، ۷۵، ۸۳، ۸۴، ۸۵، ۹۲ ۹۳، ۹۶، ۱۰۰، ۱۰۳، ۱۰۴، ۱۰۶، ۱۱۱ ۱۱۴، ۱۱۵، ۱۱۷، ۱۲۲، ۱۲۶، ۱۲۹، ۱۳۶ ۱۳۹، ۱۴۱، ۱۵۲، ۱۵۸، ۱۶۲، ۱۷۵، ۱۷۶

النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، ص: ۴۹۴

۱۷۷، ۱۹۴، ۱۹۸، ۲۰۳، ۲۱۹، ۲۲۵، ۲۳۰ ۲۳۲، ۲۳۳، ۲۳۶، ۲۳۷، ۲۳۹، ۲۴۰، ۲۴۵ ۲۴۷، ۲۴۸، ۲۵۹، ۲۶۶، ۲۸۹، ۲۹۰، ۲۹۶ ۲۹۷، ۲۹۸، ۳۰۱، ۳۲۳، ۳۳۸، ۳۵۳، ۳۵۴ ۳۶۲، ۳۶۵، ۳۶۷، ۳۶۸، ۳۸۷، ۳۸۸، ۳۹۳ ۴۰۴، ۴۰۶، ۴۰۷، ۴۱۱، ۴۱۳، ۴۳۱، ۴۳۲

الطیالسی ۱۸۰

عائذ بن حملة الطهوی ۳۹

عاصم ۱۳۷

عائشة ۱۵۶، ۳۴۴، ۳۷۶

عامر بن عبد قیس ۳۵، ۳۹

عبّاد بن عبد الله الأسدی ۳۶

عبادة بن الصامت ۲۰، ۳۳، ۳۵، ۳۸، ۱۴۹، ۱۶۷، ۱۸۰

عبد الأعلی ۱۴۹

عبد الله بن أبی الهذیل ۳۲۹

عبد الله بن الحسن ۲۳۱

عبد الله بن سلام ۳۴۸

عبد الله بن سنان ۹۳، ۱۰۰، ۱۰۳، ۱۰۵ ۱۰۶، ۱۱۷، ۱۳۹، ۱۴۰، ۱۸۳، ۲۲۲، ۲۲۳ عبد الله بن طلحة ۱۴۰، ۲۳۴، ۲۴۹، ۳۷۴، ۴۲۵، ۴۲۶، ۴۲۷ عبد الله بن عمر ۱۵۳، ۲۰۳، ۲۹۸، ۳۲۹، ۳۴۸، ۳۸۴

عبد الله بن المبارک ۲۰

النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، ص: ۴۹۵

عبد الله بن مسعود ۲۰، ۱۵۰، ۱۶۶، ۱۶۸، ۲۴۵، ۲۵۳، ۲۹۸

عبد الله بن میمون القدّاح ۹۵، ۳۰۶

عبد بن حمید ۳۸۱

عبد الرحمن ۱۸۳، ۲۴۳، ۲۴۶

عبد الرحمن بن حنبل ۳۵، ۴۱

عبد الرحمن بن خالد ۳۹

عبد الرحمن بن عوف ۳۱۱

عبد الرحمن الجمحی ۳۵، ۴۰

عبد الرزاق ۷۴، ۷۶، ۱۳۲

۱۵۰، ۱۵۱، ۱۵۲، ۱۵۴، ۱۵۵، ۱۵۶، ۱۹۶ ۱۹۷، ۲۰۳، ۲۴۳، ۲۶۰، ۲۶۱، ۲۹۸، ۳۱۲ ۳۱۳، ۳۲۷، ۳۲۹، ۳۳۲، ۳۷۸، ۳۷۹، ۴۱۶

عبد القادر عودة ۲۶۹

عبید الله بن اسحاق المدائنی ۳۷۱، ۳۷۲، ۳۹۷

عبید الله بن موسی ۱۴۷

عبید بن بشیر الخثعمی ۳۷۳

عتبة بن أبی سفیان ۳۴۲

عثمان بن عفان ۳۵، ۳۷، ۳۸، ۳۹، ۴۰ ۴۱، ۱۶۶، ۲۰۲، ۲۰۷، ۲۴۵، ۳۴۲، ۳۴۳

العسقلانی ۳۰۳، ۳۰۴، ۳۰۶، ۳۱۹، ۳۲۴، ۳۲۵

العصائدی ۳۱۵

عطاء بن أبی رباح ۱۳۲، ۱۳۳، ۱۵۴، ۱۵۷

النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، ص: ۴۹۶

عطاء الخراسانی ۷۶

العقیلی ۶۸

عکرمة ۳۳، ۳۱۳

علاء الدین الحلبی ۱۲۱، ۲۲۹، ۳۹۲، ۴۱۱

العلّامة الحلّی ۲۱، ۲۵، ۳۱، ۴۷، ۴۸، ۵۱، ۵۴ ۵۶، ۵۷، ۵۸، ۶۳، ۷۰، ۷۱، ۸۰، ۸۴، ۸۷ ۹۲، ۹۹، ۱۰۶، ۱۱۲، ۱۱۷، ۱۱۸، ۱۲۲ ۱۲۴، ۱۶۱، ۱۸۵، ۱۸۶، ۱۸۸، ۱۸۹، ۱۹۸ ۲۰۳، ۲۰۴، ۲۰۵، ۲۰۹، ۲۱۱، ۲۱۲، ۲۱۶ ۲۲۲، ۲۲۷، ۲۳۰، ۲۳۲، ۲۳۵، ۲۳۷، ۲۳۹ ۲۴۸، ۲۵۸، ۲۶۰، ۲۶۶، ۲۷۰، ۲۸۹، ۲۹۰ ۲۹۴، ۳۰۳، ۳۱۸، ۳۲۳، ۳۲۷، ۳۲۸، ۳۳۸ ۳۵۳، ۳۵۵، ۳۶۵، ۳۹۲، ۴۰۵، ۴۰۷، ۴۰۹ ۴۱۳، ۴۱۷، ۴۲۰، ۴۳۰، ۴۳۴، ۴۴۱، ۴۴۲

العلّامة الطباطبائی ۳۶۹، ۴۰۲، ۴۳۱

علقمة ۴۱

علی بن أبی طلحة ۳۸۰

علی بن جعفر ۱۴۲، ۱۴۳ ۲۳۱، ۲۳۵، ۲۳۷، ۲۳۸، ۲۸۰، ۲۸۲، ۲۸۹

علی بن حسّان ۳۷۵

علی بن الحسن ۶۸

علی بن حمزة الطوسی (راجع ابن حمزة)

النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، ص: ۴۹۷

علی بن عبد الله ۶۸

علی بن المدینی ۶۷، ۶۸، ۷۶، ۳۳۳

السید علی الطباطبائی ۲۳، ۴۷، ۵۱، ۵۴، ۸۴، ۸۷، ۹۲، ۱۰۱ ۱۱۲، ۱۱۵، ۱۱۸، ۱۲۱، ۱۲۲، ۱۶۴، ۲۲۲ ۲۲۵، ۲۳۹، ۲۵۰، ۲۵۹، ۲۸۹، ۲۹۱، ۲۹۲ ۲۹۳، ۲۹۴، ۴۰۲، ۴۲۱، ۴۲۵، ۴۲۷، ۴۳۱

علی ناصف ۲۸

عمّار بن یاسر ۳۸

العمّانی (راجع ابن ابی عقیل)

عمر بن الخطـاب ۲۰، ۶۵، ۷۴، ۱۵۴، ۱۵۶، ۱۵۷، ۱۶۶ ۱۶۹، ۲۰۲، ۲۰۳، ۲۰۵، ۲۰۷، ۲۸۳، ۳۱۰ ۳۱۵، ۳۱۹، ۳۲۵، ۳۲۶، ۳۲۷، ۳۲۹، ۳۳۰ ۳۴۱، ۳۴۳، ۳۴۸، ۳۵۵، ۳۶۶، ۴۳۷، ۴۳۸

عمر بن عامر ۲۹۷

عمر بن عبد العزیز ۷۴، ۷۶، ۳۵۷، ۳۵۸، ۳۸۹

عمرو بن امیهٔ ۳۴۷

عمرو بن الحجاش ۳۴۷

عمرو بن زرارهٔ ۳۵، ۳۹، ۴۰، ۴۱

عمرو بن شعیب ۶۵، ۶۶، ۶۸، ۶۹، ۷۴ ۷۶، ۷۷، ۱۵۰، ۱۸۰، ۱۹۶، ۲۲۴، ۲۴۳

عمرو بن شمر ۴۷، ۴۸، ۶۴

عمرو بن عثمان ۳۷۱

النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، ص: ۴۹۸

عمرو بن علی ۶۸، ۳۳۳

عمرو بن مرهٔ ۳۳۲

عنبسهٔ بن سعید ۳۱۴

عنبسهٔ بن مصعب ۲۳۱

عیّاش بن أبی ربیعهٔ ۳۱۴

العینی ۱۴۶، ۲۰۷، ۲۱۱، ۳۰۴، ۳۲۰، ۳۳۹

الغلابی ۶۸

فاخته بنت عمرو بن عائذ ۳۱۴

الفاضل الآبی ۹۲ ۹۸، ۱۱۱، ۱۱۸، ۱۱۹، ۱۲۲، ۱۶۱، ۱۸۱

الفاضل المقداد ۹۲، ۱۰۶

۱۲۰، ۱۶۳، ۲۳۵، ۲۳۹، ۲۴۹، ۲۸۹، ۳۹۳

الفاضل الهندی ۸۴، ۸۷ ۹۲، ۱۰۲، ۱۱۶، ۱۱۸، ۱۲۰، ۱۲۶، ۱۶۴ ۱۸۵، ۱۸۷، ۱۸۸، ۱۹۰، ۱۹۸، ۲۰۴، ۲۰۵ ۲۱۱، ۲۱۲، ۲۱۶، ۲۲۰، ۲۲۲، ۲۲۶، ۲۲۷ ۲۳۹، ۲۴۹، ۲۶۶، ۲۶۷، ۲۷۰، ۲۷۱، ۲۸۵ ۲۸۹، ۲۹۱، ۲۹۲، ۲۹۳، ۲۹۴، ۳۳۳، ۳۹۶ ۳۹۸، ۴۰۴، ۴۰۵، ۴۰۸، ۴۱۷، ۴۱۹، ۴۲۱

فخر المحققین ۴۸ ۹۲، ۱۰۰، ۱۲۲، ۱۹۸، ۲۰۴، ۲۴۸، ۳۹۳

الفرّاء ۳۱۹

النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، ص: ۴۹۹

فراس بن أبی ورام ۳۵۸

فضالهٔ بن أیّوب ۲۸۴

الفضیل بن یسار ۸۳

الفیروزآبادی ۴۳۸

الفیض الکاشانی ۱۸، ۲۶، ۶۳، ۷۱ ۷۹، ۸۴، ۸۸، ۹۲، ۱۰۱، ۱۲۲، ۱۲۴، ۱۳۶ ۱۳۷، ۱۳۸، ۱۶۴، ۲۰۰، ۲۱۳، ۲۴۰، ۲۴۶ ۲۶۷، ۲۸۴، ۲۹۵، ۲۹۸، ۳۰۴، ۳۱۱، ۳۱۲ ۳۷۲، ۳۹۸، ۴۱۴، ۴۲۱، ۴۲۵، ۴۲۷، ۴۴۰

القاضی نعمان ۴۱

قتادة ۱۴۹، ۳۸۹

القرشی ۱۶۹، ۲۵۷، ۳۳۴، ۴۴۱

القسطلانی ۱۷۰، ۱۷۸، ۲۰۷، ۲۵۵، ۳۰۰، ۳۰۳، ۳۱۵

القهبائی ۴۲۵

الکازرونی ۳۴۷

الکاسانی ۱۷۸، ۴۰۳، ۴۴۱

الکاظمی ۱۷۷، ۴۲۱

الکرمانی ۳۰۴، ۳۱۶، ۳۲۰

الکشّی ۷۷، ۴۲۰

کعب بن عبدة ۳۵، ۳۸

کلثوم بن جبیر ۱۵۱، ۱۹۲، ۲۴۴

الکلینی ۸۳، ۸۵، ۳۶۱، ۳۶۲

النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، ص: ۵۰۰

کمیل بن زیاد النخعی ۳۹، ۴۰

اللیث بن سعد ۳۸۴

مالک ۶۸، ۷۴، ۷۵، ۸۷، ۱۶۷، ۱۷۹ ۱۹۹، ۲۶۵، ۳۱۶، ۴۰۰، ۴۰۳، ۴۰۴، ۴۱۱

مالک الأشتر ۳۸، ۳۹، ۴۱

مالک بن إسماعیل ۱۴۷، ۲۴۳

مالک بن أنس ۲۰، ۲۸

المامقانی ۴۷، ۵۱، ۷۷ ۹۲، ۱۰۳، ۱۱۸، ۱۲۲، ۱۳۰، ۱۶۴، ۲۱۹ ۲۲۰، ۲۲۲، ۲۲۵، ۲۳۹، ۲۵۱، ۲۸۹، ۲۹۱

مانع ۳۰۳، ۳۰۴، ۳۰۷، ۳۱۴، ۳۱۹

الماوردی ۲۷، ۱۶۷، ۲۰۶، ۲۷۵، ۲۸۱، ۳۱۰، ۴۴۱

الماردینی ۳۳۰

المثنی بن الصباح ۶۹

مثنی الحنّاط ۱۳۹ ۱۸۰، ۱۸۳، ۱۹۲، ۲۱۱، ۲۲۲، ۲۲۷، ۲۳۴

المجلسی الأوّل ۲۱

۲۵، ۷۹، ۸۰، ۹۲، ۹۳، ۹۴، ۱۰۵، ۱۰۷ ۱۱۸، ۱۲۷، ۱۲۸، ۱۳۷، ۱۳۸، ۱۳۹، ۱۴۰ ۱۴۱، ۱۴۲، ۱۴۳، ۱۶۳، ۲۰۰، ۲۳۷، ۲۳۹ ۲۴۲، ۲۴۳، ۲۴۹، ۲۷۲، ۲۸۹، ۲۹۱، ۲۹۶ ۲۹۷، ۳۰۵، ۳۰۷، ۳۰۹، ۳۱۰، ۳۱۱، ۳۴۵

النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، ص: ۵۰۱

۳۴۷، ۳۵۱، ۳۶۱، ۳۶۲، ۳۶۳، ۳۷۰، ۳۷۱ ۳۷۲، ۳۷۳، ۳۷۴، ۳۹۸، ۴۱۹، ۴۲۵، ۴۲۶

المجلسی الثانی ۴۸، ۶۳، ۶۴، ۶۹، ۸۵، ۱۰۷، ۱۳۶ ۱۳۹، ۱۴۱، ۲۰۰، ۲۴۰، ۳۱۱، ۳۶۱، ۳۶۲

المحقّق الأردبیلی ۹۴، ۱۰۰، ۱۱۱، ۱۱۳، ۱۲۳، ۲۴۵

المحقق الحلّی ۲۳، ۴۷، ۵۰، ۵۵، ۶۳ ۱۲۲، ۱۲۴، ۱۶۱، ۷۰، ۷۱، ۹۲، ۹۹، ۱۱۲ ۱۱۵، ۲۳۶، ۲۳۹، ۲۴۸، ۲۹۰، ۳۲۳، ۳۶۵ ۳۹۱، ۴۱۳، ۴۱۴، ۴۲۰، ۴۲۸، ۴۳۰، ۴۳۴

المحقق الکرکی ۲۳۰، ۲۳۲، ۳۲۳

محمد بن أبی بکر ۱۴۱، ۱۹۲، ۲۳۴

محمد بن اسحاق ۳۱۶

محمد بن اسماعیل الصنعانی ۱۷۰، ۲۵۵

محمد بن جمال الدین مکی العاملی (الشهید الأوّل) ۹۲، ۱۰۶، ۱۱۸، ۱۲۳، ۲۳۹ ۲۴۹، ۳۹۶، ۳۹۸، ۴۰۲، ۴۰۹، ۴۲۷، ۴۳۰

محمد بن حفص ۱۴۰، ۱۸۰، ۲۲۳، ۴۲۵

محمد بن سلیمان ۹۴، ۱۰۰، ۱۰۶

محمد بن عاصم بن حفص ۶۸

محمد بن عثمان ۶۷

محمد بن علی بن الحسین (الصدوق) ۸۶، ۹۳، ۹۴، ۱۳۸، ۱۴۲ ۱۵۷، ۲۰۰، ۲۰۵، ۲۳۷، ۲۸۴، ۲۸۹، ۳۶۱ ۳۶۲، ۳۶۵، ۳۷۱، ۳۷۴، ۳۸۷، ۴۲۶، ۴۲۸

النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، ص: ۵۰۲

محمّد بن قیس ۱۳۶، ۱۸۰ ۲۲۲، ۲۲۴، ۲۲۶، ۲۲۷، ۲۳۴، ۲۳۵، ۲۴۱ ۲۴۲، ۲۴۶، ۲۴۸، ۲۵۰، ۲۵۱، ۲۹۶، ۲۹۷

محمّد بن المثنی ۱۴۹

محمّد بن مسلم ۳۷۰، ۴۰۷، ۴۰۸

محمّد بن مسلم ۳۷۰، ۴۰۷، ۴۰۸

محمّد بن مسلمة ۳۴۷

محمّد بن تقی الشیرازی ۲۴، ۹۲، ۱۰۳

محمّد بن جواد العاملی ۲۱، ۲۶

الشیخ محمّد حسن النجفی ۲۱، ۲۵، ۴۹ ۵۶، ۵۹، ۶۱، ۸۶، ۹۲، ۱۰۲، ۱۱۲، ۱۱۶ ۱۱۹، ۱۲۲، ۱۲۴، ۱۳۸، ۱۶۴، ۲۱۳، ۲۱۹ ۲۲۰، ۲۲۲، ۲۲۷، ۲۳۹، ۲۵۱، ۲۵۹، ۲۸۵ ۲۸۹، ۲۹۱، ۳۵۵، ۴۱۴، ۴۲۵، ۴۲۷، ۴۳۴

محمد الذهبی ۱۷۹

السید محمّد رضا الگلپایگانی ۲۱، ۲۷، ۳۱، ۹۲ ۱۰۵، ۱۰۷، ۱۸۱، ۱۸۲، ۱۸۷، ۱۸۸، ۱۸۹ ۱۹۳، ۱۹۵، ۲۰۵، ۲۰۸، ۲۱۱، ۲۱۲، ۲۱۸، ۲۱۹، ۲۲۰، ۲۲۷، ۲۵۲، ۲۶۲، ۲۶۵، ۲۶۶ ۲۷۰، ۲۷۱، ۲۷۴، ۲۷۹، ۲۸۰، ۲۸۴، ۲۹۹

محمّد علی المالکی ۳۶۸

المخزومی ۳۱۶

المرداوی ۱۶۹، ۲۵۴، ۲۶۹

النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، ص: ۵۰۳

۲۷۳، ۳۶۱، ۳۶۴، ۳۹۶، ۴۰۰، ۴۱۶، ۴۳۶

السید المرتضی ۸۴، ۸۶، ۹۲، ۱۰۵، ۱۱۷، ۴۴۲

مسلمة بن محارب ۳۶۶

المسعودی ۷۹

مسمع بن عبد الملک ۷۱

معاویة بن أبی سفیان ۳۸، ۳۹، ۴۰، ۱۱۷، ۳۳۷، ۳۵۷، ۳۵۸

معاویة بن وهب ۲۸۰، ۲۸۲، ۲۸۳

معمر ۲۰۳

معن بن زائدة ۳۵۵

الشیخ المفید ۴۷، ۴۸، ۵۰، ۶۳ ۶۴، ۷۰، ۸۴، ۸۶، ۹۲، ۹۶، ۹۹، ۱۰۲ ۱۰۳، ۱۱۷، ۱۲۲، ۱۵۸، ۲۳۰، ۲۳۱، ۲۳۷ ۲۵۹، ۲۶۱، ۲۸۹، ۲۹۰، ۳۵۳، ۳۵۴، ۳۶۵ ۳۸۷، ۳۹۳، ۳۹۶، ۳۹۷، ۴۲۳، ۴۲۸، ۴۳۰

المقدسی ۸۴

مکحول ۳۳۲

مروان ۴۰

المروزی ۳۱۹

الشیخ المنتظری ۲۷، ۴۰۳

مورق العجلی ۳۷۸

موسی بن عبیدة ۷۶

الموصلی ۱۷۷

النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، ص: ۵۰۴

المیدانی ۳۱۵

میمون بن مهران ۳۵۸

نافع ۲۰۳

النجاشی ۹۴، ۳۲۸، ۴۲۰

النخعی ۱۳۲، ۱۳۳، ۳۹۴، ۴۱۶

النسائی ۶۸، ۳۱۶، ۳۳۰، ۳۳۳

نصر بن حجاج ۳۲۴، ۳۲۵، ۳۲۶

نصر بن مزاحم ۳۴۹

النضر بن سوید ۱۳۷

النوری ۴۸، ۶۴

النووی ۸۴، ۸۹، ۱۳۲، ۱۶۹ ۱۹۸، ۲۰۶، ۲۶۰، ۲۶۸، ۲۹۹، ۳۰۱، ۴۰۳

هانی بن هوذة ۳۵۰

هدم ۳۰۳، ۳۱۴، ۳۱۵

هشام بن عبد الملک ۳۶، ۴۱، ۴۲، ۸۸

هشام بن عروة ۱۵۵

هشیم بن بشر السلمی ۱۵۰

هیت ۳۰۳، ۳۰۴، ۳۰۶، ۳۱۴، ۳۱۵، ۳۱۹

الهیثمی ۳۱۴

الواقدی ۳۷، ۳۱۰

الوحید البهبهانی ۳۰۷

الولید ۴۱

النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، ص: ۵۰۵

یحیی بن سعید الحلّی ۴۷، ۴۸، ۶۳، ۶۸، ۶۹، ۷۳، ۷۶، ۹۲ ۹۹، ۱۰۴، ۱۱۲، ۱۱۷، ۱۲۱، ۱۲۲، ۱۶۱ ۱۸۶، ۱۹۸، ۲۰۳، ۲۳۷، ۲۳۹، ۲۴۸، ۲۹۰ ۳۹۲، ۳۹۶، ۳۹۸، ۳۹۹، ۴۲۰، ۴۲۲، ۴۲۶

یحیی بن العلاء ۳۳۲، ۳۳۳

یحیی بن معین ۶۷، ۶۸، ۳۳۳

یزید بن عبد الله ۳۳۲

یزید بن المکفف النخعی ۳۹

یعقوب بن سفیان ۳۳۳

الیعقوبی ۴۰

یونس ۷۱

النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، ص: ۵۰۷

فهرس الفرق و المذاهب

الأخباریون ۳۶۲

الإسلام ۳۳، ۳۴، ۳۷، ۵۴ ۶۰، ۶۸، ۱۲۸، ۱۵۸، ۱۶۱، ۱۷۶، ۱۹۷ ۱۹۸، ۲۰۰، ۲۰۳، ۲۰۸، ۲۳۱، ۲۵۶، ۲۵۷ ۲۶۱، ۳۴۲، ۳۴۳، ۳۴۵، ۳۴۶، ۳۶۷، ۳۷۵ ۳۸۰، ۳۸۱، ۳۸۲، ۳۸۳، ۳۸۷، ۳۸۸، ۳۸۹ ۳۹۰، ۴۰۳، ۴۰۵، ۴۱۲، ۴۱۳، ۴۲۲، ۴۲۷

الإمامیة ۲۳، ۶۳ ۸۴، ۸۶، ۱۰۵، ۱۳۱، ۱۳۵، ۱۷۵، ۱۹۹ ۲۹۲، ۲۹۵، ۳۰۴، ۳۵۳، ۳۶۱، ۳۶۷، ۴۰۰

أهل الحرب ۳۳۹

أهل الذمّة ۳۵۰

النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، ص: ۵۰۸

أهل السنة ۳۱، ۱۹۷

أهل الکتاب ۷۴، ۳۸۰

الحنابلة ۵۷، ۵۸، ۷۵، ۱۳۵، ۱۷۲، ۱۸۸ ۱۹۰، ۱۹۱، ۲۰۹، ۲۷۳، ۲۳۹، ۲۵۶، ۲۶۵ ۲۶۹، ۳۹۷، ۳۹۹، ۴۰۰، ۴۰۹، ۴۱۰، ۴۲۴

الحنفیة ۲۹، ۳۱، ۵۷، ۵۸، ۷۵، ۱۳۵، ۱۷۰، ۱۷۱ ۱۷۲، ۱۸۰، ۱۸۵، ۲۰۹، ۴۰۹، ۴۱۰، ۴۳۲

الخاصّة ۴۹، ۶۶

الزیدیّة ۴۱۵

الشافعیة ۵۷، ۷۵، ۸۸، ۱۳۲، ۱۳۳ ۱۳۵، ۱۴۶، ۱۷۲، ۱۸۲، ۱۸۸، ۱۹۰، ۱۹۱ ۱۹۶، ۲۰۹، ۲۱۱، ۲۱۵، ۲۱۸، ۲۳۹، ۲۴۰ ۲۵۶، ۲۶۲، ۲۶۵، ۲۶۹، ۲۷۳، ۲۷۷، ۲۸۵ ۲۸۸، ۳۹۷، ۴۰۰، ۴۰۹، ۴۱۰، ۴۳۲، ۴۳۴

الشیعة ۷۷

العامّة ۲۲، ۴۹، ۵۶ ۶۵، ۶۶، ۷۶، ۶۷، ۷۷، ۸۸، ۱۱۰، ۱۲۱ ۱۲۷، ۱۳۵، ۱۷۵، ۱۷۶، ۱۸۶، ۱۹۹، ۲۰۵ ۲۱۵، ۲۵۹، ۲۶۰، ۲۷۱، ۲۸۸، ۳۰۳، ۳۰۴ ۳۱۰، ۳۲۲، ۳۶۱، ۳۶۴، ۳۶۵، ۳۸۲، ۳۸۵ ۴۱۱، ۴۱۵، ۴۱۶، ۴۱۹، ۴۲۵، ۴۲۷، ۴۴۱

المالکیة ۲۹، ۵۷، ۷۵، ۱۳۵، ۱۷۱، ۱۸۲، ۱۸۵

النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، ص: ۵۰۹

۱۸۸، ۱۹۱، ۲۰۹، ۲۱۸، ۲۳۹، ۲۴۰، ۲۶۵ ۲۶۹، ۳۹۷، ۴۰۸، ۴۰۹، ۴۱۰، ۴۳۲، ۴۳۶

المسلمین ۱۸، ۳۵، ۳۶، ۳۷، ۴۰ ۴۲، ۶۵، ۷۱، ۱۲۹، ۲۷۰، ۲۷۱، ۲۷۲، ۳۲۱ ۳۳۱، ۳۳۸، ۳۴۲، ۳۴۷، ۳۶۸، ۳۶۹، ۳۷۲ ۳۷۸، ۳۷۹، ۳۸۰، ۳۸۲، ۴۲۲، ۴۲۳، ۴۴۲

النصاری ۳۴۸

النواصب ۳۴۵، ۳۵۰

الهادویّة ۱۷۰

الیهود ۳۴۵، ۳۴۶، ۳۴۸، ۳۴۹

النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، ص: ۵۱۱

فهرس الجماعات و القبائل

الأئمة علیهم السّلام ۲۵۲

آل محمّد صلّی اللّه علیه و آله ۲۳۱

أصحاب النبی صلّی اللّه علیه و آله ۲۰، ۱۵۰

أصحاب الرضا علیه السّلام ۴۲۰

أهل الإسلام ۱۲۸، ۲۰۰، ۳۳۸

أهل البادیة ۲۲۰

أهل البصرة ۳۷۷

أهل البیت علیهم السّلام ۱۲۷، ۳۳۷، ۳۸۵، ۴۴۰، ۴۴۲

أهل الحجاز ۶۷

أهل الحرّة ۷۶

أهل دمشق ۳۹

أهل الشام ۶۷

النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، ص: ۵۱۲

أهل الشرک ۱۲۸

أهل الکوفة ۳۹

أهل المدینة ۶۸، ۳۱۱

أهل نجران ۳۴۵، ۳۴۹

باهلة ۳۴۹، ۳۵۰

بجیلة ۳۸۲

بنو امیة ۳۱۴

بنو تمیم ۳۹

بنو سلیم ۳۸۲

بنو قریظة ۳۴۲

بنو قینقاع ۳۴۶، ۳۴۸

بنو النضیر ۳۴۷

التابعین ۲۰، ۱۳۵، ۱۸۰

الحجازیین ۶۶، ۶۷

خثعم ۷۶

الخلفاء الراشدین ۱۶۸، ۱۶۹، ۱۷۱

الروم ۳۷، ۲۰۸

الزیدیین ۲۰۹

الشامیین ۶۶

العجم ۳۷

العراقیون ۶۷

العرب ۳۶

النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، ص: ۵۱۳

علماء العامة ۳۰۴

عرینة ۳۸۲

غنی ۳۴۹، ۳۵۰

فقهاء الامامیة ۲۱، ۲۲

فقهاء العامّة ۲۲۴

قرّاء أهل الکوفة ۳۹

قریش ۳۴۶، ۳۷۷

الکوفیین ۱۷۰، ۱۷۱، ۱۹۹

مشرکی قریش ۳۴۱، ۳۴۴

المهاجرون ۱۱۰

النخع ۳۵۰

یهود بنی حارثة ۳۴۸

یهود المدینة ۳۴۸

النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، ص: ۵۱۵

فهرس البلدان و الأماكن

بدر ۳۴۶

البصرة ۳۵، ۱۱۰، ۱۲۸، ۱۵۲، ۱۹۷، ۲۰۰ ۲۰۱، ۲۰۲، ۲۰۳، ۲۰۴، ۲۰۵، ۲۰۷، ۲۲۷ ۲۴۴، ۳۲۴، ۳۲۵، ۳۷۱، ۴۳۷، ۴۳۸، ۴۳۹

جزیرة العرب ۳۴۸، ۳۴۹

الحجاز ۲۶۴، ۳۴۵، ۳۴۹

حرم رسول الله صلّی اللّه علیه و آله ۳۲۸

حمراء الاسد ۱۲۸، ۲۷۹، ۳۰۳، ۳۱۰، ۳۱۵، ۳۱۶

حمص ۳۹

حوران ۴۱

خاخ ۳۱۵

الخضراء ۳۹

النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، ص: ۵۱۶

خیبر ۳۶، ۴۰، ۴۱، ۱۲۸ ۱۵۳، ۱۹۷، ۲۰۱، ۲۰۲، ۲۰۳، ۳۲۷، ۳۳۰

دمشق ۳۹، ۴۱

الدیلم ۱۲۸، ۳۴۵، ۳۴۹

ذی الحلیفة ۳۱۴

الربذة ۳۵، ۳۸

الری ۳۵

زرارة (اسم قریة) ۳۲

السند ۳۶، ۴۲

الشام ۳۵ ۳۷، ۳۸، ۳۹، ۴۱، ۱۲۸، ۲۰۶، ۲۰۷، ۳۲۷

صفین ۴۱، ۳۴۵، ۳۴۹

الطائف ۹۲، ۹۵، ۱۲۸ ۱۹۷، ۲۰۲، ۳۱۳، ۳۱۴، ۳۴۳، ۳۴۴، ۳۴۵

العراق ۳۸، ۲۰۶، ۲۶۴، ۴۳۸

العرایا ۹۲، ۹۵، ۱۲۸، ۳۰۳، ۳۰۴، ۳۰۷، ۳۰۹

العقیق ۳۱۵

فارس ۳۲۴

فدک ۱۲۸، ۲۰۲، ۲۰۳، ۲۰۷

قرقیسیا ۳۵۸

القموص ۳۵، ۴۰

الکوفة ۲۶، ۳۵، ۳۶

النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، ص: ۵۱۷

۳۸، ۳۹، ۱۹۷، ۲۰۰، ۲۰۱، ۲۰۲، ۲۰۴ ۲۰۵، ۲۲۷، ۳۴۵، ۳۴۹، ۳۵۰، ۳۶۳، ۳۷۱

المدینة ۳۵، ۹۵، ۱۱۰، ۲۰۱ ۲۰۳، ۲۷۹، ۳۰۳، ۳۰۶، ۳۰۹، ۳۱۵، ۳۱۶ ۳۱۹، ۳۲۴، ۳۲۵، ۳۲۶، ۳۴۱، ۳۴۳، ۳۴۵ ۳۴۶، ۳۴۷، ۳۶۶، ۳۸۱، ۳۸۶، ۴۳۷، ۴۳۸

مرو ۳۷۷

مسجد رسول الله صلّی اللّه علیه و آله ۳۱۲

مسجد قبا ۳۴۷

مصر ۱۲۸، ۲۰۷

مکّة ۱۹۷، ۲۰۲، ۳۱۱، ۳۱۵، ۳۴۳

نجد ۳۸

النقیع ۳۰۳، ۳۱۳

النهروان ۳۵۰

نهری کربلاء ۱۵۱، ۱۹۲، ۲۴۴

نیشابور ۳۷۷

همدان ۲۰۱، ۲۴۴

الیمن ۳۸۶

النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، ص: ۵۱۹

مصادر الکتاب

۱- القرآن الکریم.

۲- نهج البلاغة، جمع الشریف الرضی ت ۴۰۶ ه، مؤسسة الاعلمی، بیروت.

۳- إثبات الهداة، محمد بن الحسن الحر العاملی، ت ۱۱۰۴ ه، المطبعة العلمیة، قم المقدسة.

۴- إثبات الوصیّة، علی بن الحسین المسعودی، المؤرخ، ت ۳۴۶ ه، المطبعة الحیدریة، النجف الاشرف، نشر الرضی، قم المقدسة.

۵- الإحتجاج، احمد بن علی بن ابی طالب الطبرسی- من علماء القرن السادس، مکتبة المصطفوی، قم المقدسة.

۶- أحسن التقاسیم، محمد بن احمد البناء البشاری المقدسی، ت ۳۸۰ ه، دار إحیاء التراث العربی، بیروت.

۷- احکام بانوان، محمد وحیدی، مکتب الاعلم الاسلامی، قم المقدسة.

۸- الاحکام السلطانیة، ابو الحسن الماوردی، ت ۴۵۰ ه، مکتب الاعلام الاسلامی، قم المقدسة.

النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، ص: ۵۲۰

۹- الاحکام السلطانیة، ابو یعلی الفرّاء، ت ۴۵۸ ه، مکتب الاعلام الاسلامی، قم المقدسة.

۱۰- الاختیار، عبد الله الموصلی، ت ۵۹۰ ه، عالم المعرفة، بیروت.

۱۱- الاختیارات العلمیة، ابن تیمیة، ت ۷۲۸ ه، دار المعرفة، بیروت.

۱۲- الاستبصار، محمد بن الحسن الطوسی- شیخ الطائفة- ت ۴۶۰ ه، المکتبة المرتضویة، طهران.

۱۳- الاستیعاب فی معرفة الاصحاب، ابن عبد البر، ت ۴۶۳ ه، مکتبة نهضة مصر.

۱۴- الاشتقاق، ابن درید، ت ۳۲۱ ه، مکتبة الخانجی، مصر.

۱۵- أدب القاضی، ابو الحسن الماوردی، ت ۴۵۰ ه، طبع العانی، بغداد، سنة ۱۳۹۲ ه.

۱۶- الارشاد، محمد بن محمد بن النعمان- المفید- ت ۴۱۳ ه، مکتبة بصیرتی، قم المقدسة.

۱۷- ارشاد الاذهان، ابو منصور الحسن بن یوسف بن المطهر الحلّی، ت ۷۲۶ ه، جماعة المدرسین، قم المقدسة.

۱۸- ارشاد الساری، القسطلانی، ت ۹۲۳ ه، دار التراث العربی، بیروت.

۱۹- اسد الغابة، ابن الاثیر الشیبانی، ت ۶۳۰ ه، المکتبة الاسلامیة، طهران.

۲۰- اسنی المطالب، ابو یحیی زکریا الانصاری، ت ۹۲۶ ه، المکتبة الاسلامیة، عن طبع المیمنیة، مصر، سنة ۱۳۱۳ ه.

۲۱- إشارة السبق، علاء الدین الحلبی، ت ۷۰۸ ه، جماعة المدرسین، قم المقدسة.

۲۲- الاشباه و النظائر، جلال الدین السیوطی، ت ۹۱۱ ه، مصطفی الحلبی، مصر، سنة ۱۳۷۸ ه.

النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، ص: ۵۲۱

۲۳- الاشباه و النظائر، زین العابدین ابن نجیم، ت ۹۷۰ ه، مصطفی الحلبی، مصر، سنة ۱۳۷۸ ه.

۲۴- الاصابة، ابن حجر العسقلانی، ت ۸۵۲ ه، دار الکتاب، بیروت.

۲۵- اصول السرخسی، ت ۴۹۰ ه، دار المعرفة، بیروت.

۲۶- اصول الحدیث، محمد عسجاج الخطیب، دار الفکر، بیروت.

۲۷- إعلام الوری، ابو علی الفضل بن الحسن الطبرسی، ت ۵۴۸ ه، دار المعرفة، بیروت.

۲۸- الأغانی، ابو الفرج الاصفهانی، ت ۳۵۶ ه، دار إحیاء التراث العربی، بیروت.

۲۹- اقضیة رسول الله صلّی اللّه علیه و آله، محمد بن فرج القرطبی المالکی، ت ۴۹۷ ه، دار البخاری، القصیم.

۳۰- الاقناع، ابو بکر النیسابوری، ت ۳۱۸ ه، الطبعة الاولی، تحقیق: جبرین.

۳۱- الأم، محمد بن ادریس الشافعی، ت ۲۰۴ ه، دار المعرفة، بیروت.

۳۲- الانتصار، علی بن الحسین الموسوی (الشریف الرضی)، ت ۴۳۶ ه، نشر الرضی، قم المقدسة.

۳۳- الأنساب، احمد بن یحیی البلاذری، ت القرن الثالث، الاعلمی، بیروت.

۳۴- الأنساب، عبد الکریم بن محمد التمیمی السمعانی، ت ۵۶۲ ه، دار الکتب العلمیة، بیروت.

۳۵- الانصاف، علاء الدین المرداوی، ت ۸۸۵ ه، دار إحیاء التراث العربی، بیروت.

۳۶- إیضاح الفوائد، الشیخ ابو طالب الحلّی (فخر المحققین)، ت ۷۷۱ ه، بنیاد فرهنگ اسلامی، طهران.

النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، ص: ۵۲۲

۳۷- إیضاح المکنون فی الذیل علی کشف الظنون، اسماعیل باشا، ت ۱۳۳۹ ه، دار احیاء التراث العربی، بیروت.

۳۸- بحار الأنوار، محمد باقر المجلسی، ت ۱۱۱۱ ه، مؤسسة الوفاء، بیروت.

۳۹- البحر الرائق، زین العابدین ابن نجیم، ت ۹۷۰ ه، دار المعرفة، بیروت.

۴۰- بدائع الصنائع، علاء الدین الکاسانی، ت ۵۸۷ ه، دار الکتب العلمیة، بیروت.

۴۱- بدایة المجتهد، ابن رشد القرطبی، ت ۵۹۵ ه، دار المعرفة، بیروت.

۴۲- البدایة و النهایة، إسماعیل بن عمر بن کثیر، ت ۷۷۴ ه، دار الفکر، بیروت.

۴۳- بدایة الهدایة، محمد بن الحسن، الحر العاملی، ت ۱۱۰۴ ه، آل البیت، قم المقدسة.

۴۴- البرهان فی تفسیر القرآن، السید هاشم البحرانی، ت ۱۱۰۷ ه، اسماعیلیان، قم المقدسة.

۴۵- بصائر الدرجات فی فضائل آل محمد صلّی اللّه علیه و آله، محمد بن الحسن بن فروخ الصفّار القمّی، ت ۲۹۰ ه، مکتبة المرعشی، قم المقدسة.

۴۶- البلدان، احمد بن یعقوب، الشهیر بالیعقوبی، ت ۲۸۴ ه، دار إحیاء التراث العربی، بیروت.

۴۷- بلوغ المرام، ابن حجر العسقلانی، ت ۸۵۲ ه، القاهرة سنة ۱۳۵۲ ه.

۴۸- البیان فی تفسیر القرآن، السید ابو القاسم الخوئی، المطبعة العلمیة، قم المقدسة.

۴۹- البیان و التحصیل، ابن رشد القرطبی، ت ۵۲۰ ه، دار الغرب الاسلامی.

۵۰- بیست و پنج مقاله، محمد باقر المجلسی، ت ۱۱۱۱ ه، مکتبة المرعشی، قم المقدسة.

النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، ص: ۵۲۳

۵۱- التاج الجامع للأصول، منصور علی ناصف، ت ۱۳۷۱ ه، دار إحیاء التراث العربی.

۵۲- تأریخ ابن معین، یحیی بن معین الغطفانی البغدادی، ت ۲۳۳ ه، دار القلم، بیروت.

۵۳- تأریخ الإسلام، شمس الدین الذهبی، ت ۷۴۸ ه، دار الکتاب العربی، بیروت.

۵۴- تأریخ الامم و الملوک، ابو جعفر محمد بن جریر الطبری، ت ۳۱۰ ه، دار المعارف، القاهرة.

۵۵- تأریخ بغداد، ابو بکر، احمد بن علی الخطیب البغدادی، ت ۴۶۳ ه، دار الکتب العلمیة، بیروت.

۵۶- تأریخ خلیفة، خلیفة بن خیّاط، ت ۲۴۰ ه، دار طیبة، الریاض.

۵۷- التأریخ الکبیر، إسماعیل بن ابراهیم البخاری، ت ۲۵۶ ه، دار الکتب العلمیة، بیروت.

۵۸- تأریخ مدینة دمشق (ابن عساکر)، علی بن حسن الشافعی، ت ۵۷۱ ه، مجمع اللغة العربیة، دار الفکر، دمشق.

۵۹- تأریخ الیعقوبی، ابن واضح الاخباری، ت ۲۸۴ ه، دار صادر، بیروت.

۶۰- تبصرة الحکّام، برهان الدین ابن فرحون، ت ۷۹۹ ه، مطبوع بهامش فتح العلیّ المالک، مطبعة مصطفی الحلبی، مصر، سنة ۱۳۷۸ ه.

۶۱- تبصرة المتعلمین، العلّامة الحلّی، ت ۷۲۶ ه، مجمع الذخائر الاسلامی، قم المقدسة.

۶۲- تبیین الحقائق، فخر الدین الزیلعی، ت ۷۴۳ ه، دار المعرفة، بیروت.

۶۳- تحریر الأحکام، العلّامة الحلّی، ت ۷۲۶ ه، مؤسسة آل البیت، قم المقدسة.

النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، ص: ۵۲۴

۶۴- تحریر الوسیلة، الامام الخمینی، ت ۱۴۰۹ ه، جماعة المدرسین، قم المقدسة.

۶۵- تحفة الفقهاء، علاء الدین السمرقندی، ت ۵۳۹ ه، دار الکتب العلمیة، بیروت.

۶۶- تحفة المحتاج، ابن حجر الهیثمی، ت ۹۷۴ ه، دار صادر، بیروت.

۶۷- تدریب الراوی، جلال الدین السیوطی، ت ۹۱۱ ه، دار الفکر، بیروت.

۶۸- تذکرة الحفاظ، شمس الدین الذهبی، ت ۷۴۸ ه، دار إحیاء التراث العربی، بیروت.

۶۹- تذکرة الفقهاء، العلّامة الحلّی، ت ۷۲۶ ه، المکتبة المرتضویة، طهران.

۷۰- التراتیب الاداریة، عبد الحیّ الکتانی، ت ۱۳۸۳ ه، دار إحیاء التراث العربی، بیروت.

۷۱- التشریع الجنائی الاسلامی، عبد القادر عودة، ت ۱۳۷۳ ه، مؤسسة الرسالة، بیروت.

۷۲- التفریع، ابن جلّاب، ت ۳۷۸ ه، دار الغرب الاسلامی، بیروت.

۷۳- تفسیر آیات الأحکام، الصابونی، مکتبة الغزالی، دمشق.

۷۴- تفسیر التبیان، محمد بن الحسن الطوسی- شیخ الطائفة-، ت ۴۶۰ ه، الأعلمی، بیروت.

۷۵- تفسیر الخازن (لباب التأویل) علاء الدین البغدادی الخازن، ت ۷۲۵ ه، دار الفکر، بیروت.

۷۶- تفسیر الدر المنثور، جلال الدین السیوطی، ت ۹۱۱، نشر محمد امین دمج، بیروت.

۷۷- تفسیر روح البیان، الآلوسی، ت ۱۲۷۰ ه، دار إحیاء التراث العربی، بیروت.

النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، ص: ۵۲۵

۷۸- تفسیر الصافی، المولی محسن (الفیض الکاشانی)، ت ۱۰۹۱ ه، مؤسسة الاعلمی، بیروت.

۷۹- تفسیر العیاشی، ابو النضر محمد بن مسعود بن عیاش، المکتبة العلمیة، طهران.

۸۰- تفسیر فرات، فرات بن ابراهیم بن فرات الکوفی، ت القرن الثالث ه، مکتبة الداوری، قم المقدسة.

۸۱- تفسیر القمی، علی بن ابراهیم بن هاشم القمی، ت القرن الثالث ه، مکتبة العلّامة، قم المقدسة.

۸۲- التفسیر الکبیر، الفخر الرازی، ت ۶۰۶ ه، مطبعة البهیة المصریة.

۸۳- تفسیر مجمع البیان، ابو علی الفضل بن الحسن الطبرسی، الشهیر ب (أمین الإسلام)، ت ۵۴۸ ه، دار إحیاء التراث العربی، بیروت.

۸۴- تفسیر المنار، محمد رشید رضا، دار المعرفة، بیروت.

۸۵- تفسیر المیزان، السید محمد حسین الطباطبائی، ت ۱۴۰۲ ه، دار الکتب الاسلامیة، طهران.

۸۶- تفسیر نور الثقلین، عبد علی بن جمعة العروسی الحویزی، ت ۱۱۱۲ ه، مؤسسة اسماعیلیان، قم المقدسة.

۸۷- تفصیل الشریعة، الشیخ محمد الفاضل اللنکرانی، جماعة المدرسین، قم المقدسة.

۸۸- تقریر ابحاث الگلپایگانی (مخطوط)، بقلم السید علی المیلانی.

۸۹- تلخیص الخلاف، الشیخ مفلح الصیمری، ت ۸۷۳ ه، مکتبة المرعشی، قم المقدسة.

۹۰- التمهید لما فی الموطأ، ابو عمر القرطبی، ت ۴۶۳ ه، مکتبة السوادی، جدة.

النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، ص: ۵۲۶

۹۱- التنبیه و الاشراف، علی بن الحسین المسعودی، ت ۳۴۵ ه، دار الصاوی، القاهرة.

۹۲- التنقیح الرائع لمختصر الشرائع، الفاضل المقداد السیوری، ت ۸۲۶ ه، مکتبة المرعشی، قم المقدسة.

۹۳- تنقیح المقال، الشیخ عبد الله المامقانی، ت ۱۳۱۵ ه، المطبعة المرتضویة، النجف الاشرف.

۹۴- تهذیب الاحکام، محمد بن الحسن الطوسی- شیخ الطائفة- ت ۴۶۰ ه، دار الکتب الاسلامیة، طهران.

۹۵- تهذیب الاسماء و اللغات، ابو زکریا، محی الدین بن شرف النووی، ت ۶۷۶ ه، دار الکتب العلمیة، بیروت.

۹۶- تهذیب تأریخ دمشق، عبد القادر بدران، ت ۱۳۴۶ ه، دار المسیرة، بیروت.

۹۷- تهذیب التهذیب، احمد بن علی بن حجر العسقلانی، ت ۸۵۲ ه، دار صادر، بیروت.

۹۸- جامع الأحادیث، جلال الدین السیوطی، ت ۹۱۱ ه، مطبعة محمد هاشم الکتبی، دمشق.

۹۹- جامع أحادیث الشیعة، تحت اشراف آغا حسین البروجردی، ت ۱۳۸۰ ه، نشر مدینة العلم، قم المقدسة.

۱۰۰- جامع الرواة، محمد بن علی الأردبیلی، کان حیا ۱۱۰۰ ه، مکتبة المصطفوی، قم المقدسة.

۱۰۱- جامع عباسی، بهاء الدین العاملی، ت ۱۰۳۱ ه، مؤسسة فراهانی، طهران.

۱۰۲- جامع المدارک، السید احمد الخوانساری، ت ۱۴۰۵ ه، نشر مکتبة الصدوق، طهران.

النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، ص: ۵۲۷

۱۰۳- جامع المقاصد، المحقق الکرکی، ت ۹۴۰ ه، مؤسسة آل البیت، قم المقدسة.

۱۰۴- الجامع الصحیح، محمد بن عیسی بن سورة الترمذی، ت ۲۹۷ ه، دار احیاء التراث العربی، بیروت.

۱۰۵- الجامع لأحکام القرآن، ابو عبد الله القرطبی، ت ۶۷۱ ه، دار الکاتب العربی، القاهرة، سنة الطبع ۱۳۸۷ ه.

۱۰۶- الجامع للشرائع، یحیی بن سعید الحلّی، ت ۶۹۰ ه، مؤسسة سید الشهداء علیه السّلام، قم المقدسة.

۱۰۷- الجرح و التعدیل، عبد الرحمن بن ابی حاتم التمیمی الرازی، ت ۳۲۷ ه، دار إحیاء التراث العربی، بیروت.

۱۰۸- الجعفریات، إسماعیل بن موسی بن جعفر علیه السّلام بروایة محمد بن محمد الاشعث الکوفی- من اعلام القرن الرابع- الطبعة الحجریة، الدار الاسلامیة، طهران.

۱۰۹- جواهر الفقه، ابن البرّاج الطرابلسی، ت ۴۸۱ ه، جماعة المدرسین، قم المقدسة.

۱۱۰- جواهر الکلام، محمد حسن النجفی، ت ۱۲۶۶ ه، دار الکتب الاسلامیة، طهران.

۱۱۱- الجوهر النقی- بهامش السنن الکبری- علاء الدین الترکمانی، ت ۷۴۵ ه، دار المعرفة، بیروت.

۱۱۲- الحاشیة، محمد تقی الشیرازی، ت ۱۳۳۸ ه، نشر الشریف الرضی، قم.

۱۱۳- حاشیة الجمل علی شرح المنهج، الشیخ سلیمان الجمل، دار الفکر، بیروت.

۱۱۴- حاشیة رد المحتار علی الدرّ المختار، محمد امین الشهیر بابن عابدین، ت ۱۲۵۲ ه، مصطفی الحلبی، مصر، سنة ۱۳۸۶ ه.

النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، ص: ۵۲۸

۱۱۵- حاشیة الشبراملسی، ابو ضیاء الشبراملسی، ت ۱۰۸۷ ه، طبع مصطفی الحلبی، مصر، سنة ۱۳۸۶ ه.

۱۱۶- حاشیة الشروانی علی تحفة المحتاج، عبد الحمید الشیروانی، دار صادر، بیروت.

۱۱۷- الحاوی للفتاوی، جلال الدین السیوطی، ت ۹۱۱ ه، دار الکتب العلمیة، بیروت.

۱۱۸- حدود الشریعة، محمد آصف محسنی، مطبعة امیر المؤمنین علیه السّلام، قم المقدسة.

۱۱۹- حدود، قصاص، دیات، محمد باقر المجلسی، ت ۱۱۱۱ ه، نشر آثار إسلامی، قم المقدسة.

۱۲۰- حیاة ابن ابی عقیل و فقهه، مرکز المعجم الفقهی فی الحوزة العلمیة بقم المقدسة.

۱۲۱- الخراج ابو یوسف، ت ۱۸۲ ه، دار المعرفة، بیروت.

۱۲۲- الخرائج و الجرائح، قطب الدین الراوندی- سعید بن هبة الله- ت ۵۷۳ ه، مدرسة الامام المهدی علیه السّلام، قم المقدسة.

۱۲۳- الخلاف، محمد بن الحسن الطوسی- شیخ الطائفة- ت ۴۶۰ ه، مطبعة تابان، طهران.

۱۲۴- الدراری المضیئة، محمد بن علی الشوکانی، ت ۱۲۵۵ ه، دار المعرفة، بیروت.

۱۲۵- درر الاخبار فیما یتعلق بحال الاحتضار، الشیخ محمد رضا الطبسی- الوالد رضوان الله علیه- ت ۱۴۰۵ ه، مطبعة النعمان، النجف الاشرف.

۱۲۶- الدرر الکامنة، ابن حجر العسقلانی، ت ۸۵۲ ه، دار الجیل، بیروت.

۱۲۷- دعائم الإسلام، نعمان بن محمد بن منصور التمیمی المغربی، ت ۳۶۳ ه،

النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، ص: ۵۲۹

آل البیت، قم المقدسة.

۱۲۸- ذخیرة الصالحین فی شرح تبصرة المتعلمین، محمد رضا الطبسی- الوالد رضوان الله علیه- ت ۱۴۰۵ ه، (مخطوط).

۱۲۹- الذریعة الی تصانیف الشیعة، آغا بزرگ الطهرانی، ت ۱۳۸۹ ه، المکتبة الإسلامیة، طهران.

۱۳۰- رجال صحیح البخاری، ابو نصر الکلاباذی، ت ۳۹۸ ه، دار المعرفة، بیروت.

۱۳۱- رجال النجاشی، احمد بن علی بن عباس النجاشی، ت ۴۵۰ ه، مکتبة الداوری، قم المقدسة.

۱۳۲- روائع البیان، الصابونی، مکتبة الغزالی، دمشق.

۱۳۳- الرواشح، میر محمد باقر الحسینی، الداماد، مکتبة المرعشی، قم المقدسة.

۱۳۴- الروضة البهیة، زین الدین الجبعی العاملی (الشهید الثانی)، ت ۹۶۶ ه، جامعة النجف الدینیة.

۱۳۵- روضة الطالبین، ابو زکریا یحیی النووی، ت ۶۷۶ ه، المکتب الاسلامی، دمشق، بیروت.

۱۳۶- روضة المتقین، محمد تقی بن مقصود الاصفهانی (المجلسی الاول)، ت ۱۰۷۰ ه، نشر بنیاد فرهنگ، اسلامی، کوشانپور، طهران.

۱۳۷- الروض المربع، منصور بن یونس البهوتی، ت ۱۰۵۱ ه، طبع السلفیة، القاهرة.

۱۳۸- ریاض المسائل (الشرح الکبیر)، میر سید علی بن السید محمد علی الطباطبائی، ت ۱۲۳۱ ه، الطبعة الحجریة، سنة ۱۳۰۰ ه.

۱۳۹- الریاض النضرة، ابو جعفر احمد، المحب الطبری، دار الندوة الجدیدة،

النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، ص: ۵۳۰

بیروت.

۱۴۰- سبل السلام، محمد بن اسماعیل الصنعانی، ت ۱۱۸۲ ه، دار الریان، القاهرة.

۱۴۱- السرائر، ابن ادریس العجلی الحلّی، ت ۵۹۸ ه، المطبعة العلمیة، قم المقدسة.

۱۴۲- سفینة البحار، الشیخ عباس القمی، ت ۱۳۵۹ ه، دار الاسوة، قم المقدسة.

۱۴۳- سنن ابی داود، سلیمان بن الاشعث السجستانی، ت ۲۷۵ ه، دار إحیاء السنة النبویة.

۱۴۴- سنن ابن ماجة، محمد بن یزید القزوینی، ت ۲۷۵ ه، دار إحیاء التراث العربی، بیروت.

۱۴۵- سنن الدارقطنی، علی بن عمر الدارقطنی، ت ۳۸۵ ه، دار المحاسن، القاهرة.

۱۴۶- سنن الدارمی، عبد الله بن عبد الرحمن الدارمی، ت ۲۵۵ ه، دار الفکر، بیروت.

۱۴۷- سنن سعید بن منصور، ابن شعبة الخراسانی المکی، ت ۳۲۷ ه، دار الکتب العلمیة، بیروت.

۱۴۸- السنن الکبری، ابو بکر، احمد بن الحسین البیهقی، ت ۴۵۸ ه، دار المعرفة، بیروت.

۱۴۹- سنن النسائی، احمد بن شعیب بن علی النسائی، ت ۳۰۳ ه، دار الفکر، بیروت.

۱۵۰- سیر اعلام النبلاء، شمس الدین الذهبی، ۷۴۸ ه، الرسالة، بیروت.

۱۵۱- السیرة الحلبیة، علی بن برهان الدین الحلبی الشافعی، ت ۱۰۴۴ ه، بیروت.

۱۵۲- السیرة النبویة، ابن هشام، ت ۲۱۳ ه، دار إحیاء التراث العربی، بیروت.

۱۵۳- شذرات الذهب، ابو الفلاح، ابن عماد، ت ۱۰۸۹ ه، المکتب التجاری، بیروت.

النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، ص: ۵۳۱

۱۵۴- شرائع الإسلام، ابو القاسم، نجم الدین الحلّی (المحقق الحلّی)، ت ۶۷۶ ه، مطبعة الآداب، النجف الاشرف.

۱۵۵- شرح الاخبار، نعمان بن محمد بن منصور التمیمی، ت ۳۶۳ ه، جماعة المدرسین، قم المقدسة.

۱۵۶- شرح الازهار، لجمع من الشرّاح، طبع علی نفقة عبد الله بن اسماعیل غمضان.

۱۵۷- شرح الخرشی، ابو عبد الله، محمد الخرشی، ت ۱۱۰۱ ه، دار صادر، بیروت.

۱۵۸- شرح الزرقانی، عبد الباقی الزرقانی، ت ۱۰۹۹ ه، طبع عیسی الحلبی، مصر.

۱۵۹- الشرح الصغیر، میر سید علی الطباطبائی، ت ۱۲۳۱ ه، مکتبة المرعشی، قم المقدسة.

۱۶۰- شرح فتح القدیر، محمد المعروف بابن الهمام، ت ۶۸۱ ه، طبع مصطفی الحلبی، مصر، سنة ۱۳۸۹ ه.

۱۶۱- الشرح الکبیر، احمد الدردیر، ت ۱۲۰۱ ه، طبع عیسی الحلبی، مصر.

۱۶۲- الشرح الکبیر مع حاشیة الدسوقی، محمد بن احمد الدسوقی، ت ۱۲۳۰ ه، طبع عیسی الحلبی، مصر.

۱۶۳- شرح منتهی الارادات، منصور بن یونس البهوتی، ت ۱۰۵۱ ه، المکتبة السلفیة، المدینة المنورة.

۱۶۴- شرح نهج البلاغة، ابن ابی الحدید المعتزلی، ت ۶۵۶ ه، دار الکتب العلمیة، قم المقدسة.

۱۶۵- شعائر الإسلام، ملّا محمد الاشرفی البار فروشی، ت ۱۳۱۵ ه، طبع سنة ۱۳۱۲ ه.

النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، ص: ۵۳۲

۱۶۶- صحاح اللغة، اسماعیل بن حماد الجوهری، ت ۳۹۶ ه، دار العلم للملایین، بیروت.

۱۶۷- صحیح البخاری، محمد بن اسماعیل البخاری، ت ۲۵۶ ه، دار المعرفة، بیروت.

طبسی، نجم الدین، النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، در یک جلد، قم - ایران، اول، ه ق النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی؛ ص: ۵۳۲

۱۶۸- صحیح مسلم، مسلم بن الحجاج القشیری، ت ۲۶۱ ه، دار إحیاء التراث العربی، بیروت.

۱۶۹- الضعفاء الکبیر، ابو جعفر محمد بن عمر العقیلی المکی، ت ۳۲۲ ه، الدار العلمیة، بیروت.

۱۷۰- طبقات الشافعیة، عبد الوهاب السبکی، ت ۷۷۱ ه، عیسی البابی، مصر.

۱۷۱- الطبقات الکبری، محمد بن سعید بن منیع البصری، ت ۲۳۰ ه، دار صادر، بیروت.

۱۷۲- العبر فی خبر من غبر، شمس الدین الذهبی، ت ۷۴۸ ه، دار الکتب العلمیة، بیروت.

۱۷۳- عقاب الاعمال، ابو جعفر محمد بن علی بن بابویه القمی (الصدوق)، ت ۳۸۱ ه، الطبعة الحجریة ۱۲۹۹ ه.

۱۷۴- العقد الثمین، محمد بن احمد الحسینی القاسی المالکی، ت ۸۳۲ ه، مؤسسة الرسالة، بیروت.

۱۷۵- العقد الفرید، ابن عبد ربه الاندلسی، ت ۳۲۷ ه، دار الکتاب العربی، بیروت.

۱۷۶- علل الشرائع، محمد بن علی بن الحسین، الصدوق، ت ۳۸۱ ه، المکتبة الحیدریة، النجف الاشرف.

۱۷۷- عمدة القاری، بدر الدین العینی، ت ۸۵۵ ه، دار إحیاء التراث العربی،

النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، ص: ۵۳۳

بیروت.

۱۷۸- عیون اخبار الرضا، عبد الله بن مسلم بن قتیبة الدینوری، ت ۲۷۶ ه، دار الکتب العلمیة، بیروت.

۱۷۹- عیون اخبار الرضا، محمد بن علی الحسین الصدوق، ت ۳۸۱ ه، مکتبة طوس، قم المقدسة.

۱۸۰- عیون الازهار، احمد بن یحیی المرتضی، ت ۸۸۵ ه، دار الکتاب اللبنانی.

۱۸۱- الغارات، ابو اسحاق ابراهیم بن محمد الثقفی، ت ۲۸۳ ه، انجمن آثار ملی، طهران.

۱۸۲- غایة المراد، محمد بن جمال الدین مکّی العاملی (الشهید الاول)، ت ۷۸۶ ه، الطبعة الحجریة.

۱۸۳- الغدیر، عبد الحسین الأمینی، ت ۱۳۹۰ ه، دار الکتاب العربی، بیروت.

۱۸۴- غمر عیون البصائر، ابن نجیم المصری، کان حیا ۹۶۹ ه، دار الکتب العلمیة، بیروت.

۱۸۵- غنیة النزوع، ابو المکارم ابن زهرة، ت ۵۸۵ ه، (مطبوع مع الجوامع الفقهیة).

۱۸۶- غوالی اللآلی، محمد بن علی بن ابراهیم الاحسائی، ت ۹۴۰ ه، مطبعة سید الشهداء علیه السّلام، قم المقدسة.

۱۸۷- الفتاوی الحدیثة، احمد بن حجر الهیثمی، ت ۹۷۴ ه، مطبعة التقدم العلمیة، مصر.

۱۸۸- الفتاوی الکبری، ابن تیمیة، ت ۷۲۸ ه، دار المعرفة، بیروت.

۱۸۹- فتح الباری بشرح البخاری، ابن حجر العسقلانی، ت ۸۵۲ ه، دار إحیاء التراث العربی، بیروت.

النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، ص: ۵۳۴

۱۹۰- فتح المغیث بشرح الفیة الحدیث، الحافظ العراقی، عالم الکتب، بیروت.

۱۹۱- فرائد الاصول (الرسائل)، الشیخ مرتضی الانصاری، ت ۱۲۸۱ ه، الطبعة الحجریة.

۱۹۲- الفروع، محمد بن مفلح المقدسی، ت ۷۶۳ ه، عالم الکتب، بیروت.

۱۹۳- الفروق، شهاب الدین احمد بن ادریس القرافی، ت ۶۸۴ ه، دار المعرفة، بیروت.

۱۹۴- الفقه الاسلامی و أدلته، و هبة الزحیلی، دار الفکر، بیروت.

۱۹۵- الفقه علی المذاهب الاربعة، عبد الرحمن الجزیری، ت ۱۳۶۰ ه، دار إحیاء التراث العربی، بیروت.

۱۹۶- فقه (فارسی) محمد تقی المجلسی، ت ۱۰۷۰ ه، نشر فراهانی، طهران.

۱۹۷- فقه القران، سعید بن هبة الله الراوندی، ت ۵۷۳ ه، المطبعة العلمیة، قم المقدسة.

۱۹۸- الفقه المنسوب الی الرضا علیه السّلام، نشر المؤتمر العالمی، للإمام الرضا علیه السّلام، مشهد المقدسة.

۱۹۹- فرائد الاصول، تقریر ابحاث میرزا حسین النائینی، بقلم تلمیذه الشیخ محمد علی الکاظمی، مکتبة المصطفوی، قم المقدسة.

۲۰۰- قاموس الرجال محمد تقی التستری، ت ۱۴۱۵ ه، جماعة المدرسین، قم المقدسة.

۲۰۱- القاموس المحیط، محمد بن یعقوب الفیروزآبادی، ت ۸۱۷ ه، مؤسسة الحلبی، القاهرة.

۲۰۲- قرب الاسناد، ابو عباس عبد الله بن جعفر الحمیری، ت ۳۱۰ ه، مؤسسة آل البیت، قم المقدسة.

النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، ص: ۵۳۵

۲۰۳- القواعد و الفوائد، محمد جمال الدین مکی العاملی- الشهید الاول- ت ۷۸۶ ه، مکتبة المفید، قم المقدسة.

۲۰۴- الکاشف، شمس الدین الذهبی، ت ۷۴۸ ه، دار الکتب العلمیة، بیروت.

۲۰۵- الکافی، محمد بن یعقوب الرازی الکلینی، ت ۳۲۸ ه، المطبعة الاسلامیة، طهران.

۲۰۶- الکافی فی الفقه، ابو الصلاح الحلبی، ت ۴۴۷ ه، مکتبة الامام أمیر المؤمنین علیه السّلام، اصفهان.

۲۰۷- کامل الزیارات، ابو القاسم جعفر بن محمد بن قولویه القمی (فقیه الطائفة)، ت ۳۶۷ ه، مکتبة وجدانی، قم المقدسة.

۲۰۸- الکامل فی التأریخ، علی بن ابی المکرّم، المعروف بابن الاثیر، ت ۶۳۰ ه، نشر دار صادر، بیروت.

۲۰۹- الکامل فی الضعفاء، عبد الله بن عدی الجرجانی، ت ۳۶۵ ه، دار الفکر، بیروت.

۲۱۰- کشف الرموز، زین الدین الحسن بن ابی طالب الیوسفی، المعروف بالفاضل الآبی، ت ۶۷۶ ه، جماعة المدرسین، قم المقدسة.

۲۱۱- کشف الظنون، مصطفی بن عبد الله الشهیر ب (الحاج خلیفة)، ت ۱۰۶۷ ه، دار احیاء التراث العربی، بیروت.

۲۱۲- کشف الغمة، علی بن عیسی بن ابی الفتح الاربلی، ت ۶۰۰ ه، دار الکتاب الاسلامی، بیروت.

۲۱۳- کشّاف القناع، منصور بن یونس البهوتی، ت ۱۰۵۱ ه، عالم الکتب، بیروت.

۲۱۴- کشف اللثام، الفاضل الاصفهانی، المعروف بالفاضل الهندی، ت ۱۱۳۵ ه،

النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، ص: ۵۳۶

مؤسسه فراهانی، طهران.

۲۱۵- کفایة الاخیار، ابو بکر بن محمد الحصنی الدمشقی الشافعی، من اعلام القرن التاسع الهجری، دار صعب، بیروت.

۲۱۶- الکنی و الالقاب، الشیخ عباس القمی، ت ۱۳۵۹ ه، مکتبة الصدر، طهران.

۲۱۷- کنز العرفان فی فقه القرآن، الفاضل المقداد السیوری، ت ۸۲۶ ه، المکتبة المرتضویة، طهران.

۲۱۸- کنز العمال، المتقی الهندی، ت ۹۷۵ ه، مؤسسة الرسالة، بیروت.

۲۱۹- لب الوسائل، الشیخ عباس القمی، ت ۱۳۵۹ ه، مکتبة الصدر، طهران.

۲۲۰- لغت نامه دهخدا، منظمة طبع لغت نامه، طهران.

۲۲۱- لسان العرب، ابن منظور، محمد بن مکرم الافریقی، ت ۷۱۱ ه، ادب الحوزة، قم المقدسة.

۲۲۲- لسان المیزان، ابن حجر العسقلانی، ت ۸۵۲ ه، مؤسسة الاعلمی، بیروت.

۲۲۳- مبانی تکملة المنهاج، السید ابو القاسم الخوئی، مطبعة الآداب، النجف الاشرف.

۲۲۴- المبسوط، محمد بن الحسن الطوسی (شیخ الطائفة)، ت ۴۶۰ ه، المکتبة المرتضویة، طهران.

۲۲۵- المبسوط، شمس الدین السرخسی، ت ۴۹۰ ه، دار الفکر، بیروت.

۲۲۶- المجروحین، محمد بن حیان التمیمی البستی، ت ۳۵۴ ه، دار المعرفة، بیروت.

۲۲۷- مجمع الامثال، ابو الفضل النیسابوری المیدانی، ت ۵۱۸ ه، دار الجیل، بیروت.

۲۲۸- مجمع البحرین، فخر الدین الطریحی، ت ۱۰۸۵ ه، المکتبة المرتضویة، طهران.

النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، ص: ۵۳۷

۲۲۹- مجمع الرجال، زکی الدین، عنایة الله بن مشرف الدین القهبائی، من اعلام القرن الحادی عشر، مطبعة الربانی، اصفهان.

۲۳۰- مجمع الزوائد، علی بن ابی بکر الهیثمی، ت ۸۰۷ ه، دار الکتاب العربی، بیروت.

۲۳۱- مجمع الفائدة و البرهان، للمولی احمد، المقدس الأردبیلی، ت ۹۹۳ ه، جماعة المدرسین، قم المقدسة.

۲۳۲- مجمع المسائل، محمد رضا الگلپایگانی، نشر دار القرآن الکریم، قم المقدسة.

۲۳۳- المجموع، محی الدین بن شرف النووی، ت ۶۷۶ ه، دار الفکر، بیروت.

۲۳۴- مجموع فتاوی ابن تیمیة، ابو العباس ابن تیمیة، ت ۷۲۸ ه، جمعها عبد الرحمن بن محمد، السعودیة ۱۳۸۶ ه.

۲۳۵- مجموعة ورّام (تنبیه الخواطر)، ابو الحسن بن ابی فراس المالکی الاشتری، ت ۶۰۵ ه، طهران.

۲۳۶- محاضرات للراغب، ابو القاسم حسین بن محمد الراغب الاصبهانی، ت ۵۶۵ ه.

۲۳۷- محاضرات، تقریر ابحاث السید الخوئی، بقلم محمد اسحاق فیاض، نشر الامام موسی الصدر.

۲۳۸- المحکم و المتشابه، منسوب الی السید المرتضی، حجریة، ۱۳۱۲ ه.

۲۳۹- المحلّی، ابن حزم، ت ۴۵۶ ه، دار الآفاق الجدیدة، بیروت.

۲۴۰- مختصر تأریخ دمشق، محمد بن مکرم (المعروف بابن منظور)، ت ۷۱۱ ه، دار الفکر، دمشق.

۲۴۱- مختصر کتاب البلدان، ابو بکر احمد بن محمد الهمدانی (ابن الفقیه)، دار إحیاء التراث العربی، بیروت.

النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، ص: ۵۳۸

۲۴۲- المختصر النافع، ابو القاسم، نجم الدین- المحقق الحلّی- ت ۶۷۶ ه، دار الکتاب العربی، بمصر.

۲۴۳- مختلف الشیعة فی احکام الشریعة، العلّامة الحلّی، ت ۷۲۶ ه، الحجریة، سنة ۱۳۲۴ ه، و طبعة جماعة المدرسین، قم المقدسة.

۲۴۴- المدونة الکبری، مالک بن انس الأصبحی، روایة سحنون بن سعید التنوخی، ت ۲۴۰ ه، عن عبد الرحمن بن القاسم، دار صادر، بیروت.

۲۴۵- مرآة العقول، محمد باقر المجلسی، ت ۱۱۱۱ ه، دار الکتب الاسلامیة، طهران.

۲۴۶- المراسم فی الفقه الامامی، حمزة بن عبد العزیز الدیلمی، ت ۴۶۳ ه، نشر الحرمین.

۲۴۷- مراصد الاطلاع، عبد المؤمن البغدادی، ت ۷۳۹ ه، طبع عیسی الحلبی، مصر، سنة ۱۳۷۳ ه.

۲۴۸- مروج الذهب، علی بن الحسین المسعودی، ت ۳۴۶ ه، دار الاندلس، بیروت.

۲۴۹- مسالک الافهام، زین الدین الجبعی (الشهید الثانی)، ت ۹۶۵ ه، الحجریة.

۲۵۰- مسالک الافهام الی آیات الاحکام، الجواد الکاظمی، من اعلام القرن الحادی عشر، المکتبة المرتضویة لإحیاء الآثار الجعفریة.

۲۵۱- المسالک و الممالک، ابو القاسم عبید الله بن عبد الله، (المعروف بابن خرداذبه)، کان حیا ۲۳۳ ه، دار احیاء التراث العربی، بیروت.

۲۵۲- المستدرک علی الصحیحین، ابو عبد الله الحاکم النیسابوری، (الحاکم)، ت ۴۰۵ ه، دار الفکر، بیروت.

۲۵۳- مستدرک الوسائل، میرزا حسین الطبرسی، النوری، ت ۱۳۲۰ ه، مؤسسة

النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، ص: ۵۳۹

آل البیت، قم المقدسة.

۲۵۴- مستند تحریر الوسیلة، احمد المطهری، مطبعة الخیام، قم المقدسة، سنة ۱۴۰۶ ه.

۲۵۵- مسند احمد، احمد بن حنبل، ت ۲۴۱ ه، دار الفکر، بیروت.

۲۵۶- مسند الحمیدی، ابو بکر الحمیدی، ت ۲۱۹ ه، عالم الکتب، بیروت.

۲۵۷- مسند زید، جمع عبد العزیز بن اسحاق البقال، ت ۳۱۳ ه، دار الکتب العلمیة، بیروت.

۲۵۸- مسند الطیالسی، سلیمان بن داود الفارسی (الشهیر بابی داود الطیالسی)، ت ۲۰۴ ه، دار الباز، مکة المکرمة.

۲۵۹- مصادر الحق، عبد الرزاق السنهوری، دار المعارف، مصر.

۲۶۰- المصباح المنیر، احمد الفیومی، ت ۷۷۰ ه، مصطفی الحلبی، مصر.

۲۶۱- المصنف، عبد الله بن محمد بن ابی شیبة، ت ۲۳۵ ه، طبع السلفیة، الهند، سنة ۱۳۹۹ ه.

۲۶۲- المصنف، عبد الرزاق الصنعانی، ت ۲۱۱ ه، المکتب الاسلامی، بیروت.

۲۶۳- المصنف، الکندی النزوی، ت ۵۵۷ ه، سلطنة عمان، وزارة الاوقاف.

۲۶۴- المعارف، ابو عبد الله بن قتیبة الدینوری، ت ۲۷۶ ه، دار الکتب العلمیة، بیروت.

۲۶۵- معالم السنن، ابو سلیمان حمد بن محمد الخطابی البستی، ت ۳۸۸ ه، المکتبة العلمیة، بیروت.

۲۶۶- معالم القربة، محمد بن محمد بن احمد القرشی، ت ۶۴۸ ه، مکتب الاعلام الاسلامی، قم المقدسة.

۲۶۷- معانی الاخبار، محمد بن بابویه القمی (الصدوق)، ت ۳۸۱ ه، دار المعرفة،

النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، ص: ۵۴۰

بیروت، سنة ۱۳۹۹ ه.

۲۶۸- معجم احادیث الامام المهدی علیه السّلام، جماعة من المحققین، و منهم مؤلف هذا الکتاب، نشر مؤسسة المعارف الاسلامیة، قم المقدسة.

۲۶۹- معجم البلدان، یاقوت بن عبد الله الحموی، ت ۶۲۶ ه، دار إحیاء التراث العربی، بیروت.

۲۷۰- معجم رجال الحدیث، السید ابو القاسم الخوئی، دار الزهراء، بیروت.

۲۷۱- معجم فقه ابن حزم، لجنة موسوعة الفقه الاسلامی، دمشق، طبع دار الفکر.

۲۷۲- المعجم الکبیر، سلیمان بن احمد الطبرانی، ت ۳۶۰ ه، وزارة الاوقاف العراقیة.

۲۷۳- المعجم المفهرس لألفاظ الحدیث، وضعه: جماعة المستشرقین، مکتبة بریل، لندن.

۲۷۴- المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الکریم، محمد فؤاد عبد الباقی، دار الکتب المصریة، القاهرة.

۲۷۵- معجم المؤلفین، عمر رضا کحالة، دار إحیاء التراث العربی، بیروت.

۲۷۶- معجم المغنی، دار الفکر، بیروت.

۲۷۷- معجم مقاییس اللغة، ابو الحسین، احمد بن فارس، ت ۳۹۵ ه، مکتب الاعلام الاسلامی، قم المقدسة.

۲۷۸- المعرفة و التأریخ، یعقوب بن سفیان البسوی، ت ۲۷۷ ه، مطبعة الارشاد، بغداد.

۲۷۹- معیار اللغة، میرزا محمد علی الشیرازی، کان حیا ۱۲۷۳ ه، الحجریة، سنة ۱۳۷۰ ه.

۲۸۰- معین الحکام، ابو الحسن الطرابلسی، ت ۸۴۴ ه، مصطفی الحلبی، سنة

النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، ص: ۵۴۱

۱۳۹۲ ه.

۲۸۱- المغازی، محمد بن عمر بن واقد، ت ۲۰۷ ه، نشر عالم الکتب، بیروت.

۲۸۲- المغنی، ابو محمد عبد الله بن احمد بن محمد بن قدامة، ت ۵۴۱ ه، عالم الکتب، بیروت.

۲۸۳- المغنی فی الضعفاء، ابو عبد الله الذهبی، ت ۷۴۸ ه، دار المعارف، حلب.

۲۸۴- مغنی المحتاج، محمد الشربینی الخطیب، ت ۹۷۷ ه، المکتبة الاسلامیة.

۲۸۵- مفاتیح الشرائع، الفیض الکاشانی، ت ۱۰۹۱ ه، مجمع الذخائر الاسلامیة، قم المقدسة.

۲۸۶- مفتاح الکرامة، محمد جواد العاملی، ت ۱۲۶۶ ه، مؤسسة آل البیت، قم المقدسة.

۲۸۷- مفتاح کنوز السنة، أ، ی فنسنک، دار الباز، مکة المکرمة.

۲۸۸- المفردات، الراغب الاصفهانی، ت ۵۶۵ ه، مؤسسة اسماعیلیان، قم المقدسة.

۲۸۹- مقباس الهدایة، عبد الله المامقانی، ت ۱۳۵۱ ه، مؤسسة آل البیت، قم المقدسة.

۲۹۰- المقتصر، احمد بن محمد بن فهد الحلّی، ت ۸۴۱ ه، مجمع البحوث الاسلامیة، مشهد المقدسة.

۲۹۱- مقدمة ابن خلدون، دار القلم، بیروت.

۲۹۲- المقنع، محمد بن علی بن الحسین بن بابویه، القمی، (الصدوق)، ت ۳۸۱ ه، دار العلم، قم المقدسة.

۲۹۳- المقنعة، محمد بن محمد بن النعمان، ت ۴۱۳ ه، جماعة المدرسین، قم المقدسة.

۲۹۴- مکارم الاخلاق، رضی الدین ابو نصر، الحسن بن الفضل الطبرسی- من اعلام القرن السادس- المطبعة الحیدریة، النجف الاشرف.

النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، ص: ۵۴۲

۲۹۵- المکاسب، الشیخ مرتضی الانصاری، ت ۱۲۸۱ ه، منشورات النجف الاشرف.

۲۹۶- ملاذ الاخیار، محمد باقر المجلسی، ت ۱۱۱۱ ه، مکتبة المرعشی، قم المقدسة.

۲۹۷- الملل و النحل، جعفر السبحانی، جماعة المدرسین، قم المقدسة.

۲۹۸- الملل و النحل، ابو الفتح محمد بن عبد الکریم، الشهرستانی، ت ۵۴۸ ه، الشریف الرضی، قم المقدسة.

۲۹۹- مناقب آل ابی طالب، ابن شهر آشوب، ت ۵۸۸ ه، المطبعة العلمیة، قم المقدسة.

۳۰۰- مناهج المتقین، عبد الله المامقانی، ت ۱۳۵۱ ه، المطبعة المرتضویة، النجف الاشرف.

۳۰۱- منتخب کنز العمال، علی بن حسام الدین المتقی، ت ۹۷۵ ه، مطبوع بهامش مسند احمد.

۳۰۲- منتهی الارادات، ابن النجّار الفتوحی، ت ۹۷۲ ه، دار الجیل، القاهرة، سنة ۱۳۸۱ ه.

۳۰۳- المنجد، للأب لویس معلوف الیسوعی، دار المشرق، بیروت.

۳۰۴- من لا یحضره الفقیه، محمد بن علی بن الحسین (الصدوق)، ت ۳۸۱ ه، دار الکتب الاسلامیة، طهران.

۳۰۵- المنتقی، ابو محمد ابن الجارود، ت ۳۰۷ ه، طبع الفجالة الجدیدة، القاهرة، سنة ۱۳۸۲ ه.

۳۰۶- المنتقی، ابو الولید الباجی، ت ۴۹۴ ه، طبع السعادة، مصر، سنة ۱۳۳۲ ه.

۳۰۷- المنتقی، للأندلسی، ت ۴۳۹ ه.

۳۰۸- منتهی المطلب، العلّامة الحلّی، ت ۷۲۶ ه، حجریة، نشر الحاج احمد مؤید

النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، ص: ۵۴۳

العلماء.

۳۰۹- المنیة فی تحقیق حکم الشارب و اللحیة، محمد رضا الطبسی- الشیخ الوالد رضوان الله تعالی علیه- ت ۱۴۰۵ ه، المطبعة العلمیة، قم المقدسة.

۳۱۰- المهذب، ابن البرّاج الطرابلسی، ت ۴۸۱ ه، جماعة المدرسین، قم المقدسة.

۳۱۱- المهذب، ابو اسحاق الشیرازی، ت ۴۷۶ ه، عیسی البابی، مصر.

۳۱۲- مهذب الاحکام، عبد الأعلی السبزواری، ت ۱۴۱۴ ه، مطبعة الآداب، النجف الاشرف.

۳۱۳- المهذب البارع، ابن فهد الحلّی، ت ۸۴۱ ه، جماعة المدرسین، قم المقدسة.

۳۱۴- موارد السجن، نجم الدین الطبسی، مکتب الاعلام الاسلامی، قم المقدسة.

۳۱۵- موازین قضائی، حسین کریمی، نشر شکوری، قم المقدسة.

۳۱۶- الموافقات، ابو اسحاق الشاطبی ت ۷۹۰ ه، دار المعرفة، بیروت.

۳۱۷- الموطأ، مالک بن انس، ت ۱۹۰ ه، بروایة یحیی الاندلسی، دار إحیاء التراث العربی، بیروت.

۳۱۸- الموسوعة الفقهیة الکویتیة، وزارة الاوقاف و الشؤون الاسلامیة، الکویت.

۳۱۹- المؤتلف من المختلف، فضل بن الحسن الطبرسی (امین الإسلام)، ت ۵۴۸ ه، بنیاد پژوهشهای اسلامی، مشهد.

۳۲۰- المؤتلف و المختلف، علی بن عمر الدارقطنی، ت ۳۸۵ ه، دار المحاسن، القاهرة.

۳۲۱- میزان الاعتدال، شمس الدین الذهبی، ت ۷۴۸ ه، دار المعرفة، بیروت.

۳۲۲- النتف فی الفتاوی، علی بن الحسین السغدی، ت ۴۶۱ ه، مؤسسة الرسالة، بیروت، دار العرفان، عمّان.

۳۲۳- نخبة الدهر فی عجائب البر و البحر، شمس الدین الدمشقی (المعروف بشیخ

النفی و التغریب فی مصادر التشریع الإسلامی، ص: ۵۴۴

الربوة)، دار إحیاء التراث العربی، بیروت.

۳۲۴- نصب الرایة، ابو محمد الزیلعی، ت ۷۶۲ ه، المکتبة الاسلامیة، بیروت.

۳۲۵- النهایة فی مجرد الفقه و الفتاوی، ابو جعفر محمد بن الحسن الطوسی (شیخ الطائفة)، ت ۴۶۰ ه، منشورات قدس، قم المقدسة.

۳۲۶- النهایة فی غریب الحدیث، المبارک بن محمد الجزری (ابن الأثیر)، ت ۶۰۶ ه، مؤسسة اسماعیلیان، قم المقدسة.

۳۲۷- نهایة المحتاج، محمد بن ابی العباس الرملی، ت ۱۰۰۴ ه، طبع مصطفی الحلبی، مصر سنة ۱۳۸۶ ه.

۳۲۸- النهایة و نکتها، نجم الدین، جعفر بن الحسن الهذلی (المحقق الحلّی)، ت ۶۷۶ ه، جماعة المدرسین، قم المقدسة.

۳۲۹- نوادر احمد بن عیسی، مدرسة الامام المهدی علیه السّلام، قم المقدسة.

۳۳۰- نیل الاوطار، محمد بن علی الشوکانی، ت ۱۲۵۵ ه، دار الکتب العلمیة، بیروت.

۳۳۱- الهداية، محمد بن على بن بابويه القمى (الصدوق)، ت ۳۸۱ ه، دار العلم، قم المقدسة.

۳۳۲- الهداية، ابو الخطاب الكلوذانى، ت ۵۱۰ ه، طبع القصيم، سنة ۱۳۹۱ ه.

۳۳۳- الوافى، الفيض الكاشانى، ت ۱۰۹۱ ه، حجرية، مكتبة المرعشى، قم المقدسة، الطبعة الجديدة، مكتبة الامام أمير المؤمنين عليه السّلام، اصفهان.

۳۳۴- وسائل الشيعة، محمد بن الحسن الحر العاملى، ت ۱۱۰۴ ه، دار إحياء التراث العربى، بيروت.

۳۳۵- الوسيلة، على بن حمزة الطوسى، ت ۵۶۶ ه، مكتبة المرعشى، قم المقدسة ۳۳۶- وسيلة النجاة، السيد ابو الحسن الاصفهانى، ت ۱۳۶۵ ه، الحجرية.

النفى و التغريب فى مصادر التشريع الإسلامى، ص: ۵۴۵

۳۳۷- وسيلة النجاة مع تعاليق الشيخ الطبسى- الوالد رحمه اللّه- (مخطوط).

۳۳۸- الوفاء بأحوال المصطفى، ابو الفرج، عبد الرحمن المعروف ب (ابن الجوزى)، ت ۵۹۷ ه، دار المعرفة، بيروت.

۳۳۹- وفيات الاعيان، احمد بن محمد بن خلكان، ت ۶۸۱ ه، دار الثقافة، بيروت.

۳۴۰- ولاية الفقيه، حسين على المنتظرى، المركز العالمى للدراسات الاسلامية.

۳۴۱- الينابيع الفقهية، جمع على اصغر مروارید، نشر: مركز بحوث الحج و العمرة.

تعريف مركز القائمية باصفهان للتحريات الكمبيوترية

جاهِدُوا بِأَمْوالِكُمْ وَ أَنْفُسِكُمْ فى سَبيلِ اللَّهِ ذلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ (التوبة/۴۱).

قالَ الإمامُ علىّ بْنُ موسَى الرِّضا – علَيهِ السَّلامُ: رَحِمَ اللّهُ عَبْداً أحْيَا أمْرَنَا... َ يَتَعَلَّمُ عُلُومَنَا وَ يُعَلِّمُهَا النَّاسَ؛ فَإِنَّ النَّاسَ لَوْ عَلِمُوا مَحَاسِنَ كَلَامِنَا لَاتَّبَعُونَا... (بَنادِرُ البِحار – فى تلخيص بحار الأنوار، للعلّامة فيض الاسلام، ص ۱۵۹؛ عُيونُ أخبارِ الرِّضا(ع)، الشّيخ الصَّدوق، الباب۲۸، ج ۱/ ص۳۰۷).

مؤسّس مُجتمَع "القائميّة" الثّقافيّ بأصبَهانَ – إيرانَ: الشهيد آية الله "الشمس آباذى" – رَحِمَهُ اللهُ – كان أحداً من جَهابذة هذه المدينة، الذى قدِ اشتهَرَ بشَغَفِهِ بأهل بَيت النبىّ (صلواتُ اللهِ علَيهِم) و لاسيَّما بحضرة الإمام علىّ بن موسَى الرِّضا (عليه السّلام) و بساحة صاحِب الزّمان (عَجَّلَ اللهُ تعالى فرجَهُ الشَّريفَ)؛ و لهذا أسّس مع نظره و درايته، فى سَنَةِ ۱۳۴۰ الهجريّة الشمسيّة (=۱۳۸۰ الهجريّة القمريّة)، مؤسَّسةً و طريقةً لم يَنطَفِئ مِصباحُها، بل تُتَّبَع بأقوَى و أحسَنِ مَوقِفٍ كلَّ يوم.

مركز "القائميّة" للتحرِّى الحاسوبىّ – بأصبَهانَ، إيرانَ – قد ابتدَأَ أنشِطتَهُ من سَنَةِ ۱۳۸۵ الهجريّة الشمسيّة (=۱۴۲۷ الهجريّة القمريّة) تحتَ عناية سماحة آية الله الحاجّ السيّد حسن الإمامىّ – دامَ عِزّهُ – و مع مساعَدَةِ جمعٍ من خِرّيجى الحوزات العلميّة و طلاب الجوامع، بالليل و النهار، فى مجالاتٍ شتّى: دينيّة، ثقافيّة و علميّة...

الأهداف: الدّفاع عن ساحة الشيعة و تبسيط ثَقافة الثَّقَلَين (كتاب الله و اهل البيت عليهِمُ السَّلامُ) و معارفهما، تعزيز دوافع الشّباب و عموم الناس إلى التّحَرِّى الأدَقّ للمسائل الدّينيّة، تخليف المطالب النّافعة – مكانَ البَلاتيثِ المبتذلة أو الرّديئة – فى المحامل (=الهواتف المنقولة) و الحواسيب (=الأجهزة الكمبيوتريّة)، تمهيد أرضيّةٍ واسعةٍ جامعةٍ ثَقافيّةٍ على أساس معارف القرآن و أهل البيت –عليهم السّلام – بباعث نشر المعارف، خدمات للمحققين و الطّلّاب، توسعة ثقافة القراءة و إغناء أوقات فراغة هُواةِ برامِج العلوم الإسلاميّة، إنالة المنابع اللازمة لتسهيل رفع الإبهام و الشُّبُهات المنتشرة فى الجامعة، و...

– مِنها العَدالة الاجتماعيّة: التى يُمكِن نشرها و بثّها بالأجهزة الحديثة متصاعدةً، على أنّه يُمكِن تسريعُ إبراز المَرافِق و التسهيلاتِ– فى آكناف البلد – و نشرِ الثّقافةِ الاسلاميّة و الإيرانيّة – فى أنحاء العالَم – مِن جهةٍ أُخرَى.

- من الأنشطة الواسعة للمركز:

الف) طبع و نشر عشراتِ عنوانِ كتبٍ، كتيبة، نشرة شهريّة، مع إقامة مسابقات القِراءة

ب) إنتاجُ مئات أجهزةٍ تحقيقيّة و مكتبية، قابلة للتشغيل فى الحاسوب و المحمول

ج) إنتاج المَعارض ثّـلاثيّةِ الأبعاد، المنظر الشامل (= بانوراما)، الرّسوم المتحرّكة و... الأماكن الدينيّة، السياحيّة و...

د) إبداع الموقع الانترنتى "القائميّة "www.Ghaemiyeh.com و عدّة مَواقِعَ اُخرَ

ه) إنتاج المُنتَجات العرضيّة، الخَطابات و... للعرض فى القنوات القمريّة

و) الإطلاق و الدَّعم العلمىّ لنظام إجابة الأسئلة الشرعيّة، الاخلاقيّة و الاعتقاديّة (الهاتف: ۰۰۹۸۳۱۱۲۳۵۰۵۲۴)

ز) ترسيم النظام التلقائىّ و اليدوىّ للبلوتوث، ويب كشك، و الرّسائل القصيرة SMS

ح) التعاون الفخرىّ مع عشراتِ مراكزَ طبيعيّة و اعتباريّة، منها بيوت الآيات العِظام، الحوزات العلميّة، الجوامع، الأماكن الدينيّة كمسجد جَمكرانَ و...

ط) إقامة المؤتمَرات، و تنفيذ مشروع "ما قبلَ المدرسة "الخاصّ بالأطفال و الأحداث المُشارِكين فى الجلسة

ى) إقامة دورات تعليميّة عموميّة و دورات تربية المربّى (حضوراً و افتراضاً) طيلة السَّنَة

المكتب الرّئيسىّ: إيران/أصبهان/ شارع "مسجد سيّد/ "ما بينَ شارع "پنج رَمَضان "ومُفترَق "وفائى/ "بناية "القائميّة"

تاريخ التأسيس: ۱۳۸۵ الهجريّة الشمسيّة (=۱۴۲۷ الهجرية القمريّة)

رقم التسجيل: ۲۳۷۳

الهويّة الوطنيّة: ۱۰۸۶۰۱۵۲۰۲۶

الموقع: www.ghaemiyeh.com

البريد الالكترونى: Info@ghaemiyeh.com

المَتجَر الانترنتى: www.eslamshop.com

الهاتف: ۲۵-۲۳۵۷۰۲۳- (۰۰۹۸۳۱۱)

الفاكس: ۲۳۵۷۰۲۲ (۰۳۱۱)

مكتب طهرانَ ۸۸۳۱۸۷۲۲ (۰۲۱)

التّجاريّة و المَبيعات ۰۹۱۳۲۰۰۰۱۰۹

امور المستخدمين ۲۳۳۳۰۴۵(۰۳۱۱)

ملاحَظة هامّة:

الميزانيّة الحاليّة لهذا المركز، شَعبيّة، تبرّعيّة، غير حكوميّة، و غير ربحيّة، اقتُنِيَت باهتمام جمع من الخيّرين؛ لكنّها لا تُوافِى الحجمَ المتزايد و المتّسِعَ للامور الدّينيّة و العلميّة الحاليّة و مشاريع التوسعة الثّقافيّة؛ لهذا فقد ترجَّى هذا المركزُ صاحِبَ هذا البيتِ (المُسمَّى بالقائميّة) و مع ذلك، يرجو مِن جانب سماحة بقيّة الله الأعظم (عَجَّلَ اللهُ تعالى فرَجَهُ الشَّريفَ) أن يُوفّقَ الكلَّ توفيقاً متزائداً لِإعانتهم - فى حدّ التّمكّن لكلّ احدٍ منهم – إيّانا فى هذا الأمر العظيم؛ إن شاءَ اللهُ تعالى؛ و اللهُ ولىّ التوفيق.

مرکز القائمیة للبحوث والتخریبات الکمبیوتریة
اصبهان
WWW
للحصول على المكتبات الخاصه الاخرى
ارجعوا الى عنوان المـركز من فضلـكم
www.Ghaemiyeh.com
www.Ghaemiyeh.net
www.Ghaemiyeh.org
www.Ghaemiyeh.ir
و للايصاء من فضلكم
۰۹۱۳ ۲۰۰۰ ۱۰۹